

النفسية والمفسرون

بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره ، وألوانه ومذاهبه ،
مع عرض شامل لأشهر المفسرين ، وتحليل كامل لأهم كتب التفسير ،
من عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا الحاضر

تأليف

الدكتور محمد حسين الذهبي

أستاذ علوم القرآن والحديث
كلية الشريعة - جامعة الأزهر

الجزء الأول

الناشر

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

تليفون ٩٣٧٤٧٠

النفسية والمفسرون

بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره ، وألوانه ومذاهبه ،
مع عرض شامل لأشهر المفسرين ، وتحليل كامل لأهم كتب التفسير ،
من عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا الحاضر

تأليف

الدكتور محمد حسين الذهبي

استاذ علوم القرآن والحديث
كلية الشريعة - جامعة الأزهر

المجلد الأول

الناشر

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية عاصم

تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثالثة

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

جميع الحقوق محفوظة

مطابع المختار الاسلامي
طريق مصر حلوان الزراعي
بجوار مطابع التعاون - الطبعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته
وليتذكروا (الألـباب) » . .

« صدق الله العظيم »

تقديم الكتاب

الحمد لله أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله ، الذي أرسله ربه شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً .

وبعد . . . فقد مر على الإنسانية حين من الدهر وهي تتخبط في مهمة من الضلال متسع الأرجاء ، وتسير في غمرة من الأوهام ومضطرب فسيح من فوضى الأخلاق وتنازع الأهواء ، ثم أراد الله لهذه الإنسانية المعذبة أن ترقى بروح من أمره وتسعد بوحى السماء ، فأرسل إليها على حين فترة من الرسل رسولاً صنعه الله على عينه ، واختاره أميناً على وحيه ، فطلع عليها بنوره وهديه ، كما يطلع البدر على المسافر البادى بعد أن افتقده في الليلة الظلماء .

ذلك هو محمد بن عبد الله – عليه صلاة الله وسلامه – نبي الرحمة ، ومبدد الظلمة ، وكاشف الغمة . . .

أرسله الله إلى هذه الإنسانية الشقية المعذبة ، ليزيل شقوقها ، ويضع عنها إصرها والأغلال التي في أعناقها ، وأنزل عليه كتاباً – يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم – وجعل له منه معجزة باهرة ، شاهدة على صدق دعوته . مؤيدة لحقية رسالته ، فكان القرآن هو الهداية والحجة ، هداية انخلق وحجة الرسول .

لم يكد هذا القرآن الكريم يقرع آذان القوم حتى وصل إلى قلوبهم ، ونملك عليهم حسهم ومشاعرهم ، ولم يعرض عنه إلا قهر قليل ، إذ كانت على القلوب منهم أقفالها ، ثم لم يلبث أن دخل الناس في دين الله أفواجا ، ورفع الإسلام رايته خفاقة فوق ربوع الكفر ، وأقام المسلمون صرح الحق مشيداً على أنقاض الباطل .

سعد المسلمون بهذا الكتاب الكريم ، الذي جعل الله فيه الهدى والنور ،
ومنه طب الإنسانية وشفاء ما في الصدور ، وأيقنوا بصدق الله حيث يصف
القرآن فيقول : « ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم » (١) ..
وبصدق الرسول حيث يصف القرآن فيقول هو أيضا « فيه نبأ ما كان
قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ، ليس بالهزل ، من
تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، وهو حبل
الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، هو الذي لا تزيغ
به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ، ولا تشبع منه العلماء ، ولا يخلق على
كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، هو الذي لم تنته الجن اذ سمعته حتى
قالوا : إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشد ، من قال به صدق ، ومن عمل
به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم » (٢) .

صدق المسلمون هذا ، وأيقنوا أنه لا شرف إلا والقرآن سبيل إليه ،
ولا خير إلا وفي آياته دليل عليه ، فراحوا يثورون (٣) القرآن ليققوا على
ما فيه من مواظ وعبر ، وأخذوا يتدبرون في آياته ليأخذوا من مضامينها
ما فيه سعادة الدنيا وخير الآخرة .

وكان القوم عربا خلصا ، يفهمون القرآن ، ويدركون معانيه ومراميها
بمقتضى سليقتهم العربية ، فهما لا تعكره عجمة ، ولا يشوبه تكدير ،
ولا يشوهه شيء من قبح الابتداع ، وتحكم العقيدة الزائفة الفاسدة .

وكانت للقوم وقفات أمام بعض النصوص القرآنية التي دقت مراميها ،
وخفيت معانيها ، ولكن لم تطل بهم هذه الوقفات ، إذ كانوا يرجعون في مثل
ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكشف لهم مآدق عن أفهامهم
ويجلى لهم ما خفى عن إدراكهم ، وهو الذي عليه البيان كما أن عليه البلاغ ،
والله تعالى يقول له وعنه : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم
ولعلهم يتفكرون » (٤) ..

(٢) الترمذى ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) الاسراء : ٢ .

(٣) أى ينقرون عنه ويبحثون من معانيه . (٤) النحل : ٤٤ .

ظل المسلمون على هذا يفهمون القرآن على حقيقته وصفائه ، ويعملون به على بينة من هديه وضيائه ، فكانوا من أجل ذلك أعزاء لا يقبلون الذل ، أقوياء لا يعرفون الضعف ، كرماء لا يرضون الضيم ، حتى دانت لهم الشعوب وخضعت لهم الدول .

ثم خلف من بعدهم خلف تفرقوا في الدين شيعا ، وأحدثوا فيه بدعا وبدعا ، وكانت فتن كقطع الليل المظلم ، لا خلاص منها إلا بالرجوع إلى كتاب الله وبسته رسوله . ولا نجاة من شرها إلا بالتمسك بالقرآن ، وهو الحبل الذي صرفه بيد الله وطرفه بأيديهم .

وكان من بين المسلمين من أهمل هداية القرآن ، وركب رأسه في طريق العوالة . فلم يهجع هذا المنهج الواضح القويم الذي سلكه سلفه الصالح في فهم القرآن الكريم والأخذ به ، فأخذ يتأول القرآن على غير تأويله ، وسلك في شرح نصوصه طريقا ملتوية ، فيها تعسف ظاهر وتكلف غير مقبول . وكان الذي رمى به في هذه الطريق الملتوية التي باعدت بينه وبين هداية القرآن ، هو تسلط العقيدة على عقله وقلبه ، وسمعه وبصره . فحاول أن يأخذ من القرآن شاهداً على صدق بدعته ، وتحايل على نصوصه الصريحة لتكون دعامة يقيم عليها أصول عقيدته ونزعتة ، فحرّف القرآن عن مواضعه ، وفسر ألفاظه على تحمل ما لا تدل عليه ، فكان من وراء ذلك فتنة في الأرض وفساد كبير !! ..

وكان بجوار هذا الفريق من المسلمين ، فريق آخر مهم . برع في علوم حدثت في الملة ، ولم يكن للعرب بها عهد من قبل ، فحاولوا أن يصلوا بينها وبين القرآن . وأن يربطوا بين ما عندهم من قواعد وقضايا وبين ما في القرآن من أصول وأحكام وعقائد ، وتم لهم ذلك على اختلاف بينهم في الدوافع والحوافز على هذا العمل ، منهم من قصد خدمة هذه العلوم وترويجها على حساب القرآن ، ومنهم من أراد خدمة الدين وتفهيم القرآن على ضوء هذه العلوم ، وأخيراً خرج هذا الفريق على الناس بتفاسير كثيرة ، فيها خير وشر . وبينها تفاوت في المنهج ، واختلاف في طريقة الشرح ووسيلة البيان .

وكان من وراء هؤلاء وهؤلاء فريق التحف الإسلام وتبطن الكفر ، يحمل بين فكيه لسانا مسلما ، وبين جنبيه قلبا كافرا مظلما ، يحرص كل انحرص على أن يطفىء نور الإسلام ويهدم عز المسلمين ، فلم يجد أعون نه على هذا الغرض السيء ، من أن يتناول القرآن بالتحريف والتبديل ، والتأويل الفاسد الذي لا يقوم على أساس من الدين ، ولا يستند إلى أصل من اللغة ، ولا يرتكز على دليل من العقل . . . وأخيراً خرج هؤلاء أيضا على الناس بتأويلات فيها سخف ظاهر وكفر صريح ، خفى على عقول بعض الأغمار الجهلة ، ولكن لم يجد إلى قلوب عقلاء المسلمين سبيلا ، ولم يلق من نفوسهم رواجاً ولا قبولا ، بل وكان منهم من أفرغ همه لدحض هذه التأويلات ، وأعمل لسانه وقلمه لإبطال هذه الشبهات ، فوقى الله بهم المسلمين من شر ، وحفظ بهم الإسلام من ضر ، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

خلف لنا هؤلاء جميعا - مسلمون وأشباه مسلمين ، مبتدعون وغير مبتدعين ، كتباً كثيرة في تفسير القرآن الكريم ، كل كتاب منها يحمل طابع صاحبه ، ويتأثر بمذهب مؤلفه ، ويتلون باللون العلمى الذى يروج فى العصر الذى ألف فيه ، ويغلب على غيره من النواحي العلمية لكاتبه ، وغنى المسلمون بدراسة بعض هذه الكتب ، وقل اهتمامهم ببعض آخر منها ، فأحببت أن أقدم للمكتبة الإسلامية كتاباً يعتبر باكورة إنتاجى فى التأليف (٥) عنوانه :

« التفسير والمفسرون »

وهو كتاب يبحث عن نشأة التفسير وتطوره ، وعن مناهج المفسرين وطرائقهم فى شرح كتاب الله تعالى ، وعن ألوان التفسير عند أشهر طوائف المسلمين ومن ينتسبون إلى الإسلام ، وعن ألوان التفسير فى هذا العصر الحديث . . . وراعى أن أضمن هذا الكتاب بعض البحوث التى تدور حول التفسير ، من تطرق الوضع إليه ، ودخول الإسرائيليات عليه ، وما يجب أن

(٥) تقدم المؤلف بهذا البحث للحصول على شهادة العالمية من درجة استاذ فى علوم القرآن والحديث سنة ١٩٤٦ م .

يكون عليه المفسر عندما يحاول فهم القرآن أو كتابة التفسير ، وما إلى ذلك من بحوث يطول ذكرها ، ويجدها القارئ مفصلة مسهلة في هذا الكتاب .

ورجوت من وراء هذا العمل أن أنبه المسلمين إلى هذا التراث التفسيري، الذي اكتظت به المكتبة الإسلامية على سعتها وطول عهدها ، وإلى دراسة هذه التفسير على اختلاف مذاهبها وألوانها ، وألا يقصروا حياتهم على دراسة كتب طائفة واحدة أو طائفتين ، دون من عداهما من طوائف كان لها في التفسير أثر يذكر فيشكر أو لا يشكر .

ورجوت أيضاً أن يكون لعشاق التفسير من وراء هذا المجهود موسوعة تكشف لهم عن مناهج أشهر المفسرين وطرائقهم التي يسيرون عليها في شرحهم لكتاب الله تعالى ، ليكون من يريد أن يتصفح تفسيراً منها على بصيرة من الكتاب الذي يريد أن يقرأه ، وعلى بينة من لونه ومنهجه ، حتى لا يفتسر بباطل أو ينخدع بسراب .

وفي اعتقادي أن في هذا الموضوع جدة وطرافة ، جدة : إذ لم أسبق إليه إلا بمحاولات بسيطة غير شاملة ، وطرافة : إذ أنه يعطي القارئ صوراً متنوعة عن لون من التفكير الإسلامي في عصوره المختلفة ، ويكشف له عن أفكار وأفهام تفسيرية ، فيها غرابة وطرافة ، وحق وباطل ، وإنصاف واعتساف ومحاورة شيقة . وجدل عنيف .

وقد رتب الكتاب على مقدمة ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .

أما المقدمة ، فقد جعلتها على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما .

المبحث الثاني : في تفسير القرآن بغير لغته .

المبحث الثالث : في اختلاف العلماء في التفسير ، هل هو من قبيل التصورات ، أو من قبيل التصديقات ؟

وأما الباب الأول : فقد جعلته للكلام عن المرحلة الأولى من مراحل التفسير، أو بعبارة أخرى ، عن التفسير في عهد النبي صلى الله

عليه وسلم وأصحابه ، وقد رتبت هذا الباب على أربعة
فصول :

الفصل الأول : في فهم النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه للقرآن الكريم ، وأهم مصادر
التفسير في هذه المرحلة .

الفصل الثاني : في الكلام عن المفسرين من الصحابة .

الفصل الثالث : في قيمة التفسير بالمأثور عن الصحابة

الفصل الرابع : في مميزات التفسير في هذه المرحلة

وأما الباب الثاني . فقد جعلته للكلام عن المرحلة الثانية من مراحل
التفسير ، أو بعبارة أخرى عن التفسير في عهد
التابعين . وقد رتب هذا الباب على أربعة فصول

الفصل الأول : في ابتداء هذه المرحلة : ومصادر
التفسير في عصر التابعين . ومدارس
التفسير التي قامت فيه .

الفصل الثاني : في قيمة التفسير بالمأثور عن التابعين .

الفصل الثالث : في مميزات التفسير في هذه المرحلة .

الفصل الرابع : في الخلاف بين السلف في التفسير

وأما الباب الثالث : فقد جعلته للكلام عن المرحلة الثالثة من مراحل
التفسير ، أو بعبارة أخرى عن التفسير في عصور
التدوين . وهي تبدأ من العصر العباسي ، وتمتد إلى
عصرنا الحاضر ، وقد رتبت هذا الباب على ثمانية
فصول .

الفصل الأول : في التفسير بالمأثور وما يتعلق به
من مباحث ، كتطرق الوضع إليه ،
ودخول الإسرائيليات عليه .

الفصل الثاني : في التفسير بالرأى وما يتعلق به من
مباحث ، كالعلوم التى يحتاج إليها المفسر ،
والمنهج الذى يجب عليه أن ينهجه فى
تفسيره حتى يكون بآمن من الخطأ .

الفصل الثالث : فى أهم كتب التفسير بالرأى الجائز .

الفصل الرابع : فى التفسير بالرأى المذموم ، أو
بعبارة أخرى تفسير الفرق المبتدعة وهم :
المعتزلة - الإمامية الإثنا عشرية -
الباطنية القدامى ، وهم الإمامية
الإسماعيلية - الباطنية المحدثون ، وهم :
الباية والبهاية - الزيدية - الخوارج .

الفصل الخامس : فى تفسير الصوفية .

الفصل السادس : فى تفسير الفلاسفة .

الفصل السابع : فى تفسير الفقهاء .

الفصل الثامن : فى التفسير العلمى .

وأما الخاتمة : فقد جعلتها عن التفسير وألوانه فى العصر الحديث ،
وقصرت الكلام على أهم ألوان التفسير فى هذا العصر وهى :

أولاً - اللون العلمى .

ثانياً - اللون المذهبى .

ثالثاً - اللون الإلهادى .

رابعاً - اللون الأدبى الاجتماعى .

والله أسأل أن يجعل على هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يسدد خطانا ،
ويحقق رجاءنا ، إنه مسبح مجيب ، وهو حسبى ونعم الوكيل ..

حدائق حلوان فى ١٨ محرم سنة ١٣٩٦ هـ أول يوليه سنة ١٩٧٦ م

محمد حسين الذهبي

*** * ***

مقدمة

- * معنى التفسير والتأويل
والفرق بينهما .
- * تفسير القرآن بغير لغته .
- * هل تفسير القرآن من قبيل
التصورات . . أو من قبيل
التصديقات ؟

المبحث الأول

● معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما :

التفسير في اللغة : التفسير هو الإيضاح والتبيين ، ومنه قوله تعالى في سورة الفرقان آية (٣٣) : « ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً » . . . أى بيانا وتفصيلا ، وهو مأخوذ من الفسر وهو الإبانة والكشف ، قال في القاموس : « الفسر » الإبانة وكشف المعطى كالتفسير ، والفعل كضرب ونصر . . . اهـ (١) .

وقال في لسان العرب : « الفسر » البيان ، فسر الشيء يفسره بالكسر ويفسره بالضم فسراً . وفسره إبانته . والتفسير مثله . . . ثم قال: الفسر كشف المعطى ، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل . . . اهـ (٢) .

وقال أبو حيان في البحر المحيط : « . . . ويطلق التفسير أيضاً على التعرية للانطلاق ، قال ثعلب : تقول فسرت الفرس : عريته لينطلق في حصره ، وهو راجع لمعنى الكشف ، فكأنه كشف ظهره لهذا الذى يريد منه من الجرى » اهـ (٣) .

ومن هذا يتبين لنا أن التفسير يستعمل لغة في الكشف الحسى ، وفي الكشف عن المعانى المعقولة ، واستعماله في الثانى أكثر من استعماله في الأول .



التفسير في الاصطلاح : يرى بعض العلماء : أن التفسير ليس من العلوم التى يتكلف لها حد ؛ لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيره من العلوم التى أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية ، ويكتفى في إيضاح التفسير بأنه بيان كلام الله ، أو أنه المبين لألفاظ القرآن ومفهوماتها .

(١) ج ٢ ص ١١٠

(٢) ج ٦ ص ٢٦١

(٣) ج ١ ص ١٢

ويرى بعض آخر منهم : أن التفسير من قبيل المسائل الجزئية أو القواعد الكلية ، أو الملكات الناشئة من مزاولة القواعد ، فيكلف له التعريف ، فيذكر في ذلك علوماً أخرى يحتاج إليها في فهم القرآن ، كاللغة ، والصرف ، والنحو ، والقراءات .. وغير ذلك .

وإذا نحن تتبعنا أقوال العلماء الذين تكلفوا الحد للتفسير ، وجدناهم قد عرفوه بتعاريف كثيرة ، يمكن إرجاعها كلها إلى واحد منها ، فهي وإن كانت مختلفة من جهة اللفظ ، إلا أنها متحدة من جهة المعنى وما تهدف إليه .

فقد عرفه أبو حيان في البحر المحيط : بأنه « علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ، ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب ، وتتمت لذلك » .

ثم خرج التعريف فقال : فقولنا علم ، هو جنس يشمل سائر العلوم ، وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ، هذا هو علم القراءات ، وقولنا ومدلولاتها أي مدلولات تلك الألفاظ ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم ، وقولنا وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، هذا يشمل علم التصريف ، وعلم الإعراب ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وقولنا ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب ، يشمل ما دلالة عليه بالحقيقة ، وما دلالة عليه بالمجاز ، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصد عن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك ، أن يحمل على الظاهر وهو المجاز ، وقولنا وتتمت لذلك ، هو معرفة النسخ وسبب النزول ، وقصة توضيح بعض ما انهم في القرآن ، ونحو ذلك « اهـ (٤) » .

وعرفه الزركشي : بأنه « علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحكمه » اهـ (٥) .

وعرفه بعضهم : بأنه « علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد ، من حيث دلالة على مراد الله تعالى ، بقدر الطاقة البشرية » اهـ (٦) .

(٥) الاثنان ج ٢ ص ١٧٤

(٤) ج ١ ص ١٢ - ١٤

(٦) منهج الفرقان ج ٢ ص ١١

والناظر لأول وهلة في هذين التعريفين الأخيرين ، يظن أن علم القراءات وعلم الرسم لا يدخلان في علم التفسير ، والحق أنهما داخلان فيه ؛ وذلك لأن المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات ، كقراءة « واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا » .. بصم الميم وإسكان اللام ، فإن معناها مغاير لقراءة من قرأ « وملكا كبيرا » نفتح الميم وكسر اللام . وكقراءة « حتى يطهرن » .. بالتسكين فإن معناها مغاير لقراءة من قرأ « يطهرن » بالتشديد ، كما أن المعنى يختلف أيضاً باختلاف الرسم القرآنى في المصحف ، فمثلا قوله تعالى : « امن يمشى سويا » .. بوصل « أمن » ، يغير في المعنى « ام من يكون عليهم وكيلا » .. بفصلها ، فإن المفصلة تفيد معنى « بل » دون الموصولة .

وعرفه بعضهم : بأنه « علم نزول الآيات ، وشئونها ، وأقاصيصها ، والأسباب النازلة فيها ، ثم ترتيب مكيا ومدنيها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها ، وحلالها وحرامها ، ووعدا ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها » اهـ (٧) .

وهذه التعاريف الأربعة تتفق كلها على أن علم التفسير علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ، فهو شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى ، وبيان المراد .

* * *

والتأويل في اللغة : التأويل : مأخوذ من الأول وهو الرجوع ، قال في القاموس : « آل إليه أولا ومآلا : رجع ، وعنه ارتد . . . ثم قال : وأول الكلام تأويلا وتأوله : دبره وقدره وفصره ، والتأويل عبارة الرؤيا » (٨) .

وقال في لسان العرب : الأول : الرجوع ، آل الشيء يؤول أولا ومآلا رجع ، وأول الشيء رجع ، وألت عن الشيء ارتددت ، وفي الحديث : « من صام الدهر فلا صام ولا آل » أى ولا رجع إلى خير . . . ثم قال : وأول الكلام وتأوله دبره وقدره . وأوله وتأوله فصره . . . الخ » (٩) .

(٧) الاثنان ج ٢ ص ١٧٤

(٨) ج ٢ ص ٢٢١

(٩) ج ١٢ ص ٢٢ - ٢٤

وعلى هذا فيكون التأويل مأخوذاً من الأول بمعنى الرجوع ، إنما هو باعتبار أحد معانيه اللغوية ، فكأن المؤول أرجع الكلام إلى ما يحتمله من المعاني .

وقيل : التأويل مأخوذ من الإيالة وهي السياسة ، فكأن المؤول يسوس الكلام ويضعه في موضعه - قال الزمخشري في أساس البلاغة : « آل الرعية يؤولها إيالة حسنة ، وهو حسن الإيالة ، وائتالها ، وهو مؤتال لقومه مقاتل عليهم أي سائس محتكم . . . » اهـ (١٠)

والناظر في القرآن الكريم يجد أن لفظ التأويل قد ورد في كثير من آياته على معان مختلفة ، فمن ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران آية (٧) « فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله الا الله » . . فهو في هذه الآية بمعنى التفسير والتعيين - وقوله في سورة النساء آية (٥٩) « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير واحسن تأويلا » . . فهو في هذه الآية بمعنى العاقبة والمبصير - وقوله في سورة الأعراف آية (٥٣) « هل ينظرون الا تأويله ، يوم يأتي تأويله » . . وقوله في سورة يونس آية (٣٩) « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله » . . فهو في الآيتين بمعنى وقوع المخبر به - وقوله في سورة يوسف آية (٦) « وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث » . . وقوله فيها أيضاً آية (٣٧) « قال لا ياتيكما طعام ترزقانه الا نباتكما بتأويله » . . وقوله في آية (٤٤) منها « وما نحن بتأويل الأحلام بعالين » . . وقوله في آية (٤٥) منها « انا انبئكم بتأويله » . . وقوله في آية (١٠٠) منها « هذا تأويل رؤياي من قبل » . . فالمراد به في كل هذه الايات نفس مدلول الرؤيا ، وقوله في سورة الكهف آية (٧٨) « سانبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً » . . وقوله أيضاً آية (٨٢) « ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً » . . فمراده بالتأويل هنا تأويل الأعمال التي أتى بها

الخضر من خرق السفينة ، وقتل الغلام ، وإقامة الجدار ، وبيان السبب
الحامل عليها ، وليس المراد منه تأويل الأقوال .



● التأويل في الاصطلاح :

١ - التأويل عند السلف : التأويل عند السلف له معنيان .

أحدهما : تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء أوافق ظاهره أو خالفه ،
فيكون التأويل والتفسير على هذا مترادفين ، وهذا هو ما عناه مجاهد من
قوله « إن العلماء يعلمون تأويله » يعنى القرآن ، وما يعنيه ابن جرير الطبرى
بقوله فى تفسيره : « القول فى تأويل قوله تعالى كذا وكذا » ، وبقوله :
« اختلف أهل التأويل فى هذه الآية » ونحو ذلك ، فإن مراده التفسير .

ثانيهما : هو نفس المراد بالكلام ؛ فإن كان الكلام طلبا كان تأويله نفس
الفعل المطلوب ، وإن كان خبراً ، كان تأويله نفس الشيء المخبر به ، وبين هذا
المعنى والذى قبله فرق ظاهر ، فالذى قبله يكون التأويل فيه من باب العلم
والكلام ، كالتفسير ، والشرح ، والإيضاح ، ويكون وجود التأويل فى
الطلب ، واللسان ، وله الوجود الذهني واللفظي والرسمي ، وأما هذا
التأويل فيه نفس الأمور الموجودة فى الخارج ، سواء أكانت ماضية أم
مستقبلية ، فإذا قيل : طلعت الشمس ، فتأويل هذا هو نفس طلوعها ، وهذا
فى نظر ابن تيمية هو لغة القرآن التى نزل بها ، وعلى هذا فيمكن إرجاع
كل ما جاء فى القرآن من لفظ التأويل إلى هذا المعنى الثانى .

٢ - التأويل عند المتأخرين من المتفهمين ، والمتكلمين ، والمفسرين :
التصوف .

التأويل عند هؤلاء خمسة : هو صرف اللفظ عن المعنى الواضح إلى المعنى
مترجم نذيل يقترن به ، وهذا هو التأويل الذى يتكلمون عنه فى أصول
الفقه ومسائل الخلاف . فإذا قال أحد منهم : هذا الحديث أو هذا النص
مؤول أو هو محمول على كذا . قال الآخر : هذا نوع تأويل ، والتأويل
يحتاج إلى دليل . وعلى هذا فالتأويل مطالب بأمرين :

الأمر الأول : أن يبين احتمال اللفظ للمعنى الذى حمله عليه وادعى أنه المراد .

الأمر الثانى : أن يبين الدليل الذى أوجب صرف اللفظ عن معناه الراجع إلى معناه المرجوح ، وإلا كان تأويلاً فاسداً ، أو تلاعباً بالنصوص .

قال فى جمع الجوامع وشرحه : « التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح ، فإن حمل عليه لدليل فصحيح ، أو لما يظن دليلاً فى الواقع ففاسد ، أو لا لشيء فلعب لا تأويل » (١١) .

وهذا أيضاً هو التأويل الذى يتنازعون فيه فى مسائل الصفات ، فمنهم من ذم التأويل ومنعه ، ومنهم من مدحه وأوجبه (١٢) .

وستطلع عند الكلام على الفرق بين التفسير والتأويل على معان أخرى اشتهرت على ألسنة المتأخرين .



● الفرق بين التفسير والتأويل والنسبة بينهما :

اختلف العلماء فى بيان الفرق بين التفسير والتأويل ، وفى تحديد النسبة بينهما اختلافاً تجت عنه أقوال كثيرة ، وكأن التفرقة بين التفسير والتأويل أمر معضل استعصى حله على كثير من الناس إلا من سعى بين يديه شعاع من نور الهداية والتوفيق ، ولهذا بالغ ابن حبيب النيسابورى فقال : « نبغ فى زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتمدوا إليه » (١٣) . وليس بعيداً أن يكون منشأ هذا الخلاف ، هو ما ذهب إليه الأستاذ أمين الخولى حيث يقول « وأحسب أن منشأ هذا كله ، هو استعمال

(١١) الجزء الثانى ص ٥٦ .

(١٢) لخصنا هذا الموضوع من « الاكليل فى التشابه والتأويل » للعلامة ابن تيمية ج ٢ ص ١٥ - ١٧ من مجموعة الرسائل الكبرى له . وانظر مقالته فى القاعدة الخامسة من جوابه المسألة التدبيرية .

(١٣) الاثنان ح ٢ ص ١٧٢ .

القرآن لكلمة التأويل ، ثم ذهب الأصوليين إلى اصطلاح خاص فيها ، مع شيوع الكلمة على ألسنة المتكلمين من أصحاب المقالات والمذاهب « (١٤) .

وهذه هي أقوال العلماء أبسطها بين يدي القارئ ليقف على مبلغ هذا الاختلاف ، وليخلص هو برأى في المسألة يوافق ذوقه العلمي ويرضيه .

١ - قال أبو عبيدة وطائفة معه : « التفسير والتأويل بمعنى واحد » (١٥) فهما مترادفان . وهذا هو الشائع عند المتقدمين من علماء التفسير .

٢ - قال الراغب الأصفهاني : « التفسير أعم من التأويل . وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ ، والتأويل في المعاني ، كتأويل الرؤيا . والتأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهية . والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها . والتفسير أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ . والتأويل أكثره يستعمل في الجمل ، فالتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ كالبحيرة والسائبة والوصيلة أو في تبين المراد وشرحه كقوله تعالى في الآية (٤٣) من سورة البقرة : « واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » .. ، وإما في كلام مضمن بقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها نحو قوله تعالى في الآية (٣٧) من سورة التوبة : « انما النسيء زيادة في الكفر » .. وقوله تعالى في الآية (١٨٩) من سورة البقرة : « وليس البربان تاتوا البيوت من ظهورها » .. الآية .

وأما التأويل : فإنه يستعمل مرة عاما ، ومرة خاصا ، نحو الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق ، وتارة في جحود الباري خاصة . والإيمان المستعمل في التصديق المطلق تارة ، وفي تصديق دين الحق تارة ، وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة ، نحو لفظ « وجد » المستعمل في الجد والوجد والوجود « اهـ (١٦) .

٣ - قال الماتوريدي : « التفسير : القطع على أن المراد من اللفظ هذا ،

(١٤) التفسير معالم حياته - منهجه اليوم ص ٦ .

(١٥) الانتان ج ٢ ص ١٧٣ .

(١٦) مقدمة التفسير للراغب ص ٤٠٢ - ٤٠٣ بأخر كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن للمقاضي عبد الجبار .

والشهادة على الله أنه عني باللفظ هذا ، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح ، وإلا فتفسير بالرأي ، وهو المنهى عنه ، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله « اهـ (١٧) ، وعلى هذا فالنسبة بينهما التباين .

٤ - قال أبو طالب الثعلبي : « التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً ، كتفسير الصراط بالطريق ، والصيب بالمطر . والتأويل تفسير باطن اللفظ ، مأخوذ من الأول ، وهو الرجوع لعاقبة الأمر . فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد ، والتفسير إخبار عن دليل المراد ، لأن اللفظ يكشف عن المراد ، والكاشف دليل ، مثاله قوله تعالى في الآية (١٤) من سورة الفجر : « ان ربك لبالمرصاد » . . تفسيره أنه من الرصد ، يقال رصدته : رقبته ، والمرصاد مفعال منه ، وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله ، والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه . وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة « اهـ (١٨) وعلى هذا فالنسبة بينهما التباين .

٥ - قال البغوي ووافقه الكواشي : « التأويل هو صرف الآية إلى معنى محتمل يوافق ما قبلها وما بعدها ، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط . والتفسير هو الكلام في أسباب نزول الآية وشأنها وقصتها » اهـ (١٩) بتصرف . وعلى هذا فالنسبة بينهما التباين .

٦ - قال بعضهم : « التفسير ما يتعلق بالرواية ، والتأويل ما يتعلق بالدراية » اهـ (٢٠) ، وعلى هذا فالنسبة بينهما التباين .

٧ - التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة ، والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة . فالنسبة بينهما التباين ، وهذا هو المشهور عند المتأخرين ، وقد نبه إلى هذا الرأي الأخير العلامة الألوسي في مقدمة تفسيره حيث قال بعد أن استعرض بعض أقوال العلماء في هذا الموضوع « وعندى أنه إن كان المراد الفرق بينهما بحسب العرف فكل الأقوال فيه - ما سمعتها وما لم تسمعها - مخالف للعرف اليوم إذ قد تعورف من غير نكير : أن التأويل إشارة قدسية ، ومعارف سبحانه ،

(١٨) الاتقان ج ٢ ص ١٧٣

(٢٠) الاتقان ج ٢ ص ١٧٣

(١٧) الاتقان ج ٢ ص ١٧٣ .

(١٩) تفسير البغوي ج ١ ص ١٨ .

تكشف من سجع العبارات للسالكين ، وتنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين . والتفسير غير ذلك .

وإن كان المراد الفرق بينهما بحسب ما يدل عليه اللفظ مطابقة ، فلا أظنك في مرية من رد هذه الأقوال . أو بوجه ما ، فلا أراك ترضى إلا أن في كل كشف إرجاعاً ، وفي كل إرجاع كشفاً ، فافهم » اهـ (٢١) .

هذه هي أهم الأقوال في الفرق بين التفسير والتأويل . وهناك أقوال أخرى أعرضنا عنها مخافة التطويل .

والذي تميل إليه النفس من هذه الأقوال : هو أن التفسير ما كان راجعاً إلى الرواية ، والتأويل ما كان راجعاً إلى الدراية ؛ وذلك لأن التفسير هو الكشف والبيان . والكشف عن مراد الله تعالى لا تجزم به إلا إذا ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن بعض أصحابه الذين شهدوا نزول الوحي وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع ، وخالطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معاني القرآن الكريم .

وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتلات اللفظ بالدليل . والترجيح يعتمد على الاجتهاد ، ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب ، واستعمالها بحسب السياق ، ومعرفة الأساليب العربية ، واستنباط المعاني من كل ذلك . قال الزركشي : « وكان السبب في اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ؛ ليحيل على الاعتقاد في المنقول ، وعلى النظر في المستنبط » اهـ (٢٢) .



(٢١) الألوسى ج ١ ص ٥

(٢٢) الاتقان ج ٢ ص ١٨٢ .

المبحث الثاني

تفسير القرآن بغير لغته

تفسير القرآن بغير لغته ، أو الترجمة التفسيرية للقرآن ، بحث نرى من الواجب علينا أن نعرض له ؛ لما له من تعلق وثيق بموضوع هذا الكتاب ، وقبل الخوض فيه يحسن بنا أن نمهد له بعجالة موجزة تكشف عن معنى الترجمة وأقسامها ، ثم نتكلم عما يدخل منها تحت التفسير وما لا يدخل ، فنقول : الترجمة تطلق في اللغة على معنيين :

الأول : نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى بدون بيان لمعنى الأصل المترجم ، وذلك كوضع رديف مكان رديف من لغة واحدة .

الثاني : تفسير الكلام وبيان معناه بلغة أخرى .

قال في تاج العروس « والترجمان المفسر للسان ، وقد ترجمه وترجم عنه إذا فسر كلامه بلسان آخر . قال الجوهري : وقيل نقله من لغة إلى لغة أخرى » اهـ (١) .

وعلى هذا فالترجمة تنقسم إلى قسمين . ترجمة حرفية ، وترجمة معنوية أو تفسيرية .

أما الترجمة الحرفية : فهي نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى ، مع مراعاة الموافقة في النظم والترتيب ، والمحافظة على جميع معاني الأصل المترجم .

وأما الترجمة التفسيرية : فهي شرح الكلام وبيان معناه بلغة أخرى ، بدون مراعاة لنظم الأصل وترتيبه ، وبدون المحافظة على جميع معانيه المرادة منه .

(١) الجزء الثامن ص ٢١١

وليس من غرضنا في هذا البحث أن نعرض لما يجوز من نوعي الترجمة بالنسبة للقرآن وما لا يجوز ، ولا لمقالات العلماء المتقدمين والمتأخرين ، ولكن غرضنا الذي نريد أن نكشف عنه ونوضحه هو : أي نوعي الترجمة داخل تحت التفسير ؟ أهو الترجمة الحرفية ؟ أم الترجمة التفسيرية ؟ أم هما معا ؟ فنقول :

● الترجمة الحرفية للقرآن :

الترجمة الحرفية للقرآن : إما أن تكون ترجمة بالمثل ، وإما أن تكون ترجمة بغير المثل ، أما الترجمة الحرفية بالمثل : فمعناها أن يترجم نظم القرآن بلغة أخرى تحاكيه حذوا بحذو بحيث تحل مفردات الترجمة محل مفرداته ، وأسلوبها محل أسلوبه ، حتى تتحمل الترجمة ما تحمله نظم الأصل من المعاني المقيدة بكيفياتها البلاغية وأحكامها التشريعية ، وهذا أمر غير ممكن بالنسبة لكتاب الله العزيز ؛ وذلك لأن القرآن نزل لغرضين أساسيين :

أولهما : كونه آية دالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن ربه ، وذلك بكونه معجزاً للبشر ، لا يقدرّون على الإتيان مثله ولو اجتمع الإنس والجن على ذلك .

وثانيهما : هداية الناس لما فيه صلاحهم في دنياهم وأخراهم .

أما الغرض الأول ، وهو كونه آية على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمكن تأديته بالترجمة اتفاقاً ؛ فإن القرآن - وإن كان الإعجاز في جملة لعدة معان كالإخبار بالغيب ، واستيفاء تشريع لا يعتريه خلل ، وغير ذلك مما عد من وجوه إعجازه - إنما يدور الإعجاز الساري في كل آية منه على ما فيه من خواص بلاغية جاءت لمقتضيات معينة ، وهذه لا يمكن نقلها إلى اللغات الأخرى اتفاقاً ، فإن اللغات الراقية وإن كان لها بلاغة ، ولكن لكل لغة خواصها لا يشاركها فيها غيرها من اللغات ، وإذا فلو ترجم القرآن ترجمة حرفية - وهذا محال - لضاعت خواص القرآن البلاغية ، ولنزل من مرتبته المعجزة ، إلى مرتبة تدخل تحت طوق البشر ، ولغات هذا المقصد العظيم الذي نزل القرآن من أجله على محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما الغرض الثاني ، وهو كونه هداية للناس إلى ما فيه سعادتهم في الدارين فذلك باستنباط الأحكام والإرشادات منه ، وهذا يرجع بعضه إلى المعاني الأصلية التي يشترك في تفاهمها وأدائها كل الناس ، وتقوى عليها جميع اللغات ، وهذا النوع من المعاني يمكن ترجمته واستفادة الأحكام منه ، وبعض آخر من الأحكام والإرشادات يستفاد من المعاني الثانوية ، ونجد هذا كثيراً في استنباطات الأئمة المجتهدين ، وهذه المعاني الثانوية لازمة للقرآن الكريم وبدونها لا يكون قرآناً . والترجمة الحرفية إن أمكن فيها المحافظة على المعاني الأولية ، فغير ممكن أن يحافظ فيها على المعاني الثانوية ، ضرورة أنها لازمة للقرآن دون غيره من سائر اللغات .

ومما تقدم يعلم : أن الترجمة الحرفية للقرآن ، لا يمكن أن تقوم مقام الأصل في تحصيل كل ما يقصد منه ، لما يترتب عليها من ضياع الغرض الأول برمته ، وفوات شطر من الغرض الثاني .

وأما الترجمة الحرفية بغير المثل : فمعناها أن يترجم نظم القرآن حذوا بحذو بقدر طاقة المترجم وما تسعه لفته ، وهذا أمر ممكن ، وهو وإن جاز في كلام البشر ، لا يجوز بالنسبة لكتاب الله العزيز ، لأن فيه من فاعله إهداراً لنظم القرآن ، وإخلالاً بمعناه ، وانتهاكاً لحرمة ، فضلاً عن كونه فعلاً لا تدعو إليه ضرورة .



● الترجمة الحرفية ليست تفسيراً للقرآن :

اتضح لنا مما سبق معنى الترجمة الحرفية بقسميها ، وأقمنا الدليل بما يناسب المقام على عدم إمكان الترجمة الحرفية بالمثل ، وعدم جواز الترجمة الحرفية بغير المثل ، وإن كانت ممكنة ، ولكن بقي بعد ذلك هذا السؤال : هل الترجمة الحرفية بقسميها — على فرض إمكانها في الأول وجوازها في الثاني — تسمى تفسيراً للقرآن بغير لفته ؟ أو لا تدخل تحت مادة التفسير ؟ وللجواب عن هذا نقول :

إن الترجمة الحرفية بالمثل ، تقدم لنا أن معناها ترجمة نظم الأصل بلغة

أخرى تحاكيه حذوا بحذو ، بحيث تحل مفردات الترجمة محل مفردات الأصل وأسلوبها محل أسلوبه ، حتى تتحمل الترجمة ما تحمله نظم الأصل من المعاني البلاغية ، والأحكام التشريعية . وتقدم لنا أيضاً أن هذه الترجمة بالنسبة للقرآن غير ممكنة ؛ وعلى فرض إمكانها فهي ليست من قبيل تفسير القرآن بغير لغته ؛ لأنها عبارة عن هيكل القرآن بذاته ، إلا أن الصسورة اختلفت باختلاف اللغتين : المترجم منها والمترجم إليها . وعلى هذا فأبناء اللغة المترجم إليها يحتاجون إلى تفسيره وبيان ما فيه من أسرار وأحكام ، كما يحتاج العربي الذي نزل بلغته إلى تفسيره والكشف عن أسرار وأحكامه ؛ ضرورة أن هذه الترجمة لا شرح فيها ولا بيان ، وإنما فيها إبدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه ، ونقل معنى الأصل كما هو من لغة إلى لغة أخرى .

وأما الترجمة الحرفية بغير المثل ، فقد تقدم لنا أن معناها ترجمة نظم القرآن حذوا بحذو ، بقدر طاقة المترجم وما تسعه لغته وتقدم لنا أن هذا غير جائز بالنسبة للقرآن وعلى فرض جوازها فهي ليست من قبيل تفسير القرآن بغير لغته ، لأنها عبارة عن هيكل للقرآن منقوص غير تام ، وهذه الترجمة لم يترتب عليها سوى إبدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه في تأدية بعض معناه ، وليس في ذلك شيء من الكشف والبيان ، لا شرح مدلول ، ولا بيان مجمل ، ولا تقييد مطلق ولا استنباط أحكام ، ولا توجيه معان ، ولا غير ذلك من الأمور التي اشتمل عليها التفسير المتعارف .

* * *

● الترجمة التفسيرية للقرآن :

الترجمة التفسيرية أو المعنوية ، تقدم لنا أنها عبارة عن شرح الكلام وبيان معناه بلغة أخرى ، بدون محافظة على نظم الأصل وترتيبه ، وبدون المحافظة على جميع معانيه المراد منه ، وذلك بأن تفهم المعنى الذي يراد من الأصل ، ثم تأتي له بتركيب من اللغة المترجم إليها يؤديه على وفق الغرض الذي سيق له

وعلم مما تقدم مقدار الفرق بين الترجمة الحرفية والترجمة التفسيرية ، ولإيضاح هذا الفرق نقول :

لو أراد إنسان أن يترجم قوله تعالى : « **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ** » (٢) .. ترجمة حرفية لأتى بكلام يدل على النهى عن ربط اليد في العنق ، وعن مدّها غاية المد ، ومثل هذا التعبير في اللغة المترجم إليها ربما كان لا يؤدي المعنى الذي قصده القرآن ، بل قد يستنكر صاحب تلك اللغة هذا الوضع الذي ينهى عنه القرآن ، ويقول في نفسه : إنه لا يوجد عاقل يفعل بنفسه هذا الفعل الذي نهى عنه القرآن ؛ لأنه مثير للضحك على فاعله والسخرية منه ، ولا يدور بخلد صاحب هذه اللغة ، المعنى الذي أراده القرآن وقصده من وراء هذا التشبيه البليغ . أما إذا أراد أن يترجم هذه الجملة ترجمة تفسيرية ، فإنه يأتي بالنهى عن التبذير والتقتير ، مصورين بصورة شنيعة ، ينفر منها الإنسان ، حسبما يناسب أسلوب تلك اللغة المترجم إليها ، ويناسب إلف من يتكلم بها . ومن هذا يتبين أن الغرض الذي أراده الله من هذه الآية ، يكون مفهوما بكل سهولة ووضوح في الترجمة التفسيرية ، دون الترجمة الحرفية .

إذا علم هذا ، أصبح من السهل علينا وعلى كل إنسان أن يقول بجواز ترجمة القرآن ترجمة تفسيرية بدون أن يتردد أدنى تردد ، فإن ترجمة القرآن ترجمة تفسيرية ليست سوى تفسير للقرآن الكريم بلغة غير لغته التي نزل بها .

وحيث اتفقت كلمة المسلمين ، وانعقد إجماعهم على جواز تفسير القرآن لمن كان من أهل التفسير بما يدخل تحت طاقته البشرية ؛ بدون إحاطة بجميع مراد الله ؛ فإننا لا نشك في أن أترجمة التفسيرية للقرآن داخلة تحت هذا الإجماع أيضا ؛ لأن عبارة الترجمة التفسيرية محاذية لعبارة التفسير ، لا لعبارة الأصل القرآني ؛ فإذا كان التفسير مشتملا على بيان معنى الأصل وشرحه ، يحل ألفاظه فيما يحتاج تفهمه إلى الحل ؛ وبيان مراده كذلك ، وتفصيل معناه فيما يحتاج للتفصيل ، وتوجيه مسأله فيما يحتاج للتوجيه ، وتقرير دلائله فيما يحتاج للتقرير ، ونحو ذلك من كل ماله تعلق بتفهم القرآن وتدبره ؛ كانت الترجمة التفسيرية أيضا مشتملة على هذا كله ؛ لأنها ترجمة للتفسير لا للقرآن .

(٢) الأسراء : ٢٩ .

وقصارى القول : إن في كل من التفسير وترجمته بيان فاحية أو أكثر من نواحي القرآن التي لا يحيط بها إلا من أنزله بلسان عربى مبین ؛ وليس في واحد منهما إبدال لفظ مكان لفظ القرآن ، ولا إحلال نظم محل نظم القرآن بل نظم القرآن باق معهما ؛ دال على معانيه من جميع نواحيه .



● الفرق بين التفسير والترجمة التفسيرية :

لو تأملنا أدنى تأمل ؛ لوجدنا أنه يمكن أن يفرق بين التفسير والترجمة التفسيرية من جهتين .

الجهة الأولى : اختلاف اللغتين . ف لغة التفسير تكون بلغة الأصل ، كما هو المتعارف المشهور . بخلاف الترجمة التفسيرية فإنها تكون بلغة أخرى .

الجهة الثانية : يمكن لقارئ التفسير ومتفهمه أن يلاحظ معه نظم الأصل ودلالته فإن وجده خطأ نبه عليه وأصلحه . ولو فرض أنه لم يتنبه لما في التفسير من خطأ تنبه له قارئ آخر ، أما قارئ الترجمة فإنه لا يتسنى له ذلك ؛ لجهله بنظم القرآن ودلالته ، بل كل ما يفهمه ويعتقده ؛ أن هذه الترجمة التي يقرأها ويتفهم معناها تفسير صحيح للقرآن ، وأما رجوعه إلى الأصل ومقارنته بالترجمة فليس مما يدخل تحت طوقه ما دام لم يعرف لغة القرآن .



● شروط الترجمة التفسيرية :

تفسير القرآن الكريم : من العلوم التي فرض على الأمة تعلمها ، والترجمة التفسيرية : تفسير للقرآن بغير لغته ، فكانت أيضاً من الأمور التي فرضت على الأمة ، بل هي أكد لما يترتب عليها من المصالح المهمة ، كتبليغ معاني القرآن وإيصال هدايته إلى المسلمين ، وغير المسلمين ممن لا يتكلمون بالعربية ولا يسهون لغة العرب ، وأيضاً حماية العقيدة الإسلامية من كيد الملحدين ، والدفاع عن القرآن بالكشف عن أضاليل المبشرين الذين عمدوا

إلى ترجمة القرآن ترجمة حشوها بعناد راسه وتعاليم فاسدة ؛ ليظهروا القرآن لمن لم يعرف لغته في صورة تنفر منه وتصده عنه ، وكثيراً ما علت الأصوات بالشكوى من هذه التراجم الفاسدة ؛ لهذا نرى أن نذكر الشروط التي يجب أن تتوفر وتراعى ، لتكون الترجمة التفسيرية ترجمة صحيحة مقبولة ، وإليك هذه الشروط :

أولاً - أن تكون الترجمة على شريطة التفسير ، لا يعول عليها إلا إذا كانت مستمدة من الأحاديث النبوية ، وعلوم اللغة العربية ، والأصول المقررة في الشريعة الإسلامية ، فلا بد للمترجم من اعتماده في استحضار معنى الأصل على تفسير عربي مستمد من ذلك ؛ أما إذا استقل برأيه في استحضار معنى القرآن ، أو اعتمد على تفسير ليس مستمداً من تلك الأصول ، فلا تجوز ترجمته ولا يعتد بها ، كما لا يعتد بالتفسير إذا لم يكن مستمداً من تلك المناهل ، معتمداً على هذه الأصول .

ثانياً - أن يكون المترجم بعيداً عن الميل إلى عقيدة زائفة تخالف ما جاء به القرآن ، وهذا شرط في المفسر أيضاً ؛ فإنه لو مال واحد منهما إلى عقيدة فاسدة لتسلطت على تفكيره ، فإذا بالمفسر وقد فسر طبقاً لهواه ، وإذا بالمترجم وقد ترجم وفقاً لميوله ، وكلاهما يبعد بذلك عن القرآن وهداه

ثالثاً - أن يكون المترجم عالماً باللغتين : المترجم منها والمترجم إليها ، حبيراً بأسرارهما ، يعلم جهة الوضع والأسلوب والدلالة لكل منهما .

رابعاً - أن يكتب القرآن أولاً ، ثم يأتى بعده بتفسيره ، ثم يتبع هذه ترجمته التفسيرية حتى لا يتوهم متوهم أن هذه الترجمة ترجمة حرفية للقرآن .

هذه هي الشروط التي يجب مراعاتها لمن يريد أن يفسر القرآن بحرف لغته ، تفسيراً يستلزم من كل نقد يوجهه ، وعيب يلتصق به (٣)



(٣) المراجع : المدخل المنير ص ٤١ - إلى النهاية ، ومجلة نور الإسلام « الأهر » السنة الثالثة ص ٥٧ - ٦٥ ، ومنهج الفرقان ج ٢ ص ٧١ - ٩٠

المبحث الثالث

هل تفسير القرآن من قبيل التصورات أو من قبيل التصديقات ؟

اختلف العلماء في علم التفسير : هل هو من قبيل التصورات أو من قبيل التصديقات ؟ فذهب بعضهم إلى أنه من قبيل التصورات . لأن المقصود منه تصور معاني ألفاظ القرآن ، وذلك كله تعاريف لفظية ، وقد صرح بهذا عبد الحكيم على المطول حيث قال : « وما قالوا من أن لكل علم مسائل فإنما هو في العلوم الحكمية ، وأما العلوم الشرعية والأدبية فلا يتأتى في جميعها ذلك ، فإن علم اللغة ليس إلا ذكر الألفاظ ومفهوماتها ، وكذلك التفسير والحديث » اهـ (١) .

وذهب السيد : إلى أن التفسير من قبيل التصديقات ، لأنه يتضمن الحكم على الألفاظ بأنها مفيدة لهذه المعاني ؛ وعلى هذا يكون التفسير عبارة عن مسائل جزئية ، مثل قولنا : يا أيها الناس : خطاب لأهل مكة ؛ ويا أيها الذين آمنوا : خطاب لأهل المدينة ، والاسم ، معناه : الدال على المسمى ، والله ، معناه : الذات الأقدس ، والرحمن ، معناه : المحسن ، وغير ذلك ، ولا شك أن هذه قضايا جزئية (٢) .



(١) ص ٤٩١ - ٤٩٢

(٢) انظر اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم ص ١٦٠ - ١٦١

الباب الأول

المرحلة الأولى للتفسير

أو التفسير في عهد النبي ﷺ واصحابه

* فهم النبي صلى الله عليه وسلم

والصحابه للقرآن

* المفسرون من الصحابة

* قيمة التفسير المأثور عن الصحابة

* سميات التفسير في هذه المرحلة

الفصل الأول

فهم النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة للقرآن

● تمهيد :

نزل القرآن الكريم على نبي أمي ، وقوم أميين ، ليس لهم إلا ألسنتهم وقلوبهم ، وكانت لهم فنون من القول يذهبون فيها مذاهبهم ويتواردون عليها ، وكانت هذه الفنون لا تكاد تتجاوز ضروباً من الوصف ، وأنواعاً من الحكم ، وطائفة من الأخبار والأنساب ، وقليلاً مما يجري هذا المجرى ، وكان كلامهم مشتملاً على الحقيقة والمجاز ، والتصريح والكناية ، والإيجاز والإطناب .

وجرياً على سنة الله تعالى في إرسال الرسل ، نزل القرآن بلغة العرب وعلى أساليبهم في كلامهم : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » (١) . . . فألفاظ القرآن عريية ، إلا ألفاظاً قليلة ، اختلفت فيها أنظار العلماء ، فمن قائل : إنها عربت وأخذت من لغات أخرى ، ولكن العرب هضمتها وأجرت عليها قوانينها فصارت عريية بالاستعمال . ومن قائل إنها عريية بحتة ، غاية الأمر أنها مما تواردت عليه اللغات ، وعلى كلا القولين فهذه الألفاظ لا تخرج القرآن عن كونه عريياً .

استعمل القرآن في أسلوبه الحقيقة والمجاز والتصريح والكناية ، والإيجاز والإطناب ، على نمط العرب في كلامهم غير أن القرآن يعلو على غيره من الكلام العربي ، بمعانيه الرائعة التي افتن بها في غير مذاهبهم ، ونزع منها إلى غير فنونهم ، تحقيقاً لإعجازه ، ولكونه من لدن حكيم عليم .

* * *

(١) إبراهيم : ٤

● فهم النبي ﷺ والصحابة للقرآن :

وكان طبعياً أن يفهم النبي صلى الله عليه وسلم القرآن جملة وتفصيلاً ، أن تكفل الله تعالى له بالحفظ والبيان : « ان علينا جمعه وقرآنه . فاذا قرآنه فاتبع قرآنه . ثم ان علينا بيانه » (٢) ، كما كان طبعياً أن يفهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في جملة ، أي بالنسبة لظاهره وأحكامه ، أما فهمه تفصيلاً ، ومعرفة دقائق باطنه ، بحيث لا يغيب عنهم شاردة ولا واردة ، فهذا غير ميسور لهم بمجرد معرفتهم للغة القرآن ، بل لابد لهم من البحث والنظر والرجوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يشكل عليهم فهمه ، وذلك لأن القرآن فيه المجل ، والمشكل ، والمتشابه ، وغير ذلك مما لابد في معرفته من أمور أخرى يرجع إليها .

ولا أظن الحق مع ابن خلدون حيث يقول في مقدمته « إن القرآن نزل بلغة العرب ، وعلى أساليب بلاغتهم ، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه » اهـ (٣) ، نعم لا أظن الحق معه في ذلك ، لأن نزول القرآن بلغة العرب لا يقتضي أن العرب كلهم كانوا يفهمونه في مفرداته وتراكيبه ، وأقرب دليل على هذا ما نشاهده اليوم من الكتب المؤلفة على اختلاف لغاتها ، وعجز كثير من أبناء هذه اللغات عن فهم كثير مما جاء فيها بلغتهم ، إذ الفهم لا يتوقف على معرفة اللغة وحدها ، بل لابد لمن يفتش عن المعاني ويبحث عنها من أن تكون له موهبة عقلية خاصة ، تتناسب مع درجة الكتاب وقوة تأليفه .



● تفاوت الصحابة في فهم القرآن :

ولو أننا رجعنا إلى عهد الصحابة لوجدنا أنهم لم يكونوا في درجة واحدة بالنسبة لفهم معاني القرآن ، بل تفاوتت مراتبهم ، وأشكل على بعضهم ما ظهر لبعض آخر منهم ، وهذا يرجع إلى تفاوتهم في القوة العقلية ، وتفاوتهم في

(٢) من ٤٨٦ .

(٣) القيامة : ١٧ - ١٩ .

معرفة ما أحاط بالقرآن من ظروف وملابسات ، وأكثر من هذا ، أنهم كانوا لا يتساوون في معرفة المعاني التي وضعت لها المفردات ، فمن مفردات القرآن ما خفى معناه على بعض الصحابة ، ولا ضير في هذا ، فإن اللغة لا يحيط بها إلا معصوم ، ولم يدع أحد أن كل فرد من أمة يعرف جميع أنفاظ لغتها .

ومما يشهد لهذا الذي ذهبنا إليه ، ما أخرجه أبو عبيدة في الفضائل عن أنس « أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر : « وفاكهة وأبا » (٤) . . فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها ، فما الأب ؟ . ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا لهو التكلف يا عمر » (٥) . وما روى من أن عمر كان على المنبر فقراً : « او ياخذهم على تخوف » (٦) . . ثم يسأل عن معنى التخوف ، فقال له رجل من هذيل : التخوف عندنا التنقص ، ثم أنشده :

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا

كما تَخَوَّفَ عَوْدَ النِّبْعِ السَّفِينُ (٧)

وما أخرجه أبو عبيدة من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : « كنت لا أدري ما فاطر السموات حتى أتاني أعرابيان يتخاصمان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتهما ، والآخر يقول : أنا ابتدأتها » (٨) .

فإذا كان عمر بن الخطاب يخفى عليه معنى الأب ومعنى التخوف ، ويسأل عنهما غيره ، وابن عباس — وهو ترجمان القرآن — لا يظهر له معنى فاطر إلا بعد سماعها من غيره ، فكيف شأن غيرهما من الصحابة ؟ لا شك أن كثيراً منهم كانوا يكتفون بالمعنى الإجمالي للآية ، فيكفيهم — مثلاً — أن يعلموا من قوله تعالى : « وفاكهة وأبا » أنه تعداد للنعم التي أنعم

(٥) النحل : ٧

(٤) عبس : ٢١

(٦) الاتقان ج ٢ ص ١١٢ .

(٧) الموافقات ج ٢ ص ٨٧ — ٨٨ . والتامك : السنام . والقرد : الذي تجعد شعره ،

فكان كأنه وقاية للسنام . والنبع : شجر للقى والسهم . والسفن : كل ما ينحت به غيره .

(٨) الاتقان ج ٢ ص ١١٢ .

الله بها عليهم ، ولا يلزمون أنفسهم بتفهم معنى الآية تفصيلاً ما دام المراد واضحاً جلياً (٩) .

وماذا يقول ابن خلدون فيما رواه البخاري ، من أن عدى بن حاتم لم يفهم معنى قوله تعالى : « **وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر** » (١٠) . . . وبلغ من أمره أن أخذ عقالا أبيض وعقالا أسود ، فلما كان بعض الليل ، نظر إليهما فلم يستبيناهما ، فلما أصبح أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بشأنه ، فعرض بقلة فهمه ، وأفهمه المراد (١١) .

الحق أن الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين — كانوا يتفاوتون في القدرة على فهم القرآن وبيان معانيه المرادة منه ، وذلك راجع — كما تقدم — إلى اختلافهم في أدوات الفهم ، فقد كانوا يتفاوتون في العلم بلغتهم ، فمنهم من كان واسع الاطلاع فيها ملماً بغريبها ، ومنهم دون ذلك ، ومنهم من كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم فيعرف من أسباب النزول ما لا يعرفه غيره ، أضف إلى هذا وذاك أن الصحابة لم يكونوا في درجتهم العلمية ومواهبهم العقلية سواء ، بل كانوا مختلفين في ذلك اختلافاً عظيماً .

قال مسروق : « جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فوجدتهم كالإخاذا — يعني الغدير — فالإخاذا يروى الرجل ، والإخاذا يروى الرجلين ، والإخاذا يروى العشرة ، والإخاذا يروى المائة ، والإخاذا لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم » (١٢) .

هذا .. وقد قال ابن قتيبة — وهو ممن تقدم على ابن خلدون بقرون — : « إن العرب لاتستوى في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والمتشابه ،

(٩) انظر ما كتبه الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده عن قصة عمر في سؤاله من معنى الاب في سورة عم من تفسيره لجزء عم ص ١٨٧ .

(١٠) البقرة : ١٨٧ .

(١١) الحديث عند البخاري في باب التفسير ج ٨ ص ١٢٧ من فتح الباري .

(١٢) مذكرة تاريخ التشريع الاسلامي لكلية الشريعة ص ٨٤ .

بل إن بعضها يفضل في ذلك على بعض» (١٣) . ويظهر أن ابن خلدون قد
شعر بذلك فصرح به فيما أورده بعد عبارته السابقة بقليل حيث قال :
« وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبين المجمل ، ويميز الناسخ من المنسوخ ،
ويعرفه أصحابه فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات ومقتضى الحال منها منقولاً
عنه » .. (١٤) . وهذا تصريح منه بأن العرب كان لا يكفيهم في معرفة معاني
الفرآن معرفتهم بلغته ، بل كانوا في كثير من الأحيان بحاجة إلى توقيف من
الرسول صلى الله عليه وسلم .



(١٣) التفسير - معالم حياته - منهجه اليوم ص ٦ ، نقلا عن المسائل والاجوبة
لابن قتيبة ص ٨ .

(١٤) مقدمة ابن خلدون ص ٤٨٩ .

مصادر التفسير في هذا العصر

كان الصحابة في هذا العصر يعتمدون في تفسيرهم للقرآن الكريم على أربعة مصادر :

الأول : القرآن الكريم .

الثاني : النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالث : الاجتهاد وقوة الاستنباط .

الرابع : أهل الكتاب من اليهود والنصارى .

ونوضح كل مصدر من هذه المصادر الأربعة فنقول :

● المصدر الأول - القرآن الكريم :

الناظر في القرآن الكريم يجد أنه قد اشتمل على الإيجاز والإطناب ، وعلى الإجمال والتبيين ، وعلى الإطلاق والتقييد ، وعلى العموم والخصوص . وما أوجز في مكان قد يبسط في مكان آخر ، وما أجمل في موضع قد يبين في موضع آخر ، وما جاء مطلقاً في ناحية قد يلحقه التقييد في ناحية أخرى ، وما كان عاماً في آية قد يدخله التخصيص في آية أخرى .

لهذا كان لابد لمن يتعرض لتفسير كتاب الله تعالى أن ينظر في القرآن أولاً ، فيجمع ما تكرر منه في موضوع واحد ، ويقابل الآيات بعضها ببعض ، ليستعين بما جاء مسهباً على معرفة ما جاء موجزاً ، وبما جاء مبيناً على فهم ما جاء مجمل ، وليحمل المطلق على المقيد ، والعام على الخاص ، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن ، وفهم مراد الله بما جاء عن الله ، وهذه مرحلة لا يجوز لأحد مهما كان أن يعرض عنها ، ويتخطاها إلى مرحلة أخرى ، لأن صاحب الكلام أدرى بمعاني كلامه ، وأعرف به من غيره .

وعلى هذا فمن تفسير القرآن بالقرآن : أن يشرح ما جاء موجزاً في القرآن بما جاء في موضع آخر مسهباً ، وذلك كقصة آدم وإبليس ، جاءت مختصرة في بعض المواضع ، وجاءت مسهبة مطولة في موضع آخر ، وكقصة موسى وفرعون ، جاءت موجزة في بعض المواضع ، وجاءت مسهبة مفصلة في موضع آخر .

ومن تفسير القرآن بالقرآن : أن يحمل المجمال على المبين ليفسر به ، وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن ، فمن ذلك تفسير قوله تعالى في سورة غافر الآية (٣٨) « **وَأَن يَكْ صَادِقًا يَصْبِكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعْذِكُمْ** » . . بأنه العذاب الأدنى المعجل في الدنيا ، لقوله تعالى في آخر هذه السورة آية (٧٧) : « **فَأَمَّا نَرِيكَ بَعْضُ الَّذِي نَعْدُهُمْ أَوْ نَتُوفِينِكَ فَالْيَنَّا يَرْجِعُونَ** » . . ومنه تفسير قوله تعالى في سورة النساء آية (٢٧) « **وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا** » . . بأهل الكتاب لقوله تعالى في السورة نفسها آية (٤٤) : « **لَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضَلُّوا السَّبِيلَ** » . . ومنه قوله تعالى في سورة البقرة آية (٣٧) « **فَتَلَقَّى آدَمُ مِّن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ** » . . فسرتها الآية (٢٣) من سورة الأعراف : « **قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَّنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** » . . ومنه قوله تعالى في سورة الأنعام آية (١٠٣) : « **لَا تَدْرِكُهُ الْبُصَارُ** » فسرتها آية : « **إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** » آية (٢٣) من سورة القيامة . ومنه قوله تعالى في سورة المائدة آية (١) : « **أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةِ الْآنْعَامِ إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ** » . . فسرتها آية « **حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ** » . . الآية (٣) من السورة نفسها .

ومن تفسير القرآن بالقرآن حمل المطلق على المقيد ، والعام على الخاص ، فمن الأول : ما نقله الغزالي عن أكثر الشافعية من حمل المطلق على المقيد في صورة اختلاف الحكمين عند اتحاد السبب ، ومثل له بآية الوضوء والتيمم ، فإن الأيدي مقيدة في الوضوء ، بالغاية في قوله تعالى في سورة المائدة آية (٦) « **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ** » . . ومطلقة في التيمم في قوله تعالى في الآية نفسها : « **فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ** » . . فقيدت في

التيمم بالمرافق أيضا (١) ومن أمثلته أيضاً عند بعض العلماء : آية الظهار مع آية القتل ، ففي كفارة الظهار يقول الله تعالى في سورة المجادلة آية (٣) « فتحرير رقبة » .. وفي كفارة القتل ، يقول في سورة النساء آية (٩٢) « فتحرير رقبة مؤمنة » .. فيحمل المطلق في الآية الأولى على المقيد في الآية الثانية ، بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة إلى جامع عند هذا البعض من العلماء (٢) .

ومن الثاني : نفى الخلعة والشفاعة على جهة العموم في قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ، والكافرون هم الظالمون » (٣) .. وقد استثنى الله المتقين من نفى الخلعة في قوله : « الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين » (٤) .. واستثنى ما أذن فيه من الشفاعة بقوله : « وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً الا من بعد ان يأذن الله لمن يشاء ويرضى » (٥) .. ومثل قوله تعالى : « من يعمل سوءاً يجز به » (٦) .. فإن ما فيها من عموم خصص بمثل قوله « وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير » (٧) ..

ومن تفسير القرآن بالقرآن : الجمع بين ما يتوهم أنه مختلف ، كخلق آدم من تراب في بعض الآيات ، ومن طين في غيرها ، ومن حمأ مسنون ، ومن صلصال ، فإن هذا ذكر للأطوار التي مر بها آدم من مبدأ خلقه إلى تفخ الروح فيه .

ومن تفسير القرآن بالقرآن حمل بعض القراءات على غيرها ، فبعض القراءات تختلف مع غيرها في اللفظ وتتفق في المعنى ، فقراءة ابن مسعود رضى الله عنه « أو يكون لك بيت من ذهب » تفسر لفظ الزخرف في القراءة المشهورة : « أو يكون لك بيت من زخرف » (٨) .. وبعض القراءات

(١) مسلم الثبوت وشرحه ج ١ ص ٣٦١

(٢) جمع الجوامع وشرحه ج ٢ ص ٥٤ والمستصفي ج ٢ ص ١٨٥

(٣) البقرة : ٢٥٤ (٤) الزخرف : ٦٧

(٥) النجم : ٢٦ (٦) النساء : ١٢٢

(٧) الشورى : ٢٠ (٨) الاسراء : ٩٢

تختلف مع غيرها في اللفظ والمعنى ، وإحدى القراءتين تعين المراد من القراءة الأخرى ، فمثلا قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله » (٩) . . . وفسرتها القراءة الأخرى « فامضوا الى ذكر الله » ؛ لأن السعى عبارة عن المشى السريع ، وهو وإن كان ظاهر اللفظ إلا أن المراد منه مجرد الذهاب .

وبعض القراءات تختلف بالزيادة والنقصان ، وتكون الزيادة في إحدى القراءتين مفسرة للمجمل في القراءة التي لا زيادة فيها ، فمن ذلك : القراءة المنسوبة لابن عباس : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » . . . فسرت القراءة الأخرى التي لا زيادة فيها (١٠) ، وأزالت انشك من قلوب بعض الناس الذين كانوا يتخرجون من الصفق في أسواق الحج ، والقراءة المنسوبة لسعد بن أبي وقاص : « وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس » .. فسرت القراءة الأخرى (١١) التي لا تعرض فيها لنوع الأخوة .

وهنا تختلف أقطار العلماء في مثل هذه القراءات فقال بعض المتأخرين : إنها من أوجه القرآن ، وقال غيرهم : إنها ليست قرآنا ، بل هي من قبيل التفسير ، وهذا هو الصواب : لأن الصحابة كانوا يفسرون القرآن ويرون جواز إثبات التفسير بجانب القرآن فظنها بعض الناس - لتطاول الزمن عليها - من أوجه القراءات التي صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها عنه أصحابه .

ومما يؤيد أن القراءات مرجع مهم من مراجع تفسير القرآن بالقرآن ، ما روى عن مجاهد أنه قال : « لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود قبل أن أسأل ابن عباس ما احتجت أن سأله عن كثير مما سألته عنه » (١٢) .

هذا هو تفسير القرآن بالقرآن ، وهو ما كان يرجع إليه الصحابة في تعرف بعض معاني القرآن ، وليس هذا عملا آليا لا يقوم على شيء من النظر، وإنما

(٩) الجمعة : ٩ (١٠) البقرة : ١٩٨

(١١) النساء : ١٢

(١٢) نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي ج ١ ص ١٦٢ .

هو عمل يقوم على كثير من التدبر والتعقل ؛ إذ ليس حمل المجمل على المبين، أو المطلق على المقيد ، أو العام على الخاص ، أو إحدى القراءتين على الأخرى بالأمر الهين الذي يدخل تحت مقدور كل إنسان ، وإنما هو أمر يعرفه أهل العلم والنظر خاصة .

ومن أجل هذا نستطيع أن نوافق الأستاذ جولدزيهر على ما قاله في كتابه « المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن » من أن : « المرحلة الأولى لتفسير القرآن والنواة التي بدأ بها ، تركز في القرآن نفسه وفي نصوصه نفسها . وبعبارة أوضح : في قراءاته ، ففي هذه الأشكال المختلفة ، نستطيع أن نرى أول محاولة للتفسير » (١٢) . . نعم نستطيع أن نوافقه على أن المرحلة الأولى للتفسير تركز في القرآن نفسه على معنى رد متشابهه إلى محكمه ، وحمل مجمله على مبينه ، وعامه على خاصه ، ومطلقه على مقيده . . الخ ، كما تتركز في بعض قراءاته المتواترة . وما كان من قراءات غير متواترة فلا يعول عليها باعتبارها قرآنا ، وإن عول على بعض منها باعتبارها تفسيراً للنص القرآني ، نعم .. نستطيع أن نوافقه على هذا إن أراد ، ولكن لا نستطيع أن نوافقه على ما يرمى إليه من إلحاد في آيات الله ، وما يهدف إليه من اتهام المسلمين بالتساهل في قبول القراءات ، وذلك حيث يقول في صفحة (٢٥١) من الكتاب نفسه : « وقد تسامح المسلمون في هذه القراءات واعترفوا بها جميعاً على قدم المساواة بالرغم مما قد يفرض من أن الله تعالى قد أوحى بكلامه كلمة كلمة وحرفاً حرفاً وأن مثله من الكلام المحفوظ في اللوح والذي تنزل به الملك على الرسول المختار يجب أن يكون على شكل واحد ولفظ واحد » اهـ .

كما لا نستطيع أن نوافقه على ما نسبته إلى الصحابة من أنهم هم الذين أحدثوا هذه القراءات جميعاً ، ونهى كونها من كلام الله ، وعلل ما ذهب إليه بعلل واهية لا تقوم إلا على أوهام تخيلها فظنها حقائق ، وذلك حيث يقول في صفحة (٦) بعد أن ساق هذه الآية : « انا ارسلناك شاهداً

(١٢) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن الكريم ج ١ ص ١

ومبشراً ونذيراً . لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلاً» (١٤) قال : « قرأ بعضهم بدلاً من «وتعزروه» بالراء «وتعزروه» بالزاي ، من العزة والتشريف ، وإنني أرى في الانتقال من تلك القراءة إلى هذه القراءة - وإن كنت لا أجزم بذلك - أن شيئاً من التفكير في تصور أن الله قد ينتظر مساعدة من الإنسان قد دعا إلى ذلك ، حقاً إنه قد جاءت في القرآن آيات بهذا المعنى . - سورة الحج ٤٠ ومحمد ٧ والحشر ٨ وغيرها - بيد أن اللفظ المستعمل في هذه الآيات وهو « نصر » يقوم على أساس أخلاقي تهديبي ، وليس كالتعبير بلفظ « عزر » وهي الكلمة المتفقة مع اللفظ العبري « عزار » ، والتعبير بعزر تعبير حاد يقوم على أساس من المساعدة المادية » اهـ .

فهذا الكاتب دفعه إلى رأيه الذي رآه ولم يقطع به كما هي عادته ، جهله بأساليب العرب وأفانيتها في البلاغة ، فالعرب لا يفهمون من قوله تعالى : « وتعزروه » بالراء معنى النصرة المادية ، بل أول ما تصل هذه الكلمة إلى أسماعهم يعلمون أن الله يريد منهم نصر دينه ونصر رسوله ، وكثير من مثل هذه العبارات وارد في القرآن ، وما ذكره من التفرقة بين لفظ « نصر » ولفظ « عزر » من أن الأول يقوم على أساس أخلاقي تهديبي ، والثاني يقوم على أساس من المساعدة المادية ، لا يقوم على أساس من الفقه اللغوي .

ويقول الكاتب في صفحة (٢٠، ١٩) من الكتاب نفسه : وأحب أن أهتم هنا ببعض ما ذكرته من هذه القراءات ؛ لما فيه من طابع خاص ذي مبادئ جوهرية ، فبعض هذه الاختلافات ترجع أسبابها إلى الخوف من أن تنسب إني الله ورسوله عبارات قد يلاحظ فيها بعض أصحاب وجوه النظر الخاصة ما يمس الذات الإلهية العالية أو الرسول ، أو مما يرى أنه غير لائق بالمقام . وهنا تغيرت القراءات من هذه الناحية بسبب هذه الأفكار التنزيهية .. ثم ضرب لذلك أمثلة فقال : « ففي سورة آل عمران آية (١٨) : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم » .. فقد فهم أن هناك ما يصطدم بشهادة الله نفسه على قدم المساواة مع الملائكة وأولى العلم فقرأ بعضهم

« شهداء الله » وهذا يكون الكلام ملتصقا مع الآية المتقدمة : « الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار ، شهداء الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم » هـ .

والتأمل أدنى تأمل يرى أن هذا الوهم الذي ادعى حصوله من القراءة الأولى لا يمكن أن يدور بخلد عاقل ، ولم تر أحداً من العلماء خطر له هذا الإيهام ، فشهادة الله مع الملائكة لا غبار عليها ، ولا تفيد مساواته لمن ذكروا معه .

ويقول في صفحة (٢٢،٢١) : « وفي سورة العنكبوت آيتي (٣،٢) : « احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا آمنا وهم لا يفتنون . ولقد فتنا الذين من قبلهم ، فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين » . ففوله تعالى « فليعلمن » قد يوحى إلى النفس أن الله قد علم ذلك أولا عند الفتنة كأنه لم يكن يعلم بذلك في الأزل ، ويظهر أن مثل هذا الظن قد أدى إلى قراءة على والزهرى « فليعلمن » من الإعلام ، بمعنى فليعرفن الله الناس أخلاق هؤلاء وهؤلاء ، أو بمعنى ليسمنهم بعلامة يعرفون بها ، من بياض الوجوه وسوادها ، وكحل العيون وزرقتها . وزرقة العيون عند العرب علامة على القبح والفدر ، وأحيانا على الجسد الهـ .

وللرد على هذا نقول : إن الله تعالى لا يعلم الشيء موجوداً إلا بعد وجوده ، فتعلق علمه بالحادث باعتبار أنه حدث حادث ، وهذا لا يناهى كونه عالماً من الأزل بالشيء قبل وقوعه ، فالكاتب ظن أن العلم المترتب على الفتنة هو العلم الأزلى ، ونسى علم الانكشاف والظهور ، فبنى على هذا أن من قرأ « فليعلمن » من الإعلام ، قرأ بها فراراً مما تفيد القراءة الأولى ، وهذا قول باطل ، ولا يخفى على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فتنة الله لمن يشاء من عباده ، يراد منها أن يظهر للناس في الخارج ما اشتمل عليه علمه من الأزل ، فكيف يعقل أنهم عدلوا عن قراءة « فليعلمن » من العلم إلى قراءة « فليعلمن » من الإعلام لمجرد هذا الوهم الباطل ؟ . اللهم إن الكاتب لا يريد إلا أن يوقع في أذهان الناس . أن القرآن كان عرضة للتبديل والتحريف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد ساق الكاتب أمثلة كثيرة في كتابه ، كلها من هذا القبيل ولهذا الغرض بدون أن يفرق بين قراءات متواترة وقراءة شاذة ، ولو أنه علم ما اشترطه المسلمون لصحة القراءة وقبولها من تواترها عن صاحب الرسالة . أو صحة السند وموافقة العربية وموافقة الرسم العثماني ، لما صار إلى هذا الرأي الباطل ، ولما نسب إلى الصحابة رضوان الله عليهم مثل هذا التحريف والتبديل في كتاب ضمن الله حفظه فقال : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (١٥) ..



● المصدر الثاني - النبي صلى الله عليه وسلم :

المصدر الثاني الذي كان يرجع إليه الصحابة في تفسيرهم لكتاب الله تعالى هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان الواحد منهم إذا أشكلت عليه آية من كتاب الله ، رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسيرها ، فيبين له ما خفى عليه ، لأن وظيفته البيان ، كما أخبر الله عنه بذلك في كتابه حيث قال : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون » (١٦) .. وكما نبه على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود بسنده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا وإنني أوتيت الكتاب ومثله معه . ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه » ... الحديث (١٧) .

والذي يرجع إلى كتب السنة يجد أنها قد أفردت للتفسير باباً من الأبواب التي اشتملت عليها ، ذكرت فيه كثيراً من التفسير المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن ذلك :

ما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما عن عدي بن حبان قال : قال رسول

(١٦) النحل : ٤٤

(١٥) الحجر : ٩

(١٧) تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٧

الله صلى الله عليه وسلم : « إن المغضوب عليهم هم اليهود ، وإن الضالين هم النصارى » .

وما رواه الترمذى وابن حبان فى صحيحه عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الصلاة الوسطى صلاة العصر »

وما رواه أحمد والشيخان وغيرهم عن ابن مسعود قال : « لما نزلت هذه الآية : « الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ » (١٨) .. « شق ذلك على الناس فقالوا : يا رسول الله.. وأينا لا يظلم نفسه ؟ قال : « إنه ليس الذى تعنون ، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح : إن الشرك لظلم عظيم ؟ إنما هو الشرك » .

وما أخرجه مسلم وغيره عن عقبه بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر : « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » (١٩) .. لا وإن القوة الرمى » .

وما أخرجه الترمذى عن على قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوم الحج الأكبر فقال : « يوم النحر » .

وما أخرجه الترمذى وابن جرير عن أبى بن كعب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « وَالزَّمَمِ كَلِمَةُ التَّقْوَى » (٢٠) .. قال : « لا إله إلا الله » .

وما أخرجه أحمد والشيخان وغيرهما عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نوقش الحساب عذب » قلت : أليس يقول الله « فُسُوفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا » ؟ قال : « ليس ذلك بالحساب .. ولكن ذلك العرض » .

وما أخرجه أحمد ومسلم عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الكوثر نهر أعطانيه ربي فى الجنة » (٢١) .

وغیر هذا كثير مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .



(١٩) الانفال : ٦٠

(٢١) الانشقاق : ٨

(١٨) الانعام : ٨٢

(٢٠) الفتح : ٢٦

(٢٢) الانشقاق ج ٢ ص ١٩١ - ٢٠٥

● الوضع على رسول الله ﷺ في التفسير :

غير أن القصاص والوضاع زادوا في هذا النوع من التفسير كثيراً ، وسبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله ، وليس أدل على هذا مما أخرجه الحاكم عن أنس أنه قال . سنل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى : « والقناطير المقنطرة » (٢٣) .. قال : « القنطار ألف أوقية » ، وما أخرجه أحمد وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القنطار اثنا عشر ألف أوقية » (٢٤) .

فمثل هذا التناقض في مقدار وزن القنطار ، لا يمكن أن يصدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولهذا رد العلماء كثيراً مما ورد من التفسير منسوبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل عن الإمام أحمد أنه قال : « ثلاثة ليس لها أصل . التفسير ، والملاحم ، والمغازي » ومراده من قوله هذا — كما نقل عن المحققين من أتباعه — أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة (٢٥) لا كما استظهره الأستاذ أحمد أمين حيث يقول : « وظاهر هذه الجملة أن الأحاديث التي وردت في التفسير لا أصل لها وليست بصحيحة ، والظاهر — كما قال بعضهم — أنه يريد الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير . أما الأحاديث المنقولة عن الصحابة والتابعين فلا وجه لإنكارها ، وقد اعترف هو نفسه ببعضها اهـ (٢٦) .

وحيث يقول « إن بعض العلماء أنكر هذا الباب بتاتا ، أغنى أنه أنكر صحة ورود ما يروونه من هذا الباب ، فقد روى عن الإمام أحمد أنه قال : « ثلاثة ليس لها أصل : التفسير ، والملاحم ، والمغازي » (٢٧) .

نعم .. ليس الأمر كما استظهره صاحب ضحى الإسلام وفجر الإسلام ، لأنه مما لا شك فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صحت عنه أحاديث في

(٢٣) آل عمران : ١٤

(٢٤) فجر الإسلام ص ٢٥ ، وقد حقق الحافظ ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية « زين للناس حب الشهوات » .. الخ أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث في تحديد القنطار ، وما ورد من ذلك فموقوف على بعض الصحابة .

(٢٦) ضحى الإسلام ج ٢ ص ١٤١

(٢٥) الاتقان ج ٢ ص ١٧٨

(٢٧) فجر الإسلام ص ٢٤٥

التفسير ، والإمام أحمد نفسه معترف بها ، فكيف يعقل أن الإمام أحمد يريد من عبارته السابقة نفى الصحة عن جميع الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير ؟ - وظنى أن الأستاذ أراد بالبعض المذكور ، المحققين من أصحاب الإمام أحمد ، غاية الأمر أنه حمل كلامهم على غير ما أرادوا وقوع في هذا الخطأ ، والعجب أنه نقل عن الإتيقان في هامش فجر الإسلام صفحة ٢٤٥ ما استظهرنا من كلام المحققين من أتباع الإمام أحمد .

واعترف في فجر الإسلام صفحة ٢٤٥ ، وضحي الإسلام الجزء الثاني صفحة ١٣٨ : بأنه قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسيرات لبعض ما أشكل من القرآن ، وإن كان قد اضطرب في كلامه فجعل ما ورد من التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغاً حد الكثرة ، حيث قال في فجر الإسلام صفحة ٢٤٥ « وهذا النوع كثير : وردت منه أبواب في كتب الصحاح الستة ، وزاد فيه القصاص والوضاع كثيراً » ، ثم عاد في ضحي الإسلام جزء ٢ صفحة ١٣٨ فجعل ما ورد عن الرسول من التفسير بالغاً حد القلة حيث قال : « وما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك قليل ، حتى روى عن عائشة أنها قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفسر شيئاً من القرآن إلا آيات تعد ، علمهن إياه جبريل » ، وفاته أن الحديث مطعون فيه ، فذكره دليلاً عن مدعاه ولم يعقب عليه ، مع أنه أحال على الطبري في نقل الحديث ، والطبري وضع علقته ، وتأوله على فرض الصحة كما سنوضح ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى .

* * *

● هل تناول النبي ﷺ القرآن كله بالبيان ؟

قد يقول قائل : إن الله تعالى يقول في سورة النحل (آية ٤٤) : « وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون » . . . فهل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه القرآن كله ، إفراداً وتركيباً ، وما يتبع ذلك من بيان الأحكام ؟ أو أنه بين لهم بعضه وسكت عن بعضه الآخر ؟ ، ثم على أي وجه كان هذا البيان من الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه ؟ . وللجواب عن هذا نقول :

● المقدار الذى بينه رسول الله ﷺ من القرآن لأصحابه :

اختلف العلماء فى المقدار الذى بينه النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن لأصحابه : فمنهم من ذهب إلى القول بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه كل معانى القرآن كما بين لهم ألفاظه ، وعلى رأس هؤلاء ابن تيمية (٢٨) .

ومنهم من ذهب إلى القول بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبين لأصحابه من معانى القرآن إلا القليل ، وعلى رأس هؤلاء : الخوبى والسيوطى (٢٩) ، وقد استدلل كل فريق على ما ذهب إليه بأدلة نورها ليتضح لنا الحق ويظهر الصواب .

● أدلة من قال بأن النبي ﷺ بين كل معانى القرآن :

أولاً : قوله تعالى : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون » ..

والبيان فى الآية يتناول بيان معانى القرآن ، كما يتناول بيان ألفاظه ، وقد بين الرسول ألفاظه كلها ، فلا بد أن يكون قد بين كل معانيه أيضاً ، وإلا كان مقصراً فى البيان الذى كلف به من الله .

ثانياً : ما روى عن أبى عبد الرحمن السلمى (٣٠) أنه قال : « حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن ، كعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما : أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً » ، ولهذا كانوا يبقون مدة طويلة فى حفظ السورة ، وقد ذكر الإمام مالك فى الموطأ : أن ابن عمر أقام على حفظ البقرة ثمان سنوات ، والذي حمل الصحابة على هذا ، ما جاء فى كتاب الله تعالى من قوله : « كتاب انزلناه

(٢٨) انظر مقالته فى مقدمته فى أصول التفسير ص ٥

(٢٩) انظر ما نقله السيوطى عن الخوبى فى الاتقان ج ٢ ص ١٧٤ وما ارتضاه السيوطى فى

الاتقان ج ٢ ص ١٧٩

(٣٠) هو عبد الله بن حبيب التابى المقرئ المتوفى سنة ٧٢ هـ وهو غير أبى عبد الرحمن

السلمى الصوفى المتوفى سنة ٤١٢ هـ .

إليك مبارك ليديروا آياته» (٢١) .. وتدير الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن ، وقسوله : « انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » (٢٢) .. وعقل الكلام متضمن لفهمه ، ومن المعلوم أن كل كلام يقصد منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه ، والقرآن أولى بذلك من غيره .

فهذه الآثار تدل على أن الصحابة تعلموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني القرآن كلها ، كما تعلموا ألفاظه .

ثالثاً : قالوا إن العادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم كالطب أو الحساب ولا يستشرحوه ، فكيف بكتاب الله الذي فيه عصمتهم ، وبه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة ؟

رابعاً : ما أخرجه الإمام أحمد وابن ماجه عن عمر رضى الله عنه أنه قال : من آخر ما نزل آية الربا ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يفسرها ، وهذا يدل بالفحوى على أنه كان يفسر لهم كل ما نزل ، وأنه إنما لم يفسر هذه الآية ، لسرعة موته بعد نزولها ، وإلا لم يكن للتخصيص بها وجه (٢٣) .

● أدلة من قال بأن النبي ﷺ لم يبين لأصحابه إلا القليل من معاني القرآن:

استدل أصحاب هذا الرأي بما يأتي :

أولاً : ما أخرجه البزار عن عائشة قالت : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر شيئاً من القرآن إلا آياً بعدد ، علمه إياهن جبريل » (٢٤) .

ثانياً : قالوا : إن بيان النبي صلى الله عليه وسلم لكل معاني القرآن متعذر ولا يمكن ذلك إلا في آي قلائل ، والعلم بالمراد يستتبط بآمارات

(٢٢) يوسف : ٢

(٢١) سورة ص : ٢٩

(٢٣) استخلصنا هذه الأدلة من مقدمة اصول التفسير لابن تيمية ص ٥ ، ٦ . ومن الالتان ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٢٤) القرطبي ج ١ ص ٢١ ، ورواية الطبري في تفسيره ج ١ ص ٢١ « .. الا آيات تعد » وفي ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٢٨ بلفظ « ... الا آيات تعد » ..

ودلائل ، ولم يأمر الله نبيه بالتنصيص على المراد في جميع آياته لأجل أن يتفكر عباده في كتابه (٢٥) .

ثالثاً : قالوا : لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه كل معانى القرآن لما كان لتخصيصه ابن عباس بالدعاء له بقوله : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » فائدة ؛ لأنه يلزم من بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه كل معانى القرآن استوائهم في معرفة تأويله ، فكيف يخص ابن عباس بهذا الدعاء ؟ (٢٦) .

● مغالة الفريقين :

ومن يتأمل فيما تقدم من أدلة الفريقين يتضح له أنهما على طرفي نقيض . ورأى أن كل فريق منهم مبالغ في رأيه . وما استند إليه كل فريق من الأدلة يمكن مناقشته بما يجعله لا ينهض حجة على المدعى .

● مناقشة أدلة الفريق الأول :

فاستدلال ابن تيمية ومن معه على رأيهم بقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » استدلال غير صحيح ، لأن الرسول — بمقتضى كونه مأموراً بالبيان — كان يبين لهم ما أشكل عليهم فهمه من القرآن ، لا كل معانيه ما أشكل منها وما لم يشكل .

وأما استدلالهم بما روى عن عثمان وابن مسعود وغيرهما من أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات من القرآن لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها ، فهو استدلال لا ينتج المدعى ، لأن غاية ما يفيد ، أنهم كانوا لا يجاوزون ما تعلموه من القرآن حتى يفهموا المراد منه ، وهو أعم من أن يفهموه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره من إخوانهم الصحابة ، أو من تلقاء أنفسهم ، حسبما يفتح الله به عليهم من النظر والاجتهاد . وأما الدليل الثالث ، فكل ما يدل عليه : هو أن الصحابة كانوا يفهمون

(٢٥) انظر ما نقله السيوطي في الاقتل عن الخوي ج ٢ ص ١٧٤ .

(٢٦) انظر القرطبي ج ١ ص ٢٢ .

القرآن ويعرفون معانيه ، شأن أى كتاب يقرؤه قوم ، ولكن لا يلزم منه أن يكونوا قد رجعوا إليه النبي صلى الله عليه وسلم في كل لفظ منه ..

وأما الدليل الرابع ، فلا يدل أيضاً ، لأن وفاة النبي عليه الصلاة والسلام قبل أن يبين لهم آية الربا لا تدل على أنه كان يبين لهم كل معاني القرآن ، فاعلم هذه الآية كانت مما أشكل على الصحابة ، فكان لابد من الرجوع فيها إلى النبي عليه السلام ، شأن غيرها من مشكلات القرآن .

● مناقشة أدلة الفريق الثانى :

وأما استدلال أصحاب رأى الثانى بحديث عائشة ، فهو استدلال باطل ؛ لأن الحديث منكر غريب ، لأنه من رواية محمد بن جعفر الزبيرى ، وهو مطعون فيه ، قال البخارى : لا يتابع فى حديثه ، وقال الحافظ أبو الفتح الأزدى « منكر الحديث » وقال فيه ابن جرير الطبرى « إنه ممن لا يعرف فى أهل الآثار » ، وعلى فرض صحة الحديث فهو محمول - كما قال أبو حيان - على مغييات القرآن ، وتفسيره لمجمله ، ونحوه مما لا سبيل إليه إلا بتوقيف من الله (٣٧) . وفى معناه ما قاله ابن جرير (٣٨) وما قاله ابن عطية (٣٩) .

وأما الدليل الثانى ، فلا يدل أيضاً على ندرة ما جاء عن النبي عليه السلام فى التفسير ؛ إذ أن دعوة إمكان التفسير بالنسبة لآيات قلائل ، وتعذره بالنسبة لكل غير مسلمة ، وأما ما قيل من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر بالتنصيص على المراد فى جميع الآيات لأجل أن يتفكر الناس فى آيات القرآن فليس بشئ ، إذ أن النبي عليه الصلاة والسلام مأمور بالبيان ، وقد بشكل الكثير على أصحابه فيلزمه البيان ، ولو فرض أن القرآن أشكل كله على الصحابة ما كان للنبي عليه الصلاة والسلام أن يتمتع عن بيان كل آية منه ، بمقتضى أمر الله له فى الآية : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » ..

(٣٨) فى تفسيره ج ١ ص ٢٩ .

(٣٧) البحر المحيط ج ١ ص ١٢ .

(٣٩) ونقله عنه القرطبى فى تفسيره ج ١ ص ٢١ .

وأما الدليل الثالث ، فلو سلمنا أنه يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسر كل معاني القرآن . فلا نسلم أنه يدل على أنه فسر النادر منه كما هو المدعى . .



● اختيارنا في المسألة :

والرأى الذى تميل إليه النفس - بعد أن اتضح لنا مغالاة كل فريق في دعواه وعدم صلاحية الأدلة لإثبات المدعى - هو أن تتوسط بين الرأيين فنقول : إن الرسول صلى الله عليه وسلم بين الكثير من معاني القرآن ؛ لأصحابه ، كما تشهد بذلك كتب الصحاح ، ولم يبين كل معاني القرآن ؛ لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه ، ومنه ما يعلمه العلماء ، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها ، ومنه ما لا يعذر أحد في جهالته كما صرح بذلك ابن عباس فيما رواه عنه ابن جرير ، قال : « التفسير على أربعة أوجه : وجه تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير تعرفه العلماء . تفسير لا يعلمه إلا الله » (٤٠) .

ويذهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفسر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة كلام العرب ؛ لأن القرآن نزل بلغتهم ، ولم يفسر لهم ما تتبادر لأفهام إلى معرفته وهو الذى لا يعذر أحد بجهله ؛ لأنه لا يخفى على أحد ، ولم يفسر لهم ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة ، وحقيقة الروح ، وغير ذلك من كل ما يجرى مجرى الغيوب التى لم يطلع الله عليها نبيه ، وإنما فسر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض المعانيات التى أخفاها الله عنهم وأطلعه عليها وأمره ببيانها لهم ، وفسر لهم أيضاً كثيراً مما يندرج تحت القسم الثالث ، وهو ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم ، كبيان المجرى ، وتخصيص العام ، وتوضيح المشكل ، وما إلى ذلك من كل ما خفى معناه والتبس المراد به .

هذا .. وإن مما يؤيد أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يفسر كل معاني

(٤٠) تفسير ابن جرير ج ١ ص ٢٥

القرآن ، أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، وقع بينهم الاختلاف في تأويل بعض الآيات ، ولو كان عندهم فيه نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وقع هذا الاختلاف ، أو لارتفع بعد الوقوف على النص .

بقي بعد هذا أن نجيب عن الشق الثاني من السؤال ، وهو : على أي وجه كان بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرآن ؟ فنقول :

إن الناظر في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يجد فيهما ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وظيفته البيان لكتاب الله ، أو بعبارة أخرى ، ما يدل على أن مركز السنة النبوية من القرآن ، مركز المبين من المبين .

فمن القرآن ، قوله تعالى : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » .

ومن السنة ، ما رواه أبو داود عن المقدم بن معديكرب ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحطوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد ، إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل يقوم فعليه أن يقرؤه ، فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراءه » (٤١) .

فقوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه » معناه أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى ، وأوتي من البيان مثله . أي أذن له أن يبين ما في الكتاب . فيعم ويخص ، ويزيد عليه ويشرح ما في الكتاب ، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن . ويحتمل وجهاً آخر : وهو أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو ، مثل ما أعطى من الظاهر المتلو ، كما قال تعالى في سورة النجم آيتي (٣ ، ٤) : « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى » . وأما قوله : « يوشك رجل شبعان . الخ » فالمقصود منه

التحذير من مخالفة السنة التي سنّها الرسول وليس لها ذكر في القرآن ، كما هو مذهب الخوارج والروافض الذين تعلقوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التي ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا (٤٢) وروى الأوزاعي عن حسان ابن عطية قال : « كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك » (٤٣) وروى الأوزاعي عن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن (٤٤) .

* * *

● لوجه بيان السنة للكتاب :

وإذ قد اتضح لنا من الآية والحديث والآثار مقدار ارتباط السنة بالكتاب ، ارتباط المبيّن بالمبيّن فلنبين بعد ذلك أوجه هذا البيان فنقول :

الوجه الأول : بيان المجمل في القرآن ، وتوضيح المشكل ، وتخصيص العالم ، وتقيد المطلق ، فمن الأول : بيانه عليه الصلاة والسلام لمواقيت الصلوات الخمس ، وعدد ركعاتها ، وكيفيتها ، وبيانه لمقادير الزكاة ، وأوقاتها ، وأنواعها ، وبيانه لمناسك الحج . ولذا قال : « خذوا عني مناسككم » وقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

وقد روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل « إنك رجل أحق ، أتجد الظهر في كتاب الله أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد عليه الصلاة ، والزكاة ، ونحو ذلك ، ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله تعالى مفسراً ؟ إن كتاب الله تعالى أجمل هذا ، وإن السنة تفسر هذا » (٤٥) .

ومن الثاني : تفسيره صلى الله عليه وسلم للخيط الأبيض والخيط الأسود في قوله تعالى : « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » (٤٦) .. بأنه يابض النهار وسواد الليل .

ومن الثالث : تخصيصه صلى الله عليه وسلم الظلم في قوله تعالى :

(٤٢) القرطبي ج ١ ص ٢٩

(٤٥) المرجع نفسه ج ١ ص ٢٩

(٤٣) آخر القرطبي ج ١ ص ٢٧ - ٢٨

(٤٤) المرجع السابق ج ١ ص ٢٩

(٤٦) البقرة : ١٨٧

« الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ » (٤٧) .. بالشرك ، فَإِنْ بَعْضُ
النَّصَابَةِ فَهَمَّ أَنْ الظُّلْمَ مُرَادٌ مِنْهُ الْعُمُومُ ، حَتَّى قَالَ : « وَأَيْنَا لَمْ يَظْلَمْ نَفْسَهُ ؟ »
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَيْسَ بِذَلِكَ ، إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ » .

وَمِنَ الرَّابِعِ : تَقْيِيدُ الْيَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » (٤٨) ..
بِالْيَمِينِ .

الْوَجْهَ الثَّانِي : بَيَانُ مَعْنَى لَفْظِ « أَوْ مُتَعَلِّقَةٍ » ، كِبْيَانُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ بِالْيَهُودِ ،
وَالضَّالِّينَ بِالنَّصَارَى . وَكِبْيَانُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ » (٤٩)
بَأَنَّهَا مُطَهَّرَةٌ مِنَ الْحَيْضِ وَالْبِزَاقِ وَالنَّخَامَةِ ، وَكِبْيَانُ قَوْلِهِ تَعَالَى
« وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ، وَسَتُزِيدُ الْمُحْسِنِينَ » .
فَيَدُلُّ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ » (٥٠) .. بِأَنَّهُمْ دَخَلُوا يَزْحَفُونَ
عَلَى أَسْتَاهِمٍ وَقَالُوا : حِجَّةٌ فِي شَعِيرَةٍ .

الْوَجْهَ الثَّالِثَ : بَيَانُ أَحْكَامِ زَائِدَةٍ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ،
كَنْهَرِيمِ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا ، وَصَدَقَةِ الْفَطْرِ ، وَرَجْمِ الزَّانِي
الْمُحْصَنِ ، وَمِيرَاثِ الْجَدَّةِ ، وَالْحَكْمِ بِشَاهِدِ وَيَمِينٍ ، وَغَيْرِ هَذَا كَثِيرٍ يَوْجَدُ فِي
كُتُبِ الْفُرُوعِ .

الْوَجْهَ الرَّابِعَ : بَيَانُ النِّسْخِ : كَأَن يَبِينُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ
آيَةَ كَذَا نَسَخَتْ بِكَذَا ، أَوْ أَنَّ حُكْمَ كَذَا نَسَخَ بِكَذَا ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » بَيَانٌ مِنْهُ أَنَّ آيَةَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ
مَنْسُوخَةٌ بِحُكْمِهَا وَإِنْ بَقِيَتْ تِلَاوَتُهَا . وَحَدِيثُ « الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ
عَامٍ » بَيَانٌ مِنْهُ أَيْضًا لِنَسْخِ حُكْمِ الْآيَةِ (١٥) مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ :
« وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ » ..
وغير هذا كثير .

الْوَجْهَ الْخَامِسَ : بَيَانُ التَّأْكِيدِ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَأْتِي السَّنَةُ مُوَافِقَةً لِمَا جَاءَ بِهِ
الْكِتَابُ ، وَيَكُونُ الْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ تَأْكِيدُ الْحُكْمِ وَتَقْوِيَتُهُ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ

(٤٨) الْمَائِدَةُ : ٢٨

(٥٠) الْبَقَرَةُ : ٥٨ ، ٥٩

(٤٧) الْأَنْعَامُ : ٨٢

(٤٩) الْبَقَرَةُ : ٢٥

الصلاة والسلام « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » فإنه يوافق قوله تعالى : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (٥١) . . وقوله عليه الصلاة والسلام : « اتقوا الله في النساء فإنهن عوان في أيديكم ، أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله » فإنه موافق لقوله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف » (٥٢) . .



● المصدر الثالث من مصادر التفسير في عصر الصحابة - الاجتهاد وقوة الاستنباط :

كان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله تعالى ، ولم يتيسر لهم أخذه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعوا في ذلك إلى اجتهادهم وإعمال رأيهم ، وهذا بالنسبة لما يحتاج إلى نظر واجتهاد، أما ما يمكن فهمه بمجرد معرفة اللغة العربية فكانوا لا يحتاجون في فهمه إلى إعمال النظر ، ضرورة أنهم من خلص العرب ، يعرفون كلام العرب ومناحيهم في القول ، ويعرفون الألفاظ العربية ومعانيها بالوقوف على ما ورد من ذلك في الشعر الجاهلي الذي هو ديوان العرب ، كما يقول عمر رضي الله عنه :

● أدوات الاجتهاد في التفسير عند الصحابة :

وكثير من الصحابة كان يفسر بعض آي القرآن بهذا الطريق ، أعنى طريق الرأي والاجتهاد ، مستعيناً على ذلك بما يأتي :

أولاً : معرفة أوضاع اللغة وأسرارها .

ثانياً : معرفة عادات العرب .

ثالثاً : معرفة أحوال اليهود والنصارى في جزيرة العرب وقت نزول القرآن .

رابعاً : قوة الفهم وسعة الإدراك .

فمعرفة أوضاع اللغة العربية وأسرارها ، تعين على فهم الآيات التي لا يتوقف فهمها على غير لغة العرب . ومعرفة عادات العرب تعين على فهم كثير من الآيات التي لها صلة بعاداتهم ، فمثلاً قوله تعالى : « إنما النسيء زيادة في الكفر » (٥٣) .. وقوله : « وليس البر بان تاتوا البيوت من ظهورها » (٥٤) .. لا يمكن فهم المراد منه ، إلا لمن عرف عادات العرب في الجاهلية وقت نزول القرآن .

ومعرفة أحوال اليهود والنصارى في جزيرة العرب وقت نزول القرآن ، تعين على فهم الآيات التي فيها الإشارة إلى أعمالهم والرد عليهم .

ومعرفة أسباب النزول ، وما أحاط بالقرآن من ظروف وملابسات ، تعين على فهم كثير من الآيات القرآنية ، ولهذا قال الواحدى « لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها » (٥٥) . وقال ابن دقيق العيد : « بيان سبب النزول طريق قوى في فهم معانى القرآن » (٥٦) وقال ابن تيمية : « معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية . فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب » (٥٧) .

وأما قوة الفهم وسعة الإدراك ، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده . وكثير من آيات القرآن يدق معناه ، ويخفى المراد منه ، ولا يظهر إلا لمن أوتى حظاً من الفهم ونور البصيرة ، ولقد كان ابن عباس صاحب النصيب الأكبر والحظ الأوفر من ذلك ، وهذا بركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له بذلك حيث قال : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » .

وقد روى البخارى في صحيحه بسنده إلى أبى جحيفة رضى الله عنه أنه قال : « قلت لعلى رضى الله عنه : هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ؟ قال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن ، وما في هذه الصحيفة ، قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر » (٥٨) .

(٥٣) التوبة : ٢٧ .

(٥٥) منهج الفرقان ج ١ ص ٣٦

(٥٧) نفس المصدر والمنفعة .

(٥٤) البقرة : ١٨٦

(٥٦) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٥٨) البخارى في باب الجهاد ج ٤ ص ٦١

هذه هي أدوات الفهم والاستنباط التي استعان بها الصحابة على فهم كثير من آيات القرآن ، وهذا هو مبلغ أثرها في الكشف عن غوامضه وأسراره .



● تفاوت الصحابة في فهم معاني القرآن :

غير أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، كانوا متفاوتين في معرفتهم بهذه الأدوات ، فلم يكونوا جميعاً في مرتبة واحدة ، السبب الذي من أجله اختلفوا في فهم بعض معاني القرآن ، وإن كان اختلافاً يسيراً بالنسبة لاختلاف التابعين ومن يليهم . ومن أمثلة هذا الاختلاف : ما روى من أن عمر استعمل قدامة بن مظعون على البحرين فقدم الجارود على عمر فقال : إن قدامة شرب فسكر ، فقال عمر : من يشهد على ما تقول ؟ قال الجارود : أبو هريرة يشهد على ما أقول ، فقال عمر : يا قدامة إني جالدك ، قال : والله لو شربت كما يقول ما كان لك أن تجلدني ، قال عمر : ولم ؟ قال : لأن الله يقول : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا » (٥٩) . فأننا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا ، شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرأ ، وأحداً ، والخندق ، والمشاهد فقال عمر : ألا تردون عليه قوله ؟ فقال ابن عباس : إن هذه الآيات أنزلت عذراً للماضين وحجة على الباقيين ، لأن الله يقول : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان » (٦٠) . وقال عمر : صدقت .. اهـ (٦١) .

وما روى من أن الصحابة فرحوا حينما نزل قوله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم » (٦٢) لظنهم أنها مجرد إخبار وبشرى بكمال الدين ، ولكن عمر بكى وقال : ما بعد الكمال إلا النقص ، مستشعراً نعي النبي صلى الله

(٦٠) المائدة : ٩٠

(٦٢) المائدة : ٢

(٥٩) المائدة : ٩٢

(٦١) فجر الاسلام ص ٢٤٣ - ٢٤٤

عليه وسلم ، وقد كان مصيباً في ذلك ، إذ لم يعش النبي صلى الله عليه وسلم بعدها إلا أحداً وثمانين يوماً كما روى « (٦٣) » .

وما رواه البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر ، فكأن بعضهم وجد في نفسه وقال : لم يدخل هذا معنا وإن لنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من أعلمكم ، فدعاهم ذات يوم فأدخلني معهم فما رأيت أنه دعاني فيهم إلا ليرهم ، فقال : ما تقولون في قوله تعالى : « (إذا جاء نصر الله والفتح) » (٦٤) ؟ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم ولم يقل شيئاً ، فقال لي : ألك ذلك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، فقال : ما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه الله له ، قال : « (إذا جاء نصر الله والفتح) » . . . ، فذلك علامة أجلك » فسبح بحمد ربك واستغفره ، انه كان تواباً » (٦٥) . . . فقال عمر : لا أعلم منها إلا ما تقول » (٦٦) .



● المصدر الرابع من مصادر التفسير في هذا العصر - أهل الكتاب من اليهود والنصارى :

المصدر الرابع للتفسير في عهد الصحابة هم أهل الكتاب من اليهود والنصارى .

وذلك أن القرآن الكريم يتفق مع التوراة في بعض المسائل ، وبالأخص في قصص الأنبياء ، وما يتعلق بالأمم الغابرة ، وكذلك يشتمل القرآن على مواضع وردت في الإنجيل كقصة ميلاد عيسى ابن مريم ، ومعجزاته عليه السلام .

غير أن القرآن الكريم اتخذ منهجاً يخالف منهج التوراة والإنجيل ، فلم

(٦٣) الموافقات ج ٢ ص ٢٨٤

(٦٤) النصر : ٢

(٦٥) النصر : ١

(٦٦) البخاري في باب التفسير ج ٨ ص ١٩٥ من فتح الباري .

يتعرض لتفاصيل جزئيات المسائل ، ولم يستوف القصة من جميع نواحيها ، بل اقتصر من ذلك على موضع العبرة فقط .

ولما كانت العقول دائماً تميل إلى الاستيفاء والاستقصاء ، جعل بعض الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - يرجعون في استيفاء هذه القصص التى لم يتعرض لها القرآن من جميع نواحيها إلى من دخل في دينهم من أهل الكتاب ، كعبد الله بن سلام ، وكعب الأحبار ، وغيرهم من علماء اليهود والنصارى .

وهذا بالضرورة كان بالنسبة إلى ما ليس عندهم فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه لو ثبت شيء في ذلك عن رسول الله ما كانوا يعدلون عنه إلى غيره مهما كان المأخوذ عنه .

● أهمية هذا المصدر بالنسبة للمصادر السابقة :

غير أن رجوع بعض الصحابة إلى أهل الكتاب ، لم يكن له من الأهمية في التفسير ما للمصادر الثلاثة السابقة ، وإنما كان مصدراً ضيقاً محدوداً ، وذلك أن التوراة والإنجيل وقع فيهما كثير من التحريف والتبديل ، وكان طبعياً أن يحافظ الصحابة على عقيدتهم ، ويصونوا القرآن عن أن يخضع في فهم معانيه لشيء مما جاء ذكره في هذه الكتب التى لعبت فيها أيدي المحرفين ، فكانوا لا يأخذون عن أهل الكتاب إلا ما يتفق وعقيدتهم ولا يتعارض مع القرآن . أما ما اتضح لهم كذبه مما يعارض القرآن ويتنافى مع العقيدة فكانوا يرفضونه ولا يصدقونه ، ووراء هذا وذاك ما هو مسكوت عنه ، لا هو من قبيل الأول ، ولا هو من قبيل الثانى ، وهذا النوع كانوا يسمعون من أهل الكتاب ويتوقعون فيه ، فلا يحكمون عليه بصدق ولا بكذب ، أمثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا . . . الآية » .

وسنوفق بمشيئة الله تعالى بين هذا الحديث وحديث : « بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج . . . » ونذكر مدى تأثير اليهودية ، والنصرانية على التفسير في أدواره المختلفة من لدن عصر الصحابة إلى عصر التدوين ، وذلك عند الكلام عن التفسير المأثور إن شاء الله تعالى .

الفصل الثاني

المفسرون من الصحابة

اشتهر بالتفسير من الصحابة عدد قليل ، قالوا في القرآن بما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة أو بالواسطة ، وبما شاهدوه من أسباب النزول ، وبما فتح الله به عليهم من طريق الرأي والاجتهاد .

● أشهر المفسرين من الصحابة :

وقد عد السيوطي رحمه الله في الإتيقان من اشتهر بالتفسير من الصحابة وسماهم ، وهم : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير ، رضى الله عنهم أجمعين .

وهناك من تكلم في التفسير من الصحابة غير هؤلاء : كأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعائشة ، غير أن ما نقل عنهم في التفسير قليل جدا ، ولم يكن لهم من الشهرة بالقول في القرآن ما كان للعشرة المذكورين أولا ، كما أن العشرة الذين اشتهروا بالتفسير ، تفاوتوا قلة وكثرة ، فأبو بكر وعمر وعثمان لم يرد عنهم في التفسير إلا النزر اليسير ، ويرجع السبب في ذلك إلى تقدم وفاتهم ، واشتغالهم بمهام الخلافة والفتوحات ، أضف إلى ذلك وجودهم في وسط أغلب أهله علماء بكتاب الله ، واقفون على أسرارهم ، عارفون بمعانيه وأحكامه ، مكتملة فيهم خصائص العروبة ، مما جعل الحاجة إلى الرجوع إليهم في التفسير غير كبيرة .

أما علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، فهو أكثر الخلفاء الراشدين رواية

عنه في التفسير ، والسبب في ذلك راجع إلى تفرغه عن مهام الخلافة مدة طويلة ، دامت إلى نهاية خلافة عثمان رضي الله عنه ، وتأخر وفاته إلى زمن كثر فيه حاجة الناس إلى من يفسر لهم ما خفى عنهم من معاني القرآن ، وذلك ناشئ من اتساع رقعة الإسلام ، ودخول كثير من الأعاجم في دين الله ، مما كاد يذهب بخصائص اللغة العربية .

وكذلك كثرت الرواية في التفسير عن عبد الله بن عباس ، وعبد الله ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، لحاجة الناس إليهم ، ولصفات عامة مكنت لهم ونعلی بن أبي طالب أيضاً في التفسير . هذه الصفات هي : قوتهم في اللغة العربية ، وإحاطتهم بسننها وأساليبها ، وعدم تخرجهم من الاجتهاد وتقرير ما وصلوا إليه باجتهادهم ، ومخالطتهم للنبي صلى الله عليه وسلم مخالطة مكنتهم من معرفة الحوادث التي نزلت فيها آيات القرآن ، نستثنى من ذلك ابن عباس ، فإنه لم يلزم النبي عليه الصلاة والسلام في شبابه . لوفاء النبي عليه الصلاة والسلام وهو في سن الثالثة عشرة أو قريب منها ، لكنه استعاض عن ذلك بسلازمة كبار الصحابة ، يأخذ عنهم ويروى لهم .

أما باقي العشرة وهم : زيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله ابن الزبير ، فهم وإن اشتهروا بالتفسير إلا أنهم قلت عنهم الرواية ولم يصلوا في التفسير إلى ما وصل إليه هؤلاء الأربعة المكثرون .

لهذا نرى الإمساك عن الكلام في شأن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وزيد ابن ثابت ، وأبي موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير ، وتكلم عن علي ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، نظراً لكثرة الرواية عنهم في التفسير ، كثرة غدت مدارس الأمصار على اختلافها وكثرتها .

ولو أنا رتبنا هؤلاء الأربعة حسب كثرة ما روى عنهم لكان أولهم عبد الله بن عباس ، ثم عبد الله بن مسعود ، ثم علي بن أبي طالب ، ثم أبي ابن كعب وسنتكلم عن كل واحد من هؤلاء الأربعة ، بما يتناسب مع مشربه في التفسير ومنجاء الذي نجاه فيه .



١ - عبد الله بن عباس

● ترجمته :

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمه لبابة الكبرى بنت الحارث ابن حزن الهلالية . ولد والنبي عليه الصلاة والسلام وأهل بيته بالشعب بمكة . فأتى به النبي عليه الصلاة والسلام فحنكه بريقه ، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ، ولأزم النبي عليه الصلاة والسلام في صغره ؛ لقربته منه ، ولأن خالته ميمونة كانت من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وله من العمر ثلاث عشرة سنة ، وقيل خمس عشرة ، فلأزم كبار الصحابة وأخذ عنهم ما فاته من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت وفاته سنة ثمان وستين على الأرجح ، وله من العمر سبعون سنة . مات بالطائف ودفن بها ، وتولى وضعه في قبره محمد ابن الحنفية ، وقال بعد أن سوى عليه التراب : مات والله اليوم حبر هذه الأمة . .



● مبلغه من العلم :

كان ابن عباس يلقب بالحبر والبحر لكثرة علمه ، وكان على درجة عظيمة من الاجتهاد والمعرفة بمعاني كتاب الله ، ولذا انتهت إليه الرياسة في الفتوى والتفسير ، وكان عمر رضى الله عنه يجلسه في مجلسه مع كبار الصحابة ويدنيه منه ، وكان يقول له : إنك لأصبح فتياننا وجهاً ، وأحسنهم خلقاً ، وأفقههم في كتاب الله . وقال في شأنه : ذاكم فتى الكهول ؛ إن له لساناً سئولاً ، وقلبا عقولاً . وكان لفرط أدبه إذا سأله عمر مع الصحابة عن شيء يقول : لا أتكلم حتى يتكلموا . وكان عمر رضى الله عنه يعتد برأى ابن عباس مع حداثة سنه ؛ يدلنا على ذلك ما رواه ابن الأثير في كتابه « أسد الغابة » عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : « إن عمر كان إذا جاءته الأقضية المعضلة

قال لابن عباس : إنها قد طرأت علينا أفضية وعضل ، فانت لها ولأمثالها ، فكان يأخذ بقوله ، وما كان يدعو لذلك أحداً سواه » قال عبيد الله : وعمر هو عمر في حذقه واجتهاده لله وللمسلمين ، وما رواه البخاري من طريق سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : « كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر ، فكان في بعضهم وجد في نفسه وقال : لم يدخل هذا معنا وإن لنا أبناء مثله ؟ فقال عمر : إنه من أعلمكم ، فدعاهم ذات يوم فأدخلني معهم ، فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم ، فقال : ما تقولون في قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » ؟ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم ولم يقل شيئاً ، فقال لي : أأنت تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، فقال : ما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه الله له ، قال : « إذا جاء نصر الله والفتح » فذلك علامة أجلك ، « فسبح بحمد ربك واستغفره ، انه كان تواباً » فقال عمر : لا أعلم منها إلا ما تقول » اهـ . وهذا يدل على قوة فهمه وجودة فكره . وقال فيه ابن مسعود رضي الله عنه : « نعم ترجمان القرآن ابن عباس » . وقال فيه عطاء « ما رأيت أكرم من مجلس ابن عباس ، أصحاب الفقه عنده ، وأصحاب القرآن عنده ، وأصحاب الشعر عنده ، يصدرهم كلهم من واد واسع » . وقال عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة : « كان ابن عباس قد فات الناس بخصال : بعلم ما سبقه وفقه فيما احتيج إليه من رأيه ، وحلم ونسب ، وتأويل ، وما رأيت أحداً كان أعلم بما سبقه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ، ولا بقضاء أبي بكر وعمر وعثمان منه ، ولا أفقه في رأي منه ولا أثقب رأياً فيما احتيج إليه منه ، ولقد كان يجلس يوماً ولا يذكر فيه إلا الفقه ، ويوما التأويل ، ويوما المغازي ، ويوما الشعر ، ويوما أيام العرب ، ولا رأيت عالماً قط جلس إليه إلا خضع له ، وما رأيت سائلاً قط سألته إلا وجد عنده علماً » . وقيل لطاوس : لزمت هذا الغلام - يعني ابن عباس - وتركت الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : إني رأيت سبعين رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تدارعوا في أمر صاروا إلى قول ابن عباس . وروى الأعمش عن أبي وائل قال : « استخلف على عبد الله ابن عباس على الموسم فقرأ في خطبته سورة البقرة - وفي رواية سورة

انور - فسرهما تفسيراً لو سمعته الروم والترك والمدينتين لاسلحوا « وكان
عني بن أبي طالب يثنى على هشير ابن عباس ويقول : « كأنما ينظر إلى
الغيب من شتر رقيق »

وبالجملة ، فقد كانت حياة ابن عباس حياة علمية ، يتعلم ويعلم ، ولم
يشتغل بالإمارة إلا قليلاً لما استعمله عليّ على البصرة ، والحق : أن ابن عباس
قد ظهر فيه النبوغ العربي بأكمل معانيه . علماً ، وفصاحة ، وسعة اطلاع في
نواح علمية مختلفة ، لاسيما فهمه لكتاب الله تعالى . وخير ما يقال فيه
« ما قاله ابن عمر رضي الله عنه : « ابن عباس أعلم أمة محمد بما نزل على
محمد » (١)



● أسباب نبوغه :

ونستطيع أن نرجع هذه الشهرة العلمية ؛ وهذا النبوغ الواسع الفياض ،
إلى أسباب فجملها فيما يلي :

أولاً : دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بقوله : « اللهم علمه الكتاب
والحكمة » ، وفي رواية أخرى « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل » ؛
والذي يرجع إلى كتب التفسير بالمأثور ، يرى أثر هذه الدعوة النبوية ،
بتجلى واضحاً فيما صح عن ابن عباس رضي الله عنه .

ثانياً : نشأته في بيت النبوة ، وملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم
من عهد التمييز ؛ فكان يسمع منه الشيء الكثير ، ويشهد كثيراً من الحوادث
والظروف التي نزلت فيها بعض آيات القرآن .

ثالثاً : ملازمته لأكابر الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ،
يأخذ عنهم ويروى لهم ، ويعرف منهم مواطن نزول القرآن ، وتواريخ التشريع
وأحداث النزول ، وهذا استعاض عما فاته من العلم بموت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وتحدث بهذا ابن عباس عن نفسه فقال « وجدت عامة حديث

(١) انظر أسد الغابة ج ٢ من ١٩٢ - ١٩٥

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عند الأنصار ، فإن كنت لآتى الرجل فأجده نائماً ، لو شئت أن يوقظ لى لأوقظ ، فأجلس على بابه تسفى على وجهى الريح حتى يستيقظ متى ما استيقظ ، وأسأله عما أريد ، ثم أنصرف .

رابعاً : حفظه للغة العربية ، ومعرفته لغريها ، وآدابها ، وخصائصها ، وأساليبها ، وكثيراً ما كان يستشهد للمعنى الذى يفهمه من لفظ القرآن بالبيت والأكثر من الشعر العربى .

خامساً : بلوغه مرتبة الاجتهاد ، وعدم تحرجه منه ، وشجاعته فى بيان ما يعتقد أنه الحق ، دون أن يأبه لملامة لائم ونقد ناقد ، مادام يثق بأن الحق فى جانبه ، وكثيراً ما انتقد عليه ابن عمر جرأته على تفسير القرآن ، ولكن لم ترق إليه همة نقده ، بل ما لبث أن رجع إلى قوله ، واعترف بمبلغ علمه ، فقد روى أن رجلاً أتى ابن عمر يسأله عن معنى قوله تعالى : « **او لم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما** » (٢) . فقال : اذهب إلى ابن عباس ثم تعال أخبرنى ، فذهب فسأله فقال : كانت السموات رتقا لا تمطر ، وكانت الأرض رتقا لا تنبت ، ففتق هذه بالمطر ، وهذه بالنبات ، فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره فقال : قد كنت أقول : ما يعجبنى جرأة ابن عباس على تفسير القرآن . فالآن قد علمت أنه أوتى علماً .

هذه هى أهم الأسباب التى ترجع إليها شهرة ابن عباس فى التفسير ، يضاف إلى ذلك كونه من أهل بيت النبوة ، منبع الهداية . ومصدر النور ، وما وهبه الله من قريحة وقادة ، وعقل راجح ، ورأى صائب ، وإيمان راسخ ، ودين متين .



● قيمة ابن عباس فى تفسير القرآن :

تتبين قيمة ابن عباس فى التفسير ، من قول تلميذه مجاهد : « إنه إذا فسر الشئ رأيت عليه النور » ، ومن قول على رضى الله عنه يثنى عليه فى

(٢) الانبياء : ٢٠

تفسيره : « كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق » ، ومن قول ابن عمر : « ابن عباس أعلم أمة محمد بما نزل على محمد » ، ومن رجوع بعض الصحابة وكثير من التابعين إليه في فهم ما أشكل عليهم من كتاب الله ، فكثيراً ما توجه إليه معاصروه ليزيل شكوكهم ، ويكشف لهم عما عز عليهم فهمه من كتاب الله تعالى . ففي قصة موسى مع شعيب أشكل على بعض أهل العلم ، أى الأجلين قضى موسى ؟ هل كان ثمان سنين ؟ أو أنه أتم عشرأ ؟ ولما لم يقف على رأى يمم شطر ابن عباس ، الذى هو بحق ترجمان القرآن ، ليسأله عما أشكل عليه ، وفى هذا يروى الطبرى في تفسيره ، عن سعيد بن جبير قال : « قال يهودى بالكوفة - وأنا أتجهز للحج - إني أراك رجلاً تتبغ العلم ، فأخبرني أى الأجلين قضى موسى ؟ قلت : لا أعلم ، وأنا الآن قادم على حبر العرب - يعنى ابن عباس - فسأله عن ذلك ، فلما قدمت مكة سألت ابن عباس عن ذلك وأخبرته بقول اليهودى ، فقال ابن عباس : قضى أكثرهما وأطيبهما ؛ إن النبى إذا وعد لم يخلف ، وقال سعيد : فقدمت العراق فلقيت اليهودى فأخبرته فقال : صدق وما أنزل على موسى ، هذا والله العالم اهـ (٣) .

وهذا عمر رضى الله عنه يسأل الصحابة عن معنى آية من كتاب الله ، فلما لم يجد عندهم جواباً مرضياً رجع إلى ابن عباس فسأله عنها ، وكان يثق بتفسيره ، وفى هذا يروى الطبرى : « أن عمر سأل الناس عن هذه الآية ، يعنى : « (أيود أحدكم ان تكون له جنة من نخيل واعناب) » .. الآية (٤) .. فما وجد أحداً يشفيه ، حتى قال ابن عباس وهو خلفه : يا أمير المؤمنين .. إني أجد في نفسى منها شيئاً ، فتلفت إليه فقال : تحول ههنا ، لم تحقر نفسك ؟ قال : هذا مثل ضربه الله عز وجل فقال : أيود أحدكم أن يعمل عمره بعمل أهل الخير وأهل السعادة ، حتى إذا كان أحوج ما يكون إلى أن يختمه بخير حين فنى عمره واقترب أجله ، ختم ذلك بعمل من عمل أهل الشقاء فأفسده كله ، فحرقه أحوج ما كان إليه » اهـ (٥) .

(٤) البقرة : ٢٦٦

(٣) تفسير ابن جرير ج ٢٠ ص ٤٣

(٥) تفسير ابن جرير ج ٢ ص ٤٧

وسؤال عمر له مع الصحابة عن تفسير قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » وجوابه بالجواب المشهور عنه ، يدل على أن ابن عباس كان يستخرج خفى المعانى التى يشير إليها القرآن ، ولا يدركها إلا من تفحه الله بنفحة من روحه ، وكثيراً ما ظهر ابن عباس فى المسائل المعقدة فى التفسير بمظهر الرجل الملهم الذى ينظر إلى الغيب من ستر رقيق ، كما وصفه على رضى الله عنه ، الأمر الذى جعل الصحابة يقدرّون ابن عباس ويثقون بتفسيره، ولقد وجد هذا التقدير صدهاء فى عصر التابعين ، فكانت هناك مدرسة يتلقى تلاميذها التفسير عن ابن عباس . استقرت هذه المدرسة بمكة ، ثم غدت بعلمها الأمصار المختلفة ، وما زال تفسير ابن عباس يلقى من المسلمين إعجاباً وتقديراً ، إلى درجة أنه إذا صح النقل عن ابن عباس لا يكادون يعدلون عن قوله إلى قول آخر . وقد صرح الزركشى بأن قول ابن عباس مقدم على قول غيره من الصحابة عند تعارض ما جاء عنهم فى التفسير ^(٦) .



● رجوع ابن عباس الى اهل الكتاب :

كان ابن عباس كغيره من الصحابة الذين اشتهروا بالتفسير ، يرجعون فى فهم معانى القرآن إلى ما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلى ما يفتح الله به عليهم من طريق النظر والاجتهاد ، مع الاستعانة فى ذلك بمعرفة أسباب النزول والظروف والملابسات التى نزل فيها القرآن . وكان رضى الله عنه يرجع إلى أهل الكتاب ويأخذ عنهم ، بحكم اتفاق القرآن مع التوراة والإنجيل فى كثير من المواضع التى أجملت فى القرآن وفصلت فى التوراة أو الإنجيل ، ولكن كما قلنا فيما سبق إن الرجوع إلى أهل الكتاب كان فى دائرة محدودة ضيقة ، تتفق مع القرآن وتشهد له ، أما ما عدا ذلك مما يتنافى مع القرآن ، ولا يتفق مع الشريعة الإسلامية ، فكان ابن عباس لا يقبله ولا يأخذ به .



(٦) الاتفاق ج ٢ ص ١٨٢

● اتهام الأستاذ جولديزير والأستاذ أحمد أمين لابن عباس وغيره من الصحابة بالتوسع في الأخذ عن أهل الكتاب :

وإنا لنجد في كتاب : « المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن » مبلغ اتهام مؤلفه : « جولديزير » لابن عباس بتوسعه في الأخذ عن أهل الكتاب ، مخالفا ما ورد من النهي عن ذلك في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » ونرى أن نذكر عبارة المؤلف بنصها ، ليتضح مبلغ اتهامه لابن عباس ، ثم نرد عليه بعد ذلك . قال : « وكثيراً ما يذكر أنه فيما يتعلق بتفسير القرآن ، كان - أى ابن عباس - يرجع إلى رجل يسمى أبا الجلد غيلان بن فروة الأزدي ، الذى أثنى الناس عليه بأنه كان يقرأ الكتب ، وعن ميمونة ابنته أنها قالت : كان أبى يقرأ القرآن في كل سبعة أيام ، ويختم التوراة في ستة ، يقرأها نظراً ، فإذا كان يوم ختمها ، حشد لذلك ناس ، وكان يقول : كان يقال تنزل عند ختمها الرحمة ، وهذا الخبر المبالغ فيه من ابنته يمكن أن يبين لنا مكان الأب في الاستفادة من التوراة .

ومن بين المراجع العلمية المفضلة عند ابن عباس ، نجد أيضاً كعب الأحبار اليهودي ، وعبد الله بن سلام ، وأهل الكتاب على العموم ، ممن حذر الناس منهم ، كما أن ابن عباس نفسه في أقواله حذر من الرجوع إليهم ، ولقد كان إسلام هؤلاء عند الناس فوق التهمة والكذب ، ورفعوا إلى درجة أهل العلم الموثوق بهم . . . ولم تكن التعاليم الكثيرة التى أمكن أن يستقيها ابن عباس ، والتي اعتبرها من تلك الأمور التى يرجع فيها إلى أهل هذا الدين الآخر ، مقصورة على المسائل الإنجيلية والإسرائيلية ، فقد كان يسأل كعباً عن التفسير الصحيح لأم القرآن والمرجان مثلاً ، وقد رأى الناس في هؤلاء اليهود أن عندهم أحسن الفهم - على العموم - في القرآن وفي كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وما فيهما من المعانى الدينية ، ورجعوا إليهم سائلين عن هذه المسائل بالرغم من التحذير الشديد - من كل جهة - من سؤالهم « اهـ (٧)

(٧) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص ٦٥ - ٦٧

هذه هي عبارة الأستاذ جولدزيهر في كتابه ، ومنها يتضح لنا مبلغ تجنيه على الصحابة وعلى ابن عباس على الأخص .

وقد تابعه الأستاذ أحمد أمين على هذا الرأي ، حيث يقول في « فجر الإسلام » : « وقد دخل بعض هؤلاء اليهود في الإسلام ، فتسرب منهم إلى المسلمين كثير من هذه الأخبار ، ودخلت في تفسير القرآن يستكملون بها الشرح ، ولم يتخرج حتى كبار الصحابة مثل ابن عباس عن أخذ قولهم . روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » ولكن العمل كان على غير ذلك ، وأنهم كانوا يصدقونهم وينقلون عنهم » اهـ (٨) .

فالأستاذ جولدزيهر ، والأستاذ أحمد أمين ، يريان أن الصحابة — وبخاصة ابن عباس — لم يأبهوا لنهي الرسول صلى الله عليه وسلم ، فصدقوا أهل الكتاب وأخذوا عنهم الكثير في التفسير ، وأن اللون اليهودي قد صبغ مدارس التفسير القديمة ، وبالأخص مدرسة ابن عباس ، بسبب اتصالهم بمن دخل في الإسلام من أهل الكتاب .

* * *

● رد هذا الاتهام :

والحق أن هذا غلو في الرأي ، وبعد عن الصواب ، فابن عباس — كما قلت آنفاً — وغيره من الصحابة ، كانوا يسألون علماء اليهود الذين اعتنقوا الإسلام ، ولكن لم يكن سؤا لهم عن شيء يمس العقيدة . أو يتصل بأصول الدين أو فروعه ، وإنما كانوا يسألون أهل الكتاب عن بعض القصص والأخبار الماضية ، ولم يكونوا يقبلون كل ما يروى لهم على أنه صواب لا يتطرق إليه شك ، بل كانوا يحكمون دينهم وعقلهم ، فما اتفق مع الدين والعقل صدقوه ، وما خالف ذلك نبذوه ، وما سكت عنه القرآن واحتمل الصدق والكذب توقفوا فيه . وبهذا المسلك يكون الصحابة — رضوان الله عليهم — قد جمعوا بين قوله عليه الصلاة والسلام : « حدثوا عن بني إسرائيل

(٨) فجر الإسلام ص ٢٤٨

ولا حرج» وقوله : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، فإن الأول محمول على ما وقع فيهم من الحوادث والأخبار ، لما فيها من العظة والاعتبار ، بدليل قوله بعد ذلك : « فإن فيهم أعاجيب » . والثاني محمول على ما إذا كان المخبر به من قبلهم محتملا ، ولم يقم دليل على صدقه ولا على كذبه ؛ لأنه ربما كان صدقا في نفس الأمر فيكون في التكذيب به حرج ، وربما كان كذبا في نفس الأمر فيكون في التصديق به حرج ، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعا بوفاقه ، كما أفاده ابن حجر ونبه عليه الشافعي رضي الله عنه (٩) - وسيأتي مزيد للكلام عن هذين الحديثين عند الكلام عن الإسرائيليات في التفسير .

ثم كيف يستبيح ابن عباس رضي الله عنه لنفسه أن يحدث عن بنى إسرائيل بمثل هذا التوسع الذي يجعله مخالفاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان ابن عباس نفسه من أشد الناس نكيراً على ذلك ، فقد روى البخاري في صحيحه عنه أنه قال : « يا معشر المسلمين .. تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار بالله ، تقرأونه لم يشب ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله ، وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا : « هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا » (١٠) .. أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ، ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم » اهـ (١١) .

* * *

● رجوع ابن عباس الى الشعر القديم :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرجع في فهم معاني الألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن إلى الشعر الجاهلي ، وكان غيره من الصحابة يسلك هذا الطريق في فهم غريب القرآن ، ويحضر على الرجوع إلى الشعر العربي القديم ؛ ليستعان به على فهم معاني الألفاظ القرآنية الغريبة ، فهذا عمر بن الخطاب

(٩) البقرة : ٧٩

(٩) فتح الباري ج ٨ ص ١٢٠

(١١) البخاري في كتاب الشهادات ج ٥ ص ١٨٥ من فتح الباري .

رضي الله عنه يسأل أصحابه عن معنى قوله تعالى في الآية (٤٧) من سورة النحل : « او ياخذهم على تخوف » فيقوم له شيخ من هذيل فيقول له : هذه لغتنا ، التخوف : التنقص ، فيقول له عمر : هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ فيقول له : نعم ، ويروي قول الشاعر :

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا
كما تَخَوَّفَ عُودَ النِّبْعِ السِّفْنُ

فيقول عمر رضي الله عنه لأصحابه : عليكم بديوانكم لا تضلوا ، قالوا : وما ديواننا ؟ قال : شعر الجاهلية ، فإن فيه تفسير كتابكم ، ومعاني كلامكم « (١٢) .

غير أن ابن عباس ، امتاز بهذه الناحية واشتهر بها أكثر من غيره ، فكثيرا ما كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر ، وقد روى عنه الشيء الكثير من ذلك ، وأوعب ما روى عنه مسائل نافع بن الأزرق وأجوبته عنها ، وقد بلغت مائتي مسألة ، أخرج بعضها ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ، وأخرج الطبراني بعضها الآخر في معجمه الكبير ، وقد ذكر السيوطي في الإتيان بسنده مبدأ هذا الحوار الذي كان بين نافع وابن عباس ، وسرد مسائل ابن الأزرق وأجوبة ابن عباس عنها ، فقال : « بينا عبد الله ابن عباس جالس بفناء الكعبة قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن ، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر : بنا إلى هذا الذي يجترىء على تفسير القرآن بما لا علم له به ، فقاما إليه فقالا : إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا ، وتأتينا بمصادقه من كلام العرب ، فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، فقال ابن عباس : سلاني عما بدا لكما ، فقال نافع : أخبرني عن قول الله تعالى : « عن اليمين وعن الشمال عزين » (١٣)

(١٢) القصة في الموافقات ج ٢ ص ٨٨ وليس فيها ما يعارض ما جاء عن عمر من أنه لما سأل عن « الاب » رجع إلى نفسه وقال : ان هذا هو التكلف يا عمر ، لأن الآية التي معنا يتوقف فهم معناها على معرفة معنى التخوف ، بخلاف الآية الأخرى ، فإن المعنى الذي يراد منها لا يتوقف على معرفة معنى « الاب » .

(١٣) المارج : ٣٧

قال العزّون : حلق الرقاق ، قال : هل تعرف العرب ذلك ؟ . قال : نعم ،
أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول :

فجاءوا يهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزينا ؟

قال : أخبرني عن قوله : « وابتغوا إليه الوسيلة » (١٤) . .
قال : الوسيلة : الحاجة ، قال : وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال : نعم ،
أما سمعت عنّرة وهو يقول :

إن الرجال لهم إليك وسيلة إن يأخذوك تكحلي وتخضبي

إلى آخر المسائل وأجوبتها (١٥) ، وهي تدل على قوة ابن عباس في معرفته
بلغة العرب ، وإلمامه بغريبها ، إلى حد لم يصل إليه غيره ، مما جعله - بحق -
إمام التفسير في عهد الصحابة ، ومرجع المفسرين في الأعصر التالية للعصر
الذي وجد فيه ، وزعيم هذه الناحية من التفسير على الخصوص ، حتى لقد
قيل في شأنه : « إنه هو الذي أبدع الطريقة اللغوية لتفسير القرآن » (١٦) .

هذا وقد بين لنا ابن عباس رضى الله عنه ، مبلغ الحاجة إلى هذه الناحية
في التفسير ، وحض عليها من أراد أن يتعرف غريب القرآن ، فقد روى
أبو بكر بن الأنباري عنه أنه قال : « الشعر ديوان العرب ، فإذا خفي علينا
الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب ، رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا
ذلك منه » (١٧) .

وروى ابن الأنباري عنه أيضاً أنه قال : « إذا سألتموني عن غريب القرآن
فالتمسوه في الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب » (١٨) .

فابن عباس رضى الله عنه كان يرى رأى عمر في ضرورة الرجوع إلى
الشعر الجاهلي ، للاستعانة به على فهم غريب القرآن ، بل وكان أكثر
الصحابة إلماماً بهذه الناحية وتطبيقاً لها .

وقد استمرت هذه الطريقة إلى عهد التابعين ومن يليهم ، إلى أن حدثت

(١٤) المائدة : ٢٥

(١٥) وهي في الاتقان ج ١ ص ١٢٠

(١٦) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص ٦٩ .

(١٧) الاتقان ج ١ ص ١١٩

(١٨) الاتقان ج ١ ص ١١٩

خصومة بين مشورغى الفقهاء وأهل اللغة، فأنكروا عليهم هذه الطريقة ، وقالوا : إن فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصيلاً للقرآن (١٩) ، وقالوا : كيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن ، وهو مذموم في القرآن والحديث .

والحق أن هذه الخصومة التى جدت فى الأجيال المتأخرة لم تهم على أساس ، فالأمر ليس كما يزعمه أصحاب هذا للرأى ، من جعل الشعر أصيلاً للقرآن ، بل هو فى الواقع ، بيان للحرف الغريب من القرآن بالشعر ؛ لأن الله تعالى يقول : « انا جعلناه قرآنا عربيا » (٢٠) .. وقال : « بلسان عربى مبين » (٢١) .. ولهذا لم يخرج المفسرون إلى يومنا هذا من الرجوع إلى الشعر الجاهلى للاستشهاد به على المعنى الذى يذهبون إليه فى فهم كلام الله تعالى .



● الرواية عن ابن عباس ومبلغها من الصحة :

روى عن ابن عباس رضى الله عنه فى التفسير ما لا يحصى كثرة ، وتعددت الروايات عنه ، واختلفت طرقها ، فلا تكاد تجد آية من كتاب الله تعالى إلا ولا بن عباس رضى الله عنه فيها قول أو أقوال ، الأمر الذى جعل نقاد الأثر ورواة الحديث يقفون إزاء هذه الروايات التى جاوزت الخد وقفة المرتاب ، فتتبعوا سلسلة الرواة فعدّلوا العدول ، وجرّحوا الضعفاء ، وكشفوا للناس عن مقدار هذه الروايات قوة وضعفا . وأرى أن أسوق هنا أشهر الروايات عن ابن عباس ، ثم أبين مبلغها من الصحة أو الضعف ، لنعلم إلى أى حد وصل الوضع والاختلاق على ابن عباس رضى الله عنه . وهذه هى أشهر الطرق :

أولها : طريق معاوية بن صالح ، عن على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس ، وهذه هى أجود الطرق عنه ، وفيها قال الإمام أحمد رضى الله عنه « إن بمصر

(١٩) ومن هؤلاء الامام النيسابورى صاحب التفسير المشهور ، فقد صرح بذلك فى مقدمة

تفسيره ج ١ ص ٦

(٢٠) الزخرف : ٢

(٢١) الشعراء : ١١٥

صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة ، لو رجل رجل فيها إلى مسر قاصدا ما كان كثيراً » (٢٢) . وقال الحافظ ابن حجر : « وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، وهي عند البخاري عن أبي صالح ، وقد اعتمد عليها في صحيحه فيما يعلقه عن ابن عباس » (٢٣) .

وكثيراً ما اعتمد على هذه الطرير ابن جرير الطبري ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح . ومسلم صاحب الصحيح وأصحاب السنن جميعاً يحتجون بعلي بن أبي طلحة .

* * *

● طعن بعض النقاد على هذه الطريق :

ولقد حاول بعض النقاد أن يقلل من قدر هذه الطريق فقال : « إن ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير » (٢٤) وعلى هذا فهي طريق منقطعة لا يركن إليها ، ولا يعول عليها .

وقد استغل هذا القول الأستاذ جولدزهر في كتابه : « المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن » فقال : « صرح النقدة المسلمون بأن ذلك الرجل — علي بن أبي طلحة — لم يسمع التفسير الذي تضمنه كتابه مباشرة من ابن عباس ، وهكذا فإنه حتى في صحة القسم الخاص بالتفسير الأكثر تصديقاً ، يحكم النقدة المسلمون بهذا الحكم فيما يتعلق بصحة نسبته لابن عباس على أنه هو المصدر الأول له » (٢٥) ١ هـ .

* * *

● تفنيدها هذا الطعن :

ويظهر لنا أن الأستاذ جولدزهر ، جهل أو تجاهل ما ردد به النقاد المعتبرون على هذا الظن الذي لا قيمة له ، فقد فند ابن حجر هذا النقد

(٢٢) الاتقان ج ٢ ص ١٨٨ .

(٢٥) صفحة ٧٧

(٢٢) الاتقان ج ٢ ص ١٨٨ .

(٢٤) الاتقان ج ٢ ص ١٨٨ .

بقوله : « بعد أن عرفت الواسطة وهو ثقة فلا ضير في ذلك » (٢٦) وقال صاحب إيثار الحق : « وقال الذهبي في الميزان : وقد روى - يعنى على بن أبي طلحة عن ابن عباس تفسيراً كثيراً ممتعاً ، والصحيح عندهم أن روايته عن مجاهد عن ابن عباس ، وإن كان يرسلها عن ابن عباس فمجاهد ثقة يقبل » (٢٧) . وجملة القول ، فهذه أصح الطرق في التفسير عن ابن عباس ، وكفى بتوثيق البخاري لها واعتماده عليها شاهداً على صحتها .

ثانيها : طريق قيس بن مسلم الكوفي ، عن عطاء بن السائب عن سعيد ابن جبير ، عن ابن عباس . وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين ، وكثيراً ما يخرج منها الفريابي والحاكم في مستدركه .

ثالثها : طريق ابن إسحاق صاحب السير ، عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت ، عن عكرمة أو سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وهي طريق جيدة وإسنادها حسن ، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً ، وأخرج الطبراني منها في معجمه الكبير .

رابعها : طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير ، تارة عن أبي مالك ، وتارة عن أبي صالح عن ابن عباس . وإسماعيل السدي مختلف فيه ، وحديثه عند مسلم وأهل السنن الأربعة ، وهو تابعي شيعي (٢٨) . وقال السيوطي : « روى عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة ، لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر ، وأسباط لم يتفقوا عليه ، غير أن أمثل التفاسير تفسير السدي » (٢٩) . وابن جرير يورد في تفسيره كثيراً من تفسير السدي عن أبي مالك عن أبي صالح عن ابن عباس ، ولم يخرج منه ابن أبي حاتم شيئاً ، لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد .

خامسها : طريق عبد الملك بن جريج ، عن ابن عباس ، وهي تحتاج إلى دقة في البحث ، ليعرف الصحيح منها والسقيم ، فإن ابن جريج لم يقصد الصحة فيما جمع ، وإنما روى ما ذكر في كل آية من الصحيح والسقيم ، فلم يتميز في روايته الصحيح من غيره ، وقد روى عن ابن جريج هذا جماعة

(٢٧) إيثار الحق ص ١٥٩

(٢٦) الاتقان ج ٢ ص ١٨٨

(٢٨) الاتقان ج ٢ ص ١٨٨

(٢٩) إيثار الحق ص ١٥٩

كثيرة ، منهم بكر بن سهل الدمياني ، عن عبد الغني بن سعيد ، عن موسى ابن محمد ، عن ابن جريج عن ابن عباس ، ورواية بكر بن سهل أطول الروايات عن ابن جريج وفيها نظر . ومنهم محمد بن ثور ، عن ابن جريج ، عن ابن عباس ، روى ثلاثة أجزاء كبار . ومنهم الحجاج بن محمد عن ابن جريج ، روى جزءا وهو صحيح متفق عليه .

سادسها : طريق الضحاك بن مزاحم الهلالي عن ابن عباس ، وهي غير مرضية ؛ لأنه وإن وثقه نفر فطريقه إلى ابن عباس منقطعة ؛ لأنه روى عنه ولم يلقه ، فإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمار ، عن أبي روق ، عن الضحاك ، فضعيفة لضعف بشر ، وقد أخرج من هذه النسخة كثيراً ابن جرير وابن أبي حاتم . وإن كان من رواية جوير عن الضحاك فأشد ضعفاً ؛ لأن جوير شديد الضعف متروك . ولم يخرج ابن جرير ولا ابن أبي حاتم من هذه الطريق شيئاً ، إنما خرجها ابن مردويه ، وأبو الشيخ بن حبان .

سابعها : طريق عطية العوفي ، عن ابن عباس ، وهي غير مرضية ، لأن عطية ضعيف ليس بواه ، وربما حسن له الترمذي . وهذه الطريق قد أخرج منها ابن جرير ، وابن أبي حاتم كثيراً .

ثامنها : طريق مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني ، وهو المفسر الذي ينسب إلى الشافعي أنه قال فيه « إن الناس عيال عليه في التفسير » ^(٢٠) ومع ذلك فقد ضعفوه ، وقالوا : إنه يروي عن مجاهد وعن الضحاك ولم يسمع منهما . وقد كذبه غير واحد ، ولم يوثقه أحد ، واشتهر عنه التجسيم والتشبيه ^(٢١) ، وتكلم عنه السيوطي فقال : « إن الكلبى يفضل عليه ، لما في مقاتل من المذاهب الردية » ^(٢٢) وقد سئل وكيع عن تفسير مقاتل فقال : « لا تنظروا فيه ، فقال السائل : ما أصنع به ؟ قال : ادفنه — يعنى التفسير — » ^(٢٣) وقال أحمد بن حنبل :

لا يعجبني أن أروى عن مقاتل بن سليمان شيئاً ^(٢٤) . وبالجمله فإن من

(٢١) ابتار الحق ص ١٥٩

(٢٠) وفيات الأعيان ج ٢ ص ٥٦٧

(٢٢) تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ١١١

(٢٣) الاتقان ج ٢ ص ١٨٩

(٢٤) تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ١١١

استحسن تفسير مقاتل كان يضعفه ويقول : « ما أحسن تفسيره لو كان ثقة » (٣٥) .

تاسعها : طريق محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وهذه أوهى الطرق . والكلبي مشهور بالتفسير ، وليس لأحد تفسير أطول منه ولا أشيع كما قال ابن عدي في الكامل ، ومع ذلك فإن وجد من قال : رضوه في التفسير ، فقد وجد من قال : أجمعوا على ترك حديثه ، وليس بثقة ، ولا يكتب حديثه ، واتهمه جماعة بالوضع (٣٦) . ومن يروى عن الكلبي ، محمد بن مروان السدي الصغير ، وقد قالوا فيه : إنه يضع الحديث ، وذاهب الحديث متروك ، ولهذا قال السيوطي في الاتقان : « فإن انضم إلى ذلك - أي طريق الكلبي - رواية محمد بن مروان السدي الصغير ، فهي سلسلة الكذب » (٣٧) ، وقال السيوطي أيضاً في كتابه الدر المنثور ج ٦ ص ٤٢٣ « الكلبي : اتهموه بالكذب وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه : كل شيء حدثكم عن أبي صالح كذب ، ومع ضعف الكلبي فقد روى عنه تفسيره مثله أو أشد ضعفاً ، وهو محمد بن مروان السدي الصغير » وكثيراً ما يخرج من هذه الطريق الثعلبي والواحدى .

هذه هي أشهر الطرق عن ابن عباس ، صحيحها وسقيمها ، وقد عرفت قيمة كل طريق منها ، ومن اعتمد عليها فيما جمع من التفسير عن ابن عباس رضى الله عنه .

● التفسير المنسوب الى ابن عباس وقيمه :

هذا ، وقد نسب إلى ابن عباس رضى الله عنه جزء كبير في التفسير ، وطبع في مصر مراراً باسم « تنوير المقباس من تفسير ابن عباس » جمعه أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشافعي ، صاحب القاموس المحيط ، وقد اطلعت على هذا التفسير ، فوجدت جامعه يسوق عند الكلام عن البسمة

(٣٥) التفسير - معالم حياته - منهجه اليوم ص ٩ .

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) الاتقان ج ٢ ص ١٨٩ .

الرواية عن ابن عباس بهذا السند « أخبرنا عبد الله الثقة بن المأمون الهروي، قال : أخبرنا أبي ، قال : أخبرنا أبو عبد الله محمود بن محمد الرازي ، قال أخبرنا عمار بن عبد المجيد الهروي ، قال أخبرنا علي بن إسحاق السمرقندي، عن محمد بن مروان ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس » . وعند تفسير أول البقرة ، وجدته يسوق الكلام بإسناده إلى عبد الله بن المبارك ، قال : حدثنا علي بن إسحاق السمرقندي عن محمد بن مروان ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس . وفي مبدأ كل سورة يقول . وإسناده عن ابن عباس .

... وهكذا يظهر لنا جلياً ، أن جميع ما روى عن ابن عباس في هذا الكتاب يدور على محمد بن مروان السدي الصغير ، عن محمد بن السائب الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس . وقد عرفنا مبلغ روايه السدي الصغير عن الكلبي فيما تقدم . وحسبنا في التعقيب على هذا ما روى من طريق ابن عبد الحكم قال : « سمعت الشافعي يقول لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث » ^(٢٨) وهذا الخبر - إن صح عن الشافعي - يدلنا على مقدار ما كان عليه الوضاعون من الجرأة على اختلاق هذه الكثرة من التفسير المنسوبة إلى ابن عباس ، وليس أدل على ذلك ، من أنك تلمس التناقض ظاهراً بين أقوال في التفسير سبت إلى ابن عباس ورويت عنه . وسيأتى - عند الكلام عن الوضع في التفسير - أن هذا التفسير المنسوب إلى ابن عباس لم يفقد شيئاً من قيمته العلمية في الغالب ، وإنما الشيء الذي لا قيمة له فيه ، هو نسبته إلى ابن عباس .



● اسباب الوضع على ابن عباس :

ويبدو أن السر في كثرة الوضع على ابن عباس ، هو أنه كان من بيت النبوة والوضع عليه يكسب الموضوع ثقة وقوة أكثر مما لو وضع على غيره، أضف إلى ذلك أن ابن عباس كان من نسله الخلفاء العباسيون ، وكان من

الناس من يتزلف إليهم ، ويتقرب منهم بما يرويه لهم عن جدتهم وسنعرض إلى أسباب الوضع في التفسير ، وإلى القيمة العلمية للتفسير الموضوع بصرف النظر عن وضعه ، عند الكلام على منشأ الضعف في رواية التفسير المأثور إن شاء الله تعالى .

* * *

٢ - عبد الله بن مسعود

● ترجمته :

هو عبد الله بن مسعود بن غافل ، يصل نسبه إلى مضر ، ويكنى بأبي عبد الرحمن الهذلي ، وأمه أم عبد بنت عبدود ، من هذيل ، وكان ينسب إليها أحياناً فيقال ابن أم عبد . كان رحمه الله خفيف اللحم ، قصيراً ، شديد الأدمة ، أسلم قديماً . روى الأعمش ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه قال : قال عبد الله - يعني ابن مسعود - « لقد رأيتني سادس ستة ما على ظهر الأرض مسلم غيرنا » وهو أول من جهر بالقرآن بمكة وأسمعه قريشاً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوذى في الله من أجل ذلك ، ولما أسلم عبد الله بن مسعود أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فكان يخدمه في أكثر شئونه ، وهو صاحب طهوره وسواكه ونعله ، يلبسه إياه إذا قام ، ويخلعه ويحمله في ذراعه إذا جلس ، ويمشي أمامه إذا سار ، ويستتره إذا اغتسل ، ويوقظه إذا نام ، ويلج عليه داره بلا حجاب ، حتى لقد ظنه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقي البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : « قدمت أنا وأخي من اليمن فمكثنا حيناً لا نرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لما نرى من كثرة دخوله ودخول أمه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولزومه له » . وهاجر إلى الحبشة ، ثم إلى المدينة ، وصلى إلى القبلتين ، وشهد بدرأ ، وأحداً ، والخندق ، وبيعة الرضوان ، وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد اليرموك بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو الذي أجهز على

أبى جهل يوم بدر ، وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة وشهد له بالفضل وعلو المنزلة ؛ يدل على ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت مؤمرا أحدا دون مشورة المؤمنين لأمرت ابن أم عبد » . وقد ولى بيت المال بالكوفة لعمر وعثمان ، وقدم المدينة في آخر عمره ، ومات بها سنة اثنتين وثلاثين ، ودفن بالبقيع ليلا ، تنفيذا لوحيته بذلك ، وكان عمره يوم وفاته ، بضعا وستين سنة .



● مبلغه من العلم :

كان ابن مسعود من أحفظ الصحابة لكتاب الله ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يسمع منه القرآن ، وقد أخبر هو بنفسه عن ذلك فقال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ على سورة النساء ، قال : قلت : اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمع من غيري ، فقرأت عليه حتى بلغت : « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا » (٣٩) . فاضت عيناه صلى الله عليه وسلم . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل ، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد » . وكان ابن مسعود يعرف ذلك من نفسه ويعتز به ، حتى إنه كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف في عهد عثمان ، وكان يرى أنه أولى منه بذلك ، وقد قال في هذا : « يا معشر المسلمين .. أعلن عن نسخ المصاحف يتولاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا يصح جعل كلفه » ؟ يريد زيد بن ثابت . وعن مسروق أنه قال : « انتهى علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ستة : عمر ، وعلي ، وعبد الله بن مسعود ، وأبى بن كعب ، وأبى الدرداء ، وزيد بن ثابت ، ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى رجلين : علي ، وعبد الله » ، وقيل لحذيفة : أخبرنا برجل قريب السميت والدل والهدى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عنه ، فقال :

~~لا أعلم ما قربت من رسول الله صلى الله عليه وسلم~~
~~ابن عبد الله ، ولا أعلم ما قربت من علي بن أبي طالب~~
ابن عبد الله بن مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ولما سيره عمر رضي الله عنه إلى الكوفة كتب إلى أهلها : « إني قد بعثت عمار بن ياسر أميراً ، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر فاقتدوا بهما ، وأطيعوا واسمعوا قولهما ، وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي » .

وقد أقام رضي الله عنه بالكوفة يأخذ عنه أهلها الحديث والتفسير والفقه ، وهو معلمهم وقاضيهم ، ومؤسس طريقتهم في الاعتداد بالرأي حيث لا يوجد انحصار ، ولما قدم على الكوفة ، حضر عنده قوم وذكروا له بعض قول عبد الله وقالوا : يا أمير المؤمنين ما رأينا رجلاً أحسن خلقاً ، ولا أرفق تعليماً ، ولا أحسن مجالسة ، ولا أشد ورعاً من ابن مسعود ، قال علي : « أشدكم الله أهو الصدق من قلوبكم » ؟ قالوا : نعم ، قال : « اللهم اشهد أني أقول مثل ما قالوا وأفضل » .

ومن هذا كله يتبين لنا مكانة ابن مسعود رضي الله عنه في العلم ، ومنزلته بين إخوانه من الصحابة ، فالكل يشهد له ويقدمه على غيره ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده (٤٠) .



● قيمة ابن مسعود في التفسير :

روى ابن جرير وغيره عن ابن مسعود أنه قال : « كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن » ، ومن هذا الأثر يتضح لنا مقدار حرص ابن مسعود على تفهم كتاب الله تعالى والوقوف على معانيه ، وعن مسروق قال : « قال عبد الله - يعني ابن مسعود - والله لا أعلم غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم قيم نزلت وأين نزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناوله المطايا لأتيته » ، وهذا الأثر

(٤٠) انظر ترجمة ابن مسعود في أسد الغابة ج ٢ ص ٢٥٦ - ٢٦٠

يدل على إحاطة ابن مسعود بمعانى كتاب الله ، وأسباب نزول الآيات ، وحرصه على تعرف ما عند غيره من العلم بكتاب الله تعالى ولو لقى عنتا ومشقة ، وقال مسروق : كان عبد الله يقرأ علينا السورة ثم يحدثنا فيها ويفسرها عامة النهار ، وروى أبو نعيم فى الحلية عن أبى البحتري قال : قالوا لعلى : أخبرنا عن ابن مسعود ، قال : علم القرآن والسنة ثم انتهى ، وكفى بذلك علما ، وقال عقبه ابن عامر : ما أدرى أحدا أعلم بما نزل على محمد من عبد الله ، فقال أبو موسى : إن تقل ذلك ، فإنه كان يسمع حين لا نسمع ، ويدخل حين لا ندخل ، وصح عن ابن مسعود أنه قال : أخذت من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، وقال أبو وائل : لما حرق عثمان المصاحف بلغ ذلك عبد الله فقال : لقد علم أصحاب محمد أنى أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم ، ولو أنى أعلم أن أحدا أعلم بكتاب الله منى تبلغه الإبل لأتيته ، قال أبو وائل : خففت إلى الحلق أسمع ما يقولون ، فما سمعت أحدا من أصحاب محمد ينكر ذلك عليه . . . وغير هذا كثير من الآثار التى تشهد لمنزلة ابن مسعود العالية فى التفسير ، وإذا كان ابن مسعود يعلم هذا من نفسه ويتحدث به ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكروا عليه ذلك ، بل وتحدثوا بمكاته فى العلم ، ومقدار فهمه لكتاب الله ، وعلل ذلك أبو موسى الأشعرى رضى الله عنه ، بأنه كان يسمع حين لا يتيسر لهم السماع ، ويدخل حين لا يؤذن لهم بالدخول ، الأمر الذى جعله أوفر حظاً فى الأخذ عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأعظم نصيباً من الاعتراف من منهل النبوة الفياض ، ولئن صح عن أبى الدرداء أنه قال بعد موت ابن مسعود : ما ترك بعده مثله ، لهى شهادة منه على مقدار علمه ، وسمو مكاته بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبالجملة فابن مسعود كما قيل : أعلم الصحابة بكتاب الله تعالى ، وأعرفهم بحكمه ومتشابهه وحلاله وحرامه ، وقصصه وأمثاله ، وأسباب نزوله ، قرأ القرآن فأحل حلاله وحرّم حرامه ، فقيه فى الدين ، عالم بالسنة ، بصير بكتاب الله .

* * *

● الرواية عن ابن مسعود ومبلغها من الصحة :

ابن مسعود أكثر من روى عنه فى التفسير من الصحابة بعد ابن عباس

رضي الله عنه ، قال السيوطي في الإتيان: وأما ابن مسعود فقد روى عنه أكثر مما روى عن علي (٤١) ، وقد حمل علم ابن مسعود في التفسير أهل الكوفة نظراً لوجوده بينهم ، يجلس إليهم فيأخذون عنه ويروون له ، فمن رواه مسروق بن الأجدع الهمداني ، وعلقمة بن قيس النخعي ، والأسود ابن يزيد ، وغيرهم من علماء الكوفة الذين تتلمذوا له ورووا عنه . وسيأتي الكلام على هؤلاء جميعاً - إن شاء الله تعالى - عند الكلام عن التفسير في عصر التابعين ، وقد وردت أسانيد كثيرة تنتهي إلى ابن مسعود ، فجدها مبثوثة في كتب التفسير بالمأثور وكتب الحديث ، ومن هذه الروايات ما يمكن الاعتماد عليه والثقة به . ومنها ما يعتريه الضعف في رجاله ، أو الانقطاع في إسناده ، وقد تتبع العلماء النقاد هذه الروايات ، كما تتبعوا غيرها بالنقد تجرباً وتعديلاً وهذه هي أشهر الطرق عن ابن مسعود :

أولاً طريق الأعشى . عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن ابن مسعود . وهذه الطريق من أحسن الطرق وأسلمها ، وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه .

ثانياً : طريق مجاهد ، عن أبي معمر ، عن ابن مسعود ، وهذه أيضاً طريق صحيحة لا يعتريها الضعف . وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه أيضاً .

ثالثاً . طريق الأعمش ، عن أبي وائل ، عن ابن مسعود ، وهذه أيضاً طريق صحيحة يخرج البخاري منها ، وكفى بتخريج البخاري شاهداً على صحتها وصحة ما سبق .

رابعاً : طريق السدي الكبير ، عن مرة الهمداني ، عن ابن مسعود . وهذه الطريق يخرج منها الحاكم في مستدركه ، ويصحح ما يخرج به . وابن جرير يخرج منها في تفسيره كثيراً ، وقد علمت فيما مضى قيمة السدي الكبير في باب الرواية .

خامساً : طريق أبي روق ، عن الضحاك ، عن ابن مسعود . وابن جرير

يخرج منها في تفسيره أيضاً . وهذه الطريق غير مرضية ؛ لأن الضحاك لم يلق ابن مسعود فهي طريق منقطعة .



٣ - علي بن أبي طالب

● ترجمته :

هو أبو الحسن ، علي بن أبي طالب ، بن عبد المطلب ، القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصهره علي ابنته فاطمة ، وذريته صلى الله عليه وسلم منهما . أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم . وهو أول هاشمي ولد من هاشميين ، ورابع الخلفاء الراشدين ، وأول خليفة من بني هاشم ، وهو أول من أسلم من الأحداث وصدق برسول الله صلى الله عليه وسلم . هاجر إلى المدينة . وموقفه من الهجرة مشهور ، قيل ونزل فيه قوله تعالى : « ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله » (٤٢) . . . وقد شهد على المشاهد كلها إلا تبوك ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه على أهله ، وله في الجميع بلاء عظيم ومواقف مشهورة . وقد أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم اللواء في مواطن كثيرة ، وقال يوم خيبر : « لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله » ، ثم أعطاها لعلي رضي الله عنه ، وآخاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما آخى بين أصحابه وقال له : « أنت أخي في الدنيا والآخرة » وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، اجتمع فيه من الفضائل ما لم يحظ به غيره ، فمن ورع في الدين ، إلى زهد في الدنيا ، إلى قرابة وصهر برسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى علم جم وفضل غزير ، وقد توفي رحمه الله في رمضان سنة أربعين من الهجرة ، مقتولاً بيد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي ، وعمره ثلاث وستون سنة ، وقيل غير ذلك .



كان رضى الله عنه بحراً فى العلم ، وكان قوى الحجة ، سليم الاستنباط ، أوتى الحظ الأوفر من الفصاحة والخطابة والشعر ، وكان ذا عقل قضائى ناضج ، وبصيرة نافذة إلى بواطن الأمور ، وكثيراً ما كان يرجع إليه الصحابة فى فهم ما خفى واستجلاء ما أشكل ، وقد ولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء اليمن ، ودعا له بقوله : « اللهم ثبت لسانه واهد قلبه » فكان موفقاً ومسدداً ، فيصلا فى المعضلات ، حتى ضرب به المثل فقليل : « قضية ولا أبا حسن لها » ، ولا عجب ، فقد تربى فى بيت النبوة ، وتغذى بلبان معارفها ، وعمته مشكاة أنوارها . روى علقمة عن ابن مسعود قال : كنا نتحدث أن أقصى أهل المدينة على بن أبى طالب . وقيل لعطاء : أكان فى أصحاب محمد أعلم من على ؟ قال : لا ، والله لا أعلمه ، وروى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « إذا ثبت لنا الشئ عن على لم نعدل عنه إلى غيره » .

والذى يرجع إلى أقضية على رضى الله عنه وخطبه ووصاياه ، يرى أنه قد وهب عقلاً ناضجاً ، وبصيرة نافذة ، وحظاً وافراً من العلم وقوة البيان (٤٣) .



● مكانته من التفسير :

جمع على رضى الله عنه إلى مهارته فى القضاء والفتوى ، علمه بكتاب الله ، وفهمه لأسراره وخفى معانيه ، فكان أعلم الصحابة بمواقع التنزيل ومعرفة التأويل ، وقد روى عن ابن عباس أنه قال : « ما أخذت من تفسير انقرآن فمن على بن أبى طالب » ، وأخرج أبو نعيم فى الحلية عن على رضى الله عنه أنه قال : « والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فىم نزلت ، وأين نزلت ، وإن ربي وهب لى قلباً عقولاً ، ولساناً سئولاً » . وعن أبى الطفيل قال : « شهدت علىاً يخطب وهو يقول : سلونى ، فوالله لا تسألونى عن شئ »

إلا أخبرتكم ، وسلوني عن كتاب الله ، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليـ
نزلت أم بنهار ، أم في سهل ، أم في جبل » . أخرج أبو نعيم في الحلية عن
ابن مسعود قال : « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، ما منها حرف . إلا وله
ظهر وبطن ، وإن على بن أبي طالب عنده منه الظاهر والباطن » . وغير هذا
كثير من الآثار التي تشهد له بأنه كان صدر المفسرين والمؤيد فيهم



● الرواية عن علي ومبلغها من الصحة :

كثرت الرواية في التفسير عن علي رضي الله عنه ، كثرة جاوزت الحد ،
الأمر الذي لفت أنظار العلماء النقاد ، وجعلهم يتبعون الرواية عنه ، بالبحث،
والتحقيق ، ليميزوا ما صح من غيره .

وما صح عن علي في التفسير قليل بالنسبة لما وضع عليه ، ويرجع ذلك
إلى غلاة الشيعة ، الذين أسرفوا في حبه فاختلفوا عليه ما هو بربى منه ، إما
ترويحاً لمذهبهم وتدعيماً له ، وإما لظنهم الفاسد ، أن الإغراق في نسبة
الأقوال العلمية إليه يعلى من قدره ، ويرفع من شأنه العلمي . وأظن أن
ما نسب إلى علي من قوله : « لو شئت أن أوقر سبعين بعيراً من تفسير
أم القرآن لفعلت » لا أصل له ، اللهم إلا في أوهام الشيعة ، الذين يغالون في
حبه ، ويتجاوزون الحد في مدحه . ثم هناك ناحية أخرى أغرت الوضاع
بالكذب عليه ، تلك الناحية هي نسبته إلى بيت النبوة ، ولا شك أن هذه
الناحية ، تكسب الموضوع قبولا ، وتعطيه رواجاً وذيوعاً على ألسن الناس
والحق أن كثرة الوضع على علي رضي الله عنه أفسدت الكثير من علمه ،
ومن أجل ذلك لم يعتمد أصحاب الصحيح فيما يروونه عنه إلا على ما كان
من طريق الأثبات من أهل بيته ، أو من أصحاب ابن مسعود ، كعبدة السلماني
وشريح ، وغيرهما . وهذه أهم الطرق عن علي في التفسير :

أولاً : طريق هشام ، عن محمد بن سيرين ، عن عبيدة السلماني ، عن
علي . طريق صحيحة ، يخرج منها البخاري وغيره .

ثانياً : طريق ابن أبي الحسين ، عن أبي الطفيل ، عن علي . وهذه طريق
صحيحة ، يخرج منها ابن عينة في تفسيره .

ثالثاً : طريق الزهري ، عن علي زين العابدين ، عن أبيه الحسين ، عن أبيه علي . وهذه طريق صحيحة جداً ، حتى عدّها بعضهم أصح الأسانيد مطلقاً (٤٤) ، ولكن لم تشتهر هذه الطريق اشتهار الطريقتين السابقتين نظراً لما ألصقه الضعفاء والكذابون بزين العابدين من الروايات الباطلة .

٤ - أبي بن كعب

● ترجمته :

هو أبو المنذر ، أو أبو الطفيل (٤٥) ، أبي بن كعب بن قيس ، الأنصاري الخزرجي ، شهد العقبة وبلواً ، وهو أول من كتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمه المدينة ، وقد أثني عليه عمر رضي الله عنه فقال : « أبي سيد المسلمين » وقد اختلف في وفاته على أقوال كثيرة ، والأكثر على أنه مات في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

● مبلغه من العلم :

كان أبي بن كعب سيد القراء ، واحد كتاب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال فيه صلى الله عليه وسلم : « وأقرؤهم أبي بن كعب » ، وليس أدل على جودة حفظه لكتاب الله تعالى من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، فقد أخرج الترمذي بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بن كعب : إن الله أمرني أن أقرأ عليك : « لم يكن الدين كفراً » قال : آله سمانى لك ؟ قال : نعم ، فجعل أبي يبكي » وفي رواية أنه قيل لأبي : وفرحت بذلك ؟ قال : وما بمنعني وهو يقول : « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » (٤٦) . . وروى الشعبي عن مسروق قال : « كان أصحاب القضاء

(٤٥) كتاب النبي بالاولى ، وعمر بالثانية .

(٤٤) مقلة ابن الصلاح من ١ .

(٤٦) يونس : ٥٨

من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة : عمر ، وعلى ، وعبد الله ،
وأبي ، وزيد ، وأبو موسى » (١٧) .

● مكانته في التفسير :

كان أبي بن كعب من أعلم الصحابة بكتاب الله تعالى ، ولعل من أهم
عوامل معرفته بمعاني كتاب الله ، هو أنه كان حبراً من أحبار اليهود ، العارفين
بأسرار الكتب القديمة وما ورد فيها ، وكونه من كتاب الوحي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وهذا بالضرورة يجعله على مبلغ عظيم من العلم
بأسباب النزول ومواضعه ، ومقدم القرآن ومؤخره ، وناسخه ومنسوخه ،
ثم لا يعقل بعد ذلك أن تمر عليه آية من القرآن يشكل معناها عليه دون أن
يسأل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لهذا كله عُدَّ أبي بن كعب من
المكثرين في التفسير ، الذين يعتد بما صح عنهم ، ويعول على تفسيرهم .

● الرواية عنه في التفسير ومبلغها من الصحة :

كثرت الرواية عن أبي بن كعب في التفسير وتعددت طرقها ، وتتبع العلماء
هذه الطرق بالنقد ، فعدَّوها وجرحوها ، لأنه كغيره من الصحابة لم يسلم من
الوضع عليه — وهذه هي أشهر الطرق عنه .

أولاً : طريق أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ،
عن أبي رضي الله عنه . وهذه طريق صحيحة ، وقد ورد عن أبي رضي الله عنه نسخة كبيرة
في التفسير ، يرويها أبو جعفر الرازي بهذا الإسناد إلى أبي رضي الله عنه ، وقد خرَّج
ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً ، وأخرج الحاكم منها أيضاً في مستدركه ،
والإمام أحمد في مسنده .

ثانياً : طريق وكيع عن سفيان ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن

الطفيل بن أبيّ بن كعب ، عن أبيه ، وهذه يخرج منها الإمام أحمد في مسنده ،
وهي على شرط الحسن ؛ لأن عبد الله بن محمد بن عقيل وإن كان صدوقاً
تكلم فيه من جهة حفظه ، قال الترمذي في سنته : « عبد الله بن محمد بن
عقيل ، هو صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وسمعت
محمد بن اسماعيل يقول : كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ،
والحميدي ، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد - يعني
البخاري - وهو مقارب الحديث ، ونص الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد
على أن حديثه حسن » (٤٨) .



(٤٨) انظر خلاصة تلخيص الكمال ص ١٨٠ ، وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٦٨ .

الفصل الثالث

قيمة التفسير الماثور عن الصحابة

أطلق الحاكم في المستدرک : أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي ، له حكم المرفوع ، فكأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعزا هذا القول للشيخين حيث يقول في المستدرک : « ليعلم طالب الحديث ، أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل بـ عند الشيخين - حديث مسند » (١) ولكن قيد ابن الصلاح ، والنووي ، وغيرهما ، هذا الإطلاق ، بما يرجع إلى أسباب النزول ، وما لا مجال للرأي فيه ، قال ابن الصلاح في مقدمته ص (٢٤) « ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند ، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي ، أو نحو ذلك مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأي فيه ، كقول جابر رضى الله عنه : كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول ، فأنزل الله عز وجل : « نساؤكم حرث لكم » (٢) .. الآية ، فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات » ولكننا نجد الحاكم نفسه قد صرح في « معرفة علوم الحديث » بما ذهب إليه ابن الصلاح وغيره حيث قال : ومن الموقوفات ما حدثناه أحمد بن كاعل بسنده عن أبي هريرة في قوله : « لواحة للبشر » (٣) .. قال : تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلقهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم ، قال : فهذا وأشباهه يعد في تفسير الصحابة من الموقوفات ، فأما ما تقول : إن تفسير الصحابة مسند ، فإنما نقوله في غير هذا النوع . . . » ، ثم أورد حديث جابر في قصة اليهود وقال : فهذا وأشباهه

(٢) البقرة : ٢٢٣

(١) تدريب الراوى ص ٦٤

(٣) المدر : ٢٩

مسند ليس بموقوف ، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل فأخبر عن
به من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند . اهـ (٤)

فالحاكم قيد في معرفة علوم الحديث ما أطلق في المستدرك ، فاعتمد
الناس ما قيد ، وتركوا ما أطلق . وعلل السيوطي في التدريب إطلاق الحاكم
بأنه كان حرصاً على جمع الصحيح في المستدرك حتى أورد فيه ما ليس من
شرط المرفوع . ، ثم اعترض بعد ذلك على الحاكم ، حيث عد الحديث
المذكور عن أبي هريرة من الموقوف ، وليس كذلك ؛ لأنه يتعلق بذكر
الآخرة ، وهذا لا مدخل للرأي فيه ، فهو من قبيل المرفوع (٥) .

وبعد هذا كله نخلص هذه النتائج :

أولاً تفسير الصحابي له حكم المرفوع ، إذا كان مما يرجع إلى أسباب
النزول ، وكل ما ليس للرأي فيه مجال ، أما ما يكون للرأي فيه مجال ، فهو
موقوف عليه مادام لم يسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثانياً ما حكم عليه بأنه من قبيل المرفوع لا يجوز رده اتفاقاً ، بل يأخذه
المفسر ولا يعدل عنه إلى غيره بأية حال .

ثالثاً ما حكم عليه بالوقف . تختلف فيه أقطار العلماء :

فذهب فريق . إلى أن الموقوف على الصحابي من التفسير لا يجب الأخذ
به لأنه لما لم يرفعه ، علم أنه اجتهد فيه ، والمجتهد يخطئ ويصيب ، والصحابة
في اجتهادهم كسائر المجتهدين .

وذهب فريق آخر إلى أنه يجب الأخذ به والرجوع إليه ؛ لظن سماعهم
له من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنهم إن فسروا برأيهم فأرأيهم
أصوب ، لأنهم أدري الناس بكتاب الله ؛ إذ هم أهل اللسان ، ولبركة الصحبة
والتخلق بأخلاق النبوة ، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا
بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم
كالإمام الأربعة ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عباس وغيرهم

(٤) تدريب الراوي ص ٦٥ ، ومعرفة علوم الحديث ص ١٩ - ٢٠

(٥) تدريب الراوي ص ٦٥

قال الزركشي في البرهان : « اعلم أن القرآن قسمان : قسم ورد تفسيره بالنقل ، وقسم لم يرد . والأول : إما أن يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الصحابة ، أو رؤوس التابعين ، فالأول يبحث فيه عن صحة السند ، والثاني ينظر في تفسير الصحابي ، فإن فسر من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتماده ، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شك فيه . . . اهـ (٦)

وقال الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره : « . . . وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة ، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح ، ولا سيما علماءهم وكبرائهم ، كالأئمة الأربعة ، والخلفاء الراشدين ، والأئمة المهتدين المهديين ، وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهم » (٧) .

وهذا الرأي الأخير هو الذي تميل إليه النفس ، ويطمئن إليه القلب لما ذكر .



الفصل الرابع

مميزات التفسير في هذه المرحلة

يستاز التفسير في هذه المرحلة بالمميزات الآتية :

أولاً : لم يفسر القرآن جميعه ، وإنما فسر بعض منه ، وهو ما غمض فهمه وهذا الغموض كان يزداد كلما بعد الناس عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ، فكان التفسير يتزايد تبعاً لتزايد هذا الغموض ، إلى أن تم تفسير آيات القرآن جميعها .

ثانياً : قلة الاختلاف بينهم في فهم معانيه ، وسنعرض لهذا الموضوع بتوسع فيما بعد إن شاء الله تعالى .

ثالثاً : كانوا كثيراً ما يكتفون بالمعنى الإجمالى ، ولا يلزمون أنفسهم بنهم معانيه تفصيلاً ، فيكفى أن يفهموا من مثل قوله تعالى : « وفاكهة وأبا » (١) .. أنه تعداد لنعم الله تعالى على عباده .

رابعاً : الاقتصار على توضيح المعنى اللغوى الذى فهموه بأخصر لفظ ، مثل قولهم « غير متجانف لاثم » (٢) .. أى غير متعرض لمعصية ، فإن زادوا على ذلك فما عرفوه من أسباب النزول .

خامساً : ندرة الاستنباط العلمى لأحكام الفقهية من الآيات القرآنية وعدم وجود الانتصار للمذاهب الدينية بما جاء فى كتاب الله : نظراً لاتحادهم فى العقيدة ، ولأن الاختلاف المذهبى لم يقم إلا بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم .

(١) ميسرنا ، ٢١٠.

(٢) المائدة : ٢٠

سابعاً : لم يدون شيء من التفسير في هذا العصر ؛ لأن التدوين لم يكن إلا في القرن الثاني . نعم أثبت بعض الصحابة بعض التفسير في مصاحفهم فظنوا بعض المتأخرين من وجوه القرآن التي نزل بها من عند الله تعالى .

سابعاً : اتخذ التفسير في هذه المرحلة شكل الحديث ، بل كان جزءاً منه وفرعاً من فروعه ، ولم يتخذ التفسير له شكلاً منظماً ، بل كانت هذه التفسيرات تروى منشورة لآيات متفرقة ، كما كان الشأن في رواية الحديث ، فحديث صلاة بجانب حديث جهاد ، بجانب حديث ميراث ، بجانب حديث في تفسير آية ، . . . وهكذا .

وليس لمعارض أن يعترض علينا بتفسير ابن عباس ، فإنه لا تصح نسبته إليه ، بل جمعه الفيروز آبادي ونسبه إليه ، معتمداً في ذلك على رواية واهية ، هي رواية محمد بن مروان السدي ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس وهذه هي سلسلة الكذب كما قيل .



الباب الثاني

المرحلة الثانية للتفسير

أو التفسير في عصر التابعين

- * ابتداء هذه المرحلة - مصادر التفسير في هذا العصر - مدارس التفسير التي قامت فيه .
- * قيمة التفسير الماثور عن التابعي .
- * مميزات التفسير في هذه المرحلة .
- * الخلاف بين السلف في التفسير .

الفصل الأول

التفسير في عصر التابعين

● ابتداء هذه المرحلة :

تنتهى المرحلة الأولى للتفسير بانصرام عهد الصحابة ، وتبدأ المرحلة الثانية للتفسير من عصر التابعين الذين تتلمذوا للصحابة فتلقوا غالب معلوماتهم عنهم .

وكما اشتهر بعض أعلام الصحابة بالتفسير والرجوع إليهم في استجلاء بعض ما خفى من كتاب الله ، اشتهر أيضاً بالتفسير أعلام من التابعين ، تكلموا في التفسير ، ووضحوا لمعاصريهم خفى معانيه .

* * *

● مصادر التفسير في هذا العصر :

وقد اعتمد هؤلاء المفسرون في فهمهم لكتاب الله تعالى على ما جاء في الكتاب نفسه ، وعلى ما روه عن الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ما روه عن الصحابة من تفسيرهم أنفسهم ، وعلى ما أخذوه من أهل الكتاب مما جاء في كتبهم ، وعلى ما يفتح الله به عليهم من طريق الاجتهاد والنظر في كتاب الله تعالى .

وقد روت لنا كتب التفسير كثيراً من أقوال هؤلاء التابعين في التفسير ، قانوها بطريق الرأى والاجتهاد ، ولم يصل إلى علمهم شيء فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن أحد من الصحابة .

وقد قلنا فيما سبق : إن ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة من التفسير لم يتناول جميع آيات القرآن ، وإنما فسروا ما غمض

فهمه على معاصريهم ، ثم تزايد هذا الغموض - على تدرج - كلما بعد
الناس عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ، فاحتاج المشتغلون
بالتفسير من التابعين إلى أن يكلموا بعض هذا النقص ، فزادوا في التفسير
بمقدار ما زاد من غموض ، ثم جاء من بعدهم فأتوا تفسير القرآن تباعاً ،
معتمدين على ما عرفوه من لغة العرب ومناحيهم في القول ، وعلى ما صح
لديهم من الأحداث التي حدثت في عصر نزول القرآن ، وغير هذا من أدوات
الفهم ووسائل البحث .



● مدارس التفسير في عصر التابعين :

فتح الله على المسلمين كثيراً من بلاد العالم في حياة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وفي عهود الخلفاء من بعده ، ولم يستقروا جميعاً في بلد واحد
من بلاد المسلمين ، بل نأى الكثير منهم عن المدينة مشرق النور الإسلامي
ثم استقر بهم النوى ، موزعين على جميع البلاد التي دخلها الإسلام ، وكان
منهم الولاة ، ومنهم الوزراء ، ومنهم القضاة ، ومنهم المعلمون ، ومنهم غير
ذلك .

وقد حمل هؤلاء معهم إلى هذه البلاد التي رحلوا إليها ، ما وعوه من
العلم ، وما حفظوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجلس إليهم كثير
من التابعين يأخذون العلم عنهم ، وينقلونه لمن بعدهم ، فقامت في هذه
الأمصار المختلفة مدارس علمية ، أساتذتها الصحابة ، وتلاميذها التابعون .

واشتهر بعض هذه المدارس بالتفسير ، وتعلمذ فيها كثير من التابعين
لمشاهير المفسرين من الصحابة ، فقامت مدرسة للتفسير بمكة ، وأخرى
بالمدينة وثالثة بالعراق ، وهذه المدارس الثلاث ، هي أشهر مدارس التفسير
في الأمصار في هذا العهد .

قال ابن تيمية : « وأما التفسير فأعلم الناس به أهل مكة ، لأنهم أصحاب
ابن عباس كمجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ،
وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاوس ، وأبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير ،

وأمثالهم . وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ، ومن ذلك ما تميزوا به عن غيرهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير ، مثل زيد بن أسلم ، الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذ عنه أيضاً ابنه عبد الرحمن ، وعبد الله ابن وهب « اهـ (١) .

وأرى أن أتكلم عن كل مدرسة من هذه المدارس الثلاث ، وعن أشهر المفسرين من التابعين الذين أخذوا التفسير عن أساتذة هذه المدارس من الصحابة ، فأقول وبالله التوفيق :

(١) مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ١٥

أولا : مدرسة التفسير بمكة

● قيامها على ابن عباس :

قامت مدرسة التفسير بمكة على عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، فكان يجلس لأصحابه من التابعين ، يفسر لهم كتاب الله تعالى ، ويوضح لهم ما أشكل من معانيه ، وكان تلاميذه يعون عنه ما يقول ، ويروون لمن بعدهم ما سمعوه منه .



● أشهر رجالها :

وقد اشتهر من تلاميذ ابن عباس بمكة : سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وطاوس بن كيسان اليماني ، وعطاء بن أبي رباح . وهؤلاء كلهم كانوا من الموالى ، وهم يختلفون فى الرواية عن ابن عباس فله وكثرة ، كما اختلف العلماء فى مقدار الثقة بهم والركون إليهم . ونسوق الحديث عن كل واحد منهم ، ليتضح لنا مكاتته فى التفسير ، ومقدار الاعتماد عليه فيه .

١ - سعيد بن جبير

● ترجمته :

هو أبو محمد ، أو أبو عبد الله ، سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي ، مولاهم . كان حبشى الأصل ، أسود اللون أبيض الخصال . سمع جماعة من أئمة الصحابة . روى عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وغيرهما .



● مكانته فى التفسير :

كان رحمه الله من كبار التابعين ومتقدميهم فى التفسير والحديث والفقه ،

أخذ القراءة عن ابن عباس عرضاً ، وسمع منه التفسير ، وأكثر روايته عنه (٢) وقد جمع سعيد القراءات الثابتة عن الصحابة وكان يقرأ بها ، يدلنا على ذلك ما جاء عن إسماعيل بن عبد الملك أنه قال : « كان سعيد بن جبير يؤمنا في شهر رمضان فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود ، وليلة بقراءة زيد بن ثابت ، وليلة بقراءة غيره ، وهكذا أبداً » (٣) ، ولا شك أن جمعه لهذه القراءات كان يعطيه القدرة على التوسع في معرفة معاني القرآن وأسراره ، ولكن يظهر لنا أنه كان يتورع من القول في التفسير برأيه ، يدلنا على ذلك ما رواه ابن خلكان : من أن رجلاً سأل سعيداً أن يكتب له تفسير القرآن فغضب وقال : لأن يسقط شئني أحب إلي من ذلك (٤) . ولقد جمع سعيد علم أصحابه من التابعين ، وألم بما عندهم من النواحي التي برزوا فيها ، فقد قال خصيف : « كان من أعلم التابعين بالطلاق سعيد بن المسيب . وبالحنج عطاء ، وبالحلال والحرام طاوس ، وبالتفسير أبو الحجاج مجاهد بن جبر ، وأجمعهم لذلك كله سعيد بن جبير » (٥) .

لهذا كله نجد أستاذه ابن عباس يثق بعلمه ، ويحيل عليه من يستفتيه ، وكان يقول لأهل الكوفة إذا أتوه ليسألوه عن شيء : أليس فيكم ابن أم الدهماء ؟ - يعني سعيد بن جبير - . ويروى عمرو بن ميمون عن أبيه أنه قال : لقد مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه . ويرى بعض العلماء أنه مقدم على مجاهد وطاوس في العلم ، وكان قتادة يرى أنه أعلم التابعين بالتفسير .

هذا وقد وثق علماء الجرح والتعديل سعيد بن جبير ، فقال أبو القاسم الطبري : هو ثقة ، حجة ، إمام على المسلمين . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان عبداً فاضلاً ورعاً . وهو مجمع عليه من أصحاب الكتب الستة .

وقد قتل في شعبان سنة ٩٥هـ (خمس وتسعين من الهجرة) ، وهو ابن تسع وأربعين سنة ، قال أبو الشيخ : قتله الحجاج صبراً . وله مناظرة قبل قتله مع

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٣٦٥

(٣) وفیات الاعيان ج ١ ص ٣٦٤

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٣٦٥

(٥) المرجع السابق ج ١ ص ٣٦٥

الحجاج ، تدل على قوة يقينه ، وثبات إيمانه ، وثقته بالله ، فرضى الله عنه وأرضاه (٦) .



٢ - مجاهد بن جبر

● ترجمته :

هو مجاهد بن جبر ، المكي ، المقرئ ، المفسر ، أبو الحجاج المخزومي ، مولى السائب بن أبي السائب . كان أحد الأعلام الأثبات . ولد سنة ٢١ هـ (إحدى وعشرين من الهجرة) في خلافة عمر بن الخطاب . وكانت وفاته بسكة وهو ساجد ، سنة أربع ومائة على الأشهر ، وعمره ثلاث وثمانون سنة .



● مكانته في التفسير :

كان مجاهد - رحمه الله - أقل أصحاب ابن عباس رواية عنه في التفسير (٧) ، وكان أوثقهم ، لهذا اعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما ونجد البخاري رضى الله عنه في كتاب التفسير من الجامع الصحيح ، ينقل لنا كثيراً من التفسير عن مجاهد ، وهذه أكبر شهادة من البخاري على ثقته وعدالته ، واعتراف منه بمبلغ فهمه لكتاب الله تعالى ، وقد روى الفضل بن ميمون أنه سمع مجاهداً يقول : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة (٨) . وروى عنه أيضاً أنه قال : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات ، أقف عند كل آية ، أسأله فيم نزلت ، وكيف كانت ؟ (٩) . ولا تعارض بين هاتين الروایتين ، لأن الإخبار بالقليل لا ينافي الإخبار بالكثير ، ولعله عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة لتمام الضبط ، ودقة التجويد ، وحسن الأداء ، وعرضه بعد ذلك ثلاث مرات طلباً لتفسيره ، ومعرفة ما دق من

(٧) فجر الاسلام ص ٢٥١

(٦) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٢ - ١٤

(٩) تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٢

(٨) ميزان الاعتدال ج ٢ ص ١

أسراره ، وخفى من معانيه . كما تشعر بذلك ألفاظ الرواية . وعن ابن أبي مليكة قال : رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه ، فقال ابن عباس : اكتب ، حتى سأله عن التفسير كله ^(١٠) وروى عبد السلام ابن حرب عن مصعب قال : كان أعلمهم بالتفسير مجاهد ، وبالحداد عطاء ، وقال قتادة : أعلم من بقى بالتفسير مجاهد . وقال ابن سعد : كان ثقة ، فقيهاً ، عالماً ، كثير الحديث . وقال ابن حبان : كان فقيهاً ، ورعاً ، عابداً ، متقناً . وأخرج ابن جرير في تفسيره عن أبي بكر الحنفى قال : سمعت سفيان الثوري يقول : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ^(١١) . وكان رحمه الله جيد الحفظ ، وقد حدث بهذا عن نفسه فقال : قال لى ابن عمر : وددت أن نافعاً يحفظ حفظك ^(١٢) وقال الذهبي في الميزان ، في آخر ترجمة مجاهد : أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به . وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة .

كل هذه شهادات من العلماء النقاد تشهد بعلو مكانته في التفسير .

ولكن مع هذا كله ، كان بعض العلماء لا يأخذ بتفسيره ، فقد روى الذهبي في ميزانه : أن أبا بكر بن عياش قال : قلت للأعمش : ما بال تفسير مجاهد مخالف ؟ أو ما بالهم يتقون تفسير مجاهد ؟ - كما هي رواية ابن سعد - قال : كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب .

هذا هو كل ما أخذ على تفسيره ، ولكن لم نر أحداً طعن عليه في صدقه وعدالته . وجملة القول فإن مجاهداً ثقة بلا مدافعة ، وإن صح أنه كان يسأل أهل الكتاب فما أظن أنه تخطى حدود ما يجوز له من ذلك ، لاسيما وهو تلميذ حبر الأمة ابن عباس . الذى شدد النكير على من يأخذ عن أهل الكتاب ويصدقهم فيما يقولونه مما يدخل تحت حدود النهى الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

* * *

(١٠) مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ٢٨ .

(١١) تفسير ابن جرير ج ١ ص ٢٠ (١٢) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦

● مجاهد والتفسير العقلي :

وكان مجاهد - رضى الله عنه - يعطى عقله حرية واسعة في فهم بعض نصوص القرآن التي يبدو ظاهرها بعيداً ، فإذا ما مر بنص قرآني من هذا القبيل ، وجدناه ينزله بكل صراحة ووضوح على التشبيه والتمثيل ، ~~وذلك~~ ~~الخط~~ كانت فيما بعد مبدءاً معترفاً به ومقرراً لدى المعتزلة في تفسير القرآن بالنسبة لمثل هذه النصوص .

وإذا نحن رجعنا إلى تفسير ابن جرير وقرأنا بعض ما جاء فيه عن مجاهد تجده يطبق هذا المبدأ عملياً في مواضع كثيرة .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٦٥) من سورة البقرة : « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين » نجده يقول - كما يروى عنه ابن جرير - « مسخت قلوبهم ولم يمسخوا قردة ، وإنما هو مثل ضربه الله لهم كمثل الحمار يحمل أسفاراً » . ولكن نجد ابن جرير لا يرتضى هذا التفسير من مجاهد فيقول معقلاً عليه : وهذا القول الذي قاله مجاهد قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالف .. ثم يمضى في تفنيد هذا القول بأدلة واضحة قوية (١٣) .

وكذلك نجد ابن جرير ينقل عن مجاهد أنه فسر قوله تعالى في الآيتين (٢٢ ، ٢٣) من سورة القيامة « وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة » .. بقوله : « تنتظر الثواب من ربها ، لا يراه من خلقه شيء » (١٤) وهذا التفسير عن مجاهد كان فيما بعد متكناً قوياً للمعتزلة فيما ذهبوا إليه في مسألة رؤية الله تعالى .

ولعل مثل هذا المسلك من مجاهد ، هو الذي جعل بعض المتورعين الذين كانوا يخرجون من القول في القرآن برأيهم يتقون تفسيره ، ويلومونه على قوله في القرآن بمثل هذه الحرية الواسعة في الرأي ، فقد روى عن ابن مجاهد أنه قال : قال رجل لأبي : أنت الذي تفسر القرآن برأيك ؟ فبكى أبي ثم قال :

(١٤) تفسير الطبري ج ٢٩ ص ١٢٠

(١٣) تفسير الطبري ج ١ ص ٢٢٥

إني إذن لجريء ، لقد حملت التفسير عن بضعة عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم .

ومهما يكن من شيء ، فمجاهد رضى الله عنه إمام في التفسير غير مدافع ، وليس في إعطائه لنفسه مثل هذه الحرية ما يغض من قيمته . أو يقلل من مكانته (١٥) .

* * *

٣- عكرمة

● ترجمته :

هو أبو عبد الله عكرمة البربري المدني مولى ابن عباس « أصله من البربر بالمغرب » . روى عن مولاة ، وعلى بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، وغيرهم .

● اختلاف العلماء في توثيقه :

وقد اختلف العلماء في توثيقه ، فكان منهم من لا يثق به ولا يروى له ، وكان منهم من يوثقه ويروى له .

* * *

● مطاعن من لا يوثقونه :

وإنما لنجد العلماء الذين لم يثقوا بعكرمة ، يصفونه بالجرأة على العلم ويقولون : إنه كان يدعي معرفة كل شيء في القرآن ، ويزيدون على ذلك فيتهمونه بالكذب على مولاة ابن عباس ، وبعد هذا كله ، يتهمونه بأنه كان يرى رأى الخوارج ، ويزعم أن مولاة كان كذلك ، وقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب كل هذه التهم ونسبها لقائلها ، فمن ذلك : ما رواه شعبة عن عمرو بن مرة قال : سأل رجل ابن المسيب عن آية من القرآن ، فقال :

(١٥) انظر ترجمة مجاهد في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٢ - ٤٤ .

لا تسألني عن القرآن ، وسئل من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء -
يعني عكرمة - وحكى إبراهيم بن ميسرة أن طاوسا قال . لو أن
مولى ابن عباس اتقى الله وكف من حديثه لشدت إليه المطايا ،
وروى أبو خلف الجزار عن يحيى البكاء قال : سمعت ابن عمر يقول لنافع :
~~عن الله~~ ويحك يا نافع ، ولا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس .
وروى أن سعيد بن المسيب قال مثل ذلك لمولاه ، وروى ابن سعد : أن علي
ابن عبد الله كان يوثقه على باب الكتيف ويقول : إن هذا يكذب على أبي .
ثم بعد ذلك كله يصورون للناس مبلغ كراهة معاصريه له فيقولون :
إنه مات هو وكثير عزة في يوم واحد ، فلم يشهد جنازته أحد ، أما كثير فقد
شيعة خلق كثير



● تفنيد هذه المطاعن ودفاع عكرمة عن نفسه :

هذا الذي تقدم هو بعض الروايات التي رواها من لا يثق بعدالة عكرمة،
وكلها تهم باطلة لا تقوم على أساس ، فعكرمة مولى ابن عباس ، كان يلزمه
ويخالطه ، فلا يضيره كثرة الرواية عنه ؛ لأن هذا أمر طبيعي ، ولا يمكن أن
يعد افتراء على العلم وافتياتا على الرواية ، لأن كثرة الرواية ليست من
المطاعن التي توجه إلى الراوي ونذهب بعدالته ، فهذا أبو هريرة قال الناس
عنه في عصره : أكثر أبو هريرة ، فبين لهم سبب إكثاره من الرواية عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أنه كان يلزم النبي على ملء بطنه ، ولا شيء
يشغله كما شغل غيره من الصحابة بالصفق في الأسواق ، فهل ذهبت عدالة
أبي هريرة وفقدنا الثقة به لكثرة روايته ؟ اللهم لا .

ثم إن هذا الإتهام لم يخف على عكرمة ، بل كان يبلغه عن متهميه فيود
أو أنه ووجه به ليفنده ، فقد روى حماد بن زيد عن أيوب أنه قال : قال
عكرمة : رأيت هؤلاء الذين يكذبونني ، يكذبونني من خلفي ، أفلا يكذبونني
في وجهي ؟ فإذا كذبوني في وجهي فقد والله كذبوني . . . ثم نراه يستشهد
ببعض أصحابه على صدقه فيما يروي عن مولاه ، فعن عثمان بن حكيم

قال : كنت جالسا مع أبي أمامة سهل بن حنيف ، إذ جاء عكرمة فقال : يا أبا أمامة ، أذكرك الله ، هل سمعت ابن عباس يقول : ما حدثكم عكرمة عنى فصدقوه فإنه لم يكذب على ؟ فقال أبو أمامة : نعم .

هذا هو رد عكرمة على متهميه بالكذب ، وتفنيده لما نسب إليه من الافتراء على مولاه .

وأما ما رواه ابن سعد : من أن عالى بن عبد الله بن عباس كان يوثقه على باب الكنيف ويقول : إن هذا يكذب على أبى ، فإنه مردود بما رواه ابن حجر فى تهذيب التهذيب : من أن ابن عباس مات وعكرمة على الرق ، فباعه ولده على بن عبد الله بن عباس ، من خالد بن يزيد بن معاوية ، بأربعة آلاف دينار ، فأتى عكرمة مولاه عالياً فقال له : ما خير لك ، بعت علم أهلك بأربعة آلاف ؟ فاستقاله فأقاله فأعتقه « اهـ .

ثم نجد بعد هذا أن ما روى عن ابن عمر لا يصح ؛ لأنه من رواية يحيى النبكاء ، ويحيى النبكاء متروك الحديث ، ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح (١٦) .

وأما ما قيل من أنه توفى هو وكثير الشاعر فى يوم واحد فلم يشهد أحد جنازته ، بخلاف كثير فقد شيعه الكثير من الناس ، فلسنا نعلم نصيب هذا القول من الصحة ، ولعل ذلك على فرض صحته — كما يقول ابن حجر — كان بسبب تطلب الأمير له وتغيبه عنه حتى مات . وليس صحيحاً ما قيل من أن هذا يرجع إلى تحقير المولى إزاء تشريف الحر (١٧) .

ويحقق ابن حجر بعد هذا : أن ما نقل من أنهم شهدوا جنازة كثير وتركوا عكرمة ، لم يثبت ، لأن ناقله لم يسم .

وأما ما روى به من الميل للخوارج ، فافتراء عليه ، ولا يكاد يتفق مع سلوكه فى حياته ، قال ابن حجر : « فأما البدعة ، فإن ثبت عليه فلا تضر حديثه ، لأنه لم يكن داعية ، مع أنها لم تثبت عليه » (١٨) .

(١٦) مقدمة فتح البارى ج ٢ ص ١٥٠

(١٧) المذاهب الاسلامية فى تفسير القرآن ص ٧٥

(١٨) مقدمة فتح البارى ج ٢ ص ١٤٨

● شهادات الوثقين له :

ولو أننا تتبعنا أقوال المنصفين ، الذين عرفوا حقيقة هذا التابعي الجليل ، لوجدناه رجلاً ثباتاً ، لا يتهم في عدالته ، وكل ما قيل في شأنه من التهم لا يراد به إلا أن فقد الناس ثقتهم به وركبواهم إليه . وإليك ما قاله بعض علماء الجرح والتعديل لتقف على عدالة الرجل وصدق روايته ...

قال المروزي : قلت لأحمد : يحتج بحديث عكرمة ؟ فقال . نعم يحتج به . وقال ابن معين : إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة ، وفي حماد بن سلمة ، فاتهيه على الإسلام . وقال العجلي فيه : مكى تابعي ثقة ، برىء مما يرميه به الناس من الضرورية . وقال البخاري : ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة . وقد وثقه النسائي وأخرج له في كتابه السنن ، كما أخرج له البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم ، وكان مسلم بن الحجاج من أسوأهم رأياً فيه ، ثم عدله بعد ما جرحه . وقال المروزي : أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة ، واتفق على ذلك رؤساء أهل الحديث من أهل عصرنا ، منهم أحمد بن حنبل ، وابن راهويه ، ويحيى بن معين ، وأبو ثور . ولقد سألت إسحق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال : عكرمة عندنا إمام الدنيا ، تعجب من سؤالي إياه ؟

وبعد . . . فهل هناك من يقدم على البخاري ومسلم وجميع من ذكرت من علماء الرواية في باب التعديل والتجريح ؟ ، وإذا كان هؤلاء هم أعلم الناس بالرجال ، فهل تقبل تجريح من عداهم وتترك توثيقهم ؟؟

الحق أن عكرمة تابعي موثق بعدالته ودينه ، وكل ما رمى به كذب واختلاق !! ..



● مبلغه من العلم ومكانته في التفسير :

هذا وإن عكرمة رضي الله عنه ، كان على مبلغ عظيم من العلم ، وعلى مكانة عالية من التفسير خاصة ، وقد شهد له العلماء بذلك ، فقال ابن حبان : كان من علماء زمانه بالغة القرآن . وقال : عمرو بن دينار . دفع إلى جابر

ابن زيد مسائل أسأل عنها عكرمة وجعل يقول : هذا عكرمة مولى
ابن عباس ، هذا البحر فسلوه . وكان الشعبي يقول : ما بقي أحد أعلم
بكتاب الله من عكرمة . وقال حبيب بن أبي ثابت : اجتمع عندي خمسة :
داوس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وعطاء . فأقبل مجاهد وسعيد
ابن جبير يلقيان على عكرمة التفسير ، فلم يسألاه عن آية إلا فسرهما لهما ،
فلما نفذ ما عندهما جعل يقول : أنزلت آية كذا في كذا ، وأنزلت آية كذا في
كذا . وقال يحيى بن أيوب المصري : سألت ابن جريج : هل كتبتم عن عكرمة؟
فقلت : لا ، قال : فاتكم ثلثا العلم .

هذا بعض ما قيل في عكرمة ، ما يشهد لمكانته في العلم عامة ، وفي
التفسير خاصة ، ولا عجب ، فإن ملازمته لمولاه ابن عباس ، ومبالغة مولاه في
تعليمه إلى درجة أنه كان يضع في رجله الكبل^(١٩) ، ويعلمه القرآن والسنن ،
جعلته ينهل من معينه الفيض ، ويأخذ عنه علمه الغزير ، بل نجد أكثر من
هذا فيما يرويه ابن حجر في تهذيب التهذيب ، من أن عكرمة يئس لابن عباس
بعض ما أشكل عليه من القرآن ، قال : روى داوود بن أبي هند عن عكرمة
قال : قرأ ابن عباس هذه الآية : « **لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا
شديدا** » (٢٠) . . . ، قال ابن عباس : لم أدر أنجا القوم أم هلكوا ؟ قال :
فما زلت أئين له حتى عرف أنهم نجوا فكساني حلة » ، وهذا انخير يدل على
مبلغ ثقة ابن عباس بمولاه وتلميذه ، وعلى مقدار إعجابه بعلمه ، وتقديره
لفهمه .

وجملة القول ، فإن عكرمة أمين في روايته ، مقدم في علمه ، مبرز في
فهمه لكتاب الله . . . وكيف لا يكون كذلك وهو وارث علم ابن عباس ؟ .
توفي رحمه الله سنة ١٠٤ هـ (أربع ومائة من الهجرة) ، رضي الله عنه
وأرضاه (٢١) .



(٢٠) الاعراف : ٢٦٤

(١٩) الكبل : القيد .

(٢١) انظر تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٦٢ - ٢٧٢

٤ - طاوس بن كيسان اليماني

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان ، اليماني السلمي الجندي (٢٢) مولى بحير بن ريسان . وقيل مولى شمان . وروى عن العبادة الأربعة وغيرهم ، وروى عنه أنه قال : جالست خمسين من الصحابة . وكان رحمه الله عالماً متقناً ، خبيراً بمعاني كتاب الله تعالى ، ويرجع ذلك إلى مجالسته لكثير من الصحابة يأخذ عنهم ويروى لهم ، ولكن نجده يجلس إلى ابن عباس أكثر من جلوسه لغيره من الصحابة ، ويأخذ عنه في التفسير أكثر مما يأخذ عن غيره منهم ، ولهذا عددناه من تلاميذ ابن عباس ، وذكرناه في رجال مدرسته بمكة .

ولقد كان طاوس على جانب عظيم من الورع والأمانة ، حتى شهد له بذلك أستاذه ابن عباس فقال فيه : إني لأظن طاوساً من أهل الجنة ، وقال فيه عمرو بن دينار : ما رأيت أحداً مثل طاوس . وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة . وقال ابن معين : إنه ثقة . وقال ابن حبان : كان من عباد أهل اليمن ومن سادات التابعين ، وكان مستجاب الدعوة ، وحج أربعين حجة . وقال الذهبي : كان طاوس شيخ أهل اليمن ، وكان كثير الحج فاتفق موته بمكة سنة ست ومائة (٢٣) .



٥ - عطاء بن أبي رباح

● ترجمته :

هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح ، المكي القرشي مولاهم ، ولد سنة سبع وعشرين ، وتوفي سنة أربع عشرة ومائة من الهجرة على أرجح الأقوال . كان - رحمه الله - أسود ، أعور ، أفطس ، أشل ، أعرج ، ثم عمى بعد ذلك .

(٢٢) الجندی بفتح الجیم والنون نسبة الى بلد باليمن كان يسكنها .

(٢٣) انظر تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٧٠ - ٧١ .

روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وابن عمرو بن العاص ، وغيرهم .
 وحدث عن نفسه أنه أدرك مائتين من الصحابة ، وكان ثقة ، فقيهاً . عالماً ،
 كثير الحديث . و انتهت إليه فتوى أهل مكة ، وكان ابن عباس يقول لأهل
 مكة إذا جلسوا إليه : نجتمعون إليك يا أهل مكة وعندكم عطاء ؟ .
 وقال فيه أبو حنيفة . ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء ، ولا لقيت فيمن
 لقيت أكذب من جابر الجعفي . وقال الأوزاعي : مات عطاء يوم مات وهو
 أرضى أهل الأرض عند الناس . وقال سلمة بن كهيل : ما رأيت أحداً يريد
 بهذا العلم وجه الله إلا ثلاثة : عطاء ، ومجاهد ، وطاوس . وقال ابن حبان :
 كان من سادات التابعين فقيهاً ، وعلمياً ، وورعاً ، وفضلاً (٢٤) . وهو عند
 أصحاب الكتب الستة .



● مكانته في التفسير :

كل ما تقدم من أقوال العلماء في عطاء يشهد لمكانته العلمية على وجه
 العموم ويدل على مبلغ ثقته وصدقه ، وليس أدل على ذلك من شهادة أستاذه
 ابن عباس له بذلك ، ونجد شهرة عطاء على غيره من أصحاب ابن عباس ،
 تتجلى في معرفته بمناسك الحج ، ولهذا قال قتادة : كان أعلم التابعين أربعة :
 كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك ، وكان سعيد بن جبير أعلمهم
 بالتفسير . وكان عكرمة أعلمهم بالسير ، وكان الحسن أعلمهم بالحلل
 والحرام . وإذا نحن تتبعنا الرواية عن ابن عباس نجد أن عطاء بن أبي رباح
 لم يكثر من الرواية عنه كما أكثر غيره ، ونجد مجاهدا وسعيد بن جبير
 يسبقانه من ناحية العلم بتفسير كتاب الله ، ولكن هذا لا يقلل من قيمته بين
 علماء التفسير ، ولعل إقلاله في التفسير يرجع إلى تخرجه من القول بالرأى ،
 فقد قال عبد العزيز بن رفيع : سئل عطاء عن مسألة فقال : لا أدري ، ف قيل
 له : ألا تقول فيها برأيك ؟ قال : إني أستحي من الله أن يدان في الأرض برأى .



ثانياً : مدرسة التفسير بالمدينة

● قيامها على أبي بن كعب :

كان بالمدينة كثير من الصحابة ، أقاموا بها ولم يتحولوا عنها كما تحول كثير منهم إلى غيرها من بلاد المسلمين ، فجلسوا لأتباعهم يعلمونهم كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فقامت بالمدينة مدرسة للتفسير ، تتلمذ فيها كثير من التابعين لمشاهير المفسرين من الصحابة . ونستطيع أن نقول : إن قيام هذه المدرسة كان على أبي بن كعب ، الذي يعتبر بحق أشهر من تتلمذ له مفسرو التابعين بالمدينة ، وذلك لشهرته أكثر من غيره في التفسير ، وكثرة ما نقل لنا عنه في ذلك .



● أشهر رجالها :

وقد وجد بالمدينة في هذا الوقت كثير من التابعين المعروفين بالتفسير ، اشتهر من بينهم ثلاثة ، هم زيد بن أسلم ، وأبو العالية ، ومحمد بن كعب القرظي . وهؤلاء منهم من أخذ عن أبي مباشرة ، ومنهم من أخذ عنه بانواسطة .

وأرى أن أسوق نبذة عن تاريخ كل واحد من هؤلاء الثلاثة ، بما يتناسب مع جانبه العلمي في التفسير فأقول :

١ - أبو العالية

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي مولاهم ، أدرك الجاهلية ، وأسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين . روى عن علي ، وابن مسعود ،

وابن عباس . وابن عمر ، وأبى بن كعب ، وغيرهم ، وهو من ثقات التابعين المشهورين بالتفسير . قال فيه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم : ثقة . وقال اللالكائي : مجمع على ثقته . وقال فيه العجلي : تابعي ثقة . من كبار التابعين . وقد أجمع عليه أصحاب الكتب الستة . وكان يحفظ القرآن ويتقنه ، وروى قتادة عنه أنه قال : قرأت القرآن بعد وفاة نبيكم بعشر سنين . وروى معمر عن هشام عن حفصة عنه أنه قال : قرأت القرآن على عهد عمر ثلاث مرات . وقال فيه ابن أبي داود : ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقراءة من أبى العالية .

وتروى عن أبى بن كعب نسخة كبيرة في التفسير ، يرويها أبو جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أبى العالية ، عن أبى . وقلنا فيما تقدم : إن هذا الإسناد صحيح ، وقلنا أيضاً : إن ابن جرير وابن أبى حاتم أخرجا من هذه النسخة كثيراً ، كما أخرج منها الحاكم في مستدركه ، والإمام أحمد في مسنده . وكانت وفاته سنة تسعين من الهجرة على أرجح الأقوال في ذلك (٢٥)



٢ - محمد بن كعب القرظي

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو حمزة - أو أبو عبد الله - محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي المدني ، من حلفاء الأوس . روى عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وغيرهم . وروى عن أبى بن كعب بالواسطة . وقد اشتهر بالثقة ، والعدالة ، والورع ، وكثرة الحديث ، وتأويل القرآن . قال ابن سعد : كان ثقة ، عالماً ، كثير الحديث ، ورعاً . وقال العجلي : مدني ، تابعي ، ثقة ، رجل صالح . عالم بالقرآن . وهو عند أصحاب الكتب الستة . وقال ابن عون : ما رأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن من القرظي (٢٦) . وقال ابن حبان : كان من أفاضل أهل المدينة علماً وفقهاً ، وكان يقص في المسجد فسقط عليه وعلى

(٢٥) انظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥

(٢٦) خلاصة تذهيب الكمال ص ٢٠٥

أصحابه سقّف فمات هو وجماعة معه تحت الهدم ، سنة ثمانى عشرة ومائة من الهجرة ، وقيل غير ذلك ، وهو ابن ثمان وسبعين سنة .



٣ - زيد بن أسلم

● ترجمته ومكانته فى التفسير :

هو أبو أسامة - أو أبو عبد الله - زيد بن أسلم ، العدوى المدنى الفقيه المفسر ، مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . كان من كبار التابعين الذين عرفوا بالقول فى التفسير والثقة فيما يروونه ، قال فيه الإمام أحمد ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائى : ثقة . ويكفينا شهادة هؤلاء الأربعة الأعلام دليلاً قوياً على ثقته وعدالته ، كما أنه عند أصحاب الكتب الستة .

ولقد كان زيد بن أسلم معروفاً بين معاصريه بغزارة العلم ، فكان منهم من يجلس إليه ، ويأخذ عنه ، ويرى أنه ينفعه أكثر من غيره ، يدلنا على هذا ما رواه البخارى فى تاريخه أن على بن الحسين كان يجلس إلى زيد بن أسلم ويتخطى مجلس قومه ، فقال له نافع بن جبير بن مطعم : تتخطى مجالس قومك إلى عبد عمر بن الخطاب ؟ فقال على : إنما يجلس الرجل إلى من ينفعه فى دينه .

وقد عرف زيد بأنه كان يفسر القرآن برأيه ولا يتخرج من ذلك ، فقد روى حماد بن زيد ، عن عبيد الله بن عمر أنه قال فيه : لا أعلم به بأساً ، إلا أنه يفسر برأيه القرآن ويكثر منه ، وهذه شهادة من عبيد الله بن عمر أن زيدا ثقة لا يؤخذ عليه شيء إلا أنه كان يكثر من القول بالرأى ، وهذا لا يعد مغمراً من عبيد الله فى ثقته وعدالته ، كما لا نستطيع أن نعد هذا طعناً منه فى علمه ، فلعل عبيد الله كان ممن يتورعون عن القول فى القرآن برأيهم كغيره من الصحابة والتابعين ، وكان زيد يرى جواز تفسير القرآن بالرأى فلا يتخرج منه كما لم يتخرج من ذلك كثير من الصحابة والتابعين ، ولا نجد فى العلماء من نسب زيد بن أسلم إلى مذهب من المذاهب المبتدعة حتى نقول إنه كان

يفسر القرآن برأيه مطابقاً لمذهبه البدعي ، ولو كان شيء من ذلك لما سكت
عبيد الله عن بيانه ، ولما حكم عليه حكمه هذا ، الذي يدل على ثقته وعدالته ،
وإن دل على اختلافهما في جواز التفسير بالرأى .

وأشهر من أخذ التفسير عن زيد بن أسلم من علماء المدينة : ابنه
عبد الرحمن بن زيد ، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة .

وكانت وفاته سنة ست وثلاثين ومائة من الهجرة وقيل غير ذلك (٢٧) .



(٢٧) انظر تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٧

ثالثاً : مدرسة التفسير بالعراق

● قيامها على ابن مسعود :

قامت مدرسة التفسير بالعراق على عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، وكان هناك غيره من الصحابة أخذ عنهم أهل العراق التفسير ، غير أن عبد الله ابن مسعود كان يعتبر الأستاذ الأول لهذه المدرسة ، نظراً لشهرته في التفسير وكثرة المروى عنه في ذلك ، ولأن عمر رضى الله عنه لما ولي عمار بن ياسر على الكوفة ، سير معه عبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، فكونه معلماً أهل الكوفة بأمر أمير المؤمنين عمر ، جعل الكوفيين يجلسون إليه ، ويأخذون عنه أكثر مما يأخذون عن غيره من الصحابة .

ويمتاز أهل العراق بأنهم أهل الرأي . وهذه ظاهرة نجدها بكثرة في مسائل الخلاف ، ويقول العلماء : إن ابن مسعود هو الذي وضع الأساس لهذه الطريقة في الاستدلال ، ثم توارثها عنه علماء العراق ، ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الطريقة في مدرسة التفسير ، فيكثر تفسير القرآن بالرأى والاجتهاد، لأن استنباط مسائل الخلاف الشرعية ، نتيجة من نتائج إعمال الرأى في فهم نصوص القرآن والسنة .



● أشهر رجالها :

وقد عرف بالتفسير من أهل العراق كثير من التابعين ، اشتهر من بينهم علقمة بن قيس ، ومسروق ، والأسود بن يزيد ، ومرة الهمداني ، وعامر الشعبي ، والحسن البصري ، وقنادة بن دعامة السدوسي . وتكلم عن كل واحد من هؤلاء على الترتيب :

١ - علقمة بن قيس

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو علقمة بن قيس ، بن عبد الله ، بن مالك ، النخعي الكوفي ، ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . روى عن عمر وعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وغيرهم . وهو من أشهر رواة عبد الله بن مسعود ، وأعرفهم به ، وأعلمهم بعلمه . قال عثمان بن سعيد : قلت لابن معين : علقمة أحب إليك أم عبيدة ؟ فلم يخير ، قال عثمان : كلاهما ثقة ، وعلقمة أعلم بعبد الله . وقال أبو المثني : إذا رأيت علقمة فلا يضرك أن لا ترى عبد الله ، أشبه الناس به سمياً وهدياً . وقال داوود بن أبي هند : قلت لشعبة : أخبرني عن أصحاب عبد الله ، قال : كان علقمة أظن القوم به . وروى عبد الرحمن بن يزيد قال : قال عبد الله : ما أقرأ شيئاً ولا أعلمه إلا علقمة يقرؤه ويعلمه . وقال إبراهيم النخعي : كان أصحاب عبد الله الذين يقرئون الناس ويعلمونهم السنة ويصدر الناس عن رأيهم ستة : علقمة ، والأسود . . . وذكر الباقر . وكان رحمه الله ثقة مأموناً ، على جانب عظيم من الورع والصلاح . قال فيه الإمام أحمد : ثقة من أهل الخير . وهو عند أصحاب الكتب الستة . وقال مرة الهمداني : كان علقمة من الربانيين ، قال أبو نعيم : مات سنة ٦١ هـ (إحدى وستين أو اثنتين وستين من الهجرة) ، وعمره تسعون سنة (٢٨) .



٢ - مسروق (٢٩)

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو عائشة ، مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي العابد . سأله عمر يوماً عن اسمه فقال له : اسمي مسروق بن الأجدع ، فقال عمر : الأجدع شيطان ، أنت مسروق بن عبد الرحمن روى عن الخلفاء

(٢٨) تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٧٦ - ٢٧٨

(٢٩) قيل أنه سرق في صفره ، ثم وجد فسمى بذلك .

الأربعة ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وغيرهم . وكان أعلم أصحاب ابن مسعود ، يمتاز بورعه وعلمه وعدالته ، وكان شريح القاضي يستشير به في معضلات المسائل . وقال مالك بن مغول : سمعت أبا السفر غير مرة قال : ما ولدت همدانية مثل مسروق . وقال الشعبي : ما رأيت أطلب للعلم منه . وقال علي بن المديني : ما أقدم على مسروق من أصحاب عبد الله أحداً . وهذه الشهادة من ابن المديني ، يبدو أنها قائمة على ما امتاز به مسروق من غزارة العلم الذي استفاده من جلوسه لكثير من الصحابة ولابن مسعود على الأخص ، الأمر الذي جعله يجمع علم هؤلاء جميعاً ، ولقد حدث مسروق - رضي الله عنه - أنه جالس أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فوجدهم كالإخاذ ، فالإخاذ يروي الرجل ، والإخاذ يروي الرجلين ، والإخاذ يروي العشرة ، والإخاذ يروي المائة ، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم .

ثم إن هذا التلمذ لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولابن مسعود الذي اشتهر بتفسير القرآن ، جعل من مسروق إماماً في التفسير ، وعالماً خبيراً بمعاني كتاب الله تعالى . وقد حدث مسروق بما يدل على أنه استفاد الكثير من التفسير عن أستاذه ابن مسعود فقال : كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يقرأ علينا السورة ثم يحدثنا فيها ويفسرنا عامة النهار .

أما ثقته وعدالته ، فأمر اعترف به علماء الجرح والتعديل ، فقال ابن معين : ثقة ، لا يسئل عن مثله . وقال ابن سعد : كان ثقة ، وله أحاديث صالحة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقد أخرج له الستة . هذا وقد روى شعبة عن أبي إسحق أنه قال : حج مسروق فلم ينم إلا ساجداً . وكانت وفاته سنة ثلاث وستين من الهجرة على الأشهر (٣٠) .

* * *

٣ - الأسود بن يزيد

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو عبد الرحمن ، الأسود بن يزيد بن قيس ، النخعي . كان من

كبار التابعين ، ومن رواية عبد الله بن مسعود . روى عن أبي بكر ، وعمر ،
وعلى ، وحذيفة وبلال ، وغيرهم . وكان رحمه الله ثقة ، صالحاً ، على جانب
عظيم من الفهم لكتاب الله تعالى . قال فيه الإمام أحمد : ثقة من أهل الخير .
وقال فيه يحيى بن معين : ثقة . وقال ابن سعد : ثقة وله أحاديث صالحة .
وهو عند أصحاب الكتب الستة ، وقال الحكم : كان الأسود يصوم الدهر ،
وذهبت إحدى عينيه من الصوم . وذكره إبراهيم النخعي فيمن كان يقضى من
أصحاب ابن مسعود . وقال ابن حبان في الثقات : كان فقيها زاهداً . توفي
بالكوفة سنة أربع وسبعين - أو خمس وسبعين من الهجرة - على الخلاف في
ذلك (٢١) .

* * *

٤ - مرة الهمداني

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو إسماعيل ، مرة ابن شراحيل الهمداني ، الكوفي ،
العابد المعروف بمرّة الطيب ، ومرّة الخير . لقب بذلك لعبادته ، وشدة ورعه ،
وكثرة صلاحه . روى عن أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وغيرهم .
وروى عنه الشعبي ، وغيره من أصحابه . وثقه ابن معين ، والعجلي . وهو
عند أصحاب الكتب الستة . قال فيه الحارث الغنوي : سجد مرة الهمداني
حتى أكل التراب وجهه ، وكان يصلي كل يوم ستمائة ركعة ، وتوفي سنة ٧٦ هـ
(ست وسبعين من الهجرة) (٢٢) .

* * *

٥ - عامر الشعبي

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو عمرو . عامر بن شراحيل الشعبي ، الحميري ، الكوفي ، التابعي

(٢١) انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٢٢) انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٨٨ - ٨٩

الجليل ، قاضى الكوفة . روى عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، ولم يسمع منهم (٣٣) . وروى عن أبى هريرة ، وعائشة : وابن عباس وأبى موسى الأشعرى ، وغيرهم : قال الشعبي : أدركت خمسمائة من الصحابة . وقال العجلي : سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة .

وقال عبد الملك بن عمير : مر ابن عمر على الشعبي وهو يحدث بالمغازى فقال : لقد شهدت القوم ، فلهو أحفظ وأعلم بها . وقال مكحول : ما رأيت أفقه منه . وقال ابن عينة : كان الناس تقول بعد الصحابة : ابن عباس فى زمانه ، والشعبى فى زمانه ، والثورى فى زمانه . وقال ابن شبرمة : سمعت الشعبي يقول : ما كتبت سوداء فى يضاء ، ولا حدثنى رجل بحديث إلا حفظته ، ولا حدثنى رجل بحديث فأحببت أن يعيده على . وقال ابن معين . وأبو زرعة ، وغير واحد : الشعبي ثقة . وقال ابن حبان فى الثقات : كان فقيها شاعرا . وهو عند أصحاب الكتب الستة . وقال أبو جعفر الطبرى فى طبقات الفقهاء : كان ذا أدب وفقه وعلم . وحكى ابن أبى خيثمة فى تاريخه عن أبى حصين قال : ما رأيت أعلم من الشعبي ، فقال أبو بكر بن عياش : ولا شريح ؟ فقال . تريدنى أكذب ؟ ما رأيت أعلم من الشعبي . وقال أبو إسحق الحبال : كان واحد زمانه فى فنون العلم . وعن سليمان بن أبى مجلز قال : ما رأيت أحدا أفقه من الشعبي ، لا سعيد بن المسيب ، ولا طاوس ، ولا عطاء ، ولا الحسن ، ولا ابن سيرين . وعن أبى بكر الهذلى قال : قال لى ابن سيرين : الزم الشعبي ، فلقد رأيت يستفتى والصحابة متوافرون . وقال ابن سيرين : قدمت الكوفة وللشعبى حلقة ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ كثير . وقال عاصم : ما رأيت أحدا أعلم بحديث أهل الكوفة والبصرة والحجاز من الشعبي .

كل هذه الشهادات من العلماء ، تدل على مبلغ علم الشعبي وعظيم حظه منه على اختلاف فنونه ، فمن حديث ، إلى تفسير ، إلى فقه ، إلى شعر ، إلى قوة حفظ ، وكثرة أخذ عن الصحابة وعلماء الأمصار المختلفة . وإذا كان الشعبي يفتى مع وجود الصحابة ووفرتهم ، ويجلس له كثير من أهل العلم

بأخذون عنه ، فتلك لعمرى أكبر دلالة على عظيم مكاتته العلمية ، وعلو منزلته بين أتباعه ومعاصريه .

وإذا كان الشعبي قد رزق حظاً وافراً من العلم ، وقال إعجاب معاصريه ، فإنه مع ذلك لم يكن جريئاً على كتاب الله حتى يقول فيه برأيه ، بل كان يتحرج من ذلك ، ويتوقف عن إجابة سائليه إذا لم يكن عنده شيء عن السلف ، فقد قال ابن عطية : كان جلة من السلف ، كسعيد بن المسيب ، وعامر الشعبي ، يعظمون تفسير القرآن . ويتوقفون عنه . تورعوا واحتياطاً لأنفسهم ، مع إدراكهم وتقدمهم » اهـ (٢٤) وأخرج الطبري عن الشعبي أنه قال : والله ما من آية إلا سألت عنها ولكنها الرواية عن الله (٢٥) اهـ . وأخرج عنه أيضاً أنه قال : « ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت : القرآن ، والروح ، والرأى » (٢٦) ومع هذا التوقف فإننا نرى الشعبي رجلاً نقاداً لرجال التفسير في عصره . وكثيراً ما كان يصرح بالطعن على من لا يعجبه مسلكه في التفسير من معاصريه فقد ذكر أبو حيان : أن الشعبي كان لا يعجبه تفسير السدي ، ويطعن عليه وعلى أبي صالح ، لأنه كان يراها مقصرين في النظر » (٢٧) .

وروى ابن جرير : أن الشعبي كان يمر بأبي صالح باذان (٢٨) فيأخذ بأذنه فيعركها ويقول : تفسر القرآن وأنت لا تقرأ القرآن (٢٩) . وروى ابن جرير أيضاً عن صالح بن مسلم قال : مر الشعبي على السدي وهو يفسر فقال : لأن يضرب على إستك بالطبل خير لك من مجلسك هذا (٤٠) .

هذا وإن الخلاف في مولد الشعبي وفي وفاته كثير ، وأشهر الأقوال في ذلك أنه ولد في سنة عشرين وتوفي سنة ١٠٩ هـ (تسع ومائة من الهجرة) (٤١) .



(٢٥) مقدمة تفسير ابن جرير ج ١ ص ٢٨

(٢٧) البحر المحيط ج ١ ص ١٢

(٢٩) تفسير ابن جرير ج ١ ص ٢٠

(٢٤) مقدمة تفسير القرطبي ج ١ ص ٢٤

(٢٦) المرجع السابق

(٢٨) باذان : اسمه ، ويقال : باذام بالميم

(٤٠) المرجع السابق

(٤١) انظر تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٦٥ - ٦٦

٦ - الحسن البصري

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو سعيد ، الحسن بن أبي الحسن يسار البصري مولى الأنصار ،
وأمه خيرة مولاة أم سلمة . قال ابن سعد : ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر
ونشأ بوادي القرى ، وكان قصيحاً ورعاً زاهداً ، لا يسبق في وعظه ، ولا يداني
في مبلغ تأثيره على قلوب سامعيه . روى عن علي ، وابن عمر ، وأنس ،
وخلق كثير من الصحابة والتابعين .

هذا ، وإن الحسن البصري ليجمع إلى صلاحه وورعه وبراعته في الوعظ ،
غزارة العلم بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأحكام
الحلال والحرام ، وقد شهد له بالعلم خلق كثير ، فقال أنس بن مالك : سلوا
الحسن ، فإنه حفظ ونسينا . وقال سليمان التيمي : الحسن شيخ أهل البصرة .
وقال مطر الوراق : كان جابر بن زيد رجل أهل البصرة ، فلما ظهر الحسن
جاء رجل كأنما كان في الآخرة ، فهو يخبر عما رأى وعان . وروى أبو عوانة
عن قتادة أنه قال : ما جالست فقيهاً قط إلا رأيت فضل الحسن عليه . وقال
بكر المزني : من سره أن ينظر إلى أعلم عالم أدركناه في زمانه ، فلي نظر إلى
الحسن ، فما أدركنا الذي هو أعلم منه . وقال الحجاج بن أرطاة : سألت
عطاء بن أبي رباح فقال لي : عليك بذلك - يعني الحسن - ذلك إمام ضخم
يقتدى به . وكان إذا ذكر عند أبي جعفر الباقر قال : ذلك الذي يشبه كلامه
كلام الأنبياء . وقال ابن سعد : كان الحسن جامعاً ، عالماً ، رفيعاً ، فقيهاً ،
ثقة ، مأموناً ، عابداً ، ناسكاً ، كثير العلم فصيحاً ، جميلاً ، وسيماً . وقال
حماد بن سلمة عن حميد : قرأت القرآن على الحسن ففسره على الإثبات
يعنى - إثبات القدر - وكان يقول : من كذَّب بالقدر فقد كفر . وحديثه عند
أصحاب الكتب الستة . توفي رحمه الله تعالى سنة عشر ومائة من الهجرة ،
وهو ابن ثمان وثمانين سنة (٤٢) .



٧ - قتادة

● ترجمته ومكانته في التفسير :

هو أبو الخطاب ، قتادة بن دعامة السدوسي الأكمه ، عربي الأصل . كان يسكن البصرة . روى عن أنس ، وأبي الطفيل ، وابن سيرين ، وعكرمة ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم . وكان قوي الحافظة ، واسع الاطلاع في الشعر العربي ، بصيراً بأيام العرب ، عليمًا بأنسابهم ، متضلعا في اللغة العربية ، ومن هنا جاءت شهرته في التفسير . ولقد يشهد لقوة حفظه ما رواه سلام بن مسكين قال : حدثني عمرو بن عبد الله ، قال : قدم قتادة على سعيد بن المسيب فجعل يسأله أياماً وأكثر ، فقال له سعيد . اكل ما سألتني عنه تحفظه ؟ قال : نعم ، سألتك عن كذا فقلت فيه كذا ، وسألتك عن كذا فقلت فيه كذا ، وقال فيه الحسن كذا ، حتى رد عليه حديثاً كثيراً ، قال : فقال سعيد : ما كنت أظن أن الله خلق مثلك . وقد شهد له ابن سيرين بقوة الحافظة أيضاً ، فقال : قتادة هو أحفظ الناس .

وكان قتادة على مبلغ عظيم من العلم فوق ما اشتهر به من معرفته لتفسير كتاب الله . حتى قدمه بعضهم على كثير من أقرانه ، وجعل بعضهم من النادر تقدم غيره عليه . وقال فيه سعيد بن المسيب : ما أتاني عراقي أحسن من قتادة . وقال معمر الزهرى : قتادة أعلم عندك أم مكحول ؟ قال : بل قتادة . وقال أبو حاتم : سمعت أحمد بن حنبل وذكر قتادة ، فأطرب في ذكره ، فجعل ينشر من علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير ، ووصفه بالحفظ والفقه ، وقال : قلما تجد من تقدمه ، أما المثل فلعل . وقال معمر : سألت أبا عمرو ابن العلاء عن قوله تعالى « وما كنا له مقرنين » (٤٢) فلم يجبني ، فقلت : سمعت قتادة يقول : مطيقين ، فسكت ، فقلت له : ما تقول يا أبا عمرو ؟ فقال : حسبك قتادة ، ولولا كلامه في القدر - وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ذكر القدر فأمسكوا - ما عدلت به أحداً من أهل دهره (٤٤) .

وهذا يدل على أن أبا عمرو كان يثق بعلم قتادة وبتفسيره للقرآن ، ولولا

(٤٤) وفيات الأعيان ج ٢ ص ١٧٩

(٤٢) الزخرف ١٢ - ١٣

ما ينسب إليه من الخوض في القضاء والقدر . وكثيراً ما تخرج بعض الرواة من الرواية عنه لذلك ، ونجد أصحاب الصحاح يخرجون له ، ويحتجون بروايته ، ويكفينا هذا في تعديله وتوثيقه : قال أبو حاتم : أثبت أصحاب أنس : الزهري ، ثم قتادة . وقال ابن سعد : كان ثقة مأموناً حجة في الحديث ، وكان يقول بشيء من القدر . وقال ابن حبان في الثقات : كان من علماء الناس بالقرآن والفقه ، ومن حفاظ أهل زمانه .

وكانت وفاته سنة سبع عشرة ومائة من الهجرة ، وعمره إذ ذاك ست وخمسون سنة على المشهور « (٤٥) » .



وبعد . . . فهؤلاء هم مشاهير المفسرين من التابعين ، وغالب أقوالهم في التفسير تلقوها عن الصحابة ، وبعض منها رجعوا فيه إلى أهل الكتاب ، وما وراء ذلك فمحض اجتهاد لهم ، ولا شك أنهم كانوا على مبلغ عظيم من العلم ودقة الفهم ، لقرب عهدهم من عهد النبوة ، واتصال ما بين العهدين بعهد الصحابة ، ولعدم فساد سليقتهم العربية ، الفساد الذي شاع فيما بعد ، حتى بلغ إلى درجة الهجنة والمزيج اللغوي .

ثم حمل أتباع التابعين هذا التراث العلمي الذي خلفه التابعون ، وزادوا عليه بمقدار ما زاد من الغموض وما جد من اختلاف في الرأي ، وعن هؤلاء أخذ من جاء بعدهم . . . وهكذا . تناقل الخلف علم السلف ، وحمل علماء كل جيل علم من سبقهم وزادوا عليه ، سنة الله في تدرج العلوم ، تبدأ ضيقة الدائرة ، محدودة المسائل ، ثم لا تلبث أن تتسع وتتضخم إلى أن تبلغ النهاية وتصل إلى الكمال .



(٤٥) انظر تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٢٥١ - ٢٥٦

الفصل الثاني

قيمة التفسير المأثور عن التابعين

اختلف العلماء في الرجوع إلى تفسير التابعين والأخذ بأقوالهم إذا لم يؤثر في ذلك شيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

فنقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه روايتان في ذلك : رواية بالقبول ، ورواية بعدم القبول ، وذهب بعض العلماء : إلى أنه لا يؤخذ بتفسير التابعي ، واختاره ابن عقيل ، وحكى عن شعبة . واستدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه : بأن التابعين ليس لهم سماع من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلا يمكن الحمل عليه كما قيل في تفسير الصحابي : إنه محمول على سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم . وبأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن ، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد وظن ما ليس بدليل دليلاً ، ومع ذلك فعدالة التابعين غير منصوص عليها كما نص على عدالة الصحابة . نقل عن أبي حنيفة أنه قال : ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن الصحابة تخيرنا ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال .

وقد ذهب أكثر المفسرين : إلى أنه يؤخذ بقول التابعي في التفسير ، لأن التابعين تلقوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة ، فمجاهد مثلاً يقول : عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته ، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها . وقتادة يقول : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً ، ولذا حكى أكثر المفسرين أقوال التابعين في كتبهم ونقلوها عنهم مع اعتمادهم لها .

والذى تميل إليه النفس : هو أن قول التابعى فى التفسير لا يجب الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأى فيه ، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الرية ، فإن ارتبنا فيه ، بأن كان يأخذ من أهل الكتاب ، فلنا أن نترك قوله ولا نعتد عليه ، أما إذا أجمع التابعون على رأى فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره .

قال ابن تيمية : قال شعبة بن الحجاج وغيره : أقوال التابعين ليست حجة ، فكيف تكون حجة فى التفسير ؟ يعنى أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم ، وهذا صحيح ، أما إذا أجمعوا على الشئ فلا يرتاب فى كونه حجة فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ، ويرجع فى ذلك إلى لغة القرآن ، أو السنة ، أو عموم لغة العرب ، أو أقوال الصحابة فى ذلك (١) .



(١) انظر مقدمة ابن تيمية فى أصول التفسير ص ٢٨ - ٢٩ ، وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٨ ، والافتان ج ٢ ص ١٧٩ .

الفصل الثالث

مميزات التفسير في هذه المرحلة

يمتاز التفسير في هذه المرحلة بالمميزات الآتية :

أولاً : دخل في التفسير كثير من الإسرائيليات والنصرانيات ، وذلك لكثرة من دخل من أهل الكتاب في الإسلام ، وكان لا يزال عالقاً بأذهانهم من الأخبار ما لا يتصل بالأحكام الشرعية ، كأخبار بدء الخليقة ، وأسرار الوجود ، وبدء الكائنات . وكثير من القصص . وكانت النفوس ميالة لسماع التفاصيل عما يشير إليه القرآن من أحداث يهودية أو نصرانية ، فتساهل التابعون فزجوا في التفسير بكثير من الإسرائيليات والنصرانيات بدون تحر و نقد . وأكثر من روى عنه في ذلك من مسلمي أهل الكتاب : عبد الله بن سلام ، وكعب الأحبار ، ووهب بن منبه ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج . ولا شك أن الرجوع إلى هذه الإسرائيليات في التفسير أمر مأخوذ على التابعين كما هو مأخوذ على من جاء بعدهم ^(١) .

وسنأتى نعرض لهذه الناحية عرضاً موسعاً عند الكلام عن أسباب الضعف في رواية التفسير المأثور إن شاء الله تعالى .

ثانياً : ظل التفسير محتفظاً بطابع التلقى والرواية ^(٢) ، إلا أنه لم يكن تلقياً ورواية بالمعنى الشامل كما هو الشأن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، بل كان تلقياً ورواية يغلب عليهما طابع الاختصاص ، فأهل كل

(١) انظر فجر الاسلام ص ٢٥٢ ، ومنهج الفرقان ج ٢ ص ٢٠ .

(٢) وما سبق من أن مجاهد بن جبر كتب التفسير كله من ابن عباس ، وما يأتى بعد من أن سعيد بن جبير كتب تفسير القرآن ، لا يخرج بالتفسير في هذه المرحلة عن طابع التلقى والرواية ، لأن هذا عمل فردي لا يؤثر على الطابع العام .

مصر يعنون - بوجه خاص - بالتلقى والرواية عن إمام مصرهم ، فالمكيون عن ابن عباس ، والمدنيون عن أبيّ ، والعراقيون عن ابن مسعود . وهكذا .

ثالثاً : ظهرت في هذا العصر نواة الخلاف المذهبي ، فظهرت بعض تفسيرات تحمل في طياتها هذه المذاهب ، فنجد مثلاً قتادة بن دعامة السدوسي ينسب إلى الخوض في القضاء والقدر ويتهم بأنه قدرى ، ولاشك أن هذا أثر على تفسيره ، ولهذا كان يتخرج بعض الناس من الرواية عنه . ونجد الحسن البصري قد فسر القرآن على إثبات القدر ، ويكفر من يكذب به كما ذكرنا ذلك في ترجمته .

رابعاً : كثرة الخلاف بين التابعين في التفسير عما كان بين الصحابة رضوان الله عليهم ، وإن كان اختلافاً قليلاً بالنسبة لما وقع بعد ذلك من متأخري المفسرين .



الفصل الرابع

الخلاف بين السلف في التفسير

قلنا إن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - كانوا يفسرون القرآن بسقضى لغتهم العربية ، وما يعلونه من الأسباب التي نزل عليها القرآن ، وبما أحاط بنزوله من ظروف وملابسات ، وكانوا يرجعون في فهم ما أشكل عليهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقلنا إن المفسرين من التابعين كانوا يجلسون لبعض الصحابة يتلقون عنهم ويروون لهم ، فأخذوا عنهم كثيراً من التفسير ، وقالوا فيه أيضاً برأيهم واجتهادهم وكانت لغتهم العربية لم تصل إلى درجة الضعف التي وصلت إليها فيما بعد .

قلنا هذا فيما سبق . ونزيد عليه أن ما دون من العلوم الأدبية ، والعلوم العقلية ، والعلوم الكونية ، ومذاهب الخلاف الفقهية والكلامية ، لم يكن قد ظهر شيء منها في عصر الصحابة والتابعين . وإن كان قد وجدت النواة التي نستنبها بعد وتفرعت عنها كل فرع من فروع المختلفة . كان هذا هو الشأن على عهد الصحابة والتابعين . فكان طبعاً أن يضيق دائرة الخلاف في التفسير في هاتين المرحلتين من مراحلها . ولا ننسح هذا الاتساع العظيم الذي وصلت إليه فيما بعد .

كان الخلاف بين الصحابة في التفسير قليلاً جداً ، وكذا بين التابعين وإن كان أكثر منه بين الصحابة . وكان اختلافهم في الأحكام أكثر من اختلافهم في التفسير .

وإذا نحن تتبعنا ما نقل لنا من أقوال السلف في التفسير ، وجمعنا ما هو مبثوث في كتب التفسير بالمأثور لخرجنا بآدى رأى بكثير من الأقوال المختلفة

في المسألة الواحدة ، فقول لصحابي يخالف قول صحابي آخر ، وهو تابعي يخالف قول تابعي آخر ، بل كثيراً ما نجد قولين مختلفين في المسألة الواحدة ، وكلاهما منسوب لقائل واحد ، فهل معنى هذا أن الخلاف في التفسير قد اتسعت دائرته على عهد الصحابة والتابعين ؟ وهل معنى هذا أن الصحابي أو التابعي يناقض نفسه في المسألة الواحدة ؟ .. لا ، فدائرة الخلاف لم تتسع ، ولم يناقض الصحابي أو التابعي نفسه . وذلك لأن غالب ما صح عنهم من الخلاف في التفسير يرجع إلى اختلاف عبارة مثلاً ، أو اختلاف تنوع ، لا إلى اختلاف تباين وتضاد كما ظنه بعض الناس فحكاه على أنه أقوال متباينة لا يرجع بعضها إلى بعض .

ونستطيع بعد البحث والنظر في هذه الأقوال التي اختلفت ولم تتباين ، أن نرجع هذا الخلاف إلى عدة أمور ، نذكرها ليتبين لنا أنه لا تنافي ولا تباين بين هذه الأقوال التي تبدو متعارضة عن السلف ، وهي ما يأتي :

أولاً : أن يعبر كل واحد من المفسرين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى ، وذلك مثل أسماء الله الحسنى ، وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأسماء القرآن ، فإن أسماء الله كلها على مسمى واحد ، فلا يكون دعاؤه باسم من أسمائه الحسنی مضاداً لدعائه باسم آخر منها ، بل الأمر كما قال الله تعالى : **« قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى »** (١) . .

وإذا نحن نظرنا إلى كل اسم من أسمائه لوجدناه يدل على ذات الله تعالى وعلى صفة من صفاته تضمنها هذا الاسم ، فالعليم يدل على الذات والعلم ، والقدير يدل على الذات والقدرة . . . وهكذا .

ثم إن كل اسم من هذه الأسماء يدل على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم ، وكذلك الشأن في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم مثل : محمد وأحمد وحامد ، وأسماء القرآن مثل : القرآن ، والفرقان ، والهدى ، والشفاء ، وأمثال ذلك .

(١) الأبرار : ١١٠

فإن كان مقصود السائل تعيين اسمى عبر عنه بأى اسم كان إذا كان يعرف مسماه . فمثلاً فوله تعالى « ومن اعرض عن ذكري » (٢) . . إذا قيل ما ذكره ؟ يقال ذكره قرآنه ، أو كتابه ، أو كلامه ، أو هدايه ، ونحو ذلك وهذا على القول المشهور من أن المصدر مضاف للفاعل ، كما يدل عليه سياق الآية وسباقها

وإن كان مقصود السائل معرفة ما فى الاسم من الصفة المختصة به فلا بد فى ذلك من قدر زائد على تعيين المسمى ، مثل أن يسأل عن القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمين ، وقد علم أنه الله ولكن يريد أن يعرف معنى كونه قدوساً ، وسلاماً ، ومؤمناً ، ومهيماً ، ونحو ذلك .

والسلف كثيراً ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه وإن كان فيها من الصفة ما ليس فى الاسم الآخر ، كمن يقول : القدوس : هو الله ، أو الرحمن ، أو الغفور ، ومراده أن المسمى واحد ، لا أن هذه الصفة هى هذه . ومعلوم أن هذا اختلاف لا يمكن أن يقال إنه اختلاف تبين وتضاد كما ظنه بعض الناس .

ومثال ذلك تفسيرهم للصراط المستقيم ، فقال بعضهم : هو اتباع القرآن ، لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث على عند الترمذى : « ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي الصراط سوران ، وفى السورين أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة ، وداع يدعو من فوق الصراط ، وداع يدعو على رأس الصراط ، قال : فالصراط المستقيم هو الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، والداعى على رأس الصراط كتاب الله ، والداعى فوق الصراط واعظ الله فى قلب كل مؤمن .

ومنهم من قال : هو اتباع السنة والجماعة ، ومنهم من قال : هو طريق العبودية ، ومنهم من قال : هو طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وقيل غير ذلك فهذه كلها أقوال لا منافاة بينها ولا تبين ، بل كلها متفقة فى الحقيقة ، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن ، وهو طاعة الله ورسوله ، وهو

طريق العبودية لله ، فالذات واحدة ، وكل أشار إليها ووصفها بصفة من صفاتها .

ثانياً : أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع ، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه .

مثال ذلك ما نقل في قوله تعالى : « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصدون ومنهم سابق بالخيرات باذن الله » (٢) فبعضهم فسر السابق بمن يصلي في أول الوقت ، والمقتصد بمن يصلي في أثناؤه ، والظالم بمن يصلي بعد فواته . وبعضهم فسر السابق بمن يؤدي الزكاة المفروضة مع الصدقة ، والمقتصد بمن يؤديها وحدها ، والظالم بمنع الزكاة ، فكل من المفسرين ذكر فردا من أفراد العام على سبيل التمثيل لا الحصر ، لتعريف المستمع أن الآية تتناول المذكور ، ولتنبيهه به على نظيره ، فإن التعريف بالمثال قد يكون أسهل من التعريف بالحد المطابق . والعقل السليم يتفطن للنوع بذكر مثاله . وهذا الاختلاف في ذكر المثال لا يؤدي الى التباين والتناقض بين الأقوال ؛ إذ من المعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتك للحرمان . والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات . والسابق يتناول من تقرب بالحسنات مع الواجبات .

ومن هذا القبيل أن يقول أحدهم : نزلت هذه الآية في كذا ، ويقول الآخر : نزلت في كذا ، كل يذكر غير ما يذكره صاحبه ، لأن كلا منهم يذكر بعض ما يتناوله اللفظ ، وهذا لا تنافي فيه مادام اللفظ يتناول قول كل منهما .

أما إذا قال أحدهم : سبب نزول هذه الآية كذا ، وقال الآخر : سبب نزول هذه الآية كذا ، وكل ذكر غير ما ذكره الآخر ، فيمكن أن يقال : إن الآية نزلت عقب تلك الأسباب ، أو تكون نزلت مرتين : مرة لهذا السبب ، ومرة لهذا السبب .

ثالثاً : أن يكون اللفظ محتملاً للأمرين أو الأمور ، وذلك إما لكونه مشتركاً في اللغة ، كلفظ قسورة ، الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد ، ولفظ عسعس ، الذي يراد به إقبال الليل ويراد به إدباره . وإما لكونه متواطئاً في الأصل لكن المراد به أحد النوعين ، أو أحد الشخصين ، كالضمائر في قوله تعالى : « ثم دنا فتدلى . فكان قاب قوسين أو أدنى » (٤) . . . وكلفظ : « والفجر . وليال عشر . والشفع والوتر » (٥) . . . وما مائل ذلك ، فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ، وذلك إما لكون الآية نزلت مرتين ، فأريد بها هذا تارة وهذا تارة . وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه أو معانيه ، وهذا يقول به أكثر الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وكثير من أهل الكلام . وإما لكون اللفظ متواطئاً ، فيكون عاماً إذا لم يكن هناك موجب لتخصيصه .

رابعاً : أن يعبروا عن المعاني بالفاظ متقاربة لا مترادفة ، فإن الترادف قليل في اللغة ، ونادر أو معدوم في القرآن ، وقل أن يعبر عن انظر واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه ، وإنما يعبر عنه بلفظ فيه تقريب لمعناه ، فمثلاً إذا قال قائل : « يوم تمور السماء مورا » (٦) . . . المور : الحركة : فذلك تقريب للمعنى ، لأن المور حركة خفيفة سريعة . كذلك إذا قال « وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب » (٧) . . . أي أعلمنا ، لأن القضاء إليهم في الآية أخص من الإعلام ، فإن فيه إنزالاً وإيحاءً إليهم .

فإذا قال أحدهم في قوله تعالى « وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت » (٨) إن معنى تبسل تحبس ، وقال الآخر : ترهن ، ونحو ذلك ، لم يكن من اختلاف التضاد ، لأن هذا تقريب للمعنى كما قلنا .

خامساً : أن يكون في الآية الواحدة قراءتان أو قراءات فيفسر كل منهم على حسب قراءة مخصوصة فيظن ذلك اختلافاً ، وليس باختلاف ، مثال ذلك : ما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس وغيره من طرق في قوله تعالى : « ... لقالوا إنما سكرت أبصارنا » (٩) . إن معنى سكرت : سدت ، ومن

(٥) الفجر : ١ - ٢

(٧) الاسراء : ٤

(٩) الحجر : ١٥

(٤) النجم : ٨ ، ٩

(٦) الطور : ٩

(٨) الأنعام : ٧٠

طريق أخرى عنه : أن سكرت بمعنى أخذت وسحرت ، ثم أخرج عن قتادة أنه قال : من قرأ سكرت مشددة ، فإنما يعنى سدت . ومن قرأ سكرت مخففة . فإنه يعنى سحرت . ومن ذلك أيضا قوله تعالى . « **سراييلهم من قطران** » (١٠) أخرج ابن جرير عن الحسن : أنه الذى تهأ به الإبل ، وأخرج من طرق عنه وعن غيره : أنه النحاس المذاب ، وليس بقولين ، وإنما الثانى تفسير لقراءة من قرأ : « **من قطر آن** » بتكوين قطر ، وهو النحاس المذاب ، وآن : شديد الحرارة . وأمثلة هذا النوع كثيرة . وقد خرّج على هذا ، الاختلاف الوارد عن ابن عباس وغيره فى تفسير قوله تعالى . « **او لامستم** » (١١) . . هل هو الجماع ، أو الجس باليد ؟ فالأول تفسير لقراءة « **لامستم** » ، والثانى لقراءة « **لمستم** » ولا اختلاف .

هذه هى الأوجه التى بواسطتها نستطيع أن نجتمع بين أقوال السلف التى تبدو متعارضة . أما ماجاء عنهم من اختلاف فى التفسير ويتعذر الجمع بينه بواحد من الأمور السابقة — وهذا أمر نادر ، أو اختلاف مخفف كما يقول ابن تيمية (١٢) — فطريقنا فيه : أن ننظر فىمن نقل عنه الاختلاف ، فإن كان عن شخص واحد واختلفت الروايتان صحة وضعفاء ، قدم الصحيح وترك ما عداه ، وإن استويتا فى الصحة وعرفنا أن أحد القولين متأخر عن الآخر ، قدم المتأخر وترك ما عداه . وإن لم نعرف تقدم أحدهما على الآخر رددنا الأمر إلى ما ثبت فيه السمع . فإن لم نجد سمعا وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما ، رجحنا ما قواه الاستدلال وتركنا ما عداه . وإن تعارضت الأدلة فعلينا أن تؤمن بمراد الله تعالى ولا تنهجم على تعيين أحد القولين ، ويكون الأمر حينئذ فى منزلة المجمل قبل تفصيله ، والمتشابه قبل تبيينه .

١٣١
وإن كان الاختلاف عن شخصين أو أشخاص ، واختلفت الروايتان أو الروايات صحة وضعفاء ، قدم الصحيح وترك ما عداه . وإن استوت الروايتان أو الروايات فى الصحة ، رددنا الأمر إلى ما ثبت فيه السمع . فإن لم نجد سمعا وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما رجحنا ما قواه الاستدلال وتركنا

(١١) النساء : ٤٣ ، المائدة : ٦

(١٠) إبراهيم : ٥٠

(١٢) مقلته فى أصول التفسير ص ١٢

ما عداه . وإن تعارضت الأدلة فعلىنا أن نؤمن بمراد الله تعالى ، ولا نتهجم على تعيين أحد القولين أو الأقوال . ويكون الأمر حينئذ في منزلة المجمال قبل تفصيله ، والمتشابه قبل قبينه .»

ويرى الزركشى : أن الاختلاف إن كان بين الصحابة وتعذر الجمع ، قدم قول ابن عباس على قول غيره ، وعلى ذلك فقال « لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال « اللهم علمه التأويل » (١٣) .



(١٣) الاتفاق ج ٢ ص ١٨٢ - وقد اعتمدنا في هذا البحث على مقدمة أصول التفسير لابن تيمية ص ٦ - ١٢ ، والاتقان ج ٢ ص ١٧٦ - ١٨٢ ، ومبادئ التفسير للخفيري ص ٦ - ٧

الباب الثالث

المرحلة الثالثة للتفسير أو التفسير في عصور التدوين

* تمهيد

* التفسير بالماثور .

* التفسير بالرأى وما يتعلق به
من مباحث .

* أهم كتب التفسير بالرأى
الجائز .

* التفسير بالرأى المذموم . .
أو تفسير الفرقة المبتدعة .

تمهيد

● ابتداء هذه الرحلة :

تبدأ المرحلة الثالثة للتفسير من مبدأ ظهور التدوين ، وذلك في اواخر عهد بني أمية ، وأول عهد العباسيين .

● الخطوة الأولى للتفسير :

وكان التفسير قبل ذلك يتناقل بطريق الرواية ، فالصحابة يروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما يروى بعضهم عن بعض . والتابعون يروون عن الصحابة ، كما يروى بعضهم عن بعض ، وهذه هي الخطوة الأولى للتفسير (١) .



● الخطوة الثانية :

ثم بعد عصر الصحابة والتابعين ، خطأ التفسير خطوة ثانية ، وذلك حيث ابتدأ التدوين لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانت أبوابه متنوعة ، وكان التفسير باباً من هذه الأبواب التي اشتمل عليها الحديث ، فلم يفرده تاليف خاص يفسر القرآن سورة سورة ، وآية آية ، من مبدئه إلى منتهاه ؛ بل وجد من العلماء من طوف في الأمصار المختلفة ليجمع الحديث ، فجمع بجوار ذلك ما روى في الأمصار من تفسير منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى الصحابة ، أو إلى التابعين ، ومن هؤلاء : يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧ هجرية ، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هجرية ،

(١) هذه الخطوات للتفسير ، خطوات علمية ، وأما المراحل فزمنية ، واذن فلاخير ان يخطو التفسير خطوة علمية واحدة في مرحلتين زمنيتين ، مرحلة عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ، ومرحلة عصر التابعين .

ووكيع بن الجراح المتوفى سنة ١٩٧ هجرية ، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هجرية ، وروح بن عبادة البصري المتوفى سنة ٢٠٥ هجرية ، وعبد الرزاق ابن همام المتوفى سنة ٢١١ هجرية ، وآدم بن أبي إياس المتوفى سنة ٢٢٠ هجرية ، وعبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩ هجرية ، وغيرهم ، وهؤلاء جميعاً كانوا من أئمة الحديث ، فكان جمعهم للتفسير جمعاً لباب من أبواب الحديث ، ولم يكن جمعاً للتفسير على استقلال وانفراد . وجميع ما نقله هؤلاء الأعلام عن أسلافهم من أئمة التفسير نقلوه مسنداً إليهم ، غير أن هذه التفاسير لم يصل إلينا شيء منها ، ولذا لا نستطيع أن نحكم عليها .



● الخطوة الثالثة :

ثم بعد هذه الخطوة الثانية ، خطا التفسير خطوة ثالثة ، انفصل بها عن الحديث ، فأصبح علماً قائماً بنفسه ، ووضع التفسير لكل آية من القرآن ، ورتب ذلك على حسب ترتيب المصحف . وتم ذلك على أيدي طائفة من العلماء منهم ابن ماجة المتوفى سنة ٢٧٣ هـ ، وابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، وأبو بكر بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨ هـ ، وابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هـ ، وأبو الشيخ بن حبان المتوفى سنة ٣٦٩ هـ ، والحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ هـ وأبو بكر بن مردويه المتوفى سنة ٤١٠ هـ ، وغيرهم من أئمة هذا الشأن .

وكل هذه التفاسير مروية بالإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلى الصحابة ، والتابعين ، وتابع التابعين ، وليس فيها شيء من التفسير أكثر من التفسير المأثور ، اللهم إلا ابن جرير الطبري فإنه ذكر الأقوال ثم وجهها ، ورجح بعضها على بعض ؛ وزاد على ذلك الإعراب إن دعت إليه حاجة ، واستنبط الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من الآيات القرآنية . . . وسأنتي تتكلم عن هذا التفسير عند الكلام عن الكتب المؤلفة في التفسير بالمأثور إن شاء الله تعالى .

وإذا كان التفسير قد خطا هذه الخطوة الثالثة التي انفصل بها عن الحديث ، فليس معنى ذلك أن هذه الخطوة محت ما قبلها وألفت العمل به ،

بل معناه أن التفسير تدرج في خطواته ، فبعد أن كانت الخطوة الأولى للتفسير هي النقل عن طريق التلقي والرواية ، كانت الخطوة الثانية له ، وهي تدوينه على أنه باب من أبواب الحديث ، ثم جاءت بعد ذلك الخطوة الثالثة ، وهي تدوينه على استقلال وانفراد ، فكل هذه الخطوات ، تم إسلام بعضها إلى بعض ، بل وظل المحدثون بعد هذه الخطوة الثالثة ، يسرون على نمط الخطوة الثانية ، من رواية المنقول من التفسير في باب خاص من أبواب الحديث ، مقتصرين في ذلك على ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة أو عن التابعين .



● ليس من السهل معرفة أول من دون تفسير كل القرآن مرتباً :

هذا ، ولا نستطيع أن نعين بالضبط ، المفسر الأول الذي فسر القرآن آية آية ، ودونه على التابع وحسب ترتيب المصحف . ونجد في انقهرست لابن النديم ص (٩٩) أن أبا العباس ثعلب قال : « كان السبب في إملاء كتاب الفراء في المعاني ^(٢) أن عسر بن بكير كان من أصحابه ، وكان منقطعا إلى الحسن بن سهل فكتب إلى الفراء : إن الأمير الحسن بن سهل ، ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب ، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً ، أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه فعلت ، فقال الفراء لأصحابه : اجتمعوا حتى أملئ عليكم كتاباً في القرآن ، وجعل لهم يوماً ، فلما حضروا خرج إليهم . وكان في المسجد رجل يؤذن ويقرأ بالناس في الصلاة ، فالتفت إليه الفراء فقال له : اقرأ بفاتحة الكتاب تفسرها ، ثم نوفي الكتاب كله ، فقرأ الرجل ويفسر الفراء ، قال أبو العباس : ثم يعمل أحد قبله مثله ، ولا أحسب أن أحداً يزيد عليه » اهـ .

فهل نستطيع أن نستخلص من ذلك : أن الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، هو أول من دون تفسيراً جامعاً لكل آيات القرآن مرتباً على وفق ترتيب المصحف؟ وهل نستطيع أن نقول : إن كل من تقدم الفراء من المفسرين كانوا يقتصرون

(٢) قامت دار الكتب المصرية بطبع هذا الكتاب ، وقد تم منه الجزء الأول سنة ١٩٥٦ م ، وهو ينتهي عند آخر سورة يونس ، وإلى الآن لم يطبع غير هذا الجزء .

على تفسير المشكل فقط ؟ لا . . . لا نستطيع أن نفهم هذا من عبارة ابن النديم لأنها غير قاطعة في هذا ، كما لا نستطيع أن نميل إليه كما مال إليه الأستاذ أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام ج ٢ ص ١٤١ ، وذلك لأن كتاب معاني القرآن للفراء شبيه في تناوله للآي على ترتيبها في السور بكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ، فإنه يتناول السور على ترتيبها ، ويعرض لما في السورة من آي تحتاج لبيان مجازها - أي المراد منها - فليس للفراء أولية في هذا ، بل تلك على ما يبدو كانت خطة العصر ^(٣) ، ثم إن ما نقل لنا عن السلف يشعر - وإن كان غير قاطع - بأن استيفاء التفسير لسور القرآن وآياته كان عملاً مبكراً لم يتأخر إلى نهاية القرن الثاني وأوائل الثالث ، فمثلاً يقول ابن أبي مليكة : « رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواح ، فيقول له ابن عباس : اكتب . قال : حتى سأله عن التفسير كله » ^(٤).

ونجد الحافظ ابن حجر عندما ترجم لعطاء بن دينار الهذلي المصري في كتابه تهذيب التهذيب يقول : « قال علي بن الحسن الهسنجاني ، عن أحمد ابن صالح : عطاء بن دينار ، من ثقات المصريين ، وتفسيره فيما يروى عن سعيد بن جبير صحيفة ، وليس له دلالة على أنه سمع من سعيد بن جبير ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث إلا أن التفسير أخذه من الديوان ، وكان عبد الملك بن مروان المتوفى سنة ٨٦ هـ سأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن ، فكتب سعيد بهذا التفسير ، فوجده عطاء بن دينار في الديوان فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير » ١ هـ .

فهذا صريح في أن سعيد بن جبير رضى الله عنه جمع تفسير القرآن في كتاب ، وأخذه من الكتاب عطاء بن دينار ، ومعروف أن سعيد بن جبير قتل سنة ٩٤ - أو سنة ٩٥ هجرية - على الخلاف في ذلك ، ولاشك أن تأليفه هذا كان قبل موت عبد الملك بن مروان المتوفى سنة ٨٦ هجرية .

وكذلك نجد في وفيات الأعيان (ج ٢ ص ٣) : أن عمرو بن عبيد

(٣) التفسير - معالم حياته - منهجه اليوم ص ٣١ - ٣٢ (هامش) .

(٤) تفسير ابن جرير ج ١ ص ٢٠٩ .

شيخ المعتزلة ، كتب تفسيراً للقرآن عن الحسن البصري . ومعلوم أن الحسن توفي سنة ١١٦ هجرية .

ومر بنا فيما سبق (ص ٨٠) أن ابن جريج المتوفى سنة ١٥٠ هجرية له ثلاثة أجزاء كبار في التفسير رواها عنه محمد بن ثور ، فإذا انضم إلى هذا ما نلاحظه من قوة اتصال القرآن بالحياة الإسلامية ، وشدة عناية القوم بأخذ الأحكام وغيرها من آيات القرآن ، وحاجتهم الملحة في ذلك ، نستطيع أن نقول إن الفراء لم يسبق إلى هذا الاستيفاء والتقصي ، بل هو مسبوق بذلك، وإن كنا لا نستطيع أن نعين من سبق إلى هذا العمل على وجه التحقيق ، ولو أنه وقع لنا كل ما كتب من التفسير من مبدأ عهد التدوين . لأمكننا أن نعين المفسر الأول الذي دون التفسير على هذا النمط .



● الخطوة الرابعة :

ثم إن التفسير لم يقف عند هذه الخطوة الثالثة بل خطا بعدها خطوة رابعة ، لم يتجاوز بها حدود التفسير بالمأثور ، وإن كان قد تجاوز روايته بالإسناد ، فصنف في التفسير خلق كثير ، اختصروا الأسانيد ، ونقلوا الأقوال المأثورة عن المفسرين من أسلافهم دون أن ينسبوها لقائلها ، فدخل الوضع في التفسير والتبس الصحيح بالعليل ، وأصبح الناظر في هذه الكتب يظن أن كل ما فيها صحيح ، فنقله كثير من المتأخرين في تفاسيرهم ، ونقلوا ما جاء في هذه الكتب من إسرئيليات على أنها حقائق ثابتة ، وكان ذلك هو مبدأ ظهور خطر الوضع والإسرئيليات في التفسير . وسنعرض لهذا بالبيان والتفصيل فيما بعد إن شاء الله تعالى .

ولقد وجد من بين هؤلاء المفسرين من عنى بجمع شتات الأقوال ، فصار كلما سنع له قول أورده ، وكلما خطر بباله شيء اعتمده ، فيأتي من بعده وينقل ذلك عنه بدون أن يتحرى الصواب فيما ينقل ، وبدون التفات منه إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يرجع إليهم في التفسير ، فلنا منه أن كل ما ذكر له أصل ثابت !! وليس أدل على فهم هؤلاء القوم بكثرة النقل ،

من أن بعضهم ذكر في تفسير قوله تعالى « غير المقصوب عليهم ولا الضالين » (٥) عشرة أقوال مع أن تفسيرها باليهود والنصارى ، هو الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جميع الصحابة والتابعين . حتى قال ابن أبي حاتم « لا أعلم في ذلك اختلافا بين المفسرين » (٦)



● الخطوة الخامسة :-

ثم خطا التفسير بعد ذلك خطوة خامسة ، هي أوسع الخطأ وأفسحها ، امتدت من العصر العباسي إلى يومنا هذا ، فبعد أن كان تدوين التفسير مقصوراً على رواية ما نقل عن سلف هذه الأمة ، تجاوز هذه الخطوة الواسعة إلى تدوين تفسير اختلط فيه الفهم العقلي بالتفسير النقلى ، وكان ذلك على تدرج ملحوظ في ذلك .



● تدرج التفسير العقلى :

بدأ ذلك أولاً على هيئة محاولات فهم شخصى ، وترجيح لبعض الأقوال على بعض ، وكان هذا أمراً مقبولا مادام يرجع الجانب العقلى منه إلى حدود اللغة ودلالة الكلمات القرآنية . ثم ظلت محاولات هذا الفهم الشخصى تزداد وتتضخم ، متأثرة بالمعارف المختلفة ، والعلوم المتنوعة ، والآراء المتشعبة ، والعقائد المتباينة ، حتى وجد من كتب التفسير ما يجمع أشياء كثيرة ، لا تكاد تتصل بالتفسير إلا عن بعد عظيم .

دونت علوم اللغة ، ودون النحو والصرف ، وتشعبت مذاهب الخلاف الفقهي ، وأثيرت مسائل الكلام ، وظهر التعصب المذهبي قائما على قدميه وساقه في العصر العباسي ، وقامت الفرق الإسلامية بنشر مذاهبها والدعوة إليها ، وترجمت كتب كثيرة من كتب الفلاسفة ، فامتزجت كل هذه العلوم

(٥) القاسم : ٧

(٦) الاثنان ج ٢ ص ١٩٠

وما يتعلق بها من أبحاث بالتفسير (٧) حتى طفت عليه ، وغلب الجانب العقلي على الجانب النقلي ، وصار أظهر شيء في هذه الكتب ، هو الناحية العقلية ، وإن كانت لا تخلو مع ذلك من منقول يتصل بأسباب النزول ، أو بغير ذلك على المأثور .

وهكذا تدرج التفسير ، واتجهت الكتب المؤلفة فيه اتجاهات متنوعة ، وتحكمت الاصطلاحات العلمية ، والعقائد المذهبية في عبارات القرآن الكريم ، فظهرت آثار الثقافة الفلسفية والعلمية للمسلمين في تفسير القرآن ، كما ظهرت آثار التصوف واضحة فيه ، وكما ظهرت آثار النحل والأهواء فيه ظهوراً جلياً .

وإننا لنلاحظ في وضوح وجلاء . أن كل من برع في فن من فنون العلم ، يكاد يقتصر تفسيره على الفن الذي برع فيه ، فالنحوي تراه لا هم له إلا الإعراب وذكر ما يحتمل في ذلك من أوجه ، وتراه ينقل مسائل النحو وفروعه وخلافياته ، وذلك كالزجاج ، والواحدى في البسيط ، وأبى حيان في البحر المحيط ..

وصاحب العلوم العقلية ، تراه يعنى في تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة . كما تراه يعنى بذكر شبههم والرد عليها ، وذلك كالفخر الرازى في كتابه مفاتيح الغيب .

وصاحب الفقه تراه قد عنى بتقرير الأدلة للفروع الفقهية ، والرد على من يخالف مذهبه ، وذلك كالجصاص ، والقرطبي ..

(٧) وكان السبب في مزج هذه العلوم بالتفسير ما يأتى :

أولاً - في العلوم الأدبية : ضعف السليقة العربية ، لاختلاط العرب بالعجم ، فاحتيج إلى مزج هذه العلوم بالتفسير لفهم الفاظ القرآن ؛ والوقوف على بلاغته التى تعتبر أهم نواحي أعجازه .

ثانياً - في العلوم الكونية : ما ترجمه العلماء في إبان شوكة الإسلام من كتب الفلاسفة ، فاحتاجوا إلى مزجها بالتفسير لتأييدها أو الرد عليها .

ثالثاً - في العلوم الكلامية : ظهور الفرق الإسلامية ؛ واستدلال كل طائفة منها ببعض آيات القرآن الكريم على ما تذهب إليه ، فاضطر العلماء إلى الكلام على ذلك في التفسير ؛ ليميزوا المقبول من المردود ، وما يدل عليه القرآن مما لا يدل عليه .

رابعاً - في العلوم الفقهية : نزوج الفقه الإسلامى وتبحر العلماء فيه ؛ فعنى المفسرون بمزجها في تفاسيرهم ؛ لتكون متممة للناحية التشريعية ؛ وشارحة لأصل الدين وهو القرآن .

وصاحب التاريخ ، ليس له شغل إلا القصص ، وذكر أخبار من سلف ،
ما صح منها وما لا يصح ، وذلك كالثعلبي والخازن ..

وصاحب البدع ، ليس له قصد إلا أن يؤول كلام الله وينزله على مذهبه
الفاسد ، وذلك كالرمانى ، والجبائى ، والقاضى عبد الجبار ، والزمخشري
من المعتزلة . والطبرسى ، وملا محسن الكاشى من الإمامية الإثنى عشرية .

وأصحاب التصوف قصدوا إلى ناحية الترغيب والترهيب . واستخراج
المعاني الإشارية من الآيات القرآنية بما يتفق مع مشاربهم ، ويتناسب مع
رياضاتهم ومواجيدهم ، ومن هؤلاء ابن عربى ، وأبو عبد الرحمن السلمى ..
وهكذا فسر كل صاحب فن أو مذهب بما يتناسب مع فنه أو يشهد
لمذهبه ، وقد استمرت هذه النزعة العلمية العقلية وراجت في بعض العصور
رتواجا عظيما ، كما راجت في عصرنا الحاضر تفسيرات يريد أهلها من ورائها
أن يحملوا آيات القرآن كل العلوم ، ما ظهر منها وما لم يظهر ، كأن هذا فيما
يبدو وجه من وجوه إعجاز القرآن وصلاحيته لأن يتمشى مع الزمن . وفي
الحق أن هذا يغلو منهم ، وإسراف يخرج القرآن عن مقصده الذى نزل من
أجله ، ويعيد به عن هدفه الذى يرمى إليه .

الذي يؤسف ويتكلم على ذلك بتوسع طه الكلام عن التفسير العلمى إن شاء
الله تعالى .

مقاي ثم إن هذا الطغيان العقلى العلمى ، لم يطف على التفسير بالمأثور الطغيان
الذى يجعله في عداد ما درس وذهب ، بل وجد من العلماء في عصور مختلفة ،
من استطاع أن يقاوم تيار هذا الطغيان ، ففسر القرآن تفسيراً نقلياً بحتاً ،
على توسع منهم في النقل ، وعدم تفرقة بين ما صح وما لم يصح ، كما فعل
المعنىوطى في كتابه الدر المنثور .

* * *

* * *

● التفسير الموضوعى :

وكذلك وجد من العلماء من ضيق دائرة البحث في التفسير ، فتكلم عن
ناحية واحدة من نواحي التشعب المتعددة ، فابن القيم - مثلاً - أفرد كتاباً

من مؤلفاته للكلام عن أقسام القرآن سماه « التبيان في أقسام القرآن » .
وأبو عبيدة ، أفرد كتابا للكلام عن مجاز القرآن ، والراغب الأصفهاني ، أفرد
كتابا في مفردات القرآن . وأبو جعفر النحاس ، أفرد كتابا في النسخ
والمنسوخ من القرآن . وأبو الحسن الواحدي ، أفرد كتابا في أسباب نزول
القرآن . والجصاص ، أفرد كتابا في أحكام القرآن .. وغير هؤلاء كثير من
العلماء الذين قصدوا إلى موضوع خاص في القرآن يجمعون ما تفرق منه ،
 ويفردونه بالدرس والبحث .



● توسع متقدمي المفسرين قعد بمتأخريهم عن البحث المستقل :

تم إنا نجد متقدمي المفسرين قد توسعوا في التفسير إلى حد كبير ، جعل
من جاء بعدهم من المفسرين لا يلقون عنتا ، ولا يجدون مشقة في محاولاتهم
لفهم كتاب الله ، وتدوين ما دونوا من كتب في التفسير ، فمنهم من أخذ كلام
غيره وزاد عليه ، ومنهم من اختصر ، ومنهم من علق الحواشي وتتبع كلام من
سبقه ، تارة بالكشف عن المراد ، وأخرى بالتنفيذ والاعتراض ، ومع ذلك
فاتجاهات التفسير ، وتعدد طرائقه وألوانه . لم تزل على ما كانت عليه ،
متشعبة متكاثرة .

أما في عصرنا الحاضر ، فقد غلب اللون الأدبي الاجتماعي على التفسير ،
ووجدت بعض محاولات علمية ، في كثير منها تكلف ظاهر وغلو كبير ، أما
اللون المذهبي ، فقد بقي سنة إلى يومنا هذا بمقدار ما بقي من المذاهب
الإسلامية ، وسوف نعرض للتفسير في عصرنا الحاضر بما فيه الكفاية
إن شاء الله تعالى .

هذا هو شأن التفسير في مرحلته الثالثة — مرحلة التدوين — ، وهذه هي
خطواته التي تدرج فيها من لدن نشأته إلى عصرنا الحاضر ، وتلك هي ألوانه
وطرائقه وأرى أن من العسير على أن أتمشى بالتفسير مع الزمن ، وأن أتكلم
عن طرائقه ، ومميزاته ، واتجاهاته ، وألوانه في كل عصر من العصور التي
مرت عليه ؛ وذلك راجع إلى أننا لم نقف على كثير مما خلفته تلك العصور

من آثار فيه وهي كثرة كاثرة تنوعت مقاصدها واختلفت اتجاهاتها . وإتسا
لندهش عند سماع ما ألف في التفسير من الكتب التي بلغت حد الكثرة ،
ونسبت لرجال لهم قيمتهم العلمية ، ففي القرن الثاني كتب عمرو بن عبيد
شيخ المعتزلة تفسيراً للقرآن عن الحسن البصري ، كما ذكره ابن خلكان في
كتابه وفيات الأعيان ^(٨) ويذكر صاحب كتاب تبين كذب المفتري : أن
أبا الحسن الأشعري كتب كتاباً في التفسير يسمى المختزن ، لم يترك آية تعلق
بها بدعى إلا أبطل تعلقه بها ، وجعلها حجة لأهل الحق ^(٩) ، كما ينسب إلى
الجويني تفسير كبير يشتمل على عشرة أنواع في كل آية ^(١٠) ، وينسب
للقيصري أيضاً تفسير كبير ^(١١) . وابن الأنباري يذكرون أنه كان يحفظ مائة
وعشرين تفسيراً من تفاسير القرآن بأسانيدھا ^(١٢) وأبو هلال العسكري ،
له كتاب المحاسن في تفسير القرآن ، خمس مجلدات ^(١٣) ، وغير هذا كثير
جداً من الكتب التي ألفت في تفسير القرآن .

وبعد فهل يكون في مقدوري - وقد اندرست معظم كتب التفسير
- أن أتكلم عن التفسير وما ألف فيه في جميع مراحل الزمنية ؟ اللهم إن هذا
أمر لا أقدر عليه إلا إذا جمع بين يدي كل ما كتب في التفسير من مبدأ نشأته
إلى يومنا هذا ، وكان لدى من الوقت ما يتسع لدراسته كله ، وأنى لي
بذلك ؟ .

على أننا لو نظرنا إلى مناحي المفسرين واتجاهاتهم ، لوجدناهم مع اختلاف
عصورهم يشتركون فيها ، فبينما نجد من المتقدمين من دون التفسير بالمأثور
خاصة ، نجد من المتأخرين من قصر تفسيره على المأثور أيضاً . وبينما نجد
من المتقدمين من نحا في تفسيره الناحية الإشارية نجد من المتأخرين من ينحو
هذا المنحى بعينه ، وبينما نجد من المتقدمين من حاول إخضاع القرآن لمذهبه

(٨) ج ٢ ص ١٠٢

(٩) تبين كذبه المفتري ص ١٣٢ وانظر ص ١٣٦ منه أو في هامشها : وذكر المقرئ أنه في
سبعين مجلداً وعن ابن عربي أنه في خمسمائة مجلد .. وابن فورك كثير النقل من هذا التفسير .
ويقول التاج السبكي أنه اطلع على جزء منه .

(١١) المرجع السابق ص ٢٧٢

(١٠) المرجع السابق ص ٢٥٧

(١٢، ١٣) التفسير - معالم حياته - منهجه المرم ص ١٥

وعقيدته نجد من المتأخرين من حاول مثل هذه المحاولة (١٤) وهكذا نجد كثيراً من كتب التفسير على اختلاف أزمانها تتحد في مشربها ، وتتجه إلى ناحية واحدة من نواحي التفسير المختلفة .

لهذا كله ، أرى نفسي مضطراً إلى أن أعدل في هذه المرحلة الثالثة — مرحلة عصور التدوين — عن السير بالتفسير مع الزمن إلى التكلم عنه من ناحية هذه الاتجاهات التي تتجه إليها المفسرون في تفاسيرهم وأتبع ذلك بالكلام عن أشهر الكتب المؤلفة في التفسير ، فأتكلم أولاً عن التفسير المأثور وأشهر مادون فيه ، ثم عن تفسير بالرأى الجائز وغير الجائز ، وعن أشهر الكتب المؤلفة في ذلك . ويندرج في هذا ، الكلام على تفاسير الفرق المختلفة ، ثم أتكلم بعد ذلك عن التفسير عند الصوفية وأهم كتبهم فيه ، ثم عند الفلاسفة ، ثم عند الفقهاء ، كذلك ، ثم أتكلم عن التفسير العلمي ، ثم أختم بكلمة عامة عن التفسير في عصرنا الحاضر ، وأسأل الله العون والتوفيق .



(١٤) سيتضح لك فيما بعد التوافق في مناحي التفسير بين المتقدمين والمتأخرين .

الفصل الأول

التفسير بالمأثور

● ما هو التفسير المأثور ؟

يشمل التفسير المأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته ، وما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما نقل عن الصحابة رضوان الله عليهم ، وما نقل عن التابعين ، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم .

وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما روى عن التابعين - وإن كان فيه خلاف : هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي - لأننا وجدنا كتب التفسير المأثور ، كتفسير ابن جرير وغيره ، لم تقتصر على ذكر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عن أصحابه ، بل ضمت إلى ذلك ما نقل عن التابعين في التفسير .



● تدرج التفسير المأثور :

تدرج التفسير المأثور في دوريه - دور الرواية ودور التدوين - أما في دور الرواية ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه ما أشكل عليهم من معاني القرآن ، فكان هذا القدر من التفسير يتناوله الصحابة بالرواية بعضهم لبعض ، ولمن جاء بعدهم من التابعين .

ثم وجد من الصحابة من تكلم في تفسير القرآن بما ثبت لديه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بمحض رأيه واجتهاده ، وكان ذلك على قلة يرجع السبب فيها إلى الروعة الدينية التي كانت لهذا العهد ، والمستوى العقلي

الرفيع لأهله ، وتحدد حاجات حياتهم العملية ، ثم شعورهم مع هذا بأن التفسير شهادة على الله بأنه عني باللفظ كذا .

ثم وجد من التابعين من تصدى للتفسير ، فزوى ما تجمع لديه من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ، وزاد نى ذلك من القول بالرأى والاجتهاد ، بمقدار ما زاد من الغموض الذى كان يتزايد كلما بعد الناس عن عصر النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة .

ثم جاءت الطبقة التى تلى التابعين وروت عنهم ما قالوا ، وزادوا عليه بمقدار ما زاد من غموض ... وهكذا ظل التفسير يتضخم طبقة بعد طبقة ، وتروى الطبقة التالية ما كان عند الطبقات التى تسبقها ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق .

ثم ابتداء دور التدوين - وهو ما يعيننا فى هذا البحث - فكان أول مبدون من التفسير ، هو التفسير للمأثور ، على تدرج فى التدوين كذلك ، وكان رجال الحديث والرواية هم أصحاب الشأن الأول فى هذا . وقد رأينا أصحاب مبادئ العلوم حين يفسنون - على عادتهم - وضع كل علم لشخص تبعته ، يعلفون واضع التفسير - بمعنى الجامعة لا مدونه - الإمام مالك - ابن أنس للأصبغى ، إمام دار الهجرة (١) .

والوقت كان التفسير إلى هذا الوقت لم يتخذ لغيره شكلا منظما ، ولم يفرد بالمدونين ، بل كان يكتب على أنه باب من أبواب الحديث المختلفة ، يجمعون فيه ما زوى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين .

ثم بعد ذلك انفصل التفسير عن الحديث ، وأفرد بتأليف خاص ، فكان أولا ما الحرف لنا من ذلك ، تلك الصحيفة التى رواها على بن أبى طلحة عن ابن عباس (٢) .

ثم وجد من ذلك جزء أو أجزاء دوت فى التفسير خاصة ، مثل ذلك الجزء المنسوب لأبى روق (٣) وتلك الأجزاء الثلاثة التى يروها حمد بن ثور عن ابن جريج (٤) .

(١) الاثنان ج ٢ ص ٨٨

(٢) المرجع نفسه .

(٣) المبادئ العربية ٢٦ .

(٤) المرجع السابق .

ثم وجدت من ذلك موسوعات من الكتب المؤلفة في التفسير ، جمعت كل ما وقع لأصحابها من التفسير المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيه ، كتفسير ابن جرير الطبري . ويلاحظ أن ابن جرير ومن على شاكته - وإن نقلوا تفاسيرهم بالإسناد - توسعوا في النقل وأكثروا منه ، حتى استفاض وشمل ما ليس موثقاً به . كما يلاحظ أنه كان لا يزال موجوداً إلى ما بعد عصر ابن جرير ومن على شاكته - ممن أفردوا التفسير بالتأليف - رجال من المحدثين بوبوا للتفسير باباً ضمن أبواب ما جمعوا من الأحاديث .

ثم وجد بعد هذا أقوام دونوا التفسير المأثور بدون أن يذكروا أسانيدهم في ذلك ، وأكثروا من نقل الأقوال في تفاسيرهم بدون تفرقة بين الصحيح والعليل ، مما جعل الناظر في هذه الكتب لا يركن لما جاء فيها ، لجواز أن يكون من قبيل الموضوع المخلوق ، وهو كثير في التفسير .

ثم بعد هذا تغيرت موجهات الحياة ، فبعد أن كان التدوين في التفسير لا ينعدي المأثور منه ، تعدى إلى تدوين التفسير بالرأى على تدرج فيه ، كما أشرنا إليه فيما سبق (ص ١٤٨) .



● اللون الشخصي للتفسير المأثور :

من المعلوم أن الشخص الذي يفسر نصاً من النصوص ، يلون هذا النص بتفسيره إياه ، لأن المتفهم لعبارة من العبارات ، هو الذي يحدد معناها ومرماها وفق مستواه الفكري ، وعلى سعة أفقه العقلي ، وليس في استطاعته أن يفهم من النص إلا ما يرمى إليه فكره ، ويمتد إليه عقله ، وبمقدار هذا يتحكم في النص ويحدد بيانه ، وهذا أصل ملحوظ ، نجد آثاره واضحة في كتب التفسير على اختلافها ، فما من كتاب منها إلا وقد وجدنا آثار شخصية صاحبه وقد طبعت تفسيره بطابع خاص لا يعسر علينا إدراكه ..

غير أن هذا الطابع الشخصي الذي يطبع به التفسير ، إن ظهر لنا جلياً واضحاً في كتب التفسير بالرأى ، فإننا لا نكاد نجده لأول وهلة على هذا النحو من الوضوح والجلاء بالنسبة لكتب التفسير بالمأثور ، ولكن نستطيع

أن تبيينه إذا ما قدرنا أن للتصدي لهذا التفسير النقلي إنما يجمع حول الآية من المرويات ما يشعر أنها متجهة إليه ، متعلقة به ، فيقصد إلى ما يتبادر لذهنه من معناها ، ثم تدفعه الفكرة العامة فيها إلى أن يصل بين الآية وما يروى حولها في أضيق ، وهذا الاضيقان ، يتأثر نفسياً وعقلياً ، حينما يقبل مروياً ويعبى به ، أو يرفض مروياً حين لا يرتاح إليه .

وكذلك راجع بين المتقدمين - كما لاحظ ابن خلدون في مقدمته - ما هم في شوق إليه وتعلق به ، من أسباب المكوثات ، وبدء الخليفة ، وأسرار الوجود ، وتفصيل الأحداث الكبرى في تاريخ الإنسانية الأولى ؛ نظراً لبداوتهم وأميتهم ، وقلة المتداول بينهم منه ، فكان من وراء ذلك كثرة الإسرائيليات ، وليس من شك في أن هذا صورة عقلية ، وطابع شخصي لهذا العصر الأول (٥) ، كما أنه صورة عقلية ، وطابع شخصي لكل من يقبل هذه الإسرائيليات ، ويفسر بعض آيات القرآن على ضوءها .

ثم إتنا بعد هذا نلاحظ لو أننا شخصياً آخر في التفسير النقلي ، ذلك أن الشخص الذي يعرف قيمة الرجال ، ويستطيع أن ينقد السند ، ويعرف أسباب الضعف في الرواية ، نرى تهيمه يطبع بهذا الطابع الشخصي الخاص ، فيتحرى الصحة فيما يرويه ، فلا يدخل في كتابه مروياً اعتراه الضعف أو تطرق إليه الخلل . أما الشخص الذي لا دراية له بأسباب الضعف في الرواية ، وليس عنده القدرة على نقد الرجال وقد المروى عنهم فطاطب ليل ، يجمع كل ما ينقل له في ذلك بدون أن يفرق بين الصحيح وغيره .

وبعد ... أفلا ترى أنه حتى في رواج التفسير النقلي وتداوله تكون شخصية المتعرض للتفسير هي الملوثة له ، المروجة لصنف منه ؟ أظن أن نعم .



● الضعف في رواية التفسير المأثور وأسبابه :

علمنا مما تقدم أن التفسير المأثور يشمل ما كان تفسيراً للقرآن بالقرآن ، وما كان تفسيراً للقرآن بالسنة ، وما كان تفسيراً للقرآن بالموقوف على الصحابة

(٥) انظر التفسير - معالم حياته - منهج اليوم ص ٢٨ .

أو المروى عن التابعين . أما تفسير القرآن بالقرآن ، أو بما ثبت من السنة الصحيحة ، فذلك مما لا خلاف في قبوله ، لأنه لا يتطرق إليه الضعف ، ولا يجد الشك إليه سبيلا .

وأما ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف في سنده أو مته فذلك مردود غير مقبول ، ما دام لم تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما تفسير القرآن بما يروى عن الصحابة أو التابعين ، فقد تسرب إليه الخلل ، وتطرق إليه الضعف ، إلى حد كاد يفقدنا الثقة بكل ما روى من ذلك ، لولا أن قيض الله لهذا التراث العظيم من أزاح عنه هذه الشكوك ، فسلمت لنا منه كمية لا يستهان بها ، وإن كان صحيحها وسقيمها لا يزال خليطا في كثير من الكتب التي غنى أصحابها بجمع شتات الأقوال .

ولقد كانت كثرة المروى من ذلك كثرة جاوزت الحد - وبخاصة عن ابن عباس وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما - أكبر عامل في صرف هممة العلماء ولفت أقطارهم إلى البحث والتمحيص ، والنقد والتعديل والتجريح ، حتى لقد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال : « لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث » ^(٦) . وهذا العدد الذي ذكره الشافعي ، لا يكاد يذكر بجوار ما روى عن ابن عباس من التفسير . وهذا يدل على مبلغ ما دخل في التفسير النقلي من الروايات المكذوبة المصنوعة .



● أسباب الضعف :

ونستطيع أن نرجع أسباب الضعف في رواية التفسير للأثر إلى أمور ثلاثة :

- أولها : كثرة الوضع في التفسير .
- ثانيها : دخول الإسرائيليات فيه .
- ثالثها : حذف الأسانيد .

(٦) الاتقان ج ٢ ص ١٨٩

وأرى أن أعرض لكل سبب من هذه الأسباب الثلاثة المجملة بالإيضاح والتفصيل ؛ حتى يتبين لنا مقدار ما كان لكل منها من الأثر في فقدان الثقة بكثير من الروايات الماثورة في التفسير .



أولا : الوضع في التفسير

● نشأة الوضع في التفسير :

نشأ الوضع في التفسير مع نشأته في الحديث ، لأنها كانا أول الأمر مزيجا لا يستقل أحدهما عن الآخر ، فكما أننا نجد في الحديث الصحيح والحسن والضعيف ، وفي روايته من هو موثوق به ، ومن هو مشكوك فيه ، ومن عرف بالوضع ، نجد مثل ذلك فيما روى من التفسير ، ومن روى من المفسرين .

وكان مبدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين من الهجرة ، حين اختلف المسلمون سياسيا ، وفرقوا إلى شيعة وخوارج وجمهور ، ووجد من أهل البدع والأهواء من روجوا لبدعهم ، وتعصبوا لأهوائهم ، ودخل في الإسلام من تبطن الكفر والتخف الإسلام بقصد الكيد له ، وتضليل أهله ، فوضعوا ما وضعوا من روايات باطلة ، ليصلوا بها إلى أغراضهم السيئة ، ورغباتهم الخبيثة .



● أسبابه :

ويرجع الوضع في التفسير إلى أسباب متعددة : منها التعصب المذهبي ، فإن ما جد من افتراق الأمة إلى شيعة ظرفوا في حب علي ، وخوارج انصرفوا عنه وناصبوه العدا ، وجمهور المسلمين الذين وقفوا بجانب هاتين الطائفتين بدون أن يمسهم شيء من ابتداع الشيع أو الخروج ، جعل كل طائفة من هذه الطوائف تحاول بكل جهودها أن تؤيد مذهبها بشيء من القرآن ، فنسب الشيعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلى علي وغيره من أهل البيت

— رضى الله عنهم — أقوالا كثيرة في التفسير تشهد لمذهبهم . كما وضع الخوارج كثيرا من التفسير الذى يشهد لمذهبهم ^(٧) ، ونسبوه إلى النبی صلی الله علیه وسلم أو إلى أحد أصحابه ، وكان قصد كل فريق من نسبة هذه الموضوعات إلى النبی صلی الله علیه وسلم أو إلى أحد أصحابه . الترويج للمروى ، والإمعان في التدليس ؛ فإن نسبة المروى إلى الرسول عليه الصلاة والسلام أو إلى أحد الصحابة ، تورث المروى ثقة وقبولا ، لا يوجد شيء منها عندما ينسب المروى لغير النبی عليه الصلاة والسلام أو لغير صحابى .

كذلك نجد اللون السياسى في هذا العصر يترك له أثرا يينا في وضع التفسير ، ويلاحظ أن المروى عن على وابن عباس رضى الله عنهما قد جاوز حد الكثرة ، مما يجعلنا نميل إلى القول بأنه قد وضع عليهما في التفسير أكثر مما وضع على غيرهما ؛ والسبب في ذلك أن علما وابن عباس رضى الله عنهما من بيت النبوة ، فالوضع عليهما يكسب الموضوع ثقة وقبولا ، وتقديسا ورواجا ، مما لا يكون لشيء مما ينسب إلى غيرهما . ونوق هذا فقد كان لعلى من الشيعة ما ليس لغيره ، فنسبوا إليه من القول في التفسير ما يظنون أنه يعلى من قدره ، ويرفع من شأنه . وابن عباس كان من نسله الخلفاء العباسيون ، فوجد من الناس من تزلف إليهم ، وتقرب بكثرة ما يرويه لهم عن جدهم ابن عباس ، مما يدل على أن اللون السياسى كان له أثر ظاهر في وضع التفسير .

كذلك نجد من أسباب الوضع في التفسير ما فصده أعداء الإسلام الذين اندسوا بين أبنائه متظاهرين بالإسلام ، من الكيد له ولأهله ، فعمدوا إلى الدس والوضع في التفسير بعد أن عجزوا عن أن ينالوا من هذا الدين عن طريق الحرب والقوة ، أو عن طريق البرهان والحجة .



● اثر الوضع في التفسير :

وكان من وراء هذه الكثرة التى دخلت في التفسير ودست عليه ، أن ضاع

(٧) وسيأتى شيء من ذلك عند الكلام عن تفسير الشيعة والخوارج .

كثير من هذا التراث العظيم الذي خلقه لنا
ما أحاط به من شكوك ، أقصدنا الحق به ،
شيء من الضعف ، وربما كانت صحيحة في ذاتها

كما أن اختلاط الصحيح من هذه الروايات بالسقيم منها ، جل بعض من
ينظر فيها وليس عند القدرة على التمييز بين الصحيح والخطأ ، ينظر إلى جميع
ما روى بين واحدة ، فيحكم على الجميع بالصحة ، وربما وجد من ذلك
روايتين متناقضتين عن مفسر واحد فيتمه بالتناقض في قوله ، ويتم للسليم
قبول هذه الروايات المتناقضة للتضاربة .

يقول الأستاذ جولدزهر في كتابه : « المذهب الإسلامية في تفسير
القرآن » ص ٧٨ - ٨٢ - ما نصه : « وإن لما يلفت النظر في هذا المحيط ،
هذه الظاهرة الغريبة ، وهي أن التاليم المنسوبة إلى ابن عباس تحمل طابع
التصديق بشكل متساو ، وهي في نفسها تظهر في تضاد شديد بينها وبين
بعضها ، مما لا يقبل التوسط أو التوفيق » .

ثم يسوق بعد ذلك مثالا لهذا التضاد ، فيذكر ما قام حول تعيين الذبيح
من خلاف أئمة مشروء إلى أقوال مأثورة عن السلف ، ويذكر في ضمن
كلامه : « أن كل فريق يستند في رأيه على إسناده متصل بابن عباس يدعم
به رأيه فالإسحاقيون عن عكرمة ، والإسحاقيون عن الشعبي أو مجاهد ،
كل أولئك سنعوا ذلك عن ابن عباس ، وكل ادعى بأن هذا هو رأيه في هذه
المسألة ... » .

ثم يقول بعد كلام سابق في هذا الموضوع : « ويمكن أن يرى من ذلك
إلى أي حد يكون مقدار صحة الرأي المستند إلى ابن عباس ، وإلى أي حد
يمكن الاعتراف به . وما نعتزه بالنسبة له وللأراء المأثورة عنه ، يمكن أن
يعتبر إلى أقصى حد بالنسبة للتفسير للأثر ، فالأقوال المتناقضة يمكن أن
ترجع دائما إلى قائل واحد ، معتمدة في الوقت نفسه على أسانيد مرضية
موثوق بها ... » .

ثم يقول بعد كلام سابق عن الإسناده وما وقع فيه من اللبس والخطأ :

« ومن الملاحظات التي أبديناها ، يمكن أن نخلص بهذه النتيجة : وهي أنه لا يوجد بالنسبة لتفسير مآثور للقرآن ما نستطيع أن نسميه وحدة تامة أو كياناً قائماً ؛ فإنه قد تروى عن الصحابة في تفسير الموضوع الواحد آراء متخالفة وفي أغلب الأحيان يناقض بعضها بعضاً من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نسب للصحابي الواحد في معنى الكلمة الواحدة أو الجملة كلها آراء مختلفة ، وبناء على ذلك ، يعتبر التفسير الذي يخالف بعضه بعضاً ، والمتناقض بعضه بعضاً ، مساوياً للتفسير بالعلم . . . »

هذا ما حكم به الأستاذ جولدمزهر على التفسير بالمآثور في كتابه ، وكل ما قاله في هذا الموضوع لا يعدو أن يكون محاولات فاشلة يريد من وراءها أن يظهر أن ابن عباس خاصة ، ومن تكلم في التفسير من الصحابة عامة ، بمظهر الشخص الذي يناقض نفسه في الكلمة الواحدة أو الموضوع الواحد . كما يرمى من وراء ذلك إلى أن يصرف نظر المسلمين عن هذه الثروة الضخمة التي خلفها لهم السلف الصالح في التفسير ، زعماً أن هذا التناقض الموجود بين الروايات ، نتيجة لاختلاف وجهات النظر من شخص واحد أو أشخاص ، وتفسير هذا شأنه نحن في حل من التزامه ، لأنهم قالوا بعقولهم ، ونحن مشتركون معهم في هذا القدر .

ونحن لا ننكر أن هناك اختلافاً بين السلف في التفسير ، كما لا ننكر أن هناك اختلافاً بين قولين أو أقوال لشخص واحد منهم ، ولكن هذا الاختلاف قلنا عنه فيما سبق مفصلاً : إن معظمه يرجع إلى اختلاف عبادة وتنوع ، لا اختلاف تناقض وتضاد ، فما كان من هذا القبيل ، فالجمع بينه سهل ميسور ، وما لم يمكن فيه الجمع ، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم إن استويا في الصحة عنه ، وإلا فالصحيح المقدم (٨) .

أما إذا تعارضت أقوال جماعة من الصحابة وتعذر الجمع أو الترجيح ، فيقدم ابن عباس على غيره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علمه التأويل » . وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض لحديث « أفرضكم زيد » (٩) .

(٨) الاثنان ج ٢ ص ١٨٢

(٩) الاثنان ج ٢ ص ١٧٦

وأما ما ساقه على سبيل المثال من اختلاف الرواية عن ابن عباس في تعيين الذبيح ، فقد رجعت إلى ابن جرير في تفسيره ، فوجدته قد ذكر عن ابن عباس هاتين الروایتين المختلفتين ، وساق كل رواية منها بأسانيد تتصل إلى ابن عباس ، بعضها يرفعه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبعضها موقوف عليه .

وابن جرير — كما نعلم — لم يلتزم الصحة في كل ما يرويه ، ولو أننا عرضنا هاتين الروایتين على قواعد المحدثين في نقد الرواية والترجيح ، لتبين لنا بكل وضوح وجلاء ، أن الرواية القائلة بأن الذبيح هو إسماعيل ، أصح من غيرها وأرجح مما يخالفها ، لأنها مؤيدة بأدلة كثيرة يطول ذكرها ، وأيضاً فإن الرواية التي يذكرها ابن جرير عن ابن عباس مرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومفيدة أن الذبيح هو إسحاق ، في سندها الحسن ابن دينار عن علي بن زيد ، والحسن بن دينار متروك ، وعلي بن زيد منكر الحديث ، كما ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (١٠) .

أما باقى الروايات الموقوفة على ابن عباس ، والتي تفيد أن الذبيح هو إسحاق ، فهي — وإن كانت صحيحة الأسانيد — محمولة على أن ما تضمنته من أن الذبيح هو إسحاق ، كان رأى ابن عباس في أول الأمر ، لأنه سمع ذلك من بعض الصحابة الذين كانوا يحدثون في مثل هذا بما سمعوه من كعب وغيره من مسلمى اليهود ، ثم علم بعد : أن ذلك قول اليهود فرجع عنه وصرح بنقيضه ، كما قال ابن جرير : « حدثني يونس ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح ، عن عبد الله بن عباس أنه قال : المفدى إسماعيل ، وزعمت اليهود أنه إسحاق وكذبت اليهود » (١١) ، وهذا الأثر صحيح عن ابن عباس ، إسناده على شرط الصحيح ، وهو كما ترى صريح في تكذيب اليهود فيما زعموه ، وهو يقضى على كل أثر بخلافه ، وبهذا الطريق تنتظم الآثار الواردة عن ابن عباس في هذا الباب . قال ابن كثير في تفسيره (ج ٤ ص ١٧) بعدما ساق الروايات في أن الذبيح هو إسحاق : « وهذه الأقوال — والله أعلم — كلها مأخوذة عن كعب الأحبار ، فإنه لما أسلم في الدولة العمرية

(١٠) الجزء الرابع ص ١٧

(١١) تفسير ابن جرير ج ٢٢ ص ٥٢

جعل حدث عمر رضى الله عنه عن كتبه قديماً ، فربما استمع اه عمر رضى الله عنه ، فترخص الناس فى استماع ما عنده ، ونقلوا ما عنده عنه ، غنها وسمينها ، وليس لهذه الأمة — والله أعلم — حاجة إلى حرف واحد مما عنده » اه .

وأما ما رمى إليه من جعل التفسير المأثور مساوياً للتفسير بالعلم ، وادعاؤه أنه لا توجد له وحدة تامه أو كيان قائم ، فهذا شطط منه فى الرأى ، ولا تكاد يسلم له هذا المدعى ؛ لأن المأثور الذى صح عن النبى صلى الله عليه وسلم له مكاتته وقيمته ؛ « ان هو الا وحى يوحى » (١٢) .. وأما ما صح عن الصحابة فعليه مما تلقوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقليل منه قالوه عن نظر منهم واجتهاد . وحتى هذا القليل — عند من لا يرى أن له حكم المرفوع — له أيضاً قيمته ومكاتته ، ولا يجوز العدول عنه إذا صح إلى غيره ؛ لأنهم أدري بذلك ، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التى اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح .

وبعد .. فهل يعد التفسير المأثور مساوياً للتفسير بالعلم ؟ اللهم إن هذا لا يقوله منصف .



● قيمة التفسير الموضوع :

ثم إن هذا التفسير الموضوع ، لو نظرنا إليه من ناحيته الدانيه بصرف النظر عن ناحيته الإسنادية ، لوجدنا أنه لا يخلو من قيمته العلمية ؛ لأنه مهما كثر الوضع فى التفسير فإن الوضع ينصب على الرواية نفسها ، أما التفسير فى حد ذاته فليس دائماً أمراً خيالياً بعيداً عن الآية ، وإنما هو — فى كثير من الأحيان — نتيجة اجتهاد علمى له قيمته ، فمثلاً من يضع فى التفسير شيئاً وينسبه إلى على أو إلى ابن عباس ، لا يضعه على أنه مجرد قول يلقيه على عواهنه ، وإنما هو رأى له ، واجتهاد منه فى تفسير الآية ، بناء على تفكيره الشخصى ، وكثيراً ما يكون صحيحاً ، غاية الأمر أنه أراد لرأيه رواجاً وقبولاً ،

فنسبه إلى من نسب إليه من الصحابة . ثم إن هذا التفسير المنسوب إلى علي
أو ابن عباس لم يفقد شيئاً من قيمته العلمية غالباً ، وإنما الشيء الذي لا قيمة
له فيه هو نسبه إلى علي أو ابن عباس .

فالموضوع من التفسير — والحق يقال — لم يكن مجرد خيال أو وهم
خلق خلقاً ، بل له أساس ما ، يهم الناظر في التفسير درسه وبحثه ، وله قيمته
الذاتية وإن لم يكن له قيمته الإسنادية (١٣) .

* * *

(١٣) انظر فجر الاسلام ص ٢٥١ ، وضحي الاسلام ج ٢ ص ١٤٢

ثانياً : الاسرائيليات

● تمهيد : في بيان المراد بالاسرائيليات ومدى الصلة بينها وبين القرآن :

لفظ الاسرائيليات وإن كان يدل بظاهره على اللون اليهودي للتفسير ، وما كان للثقافة اليهودية من أثر ظاهر فيه ، إلا أنا نريد به ما هو اوسع من ذلك وأشمل ، فنريد به ما يعم اللون اليهودي واللون النصراني للتفسير ، وما تأثر به التفسير من الثقافتين اليهودية والنصرانية .

وإنما أطلقنا على جميع ذلك لفظ الاسرائيليات ، من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني ؛ فإن الجانب اليهودي هو الذي اشتهر أمره فتشر النقل عنه ؛ وذلك لكثرة أهله ، وظهور أمرهم ، وشدة اختلاطهم بالمسلمين من مبدأ ظهور الإسلام إلى أن بسط رواقه على كثير من بلاد العالم ودخل الناس في دين الله أفواجا .

كان لليهود ثقافة دينية ، وكان للنصارى ثقافة دينية كذلك ، وكلتا الثقافتين كان لها أثر في التفسير إلى حد ما .

أما اليهود ، فإن ثقافتهم تعتمد أول ما تعتمد على التوراة التي أشار إليها القرآن بقوله : « انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور » (١٤) ودل على بعض ما جاء فيها من أحكام بقوله : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص » (١٥) ..

وكثيراً ما يستعمل المسلمون واليهود أنفسهم لفظ التوراة ويطلقونه على كل الكتب المقدسة عند اليهود فيشمل الزبور وغيره . وتسمى التوراة بما اشتملت عليه من الأسفار الموسوية وغيرها : العهد القديم .

وكان لليهود بجانب التوراة سنن ونصائح وشروح لم تؤخذ عن موسى

بطريق الكتابة ، وإنما حملوها ونقلوها بطريق المشافهة . ثم نمت على مرور الزمن وتعاقب الأجيال ، ثم دونت وعرفت باسم التلمود ، ووجد بجوار ذلك كثير من الأدب اليهودي ، والقصص ، والتاريخ ، والتشريع ، والأساطير .

وأما النصارى فكانت ثقافتهم تعتمد - في الغالب الأهم - على الإنجيل وقد أشار القرآن إلى أنه من كتب السماء التي نزلت على الرسل فقال : **« ثم قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى ابن مريم وآتيناه الإنجيل »** (١٦) وغير هذا كثير من آيات القرآن التي تشهد له بذلك .

والإنجيل المعتبرة عند النصارى يطلق عليها وعلى ما انضم إليها من رسائل الرسل . اسم : العهد الجديد . والكتاب المقدس لدى النصارى يشمل : التوراة والإنجيل ويطلق عليه : العهد القديم والعهد الجديد .

وكان طبعياً أن يشرح الإنجيل بشروح مختلفة ، كانت فيما بعد منبعاً من منابع الثقافة النصرانية ، كما وجد بجوار ذلك مازاده النصارى من القصص ، والأخبار ، والتعاليم . التي زعموا أنهم تلقوها عن عيسى عليه السلام ، وهذا كله كان من ينابيع هذه الثقافة النصرانية .

إذن ، فقد كانت التوراة المصدر الأول لثقافة اليهود الدينية ، كما كان الإنجيل المصدر الأهم لثقافة النصارى الدينية .

وإذا نحن أجبنا النظر في التوراة والإنجيل نجد أنهما قد اشتملا على كثير مما اشتمل عليه القرآن الكريم ، وبخاصة ما كان له تعلق بقصص الأنبياء عليهم السلام ، وذلك على اختلاف في الإجمال والتفصيل ، فالقرآن إذا عرض لقصة من قصص الأنبياء - مثلاً - فإنه ينحو فيها ناحية يخالف بها منحى التوراة أو الإنجيل ، فتراه يقتصر على مواضع العظة ، ولا يتعرض لتفصيل جزئيات المسائل ، فلا يذكر تاريخ الوقائع ، ولا أسماء البلدان التي حصلت فيها كما أنه لا يذكر في الغالب أسماء الأشخاص الذين جرت على أيديهم بعض الحوادث . ويدخل في تفاصيل الجزئيات ، بل يتخير من ذلك ما يمس جوهر الموضوع ، وما يتعلق بموضع العبرة .

وإذا نحن تتبعنا هذه الموضوعات التي اتفق في ذكرها القرآن والتوراة ،
أو القرآن والإنجيل ، ثم أخذنا موضوعاً منها ، وقارنا بين ما جاء في الكتابين
وجدنا اختلاف المسلك ظاهراً جلياً :

فمثلاً قصة آدم عليه السلام ، ورد ذكرها في التوراة ، كما وردت في
القرآن في مواضع كثيرة ، أطولها ما ورد في سورة البقرة ، وما ورد في سورة
الأعراف . وبالنظر في هذه الآيات من السورتين ، نجد أن القرآن لم يتعرض
لمكان الجنة ، ولا لنوع الشجرة التي نهى آدم وزوجه عن الأكل منها ، ولا بين
الحيوان الذي تقمصه الشيطان فدخل الجنة ليزل آدم وزوجه . كما لم يتعرض
للبقعة التي هبط إليها آدم وزوجه وأقام بها بعد خروجهما من الجنة ... إلى
آخر ما يتعلق بهذه القصة من تفصيل وتوضيح .

ولكن نظرة واحدة يجيئها الإنسان في التوراة يجد بعدها أنها قد تعرضت
لكل ذلك وأكثر منه . فأبانت أن الجنة في عدن شرقاً ، وأن الشجرة التي نهى
عنها كانت في وسط الجنة ، وأنها شجرة الحياة ، وأنها شجرة معرفة الخير
والشر ، وأن الذي خاطب حواء هو الحية ، وذكرت ما انتقم الله به من الحية
التي تقمصها إبليس ، بأن جعلها تسعى على بطنها وتأكل التراب ، وانتقم من
حواء بتعبها هي ونسلها في حبسها ... إلى آخر ما ذكر فيها مما يتعلق بهذه
القصة (١٧) .

ومثلاً نجد القرآن الكريم قد اشتمل على موضوعات وردت في الإنجيل
فمن ذلك قصة عيسى ومريم ، ومعجزات عيسى عليه السلام ، كل ذلك جاء به
القرآن في أسلوب موجز ، يقتصر على موضع العظة ومكان العبرة ، فلم
يتعرض القرآن لنسب عيسى مفصلاً ، ولا لكيفية ولادته ، ولا للمكان الذي
ولد فيه ، ولا لذكر الشخص الذي قذفت به مريم ، كما لم يتعرض لنوع الطعام
الذي نزلت به مائدة السماء ، ولا لحوادث جزئية من إبراء عيسى للأكمه
والأبرص وإحياء الموتى ..

مع أننا لو نظرنا في الإنجيل لوجدناه قد تعرض لنسب عيسى ، ولكيفية

(١٧) العهد القديم ، الإصحاح الأول من سفر التكوين ص ٤ - ٥ .

ولادة مريم له ، ولذكر الشخص الذى قذفت به مريم (١٨) ، ولنوع الطعام الذى نزلت به مائدة السماء (١٩) ولحوادث جزئية من إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى (٢٠) ، ولكثير من مثل هذا التفصيل الموسع الذى أعرض عنه القرآن فلم يذكره لنا .

وبعد ... فهل يجد المسلمون هذا الإيجاز فى كتابهم ، ويجدون بجانب ذلك تفصيلاً لهذا الإيجاز فى كتب الديانات الأخرى ، ثم لا يقتبسون منها بقدر ما يرون أنه شارح لهذا الإيجاز وموضح لما فيه من عوض ؟ .. هذا ما نريد أن نعرض له فى هذا البحث ، ليتبين لنا كيف دخلت الإسرائيليات فى التفسير ، وكيف تطور هذا الدخول ، وإلى أى حد تأثر التفسير بالتعاليم اليهودية والنصرانية .



● مبدأ دخول الإسرائيليات فى التفسير وتطوره :

نستطيع أن نقول : إن دخول الإسرائيليات فى التفسير ، أمر يرجع إلى عهد الصحابة رضى الله عنهم ، وذلك ظراً لاتفاق القرآن مع التوراة والإنجيل فى ذكر بعض المسائل كما تقدم ، مع فارق واحد ، هو الإيجاز فى القرآن ، والبسط والإطناب فى التوراة والإنجيل . وسبق لنا القول بأن الرجوع إلى أهل الكتاب ، كان مصدراً من مصادر التفسير عند الصحابة ، فكان الصحابي إذا مر على قصة من قصص القرآن يجد من نفسه ميلاً إلى أن يسأل عن بعض ما طواه القرآن منها ولم يتعرض له ، فلا يجد من يجيبه على سؤاله سوى هؤلاء نفر الذين دخلوا فى الإسلام ، وحملوا إلى أهله ما معهم من ثقافة دينية ، فألقوا إليهم ما ألقوا من الأخبار والقصص الدينية .

غير أن الصحابة — رضوان الله عليهم أجمعين — لم يسألوا أهل الكتاب عن كل شيء ، ولم يقبلوا منهم كل شيء ، بل كانوا يسألون عن أشياء لا تعدو

(١٨) العهد الجديد انجيل متى ٤ ، الاصحاح الاول ص ١

(١٩) العهد الجديد ، انجيل مرقس ٤ ، الاصحاح الثانى ص ٤٧

(٢٠) انجيل متى ص ٨ و ١٠ و ٤٠

أن تكون توضيحا للقصة وبيانا لما أجمله القرآن منها ، مع توقفهم فيما يلقي إليهم ، فلا يحكمون عليه بصدق أو بكذب مادام يحتمل كلا الأمرين ، امثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا : « آمنا بالله وما أنزل إلينا » (٢١) . . الآية

كما أنهم لم يسألوهم عن شيء مما يتعلق بالعقيدة أو يتصل بالأحكام ، اللهم إلا إذا كان على جهة الاستشهاد والتقوية لما جاء به القرآن . كذلك كانوا لا يعدلون عما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك إلى سؤال أهل الكتاب ، لأنه إذا ثبت الشيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فليس لهم أن يعدلوا عنه إلى غيره ، . كما كانوا لا يسألون عن الأشياء التي يشبه أن يكون السؤال عنها نوعاً من اللهو والعبث ، كالسؤال عن لون كلب أهل الكهف ، والبعض الذي ضرب به القتيل من البقرة ، ومقدار سفينة نوح ، ونوع خشبها ، واسم الغلام الذي قتله الخضر .. وغير ذلك ، ولهذا قال الدهلوي بعد أن بين أن السؤال عن مثل هذا تكلف مالا يعني : « وكانت الصحابة رضى الله عنهم يعدون مثل ذلك قبيحا من قبيل تضييع الأوقات » (٢٢) .

كذلك دان الصحابة لا يصدقون اليهود فيما يخالف الشريعة أو يتنافى مع العقيدة . بل بلغ بهم الأمر أنهم كانوا إذا سألوا أهل الكتاب عن شيء فأجابوا عنه خطأ ، ردوا عليهم خطأهم . وبينوا لهم وجه الصواب فيه ، فمن ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال : « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » . وأشار بيده يقللها (٢٣) .

فقد اختلف السلف في تعيين هذه الساعة ، وهل هي باقية أو رفعت ؟ وإذا كانت باقية ، فهل هي في جمعة واحدة من السنة أو في كل جمعة منها ؟ فنجد أبا هريرة رضى الله عنه يسأل كعب الأحبار عن ذلك ، فيجيبه كعب : بأنها في جمعة واحدة من السنة ، فيرد عليه أبو هريرة قوله هذا ويبين له : أنها في كل جمعة فيرجع كعب إلى التوراة ، فيرى الصواب مع أبي هريرة

(٢١) البخاري في كتاب التفسير ج ٨ ص ١٢٠ من فتح الباري - والآية من سورة المائدة: ٥٩

(٢٢) الفوائد الكبير في أصول التفسير ص ٢٥

(٢٣) البخاري في باب الجمعة ج ٢ ص ١٢

فيرجع إليه (٢٤) ، كما نجد أبا هريرة أيضا يسأل عبد الله بن سلام عن تحديد هذه الساعة ويقول له : أخبرني ولا تضن علي ، فيجيبه عبد الله بن سلام بأنها آخر ساعة في يوم الجمعة ، فيرد عليه أبو هريرة بقوله : كيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي » وتلك الساعة لا يصلي فيها ؟ ، فيجيبه عبد الله بن سلام بقوله : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي » ؟ . . . الحديث (٢٥) .

فمثل هذه المراجعة التي كانت بين أبي هريرة وكعب تارة ، وبين ابن سلام تارة أخرى ، تدلنا على أن الصحابة كانوا لا يقبلون كل ما يقال لهم ، بل كانوا يتحرون الصواب ما استطاعوا ، ويردون على أهل الكتاب أقوالهم إن كانت لا توافق وجه الصواب .

ومهما يكن من شيء فإن الصحابة — رضى الله عنهم — لم يخرجوا عن دائرة الجواز التي حدها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعما نهموه من الإباحة في قوله عليه السلام : « بلغوا عني ولو آية » ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (٢٦) .

كما أنهم لم يخالفوا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا .. الآية » (٢٧) ولا تعارض بين هذين الحديثين ، لأن الأول أباح لهم أن يحدثوا عما وقع لبنى إسرائيل من الأعاجيب ، لما فيها من العبرة والعظة ، وهذا بشرط أن يعلموا أنه ليس مكذوباً ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يعقل أن يبيع لهم رواية المكذوب .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٨) عند شرحه لهذا الحديث : وقال الشافعي : من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز التحدث بالكذب ،

(٢٤) القسطلاني في شرحه للحديث السابق ج ٢ ص ١٦٠

(٢٥) المرجع السابق ؛ وسؤال أبي هريرة لابن سلام ؛ عند مالك ؛ وأبي داود ، والترمذي .

(٢٦) البخاري ج ٦ ص ٢٢٩ من فتح الباري .

(٢٧) البخاري في باب التفسير ج ٨ ص ١٢٠ من فتح الباري .

(٢٨) الجزء السادس ص ٢٢٠

فالمعنى : حدثوا عن بنى إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحديث به عنهم . وهو ظير قوله : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » ، ولم يرد الإذن ولا المنع من التحديث بما يقطع بصدقه » اهـ .

وأما الحديث الثانى ، فيراد منه التوقف فيما يحدث به أهل الكتاب ، مما يكون محتملا للصدق والكذب ، لأنه ربما كان صدقاً فيكذبونه ، أو كذباً فيصدقونه ، فيقعون بذلك في الحرج . أما ما خالف شرعنا فنحن في حل من تكذيبه ، وأما ما وافقه فنحن في حل من تصديقه .

قال الحافظ ابن حجر عند شرحه لهذا الحديث : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » أى إذا كان ما يخبرونكم به محتملاً ، لئلا يكون في نفس الأمر صدقاً فتكذبوه ، أو كذباً فتصدقوه ، فتقعوا في الحرج . ولم يرد النهى عن تكذبيهم فيما ورد شرعنا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه . به على ذلك الشافعى رحمه الله . . . ثم قال : « وعلى هذا نحمل ما جاء عن السلف من ذلك » (٢١) .

وأما ما أخرجه الإمام أحمد ، وابن أبى شيبة ، والبزار ، من حديث جابر ابن عبد الله : « أن عمر بن الخطاب أتى النبى صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه فغضب فقال : « أمتهوكون (٢٠) فيها يا ابن الخطاب ؟ » والذى هسى بيده ، لقد جئتكم بها بيضاء نقية . لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به ، أو يباطل فتصدقوا به ، والذى هسى بيده ، لو أن موسى صلى الله عليه وسلم كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعنى » (٢١) فلا يعارض ما قلناه من الجواز ، لأن النهى الوارد هنا كان في مبدأ الاسلام وقبل استقرار الأحكام . والإباحة بعد أن عرفت الأحكام واستقرت ، وذهب خوف الاختلاط .. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٢) : « وكان النهى وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية ، والقواعد الدينية خشية الفتنة ، لما زال

(٢٠) التهود : التعمير .

(٢١) فتح البارى ج ٨ ص ١٢٠

(٢٢) الجزء السادس ص ٢٢٠

(٢٣) مسند الامام احمد ج ٢ ص ٢٨٧

المحذور وقع الإذن في ذلك ، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتار « هـ ١ .

ويمكن أن ندفع ما يتوهم من التعارض بما نقله ابن بطال عن المنهلب أنه قال : « هذا النهي إنما هو في سؤألهم عما لا نص فيه ، لأن شرعنا مكثف بنفسه ، فإذا لم يوجد فيه نص قفى النظر والاستدلال غنى عن سؤألهم ، ولا يدخل في النهي سؤألهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا ، والأخبار عن الأمم السالفة » (٣٣) .

ومن هذا كله يتبين لنا : أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث الثلاثة ، كما يتبين لنا المقدار الذي أباحه الشارع من الرواية عن أهل الكتاب .

ولسنا بعد ما فهمناه من هذه الأحاديث ، وما عرفناه من حرص الصحابة على امتثال ما أمرهم به الرسول صلى الله عليه وسلم ، نستطيع أن نقر الأستاذ جولدزيهر والأستاذ أحمد أمين على هذا الاتهام الذي وجهاه إلى ابن عباس خاصة ، وإلى الصحابة عامة ، من رجوعهم إلى أهل الكتاب في كل شيء ، وقبولهم لما نهى الرسول عن أخذه من أهل الكتاب ، وقد ذكرنا كلامهم ورددنا عليه عند الكلام عن ابن عباس ، كما ذكرنا الأثر الذي أخرجه البخاري عن ابن عباس ، وفيه يشدد - رضى الله عنه - النكير على من يأخذون من أهل الكتاب ويصدقونهم في كل شيء ، فهل يعقل بعد هذا ، وبعد ما عرفناه من عدالة الصحابة وحرصهم على امتثال أوامر الله ورسوله ، ومراجعة أبي هريرة لكعب الأخبار وعبد الله بن سلام ، أن نعرف بتهاون الصحابة ومخالفتهم لتعاليم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! اللهم إنا لا نقر ذلك ولا نرضاه .

وأما ما ذكره الأستاذ جولدزيهر : من أن ابن عباس كان يرجع لرجل يسمى أبا الجلد غيلان بن فروة الأزدي في تفسير القرآن (٣٤) ، فعلى فرض صحة ذلك . فإننا لا نكاد نصدق أن ابن عباس كان يرجع إليه في كل شيء ، بل كان يرجع إليه فيسأله عن أشياء لا تعدو دائرة الجواز ، وليس من شك

(٣٣) فتح الباري ج ١٢ ص ٢٥٩

(٣٤) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص ٦٥

في ذلك بعد ما عرفت من شدة نكير ابن عباس على من كان يرجع لأهل الكتاب ويأخذ عنهم .

وأما ما اعتمد عليه هذا المستشرق في دعواه هذه ، من أن الطبرى عند تفسيره للفظ البرق في قوله تعالى في الآية (١٢) من سورة الرعد : **« هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً »** . . . نسب إلى ابن عباس أنه قال : إن أبا الجلد يقول : إن معناه المطر ^(٣٥) فهو اعتماد لا يكاد ينهض بهذه الدعوى ؛ لأن ما رواه ابن جرير رواه عن المثني ، قال : حدثنا حجاج ، قال : حدثنا حماد ، قال . أخبرنا موسى بن سالم أبو جهضم مولى ابن عباس قال : كتب ابن عباس إلى أبي الجلد يسأله عن البرق فقال : البرق : الماء ^(٣٦) وهذا إسناد منقطع ، لأن موسى بن سالم أبا جهضم لم يدرك ابن عباس ، ولم يكن مولى له ، وإنما كان مولى العباسيين ، وروى عن أبي جعفر الباقر الذي كان بعد ابن عباس بمدة طويلة ^(٣٧) ولعل ما قاله ابن جرير من أنه مولى ابن عباس سهو منه ، أو لعله خطأ وقع أثناء الطبع .

ثم إن سؤال ابن عباس عن معنى البرق ، ليس سؤالاً عن أمر يتعلق بالعقيدة أو الأحكام ، وإنما هو سؤال يرجع إلى تعرف بعض ظواهر الكون الطبيعية ، وليس في هذا ما يجر إلى مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم في نهيه عن سؤال أهل الكتاب . على أن الحديث ليس فيه ما يدل على أن ابن عباس صدق أبا الجلد فيما قال ، وكل ما فيه : أنه حكى قوله في البرق .

وأما ما نسب لعبد الله بن عمرو بن العاص من أنه أصاب يوم ايرموك زاملتين من كتب اليهود فكان يحدث منهما ، فليس على إطلاقه ، بل كان يحدث منهما في حدود ما فهمه من الإذن في قوله عليه السلام : « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » كما نص على ذلك ابن تيمية ^(٣٨) .

هذا هو مبلغ رجوع الصحابة إلى أهل الكتاب وأخذهم عنهم . أما

(٣٥) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص ٦٥ (هامش)

(٣٦) تفسير ابن جرير ج ١٢ ص ٨٢

(٣٧) انظر خلاصة تذهيب الكمال ص ٢٢٤ ، وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢١٠

(٣٨) مقدماته في أصول التفسير ص ٢٦

التابعون فقد توسعوا في الأخذ عن أهل الكتاب ، فكثرت على عهدهم الروايات الإسرائيلية في التفسير ، ويرجع ذلك لكثرة من دخل من أهل الكتاب في الإسلام ، وميل نفوس القوم لسماع التفاصيل عما يشير إليه القرآن من أحداث يهودية أو نصرانية ، فظهرت في هذا العهد جماعة من المفسرين أرادوا أن يسدوا هذه الثغرات القائمة في التفسير بما هو موجود عند اليهود والنصارى ، فحشوا التفسير بكثير من القصص المتناقض ، ومن هؤلاء : مقاتل بن سليمان المتوفى سنة ١٥٠ هـ الذي نسب أبو حاتم إلى أنه استقى علومه بالقرآن من اليهود والنصارى وجعلها موافقة لما في كتبهم (٣٩) بل ونجد بعض المفسرين في هذا العصر - عصر التابعين - يصل بهم الأمر إلى أن يصلوا بين القرآن وما يتعلق بالإسلام في مستقبله ، فيشرحوا القرآن بما يشبه التكهّن عن المستقبل ، والتنبؤ بما يطويه الغيب ، فهذا مقاتل ابن سليمان ، كان يرى أن قوله تعالى : « وان من قرية الا نحن مهلكوها قبل يوم القيامة او معذبوها عذاباً شديداً » كان ذلك في الكتاب مسطوراً (٤٠) .

يرجع إلى فتح القسطنطينية ، وتدمير الأندلس وغيرها من البلاد ، فقد جاء عنه أنه قال : وجدت في كتاب الضحاك بن مزاحم في تفسيرها : « أما مكة فتخربها الحبشة ، وتهلك المدينة بالجوع ، والبصرة بالفرق ، والكوفة بالترك ، والنجبال بالصواعق والرواجف ، وأما خراسان فهلاكها ضروب . . . ثم ذكر بلداً (٤١) . وروى عن وهب بن منبه : أن الجزيرة آمنة من الخراب حتى تخرب أرمينية ، وأرمينية ، آمنة حتى تخرب مصر ، ومصر آمنة حتى تخرب الكوفة ، ولا تكون الملحمة الكبرى حتى تخرب الكوفة ، فإذا كانت الملحمة الكبرى ، فتحت قسطنطينية على يد رجل من بنى هاشم ، وخراب الأندلس من قبل الزنج ، وخراب إفريقية من قبل الأندلس ، وخراب مصر من انقطاع النيل واختلاف الجيوش فيها ، وخراب العراق من الجوع . وخراب الكوفة من قبل عدو يحصرهم ويمنعهم من الشراب من الفرات ، وخراب البصرة من قبل العراق [الفرق] ، وخراب الأيلة من عدو يحصرهم براً وبحراً ، وخراب الري من الديلم ، وخراب خراسان من قبل التبت ، وخراب التبت من قبل

(٤٠) الامراء : ٥٨

(٣٩) وفيات الاميان ج ٢ ص ٥٦٨

(٤١) تفسير الألوسي ج ١٥ ص ٩٢

الصين ، وخراب الهند واليمن من قبل الجراد والسلطان ، وخراب مكة من
الحبشة ، وخراب المدينة من قبل الجوع ، اهـ (٤٧) .

ثم جاء بعد عصر التابعين من علم شقته بالإسرائيليات ، وأترظ في الأخذ
منها إلى درجة جعلهم لا يردون قولاً . ولا يعجبون عن أن يفتقروا بالقرآن
كل ما يروى لهم وإن كان لا يتصوره العقل !! . ولمستر هذا الشغف
بالإسرائيليات ، والولع بتقل هذه الأخبار التي أصبح الكثير منها نوعاً من
الخرافة إلى أن جاء دور التدوين للفسير ، فوجد من المفسرين من حشروا
كتبهم بهذا القمص الإسرائيلي ، الذي كاد يصد الناس عن النظر فيها
والركون إليها .



● مقالة ابن خلدون في الاسرائيات :

ونرى بعد هذا أن تذكر عبارة ابن خلدون في مقدمته ، ليتبين لنا أسباب
الاستكثار من هذه المرويات الإسرائيلية ، وكيف تسربت إلى المسلمين ، فإنه
خير من كتب في هذا الموضوع ، وإليك نص عبارته :

قال رحمه الله « وقد جمع المتعلمون في ذلك - يعني التفسير
التقلي - وأوعوا إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الفث والسمن ،
والقبول والمردود . والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم .
وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية ، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق
إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات ، وبدء الخليقة ، وأسرار الموجود
فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ، ويستفيدون منهم ، وهم أهل التوراة
من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى . وأهل التوراة الذين بين العرب
يومئذ بادية مثلهم ، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ،
ومعظمهم من حمير ، الذين أخذوا بدين اليهودية ، فلما أسلموا بقوا على ما كان
عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها ، مثل أخبار بدء
الخليقة ، وما يرجع إلى الحداث والملاحم ، وأمثال ذلك وهؤلاء مثل : كتب

الأخبار ، ووهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام ، وأمثالهم ، فامتلات التفسير من المنقولات عنهم ، وفي أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم ، وليست مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل ، وتساهل المفسرون في مثل ذلك ، وملئوا الكتب بهذه المنقولات ، وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك ، إلا أنهم بعد صيتهم ، وعظمت أقدارهم ، لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة ، فتلقيت بالقبول من يومئذ . . . » (٤٣) .

ومن هذا يتضح لنا أن ابن خلدون أرجع الأمر إلى اعتبارات اجتماعية وأخرى دينية ، فعد من الاعتبارات الاجتماعية غلبة البداوة والامية على العرب وتشوقهم لمعرفة ما تشوق إليه النفوس البشرية ، من أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود ، وهم إنما يسألون في ذلك أهل الكتاب قبلهم .

وعد من الاعتبارات الدينية التي سوغت لهم تلقى المرويات في تساهل وعدم تحرر للصحة « أن مثل هذه المنقولات ليست مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل » .

وسواء أكانت هذه هي كل الأسباب أم كانت هناك أسباب أخرى ، فإن كثيراً من كتب التفسير قد اتسع لما قيل من ذلك وأكثر ، حتى أصبح ما فيها مزيجاً متنوعاً من مخلفات الأديان المختلفة ، والمذاهب المتباينة .



● أثر الاسرائيليات في التفسير :

ولقد كان لهذه الاسرائيليات التي أخذها المفسرون عن أهل الكتاب وشرحوا بها كتاب الله تعالى أثر سيء في التفسير ، ذلك لأن الأمر لم يقف على ما كان عليه في عهد الصحابة ، بل زادوا على ذلك فرووا كل ما قيل لهم إن صدقاً وإن كذباً ، بل ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص الخيالي المخترع ، مما جعل الناظر في كتب التفسير التي هذا شأنها يكاد لا يقبل شيئاً مما جاء فيها ، لاعتقاده أن الكل من واد واحد . وفي الحق أن الكثيرين من

(٤٣) مقدمة ابن خلدون ص ٤٩٠ - ٤٩١

هذه الإسرائيلية وضعوا الشوك في طريق المشتغلين بالتفسير ، وذهبوا بكثير من الأخبار الصحيحة بجانب ما روه من قصص مكذوب وأخبار لا تصح ، كما أن نسبة هذه الإسرائيلية التي لا يكاد يصح شيء منها إلى بعض من آمن من أهل الكتاب ، جعلت بعض الناس ينظر إليهم بعين الاتهام والريبة . وسوف نعرض لهذا فيما بعد ، ونرد عليه إن شاء الله تعالى .

* * *

● قيمة ما يروى من الاسرائيليات :

تنقسم الأخبار الإسرائيلية إلى أقسام ثلاثة ، وهي ما يأتي :

القسم الأول : ما يعلم صحته بأن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً صحيحاً ، وذلك كتعيين اسم صاحب موسى عليه السلام بأنه الخضر ، فقد جاء هذا الاسم صريحاً على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عند البخاري (٤٤) أو كان له شاهد من الشرع يؤيده . وهذا القسم صحيح مقبول .

القسم الثاني : ما يعلم كذبه بأن يناقض ما عرفناه من شرعنا ، أو كان لا يتفق مع العقل ، وهذا القسم لا يصح قبوله ولا روايته .

القسم الثالث : ما هو مسكوت عنه ، لا هو من قبيل الأول ، ولا هو من قبيل الثاني ، وهذا القسم تتوقف فيه ، فلا تؤمن به ولا تكذبه ، وتجاوز حكايته ، لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا . . . » الآية .

وهذا القسم غالبه مما ليس فيه فائدة تعود إلى أمر ديني ، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا اختلافاً كثيراً ، ويأتى عن المفسرين خلاف بسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ، ولون كلبهم ، وعصا موسى من أى الشجر كانت ، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم ، وتعين بعض البقرة الذي ضرب به قتيل بنى إسرائيل ، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى .. إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن ولا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم أو دينهم .

ثم إذا جاء شيء من هذا القليل - أعني ما سكت عنه الشرع ولم يكن فيه ما يؤيده أو يفنده - عن أحد من الصحابة (٤٥) بطريق صحيح ، فإن كان قد جزم به فهو كالقسم الأول ، يقبل ولا يرد ؛ لأنه لا يعقل أن يكون قد أخذه عن أهل الكتاب بعدما علم من نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تصديقهم . وإن كان لم يجزم به فالنفس أسكن إلى قبوله ؛ لأن احتمال أن يكون الصحابي قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ممن سمعه منه ، أقوى من احتمال السماع من أهل الكتاب ، ولا سيما بعد ما تقرر من أن أخذ الصحابة عن أهل الكتاب كان قليلا بالنسبة لغيرهم من التابعين ومن يليهم .

أما إن جاء شيء من هذا عن بعض التابعين ، فهو مما يتوقف فيه ولا يحكم عليه بصدق ولا بكذب ؛ وذلك لقوة احتمال السماع من أهل الكتاب ؛ لما عرفوا به من كثرة الأخذ عنهم ، وبعد احتمال كونه مما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا إذا لم يتفق أهل الرواية من علماء التفسير على ذلك ؛ أما إن اتفقوا عليه . فإنه يكون أبعد من أن يكون مسموعاً من أهل الكتاب ، وحينئذ تسكن النفس إلى قبوله والأخذ به . والله أعلم (٤٦) .



● موقف المفسر ازاء هذه الاسرائيليات :

علمنا أن كثرة النقل عن أهل الكتاب بدون تفرقة بين الصحيح والعليل سبب دخلت في ديننا واستفحل خطرها ، كما علمنا أن قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » قاعدة مقررة لا يصح العدول عنها بأي حال من الأحوال ، وبعد هذا وذاك نقول : إنه يجب على المفسر أن يكون يقظاً إلى أبعد حدود اليقظة ، فاقتداً إلى نهاية ما يصل إليه النقد من دقة وروية حتى يستطيع أن يستخلص من هذا الهشيم المركوم من الإسرائيليات ما يناسب روح القرآن ، ويتفق مع العقل والنقل ، كما يجب عليه أن لا يرتكب النقل عن أهل الكتاب إذا كان في سنة نبينا صلى الله عليه

(٤٥) ومرادنا من الصحابي ، الصحابي الذي لم يكن قبل إسلامه من أهل الكتاب .

(٤٦) انظر مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ١٢ - ١٤ وص ٢٦ - ٢٧ .

وسلم ييان لمجمل القرآن ، فمثلا حيث وجد لقوله تعالى :
« ولقد فتنا سليمان والقينا على كرسيه جسدا ثم اناب » (٤٧) . . . مجمل في
السنة النبوية الصحيحة وهو قصة ترك « إن شاء الله » والمواخذه عليه (٤٨)
فلا يرتكب قصة صخر المارد . (٤٩)

كذلك يجب على المفسر أن يلحظ أن الضروري يتقدر بقدر الحاجة ،
فلا يذكر في تفسيره شيئا من ذلك إلا بقدر ما يقتضيه ييان الإجمال ؛ ليحصل
التصديق بشهادة القرآن فيكف اللسان عن الزيادة .

نعم ، إذا اختلف المتقدمون في شيء من هذا القبيل وكثرت أقوالهم
ونقولهم ، فلا مانع من نقل المفسر لهذه الأقوال جميعاً ، على أن ينبه على

(٤٧) سورة ص : ٢٤

(٤٨) القصة عند البخاري في باب الجهاد ج ٤ ص ٢٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال سليمان بن داود عليهما السلام : لأطوفن الليلة
على مائة امرأة ، أو تسع وتسعين ، كلهن يأتى بفارس يجاهد في سبيل الله ، فقال له صاحبه :
ان شاء الله ، فلم يقل : ان شاء الله ، فلم يحمل منهن الا امرأة واحدة جاءت بشق رجل ، والذي
نفس محمد بيده لو قال : ان شاء الله ، لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعون اهـ .

(٤٩) هذه القصة رواها ابن جرير في تفسيره عن قتادة ، ونصها : ان سليمان امر ببناء
بيت المقدس فقبل له : ابنه ولا يسمع فيه صوت حديد ، قال : فطلب ذلك فلم يقدر عليه ،
فقبل له : ان شيطانا في البحر يقال له صخر شبه المارد ، قال فطلبه وكانت عين في البحر يردها
في كل سبعة ايام مرة ، فنزع ماؤها ، وجعل فيها خمر ، فجاء يوم وروده فاذا هو بالخمر فقال :
انك لشراب طيب الا انك تصيب الحليم ، وتزيد الجاهل جهلا ، قال : ثم رجع حتى عطش
عطشا شديدا ، ثم اتاها فقال : انك لشراب طيب الا انك تصيب الحليم وتزيد الجاهل
جهلا ، قال : ثم شربها حتى غلبت على عقله ، قال : فأرى الخاتم او ختم به بين كتفيه فدل ،
قال : فكان ملكه في خاتمه ، فأتى به سليمان فقال : انا قد أمرنا ببناء هذا البيت ، وقيل لنا
لا يسمع فيه صوت حديد ، قال : فأتى بيض الهدد فجعل عليه زجاجة ، فجاء الهدد فدار
حولها فجعل يرى بيضه ولا يقدر عليه ، فجاء بالماس فوضعه عليه فقطعها به حتى أفضى الى
بيضه ، فاخذ الماس فجعلوا يقطعون به الحجارة ، فكان سليمان اذا أراد أن يدخل الخلاء أو
الحمام لم يدخله بخاتمه ، فانطلق يوما الى الحمام وذلك الشيطان صخر معه وذلك عند مقارفة
ذنب قارف فيه بعض نسائه ، قال : فدخل الحمام وأعطى الشيطان خاتمه ، فالتقاء في البحر ،
فالتقته سمكة ، ونزع ملك سليمان منه ، وألقى على الشيطان شبه سليمان ، قال : فجاء
فقع على كرسيه وسريه وسلط على ملك سليمان كله غير نسائه ، قال : فجعل يقضى بينهم ،
وجعلوا يتكرون منه أشياء حتى قالوا : لقد فتن نبي الله ، وكان فيهم رجل يشبهونه بممر
ابن الخطاب في القوة ، فقال : والله لأجرينه ، قال : فقال له : يا نبي الله - وهو لا يرى الا أنه
نبي الله - احذنا تصيبه الجنابة في الليلة الباردة فيدع الفسل عمدا حتى تطلع الشمس ، أرى
عليه بأسا قال : لا ، فبينما هو كذلك أربعين ليلة ، حتى وجد نبي الله خاتمه في بطن سمكة
فأقبل ، فجعل لا يستقبله جنى ولا طير الا سجد له ، حتى انتهى اليهم ، **« والقينا على كرسيه جسدا »**
قال : هو الشيطان صخر اهـ ج ٢٢ ص ١٠١

الصحيح منها ، ويظل الباطل ، وليس له أن يحكى الخلاف ويطلقه ، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال ؛ لأن مثل هذا العمل يعد ناقصا لا فائدة فيه مادام قد خلط الصحيح بالعليل ، ووضع أمام القارئ من الأقوال المختلفة ما يسبب له الحيرة والاضطراب .

على أن من الخير للمفسر أن يعرض كل الإعراض عن هذه الإسرائيليات وأن يمسك عما لا طائل تحته مما يعد صارفا عن القرآن ، وساغلا عن التدبر في حكمه وأحكامه ، وبدهى أن هذا أحكم وأسلم .

هذا ، وقد يشير إلى ما قلناه من جواز نقل الخلاف عن المتقدمين على شريطة استيفاء الأقوال وتزييف الزائف منها وتصحيح الصحيح ، وأن من الخير أن يمسك الإنسان عن الخوض فيما لا طائل تحته ، ما جاء في الآية (٢٢) من سورة الكهف من قوله تعالى : « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ، قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل ، فلا تمار فيهم الا مرءا ظاهرا ولا تستفت فيهم منهم احدا » . . . فقد اشتملت هذه الآية الكريمة - كما يقول ابن تيمية - على الأدب في هذا المقام ، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا ، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ضعف القولين الأولين ، وسكت عن الثالث ، فدل على صحته ، إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما ، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته ، فيقال في مثل هذا « قل ربي أعلم بعدتهم » . . . فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه ، فلهذا قال : « فلا تمار فيهم الا مرءا ظاهرا » . . . أى لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ، ولا تسألهم عن ذلك ؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب » (٥٠) .

* * *

● اقطاب الروايات الاسرائيلية :

يتصفح الإنسان كتب التفسير بالمأثور . فلا يلبث أن يلاحظ أن غالب

(٥٠) مقدمة ابن تيمية في اصول التفسير ص ٢٧ .

ما يرى فيها من إسرائيليّات ، يكاد يدور على أربعة أشخاص ، هم : عبد الله ابن سلام ، وكعب الأحبار ، ووهب بن منبه ، وعبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج .. وهؤلاء الأربعة اختلفت أنظار الناس في الحكم عليهم والثقة بهم ، فمنهم من ارتفع بهم عن حد التهمة ، ومنهم من رماهم بالكذب وعدم التثبت في الرواية ولهذا أرى أن أعرض لكل فرد منهم ، لأكشف عن قيمته في باب الرواية ، وبخاصة ما يرجع من ذلك إلى ناحية التفسير ، لنرى أى الفريقين أصدق في حكمه ، وأدق في نقده :

١ - عبد الله بن سلام

● ترجمته :

هو أبو يوسف ، عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي الأنصاري ، حليف بني عوف من الخزرج ، وهو من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام . أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة . ويحدثنا البخاري عن قصة إسلامه فيقول في ضمن حديث ساقه في باب الهجرة : « ... فلما جاء نبي الله صلى الله عليه وسلم ، جاء عبد الله بن سلام فقال : أشهد أنك رسول الله ، وأنت جئت بحق ، وقد علمت يهود أنى سيدهم وابن سيدهم ، وأعلمهم وابن أعلمهم ، فادعهم فاسألهم عنى قبل أن يعلموا أنى قد أسلمت ، فإنهم إن يعلموا أنى قد أسلمت قالوا في ما ليس فى ، فأرسل نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فأقبلوا فدخلوا عليه ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معشر اليهود .. ويلكم ، اتقوا الله ، فوالله الذى لا إله إلا هو ، إنكم لتعلمون أنى رسول الله حقاً ، وأنى جئتكم بحق فأسلموا » ، قالوا : ما نعلمه : قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم ، قالها ثلاث مرات ، قال : فأى رجل فيكم عبد الله ابن سلام ؟ قالوا : ذلك سيدنا وابن سيدنا ، وأعلمنا وابن أعلمنا ، قال : أفرايتم إن أسلم ؟ قالوا : حاشا لله ، ما كان ليسلم ، قال : أفرايتم إن أسلم ؟ قالوا : حاشا لله ما كان ليسلم ، قال : أفرايتم إن أسلم ؟ قالوا : حاشا لله ما كان ليسلم ، قال : يا ابن سلام .. اخرج عليهم ، فخرج ، فقال : يا معشر اليهود .. اتقوا الله ، فوالله الذى لا إله إلا هو ، إنكم لتعلمون أنه

رسول الله ، وأنه جاء بحق ، فقالوا : كذبت ، فأخرجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥١) .

قيل : وكان اسمه الحصين ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ، وشهد له بالجنة . ونجد البخاري رضي الله عنه — عند الكلام عن مناقب الأنصار — يفرد لعبد الله بن سلام باباً مستقلاً في مناقبه ، فروى فيما روى من ذلك بإسناده إلى سعد بن أبي وقاص أنه قال : ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأحد يمشي على الأرض إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله ابن سلام ، وقال : فيه نزلت هذه الآية « وشهد شاهد من بني إسرائيل » . . . الآية (٥٢) .

ومما يذكر عنه رحمه الله : أنه وقف خطيباً في المتألمين على عثمان رضي الله عنه يدافع عنه ، ويخذل الثائرين ، فقد روى عبد الملك بن عمير عن ابن أخي عبد الله بن سلام ، قال : « لما أريد قتل عثمان رضي الله عنه ، جاء عبد الله ابن سلام ، فقال له عثمان : ما جاء بك ؟ قال : جئت في نصرك ، قال : اخرج إلى الناس فاطردهم عني ، فإنك خارج خير لي منك داخل ، فخرج عبد الله إلى الناس فقال : يا أيها الناس .. إنه كان اسمي في الجاهلية : فلافاً ، فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ، ونزلت في آيات من كتاب الله عز وجل ، نزل في : « وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم » .. ونزل في : « قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب » (٥٣) .. إن الله سيفاً مغموداً . وإن الملائكة قد جاورتكم في بلدكم هذا الذي نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : فالله الله في هذا الرجل أن تقتلوه ، فوالله لئن قتلتموه لتطردن جيرانكم من الملائكة وليسكن سيف الله المغمود فيكم فلا يغمد إلي يوم القيامة . قالوا : اقتلوا اليهودي .. وقتلوا عثمان ..

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه ابنه : يوسف ومحمد ،

(٥١) البخاري في باب الهجرة ج ٥ ص ٦٢

(٥٢) البخاري ج ٥٥ ص ٣٧ : والآية من سورة الاحقاف : ١٠

(٥٣) الرعد : ٤٣

وعوف بن مالك ، وأبو هريرة ، وأبو بردة بن أبي موسى ، وعطاء بن يسار ، وغيرهم . وشهد مع عمر رضي الله عنه فتح بيت المقدس والجانية . ومات بالمدينة سنة ٤٣ هـ (ثلاث وأربعين من الهجرة) ، وقيل غير ذلك . وقد عدّه بعضهم في البدرين ، أما ابن سعد فذكره في الطبقة الثالثة ممن شهد الخندق وما بعدها .



● مبلغه من العلم والعدالة :

أما مبلغه من العلم ، فيكفي ما جاء في حديث البخاري السابق من إخباره عن نفسه : أنه أعلم اليهود وابن أعلمهم ، وإقرار اليهود بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك . والحق أنه اشتهر بين الصحابة بالعلم ، حتى لقد روى أنه لما حضر معاذ بن جبل الموت قيل له : يا أبا عبد الرحمن أوصنا ، فقال : أجلسوني . . . قال : إن العلم والإيمان عند أربعة رهط : عند عويمر أبي الدرداء ، وعند سلمان الفارسي ، وعند عبد الله بن مسعود ، وعند عبد الله بن سلام الذي كان يهوديا فأسلم ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنه عاشر عشرة في الجنة . ا هـ .

وليس عجيبا أن يكون عبد الله بن سلام في هذه المكانة العالية من العلم بعد أن اجتمع لديه علم التوراة وعلم القرآن ، وبعد أن امتزجت فيه الثقافتان اليهودية والإسلامية ، ولقد نقل عنه المسلمون كثيرا مما يدل على علمه بالتوراة وما حولها ، ونجد ابن جرير الطبري ينسب إليه في تاريخه كثيرا من الأقوال في المسائل التاريخية الدينية ، كما نجده يتجمع حول اسمه كثير من المسائل الإسرائيلية ، يرويها كثير من المفسرين في كتبهم .

ونحن أمام ما يروي عنه من ذلك لا نزيد كل ما قيل ، ولا نقبل كل ما قيل ، بل علينا أن نعرض كل ما يروي عنه على مقياس الصحة المعتبر في باب الرواية ، فما صح قبلناه ، وما لم يصح رفضناه .

هذا ، وإننا لا نستطيع أن نتهم الرجل في علمه ، ولا في ثقته وعدالته ، بعد ما علمت أنه من خيار الصحابة وأعلمهم ، وبعد ما جاء فيه من آيات القرآن ،

وبعد أن اعتمده البخارى وغيره من أهل الحديث ، كما أننا لم نجد من أصحاب الكتب التى بين أيدينا من طعن عليه فى علمه ، أو نسب إليه من التهم مثل ما نسب إلى كعب الأخبار ، ووهب بن منبه (٥٤) .



٢ - كعب الأخبار

● ترجمته :

هو أبو إسحاق ، كعب بن ماتع الحميرى ، المعروف بكعب الأخبار ، من آل ذى رعين ، وقيل من ذى الكلاع ، وأصله من يهود اليمن ، ويقال : إنه أدرك الجاهلية وأسلم فى خلافة أبى بكر ، وقيل : فى خلافة عمر ، وقيل : إنه أسلم فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وتأخرت هجرته ، وقال ابن حجر فى الفتح : إن إسلامه فى خلافة عمر أشهر ، وبعد إسلامه انتقل إلى المدينة ، وغزا الروم فى خلافة عمر ، ثم تحول فى خلافة عثمان إلى الشام فسكنها إلى أن مات بحمص سنة ٣٢ هـ (اثنتين وثلاثين من الهجرة) على أرجح الأقوال فى ذلك . وذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من تابعى أهل الشام وقال : كان على دين يهود فأسلم وقدم المدينة ، ثم خرج إلى الشام فسكن حمص حتى توفى بها سنة اثنتين وثلاثين فى خلافة عثمان ، وقد بلغ مائة وأربعين سنة . وقال أبو مسهر : والذى حدثنى به غير واحد : أنه كان مسكنه اليمن ، فقدم على أبى بكر ، ثم أتى الشام فمات به . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل ، وعن عمر ، وصهيب ، وعائشة . وروى عنه معاوية ، وأبو هريرة ، وابن عباس ، وعطاء بن أبى رباح وغيرهم .



● مبلغه من العلم :

كان كعب بن ماتع على مبلغ عظيم من العلم ؛ ولهذا كان يقال له كعب

(٥٤) انظر تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢٤٩ ، واسد الغابة ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ .

الحبر وكعب الأحبار ، ولقد نقل عنه في التفسير وغيره ما يدل على علمه الواسع بالثقافة اليهودية والثقافة الإسلامية ، ولم يؤثر عنه أنه ألف كما أُلّف وهب بن منبه ، بل كانت تعاليمه كلها - على ما يظهر لنا وما وصل إلينا - شفوية تناقلها عنه أصحابه ومن أخذوا عنه . وقد جاء في الطبقات الكبرى حكاية عن رجل دخل المسجد فإذا عامر بن عبد الله بن قيس جالس إلى كتب وبينها سفر من أسفار التوراة وكعب يقرأ (٥٥) ، وهذا يدلنا على أن كعبا كان لا يزال بعد إسلامه يرجع إلى التوراة والتعاليم الإسرائيلية . وقال ابن سعد : قالوا : ذكر أبو الدرداء كعبا فقال : إن عند ابن الحميري لعلماء كثيرا . وروى معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير أنه قال : قال معاوية : ألا إن أبا الدرداء أحد الحكماء ، ألا إن عمرو بن العاص أحد الحكماء ، ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء ، إن كان عنده علم كالثمار وإن كنا لمفرطين . وفي تاريخ محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، من طريق ابن أبي ذئب ، أن عبد الله بن الزبير قال : ما أصبت في سلطاني شيئا إلا قد أخبرني به كعب قبل أن يقع (٥٦) .



● ثقته وعدالته :

أما ثقته وعدالته فهذا أمر نقول به ، ولا نستطيع أن نطعن عليه كما طعن بعض الناس ، فابن عباس على جلالة قدره ، وأبو هريرة على مبلغ علمه ، وغيرهما من الصحابة كانوا يأخذون عنه ويروون له ، ونرى الإمام مسلما يخرج له في صحيحه ، فقد وقعت الرواية عنه في مواضع من صحيحه في أواخر كتاب الإيمان ، كما نرى أبا داود والترمذي والنسائي يخرجون له ، وهذا دليل على أن كعبا كان ثقة عند هؤلاء جميعاً ، وتلك شهادة كافية لرد كل تهمة تلصق بهذا الحبر الجليل .



(٥٥) فجر الاسلام ص ١٦٨ نقلا من طبقات ابن سعد مجلد ٧ ص ٧٩ .

(٥٦) انظر تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٢٨ - ٤٤٠ .

● اتهام الأستاذ أحمد أمين لكعب :

ولكنها نجد الأستاذ أحمد أمين — رحمه الله — يحاول أن يفض من ثقة كعب وعدالته ، بل ودينه ، فراه يوجه إليه من التهم ما نعيذ كعباً من أن يلحقه شيء منها ، وذلك حيث يقول : « وقد لاحظ بعض الباحثين . أن بعض الثقات كابن قتيبة والنووي لا يروى عنه أبداً ، وابن جرير الطبري يروى عنه قليلاً ، ولكن غيرهم كالثعلبي ، والكسائي ينقل عنه كثيراً في قصص الأنبياء ، كقصة يوسف ، والوليد بن الريان ، وأشباه ذلك ، ويروى ابن جرير أنه جاء إلى عمر بن الخطاب قبل مقتله بثلاثة أيام وقال له : اعهذ فإنك ميت في ثلاثة أيام ، قال : وما يدريك ؟ قال : أجده في كتاب الله عز وجل .. في التوراة ، قال عمر : إنك لتجد عمر بن الخطاب في التوراة ! قال : اللهم لا ، ولكن أجده صفتك وحليتك وأنه قد فنى أجلك » ثم قال الأستاذ أحمد أمين : « وهذه القصة إن صحت دلت على وقوف كعب على مكيدة قتل عمر ، ثم وضعها هو في هذه الصيغة الإسرائيلية ، كما تدلنا على مقدار اختلاقه فيما ينقل » ثم قال : « وعلى الجملة فقد دخل على المسلمين من هؤلاء وأمثالهم — يريد كعباً ووهباً وغيرهما من أهل الكتاب — في عقيدتهم وعلمهم كثير كان له فيهم أثر غير صالح » (٥٧) .

● تفنيد هذا الاتهام :

ونحن مع الأستاذ في قوله « وهذه القصة ، إن صحت دلت على وقوف كعب على مكيدة قتل عمر ، ثم وضعها هو في هذه الصيغة الإسرائيلية » ولكن لسنا نعتقد صحة هذه القصة ، ورواية ابن جرير لها لا تدل على صحتها ، لأن ابن جرير — كما هو معروف عنه — لم يلتزم الصحة في كل ما يرويه ، والذي ينظر في تفسيره يجد فيه ما لا يصح شيئاً كثيراً ، كما أن ما يرويه في تاريخه لا يعدو أن يكون من قبيل الأخبار التي تحتل الصدق والكذب ، ولم يقل أحد بأن كل ما يذكر في كتب التاريخ ثابت صحيح .

ثم إن ما يعرف عن كعب الأخبار من دينه ، وخلقه ، وأماته ، وتوثيق

أكثر أصحاب الصحاح له ، يجعلنا نحكم بأن هذه القصة موضوعة عليه ، ونحن ننزه كعباً عن أن يكون على علم بمكيدة قتل عمر وما دبر من أمرها ، ثم لا يذكر لعمر من يدبر له القتل ويكيد له ، كما ننزهه عن أن يكون كذاباً وضاعاً ، يحتال على تأكيد ما يخبر به بنسبته إلى التوراة وصوغه في قالب إسرائيلي .

وأما قوله : « وعلى الجملة فقد دخل على المسلمين من هؤلاء وأمثالهم في عقيدتهم وعلمهم كثير كان له فيهم أثر غير صالح » فإن أراد أن يرجع ذنب هذا الأثر السيء إلى كعب وأضرابه فنحن لا نوافق عليه ؛ لأن ما يرويه كعب وغيره من أهل الكتاب لم يسندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكذبوا فيه على أحد من المسلمين ، وإنما كانوا يروونه على أنه من الإسرائيليات الموجودة في كتبهم ، ولسنا مكلفين بتصديق شيء من ذلك ، ولا مطالبين بالإيمان به ، بعد ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » .

وإذا كانت هذه الإسرائيليات المروية عن كعب وغيره ، قد أثرت في عقيدة المسلمين وعلمهم أثراً غير صالح ، فليس ذنب هذا راجعاً إلى كعب وأضرابه ، لأنهم رووه على أنه مما في كتبهم ، ولم يشرحوا به القرآن - اللهم إلا ما يتفق من هذا مع القرآن ويشهد له - ثم جاء من بعدهم فحاولوا أن يشرحوا القرآن بهذه الإسرائيليات فربطوا بينها وبينه على ما بينهما من بعد شاسع ، بل وزادوا على ذلك ما نسجوه من قصص خرافية ، نسبوها لهؤلاء الأعلام ، ترويحاً لها وتمويهاً على العامة .

فالذنب إذن ذنب المتأخرين الذين ربطوا هذه الإسرائيليات بالقرآن وشرحوه على ضوءها ، واخترعوا من الأساطير ما نسبوه زوراً وبهتاناً إلى هؤلاء الأعلام وهم منه براء .

* * *

● اتهام الشيخ رشيد رضا لكعب :

كذلك نجد السيد محمد رشيد رضا - رحمه الله - في مقدمة تفسيره

بعد أن ذكر كلاماً لابن تيمية في شأن ما يروى من الإسرائيليات عن كعب ووهب يقول ما نصه : « فأنت ترى أن هذا الإمام المحقق — يريد ابن تيمية — جزم بالوقف عن تصديق جميع ما عرف أنه من رواة الإسرائيليات . وهذا في غير ما يقوم الدليل على بطلانه في نفسه ، وصرح في هذا المقام بروايات كعب الأحبار ووهب بن منبه ، مع أن قدماء رجال الجرح والتعديل اغتروا بهما وعدلوهما ، فكيف لو تبين له ما تبين لنا من كذب كعب ووهب وعزوهم إلى التوراة وغيرها من كتب الرسل ما ليس فيها شيء منه ولا حومت حوله » ؟ اهـ (٥٨) .

● تفنيد هذا الاتهام :

ونحن لا ننكر ما ذهب إليه ابن تيمية في مقدمة أصول التفسير التي اعتمد عليها الشيخ فيما نقل عنه ، ولكن ننكر على الشيخ فهمه لعبارة ابن تيمية ، وذلك أنه ادعى أن ابن تيمية جزم بالوقف عن تصديق جميع ما عرف أنه من رواة الإسرائيليات ، وهذا في غير ما يقوم الدليل على بطلانه في نفسه — يعني أنه لا يتوقف فيه بل يرفض رفضاً باتاً .

وعبارة ابن تيمية التي ذكرها الشيخ لا تهيد ذلك الذي قاله ، وإنما تفيد أن ما جاء عن رواة الإسرائيليات يتوقف فيه إذا كان مما هو مسكوت عنه في شرعنا ولم يقم دليل على بطلانه ، أما ما روى عنهم موافقاً لما جاء في شرعنا فهذا صحيح مقبول بدون توقف ، كما نص عليه ابن تيمية في ص ٢٦ ، ٢٧ من مقدمة في أصول التفسير ، وهو عن ما عناه بعبارة الموجد في ص ١٣ ، ١٤ وهي التي اعتمد عليها السيد محمد رشيد في طعنه على كعب وغيره .

كما أننا لا نقر الشيخ على هذا الاتهام البليغ لكعب ووهب ، ولا على رميها بالكذب ، ولا على ادعاء عزوهم إلى التوراة وغيرها ما ليس فيها ، كما أننا لا نقره على اتهامه لعلماء الجرح والتعديل الذين طهروا لنا السنة ، وأزاحوا عنها ما لصق بها من الموضوعات ، وبينوا لنا الصحيح والعليل منها

والعدل والمجروح من رواتها ، حيث رماهم بالغفلة والأغترار ، وهم أهل هذا الفن الذى لا يصلح له إلا قليل من الناس ، ولا ندرى ما هذا الكذب الذى تبين له من كعب ووهب وخفى على ابن تيمية وهو من نعلم علما ومعرفة . وليت الشيخ - رحمه الله - بين لنا ما يستند إليه فى دعواه ، ولا أظن إلا أنه استند إلى ما جاء عن معاوية رضى الله عنه عند البخارى فى شأن كعب ، وهذا نصه كما فى صحيح البخارى :

قال أبو اليمان : أخبرنا شعيب عن الزهري : أخبرني حميد ابن عبد الرحمن : أنه سمع معاوية يحدث رهطا من قریش بالمدينة وذكر كعب الأخبار ، فقال : « إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب ، وإن كنا مع ذلك لنبلوا عليه الكذب » (٥٩) .

نعم أظن أن الشيخ - رحمه الله - اتهم كعباً وأضرا به بالكذب استنادا لهذا الأثر المروى عن معاوية ، والذى رجح لدى هذا الظن ما قاله الشيخ بعد كلامه السابق بقليل : « وقد علم أن بعض الصحابة رويوا عن أهل الكتاب حتى عن كعب الأخبار الذى روى البخارى عن معاوية أنه قال : إن كنا لنبلوا عليه الكذب .. ومنهم أبو هريرة وابن عباس » (٦٠) .

وأرى أن الشيخ قد فند قول نفسه بنفسه حيث أثبت - كما هو الواقع - أن أبا هريرة وابن عباس وغيرهما من الصحابة أخذوا عن كعب ، وهل يعقل أن صحابيا يأخذ علمه عن كذاب وضاع ، بعد ما عرف عن الصحابة من العدالة والتثبت فى تحمل الأخبار ، خصوصاً ابن عباس الذى كان يتشدد فى الرواية ويتأكد من صحة ما يروى له ؟

نعم ، إن حديث البخارى الذى رواه عن معاوية ، يشعر لأول وهلة بنسبة الكذب إلى كعب ، ولكن لو رجعنا إلى شراح الحديث لوجدناهم جميعاً يشرحونه بما يبعد هذه الوصمة الشنيعة عن كعب الأخبار ، وإليك بعض ما قيل فى ذلك :

(٥٩) البخارى من كتاب التوحيد ج ١٢ ص ٢٥٩ من فتح البارى .

(٦٠) تفسير المنار ج ١ ص ١٠ .

قال ابن حجر في الفتح عند قوله : « وإن كنا لنبلوا عليه الكذب » -
أى يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به ، قال ابن التين : وهذا نحو
قول ابن عباس في حق كعب المذكور : بدّل من قبله فوقع في الكذب ، قال :
والمراد بالمحدثين - في قوله : إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين
يحدثون عن أهل الكتاب - أنداد كعب ممن كان من أهل الكتاب وأسلم
فكان يحدث عنهم ، وكذا من نظر في كتبهم فحدث عما فيها ، قال : ولعلمهم
كانوا مثل كعب ، إلا أن كعبا كان أشد منهم بصيرة ، وأعرف بما يتوقاه .

وقال ابن حبان في كتاب الثقات : أراد معاوية أنه يخطئ أحيانا فيما يخبر
به ، ولم يرد أنه كان كذابا . وقال غيره : الضمير في قوله : « لنبلوا عليه »
للكتاب لا لكعب ، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه . وقال
عياض : يصح عوده على الكتاب ، ويصح عوده على كعب وعلى حديثه وإن
لم يقصد الكذب ويتعمده ، إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد ، بل هو
الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب .
وقال ابن الجوزي : المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون
كذبا ، لا أنه يتعمد الكذب ، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأخبار « اهـ (٦١)

هذه هي الأقوال التي سردها لنا الحافظ ابن حجر ، ونحن نميل إلى
القول بأن كعبا كان يروي ما يرويه على أنه صحيح لم يبدل ولم يحرف ،
فهو لم يتعمد كذبا ولا ينسب إلى كذب ، وإن كان ما يرويه كذبا في حد ذاته ،
خفى عليه كما خفى على غيره . ولهذا التحريف والتبديل نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن تصديق أهل الكتاب وعن تكذيبهم فيما يروونه من ذلك ،
لأنه ربما كان صدقا فيكذبونه أو كذبا فيصدقونه فيقعون في الحرج .

ثم إن معاوية الذي قال هذا القول ، رويناه عنه فيما سبق أنه قال : « ألا إن
كعب الأخبار أحد العلماء إن كان عنده علم كالثمار (٦٢) وإن كنا لمفرطين » ،
فمعاوية قد شهد لكعب بالعلم وغازرته ، وحكم على نفسه بأنه فرط في علم
كعب ، فهل يعقل أن معاوية يشهد هذه الشهادة لرجل كذاب ؟ ، وهل يعقل

(٦١) فتح الباري ج ١٢ ص ٢٥٦ - ٢٦٠ .

(٦٢) وفي رواية : كالبحار .

أنه يتحسر ويتندم على ما فاتته من علم رجل يدلس في كتب الله ويحرف في
وحي السماء ؟ .. اللهم إني لا أعقل ذلك ، ولا أقول إلا أن كعباً عالم له
مكاته ، وثقة له قيمته ، وعدل له منزلته وشهرته ..

* * *

٣ - وهب بن منبه

● ترجمته :

هو أبو عبد الله ، وهب بن منبه بن سيج بن ذي كنار ، اليماني الصنعاني ،
صاحب القصص ، من خيار علماء التابعين . قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن
أبيه : كان من أبناء فارس ، وأصل والده « منبه » من خراسان من أهل
هراة ، أخرجه كسرى منها إلى اليمن فأسلم في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم ، وكان وهب بن منبه يختلف إلى هراة ويتفقد أمرها ، وفيل : إنه تولى
قضاء صنعاء . قال إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن الهروي : ولد سنة ٣٤ هـ
(أربع وثلاثين) في خلافة عثمان ، وقال ابن سعد وجماعة : مات سنة ١١٠ هـ
(عشر ومائة) ، وقيل غير ذلك .

روى عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وابن عباس ، وابن عمر ،
وابن عمرو بن العاص ، وجابر ، وأنس ، وغيرهم ، وروى عنه ابنه : عبد الله
وعبد الرحمن ، وعمر بن دينار ، وغيرهم . وأخرج له البخاري ، ومسلم ،
والنسائي ، والترمذي ، وأبو داود .

* * *

● مبلغه من العلم والعدالة :

كان وهب بن منبه واسع العلم ، كثير الاطلاع على الكتب القديمة ،
محيطاً بأخبار كثيرة وقصص يتعلق بأخبار الأول ومبدأ العالم ، ومما يؤثر
عنه أنه ألف كتاباً في المغازي (٦٣) ، ويحدثنا ابن خلكان : أنه رأى لوهب

(٦٣) فجر الاسلام ص ١٩٦ :

ابن منبه تصنيفاً ترجمه بذكر الملوك المتوجة من حمير ، وأخبارهم ، وقصصهم ، وقبورهم وأشعارهم ، في مجلد واحد ، قال : وهو من الكتب المفيدة (٦٤) .

وقال أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن أبيه : حج عامة الفقهاء سنة مائة فحج وهب ، فلما صلوا العشاء أتاه نفر فيهم عطاء والحسن ، وهم يريدون أن يندكروا القدر ، قال : فأمعن في باب الحمد ، فما زال فيه حتى طلع الفجر ، فافترقوا ولم يسألوه عن شيء ، قال أحمد : وكان يتهم بشيء من القدر ثم رجع وقال حماد بن سلمة عن أبي سنان : سمعت وهب بن منبه يقول : كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء في كلها « من جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر » فتركت قولي . وقال الجوزجاني : كان وهب كتب كتاباً في القدر ثم حدث أنه ندم عليه .

فأنت ترى من بين هذه الأخبار أن وهباً كان على ناحية عظيمة من المعرفة بالكتب الإلهية القديمة ، كما ترى أنه لم يثبت على رأيه وعقيدته في القدر ، بل تركها بعد ما تبين له الحق ، وندم على ما كان منه بعد أن ظهر له الصواب ، وبعد رجوعه عن رأيه لا يصح أن نطعن عليه من هذه الناحية ، ولقد كان وهب يرى من نفسه أنه قد جمع علم ابن سلام وعلم كعب ، ويحدث هو بذلك عن نفسه فيقول : يقولون : عبد الله بن سلام أعلم أهل زمانه ، وكعب أعلم أهل زمانه ، أفرايت من جمع علمهما ؟ — يريد نفسه — .

* * *

● مطاعن بعض الناس عليه :

ومع تلك المنزلة العالية التي كان عليها وهب ، طعن عليه بعض الناس كما طعن على كعب ، ورموه بالكذب والتدليس وإفساد عقول بعض المسلمين وعقائدهم ، وقد سمعت مقالة السيد محمد رشيد رضا فيه وفي كعب ، وسمعت الرد عليه ، كما سمعت مقالة الأستاذ أحمد أمين وما تعقبناه به .

* * *

(٦٤) وفيات الأيمان ج ٢ ص ١٨٠ .

● رأينا فيه وشهادات الموثقين له :

وأنا وإن كنت لا أنكر أن صاحبنا أكثر من الإسرائيليات ، وقص كثيرا من القصص إلا أنني لا أتهمه بشيء من الكذب ، ولا أنسب إليه إفساد العقول والعقائد ، ولا أحمله تبعه ذلك ، لأن القوم هم الذين أفسدوا بإدخالهم في التفسير ما لا صلة له به ، وبالأوضع عليه وعلى غيره تزويجا للموضوع كما سبق .

ولو أننا رجعنا إلى ما قاله العلماء النقاد في شأن وهب لتبين لنا أنه رجل منزّه عما رمي به ، مبرأ من كل ما يخدش عدالته وصدقه . قال الذهبي . كان ثقة صادقا ، كثير النقل من كتب الإسرائيليات . وقال العجلي . ثقته آتبعي ، كان على قضاء صنعاء ، وقال ابن حجر : وهب بن منبه الصنعاني من التابعين ، وثقه الجمهور ، وشذ الفلاس فقال : كان ضعيفا ، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول في القدر . وقال أبو زرعة والنسائي : ثقة . وذكره البخاري في الثقات . والبخاري نفسه يعتمد عليه ويوثقه ، ونرى له في المنور عن أخيه همام عن أبي هريرة في كتاب الحديث (٦٥) ، البخاري حديثا واحدا عن أخيه همام عن أبي هريرة نسخة مشهورة أكثرها في الصحاح ، رواها عنه معمر ويحدثنا مثنى بن الصباح . أن وهبا لبث عشرين سنة لم يجعل بين العشاء والصبح وضوءا . . . وغير هذا كثير مما شهد لعدالة الرجل وحسن إيمانه ..

نحن أمام توثيق الجمهور له ، واعتماد البخاري وغيره لحديثه . وما ثبت عنه من الورع والصلاح ، لا نقول إلا أنه رجل مظلوم من متهميه . وظالم هو وكعب من أولئك الذين استغلوا شهرة الرجلين ومنزلاتهما العلمية ، فنسبوا إليهما ما لا يصح عنهما ، وشوهوا اسمعهما ، وعرضوهما للنقد اللاذع والطعن المرير .. !! (٦٦)



ج ١ ص ٢٨

ب التمهيد للبخاري ج ١ ص ١٠٧
الأزهر (٦٦) لقطر المجلد الرابع ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ ،
ومجلة نور الإسلام (الأزهر) السنة الثالثة ص ٢٠٧ - ٢٠٨

٤ - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج

● ترجمته :

هو أبو خالد ، أو أبو الوليد ، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، الأموي مولاهم . أصله رومي نصراني . كان من علماء مكة ومحدثيهم ، وهو من أول من صنف الكتب بالحجاز ، وهو قطب الإسرائيليات في عهد التابعين ، ولو أنا رجعنا إلى تفسير ابن جرير الطبري ، وتتبعنا الآيات التي وردت في النصاري ، لوجدنا كثيراً مما يرويه ابن جرير في تفسير هذه الآيات يدور على عبد الملك ، الذي يعبر عنه دائماً بـ « ابن جريج » .

روى عن أبيه ، وعطاء بن أبي رباح ، موزيد بن أسلم ، والزهرى ، وغيرهم . وروى عنه ابنه : عبد العزيز ومحمد ، والأوزاعي ، والليث ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وحماد بن زيد ، وغيرهم . قال ابن سعد : ولد سنة ٨٠ هـ (ثمانين) ، وأما وفاته فمختلف فيها ، فمنهم من قال : سنة ١٥٠ هـ (خمسين ومائة) ، ومنهم من قال : سنة ١٥٩ هـ (تسع وخمسين ومائة) ، وقيل غير ذلك .



● مبلغه من العلم والعدالة :

ابن جريج - كما قيل - هو أول من صنف الكتب بالحجاز ، ويعدونه من طبقة مالك بن أنس وغيره ممن جمعوا الحديث ودونوه . قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل : قلت لأبي : من أول من صنف الكتب ؟ قال : ابن جريج وابن أبي عروبة . وقال ابن عيينة : سمعت أخى عبد الرزاق بن همام عن ابن جريج يقول : مادون العلم تدويني أجد . وقد عرف عن ابن جريج أنه كان رحالة في طلب العلم ، فقد ولد بمكة ثم طوف في كثير من البلاد ، فرحل إلى البصرة واليمن وبغداد . ويقول ابن خلدون في العبر إنه لم يطلب العلم إلا في الكهولة ، ولو سمع في عنقوان شبابه لحمل عن غير واحد من الصحابة ،

فإنه قال : كنت أتبع الأشعار العربية والأنساب فقيل لى : لو لزمت عطاء ؟
فلزمته ثمانية عشر عاماً » اهـ (٦٧) .

وقد رويت عن ابن جريج أجزاء كثيرة في التفسير عن ابن عباس ، منها الصحيح ، ومنها ما ليس بصحيح ، وذلك لأنه لم يقصد الصحة فيما جمع ، بل روى ما ذكر في كل آية من الصحيح والسقيم (٦٨) .

أما منزلته من ناحية العدالة ، فإنه لم يظفر بإجماع العلماء على توثيقه وثبته فيما يرويه ، وإنما اختلفت أقطارهم فيه ، فمنهم من وثقه ، ومنهم من ضعفه . قال فيه العجلي : مكى ثقة . وقال سليمان بن النضر بن مخلد بن يزيد : ما رأيت أصدق لهجة من ابن جريج وعن يحيى بن سعيد قال : كنا نسمى كتب ابن جريج كتب الأمانة ، وإن لم يحدثك بها ابن جريج من كتابه لم ينتفع به . وقال ابن معين : ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب . وعن يحيى ابن سعيد قال : كان ابن جريج صدوقاً فإذا قال حدثني فهو سماع . وإذا قال أخبرني فهو قراءة ، وإذا قال : قال فهو شبه الريح . وقال الدارقطني : تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم وكان يدلس . وقال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال : أحد الأعلام الثقات يدلس ، وهو في نفسه مجمع على ثقته مع كونه قد تزوج نحواً من تسعين امرأة نكاح متعة ، وكان يرى الرخصة في ذلك وكان فقيه أهل مكة في زمانه . قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قال أبي : بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة ، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها ، يعني قوله : أخبرت وحدثت عن فلان (٦٩) . وذكر الخزرجي في خلاصته (٧٠) أنه مجمع عليه من أصحاب الكتب الستة . ولكن نرى الأستاذ أحمد أمين ينقل في ضحى الإسلام (٧١) : أن البخاري لم يوثقه وقال : إنه لا يتابع في حديثه ، ولنا ندرى من أين استقى صاحب ضحى الإسلام هذا الكلام الذي عزاه إلى البخاري رضى الله عنه .

(٦٨) الاثنان ج ٢ ص ١٨٨

(٧٠) صفحة ٢٠٧

(٦٧) خدرات الادب ج ١ ص ٢٢٦

(٦٩) ميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٥١

(٧١) الجزء الثاني من ضحى

هذه هي نظرة العلماء إليه وحكمهم عليه ، ونرى أن كثيراً منهم يحكم عليه بالتدليس وعدم الثقة ببعض مروياته ، ومع هذا فقد قال فيه الإمام أحمد: إنه من أوعية العلم ، ونحن معه في ذلك ، ولكنه وعاء لعلم امتزج صحيحه بعليله ، ولا نظن إلا أن الإمام أحمد يعني ذلك ، بدليل ما تقدم عنه من قوله: « بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة ، وكان ابن جريج لا يبالي من أين أخذها. » .

وكان الإمام مالك رضي الله عنه يرى فيه أنه لا يبالي من أين يأخذ ، فقد روى عنه أنه قال : كان ابن جريج حاطب ليل .

وأخيراً فعلى المفسر أن يكون على حذر فيما روى عن ابن جريج في التفسير حتى لا يروى ضعيفاً ، أو يعتمد على سقيم (٧٢) .

وبعد . . . فهؤلاء هم أقطاب الإسرائيليات ، وعليهم يدور كثير مما هو مبثوث في كتب التفسير ، وسواء أكان كل ما ينسب إليهم صح عنهم أم وضع عليهم ، فقد علمت قيمة كل واحد منهم ، وعلمت قيمة ما يروى من هذه الإسرائيليات وما يجوز روايته وما لا يجوز . . . وهذا هو جهد المقل وغاية ما وصلت إليه في هذا الموضوع الذي التوى ، ثم النوى ، حتى صار أعقد من ذنب الضب .

* * *

(٧٢) انظر تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٠٢ - ٤٠٦

ثالثاً : حذف الإسناد

حذف الإسناد هو السبب الثالث والأخير الذي يرجع إليه ضعف التفسير المأثور ، وسبق أن أشرنا إلى مبدأ اختصار الأسانيد ، ونعود إليه فنقول :

إن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - كانوا يتحرون الصحة فيما يتحملون ، وكان الواحد منهم لا يروي حديثاً إلا وهو متثبت بما يقول ، ولكن لم يعرف عن الصحابة أنهم كانوا يسألون عن الإسناد ، لما عرفوا به جميعاً من العدالة والأمانة . وإذا كان الأمر قد وصل ببعضهم إلى أنه كان لا يقبل الحديث إلا بعد أن ثبت عنده صحته بالشهادة أو اليمين كما دلت على ذلك الآثار الكثيرة ، فإن الغرض من ذلك هو زيادة التأكيد والتثبت ، لا عدم الثقة بمن يروون عنه منهم ، فقد روى أن عمر قال لأبي بن كعب - وقد روى له حديثاً - لتأتيني على ما تقول بيينة ، فخرج فإذا ناس من الأنصار فذكر لهم ، قالوا : قد سمعنا هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : أما إني لم أتهمك ، ولكن أحيت أن أثبت « اهـ (٧٣) .

ثم جاء عصر التابعين ، وفيه ظهر الوضع وفشا الكذب ، فكانوا لا يقبلون حديثاً إلا إذا جاء بسنده ، وثبتت لهم عدالة رواته ، أما إن حذف السند ، أو ذكر وكان في رواته من لا يوثق بحديثه ، فإنهم كانوا لا يقبلون الحديث الذي هذا شأنه ، فقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين أنه قال : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم » (٧٤) .

ظل الأمر في عهد التابعين على هذا ، فكان ما يروونه من التفسير المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة ، لا يروونه إلا بإسناده ، ثم جاء بعد عصر التابعين من جمع التفسير ، ودون ما تجمع لديه من ذلك ،

فألفت تفاسير تجمع أقوال النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير ، وأقوال الصحابة والتابعين ، مع ذكر الأسانيد ، كتفسير بنيان بن عينة ، ووكيعة بن الجراح ، وغيرهما ممن تقدم ذكرهم .

ثم جاء بعد هؤلاء أقوام ألفوا في التفسير ، فاختصروا الأسانيد ، ونقلوا الأقوال غير معزوة لقائلها ، ولم ينحروا الصحة فيما يروون ، فدخل من هنا الدخيل ، والتبس الصحيح بالعليل .

ثم صار كل من يسنح له قول يورده ، ومن يخطر بباله شيء يعتمد عليه ، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ، ظاناً أن له أصلاً ، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف (٧٥) .

وفي الحق أن هذا السبب يكاد يكون أخطر الأسباب جميعاً ؛ لأن حذف الأسانيد جل من ينظر في هذه الكتب يظن صحة كل ما جاء فيها ، وجعل كثيراً من المفسرين ينقلون عنها ما فيها من الإسرائيليات والقصص المبتدع على أنه صحيح كله ، مع أن فيها ما يخائف النقل ولا يتفق مع العقل .

وإذا كان للوضع خطره ، ولالإسرائيليات خطرهما ، فإن هذا الخطر كان من الممكن تلافيه لو ذكرت لنا هذه الأقوال بأسانيدها ، ولكن حذفها — وللأسف — عمى علينا كل شيء ، وليت هؤلاء الذين حذفوا الأسانيد وغنوا بجمع شتات الأقوال فعلوا كما فعل ابن جرير من رواية كل قول بإسناده ، فهو وإن كان لم يتحر الصحة فيما يرويه ، إلا أن عذره في ذلك ، أنه ذكر لنا السند مع كل رواية يرويها ، وكانوا يرون أنهم متى ذكروا السند فقد خرجوا عن العهدة ؛ فإن أحوال الرجال كانت معروفة في العهد الأول ، وبذلك تعرف قيمة ما يروونه من ضعف وصحة .

وبعد . . . فهذه هي الأسباب الثلاثة التي يرجع إليها ضعف التفسير المأثور ، وكل واحد منها له خطره وأثره في التفسير ، وقد أدرك المسلمون أخيراً هذا الخطر ، وقدرُوا ما كان لهذه الأسباب من أثر ، فتداعى علماءؤهم وأشياخهم إلى تجريد كتب التفسير من هذه الإسرائيليات ، وتطهيرها من كل

ما دخل عليها ، ولكن لم نجد منهم من نشط لهذا العمل ، وإنا لنرجو آمليين ، أن يهيئ الله للمسلمين من بين علمائنا وأشياخنا من ينقد لهم هذه المجموعة المركومة من التفسير النقلي ، على هدى قواعد القوم في نقد الرواية متناً وسنداً ، ليستبعد منها هذا الكثير الذي لا يستحق البقاء ، وليستريح الناظرون في الكتاب الكريم من الوقوف أمام شيء لا أساس له إذا ما حاولوا تفهم آية منه .

ولست أظن أن هذا العمل الشاق المضني يستطيع أن يقوم به فرد وحده ، بل لابد له من جماعة كبيرة ، تتفرغ له ، ويتسع أمامها الزمن ، وتتوفر لديها جميع المصادر والمراجع التي تتعلق بالموضوع وتتصل به .

ذلك ما نرجوه ونأمله ، ونسأل الله تعالى أن يحقق الرجاء ويصدق الأمل ..

* * *

اشهر ما دون من كتب التفسير المأثور وخصائص هذه الكتب

لا نريد أن نستقصى هنا جميع الكتب المدونة في التفسير المأثور ، لأن هذا أمر لا ييسر لنا ؛ نظراً لعدم وقوع كثير منها في أيدينا . ولو تيسر لنا لوقفت عند عزمي هذا : وهو أنى لا أتعرض لكل كتاب ألف في هذا النوع من التفسير ، بل أتكلم عما اشتهر وكثر تداوله فحسب ، لأننى لو ذهب أتكلم عن جميع ما دون من هذه الكتب ، كتاباً كتاباً ، لطال على الأمر ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الميت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » .

لهذا رأيت أن أتكلم عن ثمانية كتب منها ، هى أهمها وأشهرها وأكثرها تداولاً ، وسبيلي فى هذا : أن أعرض أولاً لبينة مختصرة عن المؤلف ، ثم أبين خصائص كل كتاب وطريقة مؤلفه فيه ، وهذه الكتب التى وقع عليها اختيارى هى ما يأتى :

- ١ - جامع البيان فى تفسير القرآن : لابن جرير الطبرى
 - ٢ - بحر العلوم : لأبى الليث السمرقندى
 - ٣ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن : لأبى إسحاق الثعلبى
 - ٤ - معالم التنزيل : لأبى محمد الحسين البغوى
 - ٥ - المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز : لابن عطية الأندلسى
 - ٦ - تفسير القرآن العظيم : لأبى الفداء الحافظ ابن كثير
 - ٧ - الجواهر الحسان فى تفسير القرآن : لعبد الرحمن الثعالبى
 - ٨ - الدر المنثور فى التفسير المأثور : لجلال الدين السيوطى
- وسنتكلم عن كل واحد منها بحسب هذا الترتيب فنقول وبالله التوفيق :

١ - جامع البيان في تفسير القرآن - للطبري

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو أبو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري ، الإمام الجليل ، المجتهد المطلق ، صاحب التصانيف المشهورة ، وهو من أهل آمل طبرستان ، ولد بها سنة ٢٢٤ هـ (أربع وعشرين ومائتين من الهجرة) ، ورحل من بلده في طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة ، سنة ست وثلاثين ومائتين ، وطوف في الأقاليم ، فسمع بمصر والشام والعراق ، ثم ألقى عصاه واستقر ببغداد ، وبقي بها إلى أن مات سنة عشر وثلاثمائة .



● مبلغه من العلم والعدالة :

كان ابن جرير أحد الأئمة الأعلام ، يحكم بقوله ، ويرجع إلى رأيه لمعرفة وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، فكان حافظاً لكتاب الله ، بصيراً بالقرآن ، عارفاً بالمعاني ، فقيهاً في أحكام القرآن ، عالماً بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام ، ومسائل الحلال والحرام ، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم ، هذا هو ابن جرير في نظر الخطيب البغدادي وهي شهادة عالم خير بأحوال الرجال . وذكر أن أبا العباس بن سريج كان يقول : محمد بن جرير فقيه عالم . وهذه الشهادة جد صادقة ، فإن الرجل برع في علوم كثيرة ، منها : علم القراءات ، والتفسير ، والحديث ، والفقه . والتاريخ وقد صنف في علوم كثيرة وأبدع التأليف وأجاد فيما صنف ، فمن مصنفاته : كتاب التفسير الذي نحن بصدد . وكتاب التاريخ المعروف بتاريخ الأمم والملوك ، وهو من أهمّات المراجع ، وكتاب القراءات ، والعدد والتنزيل ، وكتاب اختلاف العلماء ، وتاريخ الرجال من الصحابة والتابعين ، وكتاب أحكام شرائع الإسلام ، ألّفه على ما أداه إليه اجتهاده ، وكتاب التبصر في أصول الدين . . . وغير هذا كثير من تصانيفه التي تدل على سعة علمه وغزارة فضله .

ولكن هذه الكتب قد اختفى معظمها من زمن بعيد ، ولم يحظ منها بالبقاء إلى يومنا هذا وبالشهرة الواسعة ، سوى كتاب التفسير ، وكتاب التاريخ . وقد اعتبر الطبري أبا للتفسير . كما اعتبر أبا للتاريخ الإسلامي ؛ وذلك بالنظر لما في هذين الكتابين من الناحية العلمية العالية . ويقول ابن خلكان : إنه كان من الأئمة المجتهدين ، لم يقلد أحداً ، ونقل : أن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي ذكره في طبقات الفقهاء في جولة المجتهدين . قالوا : وله مذهب معروف ، وأصحاب يتحلون مذهبه يقال لهم الجريرية ، ولكن هذا المذهب الذي أسسه — على ما يظهر — بعد بحث طويل ، ووجد له أتباعاً من الناس ، لم يستطع البقاء إلى يومنا هذا كثيره كغيره من مذاهب المسلمين ؛ ويظهر أن ابن جرير كان قبل أن يبلغ هذه الدرجة من الاجتهاد متمذّباً بمذهب الشافعي ؛ يدلنا على ذلك ما جاء في الطبقات الكبرى لابن السبكي ، من أن ابن جرير قال : أنشأت فقه الشافعي ، وأنشئت به ببغداد عشر سنين ، وتلقاه مني ابن بشار الأصول ، أستاذ أبي العباس بن سريح . وقال السيوطي في طبقات المفسرين (٧٦) : وكان أولاً شافعيّاً ، ثم انفرد بمذهب مستقل ، وأقارب واختيارات ، وله أتباع ومقلدون ، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة اهـ وذكره صاحب لسان الميزان فقال « فقه ، صادق ، فيه تشيع يسير ، وموالاته لا تضر . . » ثم قال : أقذع أحمد بن علي السليمانى الحافظ فقال : كان يضع للروافض ، وهذا رجم بالظن الكاذب ، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين ، وما ندعى عصمته من الخطأ ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى ، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأني فيه ، ولا سيما في مثل إمام كبير ، ولعل السليمانى أراد الآتى — يريد محمد بن جرير ابن رستم الطبرى الرافضى — قال : ولو حلفت أن السليمانى ما أراد إلا الآتى لبررت ، والسليمانى حافظ متقن ، كان يدرى ما يخرج من رأسه ، فلا أعتقد أنه يظن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل « اهـ .

هذا هو ابن جرير ؛ وهذه هي نظرات العلماء إليه ، وذلك هو حكمهم عليه . ومن كل ذلك نتبين لنا قيسه وسكاته (٧٧) .

(٧٦) صفحة ٢

(٧٧) انظر وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، ولسان الميزان ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠٢ ،

وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٨ ، ومعجم الأدباء ج ١٨ ص ٤٠ - ٤٤ .

❶ التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

يعتبر تفسير ابن جرير من أقوم التفاسير وأشهرها ، كما يعتبر المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلى ؛ وإن كان فى الوقت نفسه يعتبر مرجعا غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلى ؛ نظراً لما فيه من الاستنباط ، وتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض ، ترجيحاً يعتمد على النظر العقلى ، والبحث الحر الدقيق .

ويقع تفسير ابن جرير فى ثلاثين جزءاً من الحجم الكبير ، وقد كان هذا الكتاب من عهد قريب يكاد يعتبر مفقوداً لا وجود له ، ثم قدر الله له الظهور والتداول ، فكانت مفاجأة سارة للأوساط العلمية فى الشرق والغرب أن وجدت فى حيازة أمير « حائل » الأمير حمود ابن الأمير عبد الرشيد من أمراء نجد نسخة مخطوطة كاملة من هذا الكتاب ، طبع عليها الكتاب من زمن قريب ، فأصبحت فى يدنا دائرة معارف غنية فى التفسير المأثور (٧٨) .

ولو أننا تتبعنا ما قاله العلماء فى تفسير ابن جرير ، لوجدنا أن الباحثين فى الشرق والغرب قد أجمعوا الحكم على عظيم قيمته ، واتفقوا على أنه مرجع لا غنى عنه لطالب التفسير ، فقد قال السيوطى رضى الله عنه « وكتابه - يعنى تفسير محمد بن جرير - أجل التفاسير وأعظمها ، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض ، والإعراب ، والاستنباط ، فهو يهوق بذلك على تفاسير الأقدمين » (٧٩) . وقال النووى : « أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبرى » (٨٠) وقال أبو حامد الإسفرايينى : « لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل على كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيراً » (٨١) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما التفاسير التى فى أيدي الناس ، فأصحها تفسير ابن جرير الطبرى ، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة ، وليس فيه بدعة ، ولا ينقل عن المتهمين ، كمقاتل بن بكر (٨٢) والكلبى » (٨٣) .

(٧٨) المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن ص ٨٦

(٨٠) المرجع السابق .

(٧٩) الانتان ج ٢ ص ١٩٠

(٨١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٤٢

(٨٢) هكذا بالأصل ؛ ولعله ابن سليمان ، وهو مقاتل بن سليمان بن بشر ؛ وهو متهم

(٨٣) فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٩٢

بالكلب .

ويذكر صاحب لسان الميزان : أن ابن خزيمة استعار تفسير ابن جرير من ابن خالويه فردّه بعد سنين ثم قال « ظرت فيه من أوله إلى آخره فما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير » فابن خزيمة ما شهد هذه الشهادة إلا بعد أن اطلع على ما في هذا التفسير من علم واسع غزير .

هذا وقد كتب « نولدكه » في سنة ١٨٦٠ م بعد اطلاعه على بعض فقرات من هذا الكتاب « لو كان بيدنا هذا الكتاب لاستغنيا به عن كل التفسير المتأخرة ، ومع الأسف فقد كان يظهر أنه مفقود تماما ، وكان مثل تاريخه الكبير مرجعاً لا يغيض معينه أخذت من المتأخرون معارفهم » (٨١) .

ويظهر مما بأيدينا من المراجع ، أن هذا التفسير كان أوسع مما هو عليه اليوم ، ثم اختصره مؤلفه إلى هذا القدر الذي هو عليه الآن ، كما أن كتابه في التاريخ ظهر بمثل هذا البسط والاختصار ، فابن السبكي يذكر في طبقاته الكبرى (٨٥) « أن أبا جعفر قال لأصحابه : أنتشطون لتفسير القرآن ؟ قالوا : كم يكون قدره ؟ ، فقال : ثلاثون ألف ورقة ، فقالوا : هذا ربما تفتي الأعمار قبل تمامه ، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة ، ثم قال : هل تشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا ؟ ، قالوا : كم قدره ؟ ، فذكر نحواً مما ذكره في التفسير ، فأجابوه بمثل ذلك ، فقال : إنا لله ، ماتت الهمم .. فاختصره في نحو ما اختصر التفسير » اهـ .

هذا ونستطيع أن نقول إن تفسير ابن جرير هو التفسير الذي له الأولوية بين كتب التفسير ، أولية زمنية ، وأولوية من ناحية الفن والصناعة .

أما أوليته الزمنية ، فلأنه أقدم كتاب في التفسير وصل إلينا ، وما سبقه من المحاولات التفسيرية ذهبت بمرور الزمن ، ولم يصل إلينا شيء منها ، اللهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب الخالد الذي نحن بصددده .

وأما أوليته من ناحية الفن والصناعة ، فذلك أمر يرجع إلى ما يمتاز به الكتاب من الطريقة البديعة التي سلكها فيه مؤلفه ، حتى أخرج للناس كتاباً له قيمته ومكاته .

(٨١) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص ٨٥

(٨٥) الجزء الثاني ص ١٣٧ .

ونريد أن نعرض هنا لطريقة ابن جرير في تفسيره ، بعد أن أخذنا فكرة عامة عن الكتاب ، حتى يتبين للقارئ أن الكتاب واحد في بابه ، سبق به مؤلفه غيره من المفسرين ، فكان عمدة المتأخرين ، ومرجعاً مهماً من مراجع المفسرين ، على اختلاف مذاهبهم ، وتعدد طرائقهم ، فنقول :

● طريقة ابن جرير في تفسيره :

تتجلى طريقة ابن جرير في تفسيره بكل وضوح إذا نحن قرأنا فيه وقطعنا في القراءة شوطاً بعيداً ، فأول ما نشاهده ، أنه إذا أراد أن يفسر الآية من القرآن يقول « القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا » ثم يفسر الآية ويستشهد على ما قاله بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير المأثور عنهم في هذه الآية ، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر ، فإنه يعرض لكل ما قيل فيها ، ويستشهد على كل قول بما يرويه في ذلك عن الصحابة أو التابعين .

ثم هو لا يقتصر على مجرد الرواية ، بل نجده يتعرض لتوجيه الأقوال ، ويرجح بعضها على بعض ، كما نجده يتعرض للاحية الإعراب إن دعت الحال إلى ذلك ، كما أنه يستبطن الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من الآية ، مع توجيه الأدلة وترجيح ما يختار .

* * *

● انكاره على من يفسر بمجرد الرأي :

ثم هو يخاصم بقوة أصحاب الرأي المستقلين في التفكير ، ولا يزال يشدد في ضرورة الرجوع إلى العلم الراجع إلى الصحابة أو التابعين ، والمنقول عنهم نقلاً صحيحاً مستقيماً ، ويرى أن ذلك وحده هو علامة التفسير الصحيح ، فمثلاً عند ما تكلم عن قوله تعالى في الآية (٤٩) من سورة يوسف « ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » .. نجده يذكر ما ورد في تفسيرها عن السلف مع توجيهه للأقوال وتعرضه للقراءات بقدر ما يحتاج إليه تفسير الآية ، ثم يرجع بعد ذلك على من يفسر القرآن برأيه ،

وبدونها اعتماد منه على شيء إلا على مجرد اللغة ، فيفتد قوله ، ويطل رأيه ،
 فيقول ما نصه « . . . وكان يعطى من لا علم له بأقرب السلف من أهل
 التأويل ثم من يفسر القرآن برأيه على منذهب يكلام للعرب ، يوجه معنى قوله
 « وفيه يتصورون » . . إلى وفيه يتجوز من الجذب والتعطيل بالغيت ، ويزعم
 أنه من العصر ، والعصر التي بمعنى المنجاة ، من قول أبي زيد الطائي :

« يستغيث شياذيا يستغيث غير غمظت كان عمو لقلل الحبح كان عصرة المنجود

أي المقهور - ومن قول لبيد :

نبات وأسرى القوم آخر ليلهم . . . ومسا كان وقافا بغير معصر
 وذلك تأويل يكفى من التمهاده على خطئه خلافاً لقوله جميع أهل العلم
 من الصحابة والتابعين « (٨٦) .

وكثيراً ما يقف ابن جرير مثل هذا الموقف حيال ما يروى عن مجاهد
 أو الضحاك يروى غيرهما ممن يروون عن ابن عباس

« مثلاً عند قوله تعالى في الآية (٦٩) « ومن سورة البقرة
 من لقد علمتم الذين اعتدوا منكم هي التوبة فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين » . .
 بقول ما نصه « حدثني المشي . قال : حدثنا أبو حذيفة ، قال : حدثنا شبل ،
 عن ابن أبي نجيح . عن مجاهد : « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت
 فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين » قال : « مسخت قلوبهم ولم يمسخوا
 قردة ، وإنما هو مثل ضربه الله لهم . كمثل الحمار يحمل أسفارا » اهـ ثم
 يقف ابن جرير بعد ذلك على قول مجاهد فيقول ما نصه « وهذا القول
 الذي قاله مجاهد . قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالف » الخ (٨٧)

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٩) من سورة البقرة أيضاً
 « تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » . .
 فيجاء يروى عن الضحاك في معنى هذه الآية : « المعنى : أطلق لغير العدة فقد
 اعتدوا في منوالهم منتهى ، ومن فاقطعت حدود الله فأولئك هم الظالمون . ثم يقول :

(٨٦) الضحاك ابن جرير ج ١٢ ص ١٢٨ .
 (٨٧) انظر ابن جرير ج ١ ص ٢٥٩ - ٢٥٩

وهذا الذى ذكر عن الضحاك لا معنى له فى هذا الموضع ، لأنه لم يجرى للطلاق فى العدة ذكر فىقال تلك حدود الله ، وإنما جرى ذكر العدة الذى يكون للمطلق فيه الرجعة والذى لا يكون له فيه الرجعة ، دون ذكر البيان عن الطلاق للعدة « ١ هـ (٨٨) .

... وهكذا نجد ابن جرير فى غير موضع من تفسيره ، ينبرى للرد على مثل هذه الآراء التى لا تستند على شىء إلا على مجرد الراى أو محض اللفة .



● موقفه من الأسانيد :

ثم إن ابن جرير وإن التزم فى تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها ، ~~إلا أنه~~ فى ~~الأعم الأغلب لا يطلب الأسانيد بتطبيع ولا تصحيح~~ ، لأنه كان يرى — كما هو مقرر فى أصول الحديث — أن من أسند لك فقد حملك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح ، فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة ومع ذلك فابن جرير يقف من السند أحيانا موقف الناقد البصير ، فيعدل من يعدل من رجال الإسناد ، ويجرح من يجرح منهم ، ويرد الرواية التى لا يثق بصحتها ، ويصرح برأيه فيها بما يناسبها ، فمثلا نجده عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية (٩٤) من سورة الكهف « ... فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا » .. يقول ما نصه : « روى عن عكرمة فى ذلك — يعنى فى ضم سين «سدا» وفتحها — ما حدثنا به أحمد بن يوسف . قال : حدثنا القاسم ، قال : حدثنا حجاج ، عن هارون ، عن أيوب ، عن عكرمة قال : ما كان من صنعة بنى آدم فهو السَّد يعنى بفتح السين ، وما كان من صنع الله فهو السَّد ، ثم يعقب على هذا السند فيقول : وأما ما ذكره عن عكرمة فى ذلك ، فإن الذى نقل عن أيوب « هارون » ، وفى نقله نظر ، ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقة أصحابه » (٨٩) .



(٨٩) تفسير ابن جرير ج ١٦ ص ١٢

(٨٨) تفسير ابن جرير ج ٢ ص ٢٨٩

● تقديره للاجماع :

كذلك نجد ابن جرير في تفسيره يقدر إجماع الأمة ، ويعطيه سلطاناً كبيراً في اختيار ما يذهب إليه من التفسير ، فمثلاً عند قوله تعالى في الآية (٢٣٠) من سورة البقرة : « ... فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » .. يقول ما نصه : « فان قال قائل : فأى النكاحين عني الله بقوله : فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ؟ النكاح الذي هو جماع ؟ أم النكاح الذي هو عقد تزويج ؟ قيل كلاهما ؛ وذلك أن المرأة إذا نكحت زوجاً نكاح تزويج ثم لم يطأها في ذلك النكاح ناكحها ولم يجامعها حتى يطلقها لم تحل للأول ، وكذلك إن وطئها واطيء بغير نكاح لم تحل للأول ؛ لإجماع الأمة جميعاً ، فإذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أن تأويل قوله : فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، نكاحاً صحيحاً ، ثم يجامعها فيه ، ثم يطلقها ، فإن قال : فإن ذكر الجماع غير موجود في كتاب الله تعالى ذكره ، فما الدلالة على أن معناه ما قلت ؟ قيل : الدلالة على ذلك إجماع الأمة جميعاً على أن ذلك معناه » (٩٠) .



● موقفه من القراءات :

كذلك نجد ابن جرير يعني بذكر القراءات وينزلها على المعاني المختلفة ، وكثيراً ما يرد القراءات التي لا تعتمد على الأئمة الذين يعتبرون عنده وعند علماء القراءات حجة ، والتي تقوم على أصول مضطربة مما يكون فيه تغيير وتبديل لكتاب الله ، ثم يتبع ذلك برأيه في آخر الأمر مع توجيه رأيه بالأسباب فمثلاً عند قوله تعالى في الآية (٨١) من سورة الأنبياء : « ولسليمان الريح عاصفة » .. يذكر أن عامة قراء الأمصار قرأوا « الريح » بالنصب على أنها مفعول لسخرنا المحذوف ، وأن عبد الرحمن الأعرج قرأ « الريح » بالرفع على أنها مبتدأ ثم يقول : والقراءة التي

(٩٠) تفسير ابن جرير ج ٢ ص ٢٩٠ - ٢٩١

لا أستجيز القراءة بغيرها في ذلك ما عليه قراء الأمصار لإجماع الحجة من القراء عليه .

ولقد يرجع السبب في عناية ابن جرير بالقراءات وتوجيهها إلى أنه كان من علماء القراءات المشهورين ، حتى أنهم ليقولون عنه : إنه ألف فيها مؤلفاً خاصاً في ثمانية عشر مجلداً ، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلل ذلك وشرحه ، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور ^(٩١) ، وإن كان هذا الكتاب قد ضاع بمرور الزمن ولم يصل إلى أيدينا ، شأن الكثير من مؤلفاته .



● موقفه من الاسرائيليات :

ثم إننا نجد ابن جرير يأتي في تفسيره بأخبار مأخوذة من القصص الإسرائيلى ، يرويها بإسناده إلى كعب الأحبار ، ووهب بن منبه ، وابن جريج والسدى ، وغيرهم ، ونراه ينقل عن محمد بن إسحاق كثيراً مما رواه عن مسلمة النصارى . ومن الأسانيد التي تسترعى النظر ، هذا الإسناد : حدثني ابن حميد ، قال : حدثنا سلمة عن ابن إسحاق عن أبي عتاب .. رجل من تغلب كان نصرانياً عمراً من دهره ثم أسلم بعد فقراً القرآن وفقه في الدين ، وكان فيما ذكر ، أنه كان نصرانياً أربعين سنة ثم عمر في الإسلام أربعين سنة .

يذكر ابن جرير هذا الإسناد ، ويروي لهذا الرجل النصراني الأصل خبراً عن آخر أنبياء بنى إسرائيل ، عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٧) من سورة الإسراء : « ان احسنتم احسنتم لافسكم ، وان اساتم فلها ، فاذا جاء وعد الآخرة ليسووا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه اول مرة وليتبروا ما علوا تبيرا » (٩٢)

كما نراه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٩٤) من سورة الكهف : « قالوا ياذا القرنين ان ياجوج وماجوج مفسدون في الارض » .. الآية .. يسوق هذا الإسناد : حدثنا ابن حميد قال : حدثنا سلمة قال : حدثنا

(٩١) معجم الادباء ج ١٨ ص ٤٥

(٩٢) تفسير ابن جرير ج ١٥ ص ٢٢ - ٢٤

محمد بن إسحاق قال : حدثني بعض من يسوق أحاديث الأعاجم من أهل الكتاب، ممن قد أسلم ، مما توارثوا من علم ذى القرنين أن ذا القرنين كان رجلاً من أهل مصر ، اسمه مرزبا بن مردبة اليوفاني من ولد يونن بن يافث ابن نوح .. الخ » (٩٣)

« ... وهكذا يكثر ابن جرير من رواية الإسرائيليات ، ولعل هذا راجع إلى ما تأثر به من الروايات التاريخية التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة.

وإذا كان ابن جرير يتعقب كثيراً من هذه الروايات بالنقد ، فتفسيره لا يزال يحتاج إلى النقد الفاحص الشامل ، احتياج كثير من كتب التفسير التي اشتملت على الموضوع والقصص الإسرائيلى ، على أن ابن جرير — كما قدمنا — قد ذكر لنا السند بتمامه في كل رواية يرويها ، وبذلك يكون قد خرج من العهدة ، وعلينا نحن أن ننظر في السند وتتفقد الروايات .



● انصرافه عما لا فائدة فيه :

ومما يلفت النظر في تفسير ابن جرير أن مؤلفه لا يهتم فيه — كما يهتم غيره من المفسرين — بالأموال التي لا تغنى ولا تفيد ، فنراه مثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في سورة المائدة : « **اذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك ان ينزل علينا مائدة من السماء** » .. الآيات (١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤) إلى قوله : « **وارزقنا وأنت خير الرازقين** » .. يعرض لذكر ما ورد من الروايات في نوع الطعام الذى نزلت به مائدة السماء .. ثم يعقب على هذا بقوله : « **وأما الصواب من القول فيما كان على المائدة فأن يقال : كان عليها مأكول ، وجائز أن يكون سمكا وخبزاً ، وجائز أن يكون ثمراً من الجنة ، وغير نافع العلم به ، ولا ضار الجهل به ، إذا أقرء تالى الآية بظاهر ما احتمله التنزيل** » اهـ (٩٤) .

كما نراه عند تفسير قوله تعالى في الآية (٢٠) من سورة يوسف : « **وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين** » ..

(٩٤) تفسير ابن جرير ج ٧ ص ٨٨

(٩٣) تفسير ابن جرير ج ١٦ ص ١٤

يعرض لمحاولات قدماء المفسرين في تحديد عدد الدراهم ، هل هي عشرون ؟ أو اثنان وعشرون ؟ أو أربعون ؟ .. إلى آخر ما ذكره من الروايات .. ثم يعقب على ذلك كله بقوله : « والصواب من القول أن يقال : إن الله - تعالى ذكره - أخبر أنهم باعوه بدراهم معدودة غير موزونة ، ولم يحدد مبلغ ذلك بوزن ولا عدد ، ولا وضع عليه دلالة في كتاب ولا خير من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد يحتمل أن يكون كان اثنين وعشرين ، وأن يكون كان أربعون ، وأقل من ذلك وأكثر ، وأي ذلك كان فإنها كانت معدودة غير موزونة ، وليس في العلم بمبلغ وزن ذلك فائدة تقع في دين ، ولا في الجهل به دخول ضرر فيه ، والإيمان بظاهر التنزيل فرض ، وما عناه فموضوع عنا تكلف علمه » اهـ (٩٥) .



● احتكامه الى المعروف من كلام العرب :

وثمة أمر آخر سلكه ابن جرير في كتابه ، ذلك أنه اعتبر الاسنعمالات اللغوية بجانب النقول المأثورة وجعلها مرجعاً موثقاً به عند تفسيره لل عبارات المشكوك فيها ، وترجيح بعض الأقوال على بعض .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٤٠) من سورة هود : « حتى إذا جاء امرنا وفار التنور قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين » .. الآية .. نراه يعرض لذكر الروايات عن السلف في معنى لفظ التنور ، فيروي لنا قول من قال : إن التنور عبارة عن وجه الأرض ، وقول من قال : إنه عبارة عن تنوير الصبح ، وقول من قال : إنه عبارة عن أعلى الأرض وأشرفها ، وقول من قال : إنه عبارة عما يختبئ فيه .. ثم يقول بعد أن يفرغ من هذا كله « وأولى هذه الأقوال عندنا بتأويل قوله « التنور » قول من قال : التنور : الذي يختبئ فيه ، لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب ، وكلام الله لا يوجه إلا إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب ، إلا أن تقوم حجة على شيء منه بخلاف ذلك فيسلم لها ، وذلك أنه جل ثناؤه إنما خاطبهم بما خاطبهم به لإفهامهم معنى ما خاطبهم به ... » اهـ (٩٦) .



● رجوعه الى الشعر القديم :

كذلك نجد ابن جرير يرجع إلى شواهد من الشعر القديم بشكل واسع ، متبعا في هذا ما أثاره ابن عباس في ذلك ، فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢) من سورة البقرة : « ... فلا تجعلوا لله اندادا » .. يقول ما نصه : قال أبو جعفر : والأنداد جمع ند ، والند : العدل والمثل ، كما قال حسان بن ثابت :

أتهجوه ولست له بند فشركما لخيركما الفداء

يعنى بقوله : ولست له بند ، لست له بمثل ولا عدل ، وكل شيء كان ظييراً لشيء وشبيها فهو له ند ^(٩٧) ثم يسوق الروايات عن قال ذلك من السلف ..



● اهتمامه بالمذاهب النحوية :

كذلك نجد ابن جرير يتعرض كثيراً لمذاهب النحويين من البصريين والكوفيين في النحو والصرف ، ويوجه الأقوال ، تارة على المذهب البصري ، وأخرى على المذهب الكوفي ، فمثلا عند قوله تعالى في الآية (١٨) من سورة إبراهيم : « مثل الذين كفروا بربهم ، أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف » .. يقول ما نصه « اختلف أهل العربية في رافع « مثل » فقال بعض نحويي البصرة : إنما هو كأنه قال : ومما نقص عليكم مثل الذين كفروا ، ثم أقبل يفسره كما قال : مثل الجنة .. وهذا كثير . وقال بعض نحويي الكوفيين : إنما المثل للأعمال ، ولكن العرب تقدم الأسماء لأنها أعرف ، ثم تأتي بالخبر الذي تخبر عنه مع صاحبه ، ومعنى الكلام : مثل أعمال الذين كفروا بربهم كرماد ... الخ » ^(٩٨) .

وهكذا يكثر ابن جرير في مناسبات متعددة من الاحتكام إلى ما هو معروف من لغة العرب ، ومن الرجوع إلى الشعر القديم ليستشهد به على

(٩٨) تفسير ابن جرير ج ١ ص ١٢١

(٩٧) تفسير ابن جرير ج ١ ص ١٢٥

ما يقول ، ومن التعرض للمذاهب النحوية عند ما تمس الحاجة ، مما جعل الكتاب يحتوى على جملة كبيرة من المعالجات اللغوية والنحوية التى أكسبت الكتاب شهرة عظيمة .

والحق أن ما قدمه لنا ابن جرير فى تفسيره من البحوث اللغوية المتعددة والتى تعتبر كنزا ثميناً ومرجعاً مهماً فى بابها ، أمر يرجع إلى ما كان عليه صاحبنا من المعرفة الواسعة بعلوم اللغة وأشعار العرب ، معرفة لا تقل عن معرفته بالدين والتاريخ . ونرى أن تنبه هنا إلى أن هذه البحوث اللغوية التى عالجها ابن جرير فى تفسيره لم تكن أمراً مقصوداً لذاته ، وإنما كانت وسيلة للتفسير ، على معنى أنه يتوصل بذلك إلى ترجيح بعض الأقوال على بعض ، كما يحاول بذلك - أحياناً - أن يوفق بين ما صح عن السلف وبين المعارف اللغوية بحيث يزيل ما يتوهم من التناقض بينهما .



● معالجته للأحكام الفقهية :

كذلك نجد فى هذا التفسير آثاراً للأحكام الفقهية ، يعالج فيها ابن جرير أقوال العلماء ومذاهبهم ، ويخلص من ذلك كله برأى يختاره لنفسه ، ويرجحه بالأدلة العلمية القيمة ، فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية (٨) من سورة النحل : « **والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ، ويخلق ما لا تعلمون** » .. نجده يعرض لأقوال العلماء فى حكم أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ، ويذكر قول كل قائل بسنده . . . وأخيراً يختار قول من قال : إن الآية لا تدل على حرمة شئ ، من ذلك ، ووجه اختياره هذا فقال ما نصه : « والصواب من القول فى ذلك عندنا ما قاله أهل القول اثنان - وهو أن الآية لا تدل على الحرمة - وذلك أنه لو كان فى قوله - تعالى ذكره - « **لتركبوها** » .. دلالة على أنها لا تصلح إذ كانت للركوب للأكل ، لكان فى قوله : « **فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون** » (٩٩) .. دلالة على أنها لا تصلح إذ كانت للأكل والدفء للركوب . وفى إجماع الجميع

على أن ركوب ما قال تعالى ذكره « ومنها تاكلون » .. جائز حلال غير حرام ،
 دليل واضح على أن أكل ما قال « لتركبوها » .. جائز حلال غير حرام ،
 إلا بما نص على تحريمه ، أو وضع على تحريمه دلالة من كتاب أو وحى إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما بهذه الآية فلا يحرم أكل شيء . وقد
 وضع الدلالة على تحريم لحوم الحمر الأهلية بوحيه إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، وعلى البغال بما قد بينا في كتابنا كتاب الأطعمة بما أغنى عن
 إعادته في هذا الموضع ؛ إذ لم يكن هذا الموضع من مواضع البيان عن تحريم
 ذلك ، وإنما ذكرنا ما ذكرنا لئدل على أن لا وجه لقول من استدل بهذه الآية
 على تحريم لحم الفرس « اهـ (١٠٠) .



● خوضه في مسائل الكلام :

ولا يفوتنا أن تنبه على ما نلاحظه في هذا التفسير الكبير ، من تعرض
 صاحبه لبعض النواحي الكلامية عند كثير من آيات القرآن ، مما يشهد له
 بأنه كان عالماً ممتازاً في أمور العقيدة ، فهو إذا ما طبق أصول العقائد على
 ما يتفق مع الآية أفاد في تطبيقه ، وإذا ناقش بعض الآراء الكلامية اجاد في
 مناقشته ، وهو في جدله الكلامي وتطبيقه ومناقشته ، موافق لأهل السنة
 في آرائهم ، ويظهر ذلك جلياً في رده على القدرية في مسألة الاختيار .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في آخر سورة الفاتحة آية (٧)
 « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » .. نراه يقول ما نصه : « وقد ظن
 بعض أهل الغباء من القدرية أن في وصف الله جل ثناؤه النصارى بالضلال
 بقوله : « ولا الضالين » .. إضافة الضلال إليهم دون إضافة اضلالهم
 إلى نفسه ، وتركه وصفهم بأنهم المضللون كالذى وصف به اليهود أنه
 مغضوب عليهم ، دلالة على صحة ما قاله إخوانه من جهلة القدرية ، جهلا
 منه بسعة كلام العرب وتصاريف وجوهه . ولو كان الأمر على ما ظنه الغبي
 الذى وصفنا شأنه ، لوجب أن يكون كل موصوف بصفة أو مضاف إليه

فعل لا يجوز أن يكون فيه سبب لغيره ، وأن يكون كل ما كان فيه من ذلك من فعله ، ولوجب أن يكون خطأ قول القائل : تحركت الشجرة إذا حركتها الرياح ، واضطربت الأرض إذا حركتها الزلزلة ، وما أشبه ذلك من الكلام الذى يطول بإحصائه الكتاب . وفى قوله جل ثناؤه « حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم » (١٠١) .. وإن كان جريها بإجراء غيرها إياها ، ما يدل على خطأ التأويل الذى تأوله من وصفنا قوله فى قوله : « ولا الضالين » .. وإعائه أن فى نسبة الله جل ثناؤه الضلالة إلى من نسبها إليه من النصارى تصحيحاً لما ادعى المنكرون أن يكون الله جل ثناؤه فى أفعال خلقه بسبب من أجلها وجدت أفعالهم ، مع إبانة الله عز ذكره نصاً فى آى كثيرة من تنزيله : أنه المضل الهادى ، فمن ذلك قوله جل ثناؤه : « افرايت من اتخذ الهه هواه واضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ، أفلا تذكرون » (١٠٢) .. فأنبأ جل ذكره أنه المضل الهادى دون غيره ، ولكن القرآن نزل بلسان العرب على ما قدمنا البيان عنه فى أول الكتاب ، ومن شأن العرب إضافة الفعل إلى من وجد منه وإن كان مشيئة غير الذى وجد منه الفعل غيره ، فكيف بالفعل الذى يكتسبه العبد كسباً ، ويوجده الله جل ثناؤه عينا منشأة ، بل ذلك أخرى أن يضاف إلى مكتسبه كسباً له بالقوة منه عليه ، والاختيار منه له ، وإلى الله جل ثناؤه بإيجاد عينه وإنشائها تديراً » (١٠٣) ١ هـ .

وكثيراً ما نجد ابن جرير يتصدى للرد على المعتزلة فى كثير من آرائهم الاعتقادية ، فنراه مثلاً يجادلهم مجادلة حادة فى تفسيرهم العقلى التنزيهى للآيات التى ثبت رؤية الله عند أهل السنة ، كما نراه يذهب إلى ما ذهب إليه السلف من عدم صرف آيات الصفات عن ظاهرها ، مع المعارضة لفكرة التجسيم والتشبيه ، والرد على أولئك الذين يشبهون الله بالإنسان (١٠٤) .

(١٠٢) الجانية : ٢٢

(١٠١) يونس : ٢٢

(١٠٣) تفسير ابن جرير ج ١ ص ٦٤

(١٠٤) انظر ما كتبه على قوله تعالى فى الآية (٦٤) من سورة المائدة « وقالت اليهود يد

الله مفلوكة » الآية .. ج ٦ ص ١٩٢ وما بعدها ؛ وما كتبه على قوله تعالى فى الآية (٦٧) من سورة الزمر : « والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه » .. ج ٢٤ ص ١٦ وما بعدها .

... وهكذا نجد ابن جرير لم يقف كمفسر موقفاً بعيداً عن مسائل النزاع التي تدور حول العقيدة في عصره ، بل نراه يشارك في هذا المجال من الجدل الكلامي بنصيب لا يستهان به ، مع حرصه كل الحرص على أن يحتفظ بسنيته ضد وجوه النظر التي لا تتفق وتعاليم أهل السنة .

وبعد . . . فإن ما جمعه ابن جرير في كتابه من أقوال المفسرين الذين تقدموا عليه ، وما نقله لنا عن مدرسة ابن عباس ، ومدرسة ابن مسعود ، ومدرسة علي بن أبي طالب ، ومدرسة أبي بن كعب ، وما استفاده مما جمعه ابن جريج والسدي وابن إسحاق وغيرهم من التفاسير جعلت هذا الكتاب أعظم الكتب المؤلفة في التفسير بالماثور ، كما أن ما جاء في الكتاب من إعراب ، وتوجيهات لغوية ، واستنباطات في نواح متعددة ، وترجيح لبعض الأقوال على بعض ، كان نقطة التحول في التفسير ، ونواة لما وجد بعد من التفسير بالرأى ، كما كان مظهراً من مظاهر الروح العلمية السائدة في هذا العصر الذي يعيش فيه ابن جرير .

وفي الحق أن شخصية ابن جرير الأدبية والعلمية ، جعلت تفسيره مرجعاً مهماً من مراجع التفسير بالرواية ، فترجيحاته المختلفة تقوم على قطرات أدبية ولغوية وعلمية قيصة ، فوق ما جمع فيه من الروايات الأثرية المتكاثرة .

وعلى الإجمال فخير ما وصف به هذا الكتاب ما نقله الداودي عن أبي محمد عبد الله بن أحمد النرغاني في تاريخه حيث قال « فتم من كتبه - يعني محمد بن جرير - كتاب تفسير القرآن ، وجوده ، وبين فيه أحكامه ، وناسخه ومنسوخه ، ومشكله وغريبه ، ومعانيه ، واختلاف أهل التأويل والعلماء في أحكامه وتأويله ، وانصحيح لديه من ذلك ، وإعراب حروفه ، والكلام على الملحين فيه ، والقصص ، وأخبار الأمة والقيامة ، وغير ذلك مما حواه من الحكم والعجائب كلمة كلمة ، وآية آية ، من الاستعاذة ، وإلى أبي جاد ، فلو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب كل كتاب منها يحتوى على علم مفرد وعجيب مستفيض لفعل » اهـ (١٠٥) .

هذا وقد جاء في معجم الأدباء (ج ١٨ ص ٦٤ - ٦٥) وصف مسهب لتفسير ابن جرير ، جاء في آخره ما نصه « » وذكر فيه من كتب التفسير المصنفة عن ابن عباس خمسة طرق ، وعن سعيد بن جبير طريقين ، وعن مجاهد بن جبر ثلاثة طرق ، وعن الحسن البصري ثلاثة طرق ، وعن عكرمة ثلاثة طرق ، وعن الضحاك بن مزاحم طريقين ، وعن عبد الله بن مسعود طريقاً ، وتفسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وتفسير ابن جريج ، وتفسير مقاتل ابن حبان ، سوى ما فيه من مشهور الحديث عن المفسرين وغيرهم ، وفيه من المسند حسب حاجته إليه ، ولم يتعرض لتفسير غير موثوق به ، فإنه لم يدخل في كتابه شيئاً عن كتاب محمد بن السائب الكلبي ، ولا مقاتل بن سليمان ، ولا محمد بن عمر الواقدي ؛ لأنهم عنده أظناء والله أعلم . وكان إذا رجع إلى التاريخ والسير وأخبار العرب حكى عن محمد بن السائب الكلبي ، وعن ابنه هشام ، وعن محمد بن عمر الواقدي ، وغيرهم فيما يفتقر إليه ولا يؤخذ إلا عنهم .

وذكر فيه مجموع الكلام والمعاني من كتاب علي بن حمزة الكسائي ، ومن كتاب يحيى بن زيادة الفراء ، ومن كتاب أبي الحسن الأخفش ، ومن كتاب أبي علي قطرب ؛ وغيرهم مما يقتضيه الكلام عند حاجته إليه ، إذ كان هؤلاء هم المتكلمون في المعاني ، وعنهم يؤخذ معانيه وإعراجه ، وربما لم يسمهم إذا ذكر شيئاً من كلامهم ، وهذا كتاب يشتمل على عشرة آلاف ورقة أو دونها حسب سعة الخط أو ضيقه » اهـ .

كما نجد في معجم الأدباء أيضاً قبل ذلك بقليل ، ما يدل على أن الطبري أتم تفسيره هذا في سبع سنوات ، إملاء على أصحابه ، فقد جاء في الجزء (١٨ ص ٤٢) عن أبي بكر بن بالويه أنه قال « قال لي أبو بكر محمد بن إسحاق - يعني ابن خزيمة : بلغني أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير ؟ قلت : نعم ، كتبنا التفسير عنه إملاء ، قال : كله ؟ قلت : نعم ، قال : في أي سنة ؟ قلت : من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين . . . » الخ .

وبعد فأحسب أنني قد أفضت في الكلام عن هذا التفسير ، وتوسعت في الحديث عنه ، وأقول : إن السر في ذلك هو أن الكتاب يعتبر المرجع الأول والأهم للتفسير بالمأثور ، وتلك ميزة لا نعرفها لغيره من كتب التفسير بالرواية .

٢ - بحر العلوم - للسمرقندى

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو أبو الليث ، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندى الفقيه الحنفى . المعروف بإمام الهدى . تفقه على أبى جعفر الهندوانى ، واشتهر بكثرة الأقوال المفيدة ، والتصانيف المشهورة . ومن أهم تصانيفه تفسير القرآن المسمى ببحر العلوم ، والمعروف بتفسير أبى الليث السمرقندى ، وهو ما نحن بصددہ الآن ، وكتاب النوازل فى الفقه ، وخزانة الفقه فى مجلد وتنبیه الغافلين والبستان . وكانت وفاته رحمه الله سنة ٣٧٣ هـ (ثلاث وسبعين وثلاثمائة) وقيل سنة ٣٧٥ (خمس وسبعين وثلاثمائة) من الهجرة (١٠٦) .

* * *

● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

قال فى كشف الظنون « تفسير أبى الليث ، نصر بن محمد الفقيه السمرقندى الحنفى ، المتوفى سنة ٣٧٥ هـ (خمس وسبعين وثلاثمائة) ، وهو كتاب مشهور لطيف مفيد ، خرج أحاديثه الشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفى سنة ٨٥٤ (أربع وخمسين وثمانمائة) » ١ هـ (١٠٧)

وهذا التفسير مخطوط فى ثلاث مجلدات كبار ، وموجود بدار الكتب المصرية ، وتوجد منه نسختان مخطوطتان بمكتبة الأزهر . واحدة فى مجلدين والأخرى فى ثلاث مجلدات .

وقد رجعت إلى هذا التفسير وقرأت فيه كثيراً ، فوجدت مؤلفه قد قدم له بيان فى الحث على طلب التفسير وبيان فضله ، واستشهد على ذلك بروايات عن السلف ، رواها بإسناد إلهم ، ثم بين أنه لا يجوز لأحد أن يفسر القرآن برأيه من ذات نفسه ما لم يتعمم أو يعرف وجوه اللغة وأحوال التنزيل ، واستدل على حرمة التفسير بمجرد الرأى بأقوال رواها عن السلف بإسناده

(١٠٦) انظر طبقات المفسرين للداودى من ٢٢٧ .

(١٠٧) كشف الظنون ج ١ ص ٢٢٤

إليهم أيضاً ، ثم بين أن الرجل إذا لم يعلم وجوه اللغة وأحوال التنزيل ، فليتعلم التفسير ويتكلف حفظه ، ولا بأس بذلك على سبيل الحكاية .. وبعد أن فرغ من المقدمة شرع في التفسير .

تبعث هذا التفسير فوجدت صاحبه يفسر القرآن بالمأثور عن السلف ، فيسوق الروايات عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في التفسير ، ولكنه لا يذكر إسناده إلى من يروي عنهم ، ويندر سياقه للإسناد في بعض الروايات وقد لاحظت عليه أنه إذا ذكر الأقوال والروايات المختلفة لا يعقب عليها ولا يرجح كما يفعل ابن جرير الطبري — مثلاً — اللهم إلا في حالات نادرة أيضاً ، وهو يعرض للقراءات ولكن بقدر (١٠٨) ، كما أنه يحتكم إلى اللغة أحياناً ويشرح القرآن بالقرآن إن وجد من الآيات القرآنية ما يوضح معنى آية أخرى (١٠٩) كما أنه يروي من القصص الإسرائيلية ، ولكن على قلة وبدون تعقيب منه على ما يرويه . وكثيراً ما يقول : قال بعضهم كذا ، وقال بعضهم كذا ، ولا يعين هذا البعض . وهو يروي أحياناً عن الضعفاء فيخرج من رواية الكلبي ومن رواية أسباط عن السدي ، ومن رواية غيرهما ممن تكلم فيه ، ووجدته يوجه بعض إشكالات ترد على ظاهر النظم ثم يجيب عنها (١١٠) كما يعرض لموهم الاختلاف والتناقض في القرآن ويزيل هذا الإيهام (١١١) وبالجملة ، فالكتاب قيم في ذاته ، جمع فيه صاحبه بين التفسير بالرواية والتفسير بالدراية إلا أنه غلب الجانب النقلى فيه على الجانب العقلى ، ولهذا عددناه ضمن كتب التفسير المأثور .



-
- (١٠٨) ارجع اليه عند قوله تعالى في الآية (١٢٤) من سورة البقرة : « لا ينال عهدى الظالمين » ج ١ ص ٤٠ .
- (١٠٩) ارجع اليه عند قوله تعالى في الآية (٣٦) من سورة آل عمران : « وأننى أعيدها بك ولديتها من الشيطان الرجيم » ج ١ ص ٩٧ .
- (١١٠) ارجع اليه عند قوله تعالى في الآية (٢٨) من سورة البقرة : « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم » ج ١ ص ١٤ .
- (١١١) ارجع اليه عند قوله تعالى في الآية (٢٩) من سورة البقرة : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات » .. الآية .. ج ١ ص ٢٥ .

٣ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن - للثعلبي

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري المقرئ ، المفسر . كان حافظاً واعظاً ، رأساً في التفسير والتعريب ، متين الديانة . قال ابن خلكان : « كان أوحده زمانه في علم التفسير ، وصنف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفاسير » (١١٢) . وقال ياقوت في معجم الأدباء : « أبو إسحاق الثعلبي ، المقرئ ، المفسر ، الواعظ ، الأديب ، الثقة ، الحافظ ، صاحب التصانيف الجليلة : من التفسير الحاوي أنواع الفرائد من المعاني والإشارات ، وكلمات أرباب المتشائق ووجوه الإعراب والقراءات .. » (١١٣) . وله من المؤلفات كتاب **التراجم في قصص الأنبياء** صلوات الله عليهم أجمعين ، وله غير ذلك من المؤلفات . ونقل السمعاني عن بعض العلماء أنه يقال له الثعلبي والثعالبي ، وهو لقب له ونيس بنسب . وذكره عبد الغفار بن إسماعيل الفارسي في كتاب سياق تاريخ نيسابور ، وأثنى عليه ، وقال : هو صحيح النقل موثوق به . حدث عن أبي طاهر بن خزيمة والإمام أبي بكر بن مهران المقرئ . وعنه أخذ أبو الحسن الواحدي التفسير وأثنى عليه ، وكان كثير الحديث كثير الشيوخ . ولكن هناك من العلماء من يرى أنه لا يوثق به ، ولا يصح نقله . وسنذكر بعض من يرى ذلك فيه ومقالاتهم عند الكلام عن تفسيره . هذا .. وقد توفي الثعلبي رحمه الله سنة ٤٢٧ هـ (سبع وعشرين وأربعمائة) . فرحمه الله وأرضاه (١١٤) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

ألقى مؤلف هذا التفسير ضوءاً عليه في مقدمته ، وأوضح فيها عن منهجه وطريقته التي سلكها فيه فذكر أولاً اختلافه منذ الصفر إلى العلماء ،

(١١٢) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٧ - ٢٨

(١١٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ٢٧

(١١٤) يراجع في ترجمته معجم الأدباء ج ٥ ص ٣٦ - ٣٨ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٢ ،

وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

واجتهاده في الاقتباس من علم التفسير الذي هو أساس الدين ورأس العلوم الشرعية ، ومواصلته ظلام الليل بضوء الصباح بعزم أكيد وجهد جهيد ، حتى رزقه الله ما عرف به الحق من الباطل ، والمفضول من الفاضل ، والحديث من القديم ، والبدعة من السنة ، والحجة من الشبهة ، وظهر له أن المصنفين في تفسير القرآن فرق على طرق مختلفة :

فرقة أهل البدع والأهواء ، وعدمهم الجبائي والرماني .

وفرقة من ألفوا فأحسنوا ، إلا أنهم خلطوا بأباطيل المبتدعين بأقاويل السلف الصالحين ، وعد منهم أبا بكر القفال .

وفرقة اقتصر أصحابها على الرواية والنقل دون الدراية والنقد ، وعد منهم أبا يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي .

وفرقة حذف الإسناد الذي هو الركن والعماد ، ونقلت من الصحف والدفاتر ، وحررت على هوى الخواطر ، وذكرت الغث والسمين ، والواهي والميتين ، قال : وليسوا في عداد العلماء ، فصنت الكتاب عن ذكرهم .

وفرقة حازوا قصب السبق ، في جودة التصنيف والحدق . غير أنهم طولوا في كتبهم بالمعادات ، وكثرة الطرق والروايات ، وعد منهم ابن جرير الطبري .

وفرقة جردت التفسير دون الأحكام ، وبيان الحلال والحرام ، والحل عن الغوامض والمشكلات ، والرد على أهل الزيغ والشبهات ، كمشايع السلف الماضين ، مثل مجاهد والسدي والكلبي .

ثم بين أنه لم يعثر في كتب من تقدمه على كتاب جامع مذهب يعتمد .. ثم ذكر ما كان من رغبة الناس إليه في إخراج كتاب في تفسير القرآن وإجابته لمطلوبهم ، رعاية منه لحقوقهم ، وتقرباً به إلى الله . . ثم قال : فاستخرت الله تعالى في تصنيف كتاب ، شامل ، مذهب ، ملخص ، مفهوم ، منظوم ، مستخرج من زهاء مائة كتاب مجموعات مسموعات . سوى ما التقطته من التعليقات والأجزاء المتفرقات ، وتلقفته عن أقوام من المشايخ الأثبات ، وهم قريب من ثلاثمائة شيخ ، نسقته بأبلغ ما قدرت عليه من الإيجاز والترتيب . ثم قال :

وخرجت فيه الكلام على أربعة عشر نحواً : البسائط والمقدمات ، والعدد والتنزلات ، والقصص والنزولات ، والوجوه والقراءات ، والعلل والاحتجاجات ، والعربية واللغات ، والإعراب والموازنات ، والتفسير والتأويلات ، والمعاني والجهات ، والغوامض والمشكلات ، والأحكام والفقهيات ، والحكم والإشارات ، والفضائل والكرامات ، والأخبار والمتعلقات ، أدرجتها في أثناء الكتاب بحذف الأبواب ، وسميته : كتاب الكشف والبيان عن تفسير القرآن .. ثم ذكر في أول الكتاب أسانيده إلى من يروى عنهم التفسير من علماء السلف ، واكتفى بذلك عن ذكرها أثناء الكتاب ، كما ذكر أسانيده إلى مصنفات أهل عصره - وهي كثيرة - وكتب الغريب والمشكل والقراءات ، ثم ذكر باباً في فضل القرآن وأهله ، وباباً في معنى التفسير والتأويل ، ثم شرع في التفسير .

عُثِرَ على هذا التفسير بمكتبة الأزهر فوجدته مخطوطاً غير كامل ، وجدت منه أربع مجلدات ضخام - الأول والثاني والثالث والرابع - . والرابع ينتهي عند أواخر سورة الفرقان ، وباقي الكتاب مفقود لم أعثر عليه بحال .

قرأت في هذا التفسير فوجدته يفسر القرآن بما جاء عن السلف ، مع اختصاره للأسانيد ، اكتفاء بذكرها في مقدمة الكتاب ، ولاحظت عليه أنه يعرض للمسائل النحوية ويخوض فيها بتوسع ظاهر ، فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٩٠) من سورة البقرة : « بَشِمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ إِنْ يَكْفُرُوا بِمَا نَزَّلَ اللَّهُ » .. الآية ، نجده يتوسع في الكلام على نعم وبش ويفيض في ذلك (١١٥) .

كما أنه يعرض لشرح الكلمات اللغوية وأصولها وتصاريحها ، ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي ، فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٧١) من سورة البقرة : « وَمِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءً » .. الآية ، نجده يحلل كلمة « ينق » تحليلاً دقيقاً ويصرفها على وجوهها كلها (١١٦) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٧٣) من السورة نفسها
« فمن اضطر غير باغ ولا عاد » .. الآية ، تجده يحلل لفظ البغى ويتكلم
عن أصل المادة بتوسع (١١٧) :

ومما لاحظته على هذا التفسير أنه يتوسع في الكلام عن الأحكام الفقهية
عندما يتناول آية من آيات الأحكام ، فتراه يذكر الأقوال والخلافات والأدلة
ويعرض للمسألة من جميع نواحيها ، إلى درجة أنه يخرج عما يراد من الآية ،
انظر إليه عندما يعرض لقوله تعالى في الآية (١١) من سورة النساء
« يوصيكم الله في أولادكم » الآية ، تجده يفيض في الكلام عما يفعل
بتركه الميت بعد موته ، ثم يذكر جملة الورثة والسهام المحددة ، ومن فرضه
الرابع ، ومن فرضه الثمن ، والثلاثان ، والثالث ، والسادس .. وهكذا ، ثم
يعرض لنصيب الجد والجدة والجندات ، ثم يقول بعد هذا : فصل في بساط
الآية ، وفيه يتكلم عن نظام الميراث عند الجاهلية وقبل مبعث الرسول (١١٨) .

وارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٤) من سورة النساء
« فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة » .. تجده قد توسع
في نكاح المتعة وتعرض لأقوال العلماء ، وذكر أدلتهم بتوسع ظاهر (١١٩) .

وارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣١) من سورة النساء
« ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم » الآية ، تجده
يقول : « فصل » في أقاويل أهل التأويل في عدد الكبائر ، مجموعة من الكتاب
والسنة ، مقرونة بالدليل والحجة .. ثم يسردها جميعاً ويذكر أدلتها على
وجه التفصيل (١٢٠) .

وارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٤٣) من سورة النساء
« وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » .. الآية ، تجده يعرض لأقوال
السلف في معنى اللبس والملازمة .. ثم يقول : واختلف الفقهاء في حكم
الآية على خمسة مذاهب ، ويتوسع على الخصوص في بيان مذهب الشافعي

(١١٨) الجزء الأول ص ٩١

(١٢٠) الجزء الثاني ص ١١٠ - ١١٢

(١١٧) الجزء الأول ص ١٢٥

(١١٩) الجزء الثاني ص ١٠٢ - ١٠٤

ويسرد أدلته ، ويذكر تفصيل كيفية الملامسة عنده ، كما يعرض لأقوال العلماء في التيمم ومذاهبهم وأدلتهم بتوسع ظاهر عندما يتكلم عن قوله تعالى : « فتيمّموا صعيداً طيباً » (١٢١) ..

وهكذا يتطرق الكتاب إلى نواح علمية متعددة ، في إكثار وتطويل يكاد يخرج به عن دائرة التفسير بالمأثور .

ثم إن هناك ناحية أخرى يمتاز بها هذا التفسير ، هي التوسع إلى حد كبير في ذكر الإسرائيليات بدون أن يتعقب شيئاً من ذلك أو ينبه على ما فيه رغم استبعاده وغرابته ، وقد قرأت فيه قصصاً إسرائيلية نهاية في الغرابة .

ويظهر لنا أن الثعلبي كان مولعاً بالأخبار والقصص إلى درجة كبيرة ؛ بدليل أنه ألف كتاباً يشتمل على قصص الأنبياء ، ولو أنك رجعت إليه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٠) من سورة الكهف : « اذ اوى الفتية الى الكهف » .. الآية ، لوجدته يروي عن السدي ووهب وغيرهما كلاماً طويلاً في أسماء أصحاب الكهف ، وعددهم ، وسبب خروجهم إليه ، ولوجدته يروي عن كعب الأحبار ، ما جرى لهم مع الكلب حين تبعهم إلى الغار ، ولعجبت حين تراه يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من ربه رؤية أصحاب الكهف فأجابه الله بأنه لن يراهم في دار الدنيا ، وأمره بأن يبعث لهم أربعة من خيار أصحابه ليبلغوهم رسالته .. إلى آخر القصة التي لا يكاد العقل يصدقها (١٢٢) .

ثم ارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٩٤) من سورة الكهف أيضاً : « ... ان ياجوج وماجوج مفسدون في الارض » .. الآية ، تجده قد أطلال وذكر كلاماً لا يمكن أن يقبل بحال ؛ لأنه أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة (١٢٣) .

ثم ارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى : في الآية (٢٧) من سورة مريم « فأتت به قومها تحمله » .. الآية ، تجده يروي عن السدي ووهب وغيرهما قصصاً كثيراً ، وأخباراً في نهاية الغرابة والبعد (١٢٤) .

(١٢٢) الجزء الرابع ص ١٢١ - ١٢٥

(١٢١) الجزء الثاني ص ١٢٥ - ١٣٦

(١٢٤) الجزء الرابع ص ١٤٧ - ١٤٩

(١٢٣) الجزء الرابع ص ١٤٠ - ١٤٣

ثم إن الثعلبي لم يتحرر الصحة في كل ما ينقل من تفاسير السلف ، بل نجده - كما لاحظنا عليه وكما قال السيوطي في الاتقان (١٢٥) - يكثر من الرواية عن السدي الصغير عن الثعلبي عن أبي صالح عن ابن عباس .

كذلك نجده قد وقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين من الاغترار بالأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن سورة سورة ، فروى في نهاية كل سورة حديثاً في فضلها منسوباً إلى أبي بن كعب ، كما انفرد بكثير من الأحاديث الموضوعة على السنة النبوية فسود بها كتابه دون أن يشير إلى وضعها واختلافها . وفي هذا ما يدل على أن الثعلبي لم يكن له باع في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها

هذا .. وإن الثعلبي قد جر على نفسه وعلى تفسيره بسبب هذه الكثرة من الإسرائيليات ، وعدم الدقة في اختيار الأحاديث ، اللوم المرير والنقد اللاذع من بعض العلماء الذين لاحظوا هذا العيب على تفسيره ، فقال ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير (١٢٦) « والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين ، وكان حاطب ليل ، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع » وقال أيضاً في فتاواه (١٢٧) - وقد سئل عن بعض كتب التفسير : وأما الواحدى فإنه تلميذ الثعلبي ، وهو أخبر منه بالعريية ، لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليداً لغيره وتفسيره وتفسير الواحدى البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جلية ، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها . اهـ .

ومن يقرأ تفسير الثعلبي يعلم أن ابن تيمية لم يتقول عليه ، ولم يصفه إلا بما هو فيه .

وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة (١٢٨) عند الكلام عن الواحدى المفسر « ولم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث ، بل في تفسيرهما - وخصوصاً الثعلبي - أحاديث موضوعة وقصص باطلة » اهـ .

~~والحق أن الثعلبي رجل قليل العلم في الحديث ، بل ولا يكون قاصياً~~

عليه إذا قلت إنه لا يستطيع أن يميز الحديث الموضوع من غير الموضوع ، وإلا لما روى في تفسيره أحاديث الشيعة الموضوعة على علي ، وأهل البيت ، وغيرها من الأحاديث التي اشتهر وضعها ، وحذر العلماء من روايتها .

والعجب أن الثعلبي بعد هذا كله يعيب كل كتب التفسير أو معظمها ، حتى كتاب محمد بن جرير الطبري الذي شهد له خلق كثير ، وليته إذا ادعى في مقدمة تفسيره أنه لم يعثر في كتب من تقدمه من المفسرين على كتاب جامع مذهب يعتمد ، أخرج لنا كتابه خالياً مما عاب عليه المفسرين . . ليته فعل ذلك .. إذن لكان قد أراحنا وأراح الناس من هذا الخلط والخطب الذي لا يخلو منه موضع من كتابه .

٤ - معالم التنزيل - للبغوي

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف معالم التنزيل هو أبو محمد ، الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء (١٢٩) البغوي (٢٠) ، الفقيه ، الشافعي ، المحدث ، المفسر ، الملقب بمحيي السنة وركن الدين . تفقه البغوي على القاضي حسين وسمع الحديث منه ، وكان تقياً ، ورعاً ، زاهداً ، قانعاً ، إذا ألقى الدرس لا يلقى إلا على طهارة ، وإذا أكل لا يأكل إلا الخبز وحده ، ثم عدل عن ذلك فصار يأكل الخبز مع الزيت . توفي رحمه الله في شوال سنة ٥١٠ هـ (عشر وخمسمائة من الهجرة) بمرور روز وقد جاوز الثمانين ، ودفن عند شيخه القاضي حسين بمقبرة الطالقاني .

(١٢٩) الفراء نسبة إلى غل الفراء ويجمعها .

(٢٠) البغوي نسبة إلى بلدة بغراسان بين مرو وهراة يقال لها بغ ، وبغشور ، وهذه

النسبة شاذة على خلاف الأصل . . قاله السمعاني في كتاب الانساب .

● مبلغه من العلم :

كان البغوي إماماً في التفسير ، إماماً في الحديث ، إماماً في الفقه ، وعده التاج السبكي من علماء الشافعية الأعلام ، وقال : كان إماماً جليلاً ، ورعاً زاهداً فقيهاً ، محدثاً مفسراً ، جامعاً بين العلم والعمل ، سالكا سبيل السلف وصنف في تفسير كلام الله تعالى ، وأوضح المشكلات من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى الحديث واعتنى بدراسته ، وصنف كتباً كثيرة ، فمن تصانيفه : معالم التنزيل في التفسير ، وهو الذي ترجمنا له ، وسنتكلم عنه ، وشرح السنة في الحديث ، والمصابيح في الحديث أيضاً ، والجمع بين الصحيحين ، والتهذيب في الفقه ، وغير ذلك ، وقد بورك له في تصانيفه ورزق فيها القبول لحسن نيته (١٢١) .



● التعريف بمعالم التنزيل وطريقة مؤلفه فيه :

قال في كشف الظنون (١٢٢) « معالم التنزيل في التفسير ، للإمام محيي السنة ، أبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي المتوفى سنة ٥١٦ (ست عشرة وخمسمائة) (١٢٣) ، وهو كتاب متوسط ، نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، واختصره الشيخ تاج الدين أبو نصرى عبد الوهاب بن محمد الحسيني المتوفى سنة ٨٧٥ (خمس وسبعين ومائة) » اهـ .

ووصفه في الخازن في مقدمة تفسيره بأنه « من أجل المصنفات في علم التفسير وأعلامها ، وأنبأها وأسناها ، جامع للصحيح من الأقاويل ، عار عن الشبه والتصحيف والتبديل ، محلى بالأحاديث النبوية ، مطرز بالأحكام الشرعية ، موشى بالقصص الغريبة ، وأخبار الماضين العجيبة ، مرصع بأحسن

(١٢١) انظر طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٢ ، ووفيات الأعيان ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، والطبقات الكبرى لابن السبكي ج ٤ ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(١٢٢) الجزء الثاني ص ٢٨٥

(١٢٣) هكذا قال ، والصحيح ما قدم ، وكثيراً ما يغفل صاحب كشف الظنون في تعيين التواريخ .

الإشارات ، مخرج بأوضح العبارات ، مفرغ في قالب الجمال بأفصح مقال « اهـ .

وقال ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير (١٣٤) « والبغوى تفسيره مختصر من الثعلبي ، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة » اهـ .

وقال في فتاواه (١٣٥) - وقد سئل عن ~~في التفسير أقرب إلى الكتاب والسنة~~ ~~الرمضاني~~ : أم القرطبي : أم البغوي : أم غير هؤلاء - : « وأما التفسير الثلاثة المستول عنها ، فأما ~~الرمضاني~~ ~~والقرطبي~~ ~~والبغوي~~ ، فالحذف منه الأحاديث الموضوعة ~~والبدع~~ ، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي ، وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه ، وحذف أشياء غير ذلك » اهـ .

وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ٥٨) : « وقد ~~يجد فيه~~ - يعني معالم التنزيل - من ~~الحكايات ما يفسدكم بنفسه~~ ~~وضعه~~ » اهـ .

وقد طبع هذا التفسير في نسخة واحدة مع تفسير ابن كثير القرشي الدمشقي ، كما طبع مع تفسير الخازن ، وقد قرأت فيه فوجدته يتعرض لتفسير الآية بلفظ سهل موجز ، وينقل ما جاء عن السلف في تفسيرها ، وذلك بدون أن يذكر السند ، يكتفى في ذلك بأن يقول مثلاً : قال ابن عباس كذا وكذا ، وقال مجاهد كذا وكذا ، وقال عطاء كذا وكذا ، والسر في هذا هو أنه ذكر في مقدمة تفسيره إسناده إلى كل من يروي عنهم . وبين أن له طرقاً سواها تركها اختصاراً . ثم إنه إذا روى عن ذكر أسانيدهم إليهم بإسناد آخر غير الذي ذكره في مقدمة تفسيره فإنه يذكره عند الرواية ، كما يذكر إسناده إذا روى عن غير من ذكر أسانيدهم إليهم من الصحابة والتابعين ، كما أنه - بحكم كونه من الحفاظ المتقنين للحديث - كان يتحرى الصحة فيما يسنده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويعرض عن المناكير ومالا تعلق له بالتفسير ، وقد أوضح هذا في مقدمة كتابه فقال : « وما ذكرت من أحاديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثناء الكتاب على وفاق آية أو بيان حكم فإن الكتاب يطلب بيانه من السنة . وعليها مدار الشرع وأمور الدين - فهي من الكتب المسموعة للحفاظ وأئمة الحديث ، وأعرضت عن ذكر المناكير وما لا يليق بحال التفسير » اهـ (١٣٦) .

~~وقد لاحظت على هذا التفسير أنه يروى عن الكلبي وغيره من الصحابة .~~
كما لاحظت أنه يتعرض للقراءات ، ولكن بدون إسراف منه في ذلك ، كما أنه يتحاشى ما ولع به كثير من المفسرين من مباحث الإعراب ، وثكت البلاغة ، والاستطراد إلى علوم أخرى لا صلة لها بعلم التفسير ، وإن كان في بعض الأحيان يتطرق إلى الصناعة النحوية ضرورة الكشف عن المعنى ، ولكنه مقل لا يكثر . ووجدته يذكر أحيانا بعض الإسرائيليات ولا يعقب عليها (١٣٧) ووجدته يورد بعض إشكالات على ظاهر النظم ثم يجيب عنها (١٣٨) ، كما وجدته ينقل الخلاف عن السلف في التفسير ويذكر الروايات عنهم في ذلك ، ولا يرجح رواية على رواية ، ولا يضعف رواية ويصحح أخرى .

~~وهي العموم فالكتاب في جلته أحسن وأسلم من كثير من كتب التفسير بالخصوص وهو متداول بين أهل العلم .~~



هـ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لابن عطية

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي (١٣٩) الحافظ القاضي . ولى القضاء بمدينة المرية بالأندلس

(١٣٦) الجزء الأول من ١

(١٣٧) انظر ما ذكره في قصة هاروت وماروت ، وانظر ما رواه عن الضحاك وغيره عند تفسيره

لقوله تعالى في الآية (٢٥١) من سورة البقرة : « وقتل داوود جالوت » ج ١ ص ٦٠٤ - ٦٠٩ .

(١٣٨) انظر ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١١٧) من سورة البقرة : « وإذا قضى

أمراً فأنما يقول له من فيكون » ج ١ ص ٢٩٤ .

(١٣٩) اقتصرنا هنا على ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ج ١ ص ٩ ، وقد راجعت بعض

الكتب فوجدت الاختلاف في ذكر نسبه كثيراً ، ففي الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب =

ولما تولى توخى الحق وعدل فى الحكم وأعز الخطة . ويقال : إنه قصد مرسية بالمغرب ليتولى قضاءها ، فصد عن دخولها ، وصرف منها إلى الرقة بالمغرب ، واعتدى عليه رحمه الله ، وكان مولده سنة إحدى وثمانين وأربعمائة . وتوفى بالرقة سنة ست وأربعين وخمسمائة من الهجرة ، وقيل غير ذلك .



● مكانته العلمية :

نشأ القاضى أبو محمد بن عطية فى بيت علم وفضل ، فأبوه أبو بكر غالب ابن عطية ، إمام حافظ ، وعالم جليل . رحل فى طلب العلم وتفقه على العلماء . وجده عطية أنسل كثيرا لهم قدر وفيهم فضل ، فلا عجب إذن أن يشبه الفرع أصله .

كان أبو محمد بن عطية غاية فى الدهاء والذكاء وحسن الفهم وجلالة التصرف ، شغوفا باقتناء الكتب ، وكان على مبلغ عظيم من العلم ، فكان فقيهاً جليلاً ، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، نحويًا لغويًا ، أديباً شاعراً ، مفيداً ضابطاً ، سنياً فاضلاً . وصفه صاحب قلائد العقيان بالبراعة فى الأدب ، والنظم ، والنثر وذكر شيئاً من شعره ، ووصفه أبو حيان فى مقدمة البحر المحيط بأنه « أجل من صنف فى علم التفسير ، وأفضل من تعرض فيه للتنقيح والتحرير » (١٤٠)

روى عن أبيه ، وأبى على الغساني ، والصفدى . وروى عنه أبو بكر ابن أبى حمزة ، وأبو القاسم بن حبش ، وأبو جعفر بن مضاء ، وغيرهم .

« عبد الحق غالب بن عبد الرحمن بن عبد الرؤوف تمام بن عطية بن خالد بن عطية بن خالد ابن خفاف بن أسلم بن مكرم المحاربى يكنى أبو محمد من ولد زيد بن محارب بن حفصة بن قيس فيلان من مضر » ١ هـ .

وفى بغية الوعاة فى طبقات النحاة « عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم ، وقيل عبد الرحمن ابن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية الفرناطى ، صاحب التفسير ، الامام أبو محمد ٢ هـ .

وفى كشف الظنون عند التعريف بكتابه الحرر الوجيز « أبو محمد عبد الحق بن أبى بكر ابن غالب بن عطية الفرناطى » ، وفيه أيضاً « أبو محمد عبد الله بن عبد الحق » ١ هـ .

(١٤٠) البحر المحيط ج ١ ص ٩ .

وقد خلف من المؤلفات كتاب التفسير ، المسمى بالمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، وهو الكتاب الذي ترجمنا له وسنتكلم عنه ، كما ألف برنامجاً ضمنه مروياته وأسماء شيوخه ، وقد حرر هذا الكتاب وأجاد فيه .

وعلى الجملة ، فالقاضي أبو محمد بن عطية عالم له شهرته العلمية في نواح مختلفة ، وقد عده ابن فرحون في الديباج المذهب من أعيان مذهب المالكية ، كما عده السيوطي في بغية الوعاة من شيوخ النحو وأساطين النحاة (١٤١) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

تفسير ابن عطية المسمى « بالمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز » تفسير له قيمته العالية بين كتب التفسير وعند جميع المفسرين ، وذلك راجع إلى أن مؤلفه أضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقة ، ورواجاً ، وقبولاً . وقد لخصه مؤلفه - كما يقول ابن خلدون في مقدمته - من كتب التفاسير كلها - أي تفاسير المنقول - وتحرى ما هو أقرب إلى الصحة منها ، ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب والأندلس ، حسن النحى « (١٤٢) .

والحق أن ابن عطية أحسن في هذا التفسير وأبدع ، حتى طار صيته كل مطار ، وصار أصدق شاهد لمؤلفه بإمامته في العربية وغيرها من النواحي العلمية المختلفة ومع هذه الشهرة الواسعة لهذا الكتاب فإنه لا يزال مخطوطاً إلى اليوم ، وهو يقع في عشر مجلدات كبار ، ويوجد منه في دار الكتب المصرية أربعة أجزاء فقط : الجزء الثالث ، والخامس ، والثامن ، والعاشر . وقد رجعت إلى هذه الأجزاء وقرأت منها ما شاء الله أن أقرأ ، فوجدت المؤلف يذكر الآية ثم يفسرها بعبارة عذبة سهلة ، ويورد من التفسير المأثور ويختار منه في غير إكثار ، وينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً ، ويناقش المنقول

(١٤١) انظر ترجمة ابن عطية في الديباج المذهب في أعيان المذهب ص ١٧٤ ، وفي بغية الوعاة في طبقات النحاة للسيوطي ص ٢٩٥ .
(١٤٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٦١ .

عنه أحيانا ، كما يناقش ما ينقله عن غير ابن جرير ويرد عليه . وهو كثير الاستشهاد بالشعر العربي ، معنى بالشواهد الأدبية للعبادات ، كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عندما يوجه بعض المعاني ، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية ، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات وينزل عليها المعاني المختلفة .

ونجد أبا حيان في مقدمة تفسيره يعقد مقارنة بين تفسير ابن عطية وتفسير الزمخشري فيقول : « وكتاب ابن عطية أنقل ، وأجمع ، وأخلص ، وكتاب الزمخشري أخص ، وأغوص » (١٤٣) .

ونجد ~~ابن تيمية~~ يعقد مقارنة بين الكتاين - كتاب ابن عطية وكتاب الزمخشري - في فتاواه فيقول : « وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري ، وأصح نقلاً وبحثاً ، وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها ، بل هو خير منه بكثير ، بل لعله أرجح هذه التفاسير » اهـ (١٤٤) . كما يعقد مثل هذه المقارنة في مقدمته في أصول التفسير فيقول : « وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة ، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري ، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير الماثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل ، فإنه كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري - وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدراً - ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال ، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين ، وإنما يعنى بهم طائفة من أهل الكلام الذين غرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم ، وإن كان أقرب إلى السنة من المعتزلة » (١٤٥) .

وأنا في أثناء قراءتي في هذا التفسير ، رأيت ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٦) من سورة يونس « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » . . يقول ما نصه : « قالت فرقة هي الجمهور : الحسنى : الجنة . والزيادة : النظر إلى الله عز وجل ، وروى في ذلك حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، رواء صهيب ، وروى هذا القول عن أبي بكر الصديق ، وحذيفة ، وأبي موسى الأشعري .. » ثم يقول : « وقالت فرقة : الحسنى هي الحسنة ، والزيادة

(١٤٣) تفسير البحر المحيط ج ١ ص ١٠ .

(١٤٤) فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٩٤ .

(١٤٥) مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ٢٢ .

هي تضعيف الحسنات إلى سبعمائة « فروتها حسب ما روى في نص الحديث وتفسير قوله تعالى : « يضاعف لمن يشاء » (١٤٦) .. ، وهذا قول يعضده النظر ، ولولا عظم القائلين بالقول الأول لترجح هذا القول .. ثم يأخذ في ذكر طرق الترجيح للقول الثاني .

~~وهذا يدلنا على أنه يميل إلى ما قيل إليه المعتزلة ، أو على الأقل يقدر~~
ما ذهبت إليه المعتزلة في مسألة الرؤية وإن كان يحترم مع ذلك رأى الجمهور . ولعل مثل هذا التصرف من ابن عطية هو الذي جعل ابن تيمية يحكم عليه بحكمه السابق .



٦ - تفسير القرآن العظيم - لابن كثير

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو الإمام الجليل الحافظ ، عماد الدين ، أبو الفداء ، إسماعيل بن عمرو بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع البصرى ثم الدمشقى ، الفقيه الشافعى ، قدم دمشق وله سبع سنين مع أخيه بعد موت أبيه . سمع من ابن الشحنة ، والآمدى ، وابن عساكر ، وغيرهم ، كما لازم المزى وقرأ عليه تهذيب الكمال ، وصاهره على ابنته . وأخذ عن ابن تيمية ، وفتن بحبه ، وامتنح بسببه . وذكر ابن قاضى شعبة في طبقاته : أنه كانت له خصوصية بابن تيمية ، ومناخلة عنه ، وأتباع له في كثير من آرائه ، وكان يفتى برأيه في مسألة الطلاق وامتنح بسبب ذلك وأوذى .

وقال الداودى في طبقات المفسرين : « كان قدوة العلماء والحفاظ ، وعمدة أهل المعانى والألفاظ ، ولى مشيخة أم الصالح بعد موت الذهبى - وبعد موت السيكي مشيخة الحديث الأشرفية مدة يسيرة ، ثم أخذت منه » اهـ (١٤٧) .

وكان مولده سنة ٧٠٠ هـ (سبعمائة) أو بعدها بقليل وتوفي في شعبان

سنة ٧٧٤ هـ (أربع وسبعين وسبعمائة من الهجرة) ، ودفن بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية ، وكان قد كف بصره في آخر عمره .. رحمه الله رحمة واسعة .

* * *

● مكانته العلمية :

كان ابن كثير على مبلغ عظيم من العلم ، وقد شهد له العلماء بسعة علمه ، وغزارة مادته ، خصوصا في التفسير والحديث والتاريخ . قال عنه ابن حجر « اشتغل بالحديث مطالعة في متونه ورجاله ، وجمع التفسير ، وشرع في كتاب كبير في الأحكام لم يكمل ، وجمع التاريخ الذي سماه البداية والنهاية ، وعمل طبقات الشافعية ، وشرع في شرح البخاري .. وكان كثير الاستحضار حسن المفاكهة ، وصارت تصانيفه في البلاد في حياته ، وانتفع بها الناس بعد وفاته ، ولم يكن على طريق المحدثين في تحصيل العوالي ، وتميز العالي من النازل ، ونحو ذلك من فنونهم ، وإنها هوس ~~على النازل~~ ، وقد اختصر مع ذلك كتاب ابن الصلاح ، وله فيه فوائد » . وقال الذهبي عنه في المعجم المختص « الإمام المفتي ، المحدث البارع ، فقيه متفنن ، محدث متقن ، مفسر نقال ، وله تصانيف مفيدة » ، وذكره صاحب شذرات الذهب فقال : « كان كثير الاستحضار ، قليل النسيان ، جيد الفهم » ، وقال ابن حبيب فيه : « زعيم أرباب التأويل ، سميع وجمع وصنف ، وأطرب الأسماع بالفتوى وشنف ، وحدث وأفاد ، وطارت أوراق فتاويه في البلاد ، واشتهر بالضبط والتحجير ، و انتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير » وقال فيه أحد تلاميذه ابن حجي : « أحفظ من أدركناه لمتون الحديث ، وأعرفهم بجهلنا ورجالها ، وصحيحها ومقيمها ، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك . وما أعرف أني اجتمعت به على كثرة ترددي عليه إلا واستفدت منه » .

وعلى الجسلة ، فعلم ابن كثير يتجلى بوضوح لمن يقرأ تفسيره أو تاريخه ، وهما من خير ما ألف ، وأجود ما أخرج للناس (١٤٨) .

* * *

(١٤٨) انظر ترجمة ابن كثير في العدد الكائن في اعيان الامة الثامنة ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ، وفي شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، وفي طبقات المقرين للداودي ص ٢٢٧ .

● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

تفسير ابن كثير من أشهر ما دون في التفسير المأثور ، ويعتبر في هذه الناحية الكتاب الثاني بعد كتاب ابن جرير . اعتنى فيه مؤلفه بالرواية عن مفسري السلف ، ففسر فيه كلام الله تعالى بالأحاديث والآثار مسندة إلى أصحابها ، مع الكلام عما يحتاج إليه جرحاً وتعديلاً . وقد طبع هذا التفسير مع معالم التفسير للبغوي ، ثم طبع مستقلاً في أربعة أجزاء كبار (١٢٩) .

وقد قدم له مؤلفه بمقدمة طويلة هامة ، تعرض فيها لكثير من الأمور التي لها تعلق واتصال بالقرآن وتفسيره ، ولكن ~~أغلب هذه المقدمة~~ ~~ينص من كلام شيخنا ابن تيمية~~ الذي ذكره في مقدمته في أصول التفسير .

ولقد قرأت في هذا التفسير فوجده يمتاز في طريقته بأنه يذكر الآية ، ثم يفسرها بعبارة سهلة موجزة ، وإن أمكن توضيح الآية بآية أخرى ذكرها وقارن بين الآيتين حتى يتبين المعنى ويظهر المراد ، وهو شديد العناية بهذا النوع من التفسير الذي يسمونه تفسير القرآن بالقرآن ، وهذا الكتاب أكثر ما عرف من كتب التفسير عمداً للآيات المتشابهة في المعنى الواحد .

ثم بعد أن يفرغ من هذا كله ، يشرع في سرد الأحاديث المرفوعة التي تتعلق بالآية ، ويبين ما يحتج به وما لا يحتج به منها ، ثم يردف هذا بأقوال الصحابة والتابعين ومن يليهم من علماء السلف .

ونجد ابن كثير يرجح بعض الأقوال على بعض ، ويضعف بعض الروايات ، ويصحح بعضاً آخر منها ، ويعدل بعض الرواة ويجرح بعضاً آخر (١٥٠) . وهذا يرجع إلى ما كان عليه من المعرفة بفنون الحديث وأحوال الرجال .

(١٤٩) وقد قام المرحوم الشيخ أحمد شاکر بطبع هذا الكتاب أخيراً بعد أن جرده من الاسانید (١٥٠) انظر الیه وقد ضعف أباً معشر نجیح بن عبد الرحمن المدنی الذی یروی عنه أبو حاتم ، عند قوله تعالى فی الآية (١٨٥) من سورة البقرة : « ... وبینات من الهدى والفرقان » .. ج ١ ص ٢١٦ . وانظر الیه وقد ضعف یحیی بن سعید عند قوله تعالى فی الآية (٢٥١) من سورة البقرة : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض » .. الآية .. ج ١ ص ٢٠٢ ..

وكثيراً ما نجد ابن كثير ينقل من تفسير ابن جرير ، وابن أبي حاتم ،
وتفسير ابن عطية ، وغيرهم ممن تقدمه .

ومما يمتاز به ابن كثير ، أنه ينبه إلى ما في التفسير المأثور من منكرات
الإسرائيليات ، ويحذر منها على وجه الإجمال قارة ، وعلى وجه التعيين
والبيان لبعض منكراتها قارة أخرى .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٦٧) وما بعدها من سورة البقرة
« ان الله يامركم ان تلبحوا بقرة .. » .. إلى آخر القصة ، نراه يقص لنا
قصة طويلة وغريبة عن طلبهم للبقرة المخصوصة ، وعن وجودهم لها عند
رجل من بنى إسرائيل كان من أبر الناس بأبيه .. الخ ، ويروي كل ما قيل في
ذلك عن بعض علماء السلف .. ثم بعد أن يفرغ من هذا كله يقول ما نصه :
« وهذه السياقات عن عبدة وأبى العالمة والسدى وغيرهم ، فيها اختلاف ،
والظاهر أنها مأخوذة من كتب بنى إسرائيل ، وهى مما يجوز نقلها ولكن
لا تصدق ولا تكذب ؛ فهذا لا يعتمد عليها إلا ما وافق الحق عندنا .
والله أعلم » (١٥١) .

ومثلاً عند تفسيره لأول سورة « ق » نراه يعرض لمعنى هذا الحرف
فى أول السورة « ق » ويقول : « .. وقد روى عن بعض السلف أنهم قالوا
« ق » جبل محيط بجميع الأرض يقال له جبل قاف ، وكان هذا - والله أعلم -
من خرافات بنى إسرائيل التى أخطأ عنهم مما لا يصدق ولا يكذب ،
وعندى أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم ، يلبسون به
على الناس أمر دينهم ، كما افترى فى هذه الأمة مع جلالة قدر علمائها
وحفاظها وأئمتها أحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وما بالعهد من قدم ،
فكيف بامة بنى إسرائيل مع طول المدى وقلة الحفاظ النقاد فيهم ، وشربهم
الخمور وتحريف علمائهم الكلم عن مواضعه ، وتبديل كتب الله وآياته ؟ .
وإنما أباح الشارع الرواية عنهم فى قوله : « وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا
خرج » فيما قد يجوزه العقل ، فأما فيما تحيله المقول ، ويحكم فيه

بالبطلان ، ويغلب على الظنون كذبه ، فليس من هذا القبيل .
واقه أعلم ، (١٥٢) ١ هـ .

كما تلاحظ على ابن كثير أنه يدخل في المناقشات الفقهية ، ويذكر أقوال العلماء وأدلتهم عندما يشرح آية من آيات الأحكام ، وإن شئت أن تبي مثالا لذلك فارجع إليه عند تفسير قوله تعالى في الآية (١٨٥) من سورة البقرة (« فمن شهد منكم الشهر فليصمه » ، ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » .. الآية ، فإنه ذكر أربع مسائل تتعلق بهذه الآية ، وذكر أقوال العلماء فيها ، وأدلتهم على ما ذهبوا إليه (١٥٣) ، وارجع إليه عند تفسير قوله تعالى في الآية (٢٣٠) من سورة البقرة أيضا : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » .. الآية ، فإنه قد تعرض لما يشترط في نكاح الزوج المحلل ، وذكر أقوال العلماء وأدلتهم (١٥٤) .

وهكذا يدخل ابن كثير في خلافات الفقهاء ، ويخوض في مذاهبهم وأدلتهم كلما تكلم عن آية لها تعلق بالأحكام ، ولكنه مع هذا مقتصد مقل لا يسرف كما أسرف غيره من فقهاء المفسرين .

وبالجملة ، فإن هذا التفسير من خير كتب التفسير بالمأثور ، وقد شهد له بعض العلماء ، فقال السيوطي في ذيل تذكرة الحافظ ، والزرقاني في شرح المواهب : إنه لم يؤلف على نمطه مثله (١٥٥) .

* * *

٧ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن - للثعالبي

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف الجواهر الحسان ، هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ، الجزائري ، المغربي ، المالكي ، الإمام الحجة ، العالم العامل ،

(١٥٢) الجزء الرابع من ٢٢١ .

(١٥٣) الجزء الأول من ٢٧٧ - ٢٧٩ ، وانظر إليه قبل ذلك مباشرة تجده قد اطلال الكلام

عن الخلع ومذاهب الفقهاء فيه .

(١٥٥) الرسالة المستطرفة للكتاني ص ١٤٦

الزاهد الورع ، ولى الله الصالح العارف بالله . كان من أولياء الله المعرضين عن الدنيا وأهلها ، ومن خيار عباد الله الصالحين . قال ابن سلامة البكرى : كان شيخنا الثعالبي ، رجلاً صالحاً ، زاهداً عالماً ، عارفاً ، ولياً من أكابر الأولياء . وبالجمله فقد اتفق الناس على صلاحه وإمامته ، وأثنى عليه جماعة من شيوخه بالعلم والدين والصلاح ، كالإمام الأبي ، والولى العراقى ، وغيرهما . وقد عرف هو بنفسه فى مواضع من كتبه ، وبين أنه رحل من الجزائر لطلب العلم فى آخر القرن الثامن فدخل بجاية ، ثم تونس ، ثم رحل إلى مصر ، ثم رجع إلى تونس . ويقول هو : لم يكن بتونس يومئذ من يفوتنى فى علم الحديث ، إذا تكلمت أنصتوا وقبلوا ما أرويه ، تواضعاً منهم وإنصافاً ، واعترافاً بالحق ، وكان بعض المغاربة يقول لى لما قدمت من المشرق : أنت آية فى علم الحديث . وذكر كل شيوخه الذين سمع منهم فى تلك البلاد .

وكان الثعالبي إماماً علامة مصنفاً ، خلف للناس كتباً كثيرة نافعة ، منها : « الجواهر الحسان فى تفسير القرآن » ، وهو التفسير الذى نحن بصددده ، وكتاب الذهب الإبريز فى غرائب القرآن العزيز ، وتحفة الإخوان فى إعراب بعض آيات القرآن ، وكتاب جامع الأمهات فى أحكام العبادات ، وغير ذلك من الكتب النافعة فى نواح علمية مختلفة . وكانت وفاته سنة ٨٧٦ هـ (ست وسبعين وثمانمائة من الهجرة) أو فى أواخر التى قبلها ، عن نحو تسعين سنة ، ودفن بمدينة الجزائر فرحمه الله ورضى عنه (١٥٦) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

نستطيع أن نأخذ فكرة عامة واضحة عن هذا التفسير من كلام مؤلفه نفسه الذى ذكره فى مقدمته وخاتمته . ويقول الثعالبي رحمه الله فى مقدمة تفسيره بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله : « فإنى قد جمعت لنفسى ولك فى هذا المختصر ما أرجو أن يقر الله به عينى وعينك فى الدارين ،

(١٥٦) انظر ترجمته فى الضوء اللامع ج ١ ص ١٥٢ ، وفى نيل الابتهاج بتطير الديباج ص

فقد ضمنته بحمد الله المهم مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية ، وزدته فوائد جمة ، من غيره من كتب الأئمة ، وثقات أعلام هذه الأمة ، حسبما رأيته أو رويته عن الأثبات وذلك قريب من مائة تأليف ، وما فيها تأليف إلا وهو لإمام مشهور بالدين ومعدود في المحققين ، وكل من نقلت عنه من المفسرين شيئاً فمن تأليفه نقلت ، وعلى لفظ صاحبه عولت ، ولم أنقل شيئاً من ذلك بالمعنى خوف الوقوع في الزلل ، وإما هي عبارات وألفاظ لمن أعزوها إليه ، وما انفردت بنقله عن الطبري ، فمن اختصار الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد اللخمي النحوي لتفسير الطبري نقلت ، لأنه اعتنى بهزيه .

ثم أبان المؤلف عن رموز الكتاب فقال : « وكل ما في آخره انتهى فليس هو من كلام ابن عطية ، بل ذلك مما انفردت بنقله من غيره ، ومن أشكل عليه لفظ في هذا المختصر فليراجع الأمهات المنقول عنها فليصلحه منها ، ولا يصلحه برأيه وبديهة عقله فيقع في الزلل من حيث لا يشعر . وجعلت علامة التاء لنفسي بدلاً من قلت ، ومن شاء كتبها قلت . وأما العين فلا بن عطية . وما نقلته من الإعراب عن غير ابن عطية فمن الصفاقصي مختصر أبي حيان غالباً . وجعلت الصاد علامة عليه ، وربما نقلت عن غيره معزواً لمن عنه نقلت . وكل ما نقلته عن أبي حيان - وإنما نقلت له بواسطة الصفاقصي - أقول : قال الصفاقصي : وجعلت علامة مازدته على أبي حيان (م) وما يتفق لي إن أمكن فعلامته (قلت) :

« وبالجمل فحيث أطلق ، فالكلام لأبي حيان . ثم قال : وما نقلته من الأحاديث الصحاح والחסان عن غير البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي في باب الأذكار والدعوات ، فأكثره من النووي وسلاح المؤمن . وفي الترغيب والترهيب وأصول الآخرة ، فمعظمه من التذكرة للقرطبي ، والعاقبة لعبد الحق . وربما زدت زيادة كثيرة من مصاييح البغوي وغيره ، كما ستقف إن شاء الله تعالى على كل ذلك معزواً لمحاله . وبالجمل فكتابي هذا محشو بنفائس الحكم ، وجواهر السنن الصحيحة والחסان ، المأثورة عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . وسميته بالجواهر الحسان في تفسير القرآن ..

ثم نقل كثيراً مما جاء في مقدمة تفسير ابن عطية ، فذكر باباً في فضل القرآن ؛ وباباً في فضل تفسير القرآن وإعرابه ، وفصلاً فيما قيل في الكلام فيه ، والجرأة عليه ، ومراتب المفسرين ، وفصلاً في اختلاف الناس في معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، وفصلاً في ذكر الألفاظ التي في القرآن مما للغات العجم بها تعلق ، وباباً في تفسير أسماء القرآن وذكر السورة والآية .. ثم شرع في التفسير بعد ذلك كله ، وفي كل ما تقدم يعتمد على ابن عطية وينقل عنه (١٥٧) .

وفي خاتمة التفسير يقول : « وقد أودعته بحمد الله جزيلاً من الدرر ، وقد استوعبت بحمد الله مهمات ابن عطية . وأسقطت كثيراً من التكرار وما كان من الشواذ في غاية الوهمي ، وزدت من غيره جواهر وثقائس لا يستغنى عنها ، مميزة معزوة لمحالها ، منقولة بألفاظها ، وتوخيت في جميع ذلك الصدق والصواب » (١٥٨) .

هذا هو وصف المؤلف لكتابه وبيانه له ، ومنه يتضح جلياً أن الكتاب عبارة عن مختصر لتفسير ابن عطية ، مع زيادة نقول نقلها الثعالبي عن سبقه من المفسرين ، ومن أجل هذا نستطيع أن نقول : إن الثعالبي في تفسيره هذا ليس له بعد الجمع والترتيب إلا عمل قليل ، وأثر فكري ضئيل .

والكتاب مطبوع في الجزائر في أربعة أجزاء ، وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية ، وأخرى بالمكتبة الأزهرية ، وفي آخر الكتاب معجم مختصر في شرح ما وقع فيه من الألفاظ الغريبة ، ألحقه به مؤلفه ، وزاد فيه كلمات أخرى وردت في غيره يحتاج إلى معرفتها ، وجلها مما جاء في الموطأ وصحيح البخاري ومسلم وغيرهما من الكتب الستة ، وبعد هذا ذكر الثعالبي مرأيه التي رأى فيها النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد قرأت في هذا التفسير فلاحظت أنه التزم ما ذكره في مقدمته ، فنقل عن ذكرهم ، ورمز إليهم بالحروف المذكورة ، ووجدته يتعرض للقراءات أحياناً ، ويدخل في الصناعة النحوية ناقلاً عن ذكره ومن عند

(١٥٧) الجزء الأول من أول الجزء إلى ص ٥ (١٥٨) الجزء الرابع ص ٤٥٤

نفسه ، ورأيته يستشهد في بعض المواضع بالشعر العربي على المعنى الذي يذكره ، وهو إذ يذكر الروايات الماثورة في التفسير يذكرها بدون أن يذكر سنده إلى من يروى عنه ، وقد وجدت الثعالبي يذكر بعض الروايات الإسرائيلية ، ولكنه يتعقب ما يذكره بما يفيد عدم صحته ، أو على الأقل بما يفيد عدم القطع بصحته ، فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٠) من سورة النمل : « وتفقذ الطير فقال مالى لا ارى الهدى أم كان من الغائبين » نجده يذكر بعض الأخبار الإسرائيلية ، ثم يقول بعد الفراغ منها : « والله أعلم بما صح من ذلك » (١٥٩) ، ومثلا عندما تكلم عن « بلقيس » في نفس السورة السابقة نجده يقول : « وأكثر بعض الناس في قصصها بما رأيت اختصاره لعدم صحته ، وإنما اللازم من الآية ، أنها امرأة ملكة على مدائن اليمن ، ذات ملك عظيم ، وكانت كافرة من قوم كفار » (١٦٠) .

وجملة القول ، فإن الكتاب مفيد ، جامع لخلاصات كتب مفيدة ، وليس فيه ما في غيره من الحشو المخل ، والاستطراد الممل .



٨ - الدر المنثور في التفسير الماثور - للسيوطي

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد ، السيوطي الشافعي ، المسند المحقق ، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة ، ولد في رجب سنة ٨٤٩ هـ (تسع وأربعين وثمانمائة) ، وتوفي والده وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر ، وأسند وصايته إلى جماعة ، منهم الكمال بن الهمام ، فقرره في وظيفة الشيخونية ولحظه بنظره ، وختم القرآن وله من العمر ثمان سنين ، وحفظ كثيرا من المتون ، وأخذ عن شيوخ كثيرين ، عدهم تلميذه الداودي فبلغ بهم واحدا وخمسين ، كما عد مؤلفاته فبلغ بها ما يزيد على الخمسمائة مؤلف ،

وشهرة مؤلفاته تغنى عن ذكرها ، فقد اشتهرت شرقا وغربا ورزقت قبول الناس . وكان السيوطى - رحمه الله - آية في سرعة التأليف حتى قال تلميذه الداودى : عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفا وتحريراً .

وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه ، رجالا ، وغربا ، ومتنا وسندا ، واستنباطا للأحكام . ولقد أخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتى ألف حديث ، قال : لو وجدت أكثر لحفظت . ولما بلغ الأربعين سنة تجرد للعبادة ، وانقطع إلى الله تعالى ، وأعرض عن الدنيا وأهلها ، وترك الإفتاء والتدريس ، واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه بالتنفيس ، وأقام في روضة المقياس ولم يتحول عنها إلى أن مات . وله مناقب وكرامات كثيرة . وله شعر كثير جيد ، أغلبه في الفوائد العلمية ، والأحكام الشرعية . وتوفي في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ (إحدى عشرة وتسعمائة) في منزله بروضة المقياس ، فرضى الله عنه وأرضاه (١٦١) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

عرف الجلال السيوطى نفسه هذا التفسير ، وبين لنا الحامل له على تأليفه ، وذلك بمجموع ما ذكره في آخر كتاب الإتيقان له ، وما ذكره في مقدمة الدر المنثور نفسه ، فقال في آخر الإتيقان (ج ٢ ص ١٨٣) : « وقد جمعت كتابا مسندا فيه تفاسير النبى صلى الله عليه وسلم ، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف ، وقد تم والله الحمد في أربع مجلدات ، وسميته « ترجمان القرآن » ا هـ .

وقال في مقدمة الدر المنثور (ج ١ ص ٢) : « وبعد ، فلما ألفت كتاب ترجمان القرآن - وهو التفسير المسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - وتم بحمد الله في مجلدات ، فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب

(١٦١) انظر ترجمته في شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١ - ٥٥

المخرجة منها واردات (١٦٢) ، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله ، ورغبتهم في الاختصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله ، فلو خست منه هذا المختصر ، مقتصرا فيه على متن الأثر ، مصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر ، وسميته بالدر المنشور ، في التفسير المأثور » . . . ا هـ .

ومن هاتين العبارتين يتبين لنا أن السيوطي اختصر كتابه الدر المنشور من كتابه ترجمان القرآن ، وحذف الأسانيد مخافة الملل ، مع عزوه كل رواية إلى الكتاب الذي أخذها منه .

ويقول السيوطي في آخر الإتيقان (ج ٣ ص ١٩٠) : « وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة ، والأقوال المعقولة ، والاستنباطات والإشارات ، والأعاريب واللغات ، ونكت البلاغة ومحاسن البدائع وغير ذلك ، بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً ، وسميته بمجمع البحرين ومطلع البدرين ، وهو الذي جعلت هذا الكتاب - يعني الإتيقان - مقدمة له » ا هـ .

ومن هذه العبارة يتبين لنا أن كتاب : « مجمع البحرين ، ومطلع البدرين » يشبه في منهجه وطريقته - إلى حد كبير - تفسير ابن جرير الطبري ، ولكن لا ندري إذا كان السيوطي قد أتم هذا التفسير أم لا ، ويظهر لنا أنه لا صلة بينه وبين كتاب الدر المنشور ، وذلك لأنني استعرضت كتاب الدر المنشور فوجدته لا يتعرض فيه مطلقاً لما ذكره من منهجه في مجمع البحرين ومطلع البدرين ، فلا لاستنباط ، ولا إعراب ، ولا نكات بلاغية ، ولا محسنات بديعية ، ولا شيء مما ذكر أنه سيعرض له في مجمع البحرين ومطلع البدرين ، وكل ما فيه هو سرد الروايات عن السلف في التفسير بدون أن يعقب عليها ، فلا يعدل ولا يجرح ، ولا يضعف ولا يصحح ، فهو كتاب جامع فقط لما يروى عن السلف في التفسير ، أخذه السيوطي من البخاري ، ومسلم ، والنسائي والترمذي وأحمد ، وأبي داود ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وعبد بن حميد ، وابن أبي الدنيا ، وغيرهم ممن تقدمه ودون التفسير .

والسيوطى رجل مغرم بالجمع وكثرة الرواية ، وهو مع جلاله قدره ،
ومعرفته بالحديث وعلمه ، لم يتحرر الصحة فيما جمع فى هذا التفسير ، وإنما
خلط فيه بين الصحيح والعليل ، فالكتاب يحتاج إلى تصفية حتى يتميز لنا
غشه من سمينه ، وهو مطبوع فى ست مجلدات ، ومتداول بين أهل العلم .

ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أن كتاب الدر المنثور ، هو الكتاب الوحيد
الذى اقتصر على التفسير المأثور من بين هذه الكتب التى تكلمنا عنها ، فلم
يخلط بالروايات التى نقلها شيئاً من عمل الرأى كما فعل غيره .

وإنما اعتبرنا كل هذه الكتب من كتب التفسير بالمأثور ، نظراً لما امتازت
به عما عداها من الإكثار فى النقل ، والاعتماد على الرواية ، وما كان وراء
ذلك من محاولات تفسيرية عقلية ، أو استطرادات إلى نواح تتصل بالتفسير ،
فذلك أمر يكاد يكون ثانوياً بالنسبة لما جاء فيها من روايات عن السلف
فى التفسير .

وإلى هنا نمسك عن الكلام عن بقية الكتب المؤلفة فى التفسير المأثور لما
قدمناه من عدم وصول جميعها إلينا ، ومن مخافة التطويل .. ولعل القارئ
الكريم يتفق معى على أن هذه الكتب التى تقدمت ، يغنى الكلام عنها عن
الكلام عما عداها من الكتب التى نهجت هذا المنهج وسلكت هذا الطريق .



الفصل الثاني

التفسير بالرأى وما يتعلق به من مباحث

● معنى التفسير بالرأى :

يطلق الرأى على الاعتقاد ، وعلى الاجتهاد ، وعلى القياس ، ومنه أصحاب الرأى ، أى أصحاب القياس .

والمراد بالرأى هنا الاجتهاد ، وعليه فالتفسير بالرأى ، عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم فى القول ، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالتها ، واستعارته فى ذلك بالشعر الجاهلى ووقوفه على أسباب النزول ، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن ، وغير ذلك من الأدوات التى يحتاج إليها المفسر ، وسنذكرها قريباً إن شاء الله تعالى .



● موقف العلماء من التفسير بالرأى :

اختلف العلماء من قديم الزمان فى جواز تفسير القرآن بالرأى ، ووقف المفسرون بإزاء هذا الموضوع موقفين متعارضين :

فقوم تشددوا فى ذلك فلم يجرأوا على تفسير شيء من القرآن ، ولم يبيحوه لغيرهم ، وقالوا : لا يجوز لأحد تفسير شيء من القرآن وإن كان عالماً أديباً متسماً فى معرفة الأدلة ، والفقه ، والنحو ، والأخبار ، والآثار ، وإنما له أن ينتهى إلى ما روى النبى صلى الله عليه وسلم ، وعن الذين

شهدوا التنزيل من الصحابة رضى الله عنهم ، أو عن الذين أخذوا عنهم من التابعين- (٤) .

وقوم كان موقفهم على العكس من ذلك ، فلم يروا بأساً من أن يفسروا القرآن باجتهدهم ، ورأوا أن من كان ذا أدب وسيع فموسع له أن يفسر القرآن برأيه واجتهاده .

والفريقان على طرفي تقيض فيما يبدو ، وكل يعزز رأيه ويقويه بالأدلة والبراهين .

أما الفريق الأول — فريق المانعين — فقد استدلوا بما يأتي :

أولاً : قالوا : إن التفسير بالرأى قول على الله بغير علم ، والقول على الله بغير علم منهى عنه ، فالتفسير بالرأى منهى عنه ، دليل الصغرى : أن المفسر بالرأى ليس على يقين بأنه أصاب ما أراد الله تعالى ، ولا يمكنه أن يقطع بما يقول ، وغاية الأمر أنه بقول بالظن ، والقول بالظن قول على الله بغير علم . ودليل الكبرى : قوله تعالى : « وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » . وهو معطوف على ما قبله من المحرمات في قوله تعالى في الآية (٣٣) من سورة الأعراف : « قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن » . الآية ، وقوله تعالى في الآية (٣٦) من سورة الإسراء : « ولا تقف ما ليس لك به علم » .

وقد رد المجيزون هذا الدليل فقالوا : نمنع الصغرى . لأن الظن نوع من العلم ، إذ هو إدراك الطرف الراجح . وعلى فرض تسليم الصغرى فإننا نمنع الكبرى ، لأن الظن منهى عنه إذا أمكن الوصول إلى العلم اليقيني القطعى ، بأن يوجد نص قاطع من نصوص الشرع ، أو دليل عقلى موصل لذلك . أما إذا لم يوجد شيء من ذلك ، فالظن كاف هنا ، لاستناده إلى دليل قطعى من الله سبحانه وتعالى على صحة العمل به إذ ذاك . كقوله تعالى : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (٢) . . . وقوله عليه الصلاة والسلام : « جعل الله للمصيب أجرين وللمخطئ واحد » ولقول رسول الله صلى الله

(١) مقدمة التفسير للراغب الاصفهاني ، الملحقه باخر تنويه القرآن من المطامع للقاضي عبد الجبار ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .
(٢) البقرة : ٢٨٦

عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : « فبم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ، ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله » .

ثانياً : استدلووا بقوله تعالى : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » (٣) . . . فقد أضاف البيان إليه ، فعلم أنه ليس لغيره شيء من البيان لمعاني القرآن .

وأجاب المجيزون عن هذا الدليل فقالوا : نعم إن النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بالبيان ، ولكنه مات ولم يبين كل شيء فما ورد بيانه عنه صلى الله عليه وسلم ففيه الكفاية عن فكرة من بعده ، وما لم يرد عنه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، فيستدلون بما ورد بيانه على ما لم يرد ، والله تعالى يقول في آخر الآية : « ولعلهم يتفكرون » . .

ثالثاً : استدلووا بما ورد في السنة من تحريم القول في القرآن بالرأى فمن ذلك :

١ - ما رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم ، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » - قال أبو عيسى : هذا حديث حسن (٤) .

٢ - ما رواه الترمذي وأبو داود عن جندب أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » (٥) . .

وأجاب المجيزون عن هذين الحديثين بأجوبة :

منها : أن النهي محمول على من قال برأيه في نحو مشكل القرآن ، ومتشابهه ، من كل ما لا يعلم إلا عن طريق النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة عليهم رضوان الله .

(٣) النحل : ٤٤

(٤) سنن الترمذي « في أبواب التفسير » ج ٢ ص ١٥٧ .

(٥) المرجع السابق .

ومنها : أنه أراد بالرأى الذى يظن على صاحبه من غير دليل يقوم عليه ، أما الذى يشده البرهان ، ويشهد له الدليل ، فالتقول به جائز ، فالنهي على هذا متناول لمن كان يعرف الحق ولكنه له فى الشئ رأى وميل إليه من طبعه وهواه ، فيتأول القرآن على وفق هواه ، ليحتج به على تصحيح رأيه الذى يميل إليه ، ولو لم يكن له ذلك الرأى والهوى لما لاح له هذا المعنى الذى حمل القرآن عليه . ومتناول لمن كان جاهلاً بالحق ولكنه يحمل الآية التى تحتل أكثر من وجه على ما يوافق رأيه وهواه ، ويرجح هذا الرأى بما يتناسب مع ميوله ، ولولا هذا لما ترجح عنده ذلك الوجه . ومتناول أيضاً لمن كان له غرض صحيح ولكنه يستدل لغرضه هذا بدليل قرآنى يعلم أنه ليس مقصوداً به ما أراد ، مثل الداعى إلى مجاهدة النفس الذى يستدل على ذلك بقوله تعالى : « اذهب الى فرعون انه طغى » (٦) . . . ويريد من فرعون النفس ، ولا شك أن مثل هذا قائل فى القرآن برأيه .

ومنها : أن النهى محمول على من يقول فى القرآن بظاهر العربية ، من غير أن يرجع إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيهه ، وأدوا إلينا من السنين ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى ، وبدون أن يرجع إلى السماع والنقل فيما يتعلق بغريب القرآن ، وما فيه من المبهات . والحذف ، والاختصار ، والإضمار ، والتقديم ، والتأخير ، ومراعاة مقتضى الحال ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ ، وما إلى ذلك من كل ما يجب معرفته لمن يتكلم فى التفسير ، فإن النظر إلى ظاهر العربية وحده لا يكفى ، بل لابد من ذلك أولاً ، ثم بعد ذلك يكون التوسع فى الفهم والاستنباط .

فمثلاً قوله تعالى : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها » (٧) . . . معناه : وآتينا ثمود الناقة معجزة واضحة ، وآية بينة على صدق رسالته ، فظلموا بعقرها أنفسهم ، ولكن الواقع عند ظاهر العربية وحدها بدون أن يستظهر بشئ مما تقدم ، يظن أن مبصرة من الإبصار بالعين ، وهو حال من الناقة ، وصف لها فى المعنى ، ولا يدري بعد ذلك بم ظلموا ، ولا من ظلموا . كل من هذه الأجوبة الثلاثة . يمكن أن يجاب به على من يستند فى قوله

بحرمة التفسير بالرأى على هذين الحديثين المتقدمين ، وهى أجوبة سليمة دامغة ، كافية لإسقاط حجتهما والاعتماد عليهما .

هذا ويمكن الإجابة عن حديث جندب - زيادة عما تقدم - بأن هذا الحديث لم تثبت صحته ، لأن من رواه سهيل بن أبى حزم ، وهو متكلم فيه ، قال فيه أبو حاتم : ليس بالقوى ، وكذا قال البخارى والنسائى ، وضعفه ابن معين ، وقال فيه الإمام أحمد : روى أحاديث منكورة ^(٨) ، والترمذى نفسه يقول بعد روايته لهذا الحديث : « وقد تكلم بعض أهل الحديث فى سهيل بن أبى حزم » .

رابعاً : ما ورد عن السلف من الصحابة والتابعين ، من الآثار التى تدل على أنهم كانوا يعظمون تفسير القرآن ويتخرجون من القول فيه بأرائهم .

فمن ذلك : ما جاء عن أبى مليكة أنه قال : سئل أبو بكر الصديق رضى الله عنه فى تفسير حرف من القرآن فقال : « أى سماء تظلمنى ، وأى أرض تقلنى ، وأين أذهب ، وكيف أصنع إذا قلت فى حرف من كتاب الله بغير ما أراد تبارك وتعالى » ؟ .

وما ورد عن سعيد بن المسيب : أنه كان إذا سئل عن الحلال والحرام تكلم ، وإذا سئل عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع شيئاً .

وما روى عن الشعبي أنه قال : « ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت : القرآن ، والروح ، والرأى » .

وهذا ابن مجاهد يقول : « قال رجل لأبى : أنت الذى تفسر القرآن برأيك ؟ فبكى أبى ، ثم قال : إني إذن لجريء ، لقد حملت التفسير عن بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم » .

وهذا هو الأصمعى إمام اللغة ، كان مع علمه الواسع شديد الاحتراز فى تفسير الكتاب ، بل والسنة ، فإذا سئل عن معنى شىء من ذلك يقول : « العرب تقول : معنى هذا كذا ، ولا أعلم المراد منه فى الكتاب والسنة أى شىء هو » .

(٨) انظر ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٣٢ ، وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٦١ .

.. وغير هذا كثير من الآثار الدالة على المنع من القول في التفسير بالرأى .

وقد أجاب المجيزون عن هذه الآثار : بأن إحجام من أحجم من السلف عن التفسير بالرأى ، إنما كان منهم ورعاً واحتياطاً لأنفسهم ، مخافة ألا يبلغوا ما كلفوا به من إصابة الحق في القول ، وكانوا يرون أن التفسير شهادة على الله بأنه عني باللفظ كذا وكذا ، فأمسكوا عنه خشية أن لا يوافقوا مراد الله عز وجل ، وكان منهم من يخشى أن يفسر القرآن برأيه فيجعل في التفسير إماماً يبنى على مذهبه ويقتفى طريقه ، فربما جاء أحد المتأخرين وفسر القرآن برأيه فوقع في الخطأ ، ويقول : إمامي في التفسير بالرأى فلان من السلف .

ويمكن أن يقال أيضاً : إن إحجامهم كان مقيداً بما لم يعرفوا وجه الصواب فيه ، أما إذا عرفوا وجه الصواب فكانوا لا يتخرجون من إبداء ما يظهر لهم ولو بطريق الظن ، فهذا أبو بكر رضى الله عنه يقوا ، - وقد سئل عن الكلالة - « أقول فيها برأى فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان غير ذلك فمضى ومن الشيطان : الكلالة كذا وكذا » .

ويمكن أن يقال أيضاً : إنما أحجم من أحجم ، لأنه كان لا يتعين للإجابة، لوجود من يقوم عنه في تفسير القرآن وإجابة السائل ، وإلا لكانوا كاتمين للعلم ، وقد أمرهم الله ببيانه للناس .

وهناك أجوبة أخرى غير ما تقدم . والكل يوضح لنا سر إحجام من أحجم من السلف عن القول في التفسير برأيهم ، ويبين أنه لم يكن عن اعتقاد منهم بعدم جواز التفسير بالرأى .

وأما الفريق الثانى - فريق المجوزين - فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بما يأتى :

أولاً : بنصوص كثيرة وردت في كتاب الله تعالى : منها قوله تعالى : « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها .. » (١) وقوله : « كتاب أنزلناه إليك مبارك ليعبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب » (١٠) ..

(١) محمد : ٢٤

(١٠) سورة ص : ٢٩

وقوله : « ولو ردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (١١) ووجه الدلالة في هذه الآيات : أنه تعالى حث في الآيتين الأويين على تدبر القرآن والاعتبار بآياته ، والاتعاظ بعظاته ، كما دلت الآية الأخيرة على أن في القرآن ما يستنبطه أولوا الألباب باجتهادهم ، ويصلون إليه بإعمال عقولهم وإذا كان الله قد حثنا على التدبر ، وتعبدنا بالنظر في القرآن واستنباط الأحكام منه ، فهل يعقل أن يكون تأويل ما لم يستأثر الله بعلمه محظوراً على العلماء ، مع أنه طريق العلم ، وسبيل المعرفة والعظة ؟ لو كان ذلك لكنا ملزمين بالاتعاظ والاعتبار بما لا نفهم ، ولما توصلنا لشيء من الاستنباط ، ولما فهم الكثير من كتاب الله تعالى .

ثانياً : قالوا : لو كان التفسير بالرأى غير جائز لما كان الاجتهاد جائزاً ، ولتعطل كثير من الأحكام ، وهذا باطل بين البطلان ، وذلك لأن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحاً إلى اليوم أمام أربابه ، والمجتهد في حكم الشرع مأجور أصاب أو أخطأ ، والنبى صلى الله عليه وسلم لم يفسر كل آيات القرآن ، ولم يستخرج لنا جميع ما فيه من أحكام .

ثالثاً : استدلوا بما ثبت من أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قرأوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه ، ومعلوم أنهم لم يسمعوا كل ما قالوه في تفسير القرآن من النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ أنه لم يبين لهم كل معانى القرآن ، بل بين لهم بعض معانيه ، وبعضه الآخر توصلوا إلى معرفته بعقولهم واجتهادهم ، ولو كان القول بالرأى في القرآن محظوراً لكانت الصحابة قد خالفت ووقعت فيما حرم الله ، ونحن نعيذ الصحابة من المخالفة والجرأة على محارم الله .

رابعاً : قالوا : إن النبى صلى الله عليه وسلم دعا لابن عباس رضى الله عنهما ، فقال في دعائه له : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل » فلو كان التأويل مقصوراً على السماع والنقل كالتنزيل ، لما كان هناك فائدة لتخصيص ابن عباس بهذا الدعاء ، فدل ذلك على أن التأويل الذى دعا به الرسول

صلى الله عليه وسلم لابن عباس أمر آخر وراء النقل والسماع ، ذلك هو التفسير بالرأى والاجتهاد ، وهذا بين لا إشكال فيه .

هذه هي أدلة الفريقين ، وكل يحاول بما ذكر من الأدلة أن يثبت قوله ويركز مدعاه . والغزالي - في الإحياء ، بعد الاحتجاج والاستدلال على بطلان القول بأن لا يتكلم أحد في القرآن إلا بما يسمعه - يقول : « فبطل أن يشترط السماع في التأويل ، وجاز لكل واحد أن يستنبط من القرآن بقدر فهمه وحد عقله » (١٢) كما قال قبل ذلك بقليل : « إن في فهم معاني القرآن مجالا رحباً ، ومتسعاً بالغاً ، وإن المنقول من ظاهر التفسير ليس منتهى الإدراك فيه » (١٣) .

والراغب الأصفهاني - بعد أن ذكر المذهبين وأدلتهم في مقدمة التفسير - يقول : « وذكر بعض المحققين : أن المذهبين هما الغلو والتقصير ، فمن اقتصر على المنقول إليه فقد ترك كثيراً مما يحتاج إليه ، ومن أجاز لكل أحد الخوض فيه فقد عرضه للتخليط ، ولم يعتبر حقيقة قوله تعالى : « ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب » (١٤) ..



● حقيقة الخلاف :

ونحن مع هذا البعض الذي نقل عنه الراغب هذا التحقيق إن وقف الفريق الأول عند المنقول فلم يتجاوزوه ، وأجاز الفريق الثاني لكل أحد الخوض في التفسير والكلام فيه ؛ إذ أن الجمود على المنقول تقصير وتضييق بلا نزاع ، والخوض في التفسير لكل إنسان غلو وإفراط بلا جدال .

ولكن لو رجعنا إلى هؤلاء المتشددين في التفسير وعرفنا سر تشددهم فيه ، ثم رجعنا إلى هؤلاء المجوزين للتفسير بالرأى ووقفنا على ما شرطوه من شروط لا بد منها لمن يتكلم في التفسير برأيه ، وحللنا أدلة الفريقين تحليلاً دقيقاً ، لظهر لنا أن الخلاف لفظي لا حقيقي ، وليبان ذلك نقول :

(١٢) الإحياء ج ٢ ص ١٢٧ .

(١٣) الإحياء ج ٢ ص ١٢٦ .

(١٤) مقدمة التفسير للراغب ص ٢٢٢ - الآية من سورة ص : ٢٩

الرأى قسمان : قسم جار على موافقة كلام العرب ومناحيهم في القول ، مع موافقة الكتاب والسنة ، ومراعاة سائر شروط التفسير ، وهذا القسم جائز لا شك فيه ، وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأى .

وقسم غير جار على قوانين العربية ، ولا موافق للأدلة الشرعية ، ولا مستوف لشرائط التفسير ، وهذا هو مورد النهى ومحط الذم ، وهو الذى يرمى إليه كلام ابن مسعود إذ يقول : « ستجدون أقواما يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم ، فعليكم بالعلم ، وإياكم والتبذع ، وإياكم والتنطع » وكلام عمر إذ يقول : « إنما أخاف عليكم رجلين ، رجل يتأول القرآن على غير تأويله ، ورجل ينافس الملك على أخيه » وكلامه إذ يقول : « ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهاء إيمانه ، ولا من فاسق بين فسقه ، ولكنى أخاف عليها رجلا قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه ، ثم تأوله على غير تأويله .. فكل هذا ونحوه ، وارد في حق من لا يراعى في تفسير القرآن قوانين اللغة ولا أدلة الشريعة ، جاعلا هواه رائده ، ومذهبه قائده ، وهذا هو الذى يحمل عليه كلام المانعين للتفسير بالرأى ، وقد قال ابن تيمية — بعد أن ساق الآثار عن تخرج من السلف من القول في التفسير — فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف ، محمولة على تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه ، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ، ولا منافاة ؛ لأنهم تكلموا فيما علموه ، وسكتوا عما جهلوه ، هذا هو الواجب على كل أحد ؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به ، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه ؛ لقوله تعالى : « لتبيننه للناس ولا تكتمونه » (١٥) .. ولما جاء في الحديث المروى من طرق : « من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار » (١٦) اهـ .

وإذ قد علمنا أن التفسير بالرأى قسمان : قسم مذموم غير جائز ، وقسم مدوح جائز ، وتبين لنا أن القسم الجائز محدود بحدود ، ومقيد بقيود ،

(١٥) آل عمران : ١٨٧

(١٦) مقدمة ابن تيمية في اصول التفسير ص ٢١ - ٢٢ .

فلا بد لنا من أن نعرض هنا لما ذكروه من العلوم التي يحتاج إليها المفسر ، وما ذكروه من الأدوات التي إذا توافرت لديه وتكاملت فيه ، خرج عن كونه مفسراً للقرآن بمجرد الرأي ، ومحض الهوى (١٧) .



● العلوم التي يحتاج إليها المفسر :

اشترط العلماء في المفسر الذي يريد أن يفسر القرآن برأيه بدون أن يلتزم الوقوف عند حدود المأثور منه فقط ، أن يكون ملماً بجملته من العلوم التي يستطيع بواسطتها أن يفسر القرآن تفسيراً عقلياً مقبولاً ، وجعلوا هذه العلوم بمناسبة أدوات تعصم المفسر من الوقوع في الخطأ ، وتحصيه من القول على الله بدون علم . وإليك هذه العلوم مفصلة ، مع توضيح ما لكل علم منها من الأثر في الفهم وإصابة وجه الصواب :

الأول : علم اللغة : لأن به يمكن شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع . قال مجاهد : « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب » ، ثم إنه لابد من التوسع والتبحر في ذلك ، لأن اليسير لا يكفي ، إذ ربما كان اللفظ مشرباً ، والمفسر يعلم أحد المعنيين ويخفى عليه الآخر ، وقد يكون هو المراد .

الثاني : علم النحو : لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب ، فلا بد من اعتباره . أخرج أبو نبيد عن الحسن أنه سئل عن الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حسن المنطق فيقيم بها فراءته فقال : حسن فتعلمها ، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيب بوجهها فيهلك فيها .

الثالث : علم الصرف : وبواسطته تعرف الأبنية والصيغ . قال ابن فارس « ومن فاته المعظام ، لأن « وجد » مثلاً كلمة مبهمة ، فإذا صرفناها اتضحت بمصادرها » ، وحكى السيوطي عن الزمخشري أنه قال : « من بدع التفسير

(١٧) رجعتنا في هذا البحث إلى مقدمة تفسير القرطبي ج ١ ص ٢١ - ٢٥ ، والاحياء للغزالي ج ٢ ص ١٢٤ - ١٤٢ ، والاتقان ج ٢ ص ١٧٦ - ١٨٠ ، ومقدمة التفسير للراغب الأصفهاني ص ٤٢٢ - ٤٢٥ ، ومقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ٢٩ - ٢١ .

قول من قال : إن الإمام في قوله تعالى : « يوم ندعوا كل أناس بإمامهم » (١٨) جمع أم ، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأسمائهم دون آبائهم قال : وهذا غلط أوجب جهله بالتصريف ، فإن أما لا تجمع على إمام » (١٩) .

الرابع : الاشتقاق : لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين ، اختلف باختلافهما ، كالمسيح مثلا ، هل هو من السياحة أو من المسح ؟ .

الخامس والسادس والسابع : علوم البلاغة الثلاثة : « المعاني ، والبيان ، والبديع » فعلم المعاني ، يعرف به خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى . وعلم البيان ، يعرف به خواص التراكيب من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها . وعلم البديع ، يعرف به وجوه تحسين الكلام وهذه العلوم الثلاثة من أعظم أركان المفسر ، لأنه لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز ، وذلك لا يدرك إلا بهذه العلوم .

الثامن : علم القراءات : إذ بمعرفة القراءة يمكن ترجيح بعض الوجوه المحتملة على بعض .

التاسع : علم أصول الدين : وهو علم الكلام ، وبه يستطيع المفسر أن يستدل على ما يجب في حقه تعالى ، وما يجوز ، وما يستحل ، وأن ينظر في الآيات المتعلقة بالنبوات ، والمعاد ، وما إلى ذلك نظرة صائبة ، ولولا ذلك لوقع المفسر في ورطات .

العاشر : علم أصول الفقه : إذ به يعرف كيف يستنبط الأحكام من الآيات ويستدل عليها ، ويعرف الإجمال والتبيين ، والعموم ، والخصوص ، والإطلاق والتقييد ، ودلالة الأمر والنهي ، وما سوى ذلك من كل ما يرجع إلى هذا العلم .

الحادي عشر : علم أسباب النزول : إذ أن معرفة سبب النزول يعين على فهم المراد من الآية .

(١٨) الأسرله : ٧١

(١٩) ونص عبارة الزمخشري : ومن بدع التفسير أن الإمام جمع لم وأن الناس يدعون يوم القيامة بأسمائهم ، وأن الحكمة في الدعاء بالأسماء دون الآباء رعاية حق مسمى طيه السلام ، وإظهار هيرف العصور والحسين : والا يفتضح أولاد الرنا . وليت شعري أيها أبداع ! أصحة لفظه أم بهاء حكمته ؟ ! هـ .

الثاني عشر : علم القصص : لأن معرفة القصة تفصيلاً يعين على توضيح ما أجمل منها في القرآن . . .

الثالث عشر : علم النسخ والمنسوخ : وبه يعلم المحكم من غيره . ومن فقد هذه الناحية ، ربما أفتى بحكم منسوخ فيقع في الضلال والإضلال .

الرابع عشر : الأحاديث المينة لتفسير المجمل والمبهم ، ليستعين بها على توضيح ما يشكل عليه .

الخامس عشر : علم الموهبة : وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « واتقوا الله ، ويعلمكم الله » (٢٠) . . . وبقوله صلى الله عليه وسلم : « من عمل بما علم ورثه الله علم ما لا يعلم » . قال السيوطي بعد أن عد علم الموهبة من العلوم التي لا بد منها للمفسر « ولعلك تستشكل علم الموهبة وتقول : هذا شيء ليس في قدرة الإنسان . وليس الأمر كما ظننت من الإشكال ، والطريق في تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد . قال في البرهان : « اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ولا تظهر له أسراره ، وفي قلبه بدعة ، أو كبر ، أو هوى ، أو حب دنيا ، أو وهو مصر على ذنب ، أو غير متحقق بالإيمان ، أو ضعيف التحقيق ، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم ، أو راجع إلى معقوله ، وهذه كلها حجب وموانع بعضها أكد من بعض » قلت : وفي هذا المعنى قوله تعالى : « ساصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق » (٢١) . . . قال ابن عيينه : أنزع عنهم فهم القرآن . أخرجه ابن أبي حاتم « (٢٢) ١ هـ .

هذه هي العلوم التي اعتبرها العلماء أدوات لفهم كتاب الله تعالى ، وقد ذكرناها مسهبة مفصلة ، وإن كان بعض العلماء ذكر بعضها وأعرض عن بعض آخر ، ومنهم من أدمج بعضها في بعض وضغطها حتى كانت أقل عدداً مما ذكرنا ، وليس هذا العدد الذي ذكرنا حاصراً لجميع العلوم التي يتوقف عليها التفسير ، فإن القرآن - مثلاً - قد اشتمل على أخبار الأمم الماضية

(٢١) الاعراف : ١٤٦

(٢٠) البقرة : ٢٨٢

(٢٢) الاتقان ج ٢ ص ١٨٠ - ١٨٢ ، وقد رجعنا في هذا البحث إلى الاتقان ج ٢ ص

١٨٠ - ١٨٢

وسيرهم وحوادثهم ، وهى أمور تقتضى الإلمام بعلمى التاريخ وتقويم البلدان، لمعرفة العصور والأمكنة التى وجدت فيها تلك الأمم ، ووقعت فيها هذه الحوادث . وأرى أن أسوق هنا مقالة الأستاذ المرحوم السيد محمد رشيد رضا فى مقدمة تفسيره تكميلاً للفائدة ، وإليك نص هذه المقالة التى اقتبسها من دروس أستاذه الإمام الشيخ محمد عبده عليه رضوان الله .

قال رحمه الله : « للتفسير مراتب : أدناها أن يبين بالإجمال ما يشرب القلب عظمة الله وتنزيهه ، ويصرف النفس عن الشر ، ويجذبها إلى الخير ، وهذه هى التى قلنا إنها متيسرة لكل أحد : » ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر « (٢٣) .. وأما المرتبة العليا فهى لا تتم إلا بأمور :

أحدها : فهم حقائق الألفاظ المفردة التى أودعها القرآن ، بحيث يحقق المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة ، غير مكثف بقبول فلان وفهم فلان ؛ فإن كثيراً من الألفاظ كانت تستعمل فى زمن التنزيل لمعان ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب أو بعيد ، من ذلك لفظ التأويل اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً ، أو على وجه مخصوص ، ولكنه جاء فى القرآن بمعان أخرى ، كقوله تعالى : « هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق » (٢٤) .. فما هذا التأويل ؟ يجب على من يريد الفهم الصحيح أن يتتبع الاصطلاحات التى حدثت فى الملة ، ليفرق بينها وبين ما ورد فى الكتاب ، فكثيراً ما يفسر المفسرون كلمات القرآن بالاصطلاحات التى حدثت فى الملة بعد القرون الثلاثة الأولى ، فعلى المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعانى التى كانت مستعملة فى عصر نزوله ، والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه ، بأن يجمع ما تكرر فى مواضع منه وينظر فيه ، فربما استعمل بمعان مختلفة كلفظ الهداية وغيره ، ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية ، فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه ، وقد قالوا : إن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة

(٢٣) القمر : ١٧ ، وفى مواضع أخرى من السورة نفسها .

(٢٤) الأعراف : ٥٣

معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول ، واتفاقه مع جملة المعنى ، وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته .

ثانيها : الأساليب ، فينبغي أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيعة ، وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته ، مع التفتن لنكته ومحاسنه ، والعناية بالوقوف على مراد المتكلم منه . نعم إننا لا نتسامى إلى فهم مراد الله تعالى كله على وجه الكمال والتمام ، ولكن يمكننا فهم ما نهتدى به بقدر الطاقة ، ويحتاج في هذا إلى علم الإعراب وعلم الأساليب « المعاني والبيان » ولكن مجرد العلم بهذه الفنون وفهم مسائلها وحفظ أحكامها لا يفيد المطلوب .

ترون في كتب العربية أن العرب كانوا مسددين في النطق ، يتكلمون بما يوافق القواعد قبل أن توضع ، أتحسبون أن ذلك كان طبعياً لهم ؟ كلا ، وإنما هي ملكة مكتسبة بالسماع والمحاكاة ، ولذلك صار أبناء العرب أشد عجمة من العجم عندما اختلطوا بهم ، ولو كان طبعياً ذاتياً لما فقدوه في مدة خمسين سنة بعد الهجرة .

ثالثها : علم أحوال البشر ، فقد أنزل الله هذا الكتاب وجعله آخر الكتب ، وبين فيه ما لم يبين في غيره ، بين فيه كثيراً من أحوال الخلق وطبائعهم ، والسنن الإلهية في البشر ، وقص علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسنته فيها ، فلا بد للناظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم ، ومناشئ اختلاف أحوالهم من قوة وضعف ، وعز وذل ، وعلم وجهل ، وإيمان وكفر ، ومن العلم بأحوال العالم الكبير ، علويه وسفليه ، ويحتاج هذا إلى فنون كثيرة من أهمها التاريخ بأنواعه .

قال الأستاذ الإمام : أنا لا أعقل كيف يمكن لأحد أن يفسر قوله تعالى : « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين » (٢٥) . . الآية ، وهو لا يعرف أحوال البشر ، وكيف اتحدوا ، وكيف تفرقوا ، وما معنى تلك الوحدة التي كانوا عليها ، وهل كانت نافعة أو ضارة ، وماذا كان من آثار بعثة النبيين فيهم .

أجمل القرآن الكلام عن الأمم وعن السنن الإلهية ، وعن آياته في السموات والأرض ، وفي الآفاق والأنفس ، وهو إجمال صادر عن أحاط بكل شيء علماً ، وأمرنا بالنظر والتفكر ، والسير في الأرض لنفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاء وكمالاً ، ولو اكتفينا من علم الكون بنظرة في ظاهره ، لكنا كمن يعتبر الكتاب بلون جلده ، لا بما حواه من علم وحكمة .

رابعها : العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن ، فيجب على المفسر القائم بهذا الفرض الكفائي ، أن يعلم ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم ، لأن القرآن ينادي بأن الناس كلهم كانوا في شقاء وضلال ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث به لهدايتهم وإسعادهم ، وكيف يفهم المفسر ما فبحته الآيات من عوائدهم على وجه الحقيقة أو ما يقرب منها ، إذا لم يكن عارفاً بأحوالهم وما كانوا عليه ؟ .

هل يكتفى من علماء القرآن — دعاة الدين والمناضلين عنه بالتقليد — بأن يقولوا تقليداً لغيرهم : إن الناس كانوا على باطل ، وإن القرآن دحض أباطيلهم في الجملة ؟ كلا .

وأقول الآن : يروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : إن جهل الناس بأحوال الجاهلية هو الذي يخشى أن ينقض عرى الإسلام عروة عروة . اهـ بالمعنى ، والمراد : أن من نشأ في الإسلام ولم يعرف حال الناس قبله ، يجهل تأثير هدايته ، وعناية الله بجعله مغيراً لأحوال البشر ، ومخرجاً لهم من الظلمات إلى النور ، ومن جهل هذا يظن أن الإسلام أمر عادي ، كما ترى بعض الذين يتربون في النظافة والنعيم يعدون التشديد في الأمر بالنظافة والسواك من قبيل اللغو ؛ لأنه من ضروريات الحياة عندهم ، ولو اختبروا غيرهم من طبقات الناس لعرفوا الحكمة في تلك الأوامر ، وتأثير تلك الآداب من أين جاء ؟ .

خامسها : العلم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وما كانوا عليه من علم وعمل ، وتصرف في الشئون دنيويها وأخرويها اهـ (٢٦) .

هذه هي عبارة الأستاذ الشيخ رشيد رضا بنصها ، وفيها تركيز وإدماج لبعض ما قلناه من قبل ، وفيها شرح وإيضاح لبعض آخر منه ، وهي تلقي ضوءاً على ما تقدم ، وتوضح بعض ما فيه من إيجاز .



● مصادر التفسير :

خرجنا من المعركة التي قامت بين المتحرجين من القول في التفسير بالرأى والمجيزين له « بأن الخلاف لفظي لا حقيقي ، وأسفرت النتيجة عن انقسام التفسير بالرأى إلى قسمين : قسم جائز ممدوح ، وقسم حرام مذموم ، وعرفنا العلوم التي يجب على المفسر معرفتها حتى يكون أهلاً للتفسير بالرأى الجائز ، وبقي علينا بعد ذلك أن نذكر المصادر التي يجب على المفسر أن يرجع إليها عند شرحه للقرآن ، حتى يكون تفسيره جائزاً ومقبولاً ، وإليك أهم هذه المصادر :

أولاً : الرجوع إلى القرآن نفسه ، وذلك بأن ينظر في القرآن نظرة فاحص مدقق ، ويجمع الآيات التي في موضوع واحد ، ثم يقارن بعضها ببعضها الآخر ، فإن من الآيات ما أجمل في مكان وفسر في مكان آخر ، ومنها ما أوجز في موضع وبسط في موضع آخر ، فيحمل المجمل على المفسر ، ويشرح ما جاء موجزاً بما جاء مسهباً مفصلاً ، وهذا هو ما يسمونه تفسير القرآن بالقرآن ، فإن عدل عن هذا وفسر برأيه فقد أخطأ وقال برأيه المذموم .

ثانياً : النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع الاحتراز عن الضعيف والموضوع فإنه كثير ، فإن وقع له تفسير صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس له أن يعدل عنه ويقول برأيه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مؤيد من ربه ، وموكل إليه أن يبين للناس ما نزل إليهم ، فمن يترك ما يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير إلى رأيه فهو قائل بالرأى المذموم .

ثالثاً : الأخذ بما صح عن الصحابة في التفسير ، ولا يغتر بكل ما ينسب

لهم من ذلك ؛ لأن في التفسير كثيراً مما وضع على الصحابة كذباً واختلاقاً ، فإن وقع على قول صحيح لصحابي في التفسير ، فليس له أن يهجره ويقول برأيه ؛ لأنهم أعلم بكتاب الله ، وأدرى بأسرار التنزيل ؛ لما شاهدوه من القرائن والأحوال ؛ ولما اقتصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح ، لاسيما علماءهم وكبرائهم ، كالأئمة الأربعة : الخلفاء الراشدين ، وأبيّ بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم . وقد سبق لنا أن عرضنا لقول الصحابي ، هل له حكم المرفوع أو لا ، واستوفينا الكلام في ذلك بما يغني عن إعادته هنا .

ثم هل للمفسر أن يعدل عن أقوال التابعين في التفسير ، أو لا بد له من الرجوع إلى أقوالهم ؟ خلاف سبق لنا أن عرضنا له أيضاً فلا داعي لإعادته .

رابعاً : **الاعتناء بمطلق اللغة** ، لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين ، ولكن على المفسر أن يحترز من صرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا توجد غالباً إلا في الشعر ونحوه ، ويكون المتبادر خلافها ، روى البيهقي في الشعب عن مالك رضي الله عنه أنه قال : « لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا » .

خامساً : **التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع** ، وهذا هو الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس حيث قال : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » والذي عناه على رضي الله عنه بقوله — حين سئل : هل عندكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء بعد القرآن — ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم يؤتیه الله عز وجل رجلاً في القرآن .

ومن هنا اختلف الصحابة في فهم بعض آيات القرآن ، فأخذ كل بما وصل إليه عقله ، وأداه إليه نظرة (٢٧) .



(٢٧) انظر ما نقل عن الزركشي في الاتقان ج ٢ ص ١٧٨ - ١٧٩

● الأمور التي يجب على المفسر ان يتجنبها في تفسيره :

هناك أمور يجب على المفسر أن يتجنبها في تفسيره حتى لا يقع في الخطأ ويكون ممن قال في القرآن برأيه الفاسد ، وهذه الأمور هي ما يأتي :

أولاً : التهجم على بيان مراد الله تعالى من كلامه مع الجهالة بقوانين اللغة وأصول الشريعة ، وبدون أن يحصل العلوم التي يجوز معها التفسير .

ثانياً : الخوض فيما استأثر الله بعلمه ، وذلك كالمتشابه الذي لا يعلمه إلا الله فليس للمفسر أن يتهجم على الغيب بعد أن جعله الله تعالى سراً من أسرارهِ وحجبه عن عباده .

ثالثاً : السير مع الهوى والاستحسان ، فلا يفسر بهواه ، ولا يرجح باستحسانه .

رابعاً : التفسير المقرر للمذهب الفاسد ، بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً ، فيحتال في التأويل حتى يصرفه إلى عقيدته ، ويرده إلى مذهبه بأي طريق أمكن ، وإن كان غاية في البعد والغرابة .

خامساً : التفسير مع القطع بأن مراد الله كذا وكذا من غير دليل ، وهذا منهي عنه شرعاً ، لقوله تعالى في الآية (١٦٩) من سورة البقرة : « **وإن تقولوا على الله مالا تعلمون** » (٢٨) ..

وإذ قد بينا أن المفسر لا يجوز له أن يتهجم على تفسير ما استأثر الله تعالى بعلمه وحجبه عن خلقه ، وبيننا أنه لا يجوز له أن يقطع بأن مراد الله كذا وكذا من غير دليل ، لزم علينا أن نبين أنواع العلوم التي اشتمل عليها القرآن ما يمكن معرفته منها وما لا يمكن ، فنقول :

أنواع علوم القرآن

تتنوع علوم القرآن إلى أنواع ثلاثة ، وهي ما يأتي :

النوع الأول : علم لم يطلع الله عليه أحداً من خلقه ، وهو ما استأثر به

(٢٨) انظر ما نقل عن ابن النقيب في الاتقان ج ٢ ص ١٨٢

من علوم أسرار كتابه ، من معرفة كنه ذاته وغيوبه التي لا يعلمها إلا هو ، وهذا النوع لا يجوز لأحد الخوض فيه والتهجم عليه بوجه من الوجوه إجماعاً .

النوع الثاني : ما أطلع الله عليه نبيه صلى الله عليه وسلم من أسرار الكتاب واختصه به ، وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له صلى الله عليه وسلم ، أو لمن أذن له ، قيل : ومنه الحروف المقطعة في أوائل السور ، ومن العلماء من يجعلها من النوع الأول .

النوع الثالث : علوم علّمها الله نبيه مما أودع في كتابه من المعاني الجليلة وانخفية وأمره بتعليمها ، وهذا النوع قسمان :

قسم : لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع ، وذلك كآسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، والقراءات ، واللغات ، وقصص الأمم الماضية ، وأخبار ما هو كائن من الحوادث ، وأمور الحشر والمعاد .

وقسم : يؤخذ بطريق النظر ، والاستدلال والاستنباط والاستخراج من العبارات والألفاظ ، وهو ينقسم إلى قسمين : « أحدهما » : اختلفوا في جوازه ، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات ، « وثانيهما » : اتفقوا على جوازه ، وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية ، والمواعظ والحكم والإشارات وما شاكل ذلك من كل ما لا يمتنع استنباطه من القرآن واستخراجه منه لمن كان أهلاً لذلك (٢٩) .



● النهج الذي يجب على المفسر ان ينهجه في تفسيره :

علمنا مما سبق : أن المفسر برأيه لا بد أن يلم بكل العلوم التي هي وسائل لفهم كتاب الله ، وأدوات للكشف عن أسرارهِ ، كما علمنا مما سبق أيضاً : أن المفسر لا بد أن يطلب المعنى أولاً من كتاب الله ، فإن لم يجده طلبه من السنة ، لأنها شارحة للقرآن وموضحة له ، فإن أعجزه ذلك رجع إلى أقوال

(٢٩) انظر ما نقل عن ابن النقيب في الاتقان ج ٢ ص ٨٣

الصحة ؛ لأنهم أدري بكتاب الله وأعلم بمعانيه ؛ لما اختصوا به من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح ، ولاحتمال أن يكونوا سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن عجز عن هذا كله ، ولم يظفر بشيء من تلك المراجع الأولى للتفسير ، فليس عليه بعد ذلك إلا أن يعمل عقله ، ويقدر فكره ، ويجتهد وسعه في الكشف عن مراد الله تعالى ، مستندا إلى الأصول التي تقدمت ، مبتعدا عن كل ما ذكرنا من الأمور التي تجعل المفسر في عداد المفسرين بالرأى المذموم ، وعليه بعد ذلك أن ينهج في تفسيره منهجا يراعى فيه القواعد الآتية ، بحيث لا يحيد عنها ، ولا يخرج عن نطاقها ، وهذه القواعد هي ما يأتي :

أولا : مطابقة التفسير للمفسر ، من غير نقص لما يحتاج إليه في إيضاح المعنى ، ولا زيادة لا تليق بالغرض ولا تناسب المقام . مع الاحتراز من كون التفسير فيه زيغ عن المعنى وعدول عن المراد .

ثانياً : مراعاة المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ؛ فعمل المراد المجازي ، فيحمل الكلام على الحقيقة أو العكس .

ثالثاً : مراعاة التأليف والغرض الذي سبق له الكلام ، والمؤاخاة بين المفردات .

رابعاً : مراعاة التناسب بين الآيات ، فيبين وجه المناسبة ، ويربط بين السابق واللاحق من آيات القرآن ، حتى يوضح أن القرآن لا تفكك فيه ، وإنما هو آيات متناسبة يأخذ بعضها بحجز بعض .

خامساً : ملاحظة أسباب النزول . فكل آية نزلت على سبب فلا بد من ذكره بعد بيان المناسبة وقبل الدخول في شرح الآية ، وقد ذكر السيوطي في الإتيان أن الزركشي قال في أوائل البرهان « قد جرت عادة المفسرين أن يبدأوا بذكر سبب النزول ، ووقع البحث في أنه : أيها أولى بالبداة ؟ أيبدأ بذكر السبب ، أو بالمناسبة لأنها المصححة لنظم الكلام ، وهي سابقة على النزول ؟ قال : والتحقيق التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفا على

سبب النزول كآية : « ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى اهلها » (٣٠) . .
فهذا ينبغي فيه تقديم ذكر السبب ، لأنه حينئذ من باب تقديم الوسائل على
المقاصد . وإن لم يتوقف على ذلك ، فالأولى تقديم وجه المناسبة « (٣١) ١ هـ .

سادساً : بعد الفراغ من ذكر المناسبة وسبب النزول ، يبدأ بما يتعلق
بالألفاظ المفردة ، من اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، ثم يتكلم عليها بحسب
التركيب ، فيبدأ بالإعراب ، ثم بما يتعلق بالمعاني ، ثم البيان ، ثم البديع ،
ثم يبين المعنى المراد ، ثم يستنبط ما يمكن استنباطه من الآية في حدود
القوانين الشرعية .

سابعاً : على المفسر أن يتجنب ادعاء التكرار في القرآن ما أمكن .

نقل السيوطي عن بعض العلماء أنه قال : « مما يدفع توهم التكرار في
عطف المترادفين نحو « لا تبقى ولا تذر » (٣٢) . . « صلوات من
ربهم ورحمة » (٣٣) . . وأشباه ذلك ، أن يعتقد أن مجموع المترادفين
يحصل معنى لا يوجد عند افراد أحدهما ، فإن التركيب يحدث معنى زائداً ،
وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى ، فكذلك كثرة الألفاظ » (٣٤) .

وعلى المفسر أيضاً أن يتجنب كل ما يعتبر من قبيل الحشو في التفسير
كالخوض في ذكر علل النحو ، ودلائل مسائل أصول الفقه ، ودلائل مسائل
الفقه ، ودلائل مسائل أصول الدين ، فإن كل ذلك مقرر في تأليف هذه
العلوم ، وإنما يؤخذ ذلك مسلماً في علم التفسير دون استدلال عليه .

وكذلك على المفسر أن يتجنب ذكر ما لا يصح من أسباب النزول
وأحاديث الفضائل ، والقصص الموضوع ، والأخبار الإسرائيلية ، فإن هذا
ما يذهب بجمال القرآن ، ويشغل الناس عن التدبر والاعتبار .

ثامناً : على المفسر بعد كل هذا أن يكون يقظاً ، فطنا ، عليماً بقانون

(٣١) الاتقان ج ٢ ص ١٨٥

(٣٢) البقرة : ١٥٧

(٣٠) النساء : ٥٨

(٣٢) المدثر : ٢٨

(٣٤) الاتقان ج ٢ ص ١٨٥ - ١٨٦

الترجيح ، حتى إذا ما كانت الآية محتملة لأكثر من وجه أمكنه أن يرجح ويختار (٣٥) .

وإذا كان المفسر لا يد له من أن يحتكم إلى قانون الترجيح عندما تحتمل الآية أكثر من وجه ، فإننا في حاجة إلى بيان هذا القانون ، الذي هو الحكم الفصل عند تراحم الوجوه وكثرة الاحتمالات ، فنقول :

قانون الترجيح في الرأي

أجمع كلمة قلت في بيان هذا القانون ، هي الكلمة التي نفلها لنا السيوطي في كتابه الإتيان عن البرهان للزركشي ، ونرى أن نسوقها هنا نفلا عن الإتيان ، ونكتفي بذلك لما فيها من الكفاية :

قال الزركشي رحمه الله تعالى . « كل لفظ احتمل معنيين فصاعدا هو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي ، فإن كان أحد المعنيين أظهر ، وجب الحمل عليه ، إلا أن يقوم الدليل على أن المراد هو الخفى .

وإن استويا ، والاستعمال فيهما حقيقة ، لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية ، وفي الآخر شرعية ، فالحمل على الشرعية أولى ، إلا أن يدل دليل على إرادة اللغوية ، كما في : « وصل عليهم ، ان صلاتك سكن لهم » (٣٦) . . ولو كان في أحدهما عرفية ، والآخر لغوية ، فالحمل على العرفية أولى . وإن اتفقا في ذلك أيضاً ، فإن تنافى اجتماعهما ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقرء للحيض والطهر ، اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه ، فما ظنه فهو مراد الله تعالى في حقه . وإن لم يظهر له شيء فهل يتخير في الحمل على أيهما شاء ؟ أو يأخذ بالأغلظ حكماً ؟ أو بالأخف ؟ أقوال . وإن لم يتنافيا

(٣٥) راجع الإتيان ج ٢ ص ١٨٥ - ١٨٦ ، ومناهل العرفان ج ١ ص ٤٤٥ ، ٤٤٦ ومنهج

العرفان ج ٢ ص ٤١

(٣٦) التوبة : ١٠٢

وجب الحمل عليهما عند المحققين ، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة ،
إلا إن دل دليل على إرادة أحدهما » (٣٧) .



● منشأ الخطأ في التفسير بالرأى :

يقع الخطأ كثيراً في التفسير من بعض المتصدرين للتفسير بالرأى ، الذين
عدلوا عن مذاهب الصحابة والتابعين ، وفسروا بمجرد الرأي والهوى ، غير
مستندين إلى تلك الأصول التي قدمنا أنها أول شيء يجب على المفسر أن
يعتمد عليه . ولا متذرعين بتلك العلوم التي هي في الواقع أدوات لفهم كتاب
الله والكشف عن أسرارہ ومعانيه .

ونرى هنا أن نذكر منشأ هذا الخطأ الذي وقع فيه كثير من طوائف
المفسرين فنقول :

يرجع الخطأ في التفسير بالرأى غالباً ، إلى جهتين حدثتا بعد تفسير
الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان ، فإن الكتب التي يذكر فيها كلام هؤلاء
صرفاً غير ممزوج بغيره ، كتفسير عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، وغيرهما ،
لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين ، بخلاف الكتب التي جددت بعد
ذلك فإن كثيراً منها ، كتفاسير المعتزلة والشيعة ، مليئة بأخطاء لا تغتفر ،
حملهم على ارتكابها نصرة المذهب والدفاع عن العقيدة .

أما هاتان الجهتان اللتان يرجع إليهما الخطأ في الغالب فهما ما يأتي :

الجهة الأولى : أن يعتقد المفسر معنى من المعاني ، ثم يريد أن يحمل ألفاظ
القرآن على ذلك المعنى الذي يعتقده .

الجهة الثانية : أن يفسر القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من
كان من الناطقين بلغة العرب . وذلك بدون نظر إلى المتكلم بالقرآن ،
والمنزل عليه ، والمخاطب به .

(٣٧) الاتفاق ج ٢ ص ١٨٢ .

فالجبهة الأولى مراعى فيها المعنى الذى يعتقده المفسر من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان .

والجبهة الثانية : مراعى فيها مجرد اللفظ وما يجوز أن يريد به العربى ، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به والمخاطب ، وسياق الكلام .

ثم إن الخطأ الذى يرجع إلى الجبهة الأولى يقع على أربع صور :
الصورة الأولى : أن يكون المعنى الذى يريد المفسر تقيده أو إثباته صواباً ، فمراعاة لهذا المعنى يحمل عليه لفظ القرآن ، مع أنه لا يدل عليه ولا يراد منه ، وهو مع ذلك لا ينفى المعنى الظاهر المراد ، وعلى هذا يكون الخطأ واقعاً فى الدليل لا فى المدلول ، وهذه الصورة تنطبق على كثير من تفاسير الصوفية والوعاظ الذين يفسرون القرآن بمعان صحيحة فى ذاتها ولكنها غير مرادة ، ومع ذلك فهم يقولون بظاهر المعنى ، وذلك مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمى فى حقائق التفسير ، فمثلاً عندما عرض لقوله تعالى فى الآية (٦٦) من سورة النساء : « ولو أنا كتبنا عليهم أن يقتلوا أنفسهم أو اخرجوا من دياركم » .. الآية ، نجده يقول ما نصه : اقتلوا أنفسكم بمخالفة هواها ، أو اخرجوا من دياركم ، أى أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم .. إلخ (٢٨) .

الصورة الثانية : أن يكون المعنى الذى يريد المفسر تقيده أو إثباته صواباً فمراعاة لهذا المعنى يسلب لفظ القرآن ما يدل عليه ويراد به . ويحمله على ما يريده هو ، وعلى هذا يكون الخطأ واقعاً فى الدليل لا فى المدلول أيضاً ، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير بعض المتصوفة الذين يفسرون القرآن بمعان إشارية صحيحة فى حد ذاتها ، ومع ذلك فإنهم يقولون : إن المعانى الظاهرة غير مرادة ، وتفسير هؤلاء أقرب ما يكون إلى تفسير الباطنية ، ومن ذلك ما فسر به سهل التستري قوله تعالى فى الآية (٣٥) من سورة البقرة : « ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين » .. حيث يقول ما نصه : لم يرد الله معنى الأكل فى الحقيقة ، وإنما أراد معنى مساكنة الهمة لشيء هو غيره إلخ (٢٩) .

(٢٨). تفسير السلمى ص ٤٩

(٢٩). تفسير التستري ص ١٦

الصورة الثالثة : أن يكون المعنى الذى يريد المفسر ثفيه أو إثباته خطأ ،
فمراعاة لهذا المعنى يحمل عليه نفظ القرآن ، مع أنه لا يدل عليه ولا يراد
منه ، وهو مع ذلك لا ينفى الظاهر المراد ، وعلى هذا يكون الخطأ واقعا فى
الدليل والمدلول معاً ، وهذه الصورة تنطبق على ما ذكره بعض المتصوفة من
المعاني الباطلة ، وذلك كالتفسير المبني على القول بوحدة الوجود ، كما
جاء فى التفسير المنسوب لابن عربى عندما عرض لقوله تعالى فى الآية (٨)
من سورة المزمل : « واذكر اسم ربك وتبتل اليه تبتيلاً » .. من قوله
فى تفسيرها : واذكر اسم ربك الذى هو أنت ، أى اعرف نفسك ولا تنسها
فينسك الله . . . إلخ (٤٠) .

الصورة الرابعة : أن يكون المعنى الذى يريد المفسر ثفيه أو إثباته خطأ ،
فمراعاة لهذا المعنى يسلب لفظ القرآن ما يدل عليه ويراد به ، ويحمله على
ذلك الخطأ دون الظاهر المراد ، وعلى هذا يكون الخطأ فى الدليل والمدلول
معاً ، وهذه الصورة تنطبق على تفاسير أهل البدع ، والمذاهب الباطلة ،
فتارة يلوون لفظ القرآن عن ظاهره المراد إلى معنى ليس فى اللفظ أى دلالة
عنه ، كتفسير بعض غلاة الشيعة انجبت والطاغوت بأبى بكر وعمر ، وتارة
يحنالون على صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى فيه نكلف غير مقبول ، وذلك
إذا أحسوا أن اللفظ القرآنى يصادم مذهبهم الباطل ، كما فعل بعض المعتزلة
ففسر لفظ « إلى » فى قوله تعالى فى الآيتين (٢٢ ، ٢٣) من سورة القيامة :
« وجوه يومئذ ناضرة . الى ربها ناظرة » .. بالنعمة ، ذهاباً منهم إلى أن
« إلى » واحد الآلاء ، بمعنى النعم ، فيكون المعنى : ناظرة نعمة ربها ، على
التقديم والتأخير (٤١) ، وذلك كله ليصرف الآية عما تدل عليه من رؤية الله
فى الآخرة .

وأما الخطأ الذى يرجع إلى الجهة الثانية فهو يقع على صورتين .

الصورة الأولى : أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى الذى ذكره المفسر
لغة ، ولكنه غير مراد ، وذلك كاللفظ الذى يطلق فى اللغة على معنيين أو أكثر ،

(٤٠) التفسير المنسوب لابن عربى ج ٢ ص ٣٥٢ .

(٤١) امالى السيد المرتضى ج ١ ص ٢٨

والمراد منه واحد بعينه ، فيأتى المفسر فيحمله على معنى آخر من معانيه غير المعنى المراد ، وذلك كلفظ « أمة » فإنه يطلق على معان ، منها : الجماعة ، والطريقة السلوكية في الدين ، والرجل الجامع لصفات الخير ، فحمله على غير معنى الطريقة السلوكية في الدين في قوله تعالى في الآية (٢٢) من سورة الزخرف : « انا وجدنا آباءنا على أمة » .. غير صحيح وإن احتمله اللفظ لغة .

الصورة الثانية : أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بعينه ، ولكنه غير مراد في الآية ، وإنما المراد معنى آخر غير ما وضع له اللفظ بقرينة السياق مثلا ، فيخطئ المفسر في تعيين المعنى المراد ؛ لأنه اكتفى بظاهر اللغة ، فشرح اللفظ على معناه الوضعي ، وذلك كتفسير لفظ « مبصرة » في قوله تعالى في الآية (٥٩) من سورة الإسراء : « وآتيناهم نبوة مبصرة » .. يجعل مبصرة من الإبصار بالعين ، على أنها حال من الناقة ، وهذا خلاف المراد ، إذ المراد : آية واضحة (١٢) .



● التعارض بين التفسير المأثور والتفسير بالرأى :

قلنا إن التفسير بالرأى قسمان : قسم مذموم غير مقبول ، وقسم ممدوح ومقبول ، أما القسم المذموم ، فلا يعقل وجود تعارض بينه وبين المأثور ؛ لأنه ساقط من أول الأمر ، وخارج عن محيط التفسير بمعناه الصحيح .

وأما التفسير بالرأى المحمود ، فهذا هو الذى يعقل التعارض بينه وبين التفسير المأثور ، وهذا هو الذى نريد أن نتكلم فيه ونعرض له بالبحث والبيان ، غير أنه يتحتم علينا - ليكون الكلام على بصيرة - أن نعرض لبيان معنى هذا التعارض فنقول :

التعارض بين التفسير العقلي والتفسير المأثور معناه التقابل والتنافي بينهما وذلك بأن يدل أحدهما على إثبات أمر مثلا ، والآخر يدل على نفيه ، بحيث لا يمكن اجتماعهما بحال من الأحوال ، فكأن كلا منهما وقف في عرض

(٤٢) انظر في هذا البحث مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير ص ٢٠ - ٢٤ .

الطريق فمنع الآخر من السير فيه . وأما إذا وجدت المفارقة بينهما بدون منافاة وأمكن الجمع ، فلا يسمى ذلك تعارضاً ، وذلك كتفسيرهم « الصراط المستقيم » بالقرآن ، وبالإسلام ، وبطريق العبودية ، وبطاعة الله ورسوله ، فهذه المعاني وإن تغايرت غير متنافية ولا متناقضة ، لأن طريق الإسلام هو طريق القرآن ، وهو طريق العبودية ، وهو طاعة الله ورسوله . ومثلاً تفسيرهم لقوله تعالى : « فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات » (٤٦) . . . قيل فيه : السابق هو الذى يصلى فى أول الوقت ، والمقتصد هو الذى يصلى فى أثنائه ، والظالم هو الذى يصلى بعد فواته . وقيل : السابق من يؤدى الزكاة المفروضة مع الصدقة ، والمقتصد من يؤدى الزكاة المفروضة وحدها ، والظالم لنفسه من يمنع الزكاة ولا يتصدق . وغير خاف أنه لا تنافى بين هذين التفسيرين وإن تغايراً ، لأن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتك للحرمان ، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات ، والسابق يتناول من يفعل الواجبات ويتقرب بعد ذلك بزيادة الحسنات ، فكل ذكر فرداً العام على سبيل التمثيل لا الحصر .

هذا وإن الصور العقلية التى يحصل فيها التعارض بين التفسير العقلى والتفسير النقلى هى ما يأتى :

أولاً : أن يكون العقلى قطعياً والنقلى قطعياً كذلك .

ثانياً : أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً .

ثالثاً : أن يكون أحدهما ظنياً والآخر ظنياً كذلك .

أما الصورة الأولى ، ففرضية ؛ لأنه لا يعقل تعارض بين قطعى وقطعى ، ومن المحال أن يتناقض الشرع مع العقل .

وأما الصورة الثانية : فالقطعى منها مقدم على الظنى إذا تعذر الجمع ولم يمكن التوفيق ؛ أخذاً بالأرجح وعملاً بالأقوى .

وأما الصورة الثالثة : فإن أمكن الجمع بين العقلى والنقلى ، وجب حمل

النظم الكريم عليهما . وإن تعذر الجمع ، قدم التفسير المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم إن ثبت من طريق صحيح ، وكذا يقدم ما صحح عن الصحابة ؛ لأن ما يصح نسبته إلى الصحابة في التفسير ، النفس إليه أميل ؛ لاحتمال سماعه من الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ ولما امتازوا به من الفهم الصحيح والعمل الصالح ؛ ولما اختصوا به من مشاهدة التنزيل .

وأما ما يؤثر عن التابعين ففيه التفصيل ، وذلك إما أن يكون التابعي معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب أو لا ، فإن عرف بالأخذ عن أهل الكتاب قدم التفسير العقلي . وإن لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب وتعارض ما جاء عنه مع التفسير العقلي - كما هو الفرض - فحينئذ نلجأ إلى الترجيح ، فإن تأيد أحدهما بسمع أو استدلال رجحناه على الآخر ، وإن اشتبهت القرائن ، وتعارضت الأدلة والشواهد ، توقفنا في الأمر ، فنؤمن بمراد الله تعالى ، ولا تهجم على تعيينه ، وينزل ذلك منزلة المجمل قبل تفصيله ، والمتشابه قبل تبيينه .

وبعد . . فهذا هو التفسير العقلي بقسميه ، وهذه هي نظرات العلماء إليه ، وتلك هي حقيقة الخلاف ، ثم هذه هي البحوث التي تتعلق به تعلقاً قوياً ، وتتصل به اتصالاً وثيقاً ، وأرى بعد ذلك أن أتكلم عن أهم كتب التفسير بالرأى الجائز وأشهرها ، متعرضاً لبذة قصيرة عن كل مؤلف ، تلقى لنا ضوءاً على شخصيته الذاتية والعلمية ، ملتزماً ببيان المسلك الذي سلكه كل منهم في تفسيره ، وطريقته التي جرى عليها وامتاز بها ، بما يظهر لي من ذلك أثناء قراءتي في هذه الكتب ، مستعيناً في ذلك بما أظفر به من مقدمات قدم بها أصحاب هذه الكتب لكتبهم ، ثم بعد الفراغ من ذلك يكون لنا كلام آخر عن موقف بعض الفرق من التفسير ، وعن أشهر مؤلفاتهم فيه ، وهي لا تكاد تخرج عن دائرة التفسير بالرأى المذموم .



الفصل الثالث

أهم كتب التفسير بالرأى الجائز

● تمهيد :

ابتدأ عهد التدوين من قديم ، وظفر التفسير بالتدوين كغيره من العلوم ، فألفت فيه كتب اختلفت في منهجها ، حسب اختلاف مشارب مؤلفيها ، وظفرت هذه الناحية من التفسير - ناحية التفسير بالرأى الجائز - بكثرة زاخرة من الكتب المؤلفة ، كثرة تضخمت على مر العصور وكر الدهور ، ففى كل عصر يجد جديد من الكتب المؤلفة فى التفسير بالرأى الجائز ، ثم تنضم إلى ما سبق من ذلك ، حتى ازدحمت بها المكتبة الإسلامية على اتساعها وطول عهدها .

ولكن هل احتفظت لنا المكتبة الإسلامية بكل هذه الكتب ؟ أو غفى رسمها وذهب أثرها ؟ لا .. لا هذا ، ولا ذاك ، بل احتفظت لنا ببعضها ، وذهب بعضها الآخر بتقادم الزمن عليه ، ومع هذا ، فإن القصور المكتبى ، حال بيننا وبين الاطلاع على جميع ما خلفته لنا المكتبة الإسلامية العامة . . لهذا ، ولعدم القدرة على الاطلاع على كل ما يوجد من هذه الكتب واستيعابه بالبحث والدراسة ، أكتفى بأن أتعرض لبعض هذه الكتب على ضوء المنهج الذى بينته ، ولعل فى ذلك غنى عن بعضها الآخر ، الذى حال بينى وبينه القصور المكتبى تارة ، والقصور الزمنى تارة أخرى .

هذا ، ولا يفوتنى أن أنبه إلى أن هذه الكتب التى وقع عليها اختيارى ، يتجه كل منها إلى اتجاه معين ، وتغلب عليه ناحية خاصة من نواحي التفسير وألوانه ، فمنها ما تغلب عليه الصاعقة النحوية ، ومنها ما تغلب عليه النزعة

الفلسفية والكلامية ، ومنها ما تطفئ فيه الناحية القصصية والإسرائيلية ،
ومنها غير ذلك . ولكن الجميع ينضم تحت شيء واحد هو التفسير بالرأى
الجائز ، فلا على إذن إن كنت قد جمعت بين هذه الكتب المختلفة المنازع
والاتجاهات ، وهذا أمر اعتبارى لا أقل ولا أكثر .

أما هذه الكتب التى وقع عليها اختيارى ، فهى ما يأتى :

١ - مفاتيح الغيب : للفخر الرازى

٢ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل : للبيضاوى

٣ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل : للنسفى

٤ - لباب التأويل فى معانى التنزيل : للخازن

٥ - البحر المحيط : لأبى حيان

٦ - غرائب القرآن و رغائب الفرقان : للنيسابورى

٧ - تفسير الجلالين : للجلال المحلى ،

والجلال السيوطى

٨ - السراج المنير فى الإعانة على معرفة بعض معانى كلام ربنا الحكيم
الخير : للخطيب الشرينى

٩ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم

: لأبى السعود

١٠ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى

: للآلوسى

هذه هى الكتب التى وقع عليها اختيارى ، وسأتكلم عنها على حسب
هذا الترتيب ، فأقول وبالله التوفيق :

١ - مفاتيح الغيب - للرازي

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن الحسين ابن الحسن بن علي ، التميمي ، البكري ، الطبرستاني ، الرازي ، الملقب بفخر الدين ، والمعروف بابن الخطيب الشافعي ، المولود سنة ٥٤٤ هـ (أربع وأربعين وخمسائة من الهجرة) . كان رحمه الله فريداً عصره ، ومتكلماً زمانه ، جمع كثيراً من العلوم ونبع فيها ، فكان إماماً في التفسير والكلام ، والعلوم العقلية ، وعلوم اللغة ، ولقد أكسبه نبوغه العلمي شهرة عظيمة ، فكان العلماء يقصدونه من البلاد ، ويشدون إليه الرحال من مختلف الأقطار ، وقد أخذ العلم عن والده ضياء الدين المعروف بخطيب الري ، وعن الكمال السمعاني ، والمجد الجيلي ، وكثير من العلماء الذين عاصروهم ولقيهم ، وله فوق شهرته العلمية شهرة كبيرة في الوعظ ، حتى قيل إنه كان يعظ باللسان العربي واللسان العجمي ، وكان يلحقه الوجد في حال الوعظ ويكثر البكاء ، ولقد خلف - رحمه الله - للناس مجموعة كبيرة من تصانيفه في الفنون المختلفة ، وقد انتشرت هذه التصانيف في البلاد ، ورزق فيها الحظوة الواسعة ، والسعادة العظيمة ، إذ أن الناس اشتغلوا بها ، وأعرضوا عن كتب المتقدمين . ومن أهم هذه المصنفات : تفسيره الكبير ، المسمى بمفاتيح الغيب ، وهو ما نحن بصدد الآن ، وله تفسير سورة الفاتحة في مجلد واحد ، ولعله هو الموجود بأول تفسيره « مفاتيح الغيب » ، وله في علم الكلام : المطالب العالية ، وكتاب البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان . وله في أصول الفقه : المحصول ، وفي الحكمة : الملخص ، وشرح الإشارات لابن سينا ، وشرح عيون الحكمة ، وفي الطلسمات : السر المكنون ، ويقال إنه شرح المفصل في النحو للزمخشري ، وشرح الوجيز في الفقه للغزالي .. وغير هذا كثير من مصنفاته ، التي يتجلى فيها علم الرجل الواسع الغزير .

هذا ، وقد كانت وفاة الرازي - رحمه الله - سنة ٦٠٦ هـ (ست وستائة من الهجرة) بالري ، ويقال في سبب وفاته : إنه كان بينه وبين

الكرامية خلاف كبير وجدل في أمور العقيدة ، فكان ينال منهم وينالون منه سباً وتكفيراً وأخيراً سموه فمات على إثر ذلك واستراحوا منه (١) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

يقع هذا التفسير في ثمانى مجلدات كبار ، وهو مطبوع ومتداول بين أهل العلم ، ويقول ابن قاضي شعبة : إنه - أى الفخر الرازى - لم يتمه (٢) كما يقول ذلك ابن خلكان في وفيات الأعيان (٣) ، إذن فمن الذى أكمل هذا التفسير ؟ وإلى أى موضع من القرآن وصل الفخر الرازى في تفسيره ؟

الحق أن هذه مشكلة لم نوفق إلى حلها حاسماً ، نتضارب أقوال العلماء في هذا الموضوع ، فابن حجر العسقلانى . في كتابه الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، يقول : « الذى أكمل تفسير فخر الدين الرازى ، هو أحمد بن محمد بن أبى الحزم مكى نجم الدين المخزومى القمولى مات سنة ٧٢٧ هـ (سبع وعشرين وسبعمائة من الهجرة) وهو مصرى » (٤) . وصاحب كشف الظنون يقول : « وصنف الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد القمولى تكملة له وتوفى سنة ٧٢٧ هـ ، وقاضى القضاة شهاب الدين بن خليل الخويى الدمشقى ، كمل ما نقص منه أيضاً ، وتوفى سنة ٦٣٩ هـ (تسع وثلاثين وستمائة) » (٥) .

فأنت ترى أن ابن حجر يذكر أن الذى أتم تفسير الفخر هو نجم الدين القمولى ، وصاحب كشف الظنون يجعل لشهاب الدين الخويى مشاركة على وجه ما في هذه التكملة ، وإن كانا يتفقان على أن الرازى لم يتم تفسيره .

وأما إلى أى موضع وصل الفخر في تفسيره ؟ فهذه كالأولى أيضاً ، وذلك لأننا وجدنا على هامش كشف الظنون ما نصه : « الذى رأيته بخط

(١) انظر وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٦٥ - ٢٦٨ ، وشرقات الذهب ج ٥ ص ٢١

(٢) الجزء الثانى ص ٢٦٧

(٣) شرقات الذهب ج ٥ ص ٢١

(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٩٩

(٥) الدرر الكامنة ج ١ ص ٢٠٤

السيد مرتضى نقلا عن شرح الشفا للشهاب ، أنه وصل فيه إلى سورة الأنبياء « اهـ (٦) .

وقد وجدت في أثناء قراءتي في هذا التفسير عند قوله تعالى في الآية (٢٤) من سورة الواقعة : « جزاءاً بما كانوا يعملون » .. هذه العبارة « المسألة الأولى أصولية : ذكرها الإمام فخر الدين رحمه الله في مواضع كثيرة ، ونحن نذكر بعضها . الخ » (٧) .

وبعده العبارة يدل على أن الإمام فخر الدين ، لم يصل في تفسيره إلى هذه السورة .

كما وجدت عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٦) من سورة المائدة « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » .. الآية ، أنه تعرض لموضوع الية في الوضوء ، واستشهد على اشتراط الله فيه بقوله تعالى في الآية (٥) من سورة البقرة : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » .. وبين أن الإخلاص عبارة عن النية ، ثم قال : « وقد حققنا الكلام في هذا الدليل في تفسير قوله تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » فليرجع إليه في طلب زيادة الإتيان » اهـ (٨) . وهذه العبارة تشعر بأن الفخر الرازي فسر سورة البقرة ، أي أنه وصل إليها في تفسيره ، وهذا طبعاً بحسب ظاهر العبارة المجرد عن كل شيء .

والذي أستطيع أن أقوله كحل لهذا الاضطراب : هو أن الإمام فخر الدين ، كتب تفسيره هذا إلى سورة الأنبياء ، فأتى بعده شهاب الدين الخويي ، فشرع في تكملة هذا التفسير ولكنه لم يتمه ، فأتى بعده نجم الدين القمولي فأكمل ما بقي منه . كما يجوز أن يكون الخويي أكمله إلى النهاية ، وانقمولي كتب تكملة أخرى غير التي كتبها الخويي ، وهذا هو الظاهر من عبارة صاحب كشف الظنون .

وأما إحالة الفخر على ما كتبه في سورة البقرة ، فهذا ليس بصريح في

(٦) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٩٩ (هامش) . (٧) مفاتيح الغيب ج ٨ ص ٦٨

(٨) مفاتيح الغيب ج ٢ ص ٥٢٩

أنه وصل إليها في تفسيره ، إذ لعله كتب تفسيراً مستقلاً لسورة البينة ، أو لهذه الآية وحدها ، فهو يشير إلى ما كتب فيها ويحيل عليه .

أقول هذا ، وأعتقد أنه ليس حلاً حاسماً لهذا الاضطراب ، وإنما هو توفيق يقوم على الظن ، والظن يخطئ ويصيب .

ثم إن القارئ في هذا التفسير ، لا يكاد يلحظ فيه تفاوتاً في المنهج والمسلك ، بل يجري الكتاب من أوله إلى آخره على نمط واحد ، وطريقة واحدة ، تجعل الناظر فيه لا يستطيع أن يميز بين الأصل والتكملة ، ولا يتمكن من الوقوف على حقيقة المقدار الذي كتبه الفخر ، والمقدار الذي كتبه صاحب التكملة .

هذا ، وإن تفسير الفخر الرازي ليحظى بشهرة واسعة بين العلماء ، وذلك لأنه يمتاز عن غيره من كتب التفسير ، بالأبحاث الفياضة الواسعة ، في نواح شتى من العلم ، ولهذا يصفه ابن خلكان فيقول : « إنه — أي الفخر الرازي — جمع فيه كل غريب وغريبة »^(٩) .



● اهتمام الفخر الرازي ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسوره :

وقد قرأت في هذا التفسير ، فوجدت أنه يمتاز بذكر المناسبات بين الآيات بعضها مع بعض ، وبين السور بعضها مع بعض ، وهو لا يكتفى بذكر مناسبة واحدة بل كثيراً ما يذكر أكثر من مناسبة .



● اهتمامه بالعلوم الرياضية والفلسفية :

كما أنه يكثر من الاستطراد إلى العلوم الرياضية والطبيعية ، وغيرها من العلوم الحادثة في الملة ، على ما كانت عليه في عهده ، كالهئية الفلكية وغيرها ، كما أنه يعرض كثيراً لأقوال الفلاسفة بالرد والتفنيد ، وإن كان يصوغ أدلته

(٩) وفيات الاعيان ج ٢ ص ٢٦٧

في مباحث الإلهيات على نمط استدلالاتهم العقلية ، ولكن بما يتفق ومذهب أهل السنة .



● موقفه من المعتزلة :

ثم إنه - كسنى يرى ما يراه أهل السنة ، ويعتقد بكل ما يقررونه من مسائل علم الكلام - لا يدع فرصة تمر دون أن يعرض لمذهب المعتزلة بذكر أقوالهم والرد عليها ، رداً لا يراه البعض كافياً ولا شافياً .

فهذا هو الحافظ ابن حجر يقول عنه في لسان الميزان « وكان يعاب بإيراد الشبهة الشديدة ، ويقصر في حلها ، حتى قال بعض المغاربة : « يورد الشبه نقداً ويحلها نسيئة » اهـ (١٠) وقال ابن حجر أيضاً في لسان الميزان « ورأيت في الإكسير في علم التفسير للنجم الطوفي ما ملخصه : ما رأيت في التفسير أجمع لغالب علم التفسير من القرطبي ، ومن تفسير الإمام فخر الدين ، إلا أنه كثير العيوب ، فحدثني شرف الدين النصيبي عن شيخه سراج الدين السرمياحي المغربي ، أنه صنف كتاب المأخذ في مجلدين ، بين فيهما ما في تفسير الفخر من الزيف والبهرج ، وكان ينقم عليه كثيراً ويقول : يورد شبه المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من التحقيق ، ثم يورد مذهب أهل السنة والحق على غاية من الوهاء . قال الطوفي : ولعمري ، إن هذا دأبه في كتبه الكلامية والحكمة . حتى اتهمه بعض الناس ، ولكنه خلاف ظاهر حاله ؛ لأنه لو كان اختار قولاً أو مذهباً ما كان عنده من يخاف منه حتى يستر عنه ، ولعل سببه أنه كان يستفرغ أقوالاً في تقرير دليل الخصم ، فإذا انتهى إلى تقرير دليل نفسه لا يبقى عنده شيء من القوى ، ولا شك أن القوى النفسانية تابعة للقوى البدنية ، وقد صرح في مقدمة نهاية العقول : أنه مقرر مذهب خصمه تقريراً لو أراد خصمه تقريره لم يقدر على الزيادة على ذلك » اهـ (١١) .



(١٠) لسان الميزان ج ٤ ص ٤٢٧ .

(١١) لسان الميزان ج ٤ ص ٤٢٧ - ٤٢٨

● موقفه من علوم الفقه والأصول والنحو والبلاغة :

ثم إن الفخر الرازي لا يكاد يمر بآية من آيات الأحكام إلا ويذكر مذاهب الفقهاء فيها ، مع ترويجه لمذهب الشافعي - الذي يقلده - بالأدلة والبراهين .

كذلك نجده يستطرد لذكر المسائل الأصولية ، والمسائل النحوية ، والبلاغية ، وإن كان لا يتوسع في ذلك توسعه في مسائل العلوم الكونية والرياضية .

وبالجملة ، فالكتاب أشبه ما يكون بموسوعة في علم الكلام ، وفي علوم الكون والطبيعة ؛ إذ أن هذه الناحية ، هي التي غلبت عليه حتى كادت تقلل من أهمية الكتاب كتفسير للقرآن الكريم :

ومن أجل ذلك قال صاحب كشف الظنون : « إن الإمام فخر الدين الرازي ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة ، وخرج من شيء إلى شيء ، حتى يقضى الناظر العجب » (١٢) ونقل عن أبي حيان أنه قال في البحر المحيط « جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير ، ولذلك قال بعض العلماء : فيه كل شيء إلا التفسير » (١٣) .

ويظهر لنا أن الإمام فخر الدين الرازي كان مولعا بكثرة الاستنباطات والاستطرادات في تفسيره ، مادام يستطيع أن يجد صلة ما بين المستنبط أو المستطرد إليه وبين اللفظ القرآني ، والذي يقرأ مقدمة تفسيره لا يسعه إلا أن يحكم على الفخر هذا الحكم ، وذلك حيث يقول : « اعلم أنه مر على لساني في بعض الأوقات ، أن هذه السورة الكريمة - يريد الفاتحة - يمكن أن يستنبط من فوائدها وثقائسها عشرة آلاف مسألة ، فاستبعد هذا بعض الحساد ، وقوم من أهل الجهل والغى والعناد ، وحملوا ذلك على ما ألفوه من أنهم من التعلقات الفارغة عن المعاني ، والكلمات الخالية عن تحقيق المعاد والمباني ، فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب ، قدمت هذه المقدمة ؛

(١٢) كشف الظنون ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١

(١٣) المرجع السابق

لتصير كالتنبيه على أن ما ذكرناه أمر ممكن الحصول ، قريب الوصول ..
الخ « (١٤) .

وبعد .. فالكتاب بين يديك ، فأجل نظرك في جميع نواحيه ، فسوف
لا ترى إلا ما قلته فيه ، وما حكمت به عليه .

* * *

٢ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل - للبيضاوى

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو قاضى القضاة ، ناصر الدين أبو الخير ، عبد الله
ابن عمر بن محمد بن على ، البيضاوى الشافعى ، وهو من بلاد فارس ، قال
ابن قاضى شهاب فى طبقاته : « صاحب المصنفات ، وعالم أذربيجان ، وشيخ
تلك الناحية . ولى قضاء شيراز » . وقال السبكى : « كان إماماً مبرزاً نظاراً
خيراً ، صالحاً متعبداً » وقال ابن حبيب : « تكلم كل من الأئمة بالثناء على
مصنفاته ، ولو لم يكن له غير المنهاج الوجيز لفظه المحرر لكفاه » . ولى
القضاء بشيراز ، وتوفى بمدينة تبريز . قال السبكى والأسنوى : سنة ٦٩١ هـ
(إحدى وتسعين وستمائة) ، وقال ابن كثير وغيره : سنة ٦٨٥ هـ (خمس
وثمانين وستمائة) . ومن أهم مصنفاته : كتاب المنهاج وشرحه فى أصول
الفقه ، وكتاب الطوابع فى أصول الدين ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل فى
التفسير ، وهو ما نحن بصدد الآن . وهذه الكتب الثلاثة من أشهر الكتب
وأكثرها تداولاً بين أهل العلم (١٥) .

* * *

● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

تفسير العلامة البيضاوى ، تفسير متوسط الحجم ، جمع فيه صاحبه بين

(١٤) مفاتيح الغيب ج ١ ص ٢ - ٢

(١٥) انظر ترجمة البيضاوى فى شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ ، وفى طبقات

المفسرين للداودى ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وفى طبقات الشافعية ج ٥ ص ٥٩

التفسير والتأويل ، على مقتضى قواعد اللغة العربية ، وقرر فيه الأدلة على أصول أهل السنة .

وقد اختصر البيضاوى تفسيره من الكشاف للزمخشري ، ولكنه ترك ما فاء من اعزالات ، وإن كان أحيانا يذهب إلى ما يذهب إليه صاحب الكشاف ومن ذلك أنه عندما فسر قوله تعالى في الآية (٢٧٥) من سورة البقرة « الذين ياكلون الربا لا يعملون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » الآية ، وجدناه يقول : « ألا قياما كقيام المصروع ، وهو وارد على ما يزعمون أن الشيطان يخبط الإنسان فيصرع » .. ثم يفسر المس بالجنون ويقول : « وهذا أيضا من زعمائهم أن الجنى يمس الرجل فيختلط عقله » (١٦) ولا شك أن هذا موافق لما ذهب إليه الزمخشري من أن الجن لا يسلط على الإنسان إلا بالسوسة والإغواء .

كما أننا نجد البيضاوى قد وقع فيما وقع فيه صاحب الكشاف . من ذلك في نهاية كل سورة حديثا في فضلها وما لقارئها من الثواب والأجر عند الله . وقد عرفنا فبسة هذه الأحاديث ، وقلنا إنها موضوعة باتفاق أهل الحديث ، ولست أعرف كيف اغتر بها البيضاوى فرواها وتابع الزمخشري في ذكرها عند آخر تفسيره لكل سورة ، مع ما له من مكانة علمية ، وسيأتي اعتذار بعض الناس عنه في ذلك ، وإن كان اعتذارا ضعيفا ، لا يكفي لتبرير هذا العمل الذي لا يليق بعالم كاليضاوى له قيمته ومكاته .

وكذلك استمد البيضاوى تفسيره من التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب للفخر الرازي ، ومن تفسير الراغب الأصفهاني ، وضم لذلك بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ، كما أنه أعمل فيه عقله ، فضمنه نكتا بارعة ، ولطائف رائعة ، واستنباطات دقيقة ، كل هذا في أسلوب رائع موجز ، وعبارات تدق أحيانا وتخفى إلا على ذى بصيرة ثاقبة ، وفطنة نيرة . وهو يهتم أحيانا بذكر القراءات ، ولكنه لا يلتزم المتواتر منها فيذكر الشاذ ، كما أنه يعرض للصناعة النحوية ، ولكن بدون توسع واستفاضة ، كما أنه يتعرض عند آيات الأحكام لبعض المسائل الفقهية بدون توسع منه في ذلك ، وإن كان

يظهر لنا أنه يميل غالباً لتأييد مذهبه وترويجه ، فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٨) من سورة البقرة : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » .. يقول ما نصه : وقروء جمع قراء ، وهو يطلق للحيض كقوله عليه الصلاة والسلام : « دعى الصلاة أيام أقرائك » وللطهر الفاصل بين الحيضتين ، كقول الأعشى :

مورثة مالا وفي الحي رفة لما ضاع فيها من قروء نسائكما

وأصله الانتقال من الطهر إلى الحيض ، وهو المراد في الآية ؛ لأنه الدال على براءة الرحم لا الحيض كما قاله الحنفية ، لقوله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » (١٧) .. أى وقت عدتهن ، والطلاق المشروع لا يكون في الحيض . وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان » ، فلا يقاوم ما رواه الشيخان في قصة ابن عمر : « مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء » .. الخ (١٨) .

كذلك نجد البيضاوى كثيراً ما يقرر مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة ، عندما يعرض لتفسير آية لها صلة بنقطة من نقط النزاع بينهم .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآيتين (٢ ، ٣) من سورة البقرة : « هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون » .. نراه يعرض لبيان معنى الإيمان والنفاق عند أهل السنة والمعتزلة والخوارج . بتوسع ظاهر ، وترجيح منه لمذهب أهل السنة (١٩) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في أول سورة البقرة أيضاً : « ومما رزقناهم ينفقون » .. نراه يتعرض للخلاف الذى بين أهل السنة والمعتزلة فيما يطلق عليه اسم الرزق ، ويذكر وجهة نظر كل فريق ؛ مع ترجيحه لمذهب أهل السنة (٢٠) .

(١٨) الجزء الأول ص ٢٤٠
(٢٠) الجزء الأول ص ٥٨ - ٥٩

(١٧) الطلاق : ١
(١٩) الجزء الأول ص ٥٢ - ٥٦

والبيضاوى رحمه الله مقل جداً من ذكر الروايات الإسرائيلية ، وهو
يصدر الرواية بقوله : روى أو قيل ، إشعاراً منه بضعفها .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية (٢٢) من سورة النمل
« فمكث غير بعيد فقال احطت بما لم تحط به وجئتكم من سبأ نبأ يقين » ..
يقول بعد فراغه من تفسيرها : روى أنه عليه السلام لما أتم بناء بيت المقدس
تجهز للحج .. إلى آخر القصة التى يقف البيضاوى بعد روايتها موقف المجوز
لها . غير القاطع بصحتها ، حيث يقول ما نصه : « ولعل فى عجائب قدرة الله
وما خص به خاصة عباده أشياء أعظم من ذلك ، يستكبرها من يعرفها ،
ويستكرها من ينكرها » (٢١) .

ثم إن البيضاوى إذا عرض للآيات الكونية ، فإنه لا يتركها بدون أن
يخوض فى مباحث الكون والطبيعة ، ولعل هذه الظاهرة سرت إليه من طريق
التفسير الكبير للفخر الرازى ، الذى استمد منه كما قلنا . فمثلاً عند تفسيره
لقوله تعالى فى الآية (١٠) من سورة الصافات : « ... فاتبعه شهاب ثاقب »
نراه يعرض لحقيقة الشهاب فيقول : الشهاب ما يرى كأن كوكبا انقض ، ثم
يرد على من يخالف ذلك فيقول : وما قيل إنه بخار يصعد إلى الأثير فيشتعل
فتخمين ، إن صح لم يناف ذلك » .. إلى آخر كلامه فى هذا الموضوع (٢٢) .

هذا وأرى أن أسوق لك بعض العبارات الشارحة لمنهج البيضاوى فى
تفسيره ، والمبينة لمصادره التى رجع إليها واختصره منها ، كشاهد على بعض
ما ذكرناه من ناحية ، وتتميماً للفائدة من ناحية أخرى .

قال البيضاوى نفسه فى مقدمة تفسيره هذا بعد الديباجة ما نصه
« ولطالما أحدث تسمى بأن أصنف فى هذا الفن - يعنى التفسير - كتاباً
يحتوى على صفوة ما بلغنى من عظماء الصحابة ، وعلماء التابعين ومن دوفهم
من السلف الصالحين ، وينطوى على نكات بارعة ، ولطائف رائعة ، استنبطتها
أنا ومن قبلى من أفاضل المتأخرين ، وأماثل المحققين ، ويمرّب عن وجوه
القراءات المشهورة المعزية إلى الأئمة الثمانية المشهورين ، والشواذ المروية
عن القراء الاعتبارين ، إلا أن قصور بضاعتى يشبطنى عن الإقدام ، ويمنعنى

عن الالتصاب في هذا المقام ، حتى سنع لى بعد الاستخارة ما صمم به عزمى على الشروع فيما أردته ، والإتيان بما قصدته ، ناوياً أن أسميه بأنوار التنزيل وأسرار التأويل » (٢٣) .

ويقول في آخر الكتاب ما نصه : « وقد اتفق إتمام تعليق سواد هذا الكتاب المنظوى على فرائد ذوى الألباب . المشتغل على خلاصة أقوال أكابر الأئمة ، وصفوة آراء أعلام الأمة ، في تفسير القرآن وتحقيق معانيه . والكشف عن عويصات الفاظه ومعجزات مبانيه ، مع الإيجاز الخالى عن الإخلال ، والتأخير العارى عن الإضلال ، الموسوم بأنوار التنزيل وأسرار التأويل » (٢٤) .

وكأنى به في هذه الجملة الأخيرة ، يشير إلى أنه اختصر من تفسير الكشاف ولخص منه ، ضمن ما اختصره ولخصه من كتب التفسير الأخرى ، غير أنه ترك ما فيه من نزعات الضلال ، وشطحات الاعتزال .

ويقول الجلال السيوطى - رحمه الله - في حاشيته على هذا التفسير المسماة بـ « نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار » ما نصه : « وإن القاضى ناصر الدين البيضاوى لخص هذا الكتاب فأجاد ، وأتى بكل مستجد ، وماز فيه أماكن الاعتزال ، وطرح موضع الدسائس وأزال ، وحرر مهمات ، واستدرك تتمات ، فظهر كأنه سييكة نضار ، واشتهر اشتهاى الشمس فى رائعة النهار ، وعكف عليه العاكفون ، ولهج بذكر محاسنه الواصفون ، وذاق طعم دقائقه العارفون ، فأكب عليه العلماء تديساً ومطالعة ، وبادروا إلى تلقيه بالقبول رغبة فيه ومسارعة » (٢٥) .

ويقول صاحب كشف الظنون ما نصه : « وتفسيره هذا - يريد تفسير البيضاوى - كتاب عظيم الشأن غنى عن البيان ، لخص فيه من الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعانى والبيان ، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام ، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف

(٢٣) الجزء الخامس ص ٢٠٤

(٢٢) الجزء الاول ص ٦ .

(٢٥) المدخل المنير للشيخ مخلوف ص ٤١

الإشارات . وضم إليه ما وري زناد فكره من الوجوه المعقولة ، فجلا رين
الشك عن السريرة ، وزاد في العلم بسطة وبصيرة ، كما قال مولانا المنشى :

أولوا الأبواب لم يأتوا بكشف قناع ما يتلى
ولكن كان للقاضى يد بيضاء لا نبلى

ولكونه متبحراً جال في ميدان فرسان الكلام ، فأظهر مهارته في العلوم
حسبما يليق بالمقام . كشف القناع تارة عن وجوه محاسن الإشارة ، وملح
الاستعارة ، وهتك الأستار أخرى عن أسرار المعقولات بيد الحكمة ولسانها .
وترجمان المناطق وميزانها ، فحل ما أشكل على الآنام ، وذل لهم صعب
المرام ، وأورد في المباحث الدقيقة ما يؤمن به عن الشبه المضلة ، وأوضح لهم
مناهج الأدلة . والذي ذكره من وجوه التفسير ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً بلفظ
قل ، فهو ضعيف ضعف المرجوح أو ضعف المردود .

وأما الوجه الذى تفرد فيه ، وظن بعضهم أنه مما لا ينبغى أن يكون من
الوجوه التفسيرية السنية ، كقوله : وحمل الملائكة العرش وحفيهم حوله
مجاز عن حفظهم وتدييرهم له (٢٦) ، ونحوه ، فهو ظن من لعله يقصر فهمه عن
تصور مبانيه ، ولا يبلغ علمه إلى الإحاطة بها فيه ، فمن اعترض بمثله على
كلامه كأنه ينصب الجبال للعنقاء ، ويروم أن يقنص نسر السماء ؛ لأنه مالك
زمام العلوم الدينية ، والفنون اليقينية ، على مذهب أهل السنة والجماعة .
وقد اعترفوا له قاطبة بالفضل المطلق ، وسلموا إليه قصب السبق ، فكان
تفسيره يحتوى فنونا من العلم وعرة المسالك ، وأنواعاً من القواعد المختلفة
الطرائق ، وقل من برز في فن إلا وصدده عن سواء وشغله . والمرء عدو
لما جهله ، فلا يصل إلى مرامه إلا من نظر إليه بعين فكره ، وأعمى عين هواه ،
واستعبد نفسه في طاعة مولاه ، حتى يسلم من الغلط والزلل ، ويقتدر على رد
المنسطة والجدل .

وأما أكثر الأحاديث التى أوردها في أواخر السور ، فإنه لكونه ممن
صفت مرآة قلبه ، وتعرض لتفجحات ربه ، تسامح فيه ، وأعرض عن أسباب

(٢٦) انظر تفسير البيضاوى لقوله تعالى في الآية (٧) من سورة غافر « الذين يحملون
العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم » .. الآية .. ج ٥ ص ٢٤ .

التجريح والتعديل ، ونحا نحو الترغيب والتأويل ، علماً بأنها مما فاه صاحبه بزور ، ودلى بغرور .

ثم إن هذا الكتاب رزق من عند الله سبحانه وتعالى بحسن القبول عند جمهور الأفاضل والفحول ، فعكفوا عليه بالدرس والتحشية ، فمنهم من علق تعليقة على سورة منه ، ومنهم من حشى تحشية تامة ، ومنهم من كتب على بعض مواضع منه « (٢٧) . . . ثم عد من هذه الحواشى ما يزيد عدده على الأربعين ، ولا أطيل بذكرها ، ومن شاء الاطلاع على ذلك فليرجع إليه في موضعه الذى أشرت إليه ، وحسبى أن أقول : إن أشهر هذه الحواشى وأكثرها تداولاً وتفعلاً : حاشية قاضى زاده ، وحاشية الشهاب الخفاجى ، وحاشية القونوى .

وجملة القول ، فالكتاب من أمهات كتب التفسير ، التى لا يستغنى عنها من يريد أن يفهم كلام الله تعالى ، ويقف على أسرارهِ ومعانيهِ ، وهو مطبوع عدة طبعات ومتوسط فى حجمه .



٣ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل - للنسفى

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو أبو البركات ، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى (٢٨) الحنفى ، أحد الزهاد المتأخرين ، والأئمة المعتبرين . كان إماماً كاملاً عديم النظير فى زمانه ، رأساً فى الفقه والأصول ، بارعاً فى الحديث ومعانيه ، بصيراً بكتاب الله تعالى ، وهو صاحب التصانيف المنيدة المعتبرة فى الفقه والأصول وغيرها . فمن مؤلفاته : متن الوافى فى الفروع ، وشرحه الكافى ، وكنز الدقائق فى الفقه أيضاً ، والمنار فى أصول الفقه ، والعمدة فى أصول الدين ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ، وهو التفسير الذى نحن

(٢٧) كشف الظنون ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢٨) النسفى نسبة الى نفس من بلاد ما وراء النهر .

بصدد الكلام عنه ، وغير ذلك من المؤلفات التي تداولها العلماء ، وتناولوها دراسة وبحثاً ، وليس هذا التراث العلمي بكثير على رجل تفقه على كثير من مشايخ عصره وأخذ عنهم ، ومن هؤلاء : شمس الأئمة الكردي وعليه تفقه ، وأحمد بن محمد العتابي الذي روى عنه الزيادات .

وكانت وفاة النسفي - رحمه الله - سنة ٧٠١ هـ (إحدى وسبعمائة من الهجرة) ، ودفن ببلدة أيدج^(٢٩) فرضى الله عنه وأرضاه^(٣٠) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

هذا التفسير ، اختصره النسفي - رحمه الله - من تفسير البيضاوي ومن الكشف للزمخشري ، غير أنه ترك ما في الكشف من الاعتزالات ، وجرى فيه على مذهب أهل السنة والجماعة ، وهو تفسير وسط بين الطول والقصر ، جمع فيه صاحبه بين وجوه الإعراب والقراءات ، وضمنه ما اشتمل عليه الكشف من النكت البلاغية ، والمحسنات البديعة ، والكشف عن المعاني الدقيقة الخفية ، وأورد فيه ما أورده الزمخشري في تفسيره من الأسئلة والأجوبة ، لكن لا على طريقته من قوله : « فإن قيل . . . قلت » بل جعل ذلك في الغالب كلاماً مدرجاً في ضمن شرحه للآية ، كما أنه لم يقع فيما وقع فيه صاحب الكشف من ذكره للأحاديث الموضوعة في فضائل السور .

هذا وقد أورد النسفي في مقدمة تفسيره عبارة قصيرة ، أوضح فيها عن طريقته التي سلكها فيه ، وأرى أن أسوقها لك بنصها لتمام الفائدة :

قال رحمه الله : « قد سألتني من تتعين إجابته ، كتاباً وسطاً في التأويلات ، جامعاً لوجوه الإعراب والقراءات ، متضمناً لدقائق علمي البديع والإشارات ، حالياً بأقاويل أهل السنة والجماعة ، خالياً عن أباطيل أهل البدع والضلالة ، ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير المخل ، وكنت أقدم فيه رجلاً وأؤخر

(٢٩) قال في القاموس ج ١ ص ١٧٧ : وأيدج كاحمد بلد بكرستان .

(٣٠) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ج ٢ ص ٢٤٧ ، وفي الفوائد البهية في تراجم الحنفية

أخرى ؛ استقصارا لقوة البشر عن درك هذا الوطر ، وأخذاً لسبيل الحذر
عن ركوب متن الخطر ، حتى شرعت فيه بتوفيق الله والمعونات كثيرة ،
وأتمته في مدة يسيرة ، وسميته بمدارك التنزيل وحقائق التأويل ..

وقال صاحب كشف الظنون : « اختصره - يعنى تفسير النسفى -
الشيخ زين الدين ، أبو محمد ، عبد الرحمن بن أبى بكر بن العيى ، وزاد
فيه » (٢١) ولكن لم يقع فى يدنا هذا المختصر ، ولم نظفر به حتى نحكم
عليه .

فرأت فى هذا التفسير فوجدته كما قلت آنفا موجز العبارة سهل المأخذ ،
مختصراً من تفسير الكشاف ، جامعاً لمحاسنه ، متحاشياً لمساوئه ، ومن تفسير
البيضاوى أيضاً حتى أنه ليأخذ عبارته بنصها أو قريباً منه ويضمنها
تفسيره (٢٢) .



● خوضه فى المسائل النحوية :

كذلك وجدته - كما يقول صاحبه - جامعاً بين وجوه الإعراب
والقراءات ، غير أنه من ناحية الإعراب لا يستطرد كثيراً . ولا يزوج بالتفاصيل
النحوية فى تفسيره كما يفعل غيره ؛ فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية
(٢١٧) من سورة البقرة : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل
قتال فيه كبير ، وصدد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » .. الآية .

يقول ما نصه : « والمسجد الحرام عطف على سبيل الله ، أى وصدد عن
سبيل الله وعن المسجد الحرام ، وزعم الفراء أنه معطوف على الهاء فى به ،
أى كفر وبالمسجد الحرام ، ولا يجوز عند البصريين العطف على الضمير
المجرور إلا بإعادة الجار ، فلا تقول مررت به وزيد ، ولكن تقول وبزيد ،
ولو كان معطوفاً على الهاء هنا لقليل : وكفر به وبالمسجد الحرام » (٢٣) اهـ .



(٢١) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٤٨

(٢٢) راجع - مثلاً - تفسير البيضاوى وتفسير النسفى لسورة النجم لترى مبلغ التوافق

أو التقارب بين عبارتهما .

(٢٣) الجزء الأول ص ٨٤ - ٨٥

● موقفه من القراءات :

وأما من ناحية القراءات فهو ملتزم للقراءات السبع المتواترة مع نسبة كل قراءة إلى قارئها .



● خوضه في مسائل الفقه :

كذلك عند تفسيره لآية من آيات الأحكام نجده يعرض للمذاهب الفقهية التي لها تعلق وارتباط بالآية ، ويوجه الأقوال ولكن بدون توسع .

فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٢) من سورة البقرة : « ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله » .. يقول ما نصه : « .. ثم عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - يجتنب ما اشتمل عليه الإزار . ومحمد - رحمه الله - لا يوجب إلا اعتزال الفرج ، وقالت عائشة رضي الله عنها : يجتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك : « ولا تقربوهن » .. مجامعين ، أو ولا تقربوا مجامعتهن « حتى يطهرن » .. بالتشديد ، كوفي غير حفص ، أى يغتسلن ، وأصله يتطهرن فأدغم التاء في الطاء لقرب مخرجيهما . غيرهم « يطهرن » .. أى ينقطع دهنهن ، والقراءتان كآيتين ، فعملنا بهما . وقلنا : له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم وإن لم تغتسل ؛ عملا بقراءة التخفيف ، وفي أقل منه لا يقربها حتى تغتسل أو يمضى عليها وقت الصلاة ؛ عملا بقراءة التشديد ، والحمل على هذا أولى من العكس ، لأنه حينئذ يجب ترك العمل باحدهما لما عرف . وعند الشافعي - رحمه الله - لا يقربها حتى تطهر وتتطهر ، دليله قوله تعالى : « فاذا تطهرن فاتوهن » . فجاسعوهن ، فجمع بينهما ... » اهـ (٢٤) .

وهو ينتصر لمذهبه الحنفى ويرد على من خالفه في كثير من الأحيان ، وإن أردت الوقوف على ذلك فارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٨) من سورة البقرة : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ..

(٢٤) الجزء الاول من ٨٧ . وراجع في هذا الموضوع ما ذكره عند قوله تعالى : « والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ج ١ ص ٨٦

(ج ١ ص ٨٩) ، وعند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٣٧) من سورة البقرة « وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح » . (ج ١ ص ٩٥)
وعند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٦) من سورة الطلاق :
« اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » . الآية ، (ج ٤ ص ٢٠١)



● موقفه من الاسرائيليات :

ومما نلاحظه على هذا التفسير أنه مقل جداً في ذكره للإسرائيليات ، وما يذكره من ذلك يمر عليه بدون أن يتعقبه أحياناً ، وأحياناً يتعقبه ولا يرتضيه .

فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٦) من سورة النمل « وورث سليمان داود ، وقال يا ايها الناس علمنا منطق الطير » . . . يقول : روى أنه صاحت فاختة فأخبر أنها تقول : ليت ذا الخلق لم يخلقوا ، وصاح طاووس فقال : يقول : كما تدين تدان . وصاح هدهد فقال : يقول : استغفروا الله يا مذنبون . وصاح خطاف فقال : يقول : قدموا خيراً تجدوه ، وصاحت رخمة فقال : تقول سبحان ربى الأعلى ملء سمائه وأرضه ، وصاح قمرى فأخبر أنه يقول : سبحان ربى الأعلى ، وقال : الحدأة تقول كل شيء هالك إلا الله ، والقطاة تقول : من سكت سلم ، والديك يقول : اذكروا الله يا غافلون ، والنسر يقول : يا ابن آدم.. عش ما شئت آخرك الموت ، والعقاب يقول : في البعد عن الناس أنس . والضفدع يقول : سبحان ربى القدوس . ثم يتكلم عن قوله تعالى : « واوتينا من كل شيء » . . . بدون أن يتعقب ما ذكره من ذلك كله (٣٥) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٥) من سورة النمل أيضاً : « وانى مرسله اليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون » . . . نراه يذكر خبر هدية بلقيس لسليمان وما كان من امتحانها له ، وهو خبر أشبه ما يكون بقصة نسجها خيال شخص مسرف في تخيله ، ومع ذلك فلا يعقب عليها الإمام النسفى بكلمة واحدة (٣٦) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآيتين (٢١ ، ٢٢) في سورة ص :
 « وهل أتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب . اذ دخلوا على داود ففزع منهم
 قالوا لا تخف ، خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط
 واهدنا إلى سواء الصراط » . . نراه - بعد أن يذكر من الروايات ما لا
 يتنافى مع عصمة داود عليه السلام - يقول ما نصه : « وما يحكى أنه بعث
 مرة بعد مرة أوريا إلى غزوة البلقاء وأحب أن يقتل ليتزوجها - يعنى زوجة
 أوريا - فلا يليق من المتسمين بالصلاح من أفناء الناس ، فضلاً عن بعض
 أعلام الأنبياء ، وقال على رضى الله عنه : من حدثكم بحديث داود عليه
 السلام على ما يرويه القصاص ، جلده مائة وستين ، وهو حد القرية على
 الأنبياء » اهـ (٢٧) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٤) من سورة ص أيضاً
 « ولقد فتننا سليمان والقينا على كرسيه جسداً ثم أناب » . . نراه يذكر
 من الروايات ما لا يتنافى مع عصمة سليمان عليه السلام ، ثم يقول ما نصه :
 « وأما ما يروى من حديث الخاتم والشيطان ، وعبادة الوثن في بيت سليمان
 عليه السلام ، فمن أباطيل اليهود » (٢٨) .

ففى هذه الآية الأخيرة وما قبلها نجد النسفى - رحمه الله - يتصدى
 للتنبيه والرد على القصص المكذوب الذى يتنافى مع عصمة الأنبياء ، ولا
 يتساهل هنا كما تساهل فيما مثلنا به قبل ذلك ، ولعله يرى أن كل ما يمس
 العقيدة من هذا القصص يجب التنبيه على عدم صحته ، وما لا يمس العقيدة
 فلا مانع من روايته بدون تعقيب عليه ، مادام يحتمل الصدق والكذب في
 ذاته ، ولا يتنافى مع العقل أو يتصادم مع الشرع .

هذا ، وإن الكتاب لمتداول بين أهل العلم ، ومطبوع في أربعة أجزاء
 متوسطة الحجم ، وقد نفع الله به الناس كما نفهم بغيره من مؤلفات النسفى
 رحمه الله .



٤ - باب التأويل في معانى التنزيل - للخازن

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير . هو علاء الدين، أبو الحسن ، على بن محمد ابن إبراهيم بن عمر بن خليل الشيعي (٣٩) . البغدادي ، الشافعي ، الصوفي ، المعروف بالخازن . اشتهر بذلك لأنه كان خازن كتب خانقاه السميانية بدمشق . ولد ببغداد سنة ٦٧٨ هـ (ثمان وسبعين وستمائة من الهجرة) ، وسمع بها من ابن الدواليبي ، وقدم دمشق فسمع من القاسم ابن مظفر ووزيرة بنت عمر ، واشتغل بالعلم كثيرا . قال ابن قاضي شهبة : « كان من أهل العلم ، جمع وألف ، وحدث ببعض مصنفاته » . وقد خلف رحمه الله كتباً جمة في فنون مختلفة ، فمن ذلك : لباب التأويل في معانى التنزيل ، وهو التفسير الذى نريد الكلام عنه ، وشرح عمدة الأحكام ، ومقبول المنقول فى عشر مجلدات ، جمع فيه بين مسندى الشافعى وأحمد والكتب الستة والموطأ وسنن الدارقطنى ، ورتبه على الأبواب ، وجمع سيرة نبوية مطولة . وكان رحمه الله صوفيا حسن السميت بشوش الوجه ، كثير التودد للناس . توفى سنة ٧٤١ هـ (إحدى وأربعين وسبعمائة من الهجرة) بمدينة حلب ، فرحمه الله رحمة واسعة (٤٠) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

هذا التفسير اختصره مؤلفه من معالم التنزيل للبغوى ، وضم إلى ذلك ما نقله ولخصه من تفاسير من تقدم عليه ، وليس له فيه - كما يقول - سوى النقل والانتخاب ، مع حذف الأسانيد وتجنب التطويل والإسهاب .

وهو مكثر من رواية التفسير المأثور إلى حد ما ، معنى بتقرير الأحكام وأدلتها ، مملوء بالأخبار التاريخية ، والقصص الإسرائيلية الذى لا يكاد

(٣٩) الشيعي بالحاء المهملة ، نسبة الى اسمها شيعة من اعمال حلب .

(٤٠) انظر ترجمته فى الدرر الكامنة ج ٢ ص ١٧ - ١٨ وفى طبقات المفسرين للدوادى ص

١٧٨ وفى شذرات الذهب ج ٦ ص ١٢١

يسلم كثير منه أمام ميزان العلم الصحيح والعقل السليم ، وأرى أن أسوق هنا ما قاله الخازن نفسه في مقدمة تفسيره ، مبينا به طريقته التي سلكها ، ومنهج الذي نهجه فيه ، وفيها غنى عن كل شيء .

قال رحمه الله تعالى : « ولما كان كتاب معالم التنزيل ، الذي صنفه الشيخ الجليل ، والحبر النبيل ، الإمام العالم محيي السنة ، قدوة الأمة ، وإمام الأئمة ، مفتى الفرق . ناصر الحديث ، ظهير الدين ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي — قدس الله روحه ، ونور ضريحه — من أجل المصنفات في علم التفسير وأعلامها ، وأنبأها وأسناها . جامعاً للصحيح من الأقاويل ، عارياً عن الشبه والتصحيف والتبديل ، محلي بالأحاديث النبوية ، مطرزا بالأحكام الشرعية ، موشى بالقصص الغريبة ، وأخبار الماضين العجبية ، مرصعاً بأحسن الإشارات ، مخرجاً بأوضح العبارات ، مفرغاً في قالب الجمال بأفصح مقال ، فرحم الله تعالى مصنّفه وأجزل ثوابه . وجعل الجنة مثقله ومآبه . لما كان هذا الكتاب كما وصفت ، أحبت أن أتعجب من غرر فوائده ، ودرر فرائده ، وزواهر نصوصه ، وجواهر فصوصه ، مختصراً جامعاً لمعاني التفسير ، ولباب التأويل والتعبير ، حاوياً لخلاصة منقوله ، متضمناً لنكتته وأصوله ، مع فوائد نقلتها ، وفرائد لخصتها من كتب التفسير المصنفة ، في سائر علومه المؤلفة ، ولم أجعل لنفسي تصرفاً سوى النقل والانتخاب ، مجتنباً حد التطويل والإسهاب ، وحذفت منه الإسناد لأنه أقرب إلى تحصيل المراد ، فما أوردت فيه من الأحاديث النبوية والأخبار المصطفوية ، على تفسير آية أو بيان حكم — فإن الكتاب يطلب بيانه من السنة ، وعليها مدار الشرع وأحكام الدين — عزوته إلى مخرجه ، وبينت اسم ناقله ، وجعلت عوض كل اسم حرفاً يعرف به ، ليهون على الطالب طلبه . فما كان من صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري فعلامته قبل ذكر الصحابي الراوي للحديث (خ) وما كان من صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري فعلامته (م) . وما كان مما اتفقا عليه فعلامته (ق) . وما كان من كتب السنن ، كسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي فإنني أذكر اسمه بغير علامة . وما لم أجده في هذه الكتب ووجدت البغوي قد أخرجه بسند له انفرد به . قلت : روى البغوي بسنده ، وما رواه البغوي

يأسناد الثعلبي قلت : روى البغوى بأسناد الثعلبي . وما كان فيه من أحاديث زائدة وألفاظ متغيرة فاعتمده ؛ فإنى اجتهدت فى تصحيح ما أخرجته من الكتب المعتبرة عند العلماء كالجمع بين الصحيحين للحميدى ، وكتاب جامع الأصول لابن الأثير الجزرى ، ثم إنى عوضت عن حذف الإسناد شرح غريب الحديث وما يتعلق به ؛ ليكون أكمل فائدة فى هذا الكتاب ، وأسهل على الطلاب ، وسقته بأبلغ ما قدرت عليه من الإيجاز وحسن الترتيب ، مع التسهيل والتقريب . وينبغى لكل مؤلف كتاباً فى فن قد سبق إليه ، أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد : استنباط شيء إن كان معضلاً . أو جمعه إن كان متفرقاً . أو شرحه إن كان غامضاً . أو حسن نظم وتأليف . أو إسقاط حشو وتطويل وأرجو أن لا يخلو هذا الكتاب عن هذه الخصال التى ذكرت . وسميته : « باب التأويل فى معانى التنزيل » اهـ . . ثم قدم الخازن لتفسيره بخمسة فصول : الفصل الأول : فى فضل القرآن وتلاوته وتعليمه . الفصل الثانى : فى وعيد من قال فى القرآن برأيه من غير علم ، ووعيد من أوتى القرآن ففسده ولم يتعهده . الفصل الثالث : فى جمع القرآن وترتيب نزوله ، وفى كونه نزل على سبعة أحرف . الفصل الرابع : فى كون القرآن نزل على سبعة أحرف وما قيل فى ذلك . الفصل الخامس : فى معنى التفسير والتأويل . ثم ابتدأ بعد ذلك فى التفسير .



● توسعه فى ذكر الاسرائيليات :

وقد قرأت فى هذا التفسير كثيراً فوجدته يتوسع فى ذكر القصص الإسرائيلى وكثيراً ما ينقل ما جاء من ذلك عن بعض التفاسير التى تعنى بهذه الناحية كتفسير الثعلبي وغيره ، وهو فى الغالب لا يعقب على ما يذكر من القصص الإسرائيلى ، ولا ينظر إليه بعين الناقد البصير ، وإن كان فى بعض المواضع لا يترك القصة تمر بدون أن يبين لنا ضعفها أو كذبها ، ولكن على ندرة .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى فى سورة (ص) « وهل أتاك نبا الخصم

اذ تسوروا المحراب» .. الآيات (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤) إلى قوله تعالى :
 « وظن داود انما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا واناب » .. نراه يسوق
 قصصاً أشبه ما يكون بالخرافة كقصة الشيطان الذي تمثل لداود
 في صورة حمامة من ذهب فيها من كل لون حسن ، وجناحاها من الدر
 والزبرجد ، فطارت ثم وقعت بين رجله وألمته عن صلاته ، وقصة المرأة التي
 وقع بصره عليها فأعجبه جمالها فاحتال على زوجها حتى قتل رجاء أن تسلم
 له هذه المرأة التي فتن بها وشغف بحبها ، وغير ذلك من الروايات العجيبة
 الغريبة ، ولكنه يأتي بعد كل هذا فيقول : « فصل في تنزيه داود عليه
 الصلاة والسلام عما لا يليق به وينسب إليه » ويفند في هذا الفصل كل
 ما ذكره مما يتنافى مع عصمة نبي الله داود عليه السلام (٤١) .

ولكننا نرى الخازن يمر بقصص كثيرة لا يعقب عليها ، مع أن بعضها
 غاية في الغرابة ، وبعضها مما يخل بمقام النبوة .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٠) من سورة الكهف :
 « اذ اوى الفتية الى الكهف » .. الآية ، نراه يذكر قصة أصحاب الكهف ،
 وسبب خروجهم إليه عن محمد بن إسحاق ومحمد بن يسار ، وهي غاية في
 الطول والغرابة ومع ذلك فهو يذكرها ولا يعقب عليها بلفظ واحد (٤٢) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآيتين (٨٣ ، ٨٤) من سورة الأنبياء :
 « وايوب اذ نادى ربه انى مسنى الضر وانت ارحم الراحمين . فاستجبنا له
 فكشفنا ما به من ضر وآتيناه اهله ومثلهم معهم رحمة من عندنا وذكرى
 للعابدين » .. ، نراه يروى في حق أيوب عليه السلام ، قصة طويلة جداً ،
 عن وهب بن منبه ، وهي مما لا يكاد يقرها الشرع أو يصدقها العقل ، لما
 فيها من المناقاة لمقام النبوة ، ومع ذلك ، فهو يذكر هذه القصة ويمر عليها
 بدون أن يعقب عليها بأية كلمة (٤٣) .



(٤٢) الجزء الرابع ص ١٦٠ - ١٦٥

(٤١) الجزء السادس ص ٢٨ - ٤٢

(٤٣) الجزء الرابع ص ٢٥٠ - ٢٥٤

● عنايته بالأخبار التاريخية :

كذلك نلاحظ على هذا التفسير أنه يفيض في ذكر الغزوات التي كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إليها القرآن .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٩) من سورة الأحزاب : « يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ جاءكم جنود فارسنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تسروها ، وكان الله بما تعملون بصيراً » نراه بعد أن يفرغ من التفسير يقول : « ذكر غزوة الخندق وهي الأحزاب » ثم يذكر وقائع الغزوة وما جرى فيها باستفاضة وتوسع (٤٤) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٧) من سورة الأحزاب أيضاً : « وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم تطؤوها ، وكان الله على كل شيء قديراً » .. نراه يستطرد إلى ذكر غزوة بني قريظة ، بتوسع ظاهر ، وتفصيل تام .



● عنايته بالناحية الفقهية :

كذلك نجد هذا التفسير يعنى جد العناية بالناحية الفقهية ، فإذا تكلم عن آية من آيات الأحكام ، استطرد إلى مذاهب الفقهاء وأدلتهم ، وأقحم في التفسير فروعاً فقهية كثيرة ، قد لا تهم المفسر بوصف كونه مفسراً في قليل ولا كثير .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٦) من سورة البقرة : « للذي يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فأن فاءوا فإن الله غفور رحيم » نراه بعد أن ينتهى من التفسير يقول : « فروع تتعلق بحكم الآية » ثم يذكر خمسة فروع : الفرع الأول : في حكم ما إذا حلف أنه لا يقرب زوجته أبداً أو مدة هي أكثر من أربعة أشهر ، والثاني : في حكم ما لو حلف ألا يطأها أقل من أربعة أشهر ، والثالث : في حكم ما لو حلف ألا يطأها أربعة أشهر ، والرابع : في مدة الإيلاء في حق الحر والعبد واختلاف المذاهب في ذلك ،

(٤٤) الجزء الخامس ص ١٩٢ - ٢٠٠

والخامس : فيما إذا خرج من الإيلاء بالوطء ، فهل تجب عليه كفارة أو لا تجب ؟ (٤٥) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٨) من سورة البقرة : « **والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء** » . الآية ، نراه يعرض لمذهب الحنفية ومذهب الشافعية فيما تنقضى به عدة الحائض . . ثم يقول : « فصل في أحكام العدة ، وفيه مسائل » فيذكر أربع مسائل ، يتكلم في المسألة الأولى منها عن عدة الحوامل ، وفي الثانية عن عدة المتوفى عنها زوجها ، وفي الثالثة عن عدة المطلقة المدخول بها ، وفي الرابعة عن عدة الإماء (٤٦) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٩) من سورة البقرة : « **فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به** » . الآية ، نجده يقول : « فصل في حكم الخلع ، وفيه مسائل » ويذكر ثلاث مسائل : المسألة الأولى : فيما يباح من أجله الخلع ، والثانية : في جواز الخلع بأكثر مما أعطاهما وعدم جوازه ، الثالثة : في اختلاف العلماء في الخلع هل هو فسخ أو طلاق ؟ (٤٧) .

ومثلاً عند تفسيره لآية الظهار التي في أول سورة المجادلة نراه يسوق فصلاً في أحكام الكفارة ، وما يتعلق بالظهار ، ويورد فيه ثمانى مسائل (٤٨) لا نطيل بذكرها .



● عنايته بالمواعظ :

ثم إن هذا التفسير كثيراً ما يتعرض للمواعظ والرقاق ، ويسوق أحاديث الترغيب والترهيب ، ولعل نزعة الخازن الصوفية هي التي أثرت فيه فجعلته يعنى بهذه الناحية ويستطرد إليها عند المناسبات .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٦) من سورة السجدة : « **تتجافى جنوبهم عن المضاجع** » . الآية ، نراه يقول بعد الانتهاء من

(٤٦) الجزء الأول ص ١٨٦

(٤٨) الجزء السادس ص ٣٩ - ٤٠

(٤٥) الجزء الأول ص ١٨٧ - ١٨٨

(٤٧) الجزء الأول ص ١٩٣ - ١٩٤

التفسير : « فصل في فضل قيام الليل والحث عليه » . . ثم يسوق في ذلك أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها تدور على البخاري ومسلم والترمذي (٤٩) .

وهكذا نجد هذا التفسير يطرق موضوعات كثيرة في نواح من العلم مختلفة . ولكن شهرته القصصية ، وسمعته الإسرائيلية ، أساءت إليه كثيراً ، وكادت تصد الناس عن الرجوع إليه والتعويل عليه ! ! . ولعل الله يهيء لهذا الكتاب من يعلق عليه بتعليقات توضح غثه من سمينه ، وتستخلص صحيحه من سقيه . والكتاب مطبوع في سبعة أجزاء متوسطة الحجم ، وهو متداول بين الناس ، خصوصاً من له شغف بالقصص ولوع بالأخبار .



هـ - البحر المحيط - لأبي حيان

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير هو أثير الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف بن حيان ، الأندلسي ، الغرناطي ، الحياتي ، الشهير بأبي حيان ، المولود سنة ٦٥٤ هـ (أربع وخمسين وستمائة من الهجرة) .

كان - رحمه الله - ملماً بالقراءات صحيحة وشاذها ، قرأ القرآن على الخطيب عبد الحق بن علي إفراداً وجمعاً ، ثم على الخطيب أبي جعفر ابن الطباع ، ثم على الحافظ أبي علي بن أبي الأحوص بمالقة ، وسمع الكثير من العلماء ببلاد الأندلس وإفريقية ، ثم قدم الإسكندرية فقرأ القراءات على عبد النصير بن علي المريوطي ، وبمصر على أبي طاهر إسماعيل بن عبد الله المليجي ، ولازم بها الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، فسمع عليه كثيراً من كتب الأدب . قال أبو حيان : « وعدة من أخذت عنه أربعمائة وخمسون شخصاً ، وأما من أجازني فكثير جداً » وقال الصفدي : « لم أره قط إلا يسمع ، أو يشتغل ، أو يكتب ، أو ينظر في كتاب ، ولم أره على غير ذلك » .

كذلك عرف أبو حيان ، بكثرة قلمه للأشعار والموشحات ، كما كان على جانب كبير من المعرفة باللغة ، أما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما ، خدم هذا الفن أكثر عمره ، حتى صار لا يذكر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره ، وبجانب هذا كله كان لأبي حيان اليد الطولى في التفسير ، والحديث ، وتراجم الرجال ، ومعرفة طبقاتهم ، خصوصاً المغاربة .

ولقد أخذ كثير عنه العلم حتى صار من تلامذته أئمة وأشياخ في حياته ، وهو الذى جسر الناس على كتب ابن مالك ورغبهم فيها وشرح لهم غامضها . وأما مؤلفاته فكثيرة ، انتشرت في حياته وبعد وفاته في كثير من أقطار الأرض وتلقاها الناس بالقبول ، ومن أهمها : تفسير البحر المحيط الذى نحن بصددہ الآن ، وغريب القرآن فى مجلد واحد ، وشرح التسهيل ، ونهاية الإعراب ، وخلاصة البيان ، وله منظومة على وزن الشاطبية فى القراءات بغير رموز ، وهى أخصر وأكثر فوائد ، ولكنها لم ترزق من القبول حظ الشاطبية . هذا ، وقد قيل : إن أبا حيان كان ظاهري المذهب ، ثم رجع عنه وتبع الشافعى على مذهبه ، وكان عرياً من الفلسفة ، بريئاً من الاعتزال والتجسيم ، متمسكاً بطريقة السلف . أما وفاته فكانت بمصر سنة ٧٤٥ هـ (خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة) ، فرحمه الله ورضى عنه (٥٠) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

يقع هذا التفسير فى ثمان مجلدات كبار ، وهو مطبوع ومتداول بين أهل العلم . ومعتبر عندهم المرجع الأول والأهم لمن يريد أن يقف على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم ؛ إذ أن الناحية النحوية هى أبرز ما فيه من البحوث التى تدور حول آيات الكتاب العزيز ، والمؤلف إذ يتكلم عن هذه الناحية ، فهو ابن بجدها ، وفارس حلبتها ، غير أنه — والحق يقال — قد أكثر من مسائل النحو فى كتابه ، مع توسعه فى مسائل الخلاف بين النحويين ، حتى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير .

(٥٠) انظر الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٠٢ - ٢١٠

هذا ، وإن أبا حيان وإن غلبت عليه الصناعة النحوية في تفسيره إلا أنه مع ذلك لم يهمل ما عداها من النواحي التي لها اتصال بالتفسير ، فنراه يتكلم على المعانى اللغوية للمفردات ، ويذكر أسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، والقراءات الواردة مع توجيهها ، ثم أنه لا يغفل الناحية البلاغية في القرآن ، ولا يهمل الأحكام الفقهية عندما يمر بآيات الأحكام ، مع ذكره لما جاء عن السلف ومن تقدمه من الخلف في ذلك ، كل هذا على طريقة وضعها لنفسه ، ومشى عليها في كتابه ، ونبهنا عليها في مقدمته ، وذلك حيث يقول :

« وترتيبى في هذا الكتاب ، أنى أبتدىء أولا بالكلام على مفردات الآية التى أفسرها لفظة لفظة ، فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التى لتلك اللفظة قبل التركيب ، وإذا دُرن للكلمة معنيان أو معان ذكرت ذلك فى أول موضع فيه تلك الكلمة ؛ لينظر ما يناسب لها من تلك المعانى فى كل موضع تقع فيه فيحمل عليه ، ثم أشرع فى تفسير الآية ذاكرًا سبب نزولها إذا كان لها سبب ، ونسخها ، ومناسبتها ، وارتباطها بما قبلها ، حاشداً فيها القراءات ، شاذها ومستعملها . ذاكرًا توجيه ذلك فى علم العربية ، ناقلًا أقاويل السلف والخلف فى فهم معانيها ، متكلمًا على جليها وخفيها ، بحيث أنى لا أغادر منها كلمة وإن اشتهرت حتى أتكلم عليها ، مبديا ما فيها من غوامض الإعراب ، ودقائق الآداب ، من بديع وبيان ، مجتهدا أنى لا أكرر الكلام فى لفظ سبق ، ولا فى جملة تقدم الكلام عليها ، ولا فى آية فسرته ، بل أذكر فى كثير منها الحوالة على الموضع الذى تكلم فيه على تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ، وإن عرض تكرير فبمزيد فائدة ، ناقلًا أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم فى الأحكام الشرعية ما فيه تعلق باللفظ القرآنى ، محيلا على الدلائل التى فى كتب الفقه ، وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية أحيل فى تقريرها والاستدلال عليها على كتب النحو ، وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريبا أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس ، بادئا بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ ، مرجحا له لذلك ، ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه متنكبا فى الإعراب عن الوجوه التى تنزه القرآن عنها ، مينا أنها مما يجب أن يعدل عنه ، وأنه ينبغى أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ؛ إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه جميع ما يجوز النحاة فى

شعر الشماخ والطرماع وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة ، والتراكيب القلقة ، والمجازات المعقدة ، ثم أختتم في جملة من الآيات التي فسرتها أفرادا وتركيبا بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع ملخصا ، ثم أتبع آخر الآيات بكلام منشور ، أشرح به مضمون تلك الآيات على ما اختاره من تلك المعاني ، ملخصا جملها أحسن تلخيص ، وقد ينجر معها ذكر معان لم تتقدم في التفسير ، وصار ذلك أنموذجا لمن يريد أن يسلك ذلك فيما بقي من سائر القرآن ، وستقف على هذا المنهج الذي سلكته إن شاء الله تعالى ، وربما ألمت بشيء من كلام الصوفية بما فيه بعض مناسبة لمداول اللفظ ، وتجنب كثيرا من أقاويلهم ومعانيهم التي يحملونها الألفاظ (٥١) وتركت أقوال الملحددين الباطنية (٥٢) ، المخرجين الألفاظ العربية عن مدلولاتها في اللغة ، إلى هذيان افتروا على الله ، وعلى عليّ كرم الله تعالى وجهه ، وعلى ذريته ، ويسمونه علم التأويل . . . » (٥٣) اهـ .

هذا ، وإن أبا حيان - رحمه الله تعالى - ينقل في تفسيره كثيرا من تفسير الزمخشري ، وتفسير ابن عطية ، خصوصا ما كان من مسائل النحو ووجوه الإعراب كما أنه يتعقبها كثيرا بالرد والتفنيد لما قالاه في مسائل النحو على الخصوص ، ولكثرة هذا التعقيب منه على كلام الزمخشري وابن عطية تجد تلميذه تاج الدين أحمد بن عبد القادر (بن أحمد) بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ (تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة) يختصر هذا التفسير في كتاب سماه : « الدر اللقيط من البحر المحيط » يكاد يقتصر فيه على مباحثه مع ابن عطية والزمخشري ورده عليها (٥٤) وهذا المختصر توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر ، كما أنه مطبوع على هامش البحر المحيط .

كذلك نجد الشيخ يحيى الشاوي المغربي يفرد مؤلفا عنوانه « بين أبي حيان

(٥١) انظر ما تعقب به تفسير القشيري للآية (١١٤) من سورة البقرة « ومن الظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه » .. الآية .. ج ١ ص ٢٦٠

(٥٢) عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٧٢) من سورة المائدة « لقد كفر الذين قالوا أن الله هو المسيح ابن مريم » ج ٢ ص ٤٤٩

(٥٤) انظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٤٥

(٥٣) الجزء الأول ص ٤ - ٥

والزمخشري « يجمع فيه اعتراضات أبي حيان على الزمخشري وهو مخطوط في مجلد كبير بالمكتبة الأزهرية .

وكثيراً ما يحمل أبو حيان على الزمخشري حملات ساخرة قاسية من أجل آرائه الاعتزالية (ج ٢ ص ٢٧٦ ، ج ٧ ص ٨٥) ، ومع ذلك نجده يشيد بما للزمخشري من مهارة فائقة في تجلية بلاغة القرآن وقوة بيانه . حيث يصفه بأنه أوتي من علم القرآن أوفر حظ ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ . (ج ٧ ص ٨٥) .

هذا ، وإن أبا حيان يعتمد في أكثر نقول كتابه هذا - كما يقول - « على كتاب التحرير والتحجير لأقوال أئمة التفسير ، من جمع شيخه ، الصالح ، القدوة ، الأديب ، جمال الدين أبي عبد الله ، محمد بن سليمان ابن حسن بن حسين المقدسي ، المعروف بابن النقيب ، رحمه الله . إذ هو أكبر كتاب صنف في علم التفسير ، يبلغ في العدد مائة سفر أو يكاد » (٥٥) ١ هـ . ونهاية القول ، فإن أبا حيان قد غلبت عليه في تفسيره الناحية التي برز فيها وبرع فيها وهي الناحية النحوية التي طغت على ما عداها من نواحي التفسير .



٦ - غرائب القرآن ورغائب الفرقان - للنيسابوري

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو الإمام الشهير ، والعلامة الخطير ، نظام الدين ، ابن الحسن بن محمد بن الحسين : الخراساني النيسابوري ، المعروف بالنظام الأعرج . أصله وموطن أهله وعشيرته مدينة قم ، وكان منشؤه وموطنه بديار نيسابور . كان رحمه الله من أساطين العلم بنيسابور ، ملماً بالعلوم العقلية ، جامعاً لفنون اللغة العربية ، له القدم الراسخ في صناعة الإنشاء ، والمعرفة الوافرة بعلم التأويل والتفسير .

(٥٥) البحر المحيط ج ١ ص ١١ ، ومع اعتماد أبي حيان على هذا التفسير نجده يصفه بكثرة التكرير وقلة التحرير ج ١ ص ١١ ، كما نجده لا يرضى مما أولع به مؤلفه من كثرة النقل من غلاة الصوفية فيضرب منها صفحا ج ٨ ص ١٩١

وهو معدود في عداد كبار الحفاظ والمقرئين ، وكان مع هذه الشهرة العلمية الواسعة على جانب كبير من الورع والتقوى ، وعلى مبلغ عظيم من الزهد والتصوف ، ويظهر أثر ذلك واضحاً جلياً في تفسيره الذي أودع فيه مواجيد الروحية ، وفيوضاته الربانية ، ولقد خلف رحمه الله للناس كتباً مفيدة نافعة ، ومصنفات فريدة واسعة ، فمن ذلك شرحه على متن الشافية في فن الصرف للإمام ابن الحاجب ، وهو معروف بشرح النظام ، وشرحه على تذكرة الخوارج نصير الملة والدين الطوسي في علم الحياة ، وهو المسمى بتوضيح التذكرة ، ورسائل في علم الحساب ، وكتاب في أوقاف القرآن على حذو ما كتبه السجاوندي المشهور ، وأهم مصنفاته تفسيره لكتاب الله تعالى المعروف بـ « غرائب القرآن و رغائب الفرقان » ، وهو ما نحن بصددده الآن ، وله مجلد آخر في لب التأويل تظير تأويلات المولى عبد الرزاق القاشاني .

، أما تأريخ وفاته ، فلم نعثر عليه في الكتب التي بين أيدينا ، وكل ما عثرنا عليه هو قول صاحب روضات الجنات « إنه كان من علماء رأس المائة التاسعة ، على قرب من درجة السيد الشريف ، والمولى جلال الدين الدواني ، وابن حجر العسقلاني ، وقرنائهم الكثيرين من علماء الجمهور ، وتاريخ إنهاء مجلدات تفسيره المذكور ، صادفت حدود ما بعد الثمانمائة والخمسين من الهجرة (٥٦) قال : ويوجد أيضاً بالبال نسبة التشيع إليه في بعض مصنفات الأصحاب » اهـ (٥٧) .



(٥٦) ويوجد بآخر النسخة التي بأيدينا من تفسير النيسابوري ما نصه « وجد بآخر بعض النسخ ما نصه : علقه مؤلفه ، الحسن بن محمد بن الحسين ، المشتهر بنظام الاعرج النيسابوري ببلاد الهند في دار مملكتها بدولة آباد في أوائل صفر سنة ٧٢٠ سبعمائة وثلاثين من هجرة سيد الأولين والآخرين ، صلاة الله وسلامه عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ، كما جاء في ترجمة النيسابوري بآخر النسخة أيضاً أنه فرغ من شرحه للتذكرة النصيرية في غرة ربيع الأول سنة ٧١١ هـ (إحدى عشرة وسبعمائة) . وفي كشف الظنون عند الكلام عن تفسير النيسابوري أنه توفي سنة ٧٢٨ هـ .

(٥٧) انظر ترجمة النيسابوري في آخر تفسيره ، وفي روضات الجنان ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

أختصر النيسابورى تفسيره هذا من التفسير الكبير للفخر الرازى .
وضم إلى ذلك بعض ما جاء فى الكشاف وغيره من التفاسير ، وما فتح الله به
عليه من الفهم لحكم كتابه ، وضمنه ما ثبت لديه من تفاسير سلف هذه الأمة
من الصحابة والتابعين .



● موقفه من الزمخشري والفخر الرازى :

وهو إذ يختصر كلام الفخر الرازى ، أو يقتبس من تفسير الكشاف
أو غيره ، لا يقف عند النص وقوف من يجمد عند النصوص ويرى أنها ضربة
لازب عليه فلا يعترض ولا يتصرف ، بل نجده حراً فى تفكيره ، متصرفاً فيما
يختصر أو يقتبس ، فإن وجد فساداً به عليه وأصلحه ، وإن رأى نقصاً
تداركه فآتمه وأكمّله .

وكثيراً ما نجده ينقل عن الكشاف فيقول : قال فى الكشاف كذا وكذا ،
أو قال جار الله كذا وكذا ، وقد ينقل ما ذكره صاحب الكشاف وما اعترض
به عليه الفخر الرازى ثم ينصب نفسه حكماً بين الإمامين ، ويبدى رأيه على
حسب ما يظهر له .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية (٦٧) من سورة الزمر :
« والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة » .. يقول ما نصه : « قال جار الله :
الغرض من هذا الكلام - إذا أخذه كما هو بجملته - تصوير عظمته ،
والتوقيف على كنه جلاله ، من غير ذهاب بالقبضة واليمين إلى جهة حقيقة أو
إلى جهة مجاز ، وكذلك حكم ما يروى عن عبد الله بن مسعود : أن رجلاً من
أهل الكتاب جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا أبا القاسم .. إن الله
يمسك السموات يوم القيامة على إصبع ، والأرض على إصبع ، والجبال
على إصبع ، والشجر على إصبع ، والثرى على إصبع ، وسائر الخلق على
إصبع ، ثم يهزهن فيقول : أنا الملك ، فضحك رسول الله صلى الله عليه
وسلم تعجباً مما قال ، وأنزل الله الآية تصديقاً له . قال جار الله : وإنما ضحك

أفصح العرب وتعجب لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهمه علماء البيان من غير تصور إمساك ، ولا إصبع ، ولا هز ، ولا شيء من ذلك ، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره على الزبدة والخلاصة ، التي هي الدلالة على القدرة الباهرة . وأن الأفعال العظام التي لا تكتننها الأوهام هينة عليه . . . ثم ذكر كلاماً آخر طويلاً ، واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي : بأن هذا الكلام الطويل لا طائل تحته ؛ لأنه هل يسلم أن الأصل في الكلام حمله على حقيقته أم لا ؟ وعلى الثاني يلزم خروج القرآن بكليته عن كونه حجة ؛ فإن لكل أحد حينئذ أن يؤول الآية بما يشاء ، وعلى الأول - وهو الذي عليه الجمهور - يلزم بيان أنه لا يمكن حمل اللفظ الفلاني على معناه الحقيقي لتعين المصير إلى التأويل ، ثم إن كان هناك مجازان وجب إقامة الدليل على تعيين أحدهما ، ففي هذه الصورة لا شك أن لفظ القبضة واليمين مشعر بهذه الجوارح ، إلا أن الدلائل العقلية قامت على امتناع الأعضاء والجوارح لله تعالى ، فوجب المصير إلى التأويل صوتاً للنص عن التعطيل ، ولا تأويل إلا أن يقال المراد كونها تحت تديره وتسخيره ، كما يقال فلان في قبضة فلان . وقال تعالى : « وما ملكت أيمانهم » (٥٨) . . . ويقال : هذه الدار في يد فلان ويمينه ، وفلان صاحب اليد . . .

وأنا أقول : هذا الذي ذكره الإمام طريق أصولي ، والذي ذكره جار الله طريق بياني . وإنهم يحيلون كثيراً من المسائل إلى الذوق فلا منافاة بينهما ، ولا يرد اعتراض الإمام وتشنيعه ، وقد مر لنا في هذا الكتاب الأصل الذي كان يعمل به السلف في باب التشابهات في مواضع ، فتذكر « اهـ (٥٩) .



● منهجه في التفسير :

ثم إننا نجد الإمام النيسابوري ، قد سلك في تفسيره مسلكاً قد يكون منفرداً به من بين المفسرين ؛ ذلك أنه يذكر الآيات القرآنية أولاً ، ثم يذكر القراءات ، مع التزامه ألا يذكر إلا ما كان منها منسوباً إلى الأئمة العشرة ،

وإضافة كل قراءة إلى صاحبها الذي تنسب إليه ، ثم بعد ذلك يذكر الوقوف مع التعليل لكل وقف منها ، ثم بعد ذلك يشرع في التفسير ، مبتدئاً بذكر المناسبة وربط اللاحق بالسابق مع عناية كبيرة بذلك سرت إليه من التفسير الكبير للفخر الرازي ، ثم بعد ذلك يبين معاني الآيات بأسلوب بديع ، يشتمل على إبراز المقدرات ، وإظهار المضمرات ، وتأويل المتشابهات ، وتصريح الكنايات ، وتحقيق المجاز والاستعارات ، وتفصيل المذاهب الفقهية ، مع توجيه أدلة كل مذهب وما حملت عليه الآية القرآنية ، لتكون مؤيدة لمذهب من المذاهب ، أو غير متعارضة معه ولا منافية له .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٨) من سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . . ، نجده يقول : واعلم أن الكلام في السرقة ، يتعلق بأطراف المسروق ، ونفس السرقة ؛ والسارق . . ثم يمضي فيتكلم عن هذه النواحي الثلاث من الناحية الفقهية ، بتفصيل واسع وتوجيه للأدلة « (٦٠) » .



● خوضه في المسائل الكلامية :

كذلك نجده يخوض في المسائل الكلامية ، فيذكر مذهب أهل السنة ومذهب غيرهم ، مع ذكره لأدلة كل مذهب ، انتصاره لمذهب أهل السنة وتأييده له ، ورد ما يرد عليه من جانب المخالفين .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٥) من سورة الأنعام « ومنهم من يستمع إليك ، وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً » الآية ، تجده يقول : « وفي الآية دلالة على أن الله تعالى هو الذي يصرف عن الإيمان ، ويحول بين المرء وبين قلبه ، وقالت المعتزلة : لا يمكن إجراؤها على ظاهرها ، وإلا كان حجة للكفار ، ولأنه يكون تكليفاً للعاجز ، ولم يتوجه ذمهم في قولهم : « (وقالوا قلوبنا غلف) » (*) ، فلا بد من التأويل . وذلك من

وجوه . . ثم ساق خمسة أوجه للمعتزلة ، وبعد أن فرغ منها تعقبها بالرد عليها ، تفهيداً لمذهب المعتزلة ، وتصحيحاً لمذهب أهل السنة (٦١) .



● خوضه في المسائل الكونية والفلسفية :

كذلك إذا مر النيسابورى على آية من الآيات الكونية فإنه لا يمر عليها بدون أن يخوض بأسرار الكون وكلام الطبيعيين والفلاسفة .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٨٩) من سورة البقرة : « يسألونك عن الأهلة » . . ، نراه يذكر سبب نزول الآية ، ثم يبين الحكمة التى أرادها الله من وراء جوابه لهم على غير مقصودهم ، وهنا يتعرض للسبب الذى من أجله يبدو الهلال دقيقاً ثم يزيد شيئاً فشيئاً حتى يصير بديراً ، ثم يأخذ في النقصان إلى أن يعود كما بدأ (٦٢) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٤٢) من سورة الزمر : « الله يتوفى الأنفس حين موتها » . . الآية ، يقول ما نصه : « وقال حكماء الإسلام : النفس الإنسانية جوهر مشرق نورانى ، إذا تعلق بالبدن حصل ضوءه في جميع الأعضاء ظاهرها وباطنها ، وهو الحياة واليقظة ، وأما في وقت النوم فإن ضوءه لا يقع إلا على باطن البدن وينقطع عن ظاهره ، فتبقى نفس الحياة التى بها النفس وعمل القوى البدنية فى الباطن ويفنى ما به التمييز والعقل ، وإذا انقطع هذا الضوء بالكلية عن البدن فهو الموت » (٦٣) .

وهذا المسلك الذى سلكه النيسابورى فى الكونيات والآراء الفلسفية . ليس هو فى الواقع إلا صدى لما جاء فى تفسير الفخر الرازى الذى لخص منه تفسيره . وإن كان النيسابورى ليس بوقا للرازى فى كل ما يقول بل كثيراً ما يستدرك عليه ولا يرتضى قوله .

(٦٢) الجزء الثانى من ٢٢٢ - ٢٢٣

(٦١) الجزء السابع من ١٢٩

(٦٣) الجزء ٢٤ من ٧ - ٨ .

فمثلاً نراه عند تفسيره لقوله تعالى في الآيتين (١ ، ٢) من سورة الانفطار
 « اذا السماء انفطرت . واذا الكواكب انتثرت » . . يقول ما نصه :
 « وفيه - يعنى فى قوله تعالى « اذا السماء انفطرت » ، وكذا فى قوله : « واذا
 الكواكب انتثرت » - إبطال قول من زعم أن الفلكيات لا تنخرق ، أما الدليل
 المعقول الذى ذكره الإمام فخر الدين الرازى فى تفسيره ، وهو أن الأجسام
 متماثلة فى الجسمية . فيصح على كل واحد منها ما يصح على الباقي ، لكن
 السفليات يصح عليها الانخراق ، فيصح على العلويات أيضاً ، فغير مفيد .
 ولا مقنع ؛ لأن الخصم لو سلم الصحة فله أن ينازع فى الوقوع لمانع ،
 كالصورة الفلكية وغيرها » اهـ (٦٤) .



● النزعة الصوفية فى تفسير النيسابورى :

ثم إن النيسابورى بعد أن يفرغ من تفسير الآية يتكلم عن التأويل ،
 والتأويل الذى يتكلم عنه هو عبارة عن التفسيرات الإشارية للآيات القرآنية
 التى يفتح الله بها على عقول أهل الحقيقة من المتصوفة ، والنيسابورى رحمه
 الله كان صوفياً كبيراً ، أفاض من روحه الصوفية الصافية على تفسيره ،
 فنراه لذلك يستطرد أثناء التفسير إلى كثير من المواعظ المبكيات . والحكم
 الغاليات ، كما نراه فى تأويله الإشارى يمثل الفلسفة التصوفية بأعلى
 أنواعها .



● ليس فى تفسير النيسابورى ما يدل على تشيعه :

وعلى كثرة ما قرأت فى هذا التفسير لم أقع على نص منه يدل على تشيع
 مؤلفه ، وكل ما وقعت عليه ، أنه قال فى خاتمة تفسيره (ج ٣٠ ص ٢٢٨) .
 « وإنى أرجو فضل الله العظيم ، وأتوسل إليه بوجهه الكريم ، ثم بنبيه
 القرشى الأبطحى ووليه المعظم العلى . . إلخ » وهذه الجملة الأخيرة :

« ووليه المعظم العلي » وإن كانت اعترافاً منه بولاية علي رضي الله عنه ، ليست دليلاً قاطعاً على تشيعه ، بل نجد النيسابوري على العكس من ذلك يعترف في نفس خاتمة تفسيره (ج ٣٠ ص ٢٢٤) بأنه لم يمل في تفسيره إلا إلى مذهب أهل السنة والجماعة وإذا رجعت إلى تفسيره لقوله تعالى في الآيتين (٥٤ ، ٥٥) من سورة المائدة : « يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه » .. إلخ (ج ٦ ص ١٩٥ وما بعدها) لوجدته يرد على الشيعة استدلالهم بهاتين الآيتين على ولاية علي رضي الله عنه وأنه الخليفة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وإن كان ما ذكره تلخيصاً لما قال الفخر الرازي في تفسيره .

وهنا - وبعد ما ذكرت - أرى لزوماً على أن أذكر كلام النيسابوري الذي أوضح فيه مسلكه في تفسيره ومنهجه الذي نهجه فيه ، فإن صاحب البيت أعرف به وأدرى بما فيه .

قال رحمه الله في مقدمة تفسيره ما نصه : « وإذا وفقني الله تعالى لتحريك القلم في أكثر الفنون المنقولة والمعقولة - كما اشتهر بحمد الله تعالى ومنه فيما بين أهل الزمان - وكان علم التفسير من العلوم بمنزلة الإنسان من العين والعين من الإنسان ، وكان قد رزقني الله تعالى من إبان الصبا وعنفوان الشباب ، حفظ لفظ القرآن وفهم معنى الفرقان ، وطالما طالبنى بعض أجلة الإخوان ، وأعزة الأخدان ممن كنت مشاراً إليه عندهم بالبنان في البيان - والله المنان يجازيهم عن حسن ظنونهم ، ويوفقنا لإسعاف سؤلهم ، وإنجاح مطلوبهم - أن أجمع كتاباً في علم التفسير ، مشتملاً على المهمات ، منبأ عما وقع إلينا من نقل الأثبات ، وأقوال الثقات من الصحابة والتابعين ، ثم من العلماء الراسخين ، والفضلاء المحققين ، المتقدمين والمتأخرين - جعل الله تعالى سعيهم مشكوراً ، وعملهم مبروراً - فاستعنت بالمعبود ، وشرعت في المقصود ، معترفاً بالعجز والقصور في هذا الفن وفي سائر الفنون لا كمن هو بآبنة وشعره مفتون ، كيف وقد قال عز من قائل : « وما أوتيتم من العلم الا قليلاً » (٦٥) .. ومن أصدق من الله قيلاً ، وكفى بالله ولياً وكفى بالله وكيلاً .

ولما كان التفسير الكبير المنسوب إلى الإمام الأفضّل ، والهمام الأمثل ،
والحبر النحرير والبحر الغزير ، الجامع بين المعقول والمنقول ، الفائز
بالفروع والأصول ، أفضل المتأخرين ، فخر الملة والحق والدين محمد
ابن عمر بن الحسين الخطيب الرازي ، تغمده الله برضوانه وأسكنه بحبوبة
جنانه ، اسمه مطابق لمسماه وفيه من اللطائف والبحوث ما لا يحصى ، ومن
الزوائد والفتوى ما لا يخفى فإنه قد بذل مجهوده ، وثل موجوده ، حتى
عسر كتبه على الطالبين ، وأعوز تحصيله على الراغبين ، فحاذيت سياق مرامه ،
وأوردت حاصل كلامه ، وقربت مسالك أقدامه والتقطت عقود نظامه
من غير إخلال بشيء من الفوائد ، وإهمال لما يعد من اللطائف والفرائد
وضمنت إليه ما وجدت في الكشف وفي سائر التفاسير من اللطائف المهمات ،
أو رزقني الله تعالى من البضاعة المزجاة ، وأثبت القراءات المعبرات والوقوف
المعلّلات ، ثم التفسير المشتمل على المباحث اللفظيات ، والمعنويات مع إصلاح
ما يجب إصلاحه وإتمام ما ينبغي إتمامه من المسائل الموردة في التفسير الكبير
والاعتراضات ، ومع كل ما يوجد في الكشف من المواضع المعضلات ، سوى
الآيات المعقدات ، فإن ذلك يوردها من ظن أن تصحيح القراءات وغرائب
القرآن ، إنما يكون بالأمثال والمستشهدات ، كلا فإن القرآن حجة على غيره
وليس غيره حجة عليه ، فلا علينا أن تقتصر في غرائب القرآن على تفسيرها
بالألفاظ المشتهرات ، وعلى إيراد بعض المتجانسات التي نعرف منها أصول
الاشتقاقات ، وذكرت طرفاً من الإشارات المقنعات ، والتأويلات الممكنات ،
والحكايات المبكيات ، والمواظ الرادعة عن المنهيات ، الباعثة على أداء
الواجبات ، والتزمت إيراد لفظ القرآن الكريم أولاً ، مع ترجمته على وجه بديع ،
وطريق منيع ، يشتمل على إبراز المقدرات ، وإظهار المضمرات ، وتأويل
المتشابهات ، وتصريح الكنايات وتحقيق المجازات والاستعارات ، فإن هذا
النوع من الترجمة مما تسكب فيه العبرات ، وترن (٦٦) المترحمون هنالك إلى
العشرات ، وقلما يفتن له الناشئ الواقف على متن اللغة العربية ، فضلاً عن

(٦٦) هكذا بالأصل ، وفي هامش بعض النسخ « ولعل الصواب ويزل » وليس بظاهر .
أقول : ولعلها يلدن بمعنى يمشى : قال في أساس البلاغة : ولان يلدن في مشيته إذا مشى بضعف ،
وما زال يلدن في هذه الحاجة : يتردد بتؤده ورفق .

الدخيل الزحيل القاصر في العلوم الأدبية ، واجتهدت كل الاجتهاد ، في تسهيل سبيل الرشاد ، ووضعت الجميع على طرف التمام ، ليكون الكتاب كالبدر التمام ، وكالشمس في إفادة الخاص والعام ، من غير تطويل يورث الملام ، ولا تقصير يورع مسالك السالك ويبدد نظام الكلام ، فخير الكلام ما قل ودل : « وحسبك من الزاد ما بلغك المحل » اهـ (٦٧) .

وقال في آخر تفسيره ما نصه : « وقد تضمن كتابي هذا حاصل التفسير الكبير ، الجامع لأكثر التفاسير ، وجل كتاب الكشف الذي رزق له القبول من أساتذة الأطراف والأكتاف ، واحتوى مع ذلك على النكت المستحسنة الغريبة والتأويلات المحكمة العجيبة ، مما لم يوجد في سائر تفاسير الأصحاب ، أو وجدت متفرقة الأسباب ، أو مجموعة طويلة الذيول والأذنان .

أما الأحاديث ، فإما من الكتب المشهورة ، كجامع الأصول ، والمصاييح وغيرها ، وإما من كتاب الكشف والتفسير الكبير ونحوهما ، إلا الأحاديث الموردة في الكشف في فضائل السور ، فإننا قد أسقطناها لأن النقد زيفها إلا ما شذ منها .

وأما الوقوف للإمام السجاوندي ، مع اختصار لبعض تعليقات ، وإثبات للآيات لتوقفها على التوقيف .

وأما أسباب النزول ، فمن كتاب جامع الأصول ، والتفسيرين ، أو من تفسير الواحدى .

وأما اللغة ، فمن صحاح الجوهري ، ومن التفسيرين كما نقلا .

وأما المعانى والبيان وسائر المسائل الأدبية ، فمن التفسيرين ، والمفتاح ، وسائر الكتب العربية .

وأما الأحكام الشرعية ، فمنها ، ومن الكتب المعتبرة في الفقه ، ولا سيما شرح الوجيز للإمام الرافعى .

وأما التأويل ، فأكثرها للشيخ المحقق ، المتقى المتقن نجم الملة والدين

المعروف بداية قلنس نفسه وروح رسمه ، وطرف منها مما دار بخلدى ،
وسمحت به ذات يدي غير جازم بأنه المراد من الآية ، بل خائف من أن يكون
ذاك جرأة منى وخصوصا فيما لا يعينى ، وإنما شجعتنى على ذلك سنائر
الأئمة الذين اشتهروا بالذوق والوجدان ، وجمعوا بين العرفان والإيمان
والإتقان فى معنى القرآن ، الذى هو باب واسع ، يطمع فى تصنيفه كل طامع ،
فإن أصبت فيها ، وإن أخطأت فعلى الإمام ما سها ، والعذر مقبول عند أهل
الكرم والنهى ، والله المستعان لنا ولهم فى مظان الخل والزلال ، وعلى رحمته
التكلان فى محال الخطأ والخلل ، فعلى المرء أن يذل وسعه لإدراك الحق .
ثم الله معين لإرادة الصواب . ومعين لإلهام الصدق .

وكذا الكلام فى بيان الرباطات والمناسبات بين السور والآيات ، وفى
أنواع التكريرات وأصناف المشتبهات ، فإن للخواطر والظنون فيها مجالا ،
وللناس الأكياس فى استنباط الوجوه والنسب هناك مقالا . . ثم مضى
فقال : « وإننى لم أمل فى هذا الإملاء إلا إلى مذهب أهل السنة والجماعة ،
فبينت أصولهم ، ووجوه استدلالاتهم بها ، وما ورد عليها من الاعتراضات ،
والأجوبة عنها .

وأما فى الفروع ، فذكرت استدلال كل طائفة بالآية على مذهبه ، من
غير تعصب ومراء وجدال وهراء . . ثم مضى فقال : « ولقد وفقت لإتمام هذا
الكتاب فى مدة خلافة على رضى الله عنه . وكنا تقدر إتمامه فى مدة خلافة
الخلفاء الراشدين وهى ثلاثون سنة ، ولو لم يكن ما أتفق فى أثناء التفسير
من وجود الأسفار الشاسعة ، وعدم الأسفار النافعة ، ومن غموم لا يعد
عديدها ، وهموم لا ينادى وليدها . لكان يمكن إتمامه فى مدة خلافة
أبى بكر ، كما وقع لجار الله العلامة » (٦٨) .. ١ هـ .

هذا ، وقد نوه صاحب روضات الجنات بمكانة هذا التفسير فقال :
« وتفسيره - يريد النيسابورى - من أحسن شروح كتاب الله المجيد ، وأجمعها
للفوائد اللفظية والمعنوية ، وأحوزها للفوائد القشرية واللبية ، وهو قريب
من تفسير مجمع البيان كما وكيفا ، وسمة وترتيا ، بزيادة أحكام الأوقاف فى

أوائل تفسير الآي ، ومراتب التأويل في آخره ، والإشارة إلى جملة من دقائق
نكات العريية في البين « اهـ (٦٩) .

والكتاب مطبوع على هامش تفسير ابن جرير الطبري ومتداول بين
أهل العلم .

* * *

٧ - تفسير الجلالين - لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي

● التعريف بمؤلفي هذا التفسير :

ألف هذا التفسير الإمامان الجليلان ، جلال الدين المحلي ، وجلال الدين
السيوطي . أما جلال الدين السيوطي ، فقد سبق التعريف به عند الكلام
عن تفسيره المسمى بالدر المنثور .

وأما جلال الدين المحلي ، فهو جلال الدين ، محمد بن أحمد بن محمد
ابن إبراهيم المحلي الشافعي ، تفتازاني العرب ، الإمام العلامة . قال في
حسن المحاضرة : « ولد بمصر سنة ٧٩١ هـ (إحدى وتسعين وسبعمائة) ،
واشتغل وبرع في الفنون فقها ، وكلاما ، وأصولا ، ونحواً ، ومنطقاً ،
وغيرها . وأخذ عن البدر محمود الأقصرائي ، والبرهان البيجوري ،
والشمس البساطي ، والعلاء البخاري ، وغيرهم ، وكان علامة آية في الذكاء
والفهم ، حتى كان بعض أهل عصره يقول فيه : إن ذهنه يثقب الماس ، وكان
هو يقول عن نفسه إن فهمه لا يقبل الخطأ ، ولم يك يقدر على الحفظ » .

وكان غرة عصره في سلوك طريق السلف ، على مبلغ عظيم من الصلاح
والورع ، آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، لا تأخذه في الحق لومة لائم ،
فكان يواجه بالحق أكابر الظلمة والحكام ، وكانوا يأتون إليه فلا يلتفت
إليهم ، ولا يأذن لهم في الدخول عليه ، وكان حديد الطبع ، لا يراعى أحداً

في القول ، وقد عرض عليه القضاء الأكبر فلم يقبله ، وولى تدريس الفقه بالمؤيدية والبرقوقية ، وسمع من جماعة ، وكان مع هذا متقشفا في معيشته يتكسب بالتجارة ، وقد ألف كتباً كثيرة تشد إليها الرحال ، وهي غاية في الاختصار ، والتحرير والتنقيح ، وسلامة العبارة وحسن المزج والحل ، وقد أقبل الناس على مؤلفاته وتلقوها بالقبول ، وتداولوها في دراساتهم ، فمن مؤلفاته : شرح جمع الجوامع في الأصول وشرح المنهاج في فقه الشافعية وشرح الورقات في الأصول ، ومنها هذا التفسير الذي نحن بصدده .

توفي رحمه الله في أول يوم من سنة ٨٦٤ هـ (أربع وستين وثمانمائة من الهجرة) (٧٠) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفيه فيه :

اشترك في هذا التفسير — كما قلنا — الإمامان الجليلان ، جلال الدين المحلي . وجلال الدين السيوطي .

أما جلال الدين المحلي ، فقد ابتداء تفسيره من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس ، ثم ابتداء بتفسير الفاتحة ، وبعد أن أتمها اخترمته المنية فلم يفسر ما بعدها .

وأما جلال الدين السيوطي ، فقد جاء بعد الجلال المحلي فكمل تفسيره ، فابتداء بتفسير سورة البقرة ، واتمى عند آخر سورة الإسراء ، ووضع تفسير الفاتحة في آخر تفسير الجلال المحلي لتكون ملحقة به .

هذا هو الواقع . ولا أظن صاحب كشف الظنون مصيباً حيث يقول عند الكلام على تفسير الجلالين ما نصه « تفسير الجلالين من أوله إلى آخر سورة الإسراء للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ (أربع وستين وثمانمائة) ، ولما مات كمله الشيخ المتبحر جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ (إحدى عشرة

(٧٠) انظر ترجمته في شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٠٢ - ٢٠٤ وطبقات المفسرين للداودي ص ٢١٩ - ٢٢٠

وتسعمائة) .. وحيث يقول بعد ذلك بقليل : « وكان المحلى لم يفسر الفاتحة ، وفسرها السيوطى تفسيراً مناسباً » (٧١) .

نعم ، لا أظن صاحب كشف الظنون مصيباً في ذلك ، لأن السيوطى — فى مقدمة هذا التفسير وقبل الكلام على سورة البقرة — يقول بعد الديباجة ما نصه : « هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين فى تكملة تفسير القرآن الكريم ، الذى ألفه الإمام العلامة المحقق ، جلال الدين ، محمد ابن أحمد ، المحلى الشافعى رحمه الله ، وتسميم ما فاتة وهو — يريد ما فات الجلال المحلى وقام هو بتفسيره — من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء » .

ويقول فى آخر سورة الإسراء ما نصه : « قال مؤلفه : هذا آخر ما كملت به تفسير القرآن الكريم ، الذى ألفه الشيخ الإمام ، العالم العلامة المحقق ، جلال الدين المحلى الشافعى رضى الله عنه » (٧٢) .

هذا من ناحية تعيين القدر الذى فسرهما . وأما من الناحية الأخرى وهى ادعاء صاحب كشف الظنون أن المحلى لم يفسر الفاتحة ، وإنما الذى فسرهما هو السيوطى ، فهى أيضاً دعوى يظهر لنا أنها غير صحيحة وذلك لما يقوله الشيخ سليمان الجمل فى مقدمة حاشيته على هذا التفسير (ج ١ ص ٧) : « وأما الفاتحة ففسرها المحلى ، فجعلها السيوطى فى آخر تفسير المحلى لتكون منضمة لتفسيره . وابتدأ هو من أول سورة البقرة » اهـ .. — ولقوله فى الحاشية نفسها (ج ٤ ص ٦٢٦) عند نهاية ما كتبه على تفسير سورة الفاتحة « إنه — أى الجلال المحلى — كان قد شرع فى تفسير النصف الأول ، وأنه ابتدأ بالفاتحة ، وأنه اخترمته المنية بعد الفراغ منها وقبل الشروع فى البقرة وما بعدها » . اهـ .

هذا ، وقد قال صاحب كشف الظنون بعد ما نقلناه عنه آنفاً بقليل : « ولم يتكلم الشيخان على البسمة ، فتكلم عليها بأقل مما ينبغى من الكلام بعض العلماء من زبيد وكتب ذلك حاشية بالهامش ، وهذا صحيح ، فإن الجلال

(٧١) كشف الظنون ج ١ ص ٢٢٦

(٧٢) الجزء الأول ص ٢٢٧ .

المحلى لم يتكلم عن تفسير البسمة مطلقاً في الجزء الذى فسرهُ ، لا في أول سورة الكهف ، ولا في أول فاتحة الكتاب ، كذلك الجلال السيوطى ، لم يتكلم عن تفسيرها مطلقاً في الجزء الذى فسرهُ .

وبعد هذا . . فالجلال المحلى ، فسر الجزء الذى فسرهُ بعبارة موجزة محررة ، في غاية الحسن ونهاية الدقة . والجلال السيوطى تابعه على ذلك ولم يتوسع ؛ لأنه التزم بأن يتم الكتاب على النمط الذى جرى عليه الجلال المحلى ، كما أوضح هو ذلك في مقدمته ، وذكر في خاتمة سورة الإسراء أنه ألف الجزء الذى ألفه في قدر ميعاد الكليم ، وهو أربعون يوماً ، كما ذكر في هذا الموضع نفسه : أنه استنجد في تفسيره من تفسير الجلال المحلى ، وأنه اعتمد عليه في الآى المتشابهة ، كما أنه اعترف — جازماً — بأن الذى وضعه الجلال المحلى في قطعه أحسن مما وضعه هو بطبقات كثيرة » (٧٣) .

وعلى الجملة ، فالسيوطى قد نهج في تفسيره منهج المحلى « من ذكر ما يفهم من كلام الله تعالى ، والاعتماد على أرجح الأقوال ، وإعراب ما يحتاج إليه ، والتنبيه على القراءات المختلفة المشهورة ، على وجه لطيف ، وتعبير وجيز ، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية ، وأعاريب محلها كتب العربية » (٧٤) .

ولاشك أن الذى يقرأ تفسير الجلالين ، لا يكاد يلمس فرقاً واضحاً بين طريقة الشيخين فيما فسراه ، ولا يكاد يحس بمخالفة بينهما في ناحية من نواحي التفسير المختلفة ، اللهم إلا في مواضع قليلة لا تبلغ العشرة كما قيل .

فمن هذه المواضع أن المحلى في سورة (ص) فسر الروح بأنها جسم لطيف يحيا به الإنسان بنفوذ فيه . والسيوطى تابعه على هذا التفسير في سورة الحجر ثم ضرب عليه لقوله تعالى في الآية (٨٥) من سورة الإسراء : « ويسالونك عن الروح ، قل الروح من أمر ربي ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً » فهي صريحة أو كالصريحة في أن الروح من علم الله تعالى ، فالإمساك عن تعريفها أولى .

(٧٣) تفسير الجلالين ج ١ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ في الخاتمة .

(٧٤) مقدمة السيوطى لتفسير الجلالين .

ومنها : أن المحلى قال في سورة الحج : « الصابئون : فرقة من اليهود » ،
والسيوطى في سورة البقرة تابعه على ذلك وزاد عليه : « أو النصارى »
بيانا منه لقول ثان (٧٥) . . . وهكذا تلمح الخلاف بين الشيخين قليلا نادرا .

ثم إن هذا التفسير ، غاية في الاختصار والإيجاز ، حتى لقد ذكر صاحبه
كشف الظنون عن بعض علماء اليمن أنه قال : « عدت حروف القرآن وتفسيره
للجلالين فوجدتهما متساويين إلى سورة المزمل . ومن سورة المدثر التفسير
زائد على القرآن ، فعلى هذا يجوز حمله بغير الوضوء » اهـ (٧٦) .

ومع هذا الاختصار ، فالكتاب قيم في بابه ، وهو من أعظم التفاسير
انتشاراً ، وأكثرها تداولاً ونفعاً ، وقد طبع مراراً كثيرة ، وظفر بكثير من
تعاليق العلماء وحواشيهم عليه ، ومن أهم هذه الحواشي : حاشية الجمل ،
وحاشية الصاوى ، وهما متداولتان بين أهل العلم .

وذكر صاحب كشف الظنون . أن عليه حاشية لشمس الدين محمد
ابن العلقمى سماها : قبس النيرين ، فرغ من تأليفها سنة ٩٥٢ هـ
(اثنين وخمسين وتسعمائة) ، وحاشية مسماة بالجمالين ، لمولانا الفاضل
نور الدين على بن سلطان محمد القارى نزيل مكة المكرمة ، والمتوفى بها
عام ١٠١٠ هـ (عشر وألف) ، وشرح لجلال الدين محمد بن محمد الكرخى ،
وهو كبير في مجلدات سماه مجمع البحرين ومطلع البدرين ، وله حاشية
صغرى « اهـ (٧٧) . . ولكن شيئاً مما ذكره صاحب كشف الظنون لم يقع
تحت أيدينا ، ولم تظفر بالاطلاع عليه .



(٧٥) خاتمة الجزء الاول من تفسير الجلالين ص ٢٢٨

(٧٦) كشف الظنون ج ١ ص ٢٢٦

(٧٧) المرجع السابق ، وقد تقدم عند الكلام عن تفسير الدر المنثور ، أن السيوطى شرع
في تأليف تفسير سماه مجمع البحرين ومطلع البدرين ، ولم نعرف هل انته اولاً ، وهو بالضرورة
غير مجمع البحرين ومطلع البدرين لجلال الدين ، محمد بن محمد الكرخى وان كان صاحب كشف
الظنون عند الكلام عن مجمع البحرين ومطلع البدرين لم يذكر غير ما نسب للجلال السيوطى .

٨ - السراج المنير . . في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير - للخطيب الشرييني

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو الإمام العلامة شمس الدين ، محمد بن محمد الشرييني ، القاهري الشافعي الخطيب . تلقى العلم عن كثير من مشايخ عصره ؛ فمنهم الشيخ أحمد البرلسي ، والنور المحلي ، والبدر المشهدي ، والشهاب الرملي ، وغيرهم . ولما أنس منه أشياخه ورأوه أهلا للفتوى والتدريس أجازوه بها ، فدرس وأفتى في حياتهم ، وانتفع به خلأئق لا يحصون .

ولقد كان رحمه الله على جانب عظيم من الصلاح والورع ، وقد أجمع أهل مصر على ذلك ، ووصفوه بالعلم والعمل ، والزهد والورع ، وكثرة التمسك والعبادة . وكان من عادته أن يعتكف من أول رمضان فلا يخرج من الجامع إلا بعد صلاة العيد ، وكان إذا حج لا يركب إلا بعد تعب شديد ، وكان يؤثر الخمول ولا يكثر بأشغال الدنيا . وعلى الجملة ، فقد كان آية من آيات الله تعالى ، وحجة من حججه على خلقه . توفي في عصر يوم الخميس ثاني شعبان سنة ٩٧٧ هـ (سبع وسبعين وتسعمائة من الهجرة) . ومن أهم مؤلفاته شرحه لكتاب المنهاج وكتاب التنبيه ، وهما شرحان عظيمان ، جمع فيهما تحريرات أشياخه بعد القاضي زكريا ، وأقبل الناس على قراءتهما وكتابتهما في حياته ، وتفسيره لكتاب الله تعالى ، وهو الذي نحن بصددہ الآن (٧٨) .



● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

ذكر مؤلف هذا الكتاب في مقدمته : أن أئمة السلف ألفوا في التفسير كتباً ، كل على قدر فهمه ومبلغ علمه ، وأنه خطر له أن يقتفى أثرهم ، ويسلك

(٧٨) انظر ترجمته في شذرات اللآلئ ج ٨ ص ٢٨٤ .

طريقهم ، ولكنه تردد في ذلك مدة من الزمن ؛ مخافة أن يدخل تحت الوعيد الوارد في حق من فسر القرآن برأيه أو بغير علم ، ثم ذكر أنه استخار الله تعالى في حضرته ، بعد أن صلى ركعتين في روضته ، وسأله أن يشرح صدره لذلك وييسره له ، فشرح الله له صدره ، ولما رجع من سفره ، كتم ذلك في سره ، حتى قال له شخص من أصحابه : إنه رأى في المنام أن النبي صلى الله عليه وسلم أو الشافعي يقول : قل لفلان يعمل تفسيراً على القرآن . وذكر المؤلف أنه لم يمض عليه إلا القليل حتى قرر في وظيفة مشيخة تفسير في اليمارستان ، وذكر أن جماعة من أصحابه ممن لهم شغف بالعلم ، طلبوا منه بعد فراغه من شرح منهاج الطالبين ، أن يجعل لهم تفسيراً وسيطاً بين الطويل الممل والقصير المخل ، فأجابهم إلى ذلك ، بتمثلاً وصية الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم ، حيث قال فيما يرويه عنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : « إن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين ، فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً » ومقتدياً بالماضين من السلف ، في تدوين العلم إبقاءً على الخلف ، وذكر أنه ليس على ما فعلوه مزيد ، ولكن لا بد في كل زمان من تجديد ما طال به العهد ، وقصر للطالبين فيه الجهد والجهد ، تنبيهاً للمتوقفين ، وتحريضاً للمتثبطين ، وليكون ذلك عوناً له وللقاصرين أمثاله (كما يقول) .

وذكر أنه اقتصر فيه على أرجح الأقوال ، وإعراب ما يحتاج إليه عند السؤال ، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية ، وأعارب محلها كتب العربية ، وذكر أن ما يذكره فيه من القراءات فهو من السبع المشهورات . قال : وقد أذكر بعض أقوال وأعاريب لقوة مداركها ، أو لورودها ولكن بصيغة قيل ؛ ليعلم أن المرضى أولها ، وسميته : « السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير » .. ثم قال : وقد تلقيت التفسير — بحمد الله — من تفاسير متعددة رواية ودراية ، عن أئمة ظهرت وبهرت مفاخرهم واشتهرت وانتشرت مآثرهم ..

وقال في خاتمة الكتاب : « فدونك تفسيراً كأنه سبيكة عسجد ، أو در منضد ، جمع من التفاسير معظمها ؛ ومن القراءات متواترها ، ومن الأقاويل

أظهرها ، ومن الأحاديث صحيحها وحسنها ، محرر الدلائل في هذا الفن ،
مظهراً لدقائق استعملنا الفكر فيها إذا الليل جن » .. إلخ .

وقد قرأت في هذا التفسير فوجدته تفسيراً سهلاً المأخذ ، ممتع العبارة ،
ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل ، نقل فيه صاحبه بعض تفسيرات
مأثورة عن السلف ، كما أنه يذكر أحياناً أقوال من سبقه من المفسرين
كالزمخشري والبيضاوي ، والبغوي ، وقد يوجه ما يذكره من هذه الأقوال
ويرتضيها . وقد يناقشها ويرد عليها (٧٩) .



● موقفه من القراءات والأعاريب والحديث :

وقد وفي فيه صاحبه بما وعد فلم يذكر من القراءات إلا ما تواتر منها ،
ولم يقحم نصه فيما لا يرضى للمفسر من ذكر الأعاريب التي لا تمت إلى التفسير
بسبب ، كما أنه وفي بما التزمه من أنه لا يذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً أو
حسناً ، ولهذا نراه يتعقب الزمخشري والبيضاوي فيما ذكراه من الأحاديث
الموضوعة في فضائل القرآن سورة سورة ، كما ينبه على الأحاديث الضعيفة
إن روى شيئاً منها في تفسيره .

فمثلاً في آخر سورة آل عمران يقول ما نصه : « روى الطبري لكن
بإسناد ضعيف : من قرأ السورة التي يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة
صلى الله عليه وملائكته حتى تحجب الشمس .. أي تغيب ، وما رواه
البيضاوي تبعاً للزمخشري وتبعهما ابن عادل من أنه صلى الله عليه وسلم
قال : من قرأ سورة آل عمران أعطى بكل آية منها أماناً على جسر جهنم ،
فهو من الأحاديث الموضوعة على أبي بن كعب في فضائل السور ، فليتنبه
لذلك ويحذر منه ، وقد نبه أئمة الحديث قديماً وحديثاً على ذلك ، وعابوا
من أورده من المفسرين في تفاسيرهم ، والله أعلم » اهـ (٨٠) .

(٧٩) انظر ما نقله من البيضاوي متابعاً فيه للزمخشري ، وما ذكره من رد أبي حيان عليه ،
مند قوله تعالى في الآية (١٨٠) من سورة البقرة : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تروا
خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالعروف حقاً على المتقين » ج ١ ص ١١١ .
(٨٠) الجزء الأول ص ٢٦٥ .

وفي آخر سورة الأعراف يقول ما نصه : « والحديث الذي ذكره
اليضاوي تبعاً للزمخشري وهو : من قرأ سورة الأعراف جعل الله يوم القيامة
بينه وبين إبليس سداً ، وكان آدم شفيحاً له يوم القيامة ، حديث
موضوع » اهـ (٨١) .

وفي آخر سورة الجاثية يقول ما نصه : « وما رواه اليضاوي تبعاً
للزمخشري من أنه صلى الله عليه وسلم قال : « من قرأ سورة حم الجاثية ،
ستر الله عورته ، وسكن روعته يوم الحساب ، حديث موضوع » (٨٢) .

* * *

● اهتمامه بالنكت التفسيرية ومشكلات القرآن :

ومما نلاحظه في هذا التفسير ، أنه يورد بعض النكت التفسيرية ، وبعض
الإشكالات والإجابة عنها ، تارة بقوله : تنبيه ، وتارة بقوله : فإن قيل كذا
أجيب بكذا .

* * *

● عنايته بالمناسبات بين الآيات :

كما أنه شديد العناية بذكر المناسبات بين آيات القرآن ، عظيم الاهتمام
بتقرير الأدلة وتوجيهها .

* * *

● موقفه من المسائل الفقهية :

كما أننا نلاحظ عليه أنه يستطرد إلى ذكر الأحكام الفقهية . ومذاهب
العلماء وأدلتهم ، وإن كان مقلاً في هذه الناحية ، فلا يتوسع ولا يكثر من
ذكر الفروع .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٥) من سورة البقرة :
« لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ، والله غفور

(٨١) الجزء الثالث ص ٥٦٨

(٨٢) الجزء الثالث ص ٥٦٨ .

حليم .. نراه يعرض لبعض أقوال العلماء في معنى اليمين اللغو ، ثم بعد الفراغ من تفسير الآية يقول : (تنبيه) ثم يذكر ما ينعقد به اليمين ، وما يترتب على الحنث في اليمين المنعقدة ، وهل تجب الكفارة بالحنث في اليمين الغموس أو لا تجب ؟ فيذكر عن الشافعية أنهم يقولون بوجوبها ، وعن بعض العلماء أنه لا كفارة فيها كأكثر الكبراء ، ويعرض لحكم الحلف بغير الله كالكعبة والنبي والأب وغير ذلك (٨٢) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٢٩) من سورة البقرة : **« الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان »** .. يقول بعد الفراغ من التفسير : (تنبيه) اختلف العلماء فيما إذا كان أحد الزوجين رقيقاً ، فذهب الأكثر ومنهم الشافعي رضي الله عنه ، إلى أنه يعتبر عدد الطلاق بالزوج ، فالحر يملك على زوجته الأمة ثلاث تطليقات ، والعبد لا يملك على زوجته الحرة إلا طلقتين . وذهب الأقل ومنهم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ، إلى أن الاعتبار بالمرأة في عدد الطلاق كالعدة ، فيملك العبد على زوجته الحرة ثلاث طلقات ، ولا يملك الحر على زوجته الأمة إلا طلقتين « اهـ (٨٣) .



● خوضه في الأسرائيليات :

هذا ، ولم يخل تفسير الخطيب ، من ذكر بعض القصص الإسرائيلى الغريب ، وذلك بدون أن يتعقبه بالتصحيح أو التضعيف .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٦) من سورة النمل : **« وورث سليمان داوود ، وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير »** .. الآية ، نراه يروى خبراً طويلاً عن كعب فيه أنه صاح ورشان عند سليمان عليه السلام فقال : أتدرون ما يقول ؟ قالوا : لا . قال : إنه يقول : لدوا للموت وابنوا للخراب . وصاحت فاخنة فقال : أتدرون ما تقول ؟ قالوا : لا . قال : فإنها تقول : ليت ذا الخلق لم يخلقوا . وصاح طاووس فقال : أتدرون

ما يقول ؟ قالوا : لا . قال : فإنه يقول : كما تدين تدان .. إلى آخر ما ذكره من صيحات حيوانات متعددة ، ومعاني هذه الصيحات ، ثم يروى ما يشبه هذا عن مكحول ، وعن فرقد السنجي كما يروى بعد ذلك أن جماعة من اليهود سألوا ابن عباس عن معاني ما تقوله بعض الطيور ، وما كان من جواب ابن عباس عن ذلك ، وهو شبيه بما تقدم أيضاً ، ومع كون القصة في نهاية الغرابة والبعد فإن الخطيب يمر عليها من الكرام ولا يعقب عليها بكلمة واحدة (٨٥) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٥) من سورة النمل أيضاً : « واني مرسله اليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون » .. نراه يقص لنا عن وهب بن منبه وغيره قصة غريبة فيها بيان نوع هدية بلقيس لسليمان ، وما كان من اختبارها له ، وما كان من سليمان عليه السلام من إجابته على ما اختبرته به ، وإظهاره لعظمته ملكه وقوة سلطانه ، مما يبعث الدهشة ويشير العجب ، ومع ذلك لا يعقب على ما رواه بكلمة واحدة (٨٦) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٢٣) من سورة الصافات : « وان الياس لمن المرسلين » .. نراه يقول : (تنبيه) أذكر فيه شيئاً من قصته عليه السلام .. ثم يروى لنا قصة طويلة وعجبية عن علماء السير والأخبار ، وبعد الفراغ منها لا ينقبها بتصحيح أو تضعيف (٨٧) .

ولكن الخطيب إن مر على مثل هذه القصص بدون أن يعقب عليها ، لا يرضى لنفسه أن يمر على قصة فيها ما يخل بمقام النبوة إلا بعد أن يعقب عليها بما يظهر بطلانها وعدم صحتها .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآيات : (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤) من سورة (ص) : « وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب » .. الآيات ، إلى آخر القصة ، نراه يذكر لنا عبارة الفخر الرازي التي ذكرها في تفسيره لتفنيد الروايات الباطلة في هذه القصة ، وتقرير ما هو لائق في حق نبي الله داود عليه السلام (٨٨) .

(٨٦) الجزء الثالث ص ٥٤ - ٥٥

(٨٨) الجزء الثالث ص ٢٨٤ - ٢٨٦

(٨٥) الجزء الأول ص ٤٢ - ٤٤ .

(٨٧) الجزء الثالث ص ٣٦٦ - ٣٦٩

... وهكذا نلاحظ على هذا التفسير أنه يغلب عليه الجانب القصصى بالنسبة لغيره من بقية جوانب التفسير .



● كثرة نقوله عن تفسير الفخر الرازى :

هذا ولا يفوتنا أن الخطيب الشرينى ، كثيراً ما يعتمد على التفسير الكبير للفخر الرازى ، والذي يقرأ فى تفسيره هذا ، يجد أنه يكثر من النقول عنه .

والكتاب مطبوع فى أربعة أجزاء كبار ، ومتداول بين أهل العلم ، لما فيه من السهولة والجمع لخلاصة التفاسير التى سبقته مع الدقة والإيجاز .



٩ - ارشاد العقل السليم

الى مزايا الكتاب الكريم - لأبى السعود

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى ، العمادى ، الحنفى المولود فى سنة ٩٨٣ هـ (ثلاث وتسعين وثمانمائة من الهجرة) ، بقرية قريبة من القسطنطينية ، وهو من بيت عرف أهله بالعلم والفضل حتى قال بعضهم فيه : تربي فى حجر العلم حتى ربي ، وارتفع ثدى الفضل إلى أن ترعرع وحياً ، ولازال يخدم العلوم الشريفة حتى رحب بآءه ، وامتد ساعده واشتد اتساعه . قرأ كثيراً من كتب العلم على والده ، وتلمذ لكثير من جلة العلماء ، فاستفاد منهم علماً جما ، ثم طارت سمعته ، وفاضت شهرته ، وعظم صيته ، وتولى التدريس فى كثير من المدارس التركية ، ثم قلد قضاء بروسة ثم نقل إلى قضاء القسطنطينية ، ثم نقل إلى قضاء ولاية العسكر فى ولاية روم أيلى ، ودام على قضائها مدة ثمان سنين ، ثم تولى أمر الفتوى بعد ذلك ، فقام بها خير قيام بعد أن اضطرب أمرها بانتقالها من

يد إلى يد ، وكان ذلك سنة ٩٥٢ هـ (اثنتي وخمسين وتسعمائة من الهجرة)
ومكث في منصب الإفتاء نحواً من ثلاثين سنة أظهر فيها الدقة العلمية التامة ،
والبراعة في الفتوى والتفنن فيها ، وقد ذكروا عنه أنه كان يكتب جواب
الفتوى على منوال ما يكتبه السائل من الخطاب ، فإن كان السؤال منظوماً ،
كان الجواب منظوماً كذلك ، مع الاتفاق بينهما في الوزن والقافية ، وإن كان
السؤال ثراً مسجعاً ، كان الجواب مثله ، وإن كان بلغة العرب فالجواب
بلغة العرب ، وإن كان بلغة الترك ، فالجواب بلغة الترك وهكذا مما يشهد
للرجل بسعة أفقه وغزارة مادته ، ولقد قرأنا في ترجمته شيئاً من الاستفتاء
والفتوى ، فوجدنا صدق ما قيل عنه في ذلك .

وكان - رحمه الله - كما قيل عنه من الذين قعدوا من الفضائل والمعارف
على سنامها وغاربها ، وسارت بذكره الركبان في مشارق الأرض ومغاربها ،
واقدر حاز قصب السبق بين قرانه ، ولم يقدر أحد أن يجاريه في ميدانه ، ولقد
كان اشتغاله بالتدريس وتنقله بين كثير من المدارس وتوليه للقضاء ثم
الفتوى سبباً عائقاً له عن التفرغ والتصنيف والتأليف ، ولكنه اختلس فرصاً
من وقته فصرفها إلى كتابة التفسير . فأخرج للناس كتابه الذي نحن بصددده ،
كما أنه كتب بعض الحواشي على تفسير الكشاف ، وكتب حاشية على العناية
من أول كتاب البيع من الهداية . وعلى الجملة فقد جمع صاحبنا بين العلم
والأدب : فبينما نراه مجوداً فيما كتبه وألفه من كتب العلم ، نراه مبدعاً غاية
الإبداع فيما أثر عنه من منشور ومنظوم ، ولا أظن أن صاحبه الذي رثاه بعد
وفاته قد تغالى في الثناء ، أو اشتط في الرثاء حيث يقول في مرثيته الطويلة :

ما العلم إلا ما حوت حقيقة وعلوم غيرك في الورى كسراب

توفي رحمه الله بمدينة القسطنطينية ، ودفن بجوار أبي أيوب الأنصاري ،
وذلك في أوائل جمادى الأولى سنة ٩٨٢ هـ (اثنتي وثمانين وتسعمائة من
الهجرة) . فرحمه الله رحمة واسعة (٨٩) .



(٨٩) يراجع العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم الموجود بهامش وفيات الأعيان ج ٢ ص

● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

قلنا : إن صاحب هذا التفسير شغل كثيرا بالتدريس والقضاء والفتوى ، ولكنه اختلس فرسا من وقته ألف فيها كتابه في التفسير ، قلنا هذا فيما سبق ، والمؤلف نفسه يقرر هذا في مقدمة تفسيره ، ولم يعرف أنه أخرج تفسيره للناس دفعة واحدة ، بل ذكروا أنه ابتداء فيه ، فلما وصل إلى آخر سورة (ص) عرض له من الشواغل ما جعله يقف في تفسيره عند هذا الحد ، فبيض ما كتب في شعبان سنة ٩٧٣ هـ (ثلاث وسبعين وتسعمائة من الهجرة) ثم أرسله إلى الباب العالي ، فتلقاه السلطان سليمان خان بحسن القبول ، وأنعم عليه بما أنعم ، وزاد في وظيفته كل يوم خسائة درهم ، ثم تيسر له بعد ذلك إتمامه ، فأتمه بعد سنة ، ثم أرسله إلى السلطان ثانيا بعد إتمامه ، فقابلته السلطان بمزيد لطفه وإنعامه ، وزاد في وظيفته مرة أخرى .

والحق أن هذا التفسير غاية في بابه ، ونهاية في حسن الصوغ وجمال التعبير كشف فيه صاحبه عن أسرار البلاغة القرآنية ، بما لم يسبقه أحد إليه ، ومن أجل ذلك ذاعت شهرة هذا التفسير بين أهل العلم ، وشهد له كثير من العلماء بأنه خير ما كتب في التفسير ، فصاحب العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ، يقول عنه في كتابه : « وقد أتى فيه بما لم تسمح به الأزمان ، ولم تفرع به الآذان ، فصدق المثل السائر : كم ترك الأول للآخر » . وصاحب الفوائد البهية في تراجم الحنفية يقول : « وقد طالعت تفسيره وانثقت به وهو تفسير حسن ، ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير المخل ، متضمن لطائف ونكات ، ومشمتمل على فوائد وإشارات » ونقل عن صاحب الكشف أنه قال : « انتشرت نسخه في الأقطار ، ووقع له التلقى بالقبول من الفحول الكبار ، لحسن سبكه وصدق تعبيره ، فصار يقال له خطيب المفسرين . ومن المعلوم أن تفسير أحد سواء بعد الكشف والقاضي لم يبلغ إلى ما بلغه من رتبة الاعتبار (٩٠) .

ولم يظفر هذا التفسير كغيره من التفاسير بكثرة الحواشي والتعليقات التي تكشف عن مراده . أو تتبعه في بعض ما يقول ، ولم يقع تحت يدنا شيء

من ذلك ، غير أننا نجد في كشف الظنون عند الكلام عن هذا التفسير ، ذكر ما كتب عليه من التعليقات فمن ذلك : تعلية الشيخ أحمد الرومي الأحصاري المتوفى سنة ١٠٤١ هـ (إحدى وأربعين وألف من الهجرة) ، من سورة الروم إلى سورة الدخان . وتعلية الشيخ رضى الدين بن يوسف القدسي ، علقها إلى قريب من النصف ، وأهداها إلى المولى أسعد ابن سعد الدين ، حين دخل المقدس زائراً ، وكان دأبه فيها نقل كلام العلامتين ، الزمخشري والبيضاوي وكلام ذلك الفاضل « أبى السعود » بقوله : قال الكشاف ، وقال القاضى ، وقال المفتى ، ثم المحاكمة فيما بينهم (٩١) . هذا ما ذكره صاحب كشف الظنون ، ولا نعلم أحدا كتب عليه غير من ذكرهما .

قرأت مقدمة الكتاب لمؤلفه ، فوجدته يثنى كثيراً على تفسير الكشاف ، وأنوار التنزيل للبيضاوي ، ويذكر أنه قرأهما قبل أن يؤلف تفسيره ، ثم يقول : « ولقد كان في سوابق الأيام ، وسوائف الدهور والأعوام ، أوان اشتغالى بمطالعتهما وممارستهما ، وزمان انتصابى لمفاوضتهما ومدارستهما ، يدور فى خلدى على استمرار ، آناء الليل وأطراف النهار ، أن أنظم درر فوائدهما فى سمط دقيق ، وأرتب غرر فرائدهما على ترتيب أنيق ، وأضيف إليهما ما ألفيته فى تضاعيف الكتب الفاخرة من جواهر الحقائق ، وصادفته فى أصداف العيالم الزاخرة من زواهر الدقائق ، وأسلك خلالها بطريق الترصيع ، على نسق أنيق وأسلوب بديع ، حسبما تقتضيه جلالة شأن التنزيل ، ويستدعيه جزالة نظمه الجليل ، ما سنع للفكر العليل بالعناية الربانية ، وسمح به النظر الكليل بالهداية السبحانية ، من عوارف معارف تمتد إليها أعناق الهمم من كل ماهر لبيب . وغرائب رغائب ترنو إليها أحداق الأمم من كل تحرير أريب ، وتحقيقات رصية تقيل عثرات الأفهام فى مداحض الأقدام ، وتدقيقات متينة تزيل خطرات الأوهام من خواطر الأنام ، فى معارك أفكار تشتبه فيها الشئون ، ومدارك أقطار تختلط فيها الظنون ، وأبرز من وراء أستار الكمون ، من دقائق السر المخزون فى خزائن الكتاب المكنون ،

ما تطمئن إليه النفوس ، وتقر به العيون ، من خفايا الرموز وخبايا الكنوز ..
ناويا أن أسميه عند تمامه ، بتوفيق الله وأنعامه « إرشاد العقل السليم ، إلى
مزايا الكتاب الكريم » (٩٢) .

ومن هنا يتبين لنا ، أن أبا السعود يعتمد في تفسيره على تفسير الكشاف
والبيضاوى وغيرهما ممن تقدمه ، غير أنه لم يغتر بما جاء في الكشاف من
الاعتزالات . ولهذا لم يذكرها إلا على جهة التحذير منها ، مع جريانه على
مذهب أهل السنة في تفسيره ، ولكن نجده قد وقع فيما وقع فيه صاحب
الكشاف ، وصاحب أنوار التنزيل من أنه ذكر في آخر كل سورة حديثاً عن
النبي صلى الله عليه وسلم في فضلها ، وما لقارئها من الثواب والأجر عند
الله ، مع أن هذه الأحاديث موضوعة باتفاق أهل العلم جميعاً .



● عنايته بالكشف عن بلاغة القرآن وسر إعجازه :

قرأت في هذا التفسير فلاحظت عليه — غير ما تقدم — أنه كثير العناية
بسبك العبارة وصوغها ، مولع كل الولوع بالناحية البلاغية للقرآن ، فهو
يهتم بأن يكشف عن نواحي القرآن البلاغية ، وسر إعجازه في نظمه وأسلوبه،
وبخاصة في باب الفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب ، والتقديم والتأخير ،
والاعتراض والتذييل ، كما أنه يهتم بإبداء المعاني الدقيقة التي تحملها
التراكيب القرآنية بين طياتها ، مما لا يكاد يظهر إلا لمن أوتى حظاً وافراً من
المعرفة بدقائق اللغة العربية ، ويكاد يكون صاحبنا هو أول المفسرين المبرزين
في هذه الناحية .



● اهتمامه بالمناسبات والمآله ببعض القرات :

ونلاحظ على أبي السعود في تفسيره أنه كثيراً ما يهتم بإبداء وجوه

(٩٢) تفسير أبو السعود ج ١ ص ٢ ، ٤ من المقدمة

المناسبات بين الآيات ، كما نلاحظ عليه أنه يعرض أحيانا لذكر القراءات ، ولكن بقدر ما يوضح به المعنى ، ولا يتوسع كما يتوسع غيره .



● اقلاله من رواية الاسرائيليات :

ومن ناحية أخرى نجد أنه مقل في سرد الاسرائيليات ، غير مولع بذكرها وإن ذكرها أحيانا فإنه لا يذكرها على سبيل الجزم بها ، والقطع بصحتها ، بل يصدر ذكر الرواية بقوله : روى ، أو قيل ، مما يشعر بضعفها ، وإن كان لا يعقب عليها بعد ذلك ، ولعله يكتفى بهذه الإشارة .

فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٥) من سورة النمل : « وأنى مرسله اليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون » يقول : روى أنها بعثت خمسمائة غلام عليهم ثياب الجوارى وحلهم الأساور والأطواق .. إلى آخر ما ذكره من القصة العجيبة الغريبة ^(٩٣) ، ومع ذلك فلم يعقب عليها ولا بكلمة واحدة ، ولعله اكتفى كما قلت بما يشير إليه لفظ « روى » من عدم صحة ما ذكره .



● روايته عن بعض من اشتهر بالكذب :

كما نلاحظ عليه أنه يروى بعض القصص عن طريق الكلبي عن أبي صالح فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٥) وما بعدها من سورة سبأ « لقد كان لسبأ في مسكنهم آية » جنتان من يعين وشيطان .. الآيات إلى آخر القصة ، نجده يقول : وأصل قصتهم ما رواه الكلبي عن أبي صالح : أن عمرو بن عامر من أولاد سبأ ، وبينهما اثني عشر أباً ، وهو الذي يقال له مزيقيا بن ماء السماء ، أخبرته طريفة الكاهنة بخراب سد مأرب ، وتفريق ميل الحرم الجنتين .. ويمضي في ذكر روايات أخرى عن رجال آخرين ^(٩٤) مع العلم أن الكلبي متهم بالكذب ، فقد قال السيوطي في خاتمة

(٩٤) الجزء الرابع ص ٢٢٩

(٩٣) الجزء الرابع ص ١٢١

الدر المنثور ما نصه : « الكلبى اتهموه بالكذب وقد مرض فقال لأصحابه فى مرضه : كل شىء حدثكم عن أبى صالح كذب » (٩٥) ولكن نجد أبا السعود، يخلص من تبعة هذه الروايات التى سردها بقوله أخيراً « والله تعالى أعلم » وهذا يشعر بأنه يشك فى صدقها وصحتها .



● اقالة من ذكر المسائل الفقهية :

كذلك نجد أبا السعود - رحمه الله - يتعرض فى تفسيره لبعض المسائل الفقهية ، ولكنه مقل جداً ، ولا يكاد يدخل فى المناقشات الفقهية والأدلة المذهبية ، بل نجده يسرد المذاهب فى الآية ولا يزيد على ذلك .

فمثلاً عند قوله تعالى فى الآية (٢٢٥) من سورة البقرة : « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم » . الآية ، نجده يعرض للخلاف المذهبى فى تحديد معنى اليمين اللغو فيقول : « وقد اختلف فيه ، فعندنا هو أن يحلف على شىء يظنه على ما حلف عليه ثم يظهر خلافه ، فإنه لا يقصد فيه الكذب . وعند الشافعى - رحمه الله - هو قول العرب لا والله وبلى والله ، مما يؤكدون به كلامهم من غير إخطار الحنث بالبال » (٩٦) ولا يزيد على ذلك بل يمضى فينزل الآية على قول الحنفية .



● تناوله لما تحتمله الآيات من وجوه الإعراب :

كما نلاحظ عليه أنه يعرض أحياناً للناحية النحوية إذا كانت الآية تحتمل أوجهاً من الإعراب ، وينزل الآية على اختلاف الأعراب ، ويرجح واحداً منها ويدلل على رجحانه .

وعلى الجملة . فالكتاب دقيق غاية الدقة ، بعيد عن خلط التفسير بما لا يتصل به ، غير مسرف فيما يضطر إليه من التكلم عن بعض النواحي

(٩٦) الجزء الأول ص ١٧١

(٩٥) الجزء السادس ص ٢٢٢

العلمية ، وهو مرجع مهم يعتمد عليه كثير ممن جاء بعده من المفسرين ، وقد طبع هذا التفسير مراراً ، وهو يقع في خمسة أجزاء متوسطة الحجم .



١٠ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - للآلوسي

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير هو : أبو الثناء ، شهاب الدين ، السيد محمود أفندي الآلوسي ^(٩٧) البغدادي . ولد في سنة ١٢١٧ هـ (سبع عشرة ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية) ، في جانب الكرخ من بغداد .

كان رحمه الله شيخ العلماء في العراق ، وآية من آيات الله العظام ، ونادرة من نواذر الأيام . جمع كثيراً من العلوم حتى أصبح علامة في المنقول والمعقول فهامة في الفروع والأصول ، محدثاً لا يجارى . ومفسراً لكتاب الله لا يبارى ، أخذ العلم عن فحول العلماء . منهم والده العلامة ، والشيخ خالد النقشبندی والشيخ علي السويدي ، وكان رحمه الله غاية في الحرص على تزايد علمه ، وتوفير نصيبه منه ، وكان كثيراً ما ينشد :

سهرى لتنقيح العلوم أذلى من وصل غانية وطيب عناق

اشتغل بالتدريس والتأليف وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، ودرس في عدة مدارس ، وعندما قلد إفتاء الحنفية ، شرع يدرس سائر العلوم في داره الملاصقة لجامع الشيخ عبد الله العاقولي في الرصافة . وقد تتلمذ له وأخذ عنه خلق كثير من قاصي البلاد ودانيها ، وتخرج عليه جماعات من الفضلاء من بلاد مختلفة كثيرة ، وكان - رحمه الله - يواسي طلبته من ملبسه ومأكله ، ويسكنهم البيوت الرفيعة من منزله ، حتى صار في العراق العلم المفرد ، و انتهت إليه الرياسة لمزيد فضله الذي لا يجحد ، وكان نسيج وحده في النشر

(٩٧) الآلوسي : نسبة الى قرية اسمها آلوس ، وهي جزيرة في منتصف نهر الفرات بين الشام وبغداد كانت موطن أجداده .

وقوة التحرير ، وغزارة الإملاء وجزالة التعبير ، وقد أملى كثيرا من الخطب والرسائل ، والفتاوى والمسائل ، ولكن أكثر ذلك - على قرب العهد - درس وغفت آثاره ، ولم تظهر الأيدي إلا بالقليل منه ، وكان ذا حافظة عجيبة . وفكرة غريبة ، وكثيرا ما كان يقول : « ما استودعت ذهني شيئا فخائتي ، ولا دعوت فكري لمعضلة إلا وأجابني » . قلد إفتاء الحنفية في السنة الثامنة والأربعين بعد المائتين والألف من الهجرة المحمدية ، وقبل ذلك بأشهر ، ولي أوقاف المدرسة المرجانية ؛ إذ كانت مشروطة لأعلم أهل البلد ، وتحقق لدى الوزير الخطير على رضا باشا ، أنه ليس فيها من يدانيه من أحد . وفي شوال سنة ١٢٦٣ هـ (ثلاث وستين ومائتين بعد الألف) انفصل من منصب الإفتاء ، وبقي مشغلا بتفسير القرآن الكريم حتى أتمه ، ثم سافر إلى القسطنطينية في السنة السابعة والستين بعد المائتين والألف ، فعرض تفسيره على السلطان عبد المجيد خان ، فقال إعجابه ورضاه ، ثم رجع منها سنة ١٢٦٩ هـ (تسع وستين ومائتين بعد الألف) .

وكان - رحمه الله - عالما باختلاف المذاهب ، مطلعا على الملل والنحل ، سلفى الاعتقاد ، شافعى المذهب ؛ إلا أنه في كثير من المسائل يقلد الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان رضى الله عنه ، وكان في آخر أمره يميل إلى الاجتهاد . ولقد خلف - رحمه الله - للناس ثروة علمية كبيرة ونافعة ؛ فمن ذلك تفسيره لكتاب الله ، وهو الذى نحن بصدد الآن ، وحاشيته على القطر ، كتب منها في الشباب إلى موضع الحال ، وبعد وفاته أتمها ابنه السيد نعمان الألوسى ، وشرح السلم في المنطق ، وقد فقد ، ومنها الأجوبة العراقية عن الأسئلة اللاهوتية ، والأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية ، ودرة الغواص في أوهام الخواص ، والنفحات القدسية في المباحث الإمامية ، والفوائد السنية في علم آداب البحث .

وقد توفي رحمه الله في يوم الجمعة الخامس والعشرين من ذى القعدة سنة ١٢٧٠ هـ (سبعين ومائتين بعد الألف من الهجرة) ، ودفن مع أهله في مقبرة الشيخ معروف الكرخى في الكرخ ، فرضى الله عنه وأرضاه (٩٨) .

* * *

(٩٨) لخصنا هذه الترجمة من الترجمة الموجودة بأول النسخة الأميرية من تفسير الألوسى .

● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه :

ذكر مؤلف هذا التفسير في مقدمته أنه منذ عهد الصغر ، لم يزل متطلباً لاستكشاف سر كتاب الله المكتوم ، مترقباً لارتشاف رحيقه المختوم ، وأنه طالما فرق نومه لجمع شوارده ، وفارق قومه لوصال خرائده ، لا يرقل في مطارف اللهو كما يرقل أقرانه ، ولا يهب تفائس الأوقات لخسائس الشهوات كما يفعل إخوانه ، وبذلك وفقه الله للوقوف على كثير من حقائقه ، وحل وفير من دقائقه ، وذكر أنه قبل أن يكمل سنه العشرين ، شرع يدفع كثيراً من الإشكالات التي ترد على ظاهر النظم الكريم ، ويتجاهر بما لم يظفر به في كتاب من دقائق التفسير ، ويلق على ما أغلق مما لم تعلق به ظفر كل ذي ذهن خطير ، وذكر أنه استفاد من علماء عصره ، واقتطف من أزهارهم ، واقتبس من أنوارهم ، وأودع عليهم صدره ، وأفنى في كتابة فوائدهم حبره . . . ثم ذكر أنه كثيراً ما خطر له أن يحرق كتاباً يجمع فيه ما عنده من ذلك ، وأنه كان يتردد في ذلك ، إلى أن رأى في بعض ليالي الجمعة من شهر رجب سنة ١٢٥٢ هـ (اثنتين وخمسين ومائتين بعد الألف من الهجرة) ، أن الله جل شأنه أمره بطنى السموات والأرض ، ورتق فتقهما على الطول والعرض ، ورفع يداً إلى السماء ، وخفض الأخرى إلى مستقر الماء ، ثم اتبه من نومه وهو مستعظم لرؤيته ، فجعل يفتش لها عن تعبير ، فرأى في بعض الكتب أنها إشارة إلى تأليف تفسير ، فشرع فيه في الليلة السادسة عشرة من شهر شعبان من السنة المذكورة ، وكان عمره إذ ذاك أربعاً وثلاثين سنة ، وذلك في عهد السلطان محمود خان بن السلطان عبد الحميد خان ، وذكر في خاتمته أنه انتهى منه ليلة الثلاثاء لأربع خلون من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٦٧ هـ (سبع وستين ومائتين بعد الألف) ، ولما انتهى منه جعل يفكر ما اسمه ؟ وبماذا يدعو ؟ فلم يظهر له اسم تهتش له الضمائر ، وتبتش من سماعه الخواطر ، فعرض الأمر على وزير الوزراء على رضا باشا . فسماه على الفور : « روح المعاني ، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » .

هذه هي قصة تأليف هذا التفسير ، كما ذكرها صاحبه عليه رضوان الله .

وقد ذكروا أن سلوكه في تفسيره هذا كان أمراً عظيماً ، وسراً من الأسرار

غريباً ، فإن نهاره كان للإفتاء والتدريس وأول ليلة لمنادمة مستفيد وجليس ، فيكتب بأواخر الليل منه ورقات ، فيعطيا صباحاً المكتاب الذين وظفهم في داره فلا يكملونها تبييضاً إلا في نحو عشر ساعات .



● مكانة هذا التفسير من التفاسير التي تقلعتة :

ثم إن هذا التفسير — والحق يقال — قد أفرغ فيه مؤلفه وسعه ، وبذل مجهوده حتى أخرج له للناس كتاباً جامعاً لآراء السلف رواية ودراية ، مشتملاً على أقوال الخلف بكل أمانة وعناية ، فهو جامع لخلاصة كل ما سبقه من التفاسير فتراه ينقل لك عن تفسير ابن عطية ، وتفسير أبي حيان ، وتفسير الكشاف ، وتفسير أبي السعود ، وتفسير البيضاوي ، وتفسير الفخر الرازي ، وغيرها من كتب التفسير المعتبرة . وهو إذا نقل عن تفسير أبي السعود يقول — غالباً — قال شيخ الإسلام . وإذا نقل عن تفسير البيضاوي يقول — غالباً — قال القاضي ، وإذا نقل عن تفسير الفخر الرازي يقول — غالباً — قال الإمام . وهو إذ ينقل عن هذه التفاسير ينصب نفسه حكماً عدلاً بينها ، ويجعل من نفسه نقاداً مدققاً ، ثم يبدى رأيه حراً فيما ينقل ، فتراه كثيراً ما يعترض على ما ينقله عن أبي السعود ، أو عن البيضاوي ، أو عن أبي حيان ، أو عن غيرهم . كما تراه يتعقب الفخر الرازي في كثير من المسائل ، ويرد عليه على الخصوص في بعض المسائل الفقهية ، إلتصاراً منه لمذهب أبي حنيفة ، ثم إنه إذا استصوب رأياً لبعض من ينقل عنهم ، انتصر له ورجحه على ما عداه .



● موقف الألوسي من المخالفين لأهل السنة :

والألوسي سلفى المذهب سنى العقيدة ، ولهذا نراه كثيراً ما يفند آراء المعتزلة والشيعة ، وغيرهم من أصحاب المذاهب المخالفة لمذهبه .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٥) من سورة البقرة :
« الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون » .. يقول بعد كلام طويل

ما نصه . . . وإضافته - أى الطغيان - إليهم ، لأنه فعلهم الصادر منهم . بقدرهم المؤثرة بإذن الله تعالى فالاختصاص المشعرة به الإضافة بشأننا هو هذا الاعتبار ، لا باعتبار المحلية والاتصاف ، فإنه معلوم لا حاجة فيه إلى الإضافة ، ولا باعتبار الإيجاد استقلالاً من غير توقف على إذن الضال لما يريد ، فإنه اعتبار عليه غبار ، بل غبار ليس له اعتبار ، فلا تهولك جمعة الزمخشري وقعته « (٩٩) .

وانظر إلى ما كتبه قبل ذلك عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٧) من السورة نفسها : « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ، وعلى أبصارهم غشاوة ، ولهم عذاب عظيم » تجده يطيل بما لا يتسع لذكره المقام هنا ، ثم يبان إسناد الختم إليه عز وجل على مذهب أهل السنة ، ومن ذكر ما ذهب إليه المعتزلة في هذه الآية وما رد به عليهم ، وفند به تأويلهم الذى يتفق مع مذهبهم الاعتزالي (١٠٠) .

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١١) من سورة الجمعة : « وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً ، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ، والله خير الرازقين » . . يقول ما نصه : « وطمع الشيعة لهدء الآية الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، بأنهم آثروا دنياهم على آخرتهم ، حيث انفضوا إلى اللهو والتجارة ، ورغبوا عن الصلاة التى هى عماد الدين ، وأفضل من كثير من العبادات ، لاسيما مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وروى أن ذلك قد وقع مراراً منهم . وفيه أن كبار الصحابة كأبى بكر وعمر وسائر العشرة المبشرة لم ينفضوا ، والقصة كانت في أوائل زمن الهجرة ، ولم يكن أكثر القوم تام التحلى بحلية آداب الشريعة بعد ، ولو كان قد أصاب أهل المدينة جوع وغلاء سعر ، فخاف أولئك المنفضون اشتداد الأمر عليهم بشراء غيرهم ما يقتات به لو لم ينفضوا ، ولذا لم يتوعدهم الله على ذلك باللعن أو نحوها ، بل قصارى ما فعل سبحانه أنه عاتبهم ووعظهم ونصحتهم » ورواية أن ذلك وقع منهم مراراً إن أريد بها رواية البيهقى في شعب الإيمان عن مقاتل بن حيان أنه قال : بلغنى - والله تعالى أعلم - أنهم فعلوا ذلك

ثلاث مرات ، فمثل ذلك لا يلتفت إليه ولا يعول عند المحدثين عليه . وإن
 لم يرد بها غيرهما قليين وليست صحتها ، وأنهم بذلك ؟ وبالجمل : الطعن بجميع
 الصحابة لهذه القصة التي كانت من بعضهم في أوائل أمرهم - وقد عقبها
 عنهم عباد الله لا تحصى - سفة ظاهر وجهل وافر (١٠١) .
 ظاهر وجهل وافر (١٠١)

● الألوسى والمسائل الكونية :

ومما نلاحظه على الألوسى في تفسيرهم ، أنه يستطرد إلى الكلام في الأمور
 الكونية . ويذكر كلام أهل الهيئة وأهل الحكمة ، ويقر منه ما يرتضيه ،
 ويفند ما لا يرتضيه ، وإن أردت مثالا جامعاً ، فارجع إليه عند تفسيره
 لقوله تعالى في الآيات (٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠) من سورة يس :
 « والشمس تجري لمستقر لها ، ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه
 منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا
 الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون » (١٠٢) . .

وارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٢) من سورة الطلاق
 « الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن » (١٠٣) فسترى منه توسعاً
 في هذه التلحية .

● كثرة استطراده للمسائل النحوية :

للمسائل كذلك يستطرد الألوسى إلى الكلام في الصناعة النحوية ، ويتوسع في
 الألوسى إلى ما لا يحصى ، يكاد يخرج به عن وصف كونه مفسراً ، ولا أحيلك على
 مكانة جيلها عن فاه لا يكاد يخلو موضع من الكتاب من ذلك .

● موقفه من المسائل الفقهية :

كذلك نجده إذا تكلم عن آيات الأحكام فإنه لا يمر عليها إلا إذا استوفى مذاهب الفقهاء وأدلتهم مع عدم تعصب منه لمذهب بعينه .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٣٦) من سورة البقرة : « ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف ، حقاً على المحسنين » . . . يقول ما نصه : وقال الإمام مالك : المحسنون المتطوعون ، وبذلك استدل على استحباب المتعة وجعله قرينة صارفة للأمر إلى الندب وعندنا (١٠٤) : هي واجبة للمطلقات في الآية ، مستحبة لسائر المطلقات . وعند الشافعي رضي الله عنه في أحد قولي : هي واجبة لكل زوجة مطلقة إذا كان الفراق من قبل الزوج إلا التي سمى لها وطلقت قبل الدخول ، ولما لم يساعده مفهوم الآية ولم يعتبر العموم في قوله تعالى : « وللمطلقات متاع بالمعروف » . لأنه يحمل المطلق على المقيد ، قال بالقياس ، وجعله مقدماً على المفهوم ؛ لأنه من الحجج القطعية دونه ، وأجيب عما قاله مالك ، بمنع قصر المحسن على المتطوع ، بل هو أعم منه ومن القائم بالواجبات ، فلا ينافي لوجوب ، فلا يكون صارفاً للأمر عنه مع ما انضم إليه من لفظ حقاً « (١٠٥) .

وإذا أردت أن تتأكد من أن الآلوسى غير متعصب لمذهب بعينه فارجع إلى البحث الذى أفاض فيه عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٢٣٨) من سورة البقرة : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » . . . الآية ، تجده بعد أن يذكر مذهب الشافعية ، ومذهب الحنفية ، وأدلة كل منهم ، ومناقشاتهم يقول : « وبالجمله ، كلام الشافعية في هذا المقام قوى ، كما لا يخفى على من أحاط بأطراف كلامهم ، واستقرأ ما قالوه ، تأمل ما دفعوا به من أدلة مخالفيهم » (١٠٦) .



(١٠٤) هذه اللفظة (وعندنا) تدل بوضوح على أن الآلوسى كان حنفى المذهب ، وما أكثر مثل هذا التعبير في تفسيره مما يجعلنا لا نميل الى ما نقلناه سابقاً من أنه كان شافعيًا يقلد أبا حنيفة في كثير من المسائل .

(١٠٦) الجزء الثانى ص ١٢٠ - ١٢٢

(١٠٥) الجزء الثانى ص ١٥٤

● موقفه من الاسرائيليات :

ومما نلاحظ على الألوسى أنه شديد النقد للإسرائيليات والأخبار المكذوبة التى حشا بها كثير من المفسرين تفاسيرهم وظنوها صحيحة ، مع سخرية منه أحياناً .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية (١٢) من سورة المائدة : **« ولقد اخذ الله ميثاق بنى اسرائيل وبعثنا منهم اثنى عشر نقيباً »** . . نجده يقص علينا قصة عجيبة عن عوج بن عنق ، يرويها عن البغوى ، ولكنه بعد الفراغ منها يقول ما نصه : **« وأقول : قد شاع أمر عوج عند العامة ، ونقلوا فيه حكايات شنيعة ، وفى فتاوى العلامة ابن حجر ، قال الحافظ العماد ابن كثير : قصة عوج وجميع ما يحكون عنه ، هذيان لا أصل له ، وهو من مختلقات أهل الكتاب ، ولم يكن قط على عهد نوح عليه السلام ، ولم يسلم من الكفار أحد . وقال ابن القيم : من الأسور التى يعرف بها كون الحديث موضوعاً ، أن يكون مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه ، كحديث عوج بن عنق . وليس العجب من جرأة من وضع هذا الحديث وكذب على الله تعالى ، إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث فى كتب العلم من التفسير وغيره ولا يبين أمره ، ثم قال : ولا ريب أن هذا وأمثاله من صنع زنادقة أهل الكتاب الذين قصدوا الاستهزاء والسخرية بالرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم . . ثم مضى الألوسى فى تفنيد هذه القصة بما حكاه عن غير من تقدم من العلماء الذين استنكروا هذه القصة الخرافية (١٠٧) .**

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية (٣٨) من سورة هود : **« ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه »** . . نجده يروى أخباراً كثيرة فى نوع الخشب الذى صنعت منه السفينة ، وفى مقدار طولها وعرضها وارتفاعها ، وفى المكان الذى صنعت فيه . . ثم يعقب على كل ذلك بقوله : **« وسفينة الأخبار فى تحقيق الحال فيما أرى لا تصلح للركوب فيها ، إذ هى غير سالمة عن عيب ، فالجرى بحال من لا يميل إلى الفضول ، أن يؤمن بأنه عليه السلام صنع الفلك حسبما قص الله تعالى فى كتابه ، ولا يخوض فى**

مقدار طولها وعرضها وارتفاعها ، ومن أى خشب صنعها ، وبكم مدة أتم عملها إلى غير ذلك مما لم يشرحه الكتاب ولم تبينه السنة الصحيحة » (١٠٨) .



● تعرضه للقراءات والمناسبات واسباب النزول :

ثم إن الألوسى يعرض لذكر القراءات ولكنه لا يتقيد بالمتواتر منها ، كما أنه يعنى بإظهار وجه المناسبات بين السور كما يعنى بذكر المناسبات بين الآيات ويذكر أسباب النزول للآيات التى أنزلت على سبب ، وهو كثير الاستشهاد بأشعار العرب على ما يذهب إليه من المعانى اللغوية .



● الألوسى والتفسير الإشارى :

ولم يفت الألوسى أن يتكلم عن التفسير الإشارى بعد أن يفرغ من الكلام عن كل ما يتعلق بظاهر الآيات (١٠٩) ، ومن هنا عد بعض العلماء تفسيره هذا فى ضمن كتب التفسير الإشارى ، كما عد تفسير النيسابورى فى ضمنها كذلك ، ولكنى رأيت أن أجعلهما فى عداد كتب التفسير بالرأى المحمود ، نظراً إلى أنه لم يكن مقصودهما الأهم هو التفسير الإشارى ، بل كان ذلك تابعاً - كما يبدو - لغيره من التفسير الظاهر ، وهذه - كما قلت من قبل - مسألة اعتبارية لا أكثر ولا أقل ، وإنما أردت أن أبين جهتى الاعتبار .

وجملة القول ، فروح المعانى للعلامة الألوسى ليس إلا موسوعة تفسيرية قيمة . جمعت جل ما قاله علماء التفسير الذين تقدموا عليه ، مع النقد الحر ، والترجيح الذى يعتمد على قوة الذهن وصفاء القريحة ، وهو وإن كان يستطرد إلى نواح علمية مختلفة ، مع توسع يكاد يخرجه عن مهمته كمفسر إلا أنه متزن فى كل ما يتكلم فيه ، مما يشهد له بغزارة العلم على اختلاف

(١٠٨) الجزء الثانى عشر ص ٤٥

(١٠٩) وسببى عند الكلام عن التفسير الإشارى توضيح لراى الألوسى فى هذا اللون من التفسير

نواحيه ، وشمول الإحاطة بكل ما يتكلم فيه ، فجزاه الله عن العلم وأهله
خير الجزاء ، إنه سميع مجيب .

وبعد . . . فهذه هي أهم كتب التفسير بالرأى الجائز ، وهناك كتب
أخرى تدخل في هذا النوع من التفسير ، ولها أهميتها وقيمتها ، كما أن لها
شهرتها الواسعة بين أهل العلم الذين يعنون بالتفسير ، غير أني أمسكت عنها
هنا مخافة التطويل ، ولعدم إمكان الحصول على بعضها ، وأحسب أن في
هذا القدر كفاية وغنى عن كتب أخرى كثيرة .

* * *

الفصل الرابع

التفسير بالرأى المذموم أو تفسير الفرق المبتدعة

● تمهيد في بيان نشأة الفرق الإسلامية :

جرى التفسير منذ زمن النبوة إلى زمن أتباع التابعين ، على طريقة تكاد تكون واحدة ، فخلف كل عصر يحمل إلتفسير عن سلف بطريق الرواية والسماع ، وفي كل عصر من هذه العصور ، تتجدد نظرات تفسيرية ، لم يكن لها وجود قبل ذلك ، وهذا راجع إلى أن الناس كلما بعدوا عن عصر النبوة ازدادت نواحي الغموض في التفسير . فكان لابد للتفسير من أن يتضخم كلما مرت عليه السنون .

لم يكن هذا التضخم في الحقيقة إلا محاولات عقلية ، ونظرات اجتهادية ، قام بها أفراد ممن لهم عناية بهذه الناحية . غير أن هذه الناحية العقلية في التفسير لم تخرج عن قانون اللغة ، ولم تتخط حدود الشريعة ، بل ظلت محتفظة بصبغتها العقلية والدينية ، فلم تتجاوز دائرة الرأى المحمود إلى دائرة الرأى المذموم الذى لا يتفق وقواعد الشرع .

ظل الأمر على ذلك إلى أن قامت الفرق المختلفة ، وظهرت المذاهب الدينية المتنوعة ، ووجد من العلماء من يحاول نصره مذهب والدفاع عن عقيدته بكل وسيلة وحيلة . وكان القرآن هو هدفهم الأول الذى يقصدون إليه جميعاً ، كل يبحث فى القرآن ليجد فيه ما يقوى رأيه ويؤيد مذهب ، وكل واجد ما يبحث عنه ولو بطريق إخضاع الآيات القرآنية لمذهب ، والميل بها مع رأيه وهواه ، وتأويل ما يصادمه منها تأويلاً يجعلها غير منافية لمذهب ولا متعارضة معه . ومن هنا بدأ الخروج عن دائرة الرأى المحمود إلى دائرة الرأى المذموم ، واستفحل الأمر إلى حد جعل القوم يتسمعون فى حماية

عقائدهم ، والترويج لمذاهبهم ، بما أخرجوه للناس من تفاسير حملوا فيها كلام الله على وفق أهوائهم ، ومقتضى نزعاتهم ونحلهم ! ! .

ونحن نعلم بطريق الإجمال - وللتفصيل موضع غير هذا - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ستفترق أمتي ثلاثا وسبعين فرقة ، كلها في النار ، إلا واحدة ، وهى ما أنا عليه وأصحابى » وقد حقق الله نبوءة رسوله ، وصدق قوله فتصدعت الوحدة الإسلامية إلى أحزاب مختلفة ، وفرق متنافرة متناحرة ، ولم يظهر هذا التفرق بكل ما فيه من خطر على الإسلام والمسلمين إلا فى عصر الدولة العباسية ، أما قبل ذلك ، فقد كان المسلمون يدا واحدة ، وكانت عقيدتهم واحدة كذلك ، إذا استثنينا ما كان بينهم من المنافقين الذين ينتسبون إلى الإسلام ويضمرون الكفر ، وما كان بين علىّ ومعاوية من خلاف لم يكن له مثل هذا الخطر . وإن كان النواة التى قام عليها التحزب ، ونبت عنها التفرق والاختلاف .

بدأ الخلاف بين المسلمين أول ما بدأ ، فى أمور اجتهادية لا تصل بأحد منهم إلى درجة الابتداع والكفر ، كاختلافهم عند قول النبى صلى الله عليه وسلم : « ائتوني بقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدى » حتى قال عمر : إن النبى قد غيبه الوجد ، حسبنا كتاب الله ، وكثر اللغط فى ذلك حتى قال النبى صلى الله عليه وسلم : « قوموا عني ، لا ينبغي عندي التنازع » ، وكاختلافهم فى موضع دفنه صلى الله عليه وسلم ، أيدفن بمكة ؛ لأنها مولده وبها قبلته ومشاعر الحج ؟ أم يدفن بالمدينة ، لأنها موضع هجرته ، وموطن أهل نصرته ؟ أم يدفن بيت المقدس ، لأن بها تربة الأنبياء ومشاهدهم ؟ ، وكالخلاف الذى وقع بينهم فى سقيفة بنى ساعدة فى تولية من يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته ، وغير ذلك من الخلافات التى وقعت بينهم ، ولم يكن لها خطرها الذى ينجم عنه التفرق ووقوع الفتنة والبغضاء بين المسلمين .

ظل الأمر على ذلك إلى زمن عثمان رضى الله عنه ، وكان ما كان من خروج بعض المسلمين عليه ، ومحاصرتهم لداره ، وقتلهم له ، فعرى المسلمين من ذلك الوقت رجة فكرية عنيفة ، طاحت بالروية ، وذهبت بكثير من الأفكار

مذاهب شتى ، فقام قوم يطالبون بدم عثمان ، ثم نشبت الحرب بين عليّ ومعاوية رضى الله عنهما من أجل الخلافة ، وكان لكل منهم شيعة وأنصار يشدون أزره ، ويقوون عزمه ، وتبع ذلك انشقاق جماعة عليّ كرم الله وجهه ، بعد مسألة التحكيم في الخلاف الذي بينه وبين معاوية ، في السنة السابعة والثلاثين من الهجرة ، فظهرت من ذلك الوقت فرقة الشيعة ، وفرقة الخوارج ، وفرقة المرجئة ^(١) ، وفرقة أخرى تنحاز لمعاوية ، وتؤيد الأمويين على وجه العموم .

ثم أخذ هذا الخلاف والتفرق ، يتدرج شيئا فشيئا ، ويترقى حيناً بعد حين ، إلى أن ظهر في أيام المتأخرين من الصحابة خلاف القدريّة ، وكان أول من جهر بهذا المذهب ووضع الحجر الأساسى لقيام هذه الفرقة ، معبد الجهنى الذى أخذ عنه مذهبه غيلان الدمشقى ومن شاكله ، وكان ينكر عليهم مذهبهم هذا من بقى من الصحابة كعبد الله بن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وأبى هريرة ، وغيرهم .

ثم ظهر بعد هؤلاء وفي زمن الحسن البصرى بالبصرة ، خلاف واصل ابن عطاء في القدر ، وفي القول بالمنزلة بين المنزلتين ، ومجادلته للحسن البصرى في ذلك ، واعتزاله مجلسه ، ومن ذلك الوقت ظهرت فرقة المعتزلة .

ثم كان من أصحاب الديانات المختلفة كاليهودية والنصرانية ، والمجوسية ، والصابئة .. إلخ من تزيا بزي الإسلام وأبطن الكيد له ؛ حيناً إلى ملتهم الأولى ، كعبد الله بن سبأ اليهودى ، فأوضعوا خلال المسلمين يبعونهم الفتنة ، ويرجون لهم الفرقة ، فأفلحوا فيما قصدوا إليه من تحزب المسلمين وتفرقهم .

وفي خلال ذلك غلا بعض الطوائف التى ولدها الخلاف ، فابتدعوا أقوالاً خرجت بهم عن دائرة الإسلام كالقائلين بالحلول والتناسخ من السبئية وكالباطنية الذين لا يعدون من فرق الإسلام ، وإنما هم في الحقيقة على دين المجوس .

(١) انظر تبين كذب الفترى ص ١٠ .

لم يزل الخلاف يتشعب ، والآراء تتفرق ، حتى تفرق أهل الإسلام وأرباب المقالات ، إلى ثلاث وسبعين فرقة كما قال صاحب المواقف (٢) ، وكما عددهم وبينهم الإمام الكبير ، أبو المظفر الإسفراييني ، في كتابه : « التبصير في الدين » (٣) ، وليس هذا موضع ذكرها واستقصائها .

والذي اشتهر من هذه الفرق خمس : أهل السنة ، والمعتزلة ، والمرجئة ، والشيعة ، والخوارج . وما وراء ذلك من الفرق كالجبرية ، والباطنية ، والمشبهة ، وغيرها ، فمعظمها مشتق من هذه الفرق الخمس الرئيسية .

نحن نعلم هذا التفرق الذي أصاب المسلمين في وحدتهم الدينية والسياسية ، ونعلم أيضاً ، أن الناس كانوا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وبعده يقرأون القرآن أو يسمعون فيغنون بتفهم روحه ، فإن غنى علماءهم بشيء وراء ذلك ، فما يوضح الآية من سبب للنزول ، واستشهاد بآيات من أشعار العرب تفسر لفظاً غريباً ، أو أسلوباً غامضاً . ولكننا لا نعلم في هذا العصر الأول ، انحياز الصحابة إلى مذاهب دينية وآراء في الملل والنحل ، فلما وقع هذا التفرق الذي أشرنا إليه وأجملنا مبدأه وتطوره ، رأينا كل فرقة من هذه الفرق تنظر إلى القرآن من خلال عقيدتها ، وتفسره بما يتلاءم مع مذهبها ، فالمعتزلي يطبق القرآن على مذهبه في الاختيار ، والصفات ، والتحسين والتقبيح العقليين .. ويؤول مالا يتفق ومذهبه ، وكذلك يفعل الشيعة ، وكذلك يفعل كل صاحب مذهب حتى يسلم له مذهب .

غير أننا لم نحط علماً بكل هذه النظرات المذهبية في القرآن ، ولم يقع تحت أيدينا من كتب التفسير المذهبية إلا القليل النادر بالنسبة لما حرمت منه المكتبة الإسلامية ، على أن هذا القليل ليس إلا لبعض الفرق دون بعض ، وهناك تفسيرات وتأويلات لبعض من آيات القرآن لبعض من الفرق ، ولكنها متفرقة مشتتة بين صحائف كتب التفسير خاصة وكتب العلم عامة . وهناك فرق أخرى لم نظفر لها بتفسير كامل ولا بشيء من التفسير ، ولهذا أرى أن أتكلم عن التفسير المذهبي لا لكل الفرق ، بل للفرق التي ألفت وخلفت لنا

كتبنا في التفسير ، ووقعت تحت أيدينا ، فاستطعنا بعد القراءة فيها والنظر إليها أن نحكم عليها بما يتناسب مع المنهج الذي اتتهجه فيها مؤلفوها ، والطريق الذي سلكوه في شرحهم لكتاب الله تعالى .

وسبق لنا أن تكلمنا عن التفسير بالرأى الجائز وأهم ما ألف فيه من كتب ، وذلك هو تفسير أهل السنة والجماعة ، وتلك هي أشهر تفاسيرهم التي خلفوها للناس ، فلا نعود لذلك ، بل نشرع في الكلام عن موقف غيرهم من الفرق ، بالنسبة لكتاب الله تعالى ، وعن أهم ما خلفوه لنا من كتب في التفسير ، والله يتولانا ويسدد خطانا ؛ إنه سميع مجيب .



المعتزلة . . وموقفهم من تفسير القرآن الكريم

● كلمة اجمالية عن المعتزلة واصلهم المنهجية – نشأة المعتزلة :

نشأت هذه الفرقة في العصر الأموي ، ولكنها شغلت الفكر الإسلامي في العصر العباسي ردحا طويلا من الزمان . وأصل هذه الفرقة هو واصل ابن عطاء الملقب بالغزال ^(٤) المولود سنة ٨٠ هـ (ثمانين) ، والمتوفى سنة ١٣١ هـ (إحدى وثلاثين ومائة) ، في خلافة هشام بن عبد الملك ؛ وذلك أنه دخل على الحسن البصري رجل فقال : يا إمام الدين ، ظهر في زماننا جماعة يكفرون صاحب الكبيرة – يريد وعيدية الخوارج – وجماعة أخرى يرجئون الكبائر ، ويقولون : لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فكيف تحكم لنا أن نعتقد في ذلك ؟ فتفكر الحسن ، وقبل أن يجيب قال واصل : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ، ولا كافر مطلق ، ثم قام إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد ، وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن ما أجاب به ، من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت له المنزلة بين المنزلتين ، قائلا : إن المؤمن اسم مدح ، والفاسق لا يستحق المدح فلا يكون مؤمناً ، وليس بكافر أيضاً ؛ لإقراره بالشهادتين ، ولوجود سائر أعمال الخير فيه ، فإذا مات بلا توبة خلد في النار ؛ إذ ليس في الآخرة إلا فريقان ، فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، لكن يخفف عنه ، وتكون دركته فوق دركات الكفار ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فلذلك سمي هو وأصحابه معتزلة ^(٥) .

ويلقب المعتزلة بالقدرية تارة ، وبالمعطلة تارة أخرى ، أما تلقيبهم بالقدرية ، فلأنهم يسندون أفعال العباد إلى قدرتهم ، وينكرون القدر فيها .

(٤) لقب بذلك لأنه كان يلزم حوانيت الغزالين .

(٥) شرح المواقف جزء ٨ ، ويرى بعض العلماء أن أول من قام بالاعتزال أبو هاشم عبد الله والحسن ابنا محمد بن الحنفية . وعن أبي هاشم أخذ الاعتزال واصل بن عطاء – انظر مقدمة تبين كذب المفتري ص ١٠ ، ١١ .

وأما تلقيبهم بالمعطلة ، فلأنهم يقولون بنفى صفات المعانى فيقولون : الله عالم بذاته ، قادر بذاته .. وهكذا .

فأنت ترى مما تقدم ، أن الاعتزال نشأ في البصرة ، ولكن سرعان ما انتشر في العراق ، واعتنقه من خلفاء بني أمية يزيد بن الوليد ، ومروان بن محمد ، وفي العصر العباسي ، استفحل أمر المعتزلة ، واحتلت فكرهم وعقائدهم من عقول الناس وجدل العلماء مكانا عظيما ، وما لبث أن تكونت للاعتزال مدرستان كبيرتان : مدرسة البصرة ، وعلى رأسها واصل بن عطاء . ومدرسة بغداد ، وعلى رأسها بشر بن المعتمر ، وكان بين معتزلي البصرة ومعتزلي بغداد جدال وخلاف في كثير من المسائل .

ولا أطيل بذكر ما كان بين المدرستين من مسائل خلافية ، فإن هذه العجالة لا تتحمل الإطالة والتفصيل ، ويكفى أن أجمل القول في ذكر أصول المعتزلة ، وأن أشير إلى تعدد فرقهم ، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى الكتب التي ألفت في تاريخ الفرق ، وهي كثيرة .



● أصول المعتزلة :

أما أصول المعتزلة فهي خمسة : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهذه الأصول الخمسة يجمع الكل عليها ، ومن لم يقل بها جميعاً فليس معتزلياً بالمعنى الصحيح . قال أبو الحسن الخياط أحد زعماء المعتزلة في القرن الثالث الهجري : « وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فإذا كملت هذه الخصال فهو معتزلي » ^(٦) .

أما التوحيد : فهو لب مذهبهم ، ورأس نحتهم ، وقد بنوا على هذا الأصل : استحالة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة ، وأن الصفات ليست شيئاً غير الذات ، وأن القرآن مخلوق لله تعالى .

(٦) تاريخ الجدل لأبي زهرة ص ٢٠٨ .

وأما العدل : فقد بنوا عليه : أن الله تعالى لم يشأ جميع الكائنات ، ولا خلقها ولا هو قادر عليها كلها ، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله تعالى ، لا خيرها ولا شرها ، ولم يرد إلا ما أمر به شرعا ، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئته .

وأما الوعد والوعيد : فمضمونه ، أن الله يجازي من أحسن بالإحسان ، ومن أساء بالسوء ، لا يغفر لمرتكب الكبيرة ما لم يتب ، ولا يقبل في أهل الكبائر شفاعا ، ولا يخرج أحدا منهم من النار . وأوضح من هذا أنهم يقولون : إنه يجب على الله أن يثيب المطيع ويعاقب مرتكب الكبيرة ، فصاحب الكبيرة إذا مات ولم يتب لا يجوز أن يعفو الله عنه ، لأنه أوعد بالعقاب على الكبائر وأخبر به ، فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده . وهم يعنون بذلك أن الثواب على الطاعات ، والعقاب على المعاصي قانون حتى التزم الله به ، كما قالوا : إن مرتكب الكبيرة مغلد في النار ولو صدق بوحدانية الله وآمن برسالة ، لقوله تعالى في الآية (٨١) من سورة البقرة : « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار ، هم فيها خالدون » ..

وأما المنزلة بين المنزلتين : فقد سبق أن بينها في مناظرة واصل بن عطاء للحسن البصري .

وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ فهو مبدأ مقرر عندهم ، وواجب على المسلمين لنشر الدعوة الإسلامية وهداية الضالين وإرشاد الغاوين ، ولكنهم بالغوا في هذا الأصل ، وخالفوا ما عليه الجمهور ، فقالوا : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون بالقلب إن كفى ، وبالنسب إن لم يكف القلب ، وباليد إن لم يغنيا ، وبالسيف إن لم تكف اليد ، لقوله تعالى في الآية (٩) من سورة الحجرات : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بفت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله » .. وهم في ذلك لا يفرقون بين صاحب السلطان وغيره ،

كما أنهم لم يفرقوا بين الأصول الدينية المجمع عليها وعقائدهم
الاعتزالية (٧) .

وهناك مبادئ أخرى للمعتزلة ، لا يشتركون فيها ، بل هي مبادئ
خاصة لكل فرقة من فرقهم المتعددة ، التي بلغت العشرين أو تزيد ، ولا أطيل
بذكر هذه الفرق وبيان خصائص كل فرقة ، وأحيلك على المواقف ، أو
التبصير في الدين ، أو الفرق بين الفرق للبغدادى ، أو الملل والنحل
للشهرستانى ، أو الفصل لابن حزم ، لتعرف منها هذه الفرق وخصائصها ،
إذ ليس هذا موضع التفصيل .

وبعد .. فقد عرفنا نشأة المعتزلة ، وعرفنا أصولهم التي أجمعوا عليها ،
وما علينا بعد ذلك إلا أن نتكلم عن موقفهم الذي وقفوه من تفسير القرآن ،
ثم بعد ذلك نتكلم عن أهم من عرفناه من مفسرى المعتزلة . وعن كتبهم التي
الفوها في التفسير ، ونسأل الله التوفيق والسداد .



موقف المعتزلة من تفسير القرآن الكريم

● إقامة تفسيرهم على أصولهم الخمسة :

أقام المعتزلة مذهبهم على الأصول الخمسة التي ذكرناها آتقا ، ومن
المعلوم أن هذه الأصول لا تتفق ومذهب أهل السنة والجماعة ، الذين
يعتبرون أهم خصومهم ؛ لهذا كان من الضروري لهذه الفرقة - فرقة
المعتزلة - في سبيل مكافحة خصومها ، أن تقيم مذهبها وتدعم تعاليمها على
أسس دينية من القرآن ، وكان لابد لها أيضا أن ترد الحجج القرآنية لهؤلاء

(٧) انظر ما كتبه صاحب الكشف على قوله تعالى في الآية (١١٠) من سورة آل عمران :
« كُتِبَ خَيْرَ أَمَةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْعُرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ النُّكْرِ » جزء ١ ص ٢١٦ . وما كتبه
على قوله تعالى في الآية (٧٢) من سورة التوبة : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْأَعْدَاءَ
عَلَيْهِمْ » . . جزء ١ صفحة ٥٦١ .

الخصوم ، وتضعف من قوتها ، وسبيل ذلك كله هو النظر إلى القرآن أولا من خلال عقيدتهم ، ثم إخضاعهم عبارات القرآن لأرائهم التي يقولون بها ، وتفسيرهم لها تفسيراً يتفق مع نحلتهن وعقيدتهن .

ولا شك أن مثل هذا التفسير الذي يخضع للعقيدة ، يحتاج إلى مهارة كبيرة ، واعتماد على العقل أكثر من الاعتماد على النقل ، حتى يستطيع المفسر الذي هذا حاله ، أن يلوى العبارة إلى جانبه ، ويصرف ما يعارضه عن معارضته له . وتصادمه معه .

والذي يقرأ تفسير المعتزلة ، يجد أنهم بنوا تفسيرهم على أسسهم من التنزيه المطلق ، والعدل وحرية الإرادة ، وفعل الأصلح ، ونحو ذلك ووضعوا أسساً للآيات التي ظاهرها التعارض فحكموا العقل ، ليكون الفيصل بين المتشابهات وقد كان من قبلهم يكتفون بمجرد النقل عن الصحابة أو التابعين ، فإذا جاءوا إلى المتشابهات سكتوا وفوضوا العلم لله .



● انكار المعتزلة لما يعارضهم من الأحاديث الصحيحة :

ثم إن هذا السلطان العقلي المطلق ، قد جر المعتزلة إلى إنكار ما صح من الأحاديث التي تناقض أسسهم وقواعدهم المذهبية ، كما أنه نقل التفسير الذي كان يعتمد أولاً وقبل كل شيء على الشعور الحي ، والإحساس الدقيق ، والبساطة في الفهم وعدم التكلف والتعمق ، إلى مجموعة من القضايا العقلية ، والبراهين المنطقية ، مما يشهد للمعتزلة - رغم اعتزالهم - بقوة العقل وجودة التفكير .

ومع أن هذا السلطان العقلي المطلق ، كان له الأثر الأكبر في تفسير المعتزلة للقرآن ، حتى اضطروهم في بعض الأحيان إلى رد ما يعارضهم من الأحاديث الصحيحة ، فإننا لا نستطيع أن نقول إن المعتزلة كانوا يقصدون الخروج على الحديث أو عدم الاعتراف بالتفسير المأثور ؛ وذلك لأن حالهم بإزاء التفسير المأثور وتصديقهم له ، يظهر بأجلى وضوح من حكم النظام على استرسال المفسرين من معاصريه .

وكان النظام معتبراً في مدرسة المعتزلة من الرؤوس الحرة الواسعة الحرية وقد ذكر لنا تلميذه الجاحظ قوله الذي قاله في شأن هؤلاء المفسرين، وهذا نصه : قال الجاحظ كان أبو إسحاق يقول : لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين وإن نصبوا أنفسهم للعامة وأجابوا في كل مسألة ؛ فإن كثيراً منهم يقول بغير رواية على غير أساس وكلما كان المفسر أغرب عندهم كان أحب إليهم ، وليكن عندكم عكرمة ، والكلبي ، والسدي ، والضحاك ، ومقاتل بن سليمان ، وأبو بكر الأصم في سبيل واحدة ، وكيف أثق بتفسيرهم وأسكن إلى صوابهم وقد قالوا في قوله عز وجل : « (وان المساجد لله) » (٨) . . إن الله عز وجل ، لم يعن بهذا الكلام مساجدنا التي نصلى فيها ، بل إنما عني الجباه ، وكل ما سجد الناس عليه من يد وجبهة وأنف وثقنة - وقالوا في قوله تعالى : « (أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت) » (٩) . . إنه ليس يعنى الجمال والنوق ، وإنما يعنى السحاب - وإذا سئلوا عن قوله : « (وطلح متضود) » (١٠) . . قالوا الطلح هو الموز - وجعلوا الدليل على أن شهر رمضان قد كان فرضاً على جميع الأمم وأن الناس غيروا قوله تعالى : « (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) » (١١) . . وقالوا في قوله تعالى : « (رب لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيراً) » (١٢) . . قالوا : إنه حشره بلا حجة - وقالوا في قوله تعالى : « (ويل للمطففين) » (١٣) . . الويل : واد في جهنم ، ثم قعدوا يصفون ذلك الوادى . ومعنى الويل في كلام العرب معروف ، وكيف كان في الجاهلية قبل الإسلام ، وهو من أشهر كلامهم - وسئلوا عن قوله تعالى : « (قل اعوذ برب الفلق) » (١٤) . . قالوا : الفلق واد في جهنم . ثم قعدوا يصفونه ، وقال آخرون : الفلق المقطرة بلغة اليمن .. إلى آخر ما ذكره من تفسيراتهم الغريبة (١٥) .

هذا ، وإن الزمخشري - وهو أهم من عرفنا من مفسرى المعتزلة -

(٩) الفاشية : ١٧

(١١) البقرة : ١٨٣

(١٢) المطففين : ١

(٨) الجن : ١٨

(١٠) الواقعة : ٢٩

(١٢) طه : ١٢٥

(١٤) الفلق : ١

(١٥) الحيوان للجاحظ جزء ١ صفحة ١٦٨ - ١٧٠

نجدّه كثيراً ما يذكر ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو عن السلف من التفسير ويعتمد على ما يذكر من ذلك في تفسيره .

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى في الآيتين (٤١ ، ٤٢) من سورة الأحزاب : « يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً . وسبحوه بكرة وأصيلاً » . . . يقول ما نصه : « اذكروا الله » اثنوا عليه بضروب الثناء ، من التقديس ، والتحميد ، والتهليل ، والتكبير ، وما هو أهله ، وأكثروا ذلك « بكرة وأصيلاً » أى كافة الأوقات ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ذكر الله على فم كل مسلم » وروى : « في قلب كل مسلم » وعن قتادة : « قولوا سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » وعن مجاهد : « هذه كلمات يقولها الطاهر والجنب والغفلان » أغنى اذكروا وسبحوا موجهان إلى البكرة والأصيل ، كقولك صم وصل يوم الجمعة .. إلخ » (١٦) اهـ .



● ادعائهم ان كل محاولاتهم في التفسير مرادة لله :

ثم إن المعتزلة - بناء على رأيهم في الاجتهاد ، من أن الحكم ما أدى إليه اجتهاد كل مجتهد ، فإذا اجتهدوا في حادثة فالحكم عند الله تعالى في حق كل واحد مجتهد (١٧) - رفضوا أن يكون للآية التي تحتل أوجها تفسيراً واحداً لا خطأ فيه ، وحكموا على جميع محاولاتهم التي حاولوها في حل المسائل الموجودة في القرآن ، بأنها مرادة لله تعالى ، وغاية ما قطعوا به هو عدم إمكان التفسير المخالف لمبادئهم وآرائهم .

وبدهى أن هذا الذي ذهب إليه المعتزلة ، يخالف مذهب أهل السنة من أن لكل آية من القرآن معنى واحداً مراداً لله تعالى ، وما عداه من المعاني المحتملة ، فهي محاولات واجتهادات ، يراد منها الوصول إلى مراد الله بدون قطع ، غاية الأمر أن المفسر يقول باجتهاده ، والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب ، وهو مأجور في الحالتين وإن كان الأجر على تفاوت .



(١٧) التوضيح جزء ٢ صفحة ١١٨

(١٦) الكشف جزء ٢ صفحة ٢١٥

● المبدأ اللغوي في التفسير وأهميته لدى المعتزلة :

كذلك نجد المعتزلة قد حرصوا كل الحرص على الطريقة اللغوية التي تعتبر عندهم المبدأ الأعلى لتفسير القرآن ، وهذا المبدأ اللغوي ، يظهر أثره واضحاً في تفسيرهم للعبارات القرآنية التي لا يليق ظاهرها عندهم بمقام الألوهية ، أو العبارات التي تحتوي على التشبيه ، أو العبارات التي تصادم بعض أصولهم ، فتراهم يحاولون أولاً إبطال المعنى الذي يروونه مشتبهاً في اللفظ القرآني ، ثم يثبتون لهذا اللفظ معنى موجوداً في اللغة يزيل هذا الاشتباه ويتفق مع مذهبهم ، ويستشهدون على ما يذهبون إليه من المعاني التي يحملون ألفاظ القرآن عليها بأدلة من اللغة والشعر العربي القديم .

فمثلاً الآيات التي تدل على رؤية الله تعالى كقوله سبحانه في الآيتين (٢٢ ، ٢٣) من سورة القيامة : « وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة » . . وقوله تعالى في الآية (٢٣) من سورة المطففين : « على الأرائك ينظرون » نجد المعتزلة ينظرون إليها بعين غير العين التي ينظر بها أهل السنة ، ويحاولون بكل ما يستطيعون أن يطبقوا مبدأهم اللغوي ، حتى يتخلصوا من الورطة التي أوقعهم فيها ظاهر اللفظ الكريم ، فإذا بهم يقولون : إن النظر إلى الله معناه الرجاء والتوقع للنعمة والكرامة ، واستدلوا على ذلك بأن النظر إلى الشيء في العربية ليس مختصاً بالرؤية المادية ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر :

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدتنى نعماً

ومثلاً عندما يقرأ المعتزلي قوله تعالى في الآية (٣١) من سورة الفرقان : « وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين » . . يجد أن مذهبهم الذي يقول بوجوب الصلاح والأصلح على الله لا يتفق وهذا الظاهر من معنى الجعل ، ولكن سرعان ما يتخلص من هذه الضائقة العالم المعتزلي الكبير أبو علي الجبائي فيفسر « جعل » بمعنى « بين » لا بمعنى خلق ، ويستدل على ذلك بقول الشاعر :

جعلنا لهم نهج الطريق فأصبحوا على ثب من أمرهم حين يمموا

فيكون المعنى على هذا ، أن الله سبحانه بين لكل نبي عدوه حتى يأخذ حذره منه (١٨) .



● تصرف المعتزلة في القراءات المتواترة المنافية لمذهبهم :

وأحياناً يحاول المعتزلة تحويل النص القرآني من أجل عقيدتهم إلى ما لا يتفق وما تواتر من القراءات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فمثلاً ينظر بعض المعتزلة إلى قوله تعالى في الآية (١٦٤) من سورة النساء : « وكلم الله موسى تكليماً » . . فيرى أن مذهبه لا يتفق وهذا اللفظ القرآني حيث جاء المصدر مؤكداً للفعل ، رافعاً لاحتمال المجاز ، فيأدر إلى تحويل هذا النص إلى ما يتفق ومذهبه فيقرؤه هكذا : « وكلم الله موسى تكليماً » . . بنصب لفظ الجلالة على أنه مفعول ، ورفع موسى على أنه فاعل . وبعض المعتزلة يبقى اللفظ القرآني على وضعه المتواتر ، ولكنه يحمله على معنى بعيد حتى لا يبقى مصادماً لمذهبه فيقول : إن كلم من الكلم بمعنى الجرح ، فالمعنى وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن ؛ وهذا ليفر من ظاهر النظم الذي يصادم عقيدته ويخالف هواه .

هذا الذي ذكرناه ، تعرض له الزمخشري في كشافه ، فرواه عن قال به عندما تكلم عن هذه الآية فقال : وعن إبراهيم ويحيى بن وثاب أنهما قرءا « وكلم الله » بالنصب ، ثم قال مندداً بالرأي الثاني : « ومن بدع التفاسير أنه من الكلم ، وأن معناه ، وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن » (١٩) اهـ .

ومن الأمثلة التي يظهر فيها هذا التصرف من أجل أغراضهم المذهبية ، قوله تعالى في الآية (٨٨) من سورة البقرة : « وقالوا قلوبنا غلف ،

(١٨) انظر تفسير الفخر الرازي جزء ٦ صفحة ٤٧١ . والمذاهب الإسلامية في القرآن الكريم صفحة ١٢٠ .

(١٩) الكشاف جزء ١ صفحة ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

بل لعنهم الله بكفرهم فقليلا ما يؤمنون» .. فبعض المعتزلة أحسن من هذه الآية أنها لا تتفق ومذهبه ، لأنها تشعر بأن الله خلق قلوبهم على طبيعة وحالة لا تقبل معها الإسلام ، فيكون هو الذى منعهم عن الهدى وألجأهم إلى الضلال فقرأها هذا المعتزلى : « غلف » .. جمع غلاف بمعنى الوعاء ، أى قلوبنا أوعية حاوية للعلم ، فهم مستغنون بما عندهم عما جاءهم به محمد عليه الصلاة والسلام ، وهذا الوجه يتمشى مع القراءة المعروفة « غلف » .. على أنه مخفف « غلف » .. ، وبطبيعة الحال يكون هذا القول من اليهود اقتخاراً منهم بأن قلوبهم أوعية للعلم ، فلا حاجة لهم بما جاء به محمد عليه الصلاة والسلام ، وليس اعتذاراً منهم وتبريراً لكفرهم بأن الله خلق قلوبهم فى أكنة مما يدعوهم إليه ، ومغشاة بأغشية تمنع وصول دعوة الرسول إليها .

وهذا الذى ذكرنا من قراءة « غلف » .. بدون تخفيف تعرض لذكره الزمخشري فقال : « وقيل غُلف : تخفيف غُلف ، جمع غلاف أى قلوبنا أوعية للعلم فنحن مستغنون بما عندنا عن غيره . وروى عن أبى عمرو : « قلوبنا غلف » .. بضمين « ا هـ (٢٠) » .

كما ذكره أيضاً الإمام فخر الدين الرازى فى تفسيره لهذه الآية فقال : « ... وثانيها — أى ثانى الأوجه — روى الأصم عن بعضهم أن قلوبهم غُلف » بالعلم ، ومملوءة بالحكمة ، فلا حاجة معها بهم إلى شرع محمد عليه السلام « ا هـ » (٢١) .

وهكذا نجد شيوخ المعتزلة ، يحاولون التوفيق بين مذهبهم والقرآن ، بكل ما يستطيعون من وسائل التوفيق ، تارة بتطبيق مبدئهم اللغوى على كثير من آيات القرآن الكريم ، حتى يتمشى النص القرآنى مع قواعد مذهبهم أو يتخلصوا من معارضته ومصادمته لهم على الأقل ، وتارة بتحويل النص القرآنى والتصرف فيه ، بما يجعله فى جانبهم لا فى جانب خصومهم .

* * *

(٢٠) الكشاف جزء ١ صفحة ٢٢٤ ، والقراءة المروية عن أبى عمرو شاذة .

(٢١) تفسير الفخر الرازى جزء ١ صفحة ٦١٥ .

● نقد ابن قتيبة لهذا المسلك الاعتزالي في التفسير :

غير أن هذا المسلك قد أغضب العلامة ابن قتيبة وأهاجه عليهم ، فاتقدم انتقاداً بمرأ لا ذعاً في كتابه « تأويل مختلف الحديث » وإليك ما قاله بنصه لتقف على ما كان بين الفريقين - فريق أهل السنة وفريق المعتزلة - من جدال ومحاورة ، وليتبين لك مقدار الميل بالعبارات القهرآنية إلى ناحية المذهب والعقيدة من كبار شيوخ المذهب الاعتزالي .

قال أبو محمد : « وفحصوا في أي المعتزلة - القرآن بأعجب تفسير ، يريدون أن يردوه إلى مذهبهم ، ويحملوا التأويل على طاعتهم ، فقال فريق منهم في قوله تعالى « (وضع كرسيه السموات والأرض) » (٢٢) . أي خلقه ، وجاءوا على ذلك بشاهد لا يعرف ، وهذا قول الشاعر : »

* ولا بكرسى علم الله مخلوق *

كانه عندهم ، ولا يعلم علم الله مخلوق ، والكرسى غير مهموز ، وبكرسى كأنه عندهم ، يستوحشون أن يجعلوا الله تعالى كرسياً أو سريراً ، ويجعلون العرش شيئاً آخر ، والعرب لا تعرف من العرش إلا السرير وما عرش من السقف والآبار ، يقول الله تعالى : « (ورفع أبوه على العرش) » (٢٣) . أي السرير ، وأمية بن أبي الصلت يقول :

مجدوا الله ، وهو للمجد أهل ، ربنا في السماء أمسى كبيراً ،
بالبناء الأعلى الذي سبق لنا ، من وسوى فوق السماء بهيراً ،
شراً جعاً ما يناله العيب ، ن ترى دونه الملائك صورا (٢٤) .

وقال فريق منهم في قوله تعالى : « (ولقد هممت به ، وهم بها) » (٢٥) . إنها همت بالفاجشة ، وهم هو بالفرار منها أو بالضرب لها ، والله تعالى يقول « (لولا إن زاي برهان ربه) » (٢٦) . . . أفترأه أراد الفرار منها أو الضرب لها فلما رأى البرهان أقام عندها ، وليس يجوز في اللغة أن تقول : هممت بفلاز وهم بي ، وأنت تريد اختلاف الهدى حتى تكون أنت نهم بإهانتهم وإهم هو بإكرامك ، وإنما يجوز هذا الكلام إذا اتفق الهمان .

(٢٢) يوسف :

(٢٢) البقرة : ٢٥٥ .

(٢٤) شرحاً أي طويلاً ، وصوراً جمع أمور وهو المائل العنق - ه منه (خامش)

(٢٥) يوسف : ٢٤ .

(٢٥) يوسف : ٢٤ .

وقال فريق منهم في قوله تعالى : « وعصى آدم ربه فغوى » (٢٧) . .
 إنه أتخم من أكل الشجرة ، فذهبوا إلى قول العرب : غَوِيََ الفصيل
 يَغْوِي غَوًى إذا أكثر من شرب اللبن حتى يشم . وذلك غَوًى
 يَغْوِي غَوًى ، وهو من البشم غَوًى يَغْوِي غَوًى .

وقال فريق منهم في قوله تعالى : « ولقد ذرانا لجهنم كثيراً من الجن
 والانس » (٢٨) . . أى ألقينا فيها ، يذهب إلى قول الناس : ذرته الريح .
 ولا يجوز أن يكون ذرأنا من ذرته الريح ؛ لأن ذرأنا مهموز ، وذرته الريح
 تذرؤه غير مهموز . ولا يجوز أيضاً أن نجعله من أذرته الدابة عن ظهرها أى
 ألقته ؛ لأن ذلك من ذرات تقدير فعلت بالهمز ، وهذا من أذريت تقدير
 أفعلت بلا همز ، واحتج بقول المثقب العبدى :

تقول إذا ذرات لها وضيئى أهذا دينه أبدا ودينى ؟ (٢٩)

وهذا تصحيف ، لأنه قال : تقول إذا ذرات ، أى دفعت ، بالبدال غير
 معجمة .

وقالوا في قوله عز وجل : « وإذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن
 نقدر عليه » (٣٠) . . إنه ذهب مغاضباً لقومه ، استيحاشاً من أن يجعلوه
 مغاضباً لربه مع عصمة الله ، فجعلوه مغاضباً لقومه حين آمنوا ، ففروا إلى
 مثل ما استقبحوا ، وكيف يجوز أن يغضب نبي الله صلى الله عليه وسلم على
 قومه حين آمنوا وبذلك بعث وبه أمر ؟ ، وما الفرق بينه وبين عدو الله إن
 كان يغضب من إيمان مائة ألف أو يزيدون ولم يخرج مغاضباً لربه ولا لقومه ؟
 — وهذا مبين في كتابي المؤلف في مشكل القرآن ، ولم يكن قصدي في هذا
 الكتاب الإخبار عن هذه الحروف وأشباهاها ، وإنما كان القصد به الإخبار
 عن جهلهم وجرأتهم على الله بصرف الكتاب إلى ما يستحسنون ، وحمل
 التأويل على ما ينتحلون .

(٢٨) الأعراف : ١٧٩

(٢٧) طه : ١٢١

(٢٩) الوضين : بطن عريض منسوج من سيور أو شعر ولا يكون إلا من جلد ودينه : أى

عادته أو منه (هامش) .

(٣٠) الأنبياء : ٨٧

وقالوا في قوله تعالى : « واتخذ الله إبراهيم خليلاً » (٢١) . . أى فقيراً إلى رحمته ، وجعلوه من الخلقة بفتح الخاء ، استيحاشاً أن يكون الله تعالى خليلاً لأحد من خلقه ، واحتجوا بقول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم

أى إن أتاه فقير ، فأية فضيلة في هذا القول لإبراهيم صلى الله عليه وسلم ؟ أما تعلمون أن الناس جميعاً فقراء إلى الله تعالى ، وهل إبراهيم خليل الله إلا كما قيل ، وموسى كليم الله ، وعيسى روح الله ؟

وقالوا في قوله تعالى : « وقالت اليهود يد الله مغلولة » (٢٢) . . إن اليد ههنا النعمة ؛ لقول العرب : لى عند فلان يد ، أى نعمة ومعروف . وليس يجوز أن تكون اليد ههنا النعمة ؛ لأنه قال : « غلت أيديهم » (٢٣) معارضة عما قالوه فيها ، ثم قال : « بل يدها مبسوطتان » (٢٤) . . ولا يجوز أن يكون أراد غلت نعمهم بل نعمته مبسوطتان ؛ لأن النعم لا تغل ، ولأن المعروف لا يكتنى عنه باليد كما يكتنى عنه باليد . إلا أن يريد جنسين من المعروف فيقول : لى عنده يدان . ونعم الله تعالى أكثر من أن يحاط بها » (٢٥) اهـ .



● تدرع المعتزلة بالفروض المجازية اذا بدا ظاهر القرآن غريباً :

هذا ، وإن المعتزلة في كثير من الأحيان ، يعتمدون في طريقتهم التفسيرية على الفروض المجازية ، فمثلاً إذا مروا بآية من الآيات التي تبدو في ظاهرها غريبة مستبعدة ، كقوله تعالى في الآية (١٧٢) من سورة الأعراف : « واذ اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم » . . الآية ، وقوله في الآية (٧٢) من سورة الأحزاب : « انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها » . . الآية ، نجدهم يحملون الكلام على

(٢٢) المائدة : ٦٤

(٢٤) المائدة : ٦٤

(٢١) النساء : ١٢٥

(٢٣) المائدة : ٦٤

(٢٥) تأويل مختلف الحديث صفحة ٨٠ - ٨٤

التمثيل أو التخيل ، ولا يقولون بالظاهر ولا يحومون عليه ، اللهم إلا للرد على من يقول به ويجوز حصوله .. نعم إن القرآن يمثل القمة العالية في كمال الأسلوب وبراعة النظم ، وهو في نفسه يقبل ما يقوله المعتزلة من المجازات والاستعارات ، ولكن ما الذي يمنع من إرادة الحقيقة ؟ ، وأي صارف يصرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره من التمثيل أو التخيل بعد ما تقرر من أن اللفظ إذا أمكن حمله على الظاهر وجب حمله عليه وقبح صرفه إلى غير ما يتبادر منه ؟؟ .. اللهم لا شيء يمنع من إرادة المعنى الظاهر إلا استبعاد ذلك على قدرة الله تعالى ، ولسنا في شك من صلاحية القدرة لمثل ما جاء في الآيات التي أشرنا إليها ، غاية الأمر ، إن كيفية أخذ الله ذرية بنى آدم من ظهورهم ، ومخاطبته لتلك الذرية ، وكيفية عرض الأمانة على ما ذكر من السماوات والأرض والجبال وإبائها عن حملها ، أمر لا نستطيع أن نخوض فيه ، بل يجب علينا أن نقوض علمه وحقيقته إلى الله سبحانه .

وسياتى الكلام عن هذه الناحية بالذات بما هو أوسع من هذا ، عند الكلام على الكشف للزمخشري ، فإنه صاحب اليد الطولى في هذه الناحية ، وخير من أفاض فيها وأجاد .



● تفسيرهم للقرآن على ضوء ما انكروه من الحقائق الدينية :

وكذلك نجد المعتزلة قد وقفوا تجاه بعض الحقائق الدينية الثابتة عند جمهور أهل السنة موقف المعارضة والكفاح ، فأهل السنة يقولون بحقيقة السحر ، ويعترفون بما له من تأثير في المسحور ، ويقولون بوجود الجن ، ويعترفون بما لهم من قوة التأثير في الإنسان حتى ينشأ عن ذلك المس والصرع ، ويقولون بكرامات الأولياء .. وما إلى ذلك ، ولكن المعتزلة الذين ربطوا التفسير بما شرطوه من جعل العقل مقياساً للحقائق الدينية وقفوا ضد هذا كله وجعلوه من قبيل الخرافات ، والتصورات المخالفة لطبيعة الأشياء ، وكان من وراء ذلك أن تمرد المعتزلة - في حرية مطلقة من كل قيد - على الاعتقاد بالسحر والسحرة ، وما يدور حول ذلك ، وبلغ بهم الأمر أن أنكروا أو تأولوا ما صرح من الأحاديث التي تصرح بأن الرسول

صلى الله عليه وسلم قد سحر^(٣٦) ، ولم يققوا طويلا أمام ما يعارضهم من سورة الفلق ، بل تخلصوا بتأويلات ثلاث ذكرها الزمخشري في كشافه (جزء ٢ ص ٥٦٨) .

كذلك تمرد بعض أعلام المعتزلة كالنظام على الاعتقاد بوجود الجن ، وثار بعضهم كالزمخشري ضد من يقول بأن الجن لها قوة التأثير في الإنسان مع الاعتراف منه بوجودها في نفسها ، فأولوا ما يصادمهم من الآيات القرآنية ، وأنكروا أو تأولوا ما صح من الأحاديث النبوية ، كالحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ، وفيه : أن شيطانا من الجن عرض للنبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة يريد أن يشغله عنها فأمكنه الله منه ، وكالحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو : « ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسّه حين يولد فيستهل صارخا من مس الشيطان إياه إلا مريم وإنها »^(٣٧) .

كذلك تمرد المعتزلة على الاعتقاد بكرامات الأولياء ، واعتمدوا في تمردهم هذا على قول الله تعالى في الآيتين (٢٦ ، ٢٧) من سورة الجن : « عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا . إلا من ارتضى من رسول » .. ونرى الزمخشري يستنتج من هذه الآية : « أنه تعالى لا يطلع على الغيب إلا المرتضى ، الذي هو مصطفى للنبوّة خاصة ، لا كل مرتضى ، وفي هذا إبطال للكرامات ، لأن الذين تضاف إليهم وإن كانوا أولياء مرتضين ، فليسوا برسول ، وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالاطلاع على الغيب ، وإبطال الكهانة والتنجيم ، لأن أصحابهما أبعد شيء من الارتضاء وأدخله في السخط »^(٣٨) .

وبعد .. فإن المعتزلة لم يققوا هذا الموقف الذي لا يتفق مع معتقدات أهل السنة ، ولم يعطوا العقل هذا السلطان الواسع في التفسير ، إلا من أجل

(٣٦) ينكر بعض أهل السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سحر ، زعموا منهم أن ذلك مما يقدر في صحة نبوته ، وأنكروا ما صح من الأحاديث في ذلك أو تأولوها ، والعقل - مادامت الأحاديث قد صحت - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر وأثر فيه السحر بما لا يخدش جانب نبوته وتأثير السحر عليه لا يعدو أن يكون مرضا بدنيا كالعقد عن النساء .

(٣٧) الكشاف جزء ١ صفحة ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣٨) الكشاف جزء ٢ صفحة ٤٩٧ .

أن يعدوا - كما يزعمون - كل الأساطير الخرافية عن محيط الحقائق الدينية ، وليربطوا بين القرآن وبين عقيدتهم التي قامت على التوحيد الخالص من كل شائبة .

ولكن هل وقف أهل السنة حيال هذه المحاولات الاعتزالية في فهم نصوص القرآن الكريم موقف التسليم لها والرضا بها ؟ أو أغضبهم هذا التصرف من خصومهم المعتزلة ؟ . الحق أن هذا التصرف من المعتزلة أثار عليهم خصومهم أهل السنة ، واستعداهم عليهم ، فمروهم بالعبارات اللاذعة واتهموهم بتحريف النصوص عن مواضعها ، تمشيا مع الهوى وميلًا مع العقيدة . وقد مر بك آنفاً مقالة ابن قتيبة ، وفيها يشدد عليهم النكير من أجل مسلكهم اللغوي في التفسير .



● حكم الإمام أبي الحسن الأشعري على تفسير المعتزلة :

وهذا هو الإمام أبو الحسن الأشعري ، يحكم على تفسير المعتزلة بأنه زيف وضلال ، وذلك حيث يقول في مقدمة تفسيره المسمى بالمختزن والذي لم يقع لنا « أما بعد ، فإن أهل الزيغ والتضليل تأولوا القرآن على آرائهم ، وفسروه على أهوائهم : تفسيراً لم ينزل الله به سلطاناً ، ولا أوضح به برهاناً ، ولا روه عن رسول رب العالمين ، ولا عن أهل بيته الطيبين ، ولا عن السلف المتقدمين ، من الصحابة والتابعين ، افتراءً على الله ، قد ضلوا وما كانوا مهتدين .

وإنما أخذوا تفسيرهم عن أبي الهذيل ثياع العلق ومثبعيه ، وعن إبراهيم نظام الخزاز ومقلديه ، وعن القوطي وفاصريه ، وعن المنسوب إلى قرية نجبي ومنجليه ، وعن الأشج جعفر بن حرب ومثبعيه ، وعن جعفر بن بشر القصبى ومثبعيه ، وعن الإسكافي الجاهل ومثبعيه ، وعن الفروى المنسوب إلى مدينة بلخ وذويه ، فإنهم قادة الضلالة من المعتزلة الجهالة ، الذين قلدوهم في دينهم ، وجعلوهم معولهم الذي عليه يقولون ، وركبهم الذي إليه يستندون .

ورأيت الجبائي ألف في تفسير القرآن كتاباً ، أوله على خلاف ما أنزل

الله عز وجل ، وعلى لغة أهل قريته المعروفة بجبى ، وليس من أهل اللسان الذى نزل به القرآن ، وما روى فى كتابه حرفاً عن أحد من المفسرين . وإنما اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه ، ولولا أنه استغوى بكتابه كثيراً من العوام ، واستنزل به عن الحق كثيراً من الطعام ، لم يكن لتشاغلي به وجه « (٣٩) » اهـ .

* * *

● حكم ابن تيمية على تفسير المعتزلة :

كذلك حكم ابن تيمية على تفسيرهم فقال : « إن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه ، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا من أئمة المسلمين ، لا فى رأيهم ولا فى تفسيرهم ، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة ، وذلك من جهتين : تار من العلم بفساد قولهم ، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن إما دليلاً على قولهم ، أو جواباً على المعارض لهم . ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحاً ويدس البدع فى كلامه وأكثر الناس لا يعلمون ، كصاحب الكشف ، ونحوه ، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله . وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر فى كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التى يعلم أو يعتقد فسادها ولا يهتدى لذلك » (٤٠) اهـ .

* * *

● حكم ابن القيم على تفسير المعتزلة :

كذلك نجد العلامة ابن القيم يحكم على تفسير المعتزلة حكماً قاسياً فيقول : « إنه زبالة الأذهان ، ونخالة الأفكار ، وغفار الآراء ، ووساوس الصدور ، فملأوا به الأوراق سواداً ، والقلوب شكوكاً ، والعالم فساداً ، وكل من له مسكة من عقل يعلم أن فساد العالم إنما نشأ من تقديم الرأى على الوحي ، والهوى على العقل » (٤١) .

* * *

(٤٠) مقدمة ابن تيمية ، أصول التفسير ص ٢٢

(٣٩) تبين كذب المفتري ص ١٢٩

(٤١) اعلام الموقعين جزء ١ ص ٧٨

أهم كتب التفسير الاعتزالي

صنف كثير من شيوخ المعتزلة تفاسير للقرآن الكريم على أصول مذهبهم ، ولم تكن هذه التفاسير أكثر حظاً من غيرها من كتب التفسير المختلفة ، حيث امتدت إلى كثير منها يد الزمان ، فضاعت بتفادم العهد عليها ، وحرمت المكتبة الإسلامية العامة من معظم هذا التراث العلمي الذي لو بقي إلى يومنا هذا لألقى لنا ضوءاً واضحاً على مدى التفكير التفسيري ، لشيوخ هذا المذهب الاعتزالي ، ولكشف لنا عن حقيقة ما ينسب لبعض شيوخهم من تفسيرات واسعة النطاق ، نسمع بها من علمائنا المتقدمين ، ونقف منها موقف الحائر بين الشك واليقين ، لما يذكر عنها من الاستفاضة والتضخم إلى حد يكاد يكون متخيلاً أو مبالغاً فيه .

تتصفح طبقات المفسرين للسيوطي ، وطبقات المفسرين لتلميذه الداودي ، وغيرهما من الكتب التي لها عناية بهذا الشأن ، فنجد أن من أشهر من صنف في التفسير من المعتزلة : أبو بكر ، عبد الرحمن بن كيسان الأصم المتوفى سنة ٢٤٠ هـ (أربعين ومائتين من الهجرة) . أقدم شيوخ المعتزلة ، وشيخ إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة الذي كان يناظر الشافعي ، فقد ذكر ابن النديم في الفهرست :

أنه ألف تفسيراً للقرآن الكريم (٤٢) . ولكننا لا نعلم عن هذا التفسير خبراً ، حيث إنه فقد بمرور الزمن وتقدم العهد عليه .

ومحمد بن عبد الوهاب بن سلام « أبو علي الجبائي » المتوفى سنة ٣٠٣ هـ (ثلاث وثلاثمائة من الهجرة) ، وأحد شيوخ المعتزلة الذين كانت لهم شهرة واسعة في الفلسفة والكلام ، فقد ذكر السيوطي في طبقات المفسرين (٤٣) : أنه ألف في التفسير ، وذكر ذلك ابن النديم في الفهرست (٤٤)

(٤٢) صفحة ٢٢

(٤٢) الفهرست ص ٥١

(٤٤) صفحة ٥٠

أيضاً . ولكننا لا نعلم شيئاً عن هذا التفسير أكثر مما ذكرناه آنفاً عن
أبي الحسن الأشعري .

وأبو القاسم ، عبد الله بن أحمد البلخي الحنفي ، المعروف بالكعبي
المعتزلي . المتوفى سنة ٣١٩ هـ (تسع عشرة وثلاثمائة من الهجرة) ، فقد
ذكر صاحب كشف الظنون : أنه ألف تفسيراً كبيراً يقع في اثني عشر مجلداً
وقال : إنه لم يسبق إليه ^(٤٥) ولكن لم يقع لنا هذا التفسير كغيره .

وأبو هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي المتوفى سنة ٣٢١ هـ
(إحدى وعشرين وثلاثمائة من الهجرة) ، ذكر السيوطي في طبقات
المفسرين ^(٤٦) : أنه ألف تفسيراً ، وقال إنه رأى جزءاً منه ، ولكننا لم نظفر
به أيضاً .

وأبو مسلم ، محمد بن بحر الأصفهاني المتوفى سنة ٣٢٢ هـ
(اثنتين وعشرين وثلاثمائة من الهجرة) ، صنف تفسيراً اسمه : جامع التأويل
لمحكم التنزيل يقع في أربعة عشر مجلداً ، وقيل في عشرين مجلداً . وقد أشار
إلى هذا التفسير ابن النديم في الفهرست ^(٤٧) ، والسيوطي في بغية الوعاة في
طبقات النحاة ^(٤٨) . وهذا التفسير — فيما يبدو — هو الذي يعتمد عليه
الفخر الرازي فيما ينقله في تفسيره من أقوال منسوبة لأبي مسلم . وقد أخذ
بعض المؤلفين ما جاء في تفسير الفخر الرازي منسوباً لأبي مسلم ، وجمعه
في كتاب مستقل سماه تفسير أبي مسلم الأصفهاني ، وقد اطلعت على جزء
منه صغير الحجم بمكتبة الجامعة المصرية « جامعة القاهرة » .

وأبو الحسن علي بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ (أربع وثمانين
وثلاثمائة من الهجرة) ، وأحد شيوخ المعتزلة المشيعين صنف تفسيراً للقرآن
الكريم ، قال السيوطي في طبقات المفسرين ^(٤٩) : إنه رآه . وذكر صاحب
كشف الظنون : أنه اختصره عبد الملك بن علي المؤذن الهروي المتوفى سنة
٤٨٩ هـ (تسع وثمانين وأربعمائة من الهجرة) ^(٥٠) . ولكننا لم نظفر به
ولا بمختصره .

(٤٦) صفحة ٣٣

(٤٨) صفحة ٢٢

(٥٠) كشف الظنون جزء ١ صفحة ٢٢٧

(٤٥) كشف الظنون جزء ١ صفحة ٢٢٤

(٤٧) صفحة ٥٠

(٤٩) صفحة ٢٤

وعبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي أبو القاسم النحوي العروضي المعتزلي المتوفى سنة ٣٨٧ هـ. (سبع وثمانين وثلاثمائة من الهجرة) ، قال السيوطي في طبقات المفسرين ^(٥١) : إنه صنف تفسيراً للقرآن الكريم ، وذكر في « بسم الله الرحمن الرحيم » مائة وعشرين وجهاً ولكننا لم نظفر به أيضاً .

والقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، المتوفى سنة ٤١٥ هـ (خمس عشرة وأربعمائة من الهجرة) ، ألف كتابه : « تنزيه القرآن عن المطاعن » وهو بين أيدينا ، ومتداول بين أهل العلم ، ولكنه غير شامل لجميع آيات القرآن الكريم .

والشريف المرتضى ، العالم الشيعي العلوي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ (ست وثلاثين وأربعمائة من الهجرة) ، كتب بحثاً فياضاً في بعض آيات القرآن الكريم التي تصادم مذهب المعتزلة ، ووفق بين ظاهر النظم الكريم والعقيدة الاعتزالية ، ونجد هذه البحوث التفسيرية ضمن ما دونه في أماليه التي سماها : غرر الفوائد ودرر القلائد .

وعبد السلام بن محمد بن يوسف القزويني شيخ المعتزلة المتوفى سنة ٤٨٣ هـ (ثلاث وثمانين وأربعمائة من الهجرة) ، فسر القرآن تفسيراً واسعاً ، فقد جاء في طبقات المفسرين ^(٥٢) للسيوطي « أنه جمع التفسير الكبير الذي لم يرد في التفاسير أكبر منه ولا أجمع للفوائد ، لولا أنه مزجه بكلام المعتزلة ، وبث فيه معتقده وهو في ثلاثمائة مجلد ، منها سبع مجلدات في الفاتحة » . ونقل عن ابن النجار أنه قال في شأن القزويني هذا : « إنه كان طويل اللسان ، ولم يكن محققاً إلا في التفسير ، فإنه لهج بالتفاسير حتى جمع كتاباً بلغ خمسمائة مجلد حتى فيه العجائب ، حتى رأيت منه مجلداً في آية واحدة ، وهي قوله تعالى : « واتبعوا ما تتلوا الشياطين » .. الآية » ^(٥٣) .

وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ

(٥٢) صفحة ١٩

(٥١) صفحة ١١

(٥٣) المرجع السابق - الآية من سورة البقرة : ١٠٢

(ثمان وثلاثين وخمسمائة من الهجرة) ، فسر القرآن الكريم تفسيراً عظيماً
جداً لولا ما فيه من نزعات الاعتزال ، وهو أشمل ما وصل إلينا من تفاسير
المعتزلة .

هؤلاء هم أشهر من عرفناهم من مفسري المعتزلة . وهذه هي تفاسيرهم
التي نسمع عنها ، ولم يصل إلينا منها إلا هذه المصنفات الثلاثة : تنزيه القرآن
عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ، وأمالى الشريف المرتضى ، والكشاف
للمزمخشري . لهذا نرى أن نتكلم عن هذه الكتب الثلاثة ، وعن المسلك الذي
سلكه فيها أصحابها ، بما يلقي لنا ضوءاً على المنحى الذي نجاه المعتزلة في
تفسيرهم لكتاب الله تعالى ، وتأويلهم لنصوصه ، حتى تشهد لهم ،
أو لا تتعارض معهم على الأقل .



١ - تنزيه القرآن عن المطاعن - للقاضي عبد الجبار

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير هو قاضي القضاة (٥٤) ، أبو الحسن عبد الجبار
ابن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمداني الأسدي الشافعي ،
شيخ المعتزلة . سمع من أبي الحسن بن سلمة بن القطان ، وعبد الله بن جعفر
ابن فارس ، وغيرهما . عاش دهماً طويلاً وفاق أقرانه ، وسار ذكره ، وعظم
صيته ، ورحلت إليه الطلبة ، وأخذ عنه كثير من العلماء ، منهم : أبو القاسم
علي بن الحسن التنوخي ، والحسن بن علي الصيمري الفقيه ، وأبو محمد
عبد السلام القزويني المفسر المعتزلي .

استدعاه صاحب إلى الري بعد سنة ٣٦٠ هـ (ستين وثلاثمائة من
الهجرة) ، فولى قضاءها ، وبقي بها مواظباً على التدريس إلى آخر حياته ،
وكان صاحب يقول فيه : هو أعلم أهل الأرض .

(٥٤) تلقبه المعتزلة بهذا ؛ ولا ينعون به عند الإطلاق غيره .

وقد خلف القاضي عبد الجبار مصنفات في أنواع مختلفة من العلوم ، منها : كتاب الخلاف والوفائق ، وكتاب الميسوط ، وكتاب المحيط ، وكلها في علم الكلام . وألف في أصول الفقه : النهاية ، والجملة ، وشرحه . وألف في المواظف كتاباً سماه نصيحة المتفقه . وقال ابن كثير في طبقاته : إن من أجل مصنفاته وأعظمها ، كتاب دلائل النبوة ، في مجلدتين ، أيلان فيه عن علم وبصيرة جيدة وبلاجملة ، فقد طبق الأرض بكنهه ، ويطد صيته ، وعظم قدره ، حتى انتهت إليه الرئاسة في المقرلة ، وحصار شيخها وعائلها غير مدافع ، وكانت وفاته في ذي القعدة ١١٥ هـ (خمس عشرة وأربعمائة من الهجرة) (٥٥) .



● التصريف بكتاب تنزيه القرآن عن المظان وطريقة مؤلفه فيه :

ذكر مؤلف هذا الكتاب في مقدمته (ص ٣ ، ٤) : أنه لا ينتفع بكتاب الله إلا بعد الوقوف على معاني ما فيه ، وبعد الفصل بين محكمه ومتشابهه ، وذكر أن كثيراً من الناس قد ضل بأن تمسك بالمتشابه حتى اعتقد أن قوله تعالى : « سبح لله ما في السموات وما في الأرض » (٥٦) . . حقيقة في الحجر والمدر والطير والنعم ، وربما رأوا في ذلك تسبيح كل شيء من ذلك ، ومن اعتقد ذلك لم ينتفع بما يقرؤه ، قال تعالى : « أفلا يتدبرون القرآن » (٥٧) . وكذلك وصفه تعالى بأنه : « يهدي للتي هي اقوم ويبشر المؤمنين » (٥٨) . ثم قال : وقد أملينا في ذلك كتاباً يفصل بين المحكم والمتشابه ، عرضنا فيه سور القرآن على ترتيبها ، وينا معاني ما تشابه من آياتها ، مع بيان وجه خطأ فريق من الناس في تأويلها ، ليكون النفع به أعظم ، ونسأل الله التوفيق للصواب إن شاء الله . اهـ

فالكتاب لم يقصد فيه مؤلفه أن يعرض لشرح كتاب الله آية آية ، بل كان كل همه - كما نأخذ من عبارته السابقة ، وكما يظهر لنا من مسلكه في الكتاب نفسه - موجهاً إلى الفصل بين محكم الكتاب ومتشابهه ، وإلى

(٥٥) يراجع طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٦ ؛ وشارات الذهب جزء ٣ صفحة ٢٠٢ ، ٢٠٣

(٥٧) محمد : ٢٤

(٥٦) الحشر : ١ ، والصف : ١

(٥٨) الاسراء : ٩

بيان معانى هذه الآيات المتشابهة ، ثم إلى بيان خطأ فريق من الناس ، فى تأويلها ، وهو يقصد بهذا الفريق - فى الغالب - جماعة أهل السنة الذين لا يرون رأيه فى القرآن ، ولا ينظرون إليه نظرته الاعتزالية .

نقرأ هذا الكتاب ، فنجد أن مؤلفه قد أبتدأه بسورة الفاتحة ، واختتمه بسورة الناس ، ولكنه لا يستقصى جميع السورة ، ولا يعرض لكل آياتها بالشرح كما قلنا ، بل نجده يبنى كتابه على مسائل ، كل مسألة تتضمن إشكالا وجوابا ، وهذا الإشكال تارة يرد على ظاهر النظم الكريم من ناحية الصناعة العربية ، وتارة يرد عليه من ناحية أنه لا يتفق مع عقيدته الاعتزالية .



● بعض مواقف من مشكلات الصناعة العربية :

أما المسائل التى أوردتها مشتملة على مشكلات الصناعة العربية وأجوبتها ، فهى لا تخرج عما عرض له عامة المفسرين فى تفاسيرهم ، وهذا الجانب يشمل جزءاً غير قليل من الكتاب ، وإليك بعض هذه المسائل :

فمثلا فى سورة الحمد يقول فى ص ٤ ، ٥ ما نصه : (مسألة) قالوا : الحمد لله خبر ، فإن كان حمد نفسه فلا فائدة لنا فيه . وإن أمرنا بذلك ، فكان يجب أن يقول : قولوا الحمد لله . وجوابنا عن ذلك : أن المراد به الأمر بالشكر والتعليم لكى نشكره ، لكنه وإن حذف الأمر فقد دل عليه بقوله : « اياك نعبد و اياك نستعين » .. لأنه لا يليق بالله تعالى ، وإنما يليق بالعباد ، فإذا كان معناه قولوا « اياك نعبد » .. فكذلك قوله « الحمد لله » .. وهكذا كقوله : « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب . سلام عليكم » (٥٩) .. ومثله كثير فى القرآن . ا هـ .

ومثلا فى سورة البقرة يقول فى ص ٦ ما نصه : (مسألة) ومتى قيل : ولماذا قال تعالى : « ذلك الكتاب » .. (٦٠) .. ولم يقل هذا الكتاب ؟ . فجوابنا : أنه جل وعز وعد رسوله إنزال كتاب عليه لا يمحوه الماء ، فلما

أنزل ذلك قال : « ذلك الكتاب » . والمراد ما وعدتك ، ولو قال هذا الكتاب لم يفد هذه الفائدة ا هـ .

ويقول بعد ذلك مباشرة في ص ٦ ، ٧ ما نصه : (مسألة) قالوا : ما معنى « لا ريب فيه » (٦١) . . وقد علمتم أن خلقا يشكون في ذلك فكيف يصح ذلك ؟ . وإن أراد لا ريب فيه عندي وعند من يعلم ، فلا فائدة في ذلك ؟ . فجوابنا : أن المراد أنه حق يجب أن لا يرتاب فيه ، وهذا كما بين المرء الشيء لخصمه فيحسن منه بعد البيان أن يقول : هذا كالشمس واضح ، وهذا لا يشك فيه أحد ، وهذا كما يقال عند إظهار الشهادتين إن ذلك حق وصدق ، وإن كان في الناس من يكذب بذلك ا هـ .

ومثلا في سورة هود يقول في ص ١٦٤ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه » (٦٢) . . ما الفائدة في هذا الابتداء ولا خبر له ؟ وجوابنا أن الخبر قد يحذف إذا كان كالمعلوم ، والمراد : أفمن كان بهذا الوصف كمن هو يكفر ولا يسلك طريق العبادة وما توجه البينة ا هـ .

ومثلا في سورة الفرقان يقول في ص ٣٥٤ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « قل اذلك خير أم جنة الخلد » (٦٣) . . كيف يصح ذلك ولا خير في النار أصلا ؟ وجوابنا : ان المراد أيهما أولى بأن يكون خيرا ؟ وقد يقول الحكيم لغيره من العصاة : إن التمسك بالطاعة خير لك من المعصية ، والمراد ما قد ذكرنا ا هـ .

هذه أمثلة من الإشكالات التي أوردها القاضي عبد الجبار على ظاهر النظم من ناحية الصناعة ، وهذه هي الأجوبة التي أجاب بها عن هذه الإشكالات .



● بعض مواقف من المشكلات العقيدية الاعتزالية :

وأما المسائل التي أوردها مشتملة على إشكالات ترد على ظاهر النظم من ناحية أنه لا يتفق وعقيدته ، وعلى أجوبة هذه الإشكالات ، فهي كثيرة جداً ، وهي تشغل الجزء الأكبر من هذا المؤلف ، وإليك بعض هذه المسائل .

● الهداية والضلال :

فمثلاً يقول في سورة البقرة ص ٩ ، ١٠ ما نصه : (مسألة) قالوا : فقد قال تعالى : « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ، وعلى أبصارهم غشاة » (٦٤) . وهذا يدل على أنه قد منعهم من الإيمان ، ومذهبكم بخلافه ، وكيف تأويل الآية ؟ . وجوابنا أن للعلماء في ذلك جوابين : أحدهما : أنه شبه حالهم بحال الممنوع الذي على بصره غشاة من حيث أزاح كل علمهم فلم يقبلوا ، كما قد تعين للواحد الحق فتوضحه فإذا لم يقبل صح أن تقول : إنه حمار قد طبع الله على قلبه ، وربما تقول : إنه ميت ، وقد قال تعالى للرسول : « انك لا تسمع الموتى » (٦٥) . وكانوا أحياء ، فلما لم يقبلوا شبههم بالموتى ، وهو كقول الشاعر :

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ويبين ذلك أنه تعالى ذمهم ، ولو كان هو المانع لهم لما ذمهم ، وأنه ذكر في جملة ذلك الغشاة على سمعهم وبصرهم ، وذلك لو كان ثابتاً لم يؤثر في كونهم عقلاء مكلفين .

والجواب الثاني : أن الختم علامة يفعلها تعالى في قلوبهم ؛ لتعرف الملائكة كفرهم وأنهم لا يؤمنون فتجتمع على ذمهم ، ويكون ذلك لطفاً لهم ، ولطفاً لمن يعرف ذلك من الكفار أو يظنه ؛ فيكون أقرب إلى أن يقطع عن الكفر . وهذا جواب الحسن رحمه الله ، ولهذا قال تعالى : « ولهم عذاب عظيم » (٦٦) .

(٦٥) النمل : ٨٠

(٦٤) البقرة : ٧

(٦٦) البقرة : ٧

ومثلاً في سورة الأعراف يقول في ص ١٤٠ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « من يهد الله فهو المهتدى ، ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون » (٦٧) .. أليس ذلك يدل على أنه يخلق الهدى والضلال ؟ . وجوابنا : أن المراد من يهد الله إلى الجنة والثواب فهو المهتدى في الدنيا ، ومن يضلل عن الثواب إلى العقاب فأولئك هم الخاسرون في الدنيا ، وسبيل ذلك أن يكون بعثاً من الله تعالى على الطاعة . وكذلك قوله تعالى : « من يضلل الله فلا هادي له » (٦٨) .. المراد من يضلل الله عن الثواب في الآخرة فلا هادي له إليه ، وإن كنا قد أزعجنا العلة وسهلنا السبيل إلى الطاعة . اهـ .

ومثلاً في سورة الحج يقول في ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « وان الله يهدي من يريد » (٦٩) .. إن ذلك يدل على أنه يهدي قوماً دون قوم بخلاف قولكم : إن الهدى عام . وجوابنا : أن المراد يكلف من يريد ، لأن في الناس من لا يبلغه حد التكليف . أو يحتمل أن يُريد الهداية إلى الثواب ؛ لأنها خاصة في المطيعين دون العصاة . ورغب تعالى المؤمنين في تحمل المشاق واحتمال ما يناله من المبطلين بقوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة » (٧٠) .. فيبين حسن عاقبة المؤمنين عند الفصل ؛ ليكون في الدنيا وإن لحقه الذل صابراً . وعلى هذا الوجه قال صلى الله عليه وسلم : « الدنيا سجن المؤمنين وجنة الكافر » اهـ .

فأنت ترى من هذا كله : أنه يفر من القول بأن الله تعالى هو الذي يصرف العبد عن طريق الهدى إلى طريق الضلال أو العكس ، تمشياً مع مذهبه وعقيدته ..

* * *

(٦٨) الأعراف : ١٨٦

(٧٠) الحج : ١٧

(٦٧) الأعراف : ١٧٨

(٦٩) الحج : ١٦

● مس الشيطان :

كذلك نراه يفسر الآيات التي تدل على أن الشيطان له قدرة على أن يؤثر في الإنسان بما يوافق مذهبه ، فيقول في سورة البقرة ص ٥٠ ما نصه : (مسألة) وربما قيل : إن قوله : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » (٧١) .. كيف يصح ذلك وعندكم أن الشيطان لا يقدر على مثل ذلك ؟ . وجوابنا : أن مس الشيطان إنما هو بالوسوسة كما قال تعالى في قصة أيوب : « مسنى الشيطان بنصب وعذاب » (٧٢) .. كما يقال فيمن يفكر في شيء يغمه : قد مسه التعب ، وبين ذلك قوله في صفة الشيطان : « وما كان لى عليكم من سلطان الا أن دعوتكم فاستجبتم لى » (٧٣) .. ولو كان يقدر على أن يخبط لصرف همته إلى العلماء والزهاد وأهل العقول ، لا إلى من يعتريه الضعف . وإذا وسوس ضعف قلب من يخصه بالوسوسة فتغلب عليه المرة فيتخبط ، كما يتفق ذلك في كثير من الإنس إذا فعلوا ذلك لغيرهم . ا هـ .

ويقول في سورة الناس ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « قل اعوذ برب الناس . ملك الناس . اله الناس . من شر الوسواس الخناس » (٧٤) .. أليس ذلك يدل على أن الشيطان يؤثر في الإنسان حتى أمرنا بأن نتعوذ من شره ، وأتم تقولون : إنه لا يقدر على شيء من ذلك ؟ . وجوابنا : أنه تعالى بين أن هذا الوسواس من الجنة والناس ، ومعلوم أن من يوسوس من الناس لا يخبط ولا يحدث فيمن يوسوس له تغيير عقل وجسم ، فكذلك حال الشيطان ، ومع ذلك فلا بد في وسوستهم من أن يكون ضرر يصح أن يتعوذ بالله تعالى منه ، وهذا يدل إذا تأمله المرء على قولنا بأن العبد مختار لفعله ؛ وذلك لأنه تعالى لو كان يخلق كل هذه الأمور فيه لم يكن لهذا التعوذ معنى ؛ لأنه إن أراد خلق ما يضره فيه ،

(٧٢) سورة ص : ٤١

(٧٤) الناس : ١ - ٤

(٧١) البقرة : ٢٧٥

(٧٣) ابراهيم : ٢٢

وخلق المعاصي فيه ، فهذا التعوذ وجوده كعدمه ، وإنما ينفع متى كان العبد مختاراً ، فإذا أتى بهذا التعوذ كان أقرب إلى أن لا يناله من قبل الجنة والناس ما كان يناله لولا ذلك .. اهـ .



● رؤية الله :

ولما كان المعتزلة لا يجوزون وقوع رؤية الله في الآخرة ، فإن صاحبنا قد تخلص من كل آية تجوز وقوع الرؤية .

فمثلاً في سورة يونس يقول في ص ١٥٩ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » (٧٥) .. أليس المراد بها الرؤية على ما روى في الخبر ؟ . وجوابنا أن المراد بالزيادة التفضل في الثواب ، فتكون الزيادة من جنس المزيد عليه ، وهذا مروي ، وهو الظاهر ، فلا معنى لتعلقهم بذلك ، وكيف يصح ذلك وعندهم أن الرؤية أعظم من كل الثواب فكيف تجعل زيادة على الحسنى ؟ ولذلك قال بعده : « ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة » (٧٦) .. فبين أن الزيادة هي من هذا الجنس في الجنة . اهـ .

وفي سورة القيامة يقول في ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ يقول ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة » (٧٧) .. إنه أقوى دليل على أن الله تعالى يرى في الآخرة . وجوابنا : أن من تعلق بذلك إن كان ممن يقول بأن الله تعالى جسم ، فإننا لا تنازعه في أنه يرى . بل في أنه يصافح ، ويعانق ، ويلمس ، تعالى الله عن ذلك ، وإنما نكلمه في أنه ليس بجسم . وإن كان ممن ينفي التشبيه عن الله فلا بد من أن يعترف بأن النظر إلى الله تعالى لا يصح ، لأن النظر هو تقليب العين الصحيحة نحو الشيء طلباً لرؤيته ، وذلك لا يصح إلا في الأجسام . فيجب أن يتأول على ما يصح النظر إليه وهو الثواب ، كقوله تعالى : « واسأل القرية » (٧٨) ..

(٧٦) يونس : ٢٦
(٧٨) يوسف : ٨٢

(٧٥) يونس : ٢٦
(٧٧) القيامة : ٢٢ ، ٢٣

فإننا تأولناه على أهل القرية لصحة المسألة منهم . وبين ذلك أن الله ذكر ذلك ترغيباً في الثواب كما ذكر قوله : « ووجوه يومئذ بأسرة . تظن ان يفعل بها فاقرة » (٧٩) . . زجراً عن العقاب ، فيجب حمله على ما ذكرناه . . ا هـ .

* * *

● أفعال العباد :

كذلك يتأثر القاضى عبد الجبار بعقيدته الاعتزالية القائلة بأن الله تعالى لا يخلق أفعال العباد ، فيقول في سورة الأنفال ص ١٤٤ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ، وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى » (٨٠) . . كيف يصح ذلك مع القول بأن الله تعالى لا يخلق أفعال العباد ؟ وجوابنا : أنه صلى الله عليه وسلم كان يرمى يوم بدر ، والله تعالى بلغ برميته المقاتل ، فلذلك أضافه تعالى إلى نفسه كما أضاف الرمية أولاً إليه بقوله : إذ رميت ، والكلام متفق بحمد الله . ا هـ .

ويقول في سورة الصافات ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ما نصه (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « أتعبدون ما تنحتون . والله خلقكم وما تعملون » (٨١) . . أليس في ذلك تصريح بخلق أعمال العباد ؟ وجوابنا : أن المراد والله خلقكم وما تعملون من الأصنام ، فالأصنام من خلق الله ، وإنما عملهم نحتها وتسويتها ، ولم يكن الكلام في ذلك ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم أنكر عبادتهم ، فقال : أتعبدون ما تنحتون ، وذلك الذى تنحتون الله خلقه . ولا يصح لما أورده عليهم معنى إلا على هذا الوجه ، وذلك في اللغة ظاهر : لأنه يقال في النجار : عمل السرير وإن كان عمله قد تقضى ، وعمل الباب ، ونظير ذلك قوله تعالى في عصا موسى : « فاذا هى تلقف ما يأفكون » (٨٢) . المراد ما وقع إفكهم فيه ، فعلى هذا الوجه تتأول هذه الآية ، معنى قوله من بعد : « وقال انى ذاهب الى ربى سيهدين . رب هب لى من الصالحين » (٨٣) . . ا هـ .

* * *

(٨٠) الأنفال : ١٧

(٨٢) الشعراء : ٤٥

(٧٩) القيامة : ٢٤ ، ٢٥

(٨١) الصافات : ٩٥ ، ٩٦

(٨٣) الصافات : ٩٩ ، ١٠٠

● المنزلة بين المنزلتين :

ولما كان القاضي عبد الجبار يقول — كغيره من المعتزلة — بالمنزلة بين المنزلتين ، فإننا نراه يتأثر بهذه العقيدة ، ففي سورة الأنفال عند قوله تعالى : « انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون . الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . اولئك هم المؤمنون حقا » (٨٤) .. نجده في ص ١٤٣ يقول ما نصه .. وكل ذلك يدل على أن الإيمان قول وعمل ، ويدخل فيه كل هذه الطاعات ، وأن المؤمن لا يكون مؤمناً إلا أن يقوم بحق العبادات ، ومتى وقعت منه كبيرة خرج عن أن يكون مؤمناً . ا هـ .

وفي سورة الإنسان يقول في ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا » (٨٥) .. اما يدل ذلك على أنه ليس من المكلفين إلا كافر ومؤمن ؟ . وجوابنا : أن الشاكر قد يكون شاكراً وإن لم يكن مؤمناً براً تقياً ، لأن الفاسق بغضب أو غيره قد يكون شاكراً فلا يدل على ما قالوا ، بل في الآية دلالة على ما نقول من أن الكافر والمؤمن هما سواء في أن الله تعالى قد هداهما ، لا كما قالت المجبرة : إنه تعالى إنما هدى المؤمنين . والمراد به أنه دل الجميع وأزال علتهم ، فمن عصى فمن جهة نفسه أتى . ا هـ .



● تدرعه بالمجاز والتشبيه فيما يستبعد ظاهره :

كذلك نرى القاضي عبد الجبار يقف أمام الآيات التي تبدو في ظاهرها غريبة مستبعدة ، موقف النفور من جواز إرادة المعنى الحقيقي ، والتخلص من هذا الظاهر المستغرب بحمل الكلام على المجاز والتشبيه .

فمثلاً يقول في سورة الأعراف ص ١٤٠ ما نصه : (مسألة) وربما قيل في قوله تعالى : « واذا اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم ، قالوا بلى » (٨٦) .. وفي الخبر أن جميع

(٨٥) الانسان : ٢

(٨٤) الانفال : ٢ - ١

(٨٦) الأعراف : ١٧٢

بنى آدم أخذ عليهم الموائيق من ظهر آدم صلى الله عليه وسلم ، كيف يصح ذلك ؟ وجوابنا : أن القوم مخطئون في الرواية فمن المحال أن يأخذ عليهم الموائيق وهم كالذر لا حياة لهم ولا عقل ، فالمراد أنه أخذ الميثاق من العقلاء ، بأن أودع في عقولهم ما ألزمهم ، إذ فائدة الميثاق أن يكون منبها ، وأن يذكر المرء بالدنيا والآخرة ، وذلك لا يصح إلا في العقلاء ، وظاهر الآية بخلاف قولهم ؛ لأنه تعالى أخذ من ظهور بني آدم ، لا من آدم ، والمراد أنه أخرج من ظهورهم ذرية أكمل عقولهم ، فأخذ الميثاق عليهم ، وأشهدهم على أنفسهم بما أودعه عقولهم . اهـ .

ومثلا في سورة الرعد يقول في ص ١٨١ ما نصه : (مسألة) ومتى قيل : فما معنى قوله تعالى : « ويسبح الرعد بحمده » (٨٧) .. وكيف يصلح التسبيح من الرعد ؟ . وجوابنا : أن المراد دلالة الرعد وتلك الأصوات الهائلة على قدرته وعلى قوته ، وذلك بقوله تعالى : « سبح لله ما في السموات والأرض » (٨٨) .. لدلالة الكل على أنه منزّه عما لا يليق ، ولذلك قال : « واللائكة من خيفته » (٨٩) .. ففصل بين الأمرين . وقوله بعد : « والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها » (٩٠) . معناه يخضع ، فالمكلف العارف بالله يخضع طوعاً ، وغيره يخضع كرها ، لأننا نعلم أن نفس السجود لا يقع من كل أحد اهـ .

وقد رأينا كيف حمل القاضى حملته الشعواء في مقدمة كتابه على من يحمل مثل هذه الآية على حقيقتها ، وكيف حكم عليه بأنه ضال لا ينتفع بما يقرأ من كتاب الله .

... وهكذا نجد القاضى عبد الجبار يتأثر تأثرا عظيما بمذهبه الاعتزالي ، فلا يكاد ير بآية تعارض مذهبه إلا صرفها عن ظاهرها ، ومال بها إلى ناحية مذهبه .. وعلى الجملة فالكتاب — رغم ما فيه من هذه النزعات الاعتزالية — قد كشف لنا عن كثير من الشبهات التي ترد على ظاهر النظم الكريم ،

(٨٨) الحديد : ١

(٩٠) الرعد : ١٥

(٨٧) الرعد : ١٣

(٨٩) الرعد : ١٣

وأوضح لنا عن كثير من جمال التركيب القرآني الذي ينطوي على البلاغة والإعجاز ، مما يشهد لمؤلفه بقوة وغزارة العلم . وهو مطبوع في مجلد واحد كبير ومتداول بين أهل العلم .



٢ - أمالي الشريف المرتضى (٩١) أو غرر الفوائد ودرر القلائد

● التعريف بمؤلف هذا الكتاب :

مؤلف هذا الكتاب ، هو أبو القاسم ، علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين ابن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، وهو أخو الشريف الرضي ، وشيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق ، وكان مع تشيعه معتزليا مبالغاً في اعتزاله ، وقد تبحر - رحمه الله - في فنون العلم ، وعرف بالإمامة في الكلام والأدب ، والشعر ، أخذ عن الشيخ المفيد ، وروى الحديث عن سهل الدياجي الكذاب ، وله تصانيف كثيرة على مذهب الشيعة ومقالة في أصول الدين ، وله ديوان شعر كبير ، وله كتاب الأمالي الذي سماه غرر الفوائد ودرر القلائد ، جمع فيه بين التفسير الاعتزالي ، والحديث ، والأدب ، وهو ما نحن بصدد الكلام عنه الآن ، واختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب ، هل هو جمعه ؟ أو جمع أخيه الشريف الرضي ؟ . وبالجمل ف قد كان الشريف المرتضى إمام أئمة العراق ،

(٩١) ل أخيه الشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ كتاب حقائق التأويل في مشابه التبريل ، وهو يقرب من الأمالي في منهجه وطريقته ، فمن أجوبة لا يرد من إشكالات على ظاهر النظم . إلى رد ما يتعارض مع مذهبه الاعتزالي من ظواهر القرآن ، إلى غير ذلك من البحوث التي يكاد يتفق فيها مشرب الشريف الرضي مع مشرب أخيه الشريف المرتضى ، وقد أمسكنا عن الكلام عن هذا المؤلف ؛ لأنه مفقود ولم يطبع منه إلا الجزء الخامس وهو يشتمل على بعض مسائل من سورة آل عمران وبعض سورة النساء ؛ ولأنه في كثير من الأحيان يحيل الجواب على ما تقدم في الأجزاء السابقة . ولو وقع لنا هذا الكتاب كاملاً لكان مرجعاً مهماً لا يقل عن الأمالي في تصويره لمقولة هذا الإمام الكبير وتأثيره بمذهبه الاعتزالي في فهمه لكتاب الله تعالى ، ولقد نقل ابن خلكان في وفيات الأعيان جزء ٢ صفحة ٣٦٥ من ابن جني أمثلة الشريف الرضي أنه قال : « صنف الشريف الرضي كتاباً في معاني القرآن يتعذر وجود مثله ، دل على توسعه في علم النحو واللغة » هـ .

يفزع إليه علماؤها ويأخذ عنه عظامؤها . وكانت ولادته سنة ٣٥٥ هـ (خمس وخمسين وثلاثمائة من الهجرة) ، وتوفي سنة ٤٣٦ هـ (ست وثلاثين وأربعمائة) ببغداد ، ودفن في داره عشية يوم وفاته ، فرضى الله عنه وأرضاه (٩٢) .



● التعريف بهذا الكتاب وطريقة مؤلفه التي سلكها في التفسير :

كتاب غرر الفوائد ودرر القلائد ، كتاب يشتمل على محاضرات أو أمالي ، أملاها الشريف المرتضى في ثمانين مجلساً ، تشتمل على بحوث في التفسير والحديث ، والأدب ، وهو كتاب ممتع ، يدل على فضل كثير ، وتوسع في الاطلاع على العلوم ، وهو لا يحيط بتفسير القرآن كله ، بل ببعض من آياته التي يدور أغلبها حول العقيدة ، وعلى ضوء ما فسر من الآيات نستطيع أن نلقى نظرة فاحصة على تفسير المعتزلة للقرآن في ذلك العصر ، كما نستطيع أن نقف على مبلغ جهود الشريف المرتضى للتوفيق بين آرائه الاعتزالية وآيات القرآن التي تتصادم معها .

ونحن إذ نتكلم عن أمالي الشريف المرتضى لا نتكلم عنها إلا من ناحية ما فيها من التفسير ، أما الناحية الحديثية والأدبية فلا تعنينا في هذا البحث ، وإن كان لها قيمتها ومكائنها العلمية بين رجال الدين والأدب .

تصفح كتاب الأمالي ، ونجیل النظر بين ما فيه من بحوث في التفسير ، فنجد السيد الشريف يسعى بكل جهوده إلى الوصول إلى مبادئ الاعتزالية عن طريق التفسير ، مستعيناً في ذلك بنبوغه الأدبي ، ومعرفته بفنون اللغة وأساليبها ، حتى أننا لنراه يقف من الآيات التي تعارضه موقفاً يلتزم فيه مخالفة ظاهر القرآن ، ويفضل فيه التفاسير الملتوية لبعض الألفاظ على ما يتبادر منها إرضاء لعقيدته ، وتمشياً مع مذهبه .

(٩٢) انظر ترجمته في وفيات الأعيان جزء ٢ صفحة ١٤ - ١٧ .

وإليك بعض الأمثلة من تفسيره للآيات التي تدور حول العقيدة ، لتقف على حقيقة الأمر ، ولتلمس مقدار هذا التعصب المذهبي عند هذا الشريف العلوي .

● رؤية الله :

يقول في المجلس الثالث ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ : (مسألة) اعلم بأن أصحابنا قد اعتمدوا في إبطال ما ظنه أصحاب الرؤية في قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة » (٩٣) على وجوه معروفة ، لأنهم بينوا أن النظر ليس يفيد الرؤية ، ولا الرؤية من أحد احتمالاته ، ودلوا على أن النظر ينقسم إلى أقسام كثيرة : منها قلب الحدة الصحيحة في جهة المرئي طلباً للرؤية ، ومنها النظر الذي هو الانتظار ، ومنها النظر الذي هو التعطف والرحمة ، ومنها النظر الذي هو الفكر والتأمل . وقالوا : إذا لم يكن في أقسام النظر الرؤية ، لم يكن للقوم بظاهرها تعلق ، واحتجنا جميعاً إلى طلب تأويل الآية من جهة غير الرؤية . وتأولها بعضهم على الانتظار للثواب ، وإن كان المنتظر في الحقيقة محذوفاً ، والمنتظر منه مذكوراً على عادة للعرب معروفة . وسلم بعضهم أن النظر يكون الرؤية بالبصر . وحمل الآية على رؤية أهل الجنة لنعم الله تعالى عليهم ، على سبيل حذف المرئي في الحقيقة . وهذا كلام مشروح في مواضعه ، وقد بينا ما يرد عليه ، وما يجاب به عن الشبهة المعترضة في مواضع كثيرة .

وهنا وجه غريب في الآية ، حكى عن بعض المتأخرين ، لا يفتقر معتمده إلى العدول عن الظاهر ، أو إلى تقدير محذوف ، ولا يحتاج إلى منازعتهم في أن النظر يحتمل الرؤية أو لا يحتملها ، بل يصح الاعتماد عليه ، سواء أكان النظر المذكور في الآية هو الانتظار بالقلب أم الرؤية بالعين ، وهو أن يحمل قواه تعالى : « إلى ربها » ، إلى أنه أراد نعمة ربها ، لأن الآلاء النعم ، وفي واحدتها أربع لغات ، ألا مثل قها وألى مثل رمى وإلى مثل معى ، وإلى مثل حنى . قال أعشى بكر بن وائل :

(٩٣) القيامة : ٢٢ ، ٢٣

أيض لا يرهب الهزال ولا يقطع رحماً ولا يخون إلى

أراد أنه لا يخون نعمة . وأراد تعالى إلى ربها ، فأسقط التنوين للإضافة فإن قيل . فأى فرق بين هذا الوجه وبين تأويل من حمل الآية على أنه أراد به إلى ثواب ربها ناظرة ، بمعنى رائية لنعمة وثوابه ؟ قلنا : ذلك الوجه يفتر إلى محذوف ، لأنه إذا جعل إلى حرفاً ، ولم يعلقها بالرب تعالى ، فلا بد من تقدير محذوف ، وفي الجواب الذى ذكرناه لا يفتر إلى تقدير محذوف ، لأن إلى فيه اسم يتعلق به الرؤية ، ولا يحتاج إلى تقدير غيره . والله أعلم بالصواب . اهـ .



● الإرادة وحرية الأفعال :

وفي المجلس الرابع جزء ١ ص ٣٠ ، ٣٣ يقول ما نصه : « تأويل آية » . إن قال قائل ما تأويل قوله تعالى : « وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله ، ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون » (٩٤) . فظاهر هذا الكلام يدل على أن الإيمان إنما كان لهم فعله بإذنه وأمره ، وليس هذا مذهبكم . وإن حمل الإذن هنا على الإرادة ، اقتضى أن من لم يقع منه الإيمان لم يردده الله منه ، وهذا أيضاً بخلاف قولكم . ثم جعل الرجس الذى هو العذاب على الذين لا يعقلون ، ومن كان فاقداً لعقله لا يكون مكلفاً . فكيف يستحق العذاب . وهو بالضد من الخبر المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أكثر أهل الجنة البله » ؟ .. الجواب : يقال له فى قوله تعالى إلا بإذن الله وجوه : منها أن يكون الإذن الأمر ، ويكون معنى الكلام أن الإيمان لا يقع إلا بعد أن يأذن الله فيه ويأمر به ، ولا يكون معناه ما ظنه السائل من أنه لا يكون للفاعل فعله إلا بإذنه ، ويجرى هذا مجرى قوله تعالى : « وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله » (٩٥) . ومعلوم أن معنى قوله ليس لها فى هذه الآية . هو ما ذكرناه ، وإن كان الأشبه فى هذه الآية التى ذكر فيها

الموت أن يكون المراد بالإذن العلم .. ومنها أن يكون الإذن هو التوفيق ،
 والتيسير ، والتسهيل . ولا شبهة في أن الله يوفق لفعل الإيمان ويلطف فيه ،
 ويسهل السبيل إليه .. ومنها أن يكون الإذن العلم ، من قولهم : أذنت لكذا
 وكذا ، إذا سمعته وعلمته . وأذنت فلانا بكذا إذا أعلمته ، فتكون فائدة
 الآية : الإخبار عن علمه تعالى بسائر الكائنات ؛ فإنه ممن لا تخفى عليه
 الخفيات . وقد أنكر بعض من لا بصيرة له أن يكون الإذن بكسر الألف
 وتسكين الذال عبارة عن العلم ، وزعم أن الذي هو العلم ، الأذن بالتحريك
 واستشهد بقول الشاعر :

* إن همى في سماع وأذن *

وليس الأمر على ما توهم هذا المتوهم ؛ لأن الأذن هو المصدر ، والإذن
 هو اسم الفعل ، فيجرى مجرى الحذر والحذر في أنه مصدر ، والحذر
 بالتسكين الاسم . على أنه لو لم يكن مسموعاً إلا الأذن بالتحريك
 لجاز التسكين مثل : مثل ومثل ، وشبه وشبه ، ونظائر
 ذلك كثيرة .. ومنها أن يكون الإذن العلم ، ومعناه إعلام الله
 المكلفين بفضل الإيمان وما يدعو إلى فعله ، ويكون معنى
 الآية : وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإعلام الله لها بما يبعثها على الإيمان
 وما يدعوها إلى فعله .. فأما ظن السائل دخول الإرادة في محتمل اللفظ
 فباطل ؛ لأن الإذن لا يحتمل الإرادة في اللغة ، ولو احتملها أيضاً لم يجب
 ما توهمه ؛ لأنه إذا قال إن الإيمان لا يقع إلا وأنا مريد له ، لم ينف أن يكون
 مريداً لما لم يقع ، وليس في صريح الكلام ولا دلالة شيء من ذلك .. ثم
 انتقل من هذا إلى كشف الشبهة عن معنى قوله : « ويجعل الرجس على الذين
 لا يعقلون » .. مما لا يتصل بعقيدته الاعتزالية .

وفي المجلس ٤١ ج ٣ ص ٢ ، ٤ يقول ما نصه : « تأويل آية » إن
 سأل سائل عن قوله تعالى « فإين تذهبون . ان هو الا ذكر للعالمين » (٩٦) ..
 إلى آخر الآية (٩٦) فقال : ما تأويل هذه الآية ؟ أو ليس ظاهرها يقتضى أنا

(٩٦) يريد الى آخر السورة وهو قوله تعالى « لمن شاء منكم ان يستقيم . وما تشاؤون الا
 ان يشاء الله رب العالمين » والآيات من سورة التكوين : ٢٦ - ٢٩ .

لا نشاء شيئاً إلا والله تعالى شاءه ، ولم يخص إيمان من كفر ، ولا طاعة من معصية .. ؟ الجواب : قلنا : الوجه المذكور في هذه الآية أن الكلام متعلق بما تقدمه من ذكر الاستقامة ؛ لأنه تعالى قال : « لمن شاء منكم أن يستقيم » ثم قال « وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين » أي ما تشاءون الاستقامة إلا والله تعالى يريد لها ، ونحن لا نكر أن يريد الله تعالى الطاعات وإنسا أنكرنا إرادته المعاصي . وليس لهم أن يقولوا تقدم ذكر الاستقامة لا يوجب قصر الكلام عليها ولا يمنع من عمومها ، كما أن السبب لا يوجب قصر ما يخرج من الكلام عليه حتى لا يتعداه ، وذلك أن الذي ذكرناه إنما يجب فيما يستقل بنفسه من الكلام دون ما لا يستقل .. وقوله تعالى : « وما تشاءون إلا أن يشاء الله » .. لا ذكر للمراد فيه ، فهو غير مستقل بنفسه ، وإذا علق بما تقدم من ذكر الاستقامة استقل . على أنه لو كان للآية ظاهر يقتضي ما ظنوه - وليس لها ذلك - لوجب الانصراف عنه بالأدلة الثابتة على أنه تعالى لا يريد المعاصي ولا القبائح . على أن مخالفتنا في هذه المسألة لا يمكنهم حمل الآية على العموم ، لأن العباد قد يشاءون عندهم ما لا يشاءه الله تعالى بأن يريدوا الشيء ويعزموا عليه فلا يقع لمانع ، ممتنعاً كان أو غيره . وكذلك قد يريد النبي عليه الصلاة والسلام من الكفار الإيمان ، وقد تعبدنا بأن نريد من المقدم على القبيح تركه ، وإن كان تعالى عندهم لا يريد ذلك إذا كان المعلوم أنه لا يقع ، فلا بد لهم من تخصيص الآية ، فإذا جاز لهم ذلك بالشبهة ، جاز لنا مثله بالحجة وتجري هذه الآية مجرى قوله تعالى : « أن هذه تذكرة ، فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً . وما تشاءون إلا أن يشاء الله » (٩٧) .. وقوله تعالى : « وما يذكرون إلا أن يشاء الله » (٩٨) .. في تعلق الكلام بما قبله .. فإن قالوا : فالآية تدل على صحة مذهبنا من وجه وبطلان مذهبكم من وجه آخر ، وهو أنه عز وجل قال : « وما تشاءون إلا أن يشاء الله » . وذلك يقتضي أنه يشاء الاستقامة في حال مشيئتنا لها لأن « أن » الخفيفة إذا دخلت على الفعل المضارع اقتضت الاستقبال وهذا يوجب أنه يشاء أفعال العباد في كل حال ، ويبتل ما تذهبون إليه من أنه إنما يريد

الطاعات في حال الأمر . قلنا : ليس في ظاهر الآية أنا لا نشاء إلا ما شاء الله تعالى في حال مشيئتنا كما ظننتم ، وإنما يقتضي حصول مشيئته لما تشاءوه من الاستقامة من غير ذكر لتقدم ولا تأخر ، ويجرى ذلك مجرى قول القائل : ما يدخل زيد هذه الدار إلا أن يدخلها عمرو ، ونحن نعلم أنه غير واجب بهذا الكلام أن يكون دخولهما في حالة واحدة ، بل لا يمتنع أن يتقدم دخول عمرو ، ويتنوه دخول زيد . و « أن » الخفيفة وإن كانت للاستقبال — على ما ذكر — فلم يبطل على تأويلنا معنى الاستقبال فيها ، لأن تقدير الكلام وما تشاءون الطاعات إلا بعد أن يشاء الله تعالى ، ومشيئته تعالى قد كانت لها حال الاستقبال . وقد ذهب أبو علي الجبائي إلى أنه لا يمتنع أن يريد تعالى الطاعات حالا بعد حال ، وإن كان قد أزالها في حال الأمر ، كما يصح أن يأمر بها أمراً بعد أمر ، قال : لأنه قد يصح أن يتعلق بإرادته ذلك منا بعد الأمر وفي حال الفعل مصلحة . ويعلم تعالى أنا نكون متى علمنا ذلك كنا إلى فعل الطاعات أقرب ، وعلى هذا المذهب لا يعترض بما ذكرناه .. والجواب الأول واضح إذا لم نذهب إلى مذهب أبي علي في هذا الباب . على أن اقتضاء الآية للاستقبال من أوضح دليل على فساد قولهم ؛ لأن الكلام إذ اقتضى حدوث المشيئة وأبطل استقبالها بطل قول من قال منهم : إنه يريد بنفسه ، أو يريد بإرادة قديمة ، وصح ما نقوله من أن إرادته محدثة مجددة . ويمكن في تأويل الآية وجه آخر مع حملنا إياها على العسوم من غير أن نخصها بما نقدم ذكره من الاستقامة ، ويكون المعنى وما تشاءون شيئاً من فعالكم إلا أن يشاء الله تمكينكم من مشيئتكم ، وإقداركم عليها ، والتخلية بينكم وبينها . وتكون الفائدة في ذلك الإخبار عن الافتقار إلى الله تعالى ، وأنه لا قدرة على ما لم يقدره الله تعالى عز وجل . وليس يجب عليه أن يستبعد هذا الوجه ، لأن ما يتعلق به المشيئة في الآية محذوف غير مذكور ، وليس لهم أن يعلقوا قوله تعالى : « إلا أن يشاء الله » . . بالأفعال ، دون تعلقه بالقدرة ، لأن كل واحد من الأمرين غير مذكور ، وكل هذا واضح بحمد الله .

فأنت ترى من هذه المثل وغيرها لو رجعت إليها في مكانها أن الشريف

المرتضى تأثر في تأويله للآيات القرآنية بعقيدته الاعتزالية ودافع بكل ما يستطيع عن مذهبه ، ورد كل شبهة ترد عليه بما يدل على قوة ذهنه وسعة اطلاعه .



● رفضه لبعض ظواهر القرآن :

كذلك نجد الشريف المرتضى - كغيره من المعتزلة - يرفض بشدة المعانى القرآنية الظاهرة ، التى تبدو فى أول أمرها مستبعدة مستغربة ، والتى يجوزها أهل السنة ويرونها أولى بأن يحمل اللفظ عليها من غيرها ، ويتخلص من ذلك إما بحمل اللفظ على معنى حقيقى آخر لا غرابة فيه ، وإما بحمله على التمثيل أو التخيل ، ونجد لذلك مثلاً جلياً واضحاً فى المجلس الثالث جزء ١ ص ٢٠ ، ٢٢ حيث يقول ما نصه : قال الله تعالى : ((واذ اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ، قالوا بلى شهدنا ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين . او تقولوا انما اشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم ، افتهلكنا بما فعل المبطلون)) (٩٩) ..

وقد ظن بعض من لا بصيرة له ولا فطنة عنده ، أن تأويل هذه الآية : أن الله استخرج من ظهر آدم جميع ذريته وهم فى خلق الذر ، فقررهم بمعرفته ، وأشهدهم على أنفسهم . وهذا التأويل مع أن العقل يطله ويحيله ، مما يشهد ظاهر القرآن بخلافه ، لأن الله تعالى قال : ((واذ اخذ ربك من بنى آدم)) .. ولم يقل من ظهره . وقال : ((ذريتهم)) .. ولم يقل ذريته . ثم أخبر تعالى بأنه فعل ذلك لئلا يقول إنهم كانوا عن هذا غافلين . أو يعتذروا بشرك آبائهم ، وأنهم نشئوا على دينهم وسنتهم ، وهذا يقتضى أن الآية لم تتناول ولد آدم لصلبه ، وأنها تناولت من كان له آباء مشركون ، وهذا يدل على اختصاصها ببعض ولد آدم ، فهذه شهادة الظاهر بطلان تأويله . فأما شهادة العقل ، فمن حيث لا تخلو هذه الذرية التى استخرجت من ظهر آدم فخطبت

وقررت من أن تكون كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف ، أو لا تكون
كاملة العقول مستوفية لشروط التكليف ، فإن كانت بالصفة الأولى وجب أن
يذكر هؤلاء بعد خلقهم وإنشائهم وإكمال عقولهم ما كانوا عليه في تلك
الحال ، وما قرروا به واستشهدوا عليه ، لأن العاقل لا ينسى ما يجرى هذا
المجرى وإن بعد العهد وطال الزمان ، ولهذا لا يجوز أن يتصرف أحدنا في
بلد من البلدان وهو عاقل كامل ، فينسى مع بعد العهد جميع تصرفه المتقدم
وسائر أحواله . وليس أيضا لتخلل الموت بين الحالتين تأثير ؛ لأنه لو كان
تخلل الموت يزيل الذكر ؛ لكان تخلل النوم ، والسكر ، والجنون ، والإغماء
من أحوال العقلاء يزيل ذكرهم لما مضى من أحوالهم ؛ لأن سائر ما عددناه
مما ينفي العلوم يجرى مجرى الموت في هذا . وليس لهم أن يقولوا : إذا
جاز في العاقل الكامل أن ينسى ما كان عليه في حال الطفولية جاز ما ذكرناه ،
وذلك إنما أوجبنا ذكر العقلاء لما ادعوه إذا كملت عقولهم ، من حيث يجرى
عليهم وهم كاملو العقول ، ولو كانوا بصفة الأطفال في تلك الحال لم نوجب
عليهم ما أوجبناه . على أن تجوز النسيان عليهم ينقض الغرض في الآية ؛
وذلك أن الله تعالى أخبرنا بأنه إنسا قررههم وأشهدهم ، لئلا يدعوا يوم القيامة
الغفلة وسقوط الحجة عنهم ، فإذا جاز نسيانهم له ، عاد الأمر إلى سقوط
الحجة وزوالها . وإن كانوا على الصفة الثانية من فقد العقل وشرائط
التكليف ، قبح خطابهم ، وتقريرهم ، وإشهادهم ، وصار ذلك عبثاً قبيحاً .
فإن قيل قد أبطلتم قول مخالفكم ، فما تأويلها الصحيح عندكم ؟ . قلنا في
الآية وجهان : أحدهما : أن يكون تعالى إنما عنى بها جماعة من ذرية
بنى آدم ، خلقهم ، وبلغهم ، وأكمل عقولهم ، وقررههم على السن رسله عليهم
السلام بمعرفته ، وما يجب من طاعته ، فأمرُوا بذلك ، وأشهدهم على أنفسهم
لئلا يقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين ، أو يعتذروا بشرك آبائهم .
وإنما أتى من اشتبه عليه تأويل الآية من حيث ظن أن اسم الذرية لا يقع
إلا على من لم يكن عاقلاً كاملاً ، وليس الأمر كما ظن ؛ لأنه سمي جميع البشر
بأنهم ذرية آدم وإن دخل فيهم العقلاء الكاملون ، وقد قال تعالى :
« ربنا وادخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم

ونذرياتهم» (١٠٠) ولفظ الصالح لا يطلق إلا على من كان كاملاً عاقلاً ، فإن استبعدوا تأويلنا وحملنا الآية على البالغين المكلفين فهذا جوابهم .

والجواب الثاني : أنه تعالى لما خلقهم وركبهم تركيباً يدل على معرفته ، ويشهد بقدرته ووجوب عبادته ، فأراهم العبر ، والآيات ، والدلائل ، في أنفسهم وفي غيرهم ، كان بمنزلة المشهد لهم على أنفسهم وكانوا في مشاهدة ذلك ومعرفته ، وظهوره فيهم على الوجه الذي أراده الله تعالى وتعذر امتناعهم منه وانفكاكهم من دلالاته ، بمنزلة المقر المعترف وإن لم يكن هناك إشهاد ولا اعتراف على الحقيقة ، ويجرى ذلك مجرى قوله تعالى : **« ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها ، قالتا أتينا طائعين »** (١٠١) . . وإن لم يكن منه تعالى قول على الحقيقة ، ولا منهما جواب . ومثله قوله تعالى **« شاهدين على أنفسهم بالكفر »** (١٠٢) . . ونحن نعلم أن الكفار لم يعترفوا بالكفر بالسنتهم ، وإنما ذلك لما ظهر منهم ظهوراً لا يتمكنون من دفعه ، كانوا بمنزلة المعترفين به ، ومثل هذا قولهم : جوارحي تشهد بنعمتك ، وحالي معترفة بإحسانك ، وما روى عن بعض الحكماء من قوله : سل الأرض من شق أنهارك ؟ وغرس أشجارك ؟ وجنى ثمارك ؟ فإن لم تجبك جواراً ، أجابتك اعتباراً وهذا باب كبير ، وله نظائر كثيرة في النظم والنثر ، يغنى عن ذكر جميعها القدر الذي ذكرناه منها . اهـ .



● الطريقة اللغوية في تفسيره للقرآن :

ثم إننا نجد الشريف المرتضى ، قد ولع بالطريقة اللغوية في تفسيره للآيات القرآنية ، وحرص كل الحرص على تطبيق هذا المبدأ اللغوي ، الذي يعتبر الأصل المهم من قواعد التفسير عند المعتزلة ، وكثيراً ما نراه يظهر مهارة فائقة في استعماله لهذه الطريقة عندما يساوره الشك في ظاهر اللفظ الذي يتعلق بالعقيدة ، فنراه يفسره تفسيراً مقبولاً لديه ، يقوم على أساس من الأسس

(١٠١) فصلت : ١١

(١٠٠) غافر : ٨

(١٠٢) التوبة : ١٧

اللغوية . والحق أن الشريف المرتضى قد ظهر تفوقه العلمى الصحيح ، عند تطبيقه لهذا المبدأ ، وذلك راجع إلى تمكنه العظيم من اللغة والشعر انقديم ، ولهذا نجده لا يعتبر من التفاسير اللغوية إلا ما كان له شاهد من اللغة أو الشعر العربى القديم . أما التفسير المطلق ، الذى لا يعتمد على شاهد من ذلك ، فإنه يرفضه ولا يرضاه . وإليك بعض الأمثلة التى تصور لك عناية المرتضى بهذا المبدأ اللغوى .

فقى المجلس ٢٣ ج ٢ ص ٦ - ٩ يقول ما نصه : إن سأل سائل عن قوله تعالى : « تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك » (١٠٣) .. ما المراد بالنفس فى هذه الآية وهل المعنى فيها كالمعنى فى قوله : « ويحذركم الله نفسه » (*) أو يخالفه ؟ أو يطابق معنى الآيتين ، والمراد بالنفس فيهما ما رواه أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله عز وجل ، إذا أحب العبد لقائى أحببت لقاءه ، وإذا ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ، وإذا ذكرنى فى ملاء ذكرته فى ملاء خير منه ، وإذا تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا » ، أو لا يطابقه ؟ .. الجواب : قلنا : إن النفس فى اللغة لها معان مختلفة . ووجوه فى التصرف متباينة : فالنفس نفس الإنسان وغيره من الحيوان ، وهى التى إذا فقدتها خرج عن كونه حيا ، ومنه قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » (١٠٤) .. والنفس ذات الشئ الذى يخبر عنه ، كقولهم : فعل ذلك فلان نفسه ، إذا تولى فعله . والنفس الأتفة ، من قولهم : ليس لفلان نفس ، أى لا أتفة له ، والنفس الإرادة ، من قولهم : نفس فلان فى كذا ، أى إرادته . قال الشاعر .

فنفساي نفس قالت أنت ابن بجدل تجد فرجا من كل غم تهابها
ونفس تقول اجهد نجاك فلا تكن كخاضبة لم يغن شيئا خضابها

ومنه : أن رجلا قال للحسن البصرى : يا أبا سعيد لم أحجج قط ، فنفس تقول لى حج ، ونفس تقول لى تزوج ، فقال الحسن : أما النفس

(*) آل عمران : ٢٨ ، ٣٠

(١٠٣) المائة : ١١٦

(١٠٤) آل عمران : ١٨٥

فواحدة ، ولكن لك هم يقول : حج ، وهم يقول : تزوج ، وأمره بالحج ..
وقال الممزق العبدى ، ويروى لمعقر بن حمار البارقى :

ألا من لعين قد نآها حميها وأرقنى بعد المنام همومها
فباتت لها نفسان ، شتى همومها فنفس تعزيها ، ونفس تلومها
وقال نمر بن تولب العكلى :

أما خليلي ، فإنى لست معجبه حتى يؤامر نفسيه كما زعما
نفس له من نفوس القوم صالحة تعطى الجزيل ، ونفس ترضع الغنما
أراد أنه بين نفسين : نفس تأمره بالجود ، وأخرى تأمره بالبخل ، وكنى
برضاع الغنم عن البخل ؛ لأن البخل يرضع اللبن من الشاة ولا يحلبها ؛
لئلا يسمع الضيف صوت الشخب فيهتدى إليه ، ومنه قيل لئيم راضع ،
وقال كثير :

فأصبحت ذا نفسين : نفس مريضة من الناس ، ما ينفك هم يعودها
ونفس ترجى وصلها بعد صرمها تجمل كى يزداد غيظا حسودها
والنفس العين التى تصيب الإنسان يقال : أصابت فلانا نفس أى عين ،
وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرقى فيقول : « بسم الله
أرقيك ، والله يشفيك ، من كل داء يؤذيك ، وداء هو فيك ، من كل عين
عائن ، ونفس نافس ، وحسد حاسد » . وقال ابن الأعرابي : النفوس : التى
تصيب الناس بالنفس ، وذكر رجلا فقال : كان والله حسودا نفوسا كذوبا ،
وقال عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو قرشى :

يتقى أهلها النفوس عليها فعلى نحرها الرقى والتميم
وقال مضر بن القعسى :

وإذا نموا صعدا فليس عليهم منا الخيال ولا نفوس الحسد
وقال ابن هرمة ، يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك :
فاسلم ، سلمت من المكاره والردى وعشارها ، ووقيت نفس الحسد

والنفس أيضاً من الدباغ بمقدار الدبغة ، تقول : أعطنى نفساً من دباغ ،
 أى قدر ما أدبغ به مرة . والنفس الغيب ، يقول القائل إننى لا أعلم نفس فلان
 أى غيبه . وعلى هذا تأويل قوله تعالى : « تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى
 نفسك » .. أى تعلم غيبى وما عندى ، ولا أعلم غيبك . وقيل : إن النفس
 أيضاً العقوبة ، من قولهم أحذرك نفسى ، أى عقوبتى . وبعض المفسرين
 يحمل قوله تعالى : « ويحذركم الله نفسه » .. على هذا المعنى كأنه يحذركم
 عقوبته ، وروى ذلك عن ابن عباس والحسن وآخرين ، قالوا : معنى الآية
 يحذركم الله إياه . وقد روى عن الحسن ومجاهد فى قوله تعالى :
 « تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك » .. ما ذكرناه من التأويل بعينه .

فإن قيل : ما وجه تسميته الغيب بأنه نفس ؟ قلنا : لا يمتنع أن يكون
 الوجه فى ذلك ، أن نفس الإنسان لما كانت خفية الموضع ، نزل ما يكتمه
 ويجتهد فى ستره منزلتها ، وسمى باسمها ف قيل فيه : إنه نفسه ، مبالغة فى
 وصفه بالكتمان والخفاء . وإنما حسن أن يقول تعالى مخبراً عن نبيه عليه
 الصلاة والسلام : « ولا أعلم ما فى نفسك » .. من حيث تقدم قوله تعالى :
 « تعلم ما فى نفسى » .. ليزدوج الكلام ؛ ولهذا لا يحسن ابتداءً ، أنا
 لا أعلم ما فى نفس الله تعالى وإن حسن على الوجه الأول ، ولهذا نظائر فى
 الاستعمال مشهورة مذكورة . فأما الخبر الذى يرويه السائل فتأويله
 ظاهر ، وهو خارج على مذهب العرب فى مثل هذا الباب المعروف ، ومعناه :
 أن من ذكرنى فى نفسه جازيته على ذكره لى ، وإذا تقرب إلى شبراً جازيته
 على تقربه إلى .. وكذلك الخبر إلى آخره ، فسمى المجازاة على الشئ
 باسمه اتساعاً ، كما قال تعالى : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » (١٠٥) ..
 « ويمكرون ويمكر الله » (١٠٦) .. « الله يستهزئ بهم » (١٠٧) ..

وكما قال الشاعر :

ألا لا يجهل أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

(١٠٦) الأنفال : ٢٠

(١٠٥) الشورى : ٤٠

(١٠٧) البقرة : ١٥

وتظائر هذا كثير في كلام العرب . ولما أراد تعالى المبالغة في وصف ما يفعله به من الثواب والمجازاة على تقربه بالكثرة والزيادة ، كنى عن ذلك بذكر المسافة المتضاعفة فقال : باعاً وذراعاً ، إشارة إلى المعنى من أبلغ الوجوه وأحسنها اهـ .

وقال في المجلس ٤٥ ج ٣ ص ٤٦ - ٥٠ ما نصه : إن سأل سائل عن معنى قوله تعالى : « كل شيء هالك إلا وجهه » (١٠٨) .. وقوله تعالى : « انما نطعمكم لوجه الله » (١٠٩) .. وقوله تعالى : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام » (١١٠) .. وما شاكل ذلك من آى القرآن المتضمنة لذكر الوجه .. الجواب : قلنا : الوجه ينقسم في اللغة العربية إلى أقسام : فالوكب المركب فيه العينان من كل حيوان . والوجه أيضاً : أول الشيء وصدره . ومن ذلك قوله تعالى : « وقالت طائفة من اهل الكتاب آمنوا بالذى انزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره » (١١١) أى أول النهار ومنه قول الربيع بن زياد :

من كان مسرورا بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار

أى غداة كل يوم : وقال قوم : وجه نهار : اسم موضع . والوجه : القصد بالفعل ؛ من ذلك قوله تعالى : « ومن احسن ديناً ممن اسلم وجهه لله » (١١٢) .. وقال الفرزدق :

وأسلمت وجهى حين شدت ركائبى إلى آل مروان بناة المكارم
أى جعلت قصدى وإرادتى لهم . وأنشد الفراء :

أستغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

أى القصد ، ومنه قولهم في الصلاة : وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض ، أى قصدت قصدى بصلاتى وعملى ، وكذلك قوله تعالى : « فاقم وجهك للدين القيم » (١١٣) ..

(١٠٩) الانسان : ٩

(١١١) آل عمران : ٧٢

(١١٣) الروم : ٤٢

(١٠٨) القصص : ٨٨

(١١٠) الرحمن : ٢٧

(١١٢) النساء : ١٢٥

والوجه الاحتيال في الأمر ، من قولهم : كيف الوجه لهذا الأمر ، وما الوجه فيه ، أى الحيلة . والوجه : الذهاب والجهة والناحية . قال حمزة ابن بيض الحنفى :

أى الوجوه اتجعت ؟ قلت لهم لآى وجه إلا إلى الحكم
متى يقل صاحباً سرادقه هذا ابن بيض بالباب يتسم

والوجه : القدر والمنزلة ، ومنه قولهم : لفلان وجه عريض ، وفلان أوجه من فلان ، أى أعظم قدراً وجاهاً ، ويقال : أوجهه السلطان ، إذا جعل له جاهاً . قال امرؤ القيس :

ونامت قيصر في ملكه فأوجهنى وركبت البريدا

يقال : حمل فلان فلانا على البريد إذا هياً له في كل مرحلة مركباً ليركبه ، فإذا وصل إلى المرحلة الأخرى نزل عن المعبى وركب المرفقه .. وهكذا إلى أن يصل إلى مقصده . والوجه : الرئيس المنظور إليه ، يقال : فلان وجه القوم وهو وجه عشيرته . ووجه الشيء : نفسه وذاته ، قال أحمد بن جندل :

ونحن حفزنا الحوفزان بطعنة فأقلت منها وجهه عتد بها (١١٤)

أراد أفلته ونجاءه ، ومن ذلك قولهم : إنما أفعل ذلك لوجهك . ويدل أيضاً على أن الوجه يعبر به عن الذات ، قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة . ووجوه يومئذ باسرة . تظن ان يفعل بها فاقرة » (١١٥) . . وقوله تعالى : « وجوه يومئذ ناعمة . لسعيها راضية » (١١٦) . . لأن جميع ما أضيف إلى الوجوه في ظاهر الآى من النظر والظن والرضا لا يصح إضافته على الحقيقة إليها ، وإنما يضاف إلى الجملة ، فمعنى قوله تعالى : « كل شيء هالك الا وجهه » . . أى كل شيء هالك إلا إياه . فكذلك قوله تعالى : « كل من عليها فان . ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام » (١١٧) . . لما كان المراد بالوجه نفسه لم يقل « ذى »

(١١٤) هكذا بالأصل ولا يظهر لقوله (عند بهد) معنى . واصل البيت بخلاف ذلك . راجع ما كتب على البيت بهامش الأمالى .

(١١٦) الناشية : ٨ ، ٩

(١١٥) القيامة : ٢٢ - ٢٥

(١١٧) الرحمن : ٢٦ ، ٢٧

كما قال : « تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام » .. لما كان اسمه غيره .. ويمكن في قوله تعالى : « كل شيء هالك الا وجهه » .. وجه آخر — وقد روى عن بعض المتقدمين — وهو أن يكون المراد بالوجه ما يقصد به إلى الله تعالى ، ويوجه به إليه ، نحو القربة إليه جلت عظمته ، فيقول : لا تشرك بالله ولا تدع إلها غيره ؛ فإن كل فعل يتقرب به إلى غيره ، ويقصد به سواء فهو هالك باطل ، وكيف يسوغ للمشبهة أن يحملوا هذه الآية والتي قبلها على الظاهر ؟ أو ليس ذلك يوجب أنه تعالى يفنى ويبقى وجهه ، وهذا كفر وجهل من قائله .. فأما قوله تعالى : « انما نطعمكم لوجه الله » .. وقوله : « الا ابتغاء وجه ربه الأعلى » (١١٨) .. وقوله : « وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله » (١١٩) .. فمحمول على أن هذه الأفعال مفعولة له ، ومقصود بها ثوابه والقربة إليه ، والزلفة عنده . فأما قوله تعالى : « فاینما تولوا فثم وجه الله » (١٢٠) .. فيحتمل أن يراد به فثم الله ، لا على معنى الحلول ، ولكن على معنى التدبير والعلم . ويحتمل أيضا أن يراد به فثم رضا الله وثوابه والقربة إليه . ويحتمل أن يكون المراد بالوجه الجهة ، ويكون الإضافة بمعنى الملك ، والخلق ، والإنشاء ، والإحداث ؛ لأنه عز وجل قال : « والله المشرق والمغرب ، فاینما تولوا فثم وجه الله » (١٢١) .. أى أن الجهات كلها لله ، وتحت ملكه ، وكل هذا واضح بين بحمد الله . اهـ .

ونراه يقول في المجلس ٣٩ ج ٢ ص ٥٣ — ٥٦ ما نصه : إن سأل سائل عن قوله تعالى : « أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع الحساب » (١٢٢) .. فقال أى تمدح في سرعة الحساب وليس بظاهر وجه المدح فيه ؟ . الجواب : قلنا في ذلك وجوه : أولها : أن يكون المعنى أنه سريع الحساب للعباد على أعمالهم ، وأن وقت الجزاء قريب وإن تأخر ، ويجرى مجرى قوله تعالى : « وما أمر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب » (١٢٣) .. وإنما جاز أن يعبر عن المجازاة أو الجزاء بالحساب ؛ لأن ما يجازى به العبد هو كفو لفعله وبمقداره ، فهو حساب له إذا كان مماثلا

(١١٩) الروم : ٢٩

(١٢١) البقرة : ١١٥

(١٢٢) النحل : ٧٧

(١١٨) الليل : ٢٠

(١٢٠) البقرة : ١١٥

(١٢٢) البقرة : ٢٠٢

مكافئاً . وما يشهد بأن في الحساب معنى المكافأة قوله تعالى :
« جزاء من ربك عطاء حساباً » (١٢٤) . . . أى عطاء كافياً . ويقال : أحسبني
الطعام يحسبني إحساباً إذا كفاني . قال الشاعر :

وإذ لا ترى في الناس حسناً يفوتها وفي الناس حسناً لو تأملت محسب

معناه كاف - وثانيها : أن يكون المراد أنه عز وجل يحاسب الخلق جميعاً
في أوقات يسيرة . ويقال إن مقدار ذلك حلب شاة ؛ لأنه تعالى لا يشغله
محاسبة بعضهم عن محاسبة غيره ، بل يكلمهم جميعاً ، ويحاسبهم كلهم على
أعمالهم في وقت واحد ، وهذا أحد ما يدل على أنه تعالى ليس بجسم ، وأنه
لا يحتاج في فعل الكلام إلى آلة ؛ لأنه لو كان بهذه الصفات - تعالى عنها -
لما جاز أن يخاطب اثنين في وقت واحد بمخاطبتين مختلفتين ؛ ولكان خطاب
بعض الناس يشغله عن خطاب غيره ، ولكانت مدة محاسبته للخلق على أعمالهم
طويلة غير قصيرة ، كما أن جميع ذلك واجب في المحدثين الذين يفتقرون في
الكلام إلى الآلات - وثالثها : ما ذكره بعضهم من أن المراد بالآية أنه سريع
العلم بكل محسوب ، وأنه لما كانت عادة بني الدنيا أن يستعملوا الحساب
والإحصاء في أكثر أمورهم ، أعلمهم الله أنه يعلم ما يحسبون بغير حساب ،
وإنما سمي العلم حساباً ؛ لأن الحساب إنما يراد به العلم ، وهذا جواب
ضعيف ؛ لأن العلم بالحساب أو المحسوب لا يسمى حساباً ، ولو سمي بذلك
لما جاز أيضاً أن يقال إنه سريع العلم بكذا ؛ لأن علمه بالأشياء مما لا يتجدد
فيوصف بالسرعة - ورابعها : أن الله تعالى سريع القبول لدعاء عباده
والإجابة لهم ؛ وذلك أنه يسئل في وقت واحد سؤالات مختلفة من أمور
الدنيا والآخرة ، فيجزي كل عبد بمقدار استحقاقه ومصلحته ، فيوصل إليه
عند دعائه ومسأله ما يستوجبه بحد ومقدار ، فلو كان الأمر على ما يتعارفه
الناس لطال العدد واتصل الحساب ، فأعلمنا تعالى أنه سريع الحساب ، أى
سريع القبول للدعاء بغير إحصاء وبحث عن المقدار الذي يستحقه الداعي .
كما يبحث المخلوقون للحساب والإحصاء . وهذا جواب مبني أيضاً على
دعوى أن قبول الدعاء يسمى حساباً ، ولم يهد ذلك في لغة ، ولا عرف ،

ولا شرع . وقد كان يجب على من أجاب بهذا الجواب ، أن يستشهد على ذلك بما يكون حجة فيه ، وإلا فلا طائل فيما ذكره . ويمكن في الآية وجه آخر : وهو أن يكون المراد بالحساب محاسبة الخلق على أعمالهم يوم القيامة ، وموافقهم عليها وتكون الفائدة في الإخبار بسرعه ، الإخبار عن قرب الساعة ، كما قال تعالى : « **سريع العقاب** » (١٢٥) . . . وليس لأحد أن يقول : فهذا هو الجواب الأول الذي حكيتوه وذلك أن بينهما فرقاً ، لأن الأول مبني على أن الحساب في الآية هو الجزاء والمكافأة على الأعمال ، وفي هذا الجواب لم يخرج الحساب عن بابه ، وعن معنى المحاسبة المعروفة ، والمقابلة بالأعمال وترجيحها ، وذلك غير الجزاء الذي يفرض الحساب إليه . وقد طعن بعضهم في الجواب الثاني معترضاً على أبي على الجبائي في اعتماده إياه ، بأن قال : مخرج الكلام في الآية على وجه الوعيد ، وليس في حقة الحساب وسرعة زمانه ما يقتضي زجراً ، ولا هو مما يتوعد بمثله فيجب أن يكون المراد الإخبار عن قرب أمر الآخرة ، والمجازاة على الأعمال . وهذا الجواب ليس أبو على المبتدئ به ، بل قد حكى عن الحسن البصري ، واعتمده أيضاً قطرب بن المستير النحوي ، وذكره الفضل بن سلمة ، وليس الطعن الذي حكيناه عن هذا الطاعن بمبطل له ، لأنه اعتمد على أن مخرج الآية مخرج الوعيد ، وليس كذلك ، لأنه تعالى قال : « **فمن الناس من يقول ربنا آتانا في الدنيا وماله في الآخرة من خلاق . ومنهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع الحساب** » (١٢٦) . . . فالأشبه بالظاهر أن يكون وعدا بالثواب ، وراجعاً إلى الذين يقولون ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، أو يكون راجعاً إلى الجميع ، فيكون المعنى أن للجميع نصيباً مما كسبوا ، فلا يكون وعيداً خالصاً بل إما أن يكون وعداً خالصاً ، أو وعداً ووعداً . على أنه لو كان وعيداً خالصاً على ما ذكر الطاعن لكان لقوله تعالى : « **والله سريع الحساب** » على تأويل من أراد قصر الزمان وسرعة الموافقة وجه وتعلق بالوعد والوعيد ، لأن الكلام على كل حال متضمن لوقوع المحاسبة على أعمال العباد ، والإحاطة بخيرها وشرها وإن

وصف الحساب مع ذلك بالسرعة ، وفي هذا ترغيب وترهيب لا محالة ؛ لأن من علم بأنه يحاسب بأعماله ، ويوقف على جميلها وقبيحها انزجر عن القبيح ، وعمل ورغب في فعل الواجب ، فهذا ينصر الجواب ، وإن كنا لا ندفع أن في حمل الجواب على قرب المجازاة ، وقرب المحاسبة على الأعمال ترغيباً في الطاعات ، وزجراً على المقبحات ، فالتأويل الأول أشبه بالظاهر ونسق الآية ، إلا أن التأويل الآخر غير مدفوع أيضاً ولا مردود . اهـ .

فأنت ترى في المثالين الأولين كيف تخلص من ظاهر اللفظ الذي يمس عقيدته بمهارته اللغوية وتوسعه في المعرفة بأشعار العرب ، كما ترى في المثال الثالث كيف لم يقبل قول من قال : إن معنى سريع الحساب سريع العلم ، أو سريع القبول للدعاء ؛ لأن القولين لم يستندا - كما قال - إلى أصل لغوي ، أو عرفي ، أو شرعي .



● دفعه لوهم الاختلاف والتناقض :

هذا ، وإن الشريف المرتضى لا يقتصر في أماليه على هذا النوع المذهبي من التفسير ، بل نجده يعرض لبعض الإشكالات التي ترد على ظاهر النظم الكريم مما يوهم الاختلاف والتناقض ، ثم يجيب عنها بدقة بالغة ، ترجع إلى مهارته في اللغة وإحاطته بفنونها .

فمثلاً في المجلس الثالث ج ١ ص ١٨ - ٢٠ يقول ما نصه : « تأويل آية » إن سأل سائل فقال : « ما تقولون في قوله تبارك وتعالى حكاية عن موسى : « فآلقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين » (١٢٧) . . وقال تعالى في موضع آخر : « وأن القى عصاك ، فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مبرا ولم يعقب » (١٢٨) . . والثعبان الحية العظيمة الخلقة ، والجان الصغير من الحيات ، فكيف اختلف الوصفان والقصة واحدة ؟ وكيف يجوز أن تكون العصا في حال واحدة بصفة ما عظم خلقه من الحيات وبصفة ما صغر منها ؟ وبأي شيء تزيلون التناقض عن هذا الكلام ؟ (الجواب) أول ما نقوله :

(١٢٨) القصص : ٢١

(١٢٧) الشعراء : ٢٢

إن الذى ظنه السائل من كون الآيتين خبراً عن قصة واحدة باطل ، بل الحالتان مختلفتان ، فالحال التى أخبر أن العصا فيها بصنة الجان ، كانت فى ابتداء النبوة وقبل مصير موسى إلى فرعون . والحال التى صار العصا عليها ثعباناً ، كانت عند لقائه فرعون وإبلاغه الرسالة ، والتلاوة تدل على ذلك وإذا اختلفت القصتان فلا مسألة ، على أن قوماً من المفسرين قد تعاطوا الجواب على هذا السؤال ؛ إما لظنهم أن القصة واحدة ، أو لاعتقادهم أن العصا الواحدة لا يجوز أن تنقلب فى حالتين ، تارة إلى صفة الجان ، وتارة إلى صفة الثعبان .

أو على سبيل الاستظهار فى الحجة ، وأن الحال لو كانت واحدة على ما ظن لم يكن بين الآيتين تناقض . وهذا الوجه أحسن ما تكلف به الجواب لأجله ؛ لأن الأولين لا يكونان إلا عن غلط أو عن غفلة . وذكرنا وجهين نزول بكل منهما الشبهة من تأويلها .. أحدهما : أنه تعالى إنما شبهها بالثعبان فى إحدى الحالتين لعظم خلقها ، وكبر جسمها ، وهول منظرها . وشبهها فى الآية الأخرى بالجان لسرعة حركتها ، ونشاطها ، وخفتها ، فاجتمع لها مع أنها فى جسم الثعبان وكبر خلقه ، نشاط الجان وسرعة حركته ، وهذا أبهر فى باب الإعجاز وأبلغ فى خرق العادة ، ولا تناقض بين الآيتين . وليس يجب إذا شبهها بالثعبان أن يكون لها جميع صفات الثعبان ، وإذا شبهها بالجان أن يكون لها جميع صفاته ، وقد قال الله تعالى : « ويطاف عليهم بآنية من فضة واكواب كانت قواريرا . قواريرا من فضة .. » (١٢٩) .. ولم يرد تعالى أن الفضة قوارير على الحقيقة ؛ وإنما وصفها بذلك لأنه اجتمع لها صفاء القوارير وشفوفها ورقتها ، مع أنها من فضة ، وقد تشبه العرب الشئ بغيره فى بعض وجوهه ، فيشبهون المرأة بالظبية ، وبالبقرة ، ونحن نعلم أن فى الظباء والبقر من الصفات مالا يستحسن أن يكون فى النساء ، وإنما وقع التشبيه فى صفة دون صفة ، ومن وجه دون وجه . والجواب الثانى : أنه تعالى لم يرد بذكر الجان فى الآية الأخرى الحية ، وإنما أراد أحد الجن ، فكأنه تعالى أخبر بأن العصا صارت ثعباناً فى الخلقة وعظم

الجسم ، وكانت مع ذلك كأحد الجن في هول المنظر وإفزعها لمن شاهدها ؛ ولهذا قال تعالى : « فلما رآها تهتز كأنها جان ولى مدبراً ولم يعقب » .. ويمكن أن يكون في الآية تأويل آخر استخرجناه ، إن لم يزد على الوجهين الأولين لم ينقص عنهما ، والوجه في تكلفنا له ، ما بيناه من الاستظهار في الحجة ، وأن التناقض الذي توهم زائل على كل وجه ، وهو أن العصا لما انقلبت حية صارت أولاً بصفة الجان وعلى صورته ، ثم صارت بصفة الثعبان ، ولم تصر كذلك ضربة واحدة ، فتتفق الآيتان على هذا التأويل ولا يختلف حكمهما ، وتكون الآية الأولى تتضمن ذكر الثعبان إخباراً عن غاية حال العصا ، وتكون الآية الثانية تتضمن ذكر الحال التي ولى موسى منها هارباً ، وهي حال انقلاب العصا إلى خلقه الجان ، وإن كانت بعد تلك الحال انتهت إلى صورة الثعبان . فإن قيل : على هذا الوجه : كيف يصح ما ذكرتموه مع قوله تعالى : « فإذا هي ثعبان مبين » .. وهذا يقتضى أنها صارت ثعباناً بعد الإلقاء بلا فصل ؟ قلنا : ليس تنيد الآية ما ظن ، وإنما فائدة قوله تعالى : « فإذا هي » الإخبار عن قرب الحال التي صارت فيها بتلك الصفة ، وأنه لم يطل الزمان في مصيرها كذلك ، ويجرى هذا مجرى قوله تعالى : « أو لم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين » (١٢٠) .. مع تباعد ما بين كونه نطفة وكونه خصيماً مبيناً ، وقولهم : ركب فلان من منزله فإذا هو في ضيعته ، وسقط من أعلا الحائط فإذا هو في الأرض ، ونحن نعلم أن بين خروجه من منزله وبلوغه ضيعته زمناً ، وأنه لم يصل إليها إلا على تدريج وكذلك الهابط من الحائط ، وإنما فائدة الكلام الإخبار عن تقارب الزمان وأنه لم يطل ولم يمتد . اهـ .

* * *

● ليس في الأمالي أثر للتشيع ، وإنما فيه عزو أصول المعتزلة الى الأئمة من آل البيت :

هذا ، وإنا لا نكاد نجد أثراً ظاهراً للتشيع فيما فسرهُ الشريف المرتضى من الآيات في آماله ، رغم أنه من شيوخ الشيعة وعلمائهم ، غير أننا نجد منه محاولة جدية ، يريد من ورائها أن يثبت أن أصول المعتزلة مأخوذة من

كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، ومن كلام غيره من أئمة الشيعة وغيرهم ، وذلك حيث يقول في المجلس العاشر ج ١ ص ١٠٣ ، ١٠٤ ما نصه : « اعلم أن أصول التوحيد والعدل مأخوذة من كلام أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) وخطبه وأنها تتضمن من ذلك ما لا مزيد عليه ولا غاية وراءه ، ومن تأمل المأثور في ذلك من كلامه علم أن جميع ما أسهب المتكلمون من بعد في تصنيفه وجمعه إنما هو تفصيل لتلك الجمل وشرح لتلك الأصول ، وروى عن الأئمة من أبنائه عليهم السلام ما لا يكاد يحاط به كثرة ، ومن أحب الوقوف عليه وطلبه من مظانه أصاب منه الكثير الغزير الذي في بعضه شفاء للصدور السقيمة ، وتناج للعقول العقيمة ، ونحن نقدم على ما نريد ذكره شيئاً مما يروى عنهم في هذا الباب » .. ثم ساق أشياء كثيرة منها ما نصه : « وروى صفوان بن يحيى قال : دخل أبو قرّة المحدث على أبي الحسن الرضا عليه السلام ، فسأله عن أشياء من الحلال والحرام ، والأحكام والفرائض ، حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد ، فقال أبو قرّة : إنا رويناه : أن الله قسم الكلام والرؤية ، فقسم لموسى عليه السلام الكلام ، ولمحمد صلى الله عليه وسلم الرؤية ، فقال الرضا عليه السلام : فمن المبلغ عن الله إلى الثقلين - الجن والإنس - : انه « لا تدركه الأبصار » (١٢١) .. « ولا يحيطون به علماً » (١٢٢) .. و « ليس كمثله شيء » (١٢٣) .. أليس محمد نبياً صادقاً ؟ قال : بلى . قال : وكيف يجيء رجل إلى الخلق جميعاً فيخبرهم أنه جاء من عند الله يدعوهم إليه بأمره ويقول : « لا تدركه الأبصار » .. « ولا يحيطون به علماً » و « ليس كمثله شيء » .. ثم يقول سأراه بعيني ، وأحيط به علماً ، ألا تستحيون ؟ ما قدرت الزنادقة أن ترميه بهذا ، أن يكون يأتي عن الله بشيء ، ثم يأتي بخلافه من وجه آخر . قال أبو قرّة : فإنه يقول : « ولقد رآه نزلة أخرى . عند سدرة المنتهى » (١٢٤) .. قال عليه السلام : ما قبل هذه الآية يدل على ما رأى حيث يقول : « ما كذب الفؤاد

(١٢١) الأنعام : ١٠٣

(١٢٢) طه : ١١٠

(١٢٣) الشورى : ١١

(١٢٤) النجم : ١٣ ، ١٤

ما رأى) (١٣٥) .. يقول ما كذب فؤاد محمد ما رأت عيناه ، ثم أخبر بما رأى فقال : « لقد رأى من آيات ربه الكبرى » (١٣٦) .. وآيات الله غير الله ، وقد قال الله تعالى : « ولا يحيطون به علماً » فإذا رآته الأبصار فقد أحاط به العلم ، فقال أبو قرّة : فأكذب بالرؤية ؟ فقال الرضا عليه السلام : إن القرآن كذبها وما أجمع عليه المسلمون أنه لا يحاط به علماً ، ولا تدركه الأبصار ، وليس كمثله شيء . ا هـ .

... ثم قال بعد قليل : وروى أن شيخاً حضر صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام فقال : أخبرنا يا أمير المؤمنين عن مسيرنا إلى الشام ، أكان بقضاء من الله تعالى وقدر ؟ قال له : نعم يا أخا أهل الشام ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما وطننا موطناً ، ولا هبطنا وادياً ، ولا علونا تلة ، إلا بقضاء من الله وقدر ، فقال الشامي : عند الله أحسب عناي يا أمير المؤمنين ، وما أظن أن لي أجراً في سعيي إذا كان الله قضاء على وقدره ، فقال له عليه السلام : إن الله قد أعظم لكم الأجر على مسيركم وأتم سائرون ، وعلى مقامكم وأتم مقيسون ، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ، ولا إليها مضطرين ، ولا عليها مجبرين ، فقال الشامي : كيف ذاك والقضاء والقدر ساقانا . وعنهما كان مسيرنا وانصرافنا ؟ فقال عليه السلام : ويحك يا أخا أهل الشام ، لعلك ظنت قضاءً لازماً ، وقدرأ حاكماً ، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب ، وسقط الوعد والوعيد ، والأمر من الله والنهي ، ولما كان المحسن أولى بثواب الإحسان من المسيء والمسيء أولى بعقوبة الذنب من المحسن ، تلك مقالة عبدة الأوثان ، وحزب الشيطان ، وخصماء الرحمن ، وشهداء الزور ، وقدرية هذه الأمة ومجوسها . إن الله أمر عباده تخيراً ، ونهاهم تحذيراً ، وكلف يسيراً ، وأعطى على القليل كثيراً . ولم يطع مكرها ، ولم يعص مغلوباً ، ولم يكلف عسيراً ، ولم يرسل الأنبياء لعباً ، ولم ينزل الكتب لعباده عبثاً ، ولا خلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً . « ذلك ظن الذين كفروا ، فويل للذين كفروا من النار » (١٣٧) .. قال الشامي :

فما القضاء والقدر الذى كان مسيرنا بهما وعنهما ؟ قال : الأمر من الله بذلك والحكم ، ثم تلا : « (وكان أمر الله قدرا مقدورا » (١٢٨) . . فقام الشامي فرحا مسرورا لما سمع هذا المقال ، وقال : فرجت عنى ، فرج الله عنك يا أمير المؤمنين ، وجعل يقول :

أنت الإمام الذى نرجو بطاعته
يوم الحساب من الرحمن غفرانا

أوضحت من أمرنا ما كان ملتبسا
جزاك ربك بالإحسان إحسانا هـ

وهكذا يذكر الشريف المرتضى من الأخبار عن أهل البيت وعن غيرهم ما يستدل به على أن أصول المعتزلة مستمدة من كلامهم ، والله يعلم مقدار ما عليه هذه الأخبار من الصحة ، وأنا لا أكاد أصدقها بالنسبة لعلى (رضى الله عنه) . فقد روى أبو القاسم بن حبيب فى تفسيره بإسناده : أن على بن أبى طالب رضى الله عنه سأل عن القدر فقال : دقيق لا تمش فيه . فقال : يا أمير المؤمنين أخبرنى عن القدر ، فقال : بحر عميق لا تخض فيه ، فقال : يا أمير المؤمنين أخبرنى عن القدر ، فقال : سر خفى لله لا تفشه ، فقال : يا أمير المؤمنين أخبرنى عن القدر ، فقال على (رضى الله عنه) : يا سائل ، إن الله خلقك كما شاء أو كما شئت ؟ فقال : كما شاء ، قال : إن الله تعالى يبعثك يوم القيامة كما شئت أو كما شاء ؟ فقال : كما يشاء ، فقال : يا سائل لك مشيئة مع الله أو فوق مشيئته أو دون مشيئته ؟ فإن قلت مع مشيئته ، ادعيت الشراكة معه . وإن قلت دون مشيئته ، استغنيت عن مشيئته . وإن قلت فوق مشيئته ، كانت مشيئتك غالبة على مشيئته . ثم قال : ألسنت تسأل الله العافية ؟ فقال : نعم ، فقال : فعن ماذا تسأله العافية ؟ أمن بلاء هو ابتلاك به ؟ أو من بلاء غيره ابتلاك به ؟ قال : من بلاء ابتلانى به . فقال : ألسنت تقول : لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ؟ قال : بلى ،

قال : تعرف تفسرها ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، علمنى مما علمك الله ، فقال : تفسيره : أن العبد لا قدرة له على طاعة الله ولا على معصيته إلا بالله عز وجل ، يا سائل : إن الله يُسقم ويداوى ، منه الداء . ومنه الدواء ، اعقل عن الله ، فقال السائل : عقلت ، نبال له ، الآن صرت مسلماً ، قوموا إلى أخيك المسلم وخذوا بيده ، ثم قال على : لو وجدت رجلاً من أهل القدر لأخذت بعنقه ، ولا أزال أضربه حتى أكسر عنقه ، فإيهم يهود هذه الأمة . ١ هـ (١٣٩) .

وبعد ... فهذه هى أمالى الشريف المرتضى ، وهى وإن كانت لا تصور لنا تفسيراً متناولاً للقرآن كله إلا أنها يمكن أن تكشف لنا عن مبلغ تأثير صاحبها بعقيدته الاعتزالية فى بحوثه التفسيرية التى عالجها ، كما تكشف لنا عن مبلغ ما كان لفنه الأدبى من الأثر الظاهر فى التفسير .



٣ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل - للزمخشري

● التعريف بمؤلف هذا التفسير :

مؤلف هذا التفسير ، هو أبو القاسم : محمود بن عمر بن محمد بن عسر الخوارزمي ، الإمام الحنفى المعتزلى ، الملقب بجار الله (١٤٠) ولد فى رجب سنة ٤٦٧ هـ (سبع وستين وأربعمائة من الهجرة) بزمخشر ، قرية من قرى خوارزم ، وقدم بغداد ، ولقى الكبار وأخذ عنهم ، دخل خراسان مراراً عديدة . وما دخل بلداً إلا واجتمع عليه أهلها وتلمذوا له ، وما ناظر أحداً إلا وسلم له واعترف به . ولقد عظم صيته وطار ذكره حتى صار إمام عصره من غير مدافعة .

(١٣٩) التبصير فى الدين ص ٥٨

(١٤٠) لقب بذلك لأنه سافر الى مكة وجاور بها زمناً حتى عرف بهذا اللقب واشتهر به وصار كأنه علم عليه .

ليس عجيباً أن يحظى الزمخشري بكل هذا وهو الإمام الكبير في التفسير ، والحديث والنحو ، واللغة والأدب ، وصاحب التصانيف البديعة في شتى العلوم . ومن أجل مصنفاته : كتابه في تفسير القرآن العزيز الذي لم يصنف قبله مثله ، وهو ما نحن بصدده الآن ، والمحااجة في المسائل النحوية ، والمفرد والمركب في العربية ، والفائق في تفسير الحديث ، وأساس البلاغة في اللغة ، والمفصل في النحو ، ورؤوس المسائل في الفقه .. وغير هذا كثير من مؤلفاته .

قال صاحب وفيات الأعيان « كان الزمخشري معتزلي الاعتقاد ، متظاهراً باعتزاله ، حتى نقل عنه : أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن : قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب وأول ما صنف كتاب الكشف كتب استفتاح الخطبة « الحمد لله الذي خلق القرآن » فيقال إنه قيل له : متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس ولا يرغب أحد فيه ، فغيره بقوله « الحمد لله الذي جعل القرآن » وجعل عندهم بمعنى خلق ، والبحث في ذلك يطول . ورأيت في كثير من النسخ « الحمد لله الذي أنزل القرآن » وهذا إصلاح الناس لا إصلاح المصنف » . ا هـ .

الفيروزبادي وصاحب القاموس يقول فيما علقه على خطبة الكشف : « قال بعض الطلبة — وأثبتته بعض المغتئين بالكشاف في تعليق له عليه — إنه كان في الأصل كتب « خلق » مكان « أنزل » وأخيراً غيره المصنف أو غيره حذراً عن الشناعة الواضحة وهذا قول ساقط جداً وقد عرضته على أستاذي فأنكره غاية الإنكار ، وأشار إلى أن هذا القول بمعزل عن الصواب لوجهين : أحدهما أن الزمخشري لم يكن أهلاً لأن تقوته اللطائف المذكورة في « أنزل » وفي « نزل » في مفتتح كلامه ووضع كلمة خالية من ذلك . والثاني : أنه لم يكن يأنف من انتمائه إلى الاعتزال ، وإنما كان يفتخر بذلك ، وأيضاً أتى عقبيه بما هو صريح في المعنى^(١٤١) ولم يبال بأنه قبيح ، وقد رأيت النسخة

(١٤١) حيث قال : انشاء كتباً ساطعاً بيانه .

التي بخط يده بمدينة السلام ، مختبئة في تربة الإمام أبي حنيفة ، خالية عن أثر كشط وإصلاح » . ١ هـ (١٤٢) .

وكانت وفاة الزمخشري رحمه الله ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ (ثمان وثلاثين وخمسائة من الهجرة) بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة ، ورثاه بعضهم ، بأبيات من جملتها :

فأرض مكة ندى الدمع مقلتها حزنا لفرقة جار الله محمود (١٤٣)

* * *

● التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه - قصة تأليف الكشاف :

قبل الخوض في التعريف بالكشاف للزمخشري ، أرى أن أسوق لك قصة تأليفه وما كان من الزمخشري من التردد بين الإقدام عليه والإحجام عنه أولا .. ثم العزم المصمم منه على تأليفه حتى أخرجه للناس كتابا جامعاً نافعاً .

أسوق هذه القصة نقلاً عن الزمخشري في مقدمة كشافه ، فقد أوضح ما كان منه أول الأمر ، وكشف عن السبب الذي دعاه إلى تأليف كتابه في التفسير فقال :

« ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العذلية ، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية ، كلما رجعوا إلى في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب ، أفاضوا في الاستحسان والتعجب ، واستطبروا شوقاً إلى مصنف يضم أطرافاً من ذلك ، حتى اجتمعوا إلى مقترحين أن أملئ عليهم الكشف عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل ، في وجوه التأويل ، فاستعفيت ، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين ، وعلماء العدل والتوحيد . والذي حداني إلى الاستعفاء - على علمي أنهم

(١٤٢) كشف الظنون جزء ٢ صفحة ١٧٦

(١٤٣) انظر ترجمة الزمخشري في وفيات الأعيان جزء ٢ صفحة ٥٠٦ - ٥١٢ ، وشذرات

الذهب جزء ٤ صفحة ١٢١ ، وطبقات المفيرين للسيوطي صفحة ٤١ .

طلبوا ما الإجابة إليه على واجبة ، لأن الخوض فيه كفرض العين — ما أرى عليه الزمان من رثاثة أحواله ، وركاكة رجاله ، وتقاصر فهمهم عن أدنى عدد هذا العلم ، فضلا أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي البيان والمعاني ، فأملت عليهم مسألة في الفواتح ، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة ، وكان كلاما مبسوطا كثير السؤال والجواب ، طويل الذيول والأذنان ، وإنما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم ، وأن يكون لهم منارا ينتحونه ، ومثالا يحتذونه ، فلما صمم العزم على معاودة جوار الله ، والإناخة بحرم الله فتوجهت تلقاء مكة ، وجدت في مجتازي بكل بلد من فيه مسكة من أهلها — وقليل ما هم — عطشى الأكباد إلى العثور على ذلك المملى ، متطلعين إلى إيناسه ، حراسا على اقتباسه ، فهز ما رأيت من عطفى ، وحرك الساكن من نشاطي ، فلما حطت الرحل بمكة إذا أنا بالشعبة السنية من الدوحة الحسنية : الأمير الشريف ، الإمام شرف آل رسول الله ، أبي الحسن ، ابن حمزة بن وهاس — أدام الله مجده — وهو النكتة والشامة في بني الحسن ، مع كثرة محاسنهم ، وجموم مناقبهم ، أعطش الناس كبدأ ، وألهبهم حشى ، وأوفاهم رغبة ، حتى ذكر أنه كان يحدث نفسه في مدة غيبتى عن الحجاز مع تزاحم ما هو فيه من المشادة ، بقطع الفيافي وطى المهامة . والإفادة علينا بخوارزم ؛ ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض ، فقلت : قد ضاقت على المستغنى الحيل ، وعيئت به العلل . ورأيتنى قد أخذت منى السن ، وتقعقع الشن ، وناهزت العشر التي سمتها العرب دقاقة الرقاب (١٤٤) ، فأخذت في طريقة أخصر من الأولى ، مع ضمان التكثير من الفوائد ، والفحص عن السرائر ، ووفق الله وسدد ، ففرغ عنه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضى الله عنه (١٤٥) وكان يقدر تمامه في أكثر من ثلاثين سنة . وما هي إلا آية من آيات هذا البيت المحرم ، وبركة أفيضت على من بركات

(١٤٤) وهي ما بين السنين إلى السبعين ، وهي معترك المنايا .

(١٤٥) وهي سنتان وأربعة أشهر ، أو وثلاثة أشهر وتسع ليال . وفي كشف الظنون جزء ٢ صفحة ١٧٢ أنه فرغ من تأليفه ضحوة الاثنين الثاني من وبيع الآخر في عام ثمان وعشرين وخمسمائة ، وكذا في خانة الكشف .

هذا الحرم المعظم . أسأل الله أن يجعل ما تعبت فيه سبباً ينجيني ، ونوراً لى
على الصراط يسعى بين يدي ويسيني ، ونعم المسئول (١٤٦) .
هذه قصة تأليف الكشاف كما يرويها الزمخشري نفسه .



● قيمة الكشاف العلمية :

وأما قيمة هذا التفسير . فهو — بصرف النظر عما فيه من الاعتزال —
تفسير لم يسبق مؤلفه إليه ؛ لما أبان فيه من وجوه الإعجاز في غير ما آية من
الفرآن ؛ ولما أظهر فيه من جمال النظم القرآني وبلاغته ، وليس كالزمخشري
من يستطيع أن يكشف لنا عن جمال القرآن وسحر بلاغته ؛ لما برع فيه من
المعرفة بكثير من العلوم . لاسيما ما برز فيه من الإلمام بلغة العرب .
والمعرفة بأشعارهم . وما امتاز به من الإحاطة بعلوم البلاغة . والبيان .
والإعراب . والأدب ، ولقد أضفى هذا النبوغ العلمي والأدبي على تفسير
الكشاف ثوباً جميلاً ، لفت إليه أنظار العلماء وعلّق به قلوب المفسرين .

هذا وقد أحس الزمخشري إحساساً قوياً بضرورة الإلمام بعلمى المعانى
والبيان قبل كل شئ ، لمن يريد أن يفسر كتاب الله عز وجل ، وجهر بذلك
في مقدمة الكشاف فقال : « .. ثم إن أملاً العلوم بما يغمر القرائح ، وأنهضها
بما يبهز الأبواب القوارح ، من غرائب نكت يلفظ مسلكها ، ومستودعات
أسرار يداق سبكها ، علم التفسير ، الذى لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه
كل ذى علم — كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن — فالفقيه وإن برز على
الأقران في علم الفتاوى والأحكام ، والمتكلم وإن برز أهل الدنيا في صناعة
الكلام ، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية (١٤٧) أحفظ ،
والواعظ وإن كان من الحسن البصرى أوعظ ، والنحوى وإن كان أنحى
من سيبويه ، واللغوى وإن علك اللغات بقوة لحييه ، لا يتصدى منهم أحد

(١٤٦) الكشاف جزء ١ صفحة ١٥ - ١٦ .

(١٤٧) القرية : بكسر القاف وتشديد الراء المكسورة ، أحد فصحاء العرب ، واسمه
أيوب ؛ والقرية اسم أمه .

لسلوك تلك الطرائق ، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق ، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما : علم المعاني ، وعلم البيان : وتمهل في ارتيادهما آونة ، وتعب في التنقير عنهما أزمنة ، وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله ، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ ، جامعاً بين أمرين : تحقيق وحفظ ، كثير المطالعات ، طويل المراجعات ، قد رجع زماناً ورجع إليه ، وردّ ورُدّ عليه ، فارساً في علم الإعراب ، مقدماً في حملة الكتاب ، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها ، مشتعل القريحة وقادها ، يقظان النفس ، درا كاللمحة وإن لطف شأنها ، متنبها على الرمزة وإن خفى مكانها ، لا كزاً جاسياً ، ولا غليظاً جافياً ، متصرفاً ذا دراية بأساليب النظم والنثر ، مرتاضاً غير ريش بتقليح بنات الفكر ، قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف ، وكيف ينظم ويرصف ، طالما دفع إلى مضايقه . ووقع في مداحضه ومزالقه » . ١ هـ (١٤٨) .

وفي الحقيقة أن الزمخشري قد جمع كل هذه الوسائل التي لا بد منها للمفسر ، فأخرج للناس هذا الكتاب العظيم في تفسير القرآن « الكشاف عن حقائقه ، المخلص من مضايقه ، المطلع على غوامضه ، المثبت في مداحضه ، الملخص لنكته ولطائف نظمه ، المنقر عن فقره وجواهر علمه ، المكتنز بالفوائد المقتنة التي لا توجد إلا فيه ، المحيط بما لا يكتنه من بدع ألفاظه ومعانيه ، مع الإيجاز ، الحاذف للفضول ، وتجنب المستكره المملول ، ولو لم يكن في مضمونه ، إلا إيراد كل شيء على قانونه ، لكفى به ضالة يشدها محققة الأخبار ، وجوهرة يتمنى العثور عليها غاصة البحار » (١٤٩) .

ولما علم الزمخشري أن كتابه قد تحلى بهذه الأوصاف قال متحدثاً بنعمة الله :

أن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمرى مثل كشافى
إن كنت تبغى الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كالشافى (١٥٠)

(١٤٨) الكشاف جزء ١ صفحة ١٢ - ١٥ . (١٤٩) الكشاف جزء ٢ صفحة ٦١٠ .

(١٥٠) كشف الظنون جزء ٢ صفحة ١٧٢ .

وإذا كان الزمخشري قد اعترى بكشافه ، وبلغ إعجابه به إلى حد جعله يقول فيه ما قال من تقرّظ له ، وإطراء عليه ، فإننا نعذره في ذلك ولا نلومه عليه ؛ فالكتاب وحده في بابهِ ، وعلم شامخ في نظر علماء التفسير وطلابه ، ولقد اعترف له خصومه بالبراعة وحسن الصناعة ، وإن أخذوا عليه بعض المآخذ التي يرجع أغلبها إلى ما فيه من ناحية الاعتزال ، وإليك مقالات بعض العلماء في الكشاف :

● مقالة ابن بشكوال في الكشاف :

وإننا لنجد في مقدمة تفسير أبي حيان ، مقارنة للحافظ أبي القاسم ابن بشكوال ، بين تفسير ابن عطية وتفسير الزمخشري ، ووصفا دقيقاً وتحليلاً عميقاً لكتاب الكشاف يقول فيها :

« وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص . وكتاب الزمخشري أخص وأغوص ، إلا أن الزمخشري قائل بالطرفة ، ومقتصر من انذؤابة على الوفرة ، وربما سنع له أبي المقادة فأعجزه اعتياصه ، ولم يمكنه لتأنيه اقتناصه ، فتركه عقلاً لمن يصطهاده ، وغفلاً لمن يرتاده . وربما ناقض هذا المنزع ، فشئى العنان إلى الواضح والسهل اللائح ، وأجال فيه كلاماً ، ورمى نحو غرضه سهاماً . هذا مع ما في كتابه من نصرة مذهبه ، وتقحم مرتكبه ، وتجشم حمل كتاب الله عز وجل عليه ، ونسبة ذلك إليه ، فمغتفر إساءته لإحسانه ، ومصفوح عن سقطه في بعض ، لإصابته في أكثر تبيانه » . ١ هـ (١٥١) .

* * *

● مقالة الشيخ حيدر الهروي :

كذلك نجد للشيخ حيدر الهروي — أحد الذين علقوا على الكشاف — وصفاً دقيقاً لكتاب الكشاف وهذا نصه :

« ... وبعد ، فإن كتاب الكشف ؛ كتاب على قدر رفيع الشأن ، لم ير مثله في تصانيف الأولين ؛ ولم يرد شبيهه في تأليف الآخرين . اتفقت على متانة تراكيبه الرشيقة كلمة المهرة المتقنين ، واجتمعت على محاسن أساليبه الأنيقة ألسنة المفلقين . ما قصر في قوائن التفسير وتهذيب براهينه . وتهيد قواعده وتشيد معاقده . وكل كتاب بعده في التفسير ، ولو فرض أنه لا يخلو عن النقيير والقطمير ، إذا قيس به لا تكون له تلك الطلاوة ، ولا يوجد فيه شيء من تلك الحلاوة ، على أن مؤلفه يقتفى أثره ، ويسأل خبره . وقلما غير تركيباً من تراكيبه إلا وقع في الخطأ والخلل ، وسقط من مزلق الخطب والزلل ، ومع ذلك كله إذا فتشت عن حقيقة الخبر ، فلا عين منه ولا أثر ؛ ولذلك قد تداولته أيدي النظار ، فاشتهر في الأقطار ، كالشمس في وسط النهار ، إلا أنه لإخطائه سلوك الطرق الأدبية ، وإغفاله عن إجمال أرباب الكمال . أصابته عين الكلالة . فالتزم في كتابه أموراً أذهبت رونقه وماءه ، وأبطلت منظره ورواءه . فتكدرت مشارعه الصافية ، وتضيقق موارده الضافية ، وتزلزلت رتبه العالية .

متها : أنه كلما شرع في تفسير آية من الآي القرآنية مضمونها لا يساعد هواه ، ومدلولها لا يطاوع مشتهاه ، صرفها عن ظاهرها بتكلفات باردة ، وتعسفات جامدة ، وصرف الآية - بلا نكتة بلاغية لغير ضرورة - عن الظاهر ، وفيه تحريف لكلام الله سبحانه وتعالى ، وليته يكتفى بقدر الضرورة ، بل يبالغ في الإطناب والتكثير ؛ لئلا يوهم بالنعجز والتقصير ، فتراه مشحوناً بالاعتزالات الظاهرة التي تتبادر إلى الأفهام ، والخفية التي لا تتسارق إليها الأوهام ، بل لا يهتدي إلى حباله إلا ورثاد بعد وراد من الأذكاء الحذاق ، ولا ينتبه لمكائده إلا واحد من فضلاء الآفاق . وهذه آفة عظيمة ومصيبة جسيمة .

ومنها : أنه يطعن في أولياء الله المرتضين من عباده ، ويغفل عن هذا الصنيع لفرط عناده . ونعم ما قال الرازي في تفسير قوله تعالى : « يحبهم ويحبونه » (١٥٢) .. خاض صاحب الكشف في هذا المقام في

الطعن في أولياء الله تعالى ، وكتب فيها ما لا يليق بما قل أن يكتب مثله في كتب الفحش ، فهب أنه اجترأ على الطعن في أولياء الله تعالى ، فكيف اجترأه على كنه ذلك الكلام الفاحش في تفسير كلام الله المجيد .

ومنها : أنه .. أورد فيه آياتاً كثيرة ، وأمثالا غزيرة بنى على الهزل والفكاهة أساسها . وأورد على المزاح البارد نبراسها . وهذا أمر من الشرع والعقل بعيد ، لاسيما عند أهل العدل والتوحيد .

ومنها : أنه يذكر أهل السنة والجماعة - وهم الفرقة الناجية - بعبارات فاحشة ، فتارة يعبر عنهم بالمجبرة ، وتارة ينسبهم على سبيل التعريض إلى الكفر والإلحاد . وهذه وظيفة السفهاء الشطار ، لا طريقة العلماء الأبرار « (١٥٣) ١ هـ .



❶ مقالة أبي حيان :

ونجد أبا حيان صاحب البحر المحيط عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٤٩) من سورة النمل : « قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله ثم لنقولن لوليه ما شهدنا مهلك أهله وأنا لصادقون » .. يتعقب الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : « وأنا لصادقون » .. ثم يصفه بقوله : وهذا الرجل وإن كان أوتي من علم القرآن أوفر حظ ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ ، ففي كتابه في التفسير أشياء منتقدة ، وكنت قريباً من تسطير هذه الأحرف قد نظمت قصيداً في شغل الإنسان نفسه بكتاب الله ، واستطردت إلى مدح كتاب الزمخشري ، فذكرت أشياء من محاسنه ، ثم نبهت على ما فيه مما يجب تجنبه ، ورأيت إثبات ذلك هنا لينتفع بذلك من يقف على كتابي هذا ، ويتنبه على ما تضمنه من القبائح ، فقلت بعد ذكر ما مدحته به :

ولكنه فيه مجال لناقد

وزلات سسوء قد أخذن المخانقا

فيثبت موضوع الأحاديث جاهلاً
 ويعزو إلى المعصوم ما ليس لائقاً
 ويشتم أعلام الأئمة ضلة
 ولا سيما إن أولجسوه المضايقة
 ويسهب في المعنى الوجيز دلالة
 بتكثير ألفاظ تسمى الشقاقا
 يقول فيهم الله ما ليس قائلاً
 وكان محباً في الخطابة وامقياً
 ويخطئ في تركيبه لكلامه
 فليس لما قد ركبوه موافقاً
 وينسب إبداء المعاني لنفسه
 ليؤهم أغماراً وإن كان سارفاً
 ويخطئ في فهم القرآن لأنه
 يجوز إعراباً أبى أن يطابقاً
 وكم بين من يؤتى البيان سليقة
 وآخر عاناه فما هو لاحقاً
 ويحتال للألفاظ حتى يديرها
 لمذهب سوء فيه أصبح مارقاً
 فياخسره شيخ تخسرق صبيته
 مغارب تخسرق الصبا ومشارقا
 لئن لم تداركه من الله رحمة
 لسوف يرى للكافرين مرافقا (١٥٠) ١ هـ

وأحسب أن القارئ لا يفوته أن يدرك ما في الوصف من قسوة على
الزمخشري ، وما فيه من اتهامه بقلّة بضاعته في البيان والعريضة ، مع أنه
سلطان هذه الطريقة في التفسير غير مدافع .



● مقالة ابن خلدون :

وهذا هو العلامة ابن خلدون ، نجده عندما تكلم عن القسم الثاني من
التفسير وهو ما يرجع إلى اللسان ، من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في
نأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب . يقول : ومن أحسن ما اشتمل عليه
هذا الفن من التفاسير كتاب الكشف للزمخشري من أهل خوارزم العراق ،
إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد ، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم
الفاسية حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة ، فصار بذلك
للمحققين من أهل السنة انحراف عنه ، وتحذير للجمهور من مكانته ، مع
إقرارهم بفسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة ، وإذا كان الناظر فيه واقفاً
مع ذلك على المذاهب السنية ، محسناً للحجاج عنها ، فلا جرم أنه مأمون
من غوائله ، فلتغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان . ولقد وصل إلينا في
هذه العصور تأليف لبعض العراقيين ، وهو شرف الدين الطيبي من أهل
توريز ، من عراق العجم ، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا ، وتتبع ألفاظه ،
وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزييفها ، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية
على ما يراه أهل السنة ، لا على ما يراه المعتزلة ، فأحسن في ذلك ما شاء ،
مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة ، وفوق كل ذي علم عليم « اهـ (١٥٥) » .



● مقالة التاج السبكي :

وأخيراً .. فهذا هو العلامة تاج الدين السبكي يقول في كتابه معيد النعم
ومبيد النقم « واعلم أن الكشف كتاب عظيم في بابيه ، ومصنفه إمام في فنه ،

إلا أنه رجل مبتدع متجاهر ببدعته ، يضع من قدر النبوة كثيراً ، ويسيء أدبه على أهل السنة والجماعة ، والواجب كشط ما في الكشاف من ذلك كله ، ولقد كان الشيخ الإمام - يعنى والده تقي الدين السبكي - يقرئه فإذا انتهى إلى كلامه في قوله تعالى في سورة التكويد الآية (١٩) : « انه يقول رسول كريم » .. أعرض عنه صفحاً ؛ وكتب ورقة حسبة سماها « سبب الانكفاف » عن إقراء الكشاف » وقال فيها : قد رأيت كلامه على قوله تعالى : « عفا الله عنك » (١٥٦) .. وكلامه في سورة التحريم (١٥٧) وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير خلق الله تعالى ؛ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعرضت عن إقراء كتابه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم ، مع ما في كتابه من الفوائد والنكت البديعة » اهـ (١٥٨) .

هذه هي شهادات بعض العلماء في تفسير الكشاف بما له وما عليه . ومهما يكن من شيء ، فالكل مجمع على أن الزمخشري هو سلطان الطريقة اللغوية في تفسير القرآن ، وبها أمكنه أن يكشف عن وجه الإعجاز فيه ، ومن أجلها طار كتابه في أقصى المشرق والمغرب ، واشتهر في الآفاق ، واستمد كل من جاء بعده من المفسرين من بحر الزاخر ، وارتشف من معينه الفياض ، واعتنى الأئمة المحققون بالكتابة عليه : فمن ميز لما جاء فيه من الاعتزال ، ومن مناقش لما أتى فيه من وجوه الإعراب ، ومن محش وضح ونقح واستشكل وأجاب ، ومن مخرج لأحاديثه عزاً وأسنداً وصححاً وانقذ ، ومن مختصر لخص وأوجز .

ولا أطيل بذكر الكتب التي عني فيها أصحابها بهذه النواحي ، ويكفي أن أقول : إن من أهم الحواشي على تفسير الكشاف ، حاشية العلامة

(١٥٦) في الآية (٤٣) من سورة التوبة ؛ وفيها يقول الزمخشري : « عفا الله عنك » كناية من الجنابة ؛ لأن العفو رادف لها ، ومعناه : أخطأت وبشيت ما فعلت . اهـ من الكشاف جزء ٢ صفحة ٢٤ ط أميرية سنة ١٢١٨ هـ .

(١٥٧) حيث يقول عند تفسيره للآية (١) من سورة التحريم « لم تحرم ما أحل الله لك » الخ .. وكان هذا زلة منه ؛ لأنه ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله .. اهـ من الكشاف جزء ٢ صفحة ١٩٨ ط أميرية سنة ١٢١٨ هـ .

(١٥٨) النماذج الخيرية صفحة ٢١٠

شرف الدين الحسن بن محمد الطيبي ، المتوفى سنة ٧٤٣ هـ (ثلاث وأربعين وسبعمائة من الهجرة) ، وهى تقع فى ست مجلدات كبارا ، وهى التى أشار إليها ابن خلدون فى مقالته السابقة . وقد سماها صاحبها « فتوح الغيب . فى الكف عن قناع الريب » ومن يريد الوقوف على كل ما كنب على الكشاف فليرجع إلى كشف الظنون ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٧ وسيراها كثيرة ، كثرة يضيق المقام عن ذكرها .

هذا ، وإن حظوة الكشاف بهذا التقدير والإعجاب حتى من خصومه ، وظفره بهذه الشهرة الواسعة التى أغرت العلماء بالكتابة عليه بمثل هذه الكثرة الوافرة الزاخرة من المؤلفات ، لدليل قاطع على أنه تفسير فى أعلى القمة .

وليس عجيباً أن يكون الكشاف كذلك وهو أول كتاب فى التفسير كشف لنا على سر بلاغة القرآن « وأبان لنا عن وجوه إعجازه ، وأوضح لنا عن دقة المعنى الذى يفهم من التركيب اللفظى . كل هذا فى قالب أدبى رائع ، وصوغ إنشائى بديع ، لا ينفق لغير الزمخشري إمام اللغة وسُلطان المفسرين وإذا كان الزمخشري قد تأثر فى تفسيره بعقيدته الاعتزالية فمال بالألفاظ القرآنية إلى المعانى التى تشهد لمذهبه ، أو تأولها بحيث لا تتنافى معه على الأقل ، فإنه فى محاولاته هذه قد برهن بحق على براعته وقوة ذهنه » وصور لنا مقدار ما كان من التأثير والتأثير بين التفسير وهوى العقيدة . وما كان لنا بعد هذا كله أن نغض الطرف عن هذا التفسير ، تأثراً بمذهبنا السنى ، وكراهة لمذهب المعتزلة ، وبخاصة بعدما هو ثابت وواقع من ثناء كثير من علماء أهل السنة عليه - فيما عدا ناحيته الاعتزالية - واعتماد معظم مفسريهم عليه وأخذهم منه .

فالكشاف - والحق يقال - قد بلغ فى نجاحه مبلغاً عظيماً ، ليس فقط لأنه لا يمكن الاستغناء عنه فى بيان الأقوال الكثيرة لقدماء المعتزلة ، بل لأنه استطاع أيضاً أن يكون معترفاً به من الأصدقاء والخصوم على السواء ككتاب أساسى للتفسير ، وأن يأخذ طابعا شعبياً يغرى الكل ويتسع للجميع .

وكما اعتبرنا تفسير الطبرى ممثلاً للقمة العالية في التفسير بالمأثور فأطنبنا في وصفه وأطللنا الكلام عليه ، فهنا كذلك سنعتبر الكشف للزمخشري القمة العالية للتفسير الاعتزالي ، لأنه الكتاب الوحيد من تفاسير المعتزلة الذي وصل إلينا متناولاً للقرآن كله . وشاملاً للأفكار الاعتزالية التي تتصل بالقرآن الكريم باعتباره أصل العقيدة ومعتمد ما يتشعب عنها من آراء وأفكار ، ولهذا أراني مضطراً إلى الإطناب والإفاضة في كلامي عن هذا التفسير ، ودراستي له من جميع نواحيه بمقدار ما يفتح الله .



● اهتمام الزمخشري بالناحية البلاغية للقرآن :

عندما يلقي الإنسان نظرة فاحصة على العمل التفسيري الذي قام به العلامة الزمخشري في كشفه ، يظهر له من أول وهلة ، أن المبدأ الغالب عليه في جهوده التفسيرية ، كان في تبين ما في القرآن من الثروة البلاغية التي كان لها كبير الأثر في عجز العرب عن معارضته والإتيان بأقصر سورة من مثله . والذي يقرأ ما أورده الزمخشري عند تفسيره لكثير من الآيات من ضروب الاستعارات ، والمجازات ، والأشكال البلاغية الأخرى ، يرى أن الزمخشري كان يحرص كل الحرص على أن يبرز في حلة بديعة جمال أسلوبه وكمال نظمه ، وإنا لنكاد نقطع — إذا استعرضنا كتب التفسير وتأملنا مبلغ عنايتها باستخراج ما يحتويه القرآن من ثروة بلاغية في المعاني والبيان — بأنه لا يوجد تفسير أوسع مجالاً في جهوده في هذا الصدد من تفسير الزمخشري .

ولقد كانت لعناية الزمخشري بهذه الناحية في تفسيره من الأثر بين المفسرين وبين مواطنيه من المشاركة ما هو واضح بين .

أما أثره بين المفسرين ، فإن كل من جاء بعده منهم — حتى من أهل السنة — استفادوا من تفسيره فوائد كثيرة كانوا لا يلتفتون إليها لولاه ، فأوردوا في تفسيرهم ما ساقه الزمخشري في كشفه من ضروب الاستعارات ، والمجازات ، والأشكال البلاغية الأخرى ، واعتمدوا ما نبه عليه الزمخشري من نكات بلاغية ، تكشف عما دق من براعة نظم القرآن وحسن أسلوبه .

وليس عجيباً أن يعتمد خصوم الزمخشري كغيرهم على كتاب الكشف ،
وينظروا إليه كمرجع مهم من مراجع التفسير في هذه الناحية ، بعد ما قدروا
هذه الناحية البلاغية في تفسير القرآن ، وبعدها علموا أن الزمخشري هو
سلطان هذه الطريقة غير مدافع .

وأما أثره بين مواطنيه من المشاركة ، فإنهم أخذوا عنه هذا الفن البلاغي
وبرعوا فيه ، حتى سبقوا من عداهم من المغاربة . وقد بين ابن خلدون في
مقدمته — عند الكلام عن علم البيان — ما لتفسير الزمخشري من الأثر في
براعة المشاركة في هذا الفن فقال :

« .. وبالجمل ، فالمشاركة على هذا الفن أقوم من المغاربة . وسببه
— والله أعلم — أنه كمال في العلوم اللسانية ، والصنائع الكمالية توجد
في العمران والمشرق أوفر عمراناً من المغرب كما ذكرنا . أو نقول : لعناية
العجم — وهم معظم أهل المشرق — بنفسير الزمخشري وهو كله مبني على
هذا الفن وهو أصله » (١٥٩) هـ .

ثم إنا نستعرض هذه الروح البلاغية التي نسود في تفسير الزمخشري
فنشهدا واضحة من أول الأمر عندما تكلم عن قوله تعالى في الآية (٢) من
سورة البقرة : « هدى للمتقين » .. فبعد أن ذكر كل الاحتمالات التي
تجوز في محل هذه الجملة من الإعراب ، نبه على أن الواجب على مفسر كلام
الله تعالى أن يلتفت للمعاني ويحافظ عليها ، ويجعل الألفاظ تبعاً لها ، فقال
ما نصه : « .. والذي هو أرسخ عرقاً في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال
صفحة وأن يقال : إن قوله : « ألم » جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم
مستقلة بنفسها « وذلك الكتاب » جملة ثانية « ولا ريب فيه » ثالثة
« وهدى للمتقين » .. رابعة ، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة ، وموجب
حسن النظم ، حيث جرى بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق ، وذلك لمجيئها
متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض ، فالثانية متحدة بالأولى معتقة لها .. وهلم
جرا إلى الثالثة والرابعة . بيان ذلك : أنه نبه أولاً على أنه الكلام المتحدى
به . ثم أشير إليه بأنه الكتاب المبعوث بغاية الكمال ، فكان تقريراً لجهة

(١٥٩) مقدمة ابن خلدون صفحة ٦٤٦ .

التحدى وشدا من أعضاده ، ثم نفى عنه أنه يتشبث به طرف من الريب ، فكان شهادة وتسجيلا بكماله ؛ لأنه لا كمال أكمل مما للحق وابقين ، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة . وقيل لبعض العلماء : فيم لذتك ؟ فقال : في حجة تتبخر اتضاحا ، وفي شبهة تتضاءل افتضاحا . ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين ، فقرر بذلك كونه يقينا لا يحوم الشك حوله ، وحقا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . ثم لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتب هذا الترتيب الأنيق ، ونظمت هذا النظم السرى ، من نكتة ذات جزالة . ففي الأولى : الحذف ، والرمز إلى الغرض بالطف وجه وأرشفه ، وفي الثانية : ما في التعريف من الفخامة . وفي الثالثة : ما في تقديم الريب على الظرف . وفي الرابعة : الحذف ، وضع المصدر الذي هو هدى موضع الوصف الذي هو هاد ، وإيراده منكرا ، والإيجاز في ذكر المتقين . زادنا الله اطلاعا على أسرار كلامه ، وتبيننا لنكت تنزيله ، وتوفيقا للعمل بما فيه « (١٦٠) » هـ .



● تدرعه بالمعاني اللغوية لنصرة مذهبه الاعتزالي :

كذلك نرى الزمخشري — كغيره من المعتزلة — إذا مر بلفظ يشتبه عليه ظاهره ولا يتفق مع مذهبه ، يحاول بكل جهوده أن يبطل هذا المعنى الظاهر ، وأن يثبت للفظ معنى آخر موجودا في اللغة .

فمثلا نراه عندما تعرض لتفسير قوله تعالى في الآيتين (٢٢ ، ٢٣) من سورة القيامة : « (وجوه يومئذ ناضرة . الى ربها ناظرة) » . يتخلص من المعنى الظاهر لكلمة ناظرة ؛ لأنه لا يتفق مع مذهبه الذي لا يقول برؤية الله تعالى ، ونراه يثبت له معنى آخر هو التوقع والرجاء ، ويستشهد على ذلك بالشعر العربي فيقول ما نصه : « (الى ربها ناظرة) » . تنظر إلى ربها خاصة لا تنظر إلى غيره ، وهذا معنى تقديم المفعول ، ألا ترى إلى قوله : « (الى ربك يومئذ المستقر) » (١٦١) . « (الى ربك يومئذ المساق) » (١٦٢) . « (الى الله تصير الأمور) » (١٦٣) . « (والى الله المصير) » (١٦٤) . « (واليه

(١٦٠) الكشف جزء ١ صفحة ٩٢-٩٤ (١٦١) القيامة : ١٢

(١٦٢) القيامة : ٣٠ (١٦٣) الشورى : ٥٣

(١٦٤) آل عمران : ٢٨ ، النور : ٤٢ ، فاطر : ١٨ .

ترجعون» (١٦٥) .. « عليه توكلت واليه انيب » (١٦٦) كيف دل فيها التقديم على معنى الاختصاص ، ومعلوم أنهم ينظرون إلى أشياء لا يحيط بها الحصر ، ولا تدخل تحت العدد ، وفي محشر يجتمع فيه الخلائق كلهم ؛ فإن المؤمنين فثارة ذلك اليوم ؛ لأنهم الآمنون الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظورا إليه محال ، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص . والذي يصح معه ، أن يكون من قول الناس : أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي ، تريد معنى التوقع والرجاء ، ومنه قول القائل :

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدتنى نعماً

وسمعت سرورية (١٦٧) مستجدية بمكة وقت الظهر ، حين يغلق الناس أبوابهم ويأوون إلى مقائلهم ، تقول : « عينتى نويظرة إلى الله وإليكم » والمعنى : أنهم لا يتوقون النعمة والكرامة إلا من ربهم ، كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلا إياه » اهـ (١٦٨) .



● **اعتماده على الفروض المجازية ، وتدرعه بالتمثيل والتخييل فيما يستبعد ظاهره :**

كذلك نرى الزمخشري يعتمد في تفسيره على الفروض المجازية في الكلام الذي يبدو في حقيقته بعيداً وغريباً .

فمثلاً عند قوله تعالى في الآية (٧٢) من سورة الأحزاب : « **إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال** » .. الآية ، يقول ما نصه : « وهو يريد بالأمانة الطاعة ، فعظم أمرها ، وفخم شأنها . وفيه وجهان :

أحدهما - أن هذه الأجرام العظام من السموات والأرض والجبال ، قد اتقادت لأمر الله عز وعلا انقياد مثلها ، وهو ما يتأتى من الجمادات ، وأطاعت

(١٦٥) البقرة : ٢٤٥ وفي مواضع أخرى كثيرة من القرآن .

(١٦٧) لعلها نسبة إلى سرو : محلة حمير

(١٦٦) الشورى : ١٠

(١٦٨) الكشف جزء ٢ صفحة ٥٠٩

له الطاعة التى تصح منها وتليق بها ، حيث لم تمتنع على مشيئته وإرادته إيجاباً ، وتكويناً ، وتسوية على هيئات مختلفة وأشكال متنوعة ، كما قال : « **قالتا اتينا طائعين** » (١٦٩) .. وأما الإنسان ، فلم تكن حاله فيما يصح منه من الطاعات ويليق به من الاتقياد لأوامر الله ونواهيه — وهو حيوان عاقل صالح للتكليف — مثل حال تلك الجمادات فيما يصح منها ويليق بها من الاتقياد وعدم الامتناع . والمراد بالأمانة الطاعة ، لأنها لازمة الوجود ، كما أن الأمانة لازمة الأداء . وعرضها على الجمادات وإبائها وإشفاقها مجاز . وأما حمل الأمانة ، فمن قولك فلان حامل للأمانة ومحتمل لها ، تريد أنه لا يؤديها إلى صاحبها حتى تزول عن ذمته ويخرج عن عهدها ؛ لأن الأمانة كأنها راكبة للمؤمن عليها وهو حاملها ألا تراهم يقولون : ركبته الديون ، ولى عليه حق .. فإذا أداها لم تكن راكبة له ولا هو حاملها . ونحوه قولهم : لا يملك مولى لمولى نصراً ، يريدون أنه يبذل النصرة له ويسامحه بها ولا يسكها الخاذل ، ومنه قول القائل :

أخوك الذى لا تملك الحس (١٧٠) نفسه

وترفض عند المحفظات الكتائف

أى لا يمسك الرقة والعطف إمساك المالك الضنين ما فى يده ، بل يبذل ذلك ويسمح به . ومنه قولهم : أبغض حق أخيك ؛ لأنه إذا أحبه لم يخرج به إلى أخيه ولم يؤديه ، وإذا أبغضه أخرجه وأداه . فمعنى : « **فأين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان** » .. فأين إلا أن يؤدينها وأبى الإنسان إلا أن يكون محتملاً لها لا يؤديها . ثم وصفه بالظلم لكونه ناركاً لأداء الأمانة ، وبالجهل لإخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وهو أداؤه .

والثانى — أن ما كلفه الإنسان بلغ من عظمه وثقل محمله ، أنه عرض على أعظم ما خلق الله من الأجرام وأقواء وأشدّه أن يتحملة ويستقل به ، فأبى حملة والاستقلال به ، وأشفق منه ، وحمله الإنسان على ضعفه ورخاوة قوته « **انه كان ظلوماً جهولاً** » حيث حمل الأمانة ثم لم يف بها ، وضمنها

(١٦٩) فصلت : ١١

(١٧٠) الحس : مصدر قولك حس له ؛ أى دق له ؛ والبيت للى الرمة .

ثم خاس بضمانه فيها : ونحو هذا الكلام كثير في لسان العرب ، وما جاء القرآن إلا على طرقهم وأساليبهم . من ذلك قولهم « لو قيل للشحم أين تذهب لقال : أسوى العوج » وكم لهم من أمثال على ألسنة البهائم والجمادات ، وتصور مقابلة الشحم محال ولكن الغرض أن السنن في الحيوان مما يحسن قبيحه ؛ كما أن العجف مما يقبح حسنه ، فصور أثر السنن فيه تصويراً هو أوقع في نفس السامع ، وهى به آنس ، وله أقبل وعلى حقيقته أوقف ، وكذلك تصوير عظم الأمانة ، وصعوبة أمرها ، وثقل حملها ، والوفاء بها ..

وهنا تقوم أمام الزمخشري صعوبات ومشاكل يصورها لنا في سؤاله : « فإن قلت : قد علم وجه التمثيل في قولهم للذي لا يثبت على رأى واحد : أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ؛ لأنه مثلت حاله في نميله وترجحه بين الرأيين ، وتركه المضى على أحدهما ، بحال من يتردد في ذهابه فلا يجمع رجليه للمضى في جهة ، وكل واحد من المثل والمثل به شيء مستقيم داخل تحت الصحة والمعرفة ، وليس كذلك ما في هذه الآية ؛ فإن عرض الأمانة على الجماد وإيأاه وإشفاقه محال في نفسه غير مستقيم ، فكيف صح بناء التمثيل على المحال ؟ وما مثال هذا إلا أن تشبه شيئاً والمشبه به غير معقول » اهـ .

ولكن الزمخشري لا يقف طويلاً أمام هذه الصعوبات ، بل نراه يتخلص منها بكل دقة وبراعة حيث يقول : « قلت المثل به في الآية ، وفي قولهم لو قيل للشحم أين تذهب ، وفي نظائره ، مفروض ، والمفروضات تتخيل في الذهن كما المحققات مثلت حال التكليف في صعوبته وثقل محمله ، بحاله المفروضة لو عرضت على السموات والأرض والجبال لأبين أن يحملنها وأشفقن منها » . اهـ (١٧١) .

ثم إن هذه الطريقة التي يعتمد عليها الزمخشري في تفسيره ، أعنى طريقة المفروض المجازية ، وحمل الكلام الذي يبدو غريباً في ظاهره على أنه من قبيل التعبيرات التمثيلية أو التخيلية ، قد أثارت حفيظة خصمه السنن ابن المنير الاسكندري عليه ، فاتهمه بأشنع التهم في كثير من المواضع التي تحمل هذا الطابع ، ونسبه فيها إلى قلة الأدب وعدم الذوق .

فمثلاً عندما يعرض الزمخشري لقوله تعالى في الآية (٢١) من سورة الحشر « لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعاً متصدعاً من خشية الله ، وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون » .. نراه يقول « هذا تمثيل وتخيل كما مر في قوله تعالى : « انا عرضنا الامانة » .. وقد دل عليه قوله : « وتلك الأمثال نضربها للناس » .. والغرض توبيخ الإنسان على قسوة قلبه وقلة تخشعه ، عند تلاوة القرآن وتدبر قوارعه وزواجه . ا هـ (١٧٢) .

ولكن هذا قد أغضب ابن المنير على الزمخشري فقال معقّباً عليه « وهذا مما تقدم إنكارى عليه فيه ، أفلا كان يتأدّب بأدب الآية ، حيث سمى الله هذا مثلاً ، ولم يقل : تلك الخيالات نضربها للناس ؟ . ألهمنا الله حسن الأدب معه . والله الموفق » ا هـ (١٧٣) .

ولكن الزمخشري ولع بهذه الطريقة ، فمشى عليها من أول تفسيره إلى آخره ، ولم يقبل المعانى الظاهرة التى يجوزها أهل السنة ، بل ويرونها أقرب إلى الصواب من غيرها ، وهو فى كل ما يذكر من المعانى لا يعدم مثلاً عربياً سائراً ، أو بيتاً من الشعر القديم يشهد لما يقوله ، كما أنه لا ينفك عن التنديد بأهل السنة الذين يقبلون هذه المعانى الظاهرة ويقولون بها ، وكثيراً ما ينسبهم من أجل ذلك إلى أنهم من أهل الأوهام والخرافات (١٧٤) . وإليك بعض الأمثلة لتقف على مقدار تمسكه بهذه الطريقة :

ففى سورة البقرة عند قوله تعالى فى الآية (٢٥٥) : « وسع كرسيه السموات والأرض » .. يذكر الزمخشري أربعة أوجه فى معنى الكرسي ، يقول فى الوجه الأول منها : إن كرسيه لم يضق عن السموات والأرض لبسطته وسعته ، وما هو إلا تصوير لعظمته وتخيل فقط ، ولا كرسي ثمة ، ولا قמוד ، ولا قاعد ، كقوله : « وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات

(١٧٢) الكشف جزء ٢ صفحة ٤٤٩

(١٧٣) هامش الكشف جزء ٢ صفحة ٤٤٩

(١٧٤) انظر ما قاله عند قوله تعالى فى سورة آل عمران « وأنى أميلها بك ولديتها من

الشیطان الرجيم » (آل عمران : ٣٦) جزء ١ صفحة ٢٠٢

مطويات يمينه» (١٧٥) . من غير تصور قبضة وطى ويمين ، وإنما هو تخيل لعظمة شأنه ، وتمثيل حسن ، ألا ترى إلى قوله : « وما قدرُوا الله حق قدره » اهـ (١٧٦) ..

وبطبيعة الحال لم يرتض ابن المنير هذا الكلام فتعقبه بقوله : « قوله في الوجه الأول : إن ذلك تخيل للعظمة ، سوء أدب في الإطلاق ، وبعد في الإصرار ؛ فإن التخيل إنما يستعمل في الأباطيل وما ليست له حقيقة صدق ؛ فإن يكن معنى ما قاله صحيحاً ، فقد أخطأ في التعبير عنه بعبارة موهمة ، لا مدخل لها في الأدب الشرعى . وسيأتى له أمثالها مما يوجب الأدب أن يجتنب » اهـ (١٧٧) .

وفي سورة الأعراف عند قوله تعالى في الآيتين (١٧٢ ، ١٧٣) : « واذا اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم ، قالوا بلى شهدنا ، أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين . أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم ، افتهلكنا بما فعل المبطلون » يقول ما نصه : وفوله : « الست بربكم ، قالوا بلى شهدنا » من باب التمثيل ومعنى ذلك ، أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته ، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التى ركبها فيهم ، وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى ، فكأنه أشهدهم على أنفسهم وقررههم ، وقال لهم « الست بربكم » ؟ وكأنهم قالوا : بلى أنت ربنا ، شهدنا على أنفسنا ، وأقررنا بوحدانيتك . وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله عليه السلام وفي كلام العرب ، ونظيره قوله تعالى « إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » (١٧٨) « فإنا لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها ، قالتا اتينا طائعين » (١٧٩) .. وقوله :

إذا قالت الأنساع للبطن الحق قالت له ريح انصبا قرقار

ومعلوم أنه لا قول ، وإنما هو تمثيل وتصوير للمعنى . اهـ (١٨٠) .

ولكن ابن المنير السنى لم يرض هذا من الزمخشري بطبيعة الحال ،

(١٧٦) الكشف جزء ١ صفحة ٢٧٨ - ٢٧٩

(١٧٨) النحل : ٤٠

(١٨٠) الكشف جزء ١ صفحة ٥١٧

(١٧٥) الزمر : ٦٧

(١٧٧) المرجع السابق (هامش) .

(١٧٩) فصلت : ١١

ولذا تعقبه بقوله : « إطلاق التمثيل أحسن ، وقد ورد الشرع به ، وأما إطلاقه التخيل على كلام الله تعالى فمردود ولم يرد به سمع . وقد كثر إنكارنا عليه هذه اللفظة ، ثم إن القاعدة مستقرة على أن الظاهر ما لم يخالف المعقول يجب إقراره على ما هو عليه ، فكذلك أقره الأكثرون على ظاهره وحقيقته ولم يجعلوه مثالا . وأما كيفية الإخراج والمخاطبة فالله أعلم بذلك » اهـ (١٨١) .

ويتصل بهذه الآية السابقة قوله تعالى في الآية (٨) من سورة الحديد « وما لكم لا تؤمنون بالله والرسول يدعوكم لتؤمنوا بربكم وقد أخذ ميثاقكم ان كنتم مؤمنين » . فالزمخشرى يميل في تفسير الميثاق هنا إلى المعنى الذى حمل عليه أخذ العهد في آية الأعراف ، فيقول : والمعنى : وأى عذر لكم فى ترك الإيمان والرسول يدعوكم إليه ، وينبهكم عليه ، ويتلو عليكم الكتاب الناطق بالبراهين والحجج ، وقبل ذلك قد أخذ الله ميثاقكم بالإيمان ، حيث ركب فيكم العقول ، ونصب لكم الأدلة ، ومكنكم من النظر وأزاح عنكم ، فإذا لم تبق لكم علة بعد أدلة العقول وتبيينه الرسول ، فما لكم لا تؤمنون » ؟ اهـ (١٨٢) .

ولكن ابن المنير السنى ، يريد أن يحمل أخذ الميثاق الذى فى سورة الحديد ، على المعنى الذى ارتضاه للفظ العهد فى سورة الأعراف ؛ ولهذا نراه يرد على الزمخشرى ويشدد عليه النكير فيقول : وما عليه أن يحمل أخذ الميثاق على ما بينه الله فى آية غير هذه ، إذ يقول تعالى : « واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ، قالوا بلى » ولقد يرينى منه إنكاره لكثير من مثل هذه الظواهر ، والعدول بها عن حقائقها مع إمكانها عقلا ، ووقوعها بالسمع قطعا ، إلى ما يتوهمه من تمثيل يسميه تخيلا . فالقاعدة التى تعتمد عليها كى لا يضررك ما يرمى إليه : أن كل ما جوزة العقل وورد بوقوعه السمع ، وجب حمله على ظاهره . والله الموفق اهـ (١٨٣) .

ومسألة التمثيل والتخيل يستعملها الزمخشرى بحرية أوسع فيما ورد

(١٨١) هامش الكشف جزء ١ صفحة ٥١٧ (١٨٢) الكشف جزء ٢ صفحة ٤٢٤

(١٨٣) هامش الكشف جزء ٢ ص ٤٢٤

من الأحاديث التي يبدو ظاهرها مستغربا ، وأسوق إليك مثالا أتى به الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٦) من سورة آل عمران : « واني أعينها بك وذريتها من الشيطان الرجيم » .. قال رحمه الله « وما يروون من الحديث » ما من مولود إلا والشيطان يمسّه حين يولد فيستهل صارخا من مس الشيطان إياه إلا مريم وابنها « فالله أعلم بصحته ، فإن صح فمعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها ، فإنهما كانا معصومين ، وكذلك كل من كان في صفتها ، كقوله تعالى : « ... لاغوينهم أجمعين . الا عبادك منهم المخلصين » (١٨٤) .. واستهلاله صارخا من مسه ، تخيل وتصوير لطمعه فيه ، كأنه يمسّه ويضرب يده عليه ، ويقول : هذا ممن أغويه . ونحوه من التخييل ، قول ابن الرومي :

لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وأما حقيقة المس والنخس كما يتوهم أهل الحشو فكلا ، ولو سلط إبليس على الناس بنخسهم لامتلأت الدنيا صارخا وعياطا مما يبلونا به من نخسه « اهـ (١٨٥) .

وبالضرورة لم يرتض ابن المنير هذا الصنيع من خصمه المعتزلي ، فنراه يتورك عليه بقوله : أما الحديث فمذكور في الصحاح متفق على صحته ، فلا محيص له إذن عن تعطيل كلامه عليه السلام بتحميله ما لا يحتمله ، جنوحا إلى اعتزال منتزع ، في فلسفة منتزعة ، في إلحاد . ظلمات بعضها فوق بعض . وقد قدمت عند قوله تعالى : « لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » (١٨٦) .. ما فيه كفاية . وما أرى الشيطان إلا طعن في خواصر القدرية حتى بقرها ، وذكر في قلوبهم حتى حمل الزمخشري وأمثاله أن يقول في كتاب الله تعالى وكلام رسوله عليه السلام بما يتخيل ، كما قال في هذا الحديث . ثم تنظيره بتخييل ابن الرومي في شعره جرأة وسوء أدب . ولو كان معنى ما قاله صحيحا لكانت هذه العبارة واجبا أن تجتنب . ولو كان

(١) الكشف جزء ١ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(١٨٤) سورة ص : ٨٢ ، ٨٣

(١٨٦) البقرة : ٢٧٥

الصراخ غير واقع من المولود لأمكن على بعد أن يكون تمثيلاً ، أما وهو واقع بمشاهد فلا وجه لحمله على التخيل إلا الاعتقاد الضئيل ، وارتكاب الهوى الويل اهـ (١٨٧) .



● **مبدأ الزمخشري في التفسير عندما يصادم النص القرآني مذهبه :**

والمبدأ الذي يسير عليه الزمخشري في تفسيره ويعتمد عليه عندما تصادمه آية تخالف مذهبه وعقيدته ، هو حمل الآيات المتشابهة على الآيات المحكمة ، وهذا المبدأ قد وجده الزمخشري في قوله تعالى في الآية (٧) من سورة آل عمران : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات » . . (فالحكمات) هي التي أحكمت عباراتها ، بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه . (والمتشابهات) هي المتشبهات المحتملات . (وأم الكتاب) هي أصله الذي يحمل عليه التشابه ، ويرد إليه ، ويفسر به (١٨٨) .

على هذا التفسير جرى الزمخشري في كشفه عندما تعرض لهذه الآية ، وهو تفسير لا غبار عليه ، كما أن هذا المبدأ : أعنى مبدأ حمل الآيات المتشابهات على الآيات المحكمة ، مبدأ سليم يقول به غير الزمخشري أيضاً من علماء أهل السنة ، ولكن الذي لا نسله للزمخشري هو تطبيقه لهذا المبدأ على الآيات التي تصادمه ، فإذا مر بآية تعارض مذهبه ، وآية أخرى في موضوعها تشهد له بظاھرھا ، نراه يدعى الاشتباه في الأولى والإحكام في الثانية ، ثم يحمل الأولى على الثانية وبهذا يرضى هواه المذهبي ، وعقيدته الاعتزالية .

وقد مثل الزمخشري لحمل التشابه على المحكم ورده إليه بقوله تعالى في الآية (١٠٣) من سورة الأنعام « لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار » . . وقوله في الآيتين (٢٢ ، ٢٣) من سورة القيامة : « وجوه يومئذ ناضرة . إلى ربها ناظرة » . . فهو يرى أن الآية الأولى محكمة ، والآية الثانية متشابهة ،

وعليه فتجب أن تكون الآية الثانية متفقة مع الآية الأولى ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بحملها عليها ، وردها إليها .

ومثل أيضاً بقوله تعالى في الآية (٢٨) من سورة الأعراف :
« **وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا** ، قل ان الله لا يأمر بالفحشاء ، اتقولون على الله ما لا تعلمون » وقوله في الآية (١٦) من سورة الإسراء :
« **وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا** » . . فهو يرى أن الآية الأولى محكمة ، والآية الثانية متشابهة ، فلا بد من حمل الثانية على الأولى ليتفق المعنى ويتحدد المراد .

ثم لا ينتهي الزمخشري من تطبيقه لهذا المبدأ حتى يتساءل عن السبب الذي من أجله لم يكن القرآن كله محكماً ، وعن السر الذي من أجله جعل الله في القرآن آيات محتملات متشابهات ؟ . ولكن الزمخشري يجيب بنفسه على ما تساءل عنه فيقول : « لو كان كله محكماً لتعلق الناس به لسهولة مأخذه ، ولأعرضوا عما يحتاجون فيه إلى الفحص والتأمل من النظر والاستدلال ، ولو فعلوا ذلك لعطلوا الطريق الذي لا يتوصل إلى معرفة الله وتوحيده إلا به ، ولما في التشابه من الابتلاء والتمييز بين الثابت على الحق والمتزلزل فيه ، ولما في تقادح العلماء وإتباعهم القرائح في استخراج معانيه ورده إلى المحكم من الفوائد الجليلة ، والعلوم الجمّة ، وتل الدرجات عند الله ، ولأن المؤمن المعتقد أن لا مناقضة في كلام الله ولا اختلاف ، وإذا رأى فيه ما يتناقض في ظاهره ، وأهمه طلب ما يوفق بينه ويجريه على سنن واحد ، ففكر وراجع نفسه وغيره ، ففتح الله عليه ، وتبين مطابقة التشابه المحكم ، ازداد طمأنينة إلى معتقده وقوة في إيقانه » اهـ (١٨٩) .

وهذا الجواب في منتهى القوة والسداد ، وابن المنير السني يمر على كل هذا الكلام فلا يرى فيه أدنى ناحية من نواحي الاعتزال ، لكنه يغضب على الزمخشري فقط من أجل أنه عد قوله تعالى : « **وَجِئُوا يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ** » إلى ربها ناظرة » . . من قبيل التشابه الذي يجب حمله على آية الأنعام :

« لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار » .. فيقول معقبا عليه : قال محمود :
 « المحكمات التي أحكمت عباراتها إلخ » قال أحمد : هذا كما قدمته عنه
 من تكلفه لتنزيل الآي على وفق ما يعتقده ، وأعوذ بالله من جعل القرآن تبعا
 للرأى ، وذلك أن معتقده إحالة رؤية الله تعالى ، بناء على زعم
 القدرية من أن الرؤية تستلزم الجسمية والجهة ، فإذا ورد عليهم
 النص القاطع الدال على وقوع الرؤية كقوله : « ألى ربها نظرة » ..
 مالوا إلى جعله من المتشابه حتى يردوه بزعمهم إلى الآية التي يدعون أن
 ظاهرها يوافق رأيهم ، ولآية قوله تعالى : « لا تدركه الأبصار » ثم جمع
 ابن المنير بين الآيتين بما يتفق مع مذهبه السنى .. ثم قال : وأما الآيتان
 الأخريان اللتان إحداهما قوله تعالى : « ان الله لا يامر بالفحشاء » ..
 والأخرى التي هي قوله تعالى : « امرنا مترفيا ففسقوا فيها » ..
 فلا ينازع الزمخشري في تمثيل المحكم والمتشابه بهما » ا هـ (١٩٠) .

* * *

● انتصار الزمخشري لعقائد المعتزلة :

هذا ، وأن الزمخشري لينتصر لمذهبه الاعتزالي ، ويؤيده بكل ما يملك
 من قوة الحجة وسلطان الدليل ، وإنا لنلمس هذا التعصب الظاهر في كثير مما
 أسلفنا من النصوص ، وفي غيرها مما نسوقه لك من الأمثلة . وهو يحرص
 كل الحرص على أن يأخذ من الآيات القرآنية ما يشهد لمذهبه ، وعلى أن
 يتأول ما كان منها معارضا له .

* * *

● انتصاره لرأى المعتزلة في اصحاب الكبائر :

فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٩٣) من سورة النساء :
 « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه
 واعد له عذابا عظيما » .. نجده يجعل لهذه الآية أهمية كبيرة في نصرة
 مذهبه ، ويتيه بها على خصومه من أهل السنة ، ويندد بهم حيث يقولون بجواز

معفرة الذنب وإن لم يتب منه صاحبه ، وبأن صاحب الكبيرة لا يخلد في النار ، فيقول مستغلا لهذه الفرصة المواتية للاستهزاء من خصومه السنين « هذه الآية فيها من التهديد والإيعاد ، والإبراق والإرعاد ، أمر عظيم وخطب غليظ ، ومن ثم روى عن ابن عباس ما روى من أن توبة قاتل المؤمن عمداً غير مقبولة ، وعن سفيان : كان أهل العلم إذا سئلوا ، قالوا : لا توبة له ، وذلك محمول منهم على الاقتداء بسنة الله في التغليظ والتشديد ، وإلا فكل ذنب محو بالتوبة ، وناهيك بمحو الشرك دليلاً ، وفي الحديث : « لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم » . وفيه « لو أن رجلاً قتل بالمشرك وآخر رضى بالمغرب لأشرك في دمه » وفيه : « إن هذا الإنسان بنيان الله ، ملعون من هدم بنيانه » . وفيه : « من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه : آيس من رحمة الله » . والعجب من قوم يقرأون هذه الآية ويرون ما فيها ، ويسمعون هذه الأحاديث العظيمة وقول ابن عباس بمنع التوبة ، ثم لا تدعهم أشعبيتهم وطماعيتهم الفارغة ، واتباعهم هواهم ، وما يخيل إليهم منهاهم ، أن يطمعوا في العفو عن قاتل المؤمن بغير توبة : **« أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها »** (١٩١) . ثم ذكر الله سبحانه وتعالى التوبة في قتل الخطأ — لما عسى يقع من نوع تقريظ فيما يجب من الاحتياط والتحفظ — فيه حسم للأطماع وأى حسم ، ولكن لا حياة لمن تنادى ، فإن قلت : هل فيها دليل على خلود من لم يتب من أهل الكبائر ؟ قلت : ما أيبن الدليل ، وهو تناول قوله : **« ومن يقتل »** أى قاتل كان ، من مسلم أو كافر ، تائب أو غير تائب ، إلا أن التائب أخرجه الدليل ، فمن ادعى إخراج المسلم غير التائب فليأت بدليل مثله « اهـ (١٩٢) .

وفي سورة الأنعام عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٥٨) : **« يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً »** . نجد الزمخشري يمسك بهذه الآية ، ويستدل بها على صحة عقيدته في أن الكافر والعاصي سواء في الخلود في النار فيقول « والمعنى أن أشراط الساعة إذا جاءت — وهى آيات ملجئة مضطرة — ذهب أوان

التكليف عندها ، فلم ينفع الإيمان حينئذ نفسها غير مقدمة إيمانها من قبل ظهور الآيات ، أو مقدمة الإيمان غير كاسبه في إيمانها خيراً ، فلم يفرق — كما ترى — بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان ، وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً ؛ ليعلم أن قوله : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات » .. جمع بين قرينتين لا ينبغي أن تنفك إحداها عن الأخرى ، حتى يفوز صاحبهما ويسعد ، وإلا فالشقوة والهلاك » اهـ (١٩٣) .



● انتصاره لمذهب المعتزلة في الحسن والقبح العقليين :

ولما كان الزمخشري يقول بمبدأ المعتزلة في التحسين والتقييح العقليين ، كان لابد له أن يتخلص من ظاهر هذين النصين المنافيين لمذهبه ، وهما : قوله تعالى في الآية (١٦٥) من سورة النساء : « رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » .. وقوله في الآية (١٥) من سورة الإسراء : « .. وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » .. فنراه في الآية الأولى يستشعر معارضة ظاهر الآية لهذا المبدأ فيسأل هذا السؤال : « كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي النظر فيها موصل إلى المعرفة ، والرسل في أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة ، ولا عرف أنهم رسل الله إلا بالنظر فيها ؟ ثم يجيب هو عن هذا السؤال فيقول : « قلت » الرسل منبهون عن الغفلة ، وباعثون على النظر ، كما ترى علماء أهل العدل والتوحيد ، مع تبليغ ما حملوه من تفصيل أمور الدين ، وبيان أحوال التكليف . وتعليم الشرائع ، فكان إرسالهم إزاحة للعلة ، وتتميماً لإلزام الحجة لئلا يقولوا : لولا أرسلت إلينا رسولا فيوقظنا من سنة الغفلة ، وينبهنا لما وجب الاتباه له » اهـ (١٩٤) .

وعندما تكلم عن الآية الثانية نراه يستشعر مثل ما استشعر في الآية

الأولى ، ويسأل ويحجب بمثل ما سأل عنه وأجاب به في الآية الأولى فيقول « فإن قلت » الحجة لازمة لهم قبل بعثة الرسل ، لأن معهم أدلة العقل التي بها يعرف الله ، وقد أغفلوا النظر وهم متمكنون منه ، واستجابهم العذاب لإغفالهم النظر فيما معهم ، وكفرهم لذلك ، لا لإغفال الشرائع التي لا سبيل إليها إلا بالتوقيف والعمل بها لا يصح إلا بعد الإيمان . « قلت » بعثة الرسل من جملة التنبيه على النظر والإيقاظ من رقدة الغفلة ، لئلا يقولوا كنا غافلين فلولا بعثت إلينا رسولا ينبهنا على النظر في أدلة العقل « ا هـ (١٩٥) .



● انتصاره لاعتقده المعتزلة في السحر :

ثم إن الزمخشري — كغيره من المعتزلة — لا يقول بالسحر ولا يعتقد في السحرة ، ولهذا نجده عندما يفسر سورة الفلق التي تشهد لأهل السنة ولا تشهد له ، لا تخونه مهارته ، ولا تعوزه الحيلة التي يخرج بها في تفسيره من هذه الورطة الصريحة ، كما نجده يشدد النكير ويفرق في الاستهزاء والسخرية بأهل السنة القائلين بحقيقة السحر ، وذلك حيث يقول « النفاثات » النساء أو النفوس ، أو الجماعات السواحر ، اللاتي يعقدن عقداً في الخيوط ، وينفثن عليها ويرقن . والنفت : النفخ من ريق . ولا تأثير لذلك ، اللهم إلا إذا كان ثم إطعام شيء ضار ، أو سقيه ، أو إشمامه ، أو مباشرة المسحور به على بعض الوجوه ، ولكن الله عز وجل ، قد يفعل عند ذلك فعلاً على سبيل الامتحان الذي يتميز به الثبت على الحق ، من الحشوية والجهلة من العوام ، فينسبه الحشو والرعاع إليهن وإلى نفثهن ، والثابتون بالقول الثابت لا يلتفتون إلى ذلك ولا يعبأون به . « فإن قلت » فما معنى الاستعاذة من شرهن ؟ « قلت » فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يستعاذ من عملهن الذي هو صنعة السحر ومن إثمهن في ذلك .

والثاني : أن يستعاذ من فتنهن الناس بسحرهن وما يخدعنهم به من باطلهن .

والثالث : أن يستعاذ مما يصيب الله به من الشر عند فتنهن .

ويجوز أن يراد بهن النساء الكيادات من قوله : « ان كيدكن عظيم » (١٩٦) تشبيها لكيدهن بالسحر والنفث في العقد ، أو اللاتى يفتن الرجال بتعرضهن لهم وعرضهن محاسنهن ، كأنهن يسحرنهم بذلك » (١٩٧) .

وفي الحق أن هذه محاولة عقلية عنيفة من الزمخشري يريد من ورائها أن يحول الحقائق التي ورد بوقوعها الكتاب والسنة . إلى ما يتناسب مع هواه وعقيدته . ولقد دهش ابن المنير من هذه المحاولة وحكم على الزمخشري بأنه « استغزه الهوى حتى أنكر ما عرف ، وما به إلا أن يتبع اعتزاله ، ويفطى بكفه وجه الغزاة » (١٩٨) .



● انتصاره لمذهب المعتزلة في حرية الإرادة وخلق الأفعال :

ولقد تأثر الزمخشري برأيه الاعتزالي في حرية الإرادة وخلق الأفعال ، ولكنه وجد ما يصادمه من الآيات الصريحة في أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى ، فأراد أن يتفادى هذا التصادم ويعمل على الخروج من هذه الورطة الكبرى ، فساعدته على ما أراد ، هذا المعنى الذي تمسك به المعتزلة ونفعهم في كثير من المواضع . وهو « اللطف » من الله ، فباللطف منه تعالى يسهل عمل الخير على الإنسان ، وبسلبه يصعب عليه عمل الخير .

هذا « اللطف » وما يتصل به من « التوفيق » ساعد الزمخشري على الخروج من الضائقة التي صادفته عندما تناول بالتفسير تلك الآيات القرآنية الصريحة في أن الله يخلق أفعال العباد خيرا وشرها ، والتي يعتبرها أهل السنة سلاحا قويا لهم ضد هذه النظرية الاعتزالية .

(١٩٧) الكشف جزء ٢ صفحة ٥٦٨

(١٩٦) يوسف : ٢٨

(١٩٨) الانصاف « هامش الكشف » جزء ٢ صفحة ٥٦٨

ففى سورة آل عمران عند قوله تعالى فى الآية (٨) :
 « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا » .. نجد الزمخشري يستشعر من هذه
 الآية أن قلوب العباد بيد الله يقلبها كيف يشاء ، فمن أراد الله هدايته هداة ،
 ومن أراد ضلاله أضله ، ولكنه يفر من هذا الظاهر فيقول : « لا تزغ قلوبنا »
 لا تبلىنا ببلايا تزيع فيها قلوبنا « بعد اذ هديتنا » .. وأرشدتنا لدينك .
 أو لا تمنعنا أطفافك بعد إذ لطفت بنا » (١٩٩) .

وفى سورة المائدة عند قوله تعالى فى الآية (٤١) :
 « ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً ، أولئك الذين لم يرد الله أن
 يظهر قلوبهم ، لهم فى الدنيا خزي ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » ..
 نجد الزمخشري لا يجزع من هذا الظاهر الذى يتشبث به أهل السنة
 ويتيهون به على خصومهم ، بل نراه يفسرها حسب هواه ووفق مبدئه
 فيقول : « ومن يرد الله فتنته » .. تركه مفتونا وخذلانا « فلن تملك له
 من الله شيئاً » .. فلن تستطيع له من لطف الله وتوفيقه شيئاً ، أولئك الذين
 لم يرد الله أن يمنحهم من أطفافه ما يظهر به قلوبهم ، لأنهم ليسوا من أهلها ،
 لعلمه أنها لا تنفع فيهم ولا تنجع : « ان الذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم
 الله » (٢٠٠) .. « كيف يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم » (٢٠١) . ا هـ (٢٠٢) .

وهكذا نجد الزمخشري بواسطة هذه التأويلات يخضع لمبدئه الاعتزالي
 فى الجبر والاختيار مثل هذه المواضع القرآنية التى لم تكن طيبة له . ولكن
 ابن المنير السكندري لم ترقه هذه التأويلات ، ولم يسلم بها لخصمه ، فأخذ
 يناقشه فى معنى اللطف مناقشة حادة ساخرة ، فعندما تكلم الزمخشري عن
 قوله تعالى فى الآية (٢٧٢) من سورة البقرة : « ليس عليك هداهم ولكن الله
 يهدى من يشاء » .. وتذرع بلفظ « اللطف » تعقبه ابن المنير فقال :
 « المعتقد الصحيح ، أن الله هو الذى يخلق الهدى لمن يشاء هداة ، وذلك
 هو اللطف ، لا كما يزعم الزمخشري أن الهدى ليس خلق الله وإنما العبد
 يخلقه لنفسه ، وإن أطلق الله تعالى إضافة الهدى إليه كما فى هذه الآية فهو

(٢٠٠) النحل : ١٠٤

(١٩٩) الكشاف جزء ١ ص ١٩٥

(٢٠٢) الكشاف جزء ١ صفحة ٤١٦

(٢٠١) آل عمران : ٨٦

مؤول على زعم الزمخشري بلطف الله الحامل للعبد على أن يخلق هداه .
إن هذا إلا اختلاق . وهذه النزعة من توابع معتقدهم السيء في خلق الأفعال ،
وليس علينا هداهم ، ولكن الله يهدي من يشاء ، وهو المسئول ألا يزيغ قلوبنا
بعد إذ هدانا » (٢٠٣) ١ هـ .

وعندما تكلم الزمخشري عن قوله تعالى في الآية (٣٩) من سورة الأنعام
« **مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يَضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُصْهِرْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** » ..
وقال : « **مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يَضِلَّهُ** » .. أى يخذله ويخله وضلاله لم يلطف به ؛
لأنه ليس من أهل اللطف . « **وَمَنْ يَشَأِ يُصْهِرْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** »
أى يلطف به ؛ لأن اللطف يجدى عليه (٢٠٤) عندما قال ذلك تعقبه ابن المنير
فقال : « وهذا من تحريفاته للهداية والضلالة اتباعاً لمعتقده الفاسد في أن الله
تعالى لا يخلق الهدى ولا الضلال ، وأنهما من جملة مخلوقات العباد . وكم
تخرق عليه هذه العقيدة فيروم أن يرقعها ، وقد اتسع الخرق على
الراقع » ١ هـ . (٢٠٥) .

وعندما تكلم الزمخشري عن قوله تعالى في الآية (٤٣) من سورة الأعراف
« **وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ** » ..
وتأول الهداية هنا بمعنى اللطف والتوفيق كعاداته . تعقبه ابن المنير ورد عليه
رداً في غاية التهكم والسخرية فقال : « وهذه الآية — يعنى قوله تعالى :
« **وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ** » — تكفح وجوه القدرية بالرد ؛ فإنها
شاهدة شهادة تامة مؤكدة باللام على أن المهتدى من خلق الله له الهدى ،
وأن غير ذلك محال أن يكون ؛ فلا يهتدى إلا من هدى الله ولو لم يهده لم يهتد ،
وأما القدرية فيزعمون أن كل مهتد خلق لنفسه الهدى فهو إذن مهتد وإن لم
يهده الله ؛ إذ هدى الله للعبد خلق الهدى له ، وفي زعمهم أن الله تعالى لم
يخلق لأحد من المهتدين الهدى ولا يتوقف ذلك على خلقه . تعالى الله عما
يقولون . ولما فطن الزمخشري لذلك جرى على عادته في تحريف الهدى من
الله تعالى إلى اللطف الذى بسببه يخلق العبد الاهتداء لنفسه . فأنصف من

(٢٠٣) الانتصاف هامش الكشف جزء ١ صفحة ٢٨٥

(٢٠٤) الكشف جزء ١ ص ٤٥١

(٢٠٥) الانتصاف هامش الكشف جزء ١ صفحة ٤٥١

نفسك ، وأعرض قول القائل : المهتدى من اهتدى بنفسه من غير أن يهديه الله - أى يخلق له الهدى - على قوله تعالى حكاية عن قول الموحدين فى دار الحق « وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » . . . وانظر تباين هذين القولين ، أعنى قول المعتزلى فى الدنيا وقول الموحّد فى الآخرة فى مقعد صدق ، واختر لنفسك أى الفريقين تقتدى به . وما أراك - والخطاب لكل عاقل - تعدل بهذا القول المحكى عن أولياء الله فى دار السلام منوهاً به فى الكتاب العزيز ، قول قدرى ضال تذبذب مع هواه وتعصبه فى دار الغرور والزوال . نسأل الله حسن المآب والمآل » اهـ (٢٠٦) .



● خصومة العقيدة بين الزمخشري وأهل السنة :

ومن أجل هذا الخلاف العقيدى بين الزمخشري وأهل السنة ، نجد الخصومة بينهم حادة عنيفة ، كل يتهم خصمه بالزيغ والضلال ، ويرميه بأوصاف يسلكه بها فى قرن واحد مع الكفرة الفجرة . وتلك - على ما أعتقد - مبالغة مسفة فى الخصومة ، ما كان ينبغى لأحد الخصمين أن يخوض فيها على هذا الوجه . وبخاصة بعد ما عرف من أن كليهما يهدف إلى تنزيه الله عما لا يليق بكماله . وإليك بعض الحملات التى وجهها كل من الخصمين إلى الآخر ؛ لتلمس بنفسك مبلغ هذه الخصومة وتحكم عليها :

● حملة الزمخشري على أهل السنة :

هذا ، وإن المتتبع لما فى الكشف من الجدل المذهبى ، ليجد أن الزمخشري قد مزجه فى الغالب بشيء من المبالغة فى السخرية والاستهزاء بأهل السنة ، فهو لا يكاد يدع فرصة تمر بدون أن يحقرهم ويرميهم بالأوصاف المقذعة ، فتارة يسميهم المجبرة ، وأخرى يسميهم الحشوية ، وثالثة يسميهم المشبهة ، وأحياناً يسميهم القدريّة ، تلك التسمية التى أطلقها

أهل السنة على منكرى القدر ، فرماهم بها الزمخشري لأنهم يؤمنون بالقدر ، كما جعل حديث الرسول الذى حكم فيه على القدرية أنهم مجوس هذه الأمة منصباً عليهم ، وذلك حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية (١٧) من سورة فصلت : « وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فاخذتهم صاعقة العذاب الهون بما كانوا يكسبون » .. ولو لم يكن فى القرآن حجة على القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة بشهادة نبيا صلى الله عليه وسلم - وكفى به شاهداً - إلا هذه الآية لكفى بها حجة « اهـ (٢٠٧) .

كما سماهم بهذا الاسم ورماهم بأنهم يحيون ليايهم فى تحمل فاحشة ينسبونها إلى الله تعالى ، حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى فى الآيتين (٩ ، ١٠) من سورة الشمس : « قد أفلح من زكاهها . وقد خاب من دساها » وأما قول من زعم أن الضمير فى زكى ودسى لله تعالى ، وأن تأنيث الراجع إلى « من » لأنه فى معنى النفس ، فمن تعكيس القدرية الذين يوركون على الله قدراً هو برىء منه ومتعال عنه ، ويحيون ليايهم فى تحمل الفاحشة ينسبونها إليه « اهـ (٢٠٨) .

والظاهرة التجبية فى خصومة الزمخشري ، أنه يحرص كل الحرص على أن يحول الآيات القرآنية التى وردت فى حق الكفار إلى ناحية مخالفه فى العقيدة من أهل السنة ، ففى سورة آل عمران حيث يقول الله تعالى فى الآية (١٠٥) : « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات » .. نجد الزمخشري بعد ما يعترف بأن الآية واردة فى حق اليهود والنصارى ، يجوز أن تكون واردة فى حق مبتدعى هذه الأمة ، وينص على أنهم المشبهة ، والمجبرة ، والحشوية ، وأشباههم (٢٠٩) .

وفى سورة يونس حيث يقول الله تعالى فى الآية (٣٩) : « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله » .. يقول : بل سارعوا إلى التكذيب بالقرآن وفاجأوه فى بديهة السماع قبل أن يفقهوه ويعلموا كنه

(٢٠٨) الكشاف جزء ٢ صفحة ٥٤٧

(٢٠٧) الكشاف جزء ٢ صفحة ٢٢١

(٢٠٩) الكشاف جزء ١ صفحة ٣١٩

أمره ، وقبل أن يتدبروه ويقفوا على تأويله ومعانيه ، وذلك لفرط نفورهم عما يخالف دينهم . وشرادهم عن مفارقة دين آبائهم ، كالناشيء على التقليد من الحشوية ، إذا أحس بكلمة لا توافق ما نشأ عليه وألفه - وإن كان أضوا من الشمس في ظهور الصحة وبيان الاستقامة - أنكرها في أول وهلة ، واشمأز منها قبل أن يحس إدراكها بحاسة سمعه من غير فكر في صحة أو فساد ، لأنه لم يشعر قلبه إلا صحة مذهبه وفساد ما عداه من المذاهب (٢١٠)

ولقد أظهر الزمخشري تعصباً قويا للمعتزلة ، إلى حد جعله يخرج خصومه السنيين من دين الله وهو الإسلام ، وذلك حيث يقول عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٨) من سورة آل عمران : « شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم » . الآية ، « فإن قلت » ما المراد بأولى العلم الذين عظمهم هذا التعظيم ، حيث جمعهم معه ومع الملائكة في الشهادة على وحدانيته وعدله ؟ « قلت » هم الذين يثبتون وحدانيته وعدله بالحجج والبراهين القاطعة ، وهم علماء العدل والتوحيد - يريد أهل مذهبه - « فإن قلت » مافائدة هذا التوكيد - يعنى في قوله : « ان الدين عند الله الاسلام » . « قلت » فائدته أن قوله : « لا اله الا هو » توحيد . وقوله « قائماً بالقسط » تعديل ، فإذا أردفه قوله « ان الدين عند الله الاسلام » فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد ، وهو الدين عند الله ، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين . وفيه أن من ذهب إلى تشبيهه أو ما يؤدي إليه كإجازة الرؤية ، أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور ، لم يكن على دين الله الذي هو الإسلام . وهذا بين جلى كما ترى . اهـ (٢١١)

هذه بعض الأمثلة التي يتجلى فيها تعصب الزمخشري لمذهبه الاعتزالي ، وانتصاره له . ويتضح منها مبلغ إيغاله في الخصومة ، ومقدار حملته على أهل السنة ، وهناك غيرها كثير مما أثار عليه خصومه من السنيين ، فتعقبوه بالمناقشة والتفنيد ، وردوا بشكل حاسم على ما أورده في كشافه من استنتاجات اعتقادية . من آي القرآن الكريم ، وقالوا : إنها جافة وقائمة على الرأي الطليق .

ومع ذلك لم يبدحوا ما كان للزمخشري من أثر محمود في التفسير ،
فنراهم ... على ما بينهم وبينه من خصومة ، ورغم ما سير بك من حملاتهم
عليه ... يتدرون إلى حد بعيد ما كان له من مجهود خاص في عمله التفسيري
الذي يرجع إلى الناحية البلاغية واللغوية ، كما نراهم في الغالب يسطون
على كتابه ويأخذون منه ما يعجبون به ويرون أنه عزيز النال إلا على
الزمخشري .

* * *

● حملة ابن القيم على الزمخشري :

فهذا هو العلامة ابن القيم ، كثيراً ما يثور على الزمخشري من أجل
تفسيره الاعتزالي .

فمثلاً نراه يذكر ما فسر به الزمخشري قوله تعالى في الآية (١٧٦) من
سورة الأعراف : « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَنُنَزِّلَهُ فِي الْأَرْضِ
وَآتَبِعَ هَوَاهُ » . . ، ثم يقول « فهذا منه شنشنة نعرفها من قدرى ناف
للمشيئة العامة ، مبعد للنجعة في جعل كلام الله معزلياً قدرياً » (٢١٢) .

* * *

● حملة ابن تيمير على الزمخشري :

ومن الذين خصصوا جهودهم للكشاف بعد قرون من ظهوره ، قاضى
الإسكندرية ، أحمد بن محمد بن منصور المنير المالكي ، فقد كتب عليه
حاشية خاصة سماها « الانتصاف » ناقش فيها الزمخشري وجادته في بعض
ما جاء في كشافه من أعاريب وغيرها ، ولكنه ركز مجهوده العظيم في بيان
ما تضمنه من الاعتزال ، وإبطال ما فيه من تأويلات تتناسب مع مذهب
الزمخشري وتتفق مع هواه .

ويظهر أن القاضى المالكي كان يميل بوجه عام إلى الجدل والنقاش ،
فقد قيل : إنه كان يصدد أن يرد على كتب الإمام الغزالي ، تلك الكتب التي

لم تكن مقبولة عند المالكية ، ولم يصرفه عن قصده إلا أمه التي لم يطب خاطرها بهذه الحرب التي يثيرها ابنها ضد الموتى كما أثارها ضد الأحياء (٢١٣) ، ولكنه مع ذلك فعل هذا مع الزمخشري ، واعتقد أنه بعمله هذا قد ثار لأهل السنة من أهل البدعة . وقد صرح بذلك حيث توجه باللوم للزمخشري على تفسيره لقوله تعالى في الآيتين (٢٣، ٢٤) من سورة آل عمران «الم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون . ذلك بأنهم قالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودات ، وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون» ..

فقال : « فاطر إليه كيف أشحن قلبه بغضاً لأهل السنة وشقاقاً ، وكيف ملأ الأرض من هذه النزعات ثقاقاً ، فالحمد لله الذي أهّل عبده الفقير إلى التورك عليه ، لأن آخذ من أهل البدعة بثأر أهل السنة ، فأصمى أفئدتهم من قواطع البراهين بمقومات الأسنة » (٢١٤) .

كما اعتقد أنه أدى للمسلمين وللإسلام خدمة عظيمة ، كافية لأن تقوم له عذراً أمام الله وأمام الناس عن تخلفه عن الخروج للغزو والجهاد في سبيل الله وذلك حيث يقول بعد تعقيبه على الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى في الآية (١٢٢) من سورة التوبة : «وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون» .. قال أحمد : ولا أجد في تأخرى عن حضور الغزاة عذراً إلا صرف الهمة لتحريّر هذا المصنف ، فإنني تفقّهت في أصل الدين وقواعد العقائد مؤيداً بآيات الكتاب العزيز ، مع ما اشتمل عليه من صيانة حوزتها من مكاييد أهل البدع والأهواء ، وأنا مع ذلك أرجو من الله حسن التوجه . بلغنا الله الخير ، ووفقنا لما يرضيه ، وجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم اهـ (٢١٥) .

وابن المنير — مع شدة خصومته للزمخشري — لا ينسى ما له من أثر طيب في التفسير ، فكثيراً ما يبدى إعجابه به ، لتوحيه بأساليب القرآن العجيبة

(٢١٣) بنية الوعاة صفحة ١٦٨

(٢١٤) الانتصاف ، هامش الكشف جزء ١ صفحة ٢٩٩

(٢١٥) الانتصاف هامش الكشف جزء ١ صفحة ٥٧٢

انتى تنادى بأنه ليس من كلام البشر .. وكثيراً ما يعترف — بتقدير كبير وفى عدالة واعتدال — بتحليلاته اللغوية ، ونكاته البلاغية .

فمثلاً عندما تعقب تفسيره لقوله تعالى فى الآية (٩١) من سورة الأنعام : « وما قدروا الله حق قدره اذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ، قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى نوراً وهدى للناس ، تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً ، وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ، قل الله ، ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون » .. نجده يقول : وهذا أيضاً من دقة نظره فى الكتاب العزيز والعمق فى آثار معادنه ، وإبراز محاسنه ا هـ . (من الانتصاف : هامش الكشف جزء ١ صفحة ٤٦٠ ، ط أميرية سنة ١٩١٨) .

وفى سورة يونس عند قوله تعالى فى الآية (١١) : « ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير » .. الآية ، نجده يثنى على تفسيره لها فيقول : وهذا أيضاً من تنبيهات الزمخشري الحسنة التى تقوم على دقة نظره . ا هـ (٢١٦) .

وفى سورة هود عند قوله تعالى فى الآية (٩١) : « قالوا يا شعيب ما نفقه كثيراً مما تقول وانا لنراك فىنا ضعيفاً ولولا رهطك لرجمناك ، وما أنت علينا بعزير » .. أثنى على تفسيره لقوله : « وانا لنراك فىنا ضعيفاً » .. فقال : وهذا من محاسن نكته الدالة على أنه كان ملياً بالحداقة فى علم البيان . ا هـ (٢١٧) .

وعندما بين الزمخشري سر التعبير بقوله تعالى فى الآية (٥١) من سورة النحل : « وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين » .. قال ابن المنير معترفاً بدقة الزمخشري وبراعته : وهذا الفصل من حسناته التى لا يدافع عنها . ا هـ (٢١٨) .

ومع كل هذا الاعتراف ، فإن ابن المنير يلاحظ على الزمخشري

(٢١٦) الانتصاف : هامش الكشف جزء ١ صفحة ٥٧٦

(٢١٧) الانتصاف : هامش الكشف جزء ١ صفحة ٦١١

(٢١٨) الانتصاف : هامش الكشف جزء ١ صفحة ٦٨٦

— أحيانا — أنه سىء التية فيما يقول ، فمن ذلك أن الزمخشري لما تكلم عن قوله تعالى في الآية (٣٣) من سورة الرعد : « وجعلوا لله شركاء قل سموهم ، أم تنبؤنه بما لا يعلم في الأرض أم بظاهر من القول » . . . وختم تفسيره للآية بقوله : « وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها ، مناد على نفسه بلسان طلق ذلق : أنه ليس من كلام البشر لمن عرف وأنصف من نفسه . فبارك الله أحسن الخالقين » ، لما قال الزمخشري هذه المقالة ، لم يتركها ابن المنير تمر بدون أن ينبه على ما فيها فقال : « هذه الخاتمة كلمة حق أراد بها باطلا ، لأنه يعرض فيها بخلق القرآن ، فتنبه لها . وما أسرع المطالع لهذا الفصل أن يمر على لسانه وقلبه ويستحسنه ، وهو غافل عما تحته ، لولا هذا التنبيه والإيقاظ » . ١ هـ (٢١٩)

وفي الوقت نفسه لم يترك ابن المنير فرصة تمر بدون أن يكيل للزمخشري بمثل كيله من الإقذاع في القول والسخرية به وبأمثاله من المعتزلة ، فنراه يرد هجمات الزمخشري التي يثنها على أهل السنة بعبارات شديدة يوجهها إلى الزمخشري وأصحابه ، مع تحقيره له ولهم ، واستبشاعه لتفسيره وتفسيرهم .

فمثلا في سورة آل عمران عندما تكلم الزمخشري عن قوله تعالى في الآية (١٨) « شهد الله انه لا اله الا هو » . . الآية ، « ونوه بأنه وأصحابه أهل العدل والتوحيد ، وأنهم أولوا العلم المرادون بالآية ، وصرح — أو كاد — بخروج أهل السنة من ملة الإسلام . عندما تكلم الزمخشري بهذا كله ، عقب عليه ابن المنير بتهكمه اللاذع ، وسخريته الفاضحة فقال : « وهذا تعريض بخروج أهل السنة من رتبة الإسلام ، بل تصريح ، وما ينقم منهم إلا أن صدقوا وعد الله عباده المكرمين على لسان نبيهم الكريم صلى الله عليه وسلم بأنهم يرون ربهم كالقمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته ، ولأنهم وحدوا الله حق توحيده ، فشهدوا أن لا إله إلا هو ، ولا خالق لهم ولأفعالهم إلا هو ، واقتصروا على أن نسبوا لأنفسهم قدرة تقارن فعلهم ، لا خلق لها

ولا تأثير غير التمييز بين أفعالهم الاختيارية والاضطرابية . وتلك هي المعبر عنها شرعا بالكسب في مثل قوله تعالى : « بما كسبت أيديهم » .

هذا إيمان القوم وتوحيدهم ، لا كقوم يغيرون في وجه النصوص ، فيجحدون الرؤية التي يظهر أن جحدهم لها سبب في حرمانهم إياها ، ويجعلون أنفسهم الخسيصة شريكة لله في مخلوقاته ، فيزعمون أنهم يخلقون لأنفسهم بما شاءوا من أفعال على خلاف مشيئة ربهم ، محادة ومعاندة لله في ملكه ، ثم بعد ذلك يتسترون بتسمية أنفسهم أهل العدل والتوحيد ، والله أعلم بمن انقى ، ولجبر خير من إشراك ، إن كان أهل السنة مجبرة فأنا أول المجبرين .

ولو نظرت أيها الزمخشري بين الإنصاف إلى جهالة القدرية وضلالها لانبعثت إلى حدائق السنة وظلالها ، ولخرجت من مزلق البدع ومزالها — ولكن كره الله انبعاثهم — ولعلمت أي الفريقين أحق بالأمن ، وأولى بالدخول في أولى العلم المقرونين في التوحيد بالملائكة المشرفين بعطفهم على اسم الله عز وجل « اهـ (٢٢٠) .

وفي سورة المائدة عند قوله تعالى في الآية (٤١) : « ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا ، أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم » . . . الآية ، نراه يمعن في السخرية من المعتزلة ، ويفرق في النكير على تفسير الزمخشري لهذه الآية . وذلك حيث يقول : « كم يتلجلج والحق أبلج . هذه الآية — كما تراها — منطبقة على عقيدة أهل السنة في أن الله تعالى أراد الفتنة من المفتونين ، ولم يرد أن يطهر قلوبهم من دنس الفتنة ووضر الكفر ، لا كما تزعم المعتزلة من أنه تعالى ما أراد الفتنة من أحد ، وأراد من كل أحد الإيمان وطهارة القلب ، وأن الواقع من الفتن على خلاف إرادته ، وأن غير الواقع من طهارة قلوب الكفار مراد ، ولكن لم يقع ، فحسبهم هذه الآية وأمثالها لو أراد الله أن يطهر قلوبهم من وضر البدع « افلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها » (٢٢١) . .

(٢٢٠) الانتصاف هامش الكشاف، جزء ١ صفحة ٢٩٨

(٢٢١) محمد : ٢٤

وما أبشع صرف الزمخشري هذه الآية عن ظاهرها بقوله : لم يرد الله أن يمنحهم الطائف ؛ لعلمه أن الطائف لا تنجع فيهم ولا تنفع ، فلفظ من ينفع ؟ وإرادة من تنجع ؟ وليس وراء الله لزمع مطلع « اهـ . (٢٢٢) .

ولقد يتصرف ابن المنير فيرمى خصومه من المعتزلة بالشرك ، ففي سورة يونس عند تفسير الزمخشري لقوله تعالى في الآية (٣١) : « قل من يرزقكم من السماء والأرض » الآية ، نرى ابن المنير يقول : وهذه الآية كافحة لوجوه القدرية ، الزاعين أن الأرزاق منتظمة ، فسبها ما رزقه الله للعبد وهو الحلال ، ومنها ما رزقه العبد لنفسه وهو الحرام ، وهذه الآية ناعية عليهم هذا الشرك الخفى لو سمعوا : « أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون » (٢٢٣) .

وإنا لنرى ابن المنير يعتمد في حملاته الساخرة القاسية التي يحملها على الزمخشري ، على ما يعتمد عليه الزمخشري في حملاته على أهل السنة ، أو على الأصح ، يأخذ من كلام الزمخشري نفسه ما يبرر به موقفه الذي وقفه منه نلرد على اعتزالاته ، فحيث يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى في الآية (٧٣) من سورة التوبة : « يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم ، وماؤا هم جهنم ، وبئس المصير » . « جاهد الكفار » بالسيف « والمنافقين » بالحجة « واغلب عليهم » في الجهادين جميعاً ولا تحابهم . وكل من وقف منه على فساد في العقيدة فهذا الحكم ثابت فيه . يجاهد بالحجة ، وتستعمل معه الغلظة ما أمكن » (٢٢٤) ، عندما يقول الزمخشري هذا ، ويرمى من وراءه إلى أن الآية شاملة لخصمه من أهل السنة ، نرى ابن المنير يستغل هذا الكلام لنفسه ويقلبه على خصمه المعتزلي فيقول : الحسد لله الذي أنطقه بالحجة لنا في إغلاظ عليه أحياناً (٢٢٥) .

وقد تبدو على ابن المنير علائم البشر ، وتأخذه نشوة الفرح والسرور ، عندما يرى أن الزمخشري قد ابتعد عن متطرفي المعتزلة ، وخالفهم في بعض

(٢٢٢) الانتصاف هامش الكشاف جزء ١ صفحة ٤١٦

(٢٢٣) الانتصاف هامش الكشاف جزء ١ صفحة ٥٨١ والآية من سورة يونس : ٤٢

(٢٢٤) الكشاف جزء ١ صفحة ٥١٦

(٢٠٥) الانتصاف هامش الكشاف جزء ١ صفحة ٥٦١

آرائهم ، وأخذ برأى أهل السنة . ومثل هذا نراه واضحاً عندما فسر الزمخشري قوله تعالى في الآية (١٨٥) من سورة آل عمران « كل نفس ذائقة الموت ، وإنما توفون أجوركم يوم القيامة ، فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز ، وما الحياة الدنيا الا متاع الفرور » .. حيث قال : في تفسير هذه الآية : « فإن قلت » كيف اتصل به — أى بقوله كل نفس ذائقة الموت — « وإنما توفون أجوركم » .. « قلت » اتصاله به على أن كلكم تموتون ، ولا بد لكم من الموت ، ولا توفون أجوركم على طاعاتكم ومعاصيكم عقب موتكم ، وإنما توفونها يوم قيامكم من القبور . « فإن قلت » فهذا يوهم شئ ما يروى أن القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار « قلت » كلمة التوفية تزيل هذا الوهم ؛ لأن المعنى أن توفية الأجور وتكميلها يكون ذلك اليوم ، وما يكون قبل ذلك فبعض الأجور » . ١ هـ (٢٢٦) .

وهنا نرى ابن المنير يعترف بأن الزمخشري قد أحسن في مخالفته لأصحابه من المعتزلة ، وموافقته لأهل السنة ، فيقول : هذا — كما ترى — صريح في اعتقاده حصول بعضها قبل يوم القيامة ، وهو المراد بما يكون في القبر من نعيم وعذاب ، ولقد أحسن الزمخشري في مخالفة أصحابه في هذه العقيدة ؛ فإنهم يجحدون عذاب القبر ، وما هو قد اعترف به . ١ هـ (٢٢٧) .



● موقف الزمخشري من المسائل الفقهية :

هذا ، وإن الزمخشري — رحمه الله — يتعرض إلى حد ما ، وبدون توسع إلى المسائل الفقهية التي تتعلق ببعض الآيات القرآنية ، وهو معتدل لا يتعصب لمذهبه الحنفى .

ففى سورة البقرة عند قوله تعالى فى الآية (٢٢٣) : « ويسالونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن

(٢٢٦) الكشاف جزء ١ صفحة ٢٢٦

(٢٢٧) الانتصاف هامش الكشاف جزء ١ صفحة ٢٢٩

حتى يطهرن ، فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله ، ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين » .. يقول « .. وبين الفقهاء خلاف في الاعتزال : فأبو حنيفة
وأبو يوسف يوجبان اعتزال ما اشتمل عليه الإزار . ومحمد بن الحسن
لا يوجب إلا اعتزال الفرج وروى محمد حديث عائشة رضى الله عنها : أن
عبد الله بن عمر سألها : هل يباشر الرجل امرأته وهى حائض ؟ فقالت : تشد
إزارها على سفلتها ، ثم ليباشرها إن شاء ، وما روى زيد بن أسلم : أن
رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما يحل لى من امرأتى وهى حائض ؟
قال : « لتشد عليها إزارها » ، ثم شأنك بأعلاها ، ثم قال : وهذا قول
أبى حنيفة ، وقد جاء ما هو أرخص من هذا عن عائشة رضى الله عنها أنها
قالت : « يجتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك » . وقرئ يطهرن
بالتشديد ، أى يتطهرن ؛ بدليل قوله : « شاذاً تطهرن » .. وقرأ عبد الله :
حتى يتطهرن ويَطَّهْرْنَ بالتخفيف . والتطهر الاغتسال ، والطهر انقطاع
دم الحيض . وكلتا القراءتين مما يجب العمل به ، فذهب أبو حنيفة إلى أن
له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم وإن لم تغتسل وفي أقل الحيض
لا يقربها حتى تغتسل أو يمضى عليها وقت صلاة . وذهب الشافعى إلى أنه
لا يقربها حتى تَطَّهَر وتَطَّهَّر فتجمع بين الأمرين ، وهو قول واضح ،
ويعضده قوله : « فاذا تطهرن » .. (٢٢٨) . اهـ .

وعندما فسر قوله تعالى في الآية (٢٣٧) من سورة البقرة :
« الا ان يعفون او يعفوا الذى بيده عقدة النكاح » .. قال : والذى بيده عقدة
النكاح الولى ، يعنى إلا أن تعفوا المطلقات عن أزواجهن فلا يطالبهن بنصف
المهر ، وتقول المرأة ما رآنى ، ولا خدمته ، ولا استمتع بى ، فكيف آخذ
منه شيئاً . أو يعفو الولى الذى يلى عقد نكاحهن ، وهو مذهب الشافعى .
وقيل هو الزوج وعفوه أن يسوق إليها المهر كاملاً ، وهو مذهب أبى حنيفة .
والأول ظاهر الصحة . اهـ (٢٢٩) .

وفي سورة الطلاق عند قوله تعالى في الآية (١) : « يا ايها النبى اذا
طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة » .. يقول ما نصه :

فطلقوهن مستقبلات لعدتهن ، كقولك : أتيت ليلية بقيت من المحرم ، أى مستقبلها . وفى قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم : فى قبل عدتهن ، وإذا طلقت المرأة فى الطهر المتقدم للقرء الأول من أقراءها فقد طلقت مستقبله لعدتها .

والمراد أن يطلقن فى طهر لم يجامعن فيه ، ثم يخلين حتى تنقضى عدتهن ، وهذا أحسن الطلاق ، وأدخله فى السنة ، وأبعده من الندم ، ويدل عليه ما روى عن إبراهيم النخعى : أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون ألا يطلقوا أزواجهم للسنة إلا واحدة ، ثم لا يطلقوا غير ذلك حتى تنقضى العدة ، وكان أحسن عندهم من أن يطلق الرجل ثلاثا فى ثلاثة أطهار . وقال مالك بن أنس رضى الله عنه : لا أعرف طلاق السنة إلا واحدة ، وكان يكره الثلاث مجموعة كانت أو متفرقة .

وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنما كرهوا ما زاد على الواحدة فى طهر واحد ، فأما مفرقا فى الأطهار فلا ؛ لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لابن عمر حيث طلق امرأته وهى حائض : « ما هكذا أمرك الله ، إنما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا ، وتطلقها لكل قرء تطليقة » . وروى أنه قال لعمر : « مر ابنك فليراجعها ، ثم ليدعها حتى تحيض ثم تطهر ، ثم ليطلقها إن شاء ، فذلك العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء » .

وبند الشافعى رضى الله عنه لا بأس بإرسال الثلاث ، وقال : لا أعرف فى عدد الطلاق سنة ولا بدعة ، وهو مباح .

فسالك يراعى فى طلاق السنة الواحدة والوقت . وأبو حنيفة يراعى التفريق والوقت . والشافعى يراعى الوقت وحده اهـ . (٢٣٠) .



● موقف الزمخشري من الاسرائيليات :

ثم إن الزمخشري نقل من ذكر الروايات الإسرائيلية ، وما يذكره من ذلك إما أن يصدره بلفظ روى ، المشعر بضعف الرواية وبعدها عن الصحة ،

وإما أن يفوض علمه إلى الله سبحانه ، وهذا في الغالب يكون عند ذكره للروايات التي لا يلزم من التصديق بها مساس بالدين ، وإما أن ينبه على درجة الرواية ومبلغها من الصحة أو الضعف ولو بطريق الإجمال ، وهذا في الغالب يكون عند الروايات التي لها مساس بالدين وتعلق به .

فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٥) من سورة النمل : « واني مرسله اليهم بهدية » . . الآية ، نجده يذكر هذه الرواية فيقول : روى أنها بعثت خمسمائة غلام عليهم ثياب الجوارى ، وحلهم الأساور والأطواق والقرطة ، راكبي خيل مغطاة بالديباج محلاة اللجم والسروج بالذهب المرصع بالجواهر ، وخمسمائة جارية على رماك في زى الغلمان ، وألف لبنة من ذهب وفضة ، وتاجا مكللا بالدر والياقوت المرتفع والمسك والعنبر ، وحقا فيه درة عذراء وجزعة معوجة الثقب ، وبعثت رجلين من أشرف قومها : المنذر بن عمرو ، وآخر ذا رأى وعقل ، وقالت : إن كان نبيا ميز بين الغلمان والجوارى ، وثقب الدرة ثقباً مستويا ، وسلك في الخرزة خيطا . ثم قالت للمنذر : إن نظر إليك نظر غضبان فهو ملك ، فلا يهولنك ، وإن رأيته بشا لطيفا فهو نبي . فأقبل الهدهد فأخبر سليمان ، فأمر الجن فضربوا لبن الذهب والفضة ، وفرشوه في ميدان بين يديه طوله سبعة فراسخ ، وجعلوا حول الميدان حائطا شرفه من الذهب والفضة ، وأمر بأحسن الدواب في البر والبحر فربطوها عن يمين الميدان ويساره على اللبن ، وأمر بأولاد الجن — وهم خلق كثير — فأقيموا على اليمين واليسار ، ثم قعد على سريره والكراسي من جانبيه ، واصطفت الشياطين صفوفاً فراسخ ، والانس صفوفاً فراسخ ، والوحش والسباع والهوام والطيور كذلك ، فلما دنا القوم وتظلموا بهتوا ، ورأوا الدواب تروث على اللبن فتقاصرت إليهم نفوسهم ورموا بما معهم ، ولما وقفوا بين يديه نظر إليهم بوجه طلق وقال : ما وراءكم ؟ وقال : أين الحق ؟ وأخبره جبريل عليه السلام بما فيه ، فقال لهم : إن فيه كذا وكذا ، ثم أمر الأرضة فأخذت شعرة وتقدت فيها فجعل رزقها في الشجرة ، وأخذت دودة بيضاء الخيط بفيها وتقدت فيها فجعل رزقها في الفواكه ، ودعا بالماء فكانت الجارية تأخذ الماء بيدها فتجعله في الأخرى ثم تضرب به وجهها ، والغلام كما يأخذه يضرب به وجهه ، ثم رد الهدية وقال

للمنذر : ارجع إليهم ، فقالت هو نبي وما لنا به طاقة ، فشكلت إليه
في اثني عشر ألف قَيْلٍ تحت كل قَيْلٍ ألف . ا هـ (٢٣١) .

وفي سورة القصص عند تفسيره لقوله تعالى في الآية (٣٨) « وقال فرعون
يا أيها الملا ما علمت لكم من إله غيري فأوقد لي يا هامان على الطين فاجعل
لي صرحا » . الآية ، قال : روى أنه لما أمر ببناء الصرح ، جمع هامان
العمال حتى اجتمع خمسون ألف بناء سوى الأتباع والأجراء ، وأمر بطبخ
الآجر والجص ونجر الخشب وضرب المسامير ، فشيدته حتى بلغ ما لم يبلغه
بنيان أحد من الخلق ، فكان الباني لا يقدر أن يقوم على رأسه يبنى ، فبعث
الله تعالى جبريل عليه السلام عند غروب الشمس فضربه بجناحه فقطعه ثلاث
قطع ، وقعت قطعة على عسكر فرعون فقتلت ألف ألف رجل ، ووقعت قطعة
في البحر ، وقطعة في المغرب ولم يبق أحد من عماله إلا قد هلك . ويروى في
هذه القصة أن فرعون ارتقى فوقه فرمى بنشابه إلى السماء ، فأراد الله أن
يفتنهم ، فردت إليه ملطوخة بالدم ، فقال : قد قتلت إله موسى ، فعندها
بعث الله جبريل عليه السلام لهدمه والله أعلم بصحته . ا هـ (٢٣٢) .

فالقصة الأولى صدرها الزمخشري بلفظ « روى » المشعر بضعفها .
والقصة الثانية صدرها أيضاً بهذا اللفظ وعقب عليها بقوله « والله أعلم
بصحته » مما يدل على أنه متشكك في صحة هذه الرواية . وكلتا القصتين
على فرض صحتهما لا مطعن فيهما ولا مغز من ورائهما يلحق الدين ، ولهذا
اكتفى الزمخشري بما ذكر في حكمه عليهما .

وفي سورة « ص » عند تفسيره لقوله تعالى : « وهل أتاك نبأ الخصم
إذ تسوروا المحراب » . الآية (٢١) وما بعدها إلى آخر القصة نراه
يقول : « كان أهل زمان داوود عليه السلام يسأل بعضهم بعضاً أن ينزل له
عن امرأته فيتزوجها إذا أعجبه ، وكانت لهم عادة في المواساة بذلك قد
اغنادوها — وقد روي أن الأنصار كانوا يواسون المهاجرين بمثل ذلك —
فاتفق أن عين داوود وقعت على امرأة رجل يقال له أوريا فأحبها ، فسأله

النزول له عنها ، فاستحيا أن يرده ، ففعل ، فتزوجها - وهي أم سليمان - .
ف قيل له : إنك مع عظيم منزلتك ، وارتفاع مرتبتك وكبر شأنك ، وكثرة
نسائك ، لم يكن ينبغي لك أن تسأل رجلا ليس له إلا امرأة واحدة النزول ،
بل كان الواجب عليك مغالبة هواك ، وقهر نفسك ، والصبر على ما امتحنت
به . وقيل : خطبها أوريا ثم خطبها داوود فأثره أهلها ، فكان ذنبه أن خطب على
خطبة أخيه المؤمن مع كثرة نسائه .

وأما ما يذكر أن داوود عليه السلام ، تمنى منزلة آبائه إبراهيم وإسحاق
ويعقوب ، فقال : يارب ، إن آبائي قد ذهبوا بالخير كله ، فأوحى إليه أنهم
ابتلوا ببلايا فصبروا عليها ، قد ابتلى إبراهيم بنمرود وذبح ولده ، وإسحاق
بذبحه وذهاب بصره ، ويعقوب بالحزن على يوسف ، فسأل الابتلاء ، فأوحى
الله إليه : إنك لمبتلى في يوم كذا وكذا فاحترس ، فلما حان ذلك اليوم ،
دخل محرابه ، وأغلق بابه ، وجعل يصلى ويقرأ الزبور ، فجاء الشيطان في
صورة حمامة من ذهب ، فمد يده ليأخذها لابن له صغير فطارت ، فامتد
إليها فطارت ، فوقعت في كوة فتبعها ، فأبصر امرأة جميلة قد تقضت شعرها
فغطى بدنها ، وهي امرأة أوريا ، وهو من غزاة البلقاء ، فكتب إلى أيوب
ابن سوريا - وهو صاحب بعث البلقاء - أن ابعث أوريا وقدمه على
التابوت - وكان من يتقدم لا يحل له أن يرجع حتى يفتح الله على يده
أو يستشهد - ففتح الله على يده وسلم ، فأمر برده مرة أخرى وثالثة حتى
قتل ، فأتاه خبر قتله فلم يحزن كما يحزن على الشهداء ، وتزوج امرأته .
فهذا ونحوه ، مما لا يصح أن يحدث به عن بعض المتسمين بالصلاح من أفناء
المسلمين ، فضلا عن بعض أعلام الأنبياء . وعن سعيد بن المسيب والحارث
الأعور : أن على بن أبي طالب رضى الله عنه قال : من حدثكم بحديث داوود
على ما يرويه القصاص ، جلده مائة وستين جلدة ، وهو حد القرية على
الأنبياء . وروى أنه حدث بذلك عمر بن عبد العزيز وعنده رجل من أهل
الحق فكذب المحدث به وقال : إن كانت القصة على ما في كتاب الله فما ينبغي
أن يلتمس خلافها ، وأعظم بأن يقال غير ذلك ، وإن كان كما ذكرت وكف الله
عنها سترًا على نبيه ، فما ينبغي إظهارها عليه ، فقال عمر : لسماعى هذا
الكلام أحب إلى مما طلعت عليه الشمس . والذي يدل عليه المثل الذي ضربه

الله لقصته عليه السلام ليس إلا طلبه إلى زوج المرأة أن ينزل عنها
فحسب « ا هـ . (٢٣٣) .

فأنت ترى أن الزمخشري يرتضى قصة النزول عن الزوجة ، وقصة الخطبة
على الخطبة ، ولا يرى في ذلك إخلالا بعصمة داوود ، ولا مساساً بمقام
النبوة ، وبمثل قصة النزول بما كان من تنازل الأنصار للمهاجرين عن
أزواجهم في مبدأ الهجرة ، ويرى أن الآية تدل على ذلك ، ولكنه يستنكر
القصة الأخيرة ، ويذكر من الأخبار ما يؤكد استبعادها ؛ وذلك لأنه يرى
فيها - لو صحت - إخلالا بمقام النبوة ، وهذا لعصمة نبي الله داوود
عليه السلام .

كذلك نرى الزمخشري في السورة نفسها عند تفسيره لقوله تعالى في
الآية (٣٤) « ولقد فتنا سليمان والقينا على كرسيه جسداً ثم أناب » . .
يقول « قيل فتن سليمان بعد ما ملك عشرين سنة ، وملك بعد الفتنة عشرين
سنة . وكان من فتنه ، أنه ولد له ابن فقالت الشياطين : إن عاش لم تنفك من
السخرة ، فسيبلنا أن نقتله أو نخبله ، فعلم . فكان يغذوه في السحاب ،
فما رآه إلا أن ألقى على كرسيه ميتاً ، فتنبه على خطئه في أن لم يتوكل فيه
على ربه ، فاستغفر ربه وتاب إليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
« قال سليمان : لأطوفن الليلة على سبعين امرأة ، كل واحدة تأتي بفارس
يجاهد في سبيل الله ، ولم يقل إن شاء الله فطاف عليهن فلم يحمل إلا امرأة
واحدة ؛ جاءت بشق رجل والذي نفسى بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا
في سبيل الله فرسانا أجمعون » . فذلك قوله تعالى : « ولقد فتنا سليمان » .
وهذا ونحوه مما لا بأس به .

وأما ما يروى من حديث الخاتم والشيطان وعبادة الوثن في بيت سليمان
فالله أعلم بصحته . حكوا أن سليمان بلغه خبر صيدون ، وهي مدينة في
بعض الجزائر ، وأن بها ملكا عظيم الشأن لا يقوى عليه لتحصنه بالبحر ،
فخرج إليه تحمله الريح حتى أناخ بجنوده من الجن والإنس فقتل ملكها ،

وأصاب بنتا له اسمها جرادة . من أحسن الناس وجها ، فاصطفاهما لنفسه .
وأسلمت ، وأحبها . وكانت لا يرقأ دمعها على أبيها ، فأمر الشياطين فمثلوا
لها صورة أبيها فكستها مثل كسوته ، وكانت تغدو إليها وتروح مع ولاتها ،
يسجدن له كمادتھن في ملكه ، فأخبر آصف سليمان بذلك ، فكسر الصورة ،
وعاقب المرأة ، ثم خرج وحده إلى فلاة وفرش له الرماد فجلس عليه تائباً
إلى الله متضرعاً . وكانت له أم ولد يقال لها أمينة إذا دخل للطهارة أو لإصابة
امرأة وضع خاتمه عندها — وكان ملكه في خاتمه — فوضعه عندها يوماً ،
وأتاها الشيطان صاحب البحر — وهو الذي دل سليمان على الماس حين أمر
ببناء بيت المقدس ، واسمه صخر — على صورة سليمان فقال : يا أمينة ،
حاتمي ، فتختم به وجلس على كرسي سليمان ، وعكفت عليه الطير والجن
والإنس ، وغير سليمان من هيئته ، فأبى أمينة لطلب الخاتم فأنكرته وطرده ،
فعرّف أن الخطيئة قد أدركته ، فكان يدور على البيوت يتكفف ، فإذا قال :
أنا سليمان حثوا عليه التراب وسبوه ، ثم عمد إلى السماكين ينقل لهم
السّمك فيعطونه كل يوم سمكتين فمكث على ذلك أربعين صباحاً عدد
ما عبد الوثن في بيته ، فأنكر آصف وعظماء بني إسرائيل حكم الشيطان ،
وسأل آصف نساء سليمان ، فقلن : ما يدع امرأة منا في دمها ولا يغتسل من
جنازة . وقيل بل تخذ حكمه في كل شيء إلا فيهن . ثم طار الشيطان وقذف
الخاتم . فتختم به ووقع ساجداً ، ورجع إليه ملكه ، وجاب صخرة لصخر
فجعلها فيها ، وسد عليه بأخرى ، ثم أوثقها بالحديد والرصاص وقذفه في
البحر . وقيل : لما افتتن كان يسقط الخاتم من يده لا يتماسك فيها ، فقال
له آصف : إنك لمفتون بذنبك . والخاتم لا يقرب يدك ، فتب إلى الله
عز وجل . ولقد أبى العلماء المتقنون قبوله ، وقالوا : هذا من أباطيل اليهود ،
والشياطين لا يتمكنون من فعل هذه الأفاعيل ، وتسليط الله إياهم على
عباده حتى يفعلوا في تغيير الأحكام ، وعلى نساء الأنبياء حتى يفجروا بهن
قبيح . وأما اتخاذ التماثيل فيجوز أن تختلف فيه الشرائع ، ألا ترى إلى قوله
« من محاريب وتماثيل » (٢٢٤) . . وأما السجود للصورة فلا يظن بنبي الله
أن يأذن فيه ، وإذا كان بغير علمه فلا عليه . ا هـ (٢٣٥) .

وجلى أن الزمخشري قد صرح بجواز الروایتين (الأولى والثانية) ورأى أنه لا بأس من وقوع إحداهما ، ولكنه فند الرواية الأخيرة - رواية صخر المارد - وبين أنها تذهب بعصمة الأنبياء ، ولا تتفق وقواعد الشريعة .

... وهكذا لم يقع الزمخشري فيما وقع فيه غيره من المفسرين من الاعتراض بالقصص الإسرائيلى والأخبار المختلفة المصنوعة (٢٣٦) ، وهذه محمودة أخرى لهذا المفسر الكبير تحمد له ويشكر عليها .

وبعد . . فهذه الكتب الثلاثة : تنزيه القرآن عن المطاعن ، وأمالى الشريف المرتضى ، وكشاف الزمخشري ، هى كل ما وصل إلى أيدينا من تراث المعتزلة ومؤلفاتهم فى التفسير ، وهى وإن كانت قليلة بالنسبة لما لم تنله أيدينا من تفاسير المعتزلة ، يمكن أن تكون تعويضا مقبولا إلى حد كبير عن التفاسير التى طوتها يد النسيان ، وأدرجتها فى غضون الزمن السحيق . وهى بعد ذلك تعتبر أثرا خالداً ومهماً ، لا فى تاريخ التفسير الاعتزالى فقط ، بل فيه ، وفى تاريخ الأدب العربى كذلك ؛ لما تستمل عليه من بحوث أدبية قيمة ، تلقى لنا ضوءاً على ما كان بين الأدب والتفسير من تأثير كل منهما بالآخر وتأثيره فيه . والله أعلم .



اتهى - بحمد الله - الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى بعون الله وأوله : « الشيعة ، وموقفهم من تفسير القرآن الكريم »

(٢٣٦) وإن كان قد اُفتقر بالأحاديث الموضوعة فى فضائل السور فضمنها تفسيره .

محتويات الكتاب

الصفحة

٥

تقديم الكتاب

المقدمة

(١٣ - ٣٢)

١٥	المبحث الأول : معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما
٢٤	المبحث الثاني : تفسير القرآن بغير لغته
٢٥	الترجمة الحرفية للقرآن
٢٦	الترجمة الحرفية ليست تفسيراً للقرآن
٢٧	الترجمة التفسيرية للقرآن
٢٩	الفرق بين التفسير والترجمة التفسيرية
٢٩	شروط الترجمة التفسيرية
	المبحث الثالث : هل تفسير القرآن من قبيل التصورات أو من قبيل
٣١	التصديقات ؟

الباب الأول : المرحلة الأولى للتفسير . .

أو التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه

(٢٣ - ٩٨)

٣٥	الفصل الأول : فهم النبي ﷺ وأصحابه للقرآن
٣٥	تمهيد
٣٦	فهم النبي ﷺ وأصحابه للقرآن
٣٦	تفاوت الصحابة في فهم القرآن
٤٠	مصادر التفسير في هذا العصر - المصدر الأول : القرآن الكريم
٤٧	المصدر الثاني : النبي ﷺ
٤٩	الوضع على رسول الله ﷺ في التفسير
٥٠	هل تناول النبي ﷺ القرآن كله بالبيان ؟

الصفحة

٥١	المقدار الذي بينه النبي ﷺ من القرآن لأصحابه
٥١	أدلة من قال : بأن النبي ﷺ بين لأصحابه كل معاني القرآن
٥٢	أدلة من قال : بأن النبي ﷺ لم يبين لأصحابه إلا القليل من معاني القرآن
٥٢	مغلاة الفريقين
٥٣	مناقشة أدلة الفريق الأول
٥٤	مناقشة أدلة الفريق الثاني
٥٥	اختيارنا في المسألة
٥٧	أوجه بيان السنة للكتاب
٥٩	المصدر الثالث من مصادر التفسير في عصر الصحابة : الاجتهاد وقوة الاستنباط
٥٩	أدوات الاجتهاد في التفسير عند الصحابة
٦١	تفاوت الصحابة في فهم معاني القرآن
٦٢	المصدر الرابع من مصادر التفسير في عصر الصحابة : أهل الكتاب من اليهود والنصارى
٦٣	أهمية هذا المصدر بالنسبة للمصادر السابقة
٦٤	الفصل الثاني : المفسرون من الصحابة
٦٤	أشهر المفسرين من الصحابة
٦٦	١ - عبد الله بن عباس - ترجمته - مبلغه من العلم
٦٨	أسباب نبوغه
٦٩	قيمة ابن عباس في تفسير القرآن
٧١	رجوع ابن عباس إلى أهل الكتاب
٧٢	اتهام الأستاذ جولدزيهر ، والأستاذ أحمد أمين لابن عباس وغيره من الصحابة بالتوسع في الأخذ عن أهل الكتاب
٧٣	رد هذا الاتهام
٧٤	رجوع ابن عباس إلى الشعر القديم
٧٧	الرواية عن ابن عباس ومبلغها من الصحة
٨١	التفسير المنسوب إلى ابن عباس وقيمته
٨٢	أسباب الوضع على ابن عباس

الصفحة

- ٨٢ ٢ - عبد الله بن مسعود - ترجمته
 ٨٤ مبلغه من العلم
 ٨٥ قيمة ابن مسعود في التفسير
 ٨٦ الرواية عن ابن مسعود ومبلغها من الصحة
 ٨٨ ٣ - علي ابن ابي طالب - ترجمته
 ٨٩ مبلغه من العلم - مكانته في التفسير
 ٩٠ الرواية عن علي ومبلغها من الصحة
 ٩١ ٤ - ابي بن كعب - ترجمته - مبلغه من العلم
 ٩٢ مكانته في التفسير - الرواية عند في التفسير ومبلغها من الصحة
 ٩٤ **الفصل الثالث : قيمة التفسير المأثور عن الصحابة**
الفصل الرابع : مميزات التفسير في هذه المرحلة : مرحلة التفسير
 ٩٧ في عصر النبي ﷺ والصحابة

الباب الثاني : المرحلة الثانية ..

او التفسير في عصر التابعين

(٩٩ - ١٤٠)

- الفصل الاول : ابتداء هذه المرحلة - مصادر التفسير في هذا العصر**
 ١٠١ التفسير في عصر التابعين - مدارس التفسير في عصر التابعين
 ١٠٢ مدرسة التفسير بمكة - قيامها على ابن عباس - أشهر رجالها
 ١٠٤ ١ - سعيد بن جبير - ترجمته - مكانته في التفسير
 ١٠٦ ٢ - مجاهد بن جبر - ترجمته - مكانته في التفسير
 ١٠٨ مجاهد والتفسير العقلي
 ٣ - عكرمة - ترجمته - اختلاف العلماء في توثيقه - مطاعن من
 ١٠٩ لا يوثقونه
 ١١٠ تنفيذ هذه المطاعن ودفاع عكرمة عن نفسه
 ١١٢ شهادات الموثقين له - مبلغه من العلم ومكانته في التفسير
 ١١٤ ٤ - طاوس بن كيسان اليماني - ترجمته ومكانته في التفسير
 ١١٤ ٥ - عطاء بن ابي رباح - ترجمته
 ١١٥ مكانته في التفسير
 ١١٦ مدرسة التفسير بالمدينة - قيامها على ابي بن كعب - أشهر رجالها

الصفحة

- ١١٦ ١ - أبو العالية - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١١٧ ٢ - محمد بن كعب القرظي - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١١٨ ٣ - زيد بن أسلم - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢٠ مدرسة التفسير بالعراق - قيامها على ابن مسعود - أشهر رجالها
- ١٢١ ١ - علقمة بن قيس - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢١ ٢ - مسروق - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢٢ ٣ - الأسود بن يزيد - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢٣ ٤ - مرة الهمداني - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢٣ ٥ - عامر الشعبي - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢٦ ٦ - الحسن البصري - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢٧ ٧ - قتادة - ترجمته ومكانته في التفسير
- ١٢٩ **الفصل الثاني : قيمة التفسير المأثور عن التابعين**
- ١٣١ **الفصل الثالث : مميزات التفسير في هذه المرحلة**
- ١٣٣ **الفصل الرابع : الخلاف بين السلف في التفسير**

الباب الثالث : المرحلة الثالثة للتفسير ..

أو التفسير في عصور التدوين

(١٤١ - ٤٥٢)

- ١٤٣ تمهيد - ابتداء هذه المرحلة - الخطوات التي تدرج فيها
- ١٤٣ التفسير - ألوان التفسير في كل خطوة
- ١٤٥ ليس من السهل معرفة أول من دون تفسير كل القرآن مرتباً
- ١٤٨ تدرج التفسير العقلي
- ١٥٠ التفسير الموضوعي
- ١٥١ توسع متقدمي المفسرين قعد بمتأخريهم عن البحث المستقل

الفصل الأول : التفسير بالمأثور - ما هو التفسير المأثور ؟ - تدرج

- ١٥٤ التفسير المأثور
- ١٥٦ اللون الشخصي للتفسير المأثور
- ١٥٧ الضعف في رواية التفسير المأثور وأسبابه
- ١٥٨ أسباب الضعف

الصفحة

١٥٩	أولا : الوضع في التفسير - نشأة الوضع في التفسير - أسبابه
١٦٠	أثر الوضع في التفسير
١٦٤	قيمة التفسير الموضوع
	ثانيا : الاسرائيليات - تمهيد في بيان المراد بالاسرائيليات ، ومدى
١٦٦	الصلة بينها وبين القرآن
١٦٩	مبدأ دخول الاسرائيليات في التفسير وتطوره
١٧٦	مقالة ابن خلدون في الاسرائيليات
١٧٧	أثر الاسرائيليات في التفسير
١٧٨	قيمة ما يروى من الاسرائيليات
١٧٩	موقف المفسر إزاء هذه الاسرائيليات
١٨١	أقطاب الروايات الاسرائيلية
١٨٢	١ - عبد الله بن سلام - ترجمته
١٨٤	مبلغه من العلم والعدالة
١٨٥	٢ - كعب الأحبار - ترجمته - مبلغه من العلم
١٨٦	ثقله وعدالته
١٨٧	اتهام الأستاذ أحمد أمين لكعب - تفنيد هذا الاتهام
١٨٨	اتهام الشيخ رشيد رضا لكعب
١٨٩	تفنيد هذا الاتهام
١٩٢	٣ - وهب بن منبه - ترجمته - مبلغه من العلم والعدالة
١٩٣	مطامير بعض الناس عليه
١٩٤	رأينا فيه وشهادات الموثقين له
	٤ - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، ترجمته - مبلغه من العلم
١٩٥	والعدالة
١٩٨	ثالثا : حذف الاسناد
٢٠١	أشهر ما دون من كتب التفسير المأثور وخصائص هذه الكتب
	١ - جامع البيان في تفسير القرآن للطبري - التعريف بمؤلف هذا
٢٠٢	التفسير - مبلغه من العلم والعدالة
٢٠٤	م التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
٢٠٦	طريقة ابن جرير في تفسيره - إنكاره على من يفسر بمجرد الرأي

- ٢٠٨ موقفه من الأسانيد
- ٢٠٩ تقديره للاجماع - موقفه من القراءات
- ٢١٠ موقفه من الاسرائيليات
- ٢١١ انصرافه عما لا فائدة فيه
- ٢١٢ احتكامه الى المعروف من كلام العرب
- ٢١٣ رجوعه الى الشعر القديم - اهتمامه بالمذاهب النحوية
- ٢١٤ معالجته للأحكام الفقهية
- ٢١٥ خوضه في مسائل الكلام
- ٢ - بحر العلوم للسمرقندى - التعريف بمؤلف هذا التفسير -
- ٢١٩ التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
- ٣ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبى - التعريف بمؤلف هذا
- ٢٢١ التفسير - التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
- ٢٢٧ ٤ - معالم التنزيل للبغوى - التعريف بمؤلف هذا التفسير
- ٢٢٨ مبلغه من العلم - التعريف بمعالم التنزيل وطريقة مؤلفه فيه
- ٥ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية - التعريف
- ٢٣٠ بمؤلف هذا التفسير
- ٢٣١ مكانته العلمية
- ٢٣٢ التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
- ٢٣٤ ٦ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير - التعريف بمؤلف هذا التفسير
- ٢٣٥ مكانته العلمية
- ٢٣٦ التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
- ٧ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبى - التعريف بمؤلف
- ٢٣٨ هذا التفسير
- ٢٣٩ التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
- ٨ - الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطى - التعريف بمؤلف هذا
- ٢٤٢ التفسير
- ٢٤٣ التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
- ٢٤٦ الفصل الثانى : التفسير بالرأى وما يتعلق به من مباحث
- ٢٤٦ معنى التفسير بالرأى - موقف العلماء من التفسير بالرأى

٢٥٢	حقيقة الخلاف
٢٥٥	العلوم التي يحتاج اليها المفسر
٢٦١	مصادر التفسير
٢٦٢	الامور التي يجب على المفسر أن يتجنبها في تفسيره
٢٦٣	انواع علوم القرآن
٢٦٤	المنهج الذي يجب على المفسر أن ينهجه في تفسيره
٢٦٧	قانون الترجيح في الراي
٢٦٨	منشأ الخطأ في التفسير بالراي
٢٧١	التعارض بين التفسير المأثور والتفسير بالراي
٢٧٤	الفصل الثالث : اهم كتب التفسير بالراي الجائر
٢٧٦	١ - مفاتيح الغيب للرازي - التعريف بمؤلف هذا التفسير
٢٧٧	التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
	اهتمام الفخر الرازي ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسوره -
٢٧٩	اهتمامه بالعلوم الرياضية والفلسفية
٢٨٠	موقفه من المعتزلة
٢٨١	موقفه من علوم الفقه والاصول والنحو والبلاغة
	٢ - انوار التنزيل واسرار التأويل للبيضاوي - التعريف بمؤلف
٢٨٢	هذا التفسير - التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
	٣ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي - التعريف بمؤلف هذا
٢٨٨	التفسير
٢٨٩	التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
٢٩٠	خوضه في المسائل النحوية
٢٩١	موقفه من القراءات - خوضه في مسائل الفقه
٢٩٢	موقفه من الاسرائيليات
	٤ - لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن - التعريف بمؤلف هذا
٢٩٤	التفسير - التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
٢٩٦	توسعه في ذكر الاسرائيليات
٢٩٨	عنايته بالاخبار التاريخية - عنايته بالناحية الفقهية
٢٩٩	عنايته بالمواعظ
٣٠٠	٥ - البحر المحيط لابي حيان - التعريف بمؤلف هذا التفسير

الصفحة

- التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه ٣٠١
- ٦ - غرائب القرآن و رغائب الفرقان للنيسابورى - التعريف بمؤلف هذا التفسير ٣٠٤
- التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه - موقفه من الزمخشري والفخر الرازى ٣٠٦
- منهجه في التفسير ٣٠٧
- خوضه في المسائل الكلامية ٣٠٨
- خوضه في المسائل الكونية والفلسفية ٣٠٩
- النزعة الصوفية في تفسير النيسابورى - ليس في تفسير النيسابورى ما يدل على تشيعه ٣١٠
- ٧ - تفسير الجلالين لجلال الدين المحلى و جلال الدين السيوطى - التعريف بمؤلفى هذا التفسير ٣١٥
- التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفيه فيه ٣١٦
- ٨ - السراج المنير في الاعانة على معرفة بعض معانى كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني - التعريف بمؤلف هذا التفسير - التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه ٣٢٠
- موقفه من القراءات والأعاريب والحديث ٣٢٢
- اهتمامه بالنكت التفسيرية ومشكلات القرآن - عنايته بالمناسبات بين الآيات - موقفه من المسائل الفقهية ٣٢٣
- خوضه في الاسرائ依ليات ٣٢٤
- كثرة نقوله عن تفسير الفخر الرازى ٣٢٦
- ٩ - ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم لأبى السعود - التعريف بمؤلف هذا التفسير ٣٢٦
- التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه ٣٢٨
- عنايته بالكشف عن بلاغة القرآن وسر اعجازه - اهتمامه بالمناسبات والمأمة ببعض القراءات ٣٣٠
- اقلاله من رواية الاسرائ依ليات - روايته عن بعض من اشتهر بالكذب ٣٣١
- اقلاله من ذكر المسائل الفقهية - تناوله لما تحتمله الآيات من وجوه الاعراب ٣٣٢

الصفحة

١. - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي
٣٣٣ - التعريف بمؤلف هذا التفسير
- ٣٣٥ التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه
- مكانة هذا التفسير من التفاسير التي تقدمته - موقف الآلوسي من المخالفين
لأهل السنة
٣٣٦
- الآلوسي والمسائل الكونية - كثرة استطراده للمسائل النحوية
٣٣٨
- موقفه من المسائل الفقهية
٣٣٩
- موقفه من الاسرائيليات
٣٤٠
- تعرضه للقراءات والمناسبات واسباب النزول - الآلوسي والتفسير
الإشاري
٣٤١
- الفصل الرابع : التفسير بالرأى المذموم أو تفسير الفرق المبتدعة**
٣٤٣
- تمهيد في بيان نشأة الفرق الإسلامية
٣٤٣
- المعتزلة وموقفهم من تفسير القرآن الكريم - كلمة إجمالية عن
المعتزلة وأصولهم المذهبية - نشأة المعتزلة
٣٤٨
- أصول المعتزلة
٣٤٩
- موقف المعتزلة من تفسير القرآن الكريم - إقامة تفسيرهم على أصولهم
الخمسة
٣٥١
- انكار المعتزلة لما يعارضهم من الأحاديث الصحيحة
٣٥٢
- ادعائهم أن كل محاولاتهم في التفسير مرادة لله تعالى
٣٥٤
- المبدأ اللغوي في التفسير وأهميته لدى المعتزلة
٣٥٥
- تصرف المعتزلة في القراءات المتواترة المناهضة لمذهبهم
٣٥٦
- نقد ابن قتيبة لهذا المسلك الاعتزالي في التفسير
٣٥٨
- تدرع المعتزلة بالفروض المجازية إذا بدا ظاهر القرآن غريباً
٣٦٠
- تفسيرهم للقرآن على ضوء ما أنكروه من الحقائق الدينية
٣٦١
- حكم الإمام أبي الحسن الأشعري على تفسير المعتزلة
٣٦٣
- حكم ابن تيمية على تفسير المعتزلة - حكم ابن القيم على تفسير المعتزلة
٣٦٤
- أهم كتب التفسير الاعتزالي
٣٦٥
- ١ - تنزيه القرآن عن الطاعن للقاضي عبد الجبار - التعريف بمؤلف
هذا التفسير
٣٦٨

- التعريف بكتاب تنزيه القرآن عن المطاعن وطريقة مؤلفه فيه ٣٦٩
- بعض مواقفه من مشكلات الصناعة العربية ٣٧٠
- بعض مواقفه من المشكلات العقيدية الاعتزالية - الهداية والضلال ٣٧٢
- مس الشيطان ٣٧٤
- رؤية الله ٣٧٥
- أفعال العباد ٣٧٦
- المنزلة بين المنزلتين - تذرعه بالمجاز والتشبيه فيما يستبعد ظاهره ٣٧٧
- ٢ - أمالي الشريف المرتضى أو غرر الفوائد ودرر القلائد - التعريف بمؤلف هذا الكتاب ٣٧٩
- التعريف بهذا الكتاب وطريقة مؤلفه التي سلكها في التفسير ٣٨٠
- رؤية الله ٣٨١
- الإرادة وحرية الأفعال ٣٨٢
- رفضه لبعض ظواهر القرآن ٣٨٦
- الطريقة اللغوية في تفسيره للقرآن ٣٨٨
- دفعه لموهم الاختلاف والتناقض ٣٩٧
- ليس في الأمالي أثر للتشيع ، وإنما فيه عزو أصول المعتزلة إلى الأئمة من آل البيت ٣٩٩
- ٣ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري - التعريف بمؤلف هذا التفسير ٤٠٣
- التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه - قصة تأليف الكشف ٤٠٥
- قيمة الكشف العلمية ٤٠٧
- مقالة ابن بشكوال في الكشف - مقالة الشيخ حيدر الهروي ٤٠٩
- مقالة أبي حيان ٤١١
- مقالة ابن خلدون - مقالة التاج السبكي ٤١٣
- اهتمام الزمخشري بالناحية البلاغية للقرآن ٤١٦
- تذرعه بالمعاني اللغوية لنصرة مذهبه الاعتزالي ٤١٨
- اعتماده على الفروض المجازية ، وتذرعه بالتمثيل والتخييل فيما يستبعد ظاهره ٤١٩
- مبدأ الزمخشري في التفسير عندما يصادم النص القرآني مذهبه ٤٢٦

الصفحة

انتصار الزمخشري لعقائد المعتزلة - انتصاره لرأى المعتزلة في أصحاب الكبائر	٤٢٨
انتصاره لمذهب المعتزلة في الحسن والقبح العقليين	٤٣٠
انتصاره لمعتقد المعتزلة في السحر	٤٣١
انتصاره لمذهب المعتزلة في حرية الارادة وخلق الافعال	٤٣٢
خصومة العقيدة بين الزمخشري وأهل السنة - حملة الزمخشري على أهل السنة	٤٣٥
حملة ابن القيم على الزمخشري - حملة ابن المنير على الزمخشري	٤٣٨
موقف الزمخشري من المسائل الفقهية	٤٤٤
موقف الزمخشري من الاسرائيليات	٤٤٦
محتويات الكتاب	٤٥٣



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٨٤/٥٧٢٩
الترقيم الدولي : ٧ - ٠٤١ - ٢٠٧ - ٩٧٧

 Bibliotheca Alexandrina



0704004